



جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
مكة المكرمة  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه والأصول

# دروس المسائل

للعامة جابر الله أبي القاسم محمود بن عيسى الزمخشري

(٤٦٧ - ٥٣٨)

تحقيق ودراسة

مقدمه من الطالب



عبد الله بن محمد

لتسليم درجة الماجستير في الفقه والأصول

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب السليمان

١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ

٢٠٠٨٩٦  
٢٠١٩٦



# الإهداء

أهدي رسالتى هذه إلى من أرضعنا فى حبب الشريعة

وغيرنا فى محبة العلم والعرفه :

والدى العزيز ، نعمه الله برحمته ،

وأترى عليه سحائب الرضوان ، وأسكنه فى فسيح جناته .

والوالدة الحنونة ، التى ما فتئت تدعوك

بالترفيه والسرور ، أمدها الله بالعمر المديد .

ابنكم  
عبد الله

## بسم الله الرحمن الرحيم

### طغى الرسالة :

( كتاب رؤس السائل ) فى علم الخلاف بين الذهبيين الحنفى والشافعى ،

للمحلاة جابر الله محمود بن عمر الزمخشري ( ٤٦٧ - ٥٣٨ ) .

وكان الباحث لاختيار هذا الكتاب : شدة اعتناء الباحثين المعاصرين بعلم

الخلاف وامتياز الكتاب بين كتب هذا الفن ، بأسلحه الفذ ، وعرضه المميز بالاضافة

لما لمؤلفه من مكانة علميه مرموقة .

قسمت الرسالة الى قسمين رئيسيين : قسم الدراسة ، وقسم التحقيق .

أما قسم الدراسة فقد جعلته على ثلاثة فصول : الفصل الأول : اشتمل على

دراسة عصر المؤلف : وتناولت فيه الحديث عن الحالة السياسية والاجتماعية

والمعلمية بعامة ، والفقهية بخاصة ، وهذا ما يعرف بالبيئة العامة .

الفصل الثانى تحدث فيه عن حياة المؤلف ، وترجمت له ترجمة وافية بذكر :

مولده ، وأسرته ، ونشأته ، وطلبه العلم ومشايخه ورحلاته ، وتلاميذه ، وآثاره

العلمي ، وعقيدته ومذهبه الفقهي ووفاته ، وثنا العلماء عليه ، وهذا ما يعرف بالبيئة

الخاصة .

والفصل الثالث اشتمل على دراسة الكتاب وتضمن العناصر التالية :

عنوان الكتاب ، ونسبة الكتاب لمؤلفه - وقد اثبت نسبه لمؤلفه بما لا يدع مجالاً

للشك - وأهمية الكتاب

وموضوعات الكتاب ونظام ترتيبها ، ومنهج المؤلف فى الكتاب ، ومصادره ،

ونقده بهيان محاسنه وما أخذ عليه ، وختمت هذا الفصل بمعرض

الكتب المؤلفة فى علم الخلاف ، فى مختلف العصور .

ثم ذكرت منهج العمل الذى سرت عليه فى تحقيق الكتاب ، وتحدثت بعده عن

النسخة التى قمت بتحقيقها ، وهى : نسخة وحيدة حصلت عليها بواسطة ميكروفيلم

من مركز البحث العلمى وأحياء التراث الاسلامى بكلية الشريعة ، بجامعة أم القرى



بمكة المكرمة ، تحت رقم ( ٣٠٨ - فقه عام ) الصورة عن مكتبة ، شسترهتي ، بدلين-  
ايرلندة ، تحت رقم ( ٣٦٠٠ ) وهى بخط الناسخ : شبلق بن عبد الرحمن بن جندر  
المناصر للمؤلف ، ان نسخه سنة ( ٥٧٦ هـ ) ، علما بأن المؤلف توفى سنة ( ٥٣٨ هـ )  
هذا وقد احتوى الكتاب على معظم أبواب الفقه الأساسية ، مجموعة فى ست  
وأرسمائة مسألة ، فى أسلوب موجز وصياغة محكمة .

يتميز الكتاب بمصحة نسبة الآراء لأصحابها فى الغالب الأعم ، مع الاستدلال  
لها ، ولهذا زخر الكتاب بالكثير من آيات الأحكام وأحادِيثها ، وآثار الصحابة  
والتابعين رضوان الله عليهم ، واستكمالا لهذا العمل العلى من كافة جوانبه الفنية  
ضمت الكتاب ، فهرس : لجميع المسائل الفقهية المعروضة بالكتاب ، وفهرس  
أخرى كذلك للآيات الكريمة ، والأحادِيث النبوية الشريفة ،

وهذا يكون تمام العمل فى هذا الكتاب الفقهى الجليل الذى يسلط أضواء

جديدة ، على شخصية الامام محمود بن عمر الزمخشري العلمية .

والله الموفق والهادى الى سواء السبيل . . .

## شکر و تقدیر

اعترافاً بالفضل لأهله، أتقدم بخالص الشكر  
وعظيم الامتنان لسادة الأستاذ الدكتور :  
(عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان)

الذي أسرف على هذه الرسالة باقتضائها درجاة صدره  
وكرم خلوصه، وبذلك في الوقت، إذ لم يأل جهداً في التوجيه  
والدنيا والقيم طوال فترة إعداد الرسالة  
ولما أملى إلا أن أوجه بالثناء له بأن جزيره الله تعالى  
عن أمس الجزاء، وينفع به، ويوفقه لمضائقه .  
كما أتقدم بالشكر الجزيل للقائمين على جامعة أم القرى  
وبذلك كل من ساهم بمجهود في هذه الرسالة .

## فهرست الرسائل

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	المقدمة
٢١ - ٣٥	الفصل الأول : عصر الزمخشري ;
٢١	- الحالة السياسية
٢٤	- الحالة الاجتماعية
٢٧	- الحالة العلمية بحامة
٣١	- الحالة الفقهية بخاصة .
٣٦ - ٦٣	الفصل الثاني : حياة المؤلف :
٣٦	- نسبه ومولده .
٣٧	- أسرته .
٣٩	- نشأته ومراحل حياته .
٤٥	- شيوخه .
٤٧	- تلاميذه .
٤٩	- مؤلفاته .
٥٤	- عقيدته .
٥٥	- مذهبه الفقهي .
٥٦	- الزمخشري فقيها .
٦٠	- أخلاقه .
٦١	- وفاته .
٦٢	- ثناء العلماء عليه .
٦٤ - ٨٢	الفصل الثالث : كتاب رؤوس المسائل :
٦٤	- عنوان الكتاب .
٦٥	- نسبة الكتاب لمؤلفه .
٦٧	- أهمية الكتاب .
٦٧	- موضوعات الكتاب ونظام ترتيبها .
٦٩	- منهج المؤلف في الكتاب .
٧٢	- نقد الكتاب مصادر الكتاب
٧٤	- الكتب المؤلفة في علم الخلاف .
٧٧	
٨٣ - ٩٣	مقدمة التحقيق :
٨٣	- نسخة الكتاب .
٨٦	- منهج التحقيق .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم السألة
٩٤	كتاب الطهارة :	
٩٤	ازالة النجاسات بالماءات .	١
٩٧	الوضوء بنهيد التمر .	٢
٩٩	الوضوء بماء الزعفران .	٣
١٠٠	طهارة جلد الكلب .	٤
١٠٢	طهارة جلد مالا يؤكل لحمه .	٥
١٠٣	حكم العظم والشعر .	٦
١٠٤	حكم النية في الطهارة .	٧
١٠٥	المضضة والاستنشاق في الطهارة .	٨
١٠٦	حكم الترتيب في الوضوء .	٩
١٠٧	مقدار المسح المجزئ من الرأس .	١٠
١٠٩	تكرار المسح .	١١
١١١	موقع الأذنين في المسح .	١٢
١١٢	حكم الاستنجاء .	١٣
١١٤	استقبال القبلة واستدبارها أثناء قضاء الحاجة .	١٤
١١٥	حكم الخارج من غير السبيلين .	١٥
١١٦	أثر القهقهة في الصلاة .	١٦
١١٨	حكم من الفرج .	١٧
١١٩	حكم لمس المرأة .	١٨
١٢٠	التيمم قبل دخول الوقت .	١٩
١٢١	حكم تيمم الحاضر .	٢٠
١٢٢	حكم التيمم لواحد ما لا يكفي لفصل جميع الأعضاء .	٢١
١٢٣	التيمم بغير التراب .	٢٢
١٢٤	الجمع بين فرضتين بتيمم واحد .	٢٣
١٢٥	تيمم وصلّى ناسيا الماء في الرجل .	٢٤
١٢٦	روية التيمم الماء أثناء الصلاة .	٢٥
١٢٧	حد الماء الكثير .	٢٦
١٣٠	عدد الفسلات من ولوغ الكلب .	٢٧
١٣١	التحرى في الأنايين .	٢٨
١٣٢	طلب الماء لجواز التيمم .	٢٩
١٣٣	حكم المنى .	٣٠
١٣٤	المسح على الخفين من غير تمام الوضوء .	٣١
١٣٥	المسح على الجرموقين .	٣٢
١٣٦	مقدار المفروض في المسح .	٣٣
١٣٨	حكم الوطء قبل الفصل لأكثر الحيض .	٣٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المسألة
١٣٩	أقل مدة الحيض .	٣٥
١٤٠	أكثر مدة الحيض .	٣٦
١٤١	حكم دم الحامل .	٣٧
١٤٢	مدة النفاس .	٣٨
	<u>كتاب الصلاة :</u>	
١٤٣	آخر وقت الظهر .	٣٩
١٤٤	وقت المغرب .	٤٠
١٤٥	ما هو الشفق ؟	٤١
١٤٦	أذان الصبح قبل الفجر .	٤٢
١٤٧	الترجيع في الأذان .	٤٣
١٤٨	عدد ألفاظ الإقامة .	٤٤
١٤٩	وقت وجوب الصلاة .	٤٥
١٥١	أثر الاغماء في سقوط الصلاة .	٤٦
١٥٢	حكم الزام الظهر بآذان آخر العصر .	٤٧
١٥٣	أفضل وقت صلاة الصبح .	٤٨
١٥٤	صلاة المشتبه للقبلة .	٤٩
١٥٥	بلوغ الصبي أثناء الصلاة .	٥٠
١٥٦	كيفية صلاة الصبيان .	٥١
١٥٧	الترتيب في قضاء الفوائت .	٥٢
١٥٨	التكبير بغير الله أكبر .	٥٣
١٥٩	حكم تكبيرة الإحرام .	٥٤
١٦٠	قراءة الفاتحة في الصلاة .	٥٥
١٦١	أثر صلاة المرأة بجانب الرجل .	٥٦
١٦٣	هل التسمية من القرآن ؟	٥٧
١٦٦	قراءة التأميم .	٥٨
١٦٧	السنة في التأمين .	٥٩
١٦٩	عبور الجنب للمسجد .	٦٠
١٧٠	مواقع رفع الأيدي في الصلاة .	٦١
١٧١	قراءة القرآن بالمجعية في الصلاة .	٦٢
١٧٣	التحميد للإمام .	٦٣
١٧٤	الكلام في الصلاة ناسيا .	٦٤
١٧٥	الصلاة في الأوقات المنهي عنه .	٦٥
١٧٦	حكم الوتر .	٦٦
١٧٨	أثر صلاة الكافر مع الجماعة .	٦٧
١٨٠	إمامة الصبي .	٦٨
١٨٢	صلاة المسبوق من إمامه .	٦٩
١٨٣	فوائت المرتد .	٧٠

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المسألة
١٨٥	سجود السهو .	٧١
١٨٦	صلاة التأمين خلف الامام الجنب .	٧٢
١٨٧	حكم صلاة من زرع بجسمه عظم الكلب أو الغنزير أو الصق به .	٧٣
١٨٨	ركعات الوتر .	٧٤
١٩٠	حكم قصر الصلاة .	٧٥
١٩٢	الاقامة التي تنقطع بها رخص الصافر .	٧٦
١٩٣	القصر في سفر المحصية .	٧٧
١٩٤	الجمع بين الصلاتين .	٧٨
١٩٥	قضاء فوائت السفر في الحضر .	٧٩
١٩٦	كيفية الصلاة في السفينة .	٨٠
١٩٧	الصلاة على سطح الكعبة .	٨١
	<b>باب الجمعة :</b>	
١٩٩	الجمعة لأهل القرى .	٨٢
٢٠٠	نصاب الجمعة .	٨٣
٢٠١	الجمعة في القرى مع اكتمال النصاب .	٨٤
٢٠٢	اشتراط الخليفة لاقامة الجمعة .	٨٥
٢٠٣	حكم القيام في الخطبة .	٨٦
٢٠٤	عدد تكبيرات صلاة العيد .	٨٧
٢٠٦	تكبيرات أيام التشريق .	٨٨
٢٠٨	ركعات صلاة الكسوف .	٨٩
٢٠٩	عقوبة تارك الصلاة .	٩٠
	<b>باب الجنائز :</b>	
٢١١	تكفين الميت المَحْرَم .	٩١
٢١٢	غسل الزوج زوجته .	٩٢
٢١٣	الصلاة على الشهيد .	٩٣
٢١٤	نزع ثياب المعركة من الشهيد .	٩٤
٢١٥	فصل الشهيد الجنب .	٩٥
٢١٧	حكم الصغير اذا قتل في المعركة .	٩٦
٢١٧	فصل البغاة والصلاة عليهم .	٩٧
٢١٨	الصلاة على رأس الميت وحده .	٩٨
	<b>كتاب الزكاة :</b>	
٢٢٠	زكاة الابل .	٩٩
٢٢١	زكاة الوقص .	١٠٠
٢٢٣	زكاة البقر .	١٠١

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المسألة
٢٢٤	المال المستفاد أثناء الحول .	١٠٢
٢٢٦	زكاة المتولدة من الجنسين .	١٠٣
٢٢٦	أثر موت صاحب المال في الزكاة .	١٠٤
٢٢٧	استرجاع الزكاة الممثلة من الفقير .	١٠٥
٢٢٨	زكاة الخلطة .	١٠٦
٢٣٠	زكاة مال الصبي .	١٠٧
٢٣١	زكاة الخيل .	١٠٨
٢٣٢	زكاة مهر المرأة .	١٠٩
٢٣٣	إخراج القيم في الزكاة .	١١٠
٢٣٤	النصاب في العشریات .	١١١
٢٣٥	فيما يجب العشر .	١١٢
٢٣٧	اجتماع العشر والخراج .	١١٣
٢٣٨	العشر في الارض المستأجرة .	١١٤
٢٣٩	زكاة الحلوى .	١١٥
٢٤١	أثر الدين في الزكاة .	١١٦
	<u>باب زكاة الفطر :</u>	
٢٤٢	تحمل الزوج زكاة فطر زوجته .	١١٧
٢٤٣	فطرة المبد المشترك .	١١٨
٢٤٣	شرط النصاب في زكاة الفطر .	١١٩
٢٤٥	تعجيل زكاة الفطر .	١٢٠
	<u>كتاب الصيام :</u>	
٢٤٦	وقت انعقاد صوم الفري .	١٢١
٢٤٧	صيام الفري بمنية النفل .	١٢٢
٢٤٨	كفارة الافطار بالاكل والشرب .	١٢٣
٢٥٠	كفارة الزوجة الموطوءة في رمضان .	١٢٤
٢٥١	ثبوت هلال رمضان بالشهادة .	١٢٥
٢٥٢	الموجب والسقط للكفارة .	١٢٦
٢٥٣	صوم المجامعة النائة .	١٢٧
٢٥٤	كفارة تمدد السنين .	١٢٨
٢٥٥	ما يلزم الحامل والمرضع بالفطر .	١٢٩
٢٥٦	افطار المردود . شهادته بروية الهلال .	١٣٠
٢٥٧	افساد صوم التطوع .	١٣١
٢٥٨	أهلية التكليف أثناء شهر الصوم .	١٣٢

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المسألة
	باب الاعتكاف :	
٢٦٠	اشتراط الصوم للاعتكاف .	١٣٣
٢٦٢	اعتكاف المرأة في بيتها .	١٣٤
٢٦٣	أثر الاستمتاع في الاعتكاف .	١٣٥
٢٦٤	اعتكاف المكاتب .	١٣٦
	كتاب الحج :	
٢٦٦	الانابة في الحج .	١٣٧
٢٦٨	حجة المرتد .	١٣٨
٢٦٩	أثر ايسار الولد في فرضية الحج على الوالد المحسر .	١٣٩
٢٧٠	المحرم في خروج المرأة للحج .	١٤٠
٢٧١	موت من وجب عليه الحج قبل أدائه .	١٤١
٢٧٢	الحج عن الغير قبل أدائه فرضه .	١٤٢
٢٧٣	وقت وجوب الحج .	١٤٣
٢٧٥	حكم الحرة .	١٤٤
٢٧٧	القرآن أفضل أم الافراد .	١٤٥
٢٧٩	قران وتتمتع المكي .	١٤٦
٢٨١	ذبح هدي المتمتع قبل يوم النحر .	١٤٧
٢٨٢	صيام أيام التشريق للمتعمق .	١٤٨
٢٨٣	دخول الحج .	١٤٩
٢٨٥	لبس المحرم القفازين .	١٥٠
٢٨٦	لبس المحرم السراويل .	١٥١
٢٨٧	تطيب المحرم ولبس الثوب .	١٥٢
٢٨٩	ادها ن المحرم .	١٥٣
٢٩٠	حجة الواطى * ناسيا .	١٥٤
٢٩١	حجة الواطى * فيما دون الفرج .	١٥٥
٢٩٣	حج الصبي .	١٥٦
٢٩٥	جزاء قتل الصيد .	١٥٧
٢٩٦	جزاء الصيد على القارن .	١٥٨
٢٩٧	جزاء الاشتراك في الصيد .	١٥٩
٢٩٨	تحلل المريض .	١٦٠
	كتاب البيسوع :	
٣٠٠	بيع الغائب .	١٦١
٣٠٢	توريث خيار الشرط .	١٦٢
٣٠٢	ملك الجميع أثناء مدة الخيار .	١٦٣



رقم الصفحة	الموضوع	رقم المسألة
٣٠٤	شرط الخيار لاكثر من ثلاثة .	١٦٤
٣٠٦	العلة في الربا .	١٦٥
٣٠٨	الربا في القليل .	١٦٦
٣٠٩	علة الربا في النقود .	١٦٧
٣٠٩	جريان الربا في غير الأشياء المنصوصة .	١٦٨
٣١٠	الربا في دار الحرب .	١٦٩
٣١١	بيع اللحم بالحيوان .	١٧٠
٣١٣	مبادلة الرطب بالتمر .	١٧١
٣١٤	رد الموطوءة بعيب .	١٧٢
٣١٥	اشترى أمة على انها كتابية ، فوجدها بخلافه .	١٧٣
٣١٥	ملكية الصمد بالتطليق .	١٧٤
٣١٦	بيع الصمد الجاني .	١٧٥
٣١٧	أثر البيع الفاسد .	١٧٦
٣١٨	شراء الصمد بشرط العتق .	١٧٧
٣١٩	شراء الكافر للصمد المسلم .	١٧٨
٣٢٠	بيع الكلب المعلم .	١٧٩
٣٢١	شراء الأعشى وبيعه .	١٨٠
٣٢٢	تصرف الصبي بأذن وليه .	١٨١
٣٢٢	تصرف الصمد المأذون .	١٨٢
٣٢٣	أثر سكوت السيد في تصرفات الصمد .	١٨٣
٣٢٤	بيع لبن بنى آدم .	١٨٤
٣٢٥	البيع بشرط البراءة من المصوب .	١٨٥
	<u>باب السلم :</u>	
٣٢٧	السلم في المنقطع .	١٨٦
٣٢٨	سلم الحال .	١٨٧
٣٢٩	السلم في الحيوان .	١٨٨
	<u>كتاب الرهن :</u>	
٣٣١	رهن المشاع .	١٨٩
٣٣٢	وطى * المرتهن الجارية المرهونة .	١٩٠
٣٣٣	الرهن في يد المرتهن .	١٩١
٣٣٥	اعتاق الراهن العبد المرهون .	١٩٢
٣٣٦	انتفاع الراهن بالمرهون .	١٩٣
٣٣٧	ضمان الفاصب للرهن .	١٩٤
	<u>كتاب الاشربة</u>	
٣٣٨	تخليل الخمر .	١٩٥

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>رقم المسألة</u>
	<u>كتاب الحجر :</u>	
٣٣٩	من أدرك ماله عند رجل قد أفلس .	١٩٦
٣٤٠	الحجر على الحر .	١٩٧
٣٤١	بيع القاضى مال المدين .	١٩٨
٣٤٢	سن البلوغ .	١٩٩
٣٤٤	نكاح وطلاق المجهور عليه .	٢٠٠
	<u>كتاب الصلح :</u>	
٣٤٦	الصلح عن الإنكار .	٢٠١
٣٤٧	الصلح على مجهول .	٢٠٢
	<u>كتاب الحوالة :</u>	
٣٤٩	موت المحتال عليه مفلسا .	٢٠٣
	<u>كتاب الضمان :</u>	
٣٥١	ضمان المجهول .	٢٠٤
	<u>كتاب الكفالة :</u>	
٣٥٢	كفالة النفس .	٢٠٥
٣٥٤	الضمان على الميت .	٢٠٦
	<u>كتاب الشركة :</u>	
٣٥٦	شركة الأبدان .	٢٠٧
٣٥٧	شركة المفاوضة .	٢٠٨
٣٥٩	شركة المروغى .	٢٠٩
٣٦٠	شرط التفاضل فى الربح .	٢١٠
	<u>كتاب الوكالة :</u>	
٣٦١	التوكيل بشئى رضا الخصم .	٢١١
٣٦٢	التوكيل بالتمليك .	٢١٢
٣٦٣	تفرد أحد الوكيلين بالتصرف .	٢١٣
٣٦٤	توكيل الصبى .	٢١٤
٣٦٥	اقرار الوكيل بالخصوصة على موكله .	٢١٥
٣٦٦	عزل الوكيل فى غيبته .	٢١٦
٣٦٧	تصرفات الوكيل المطلق .	٢١٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المسألة
	<u>كتاب الاقرار :</u>	
٣٦٩	اقرار الصبي .	٢١٨
٣٧٠	ما يقبل في الاقرار بمال عظيم .	٢١٩
٣٧١	تلك الظروف حال الاقرار بالظروف .	٢٢٠
٣٧٢	قضاء الحقوق لغيرها الصحة والمرضى .	٢٢١
٣٧٣	الاقرار بالدين على والده .	٢٢٢
	<u>كتاب العارية :</u>	
٣٧٤	حكم العارية .	٢٢٣
٣٧٥	اعارة المستعير لطرف ثالث .	٢٢٤
٣٧٦	رد العارية الى مكانها المألوف .	٢٢٥
	<u>كتاب الغصب :</u>	
٣٧٨	ملكية المقتصوب بعد الجناية واداء قيمته كاملا .	٢٢٦
٣٧٩	ملكية المقتصوب بعد اداء الغاصب قيمته .	٢٢٧
٣٧٩	اراقة المسلم غمر الذمي .	٢٢٨
٣٨١	ملكية المقتصوب اذا دخل في بناء الغاصب .	٢٢٩
٣٨٢	الضمان بالتسبب .	٢٣٠
٣٨٣	ضمان منافع الغصب .	٢٣١
٣٨٥	حكم ولد المقتصوب .	٢٣٢
٣٨٦	جبر نقصان الولادة .	٢٣٣
٣٨٧	تضمن غاصب الدور والمقار .	٢٣٤
٣٨٨	ملكية المقتصوب بعد زوال صفته .	٢٣٥
	<u>كتاب الوديعة :</u>	
٣٨٩	ضمان السودع المخالف في الوديعة .	٢٣٦
٣٩٠	الايداع عند صبي مجهول عليه .	٢٣٧
	<u>كتاب السير :</u>	
٣٩٢	اسلام الصبي الحامل .	٢٣٨
٣٩٣	تطبيق الكفار اموال المسلمين بالاعزاز بدار الحرب .	٢٣٩
٣٩٥	عقوبة المرتد .	٢٤٠
٣٩٦	سهم ذوى القربى .	٢٤١
٣٩٧	سهم الفارس اذا مات فرسه .	٢٤٢
٣٩٨	أمان العبد .	٢٤٣
٣٩٩	توريث نصيب الفانم قبل القسمة .	٢٤٤
٤٠٠	تقسيم الغنائم بدار الحرب .	٢٤٥

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المسألة
	<b>كتاب النكاح :</b>	
٤٠٣	النكاح بخير ولي .	٢٤٦
٤٠٥	اجبار البكر البالغة .	٢٤٧
٤٠٦	عقد النكاح بشهادة فاسقين .	٢٤٨
٤٠٦	عقد النكاح بشهادة رجل وامرأتين .	٢٤٩
٤٠٧	الشهادة في زواج مسلم بذمية .	٢٥٠
٤٠٨	ولاية الفاسق في النكاح .	٢٥١
٤٠٩	تزويج البكر التي زالت بكارتها بالفجور .	٢٥٢
٤١٠	ولاية الاخ الشقيق مع الأخ لأب .	٢٥٣
٤١١	تزويج الأب ابنته الصغيرة بأقل من مهر المثل .	٢٥٤
٤١٢	اجبار السيد تزويج عبده .	٢٥٥
٤١٣	ولاية الابن في تزويج الأم .	٢٥٦
٤١٣	فسخ النكاح للأولياء .	٢٥٧
٤١٥	عقد النكاح بلفظ الهبة .	٢٥٨
٤١٦	أثر الزنا في المصاهرة .	٢٥٩
٤١٧	الزواج باهنة الزنا للزاني .	٢٦٠
٤١٧	جمع الحرة والأمة في النكاح .	٢٦١
٤١٨	ما يجب على الوالد باستيلاد جارية الابن .	٢٦٢
٤١٩	اسلم الرجل وتحمته أكثر من أربع نسوة ، أو أختان	٢٦٣
٤٢١	نكاح الأخت في عدة أختها من طلاق بائن .	٢٦٤
٤٢٢	نكاح الأمة .	٢٦٥
٤٢٣	نكاح الأمة الكتابية .	٢٦٦
٤٢٤	نكاح المولود بين مجوس وكتابي .	٢٦٧
٤٢٥	عدة الصاهجة باختلاف الدارين .	٢٦٨
٤٢٦	الفرقة بين الزوجين بالارتداد .	٢٦٩
٤٢٧	نكاح الشغار .	٢٧٠
٤٢٨	النكاح بشرط الخيار .	٢٧١
٤٣٠	رد المنكوحه بالحيوب .	٢٧٢
٤٣٢	خيار الأمة إذا اعتقت تحت حر .	٢٧٣
٤٣٢	نكاح المهرم .	٢٧٤
	<b>باب الصداق :</b>	
٤٣٤	أقل المهر .	٢٧٥
٤٣٥	الصداق بمتاع الحر .	٢٧٦
٤٣٦	أثر الخلوة في المهر .	٢٧٧
٤٣٧	مهر المفوضه .	٢٧٨

رقم المسألة	الموضوع	رقم الصفحة
	<u>باب الخلع</u>	
٢٧٩	حكم الخلع .	٤٣٩
٢٨٠	طلاق المختلعة في العدة .	٤٤٠
	<u>كتاب الطلاق :</u>	
٢٨١	تعليق الطلاق .	٤٤٢
٢٨٢	الطلاق ثلاثا بكلمة واحدة .	٤٤٣
٢٨٣	الكنايات في الطلاق .	٤٤٥
٢٨٤	قول الرجل لامرأته : أنا منك طالق .	٤٤٨
٢٨٥	قول الرجل : انت طالق ناويا به الثلاث .	٤٤٨
٢٨٦	اعتاق الأمة بلفظ التطليق .	٤٤٩
٢٨٧	قول الزوج لزوجته : اختاري من الثلاث ماشئت .	٤٥٠
٢٨٨	اختلاف الشهود في عدد الطلاق .	٤٥١
٢٨٩	تطليق الزوج بعضا من زوجته .	٤٥٢
٢٩٠	اعتبار الطلاق في حال اختلاف الزوجين بين الرق والحرية .	٤٥٣
٢٩١	توريث المبتوتة .	٤٥٤
٢٩٢	ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم .	٤٥٦
	<u>باب الرجعة :</u>	
٢٩٣	الوطء في الطلاق الرجعي .	٤٥٧
٢٩٤	كيفية شهوت الرجعة .	٤٥٨
	<u>باب الايلاء :</u>	
٢٩٥	الفرقة في الايلاء .	٤٥٩
	<u>باب الظهار :</u>	
٢٩٦	ظهار الذمي .	٤٦١
٢٩٧	كفارة الظهار من نسوة بكلمة واحدة .	٤٦٢
	<u>كتاب الايمان :</u>	
٢٩٨	عتق رقبة كافرة في كفارة الظهار .	٤٦٣
٢٩٩	اعتاق المكاتب عن كفارة اليمين .	٤٦٤
٣٠٠	شراء القريب بنية التكفير عن اليمين .	٤٦٥
٣٠١	اعتاق العبد مع الحاجة لخدمته .	٤٦٦
٣٠٢	اعتبار حال وجوب الكفارة .	٤٦٧

رقم المسألة	الموضوع	رقم الصفحة
	<u>باب اللعان :</u>	
٣٠٣	لعان الذمي .	٤٦٨
٣٠٤	لعان الأخرس .	٤٦٩
٣٠٥	الملاعنة من الزوجة الذمية أو الأمة .	٤٧٠
٣٠٦	اجتماع المتلاعنين .	٤٧١
٣٠٧	حق حد القذف .	٤٧٢
٣٠٨	حد القذف على الزوج .	٤٧٣
	<u>باب العدة :</u>	
٣٠٩	هل تحيض الحامل ؟	٤٧٥
٣١٠	الحاق الولد بعد انقضاء العدة لستة أشهر .	٤٧٦
٣١١	تداخل المدتين .	٤٧٧
٣١٢	عدة أم الولد .	٤٧٨
	<u>باب الرضاع :</u>	
٣١٣	المهرم من الرضاع .	٤٧٩
٣١٤	مدة الرضاع .	٤٨٠
٣١٥	سقى الصبي اللبن المشوب بالماء .	٤٨١
٣١٦	الرضاع بلبن الميت .	٤٨٢
	<u>باب النفقات :</u>	
٣١٧	خيار فسخ النكاح باعسار الزوج عن النفقة .	٤٨٤
	<u>كتاب الاكراه :</u>	
٣١٨	القصاص في الاكراه .	٤٨٦
٣١٩	طلاق المكره وعتاقه .	٤٨٨
	<u>كتاب القصاص :</u>	
٣٢٠	قتل المسلم بالذمي .	٤٩٠
٣٢١	قتل الحر بالعبد .	٤٩٢
٣٢٢	القتل بمثقل .	٤٩٣
٣٢٣	موجب العمد .	٤٩٤
٣٢٤	قيحة دية العمد .	٤٩٦
٣٢٥	اشترائك الأب مع أجنبي في قتل الابن .	٤٩٧
٣٢٦	اشترائك اثنين في قطع يد واحدة .	٤٩٨
٣٢٧	استيفاء الكبير القصاص قبل بلوغ الصغير .	٤٩٩
٣٢٨	قتل الواحد بالجماعة .	٥٠٠
٣٢٩	عمد الصبي في القتل .	٥٠١

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المسألة
٥٠٢	سراية القود .	٣٣٠
٥٠٣	سراية الجناية .	٣٣١
٥٠٤	اعتبار الماطلة في القصاص .	٣٣٢
٥٠٥	لجوء القاتل الى الحرم .	٣٣٣
٥٠٦	قطع ذكر الخصى .	٣٣٤
	كتاب الديّة :	
٥٠٧	القتل في أشهر الحرم أو قتل ذى رحم .	٣٣٥
٥٠٨	ما يلزم بحلق اللحية وغيرها .	٣٣٦
٥٠٩	الوطء الموءدى الى عدم استصساك البول .	٣٣٧
٥١٠	ما تتحمل العاقلة من الديّة .	٣٣٨
٥١٢	تحمل الجانى من الديّة .	٣٣٩
٥١٢	ديّة أهل الكتاب .	٣٤٠
٥١٣	ديّة الجنين بسبب ضرب بطن الأم ، وموتيهما معا .	٣٤١
	كتاب الكفارات :	
٥١٥	كفارة قتل الصمد .	٣٤٢
٥١٦	كفارة القتل من مال الصبي والمجنون .	٣٤٣
	كتاب القتال مع أهل البنى :	٣٤٤
٥١٧	اتلاف الباغى مال العادل أو قتله .	٣٤٤
٥١٨	قتل المرتدة .	٣٤٥
	كتاب الحدود :	
٥١٩	نفي البكر الزانى .	٣٤٦
٥٢٠	الاقرار الذى يقام به الحد .	٣٤٧
٥٢١	اذا رجع أحد الشهود الأربعة فى قضية الزنا .	٣٤٨
٥٢٢	شبهة المقعد .	٣٤٩
٥٢٣	اقامة السيد الحد على مملوكه .	٣٥٠
٥٢٤	عقوبة اللواط .	٣٥١
٥٢٥	استأجر امرأة فزنا بها .	٣٥٢
٥٢٧	الحد فى تمكين العاقلة البالغة مجنوناً .	٣٥٣
٥٢٧	شروط اقامة حد الرجم .	٣٥٤
	كتاب السرقة :	
٥٢٩	نصاب السرقة .	٣٥٥
٥٣١	القطع بسرقة الفواكه والأطعمه .	٣٥٦
٥٣١	قطع النباش .	٣٥٧
٥٣٣	اجتماع القطع والضمان .	٣٥٨

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المسألة
٥٣٤	قطع الأطراف الأربع بتكرار السرقة .	٣٥٩
٥٣٥	القطع بسرقة أحد الزوجين من الآخر .	٣٦٠
٥٣٦	القطع بسرقة المصحف .	٣٦١
	كتاب قطاع الطريق :	
٥٣٧	قطع الطريق بداخل البلدة .	٣٦٢
٥٣٨	عقوبة المرأة اذا قطعت الطريق .	٣٦٣
٥٣٩	عقوبة الردء لقطاع الطريق .	٣٦٤
	كتاب الأشربة :	
٥٤٠	حكم الأنهدة .	٣٦٥
٥٤٢	حكم الختان .	٣٦٦
	كتاب صئول الفحل :	
٥٤٣	ضمان قتل الصئول .	٣٦٧
	كتاب الجزية	
٥٤٤	سقوط الجزية .	٣٦٨
٥٤٥	أقل الجزية .	٣٦٩
	كتاب الصيد والذباح :	
٥٤٧	ترك التسمية عمدا .	٣٧٠
٥٤٨	ذكاة الجنين ذكاة أمه .	٣٧١
٥٤٩	أكل السمك الطافي .	٣٧٢
٥٥٠	الذبح بالسن والظفر .	٣٧٣
	كتاب الأضحية :	
٥٥١	حكم الأضحية .	٣٧٤
٥٥٢	كيفية ذكاة الحيوان .	٣٧٥
٥٥٤	أكل لحم الخيل .	٣٧٦
٥٥٥	ما يحل للمضطر أن يأكل من الميتة .	٣٧٧
	كتاب الايمان :	
٥٥٦	الكفارة في يمين اليمين .	٣٧٨
٥٥٧	انصقاد يمين الاكراه .	٣٧٩
٥٥٧	انصقاد يمين الكافر .	٣٨٠
٥٥٨	ند وصرى أيام النحر والتشريق .	٣٨١
٥٥٩	النذر بذبح الولد .	٣٨٢



رقم المسألة	الموضوع	رقم الصفحة
	<u>كتاب أدب القاضي</u>	
٣٨٣	القضاء على الغائب .	٥٦٠
٣٨٤	القضاء في المساجد .	٥٦١
٣٨٥	قضاء المرأة .	٥٦٢
٣٨٦	التفحص في عدالة الشهود .	٥٦٣
٣٨٧	نفوذ قضاء القاضي ظاهرًا وباطنًا .	٥٦٤
٣٨٨	شهادة القابلة وهداياها .	٥٦٥
٣٨٩	شهادة أهل الذمة فيما بينهم .	٥٦٦
٣٩٠	شهادة أحد الزوجين على الآخر .	٥٦٧
٣٩١	شهادة لاعب النرد والشطرنج .	٥٦٨
	<u>كتاب الدعوى</u>	
٣٩٢	المقدم من بيعة ذي اليد والخارج .	٥٧١
٣٩٣	القضاء بشاهد ويمين .	٥٧٢
٣٩٤	شهادة المجدود في القذف .	٥٧٣
٣٩٥	القضاء بالنكول .	٥٧٤
٣٩٦	الحكم بالقافة .	٥٧٤
	<u>كتاب المعتق :</u>	
٣٩٧	عتق الأخ إذا ملكه أخوه .	٥٧٦
٣٩٨	عتق المبدع المشترك .	٥٧٧
٣٩٩	اعتاق عبيد من لا مال له سواهم في مرض موته .	٥٧٨
٤٠٠	علق المعتق بالولادة ، فأنت بولد ميت .	٥٧٩
	<u>كتاب المدبر :</u>	
٤٠١	بيع المدبر المطلق .	٥٨٠
	<u>كتاب المكاتب :</u>	
٤٠٢	كتابة العبد في الحال .	٥٨٢
٤٠٣	إذا أعات المكاتب وترك مالا يوفى بدل الكتابة .	٥٨٣
٤٠٤	الايثاء من مال الكتابة .	٥٨٤
٤٠٥	أختلاف الزوجين في متاع البيت .	٥٨٦
٤٠٦	الرجوع في الهبة .	٥٨٧
	<u>فهرست موضوعات الكتاب للناسخ .</u>	٥٨٩
	- فهرس الآيات الكريمة	٥٩١ - ٥٩٨
	- فهرس الأحاديث الشريفة	٥٩٩ - ٦١٢
	- فهرس آثار الصحابة والتابعين	٦١٣ - ٦١٦
	- فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة	٦١٧ - ٦٢٠
	- المصادر	٦٢١ - ٦٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم  
 ~~~~~

### المقدمة :

الحمد لله رب العالمين حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ،  
 والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا ونبينا محمد ، وعلى آله وصحبه ومن ولاه  
 وبعد / فلما كان علم الفقه من أجل المعلوم حيث الله عز وجل عليه في قوله : ( فلولا نفر  
 من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم  
 يحذرون ) <sup>(١)</sup> وقال النبي صلوات الله وسلامه عليه : ( من يرد الله به خيراً يفقهه في  
 الدين ) <sup>(٢)</sup> . وكان من عظيم امتنان الله سبحانه وتعالى عليّ أن وفقني لمواصلة  
 دراستي الشرعية بقسم الدراسات العليا الشرعية ، بكلية الشريعة ، بجامعة أم القرى  
 بمكة المكرمة ، للحصول على درجة الماجستير . ولما كانت الكتابة في بحث على فنى  
 مجال التخصص احدى متطلبات هذه الدرجة العلمية ، بدأت البحث عن كتاب فى  
 الفقه بحامة ، وفى علم الخلاف بخاصة ، جدير بأن يجد طريقه الى أيدي الدارسين  
 وينفض عنه غبار السنين ، فساقتنى عناية المولى عز وجل الى العثور على كتب عديدة  
 فى تراثنا الفقهي ، كلها جديرة بأن تكون موضع اهتمام الباحثين .

ووقع اختياري من بينها على كتاب ( رؤس المسائل ) للإمام جبار الله محمود بن

عمر الزمخشري ، ( ٤٦٢ - ٥٣٨ هـ ) .

وكان ما زاد تملقي بهذا الكتاب : اهتمام الدارسين والباحثين في الوقت

الحاضر بفقه الخلاف ، حيث الاتجاه المأم إلى التجديد الفقهي ، والخسرون بآراء  
 تناسب والعصر الحديث .

( ١ ) سورة التوبة ، آية : ( ١٢٢ ) .

( ٢ ) أخرجه الشيخان من حديث <sup>معاوية</sup> بن أبي سفيان رضي الله عنهما : البخاري ، فنى

فرض الخمس ، باب قوله تعالى ( فان لله خمسة ) ، ( ٣١١٦ ) ، ٢١٧ / ٦ ؛

مسلم ، فى الامارة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم ( لا تزال طائفة من أمتي

ظاهرين . . . ) ، ( ١٠٣٧ ) ، ١٥٢٤ / ٣ .

ومن ثم وجدت في هذا الكتاب ضالتي التي أنشدتها ، فهو : يشتمل على أهم مسائل الخلاف بين المذهبين الحنفى والشافعى ، ويعرض المسائل الفقهية عرضا واضحا مبسطا ، وفى أسلوب علمى مستقيم ، يميزه عن كثير من الكتب فى هذا المجال العلمى ، كما لا يفوته فى منهج العرض إيراد الأدلة بما يجازى لكلا المذهبين ، فى أمانة وانصاف .

وضاعف من هذه الرغبة لدى : المكانة العلمية التى يحتلها مؤلفه فى تراثنا اللغوى ، حيث شهرته وتميزه ، غير أنه لم يعرف عنه فى الأوساط العلمية شيئا <sup>الآن</sup> عن تفقهه أو أفراد له هذا العلم بصنفاً .

وبعد موافقة مجلس قسم الدراسات العليا الشرعية ، ومجلس كلية الشريعة ، على الموضوع ، بدأت العمل وسرت فى طريق لم تغل من العقبات والصعوبات ، كان من أهمها : عدم عثورى على نسخة أخرى للكتاب ، فى فهارس المكتبات العالمية ، العربية منها والأجنبية ، الموجودة فى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى وغيرها . والمشتغلون بالتحقيق يدركون مدى صعوبة العمل على نسخة واحدة ، وخاصة إذا لم تغل فى بعض الأحيان من السقطات فى الجمل ، بالإضافة إلى الأخطاء الإملائية والنحوية الكثيرة ، التى كثيرا ماتغل بالمعنى . كما أن المؤلف لم ينوّه بذكر مصادر كتابه كلية ، ولم يذكر أيضا أسماء رواة الحديث ، مما جعلنى أعانى مشقة عظيمة فى الوقوف على مصادره ، وأخيرا تغلبت على هذه العقبة باعتماد الكتّيب الفقهية المعتمدة : المؤلفات قبل عصر الزمخشري ، وكتب المعاصرين له ، التى كانت متداولة بين أيدي الدارسين للفقه الحنفى والشافعى حينذاك ، وجعلها مصادرا لكتابه ، لأن غالب الظن أن المؤلف استمد مادة . كتابه من هذه المصادر .

ورغم كل ملاحظته من صعوبات ، وطئت العزم على الضى فى العمل مستمينا بالله عز وجل ، ثم صترشدا بأراء وتوجيهات استاذى الفاضل الدكتور / عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان ، التى كان لها الأثر الكبير فى انجاز هذا العمل على هذه الصورة .

وقد قسمت العمل في هذه الرسالة الى قسمين رئيسيين :

قسم الدراسة ، وقسم التحقيق .

أما قسم الدراسة فقد جملته على ثلاثة فصول :

الفصل الأول تحدث فيه عن عصر المؤلف فتضمن العناصر التالية :

- الحالة السياسية .

- الحالة الاجتماعية .

- الحالة العلمية بحالة .

- الحالة الفقهية بخاصة .

الفصل الثاني : تحدث فيه عن حياة المؤلف ، فتتضمن العناصر التالية :

- نسبه ومولده .

- أسرته .

- نشأته ومراحل حياته .

- شيوخه .

- تلامذته .

- مؤلفاته .

- عقيدته .

- مذهبه الفقهي .

- الزمخشري فقيها .

- أخلاقه .

- وفاته .

- ثناء العلماء عليه .

الفصل الثالث : تحدثت فيه عن كتاب ( رؤس المسائل ) موضوع الرسالة ، وقد تضمن

العناصر التالية :

- عنوان الكتاب .

- نسبة الكتاب لمؤلفه .

- أهمية الكتاب .

- موضوعات الكتاب ونظام ترتيبها .

- منهج المؤلف في الكتاب .

- مصادر الكتاب .

- نقد الكتاب .

- الكتب المؤلفة في علم الخلاف .

وأما قسم التحقيق فقد جعلت له مقدمة ، تحدثت فيها عن النسخة المخطوطة

الوحيدة ، شارحا منهجى فى تحقيق الكتاب .

يتلخص هذا المنهج فى النقاط التالية :

- كتابة النص حسب قواعد الإملاء المتعارف عليها فى الوقت الحاضر .

- تخريج الآيات القرآنية ، بتعيين السورة التى ذكرت فيها ، ورقمها بين آياتها .

- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، والآثار المروية عن الصحابة والتابعين

رضوان الله عليهم .

- عز وآراء المذاهب إلى أصحابها ، وتوثيقها من مصادر المذهب المعتمدة .

- بيان معانى الألفاظ الفريية ، والمصطلحات الفقهية والأصولية .

- وضع عناوين جانبية لكل مسألة من مسائل الكتاب ، وترقيمها ، وتسجيل أرقام

أوراق النسخة المخطوطة على الهامش ، لسهولة العودة إلى الأصل .

- وضع فهرس فنية مفصلة للمسائل الفقهية ، والآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة .

ولما كانت نصوص الكتاب خالية من أسماء الأعلام في أكثر الأحيان ، لم أجد  
 موجبا لوضع فهرسة خاصة بها .

ومحمد ، فهذا واحد من كتب التراث الفقهي المغمورة ، يجد طريقه الى النور ،  
 وقد بذلت غاية الجهد في أخراجه ، بصورة علمية تتناسب ومكانته . فان أصبت فمسن  
 الله عز وجل وتوفيقيه ، وان أخطأت فمسن ومن الشيطان ، واستغفر الله العظيم ،  
 وأبرأ الى الله تعالى من هطلي وقوتي ، الى حول الله وقوته ، ورعم الله امرأ أهدي  
 التي عميت ، ويصّرني بأخطائي ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبله مني ، ويجهله  
 خالصا لوجهه الكريم ، وينفخني به في الدارين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، صلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه أجمعين .

فَسِّرَ الدَّاسِ

## الفصل الأول : عصر النخسرى

ويشتمل على العناصر التالية :

- الحالة السياسية .
- الحالة الاجتماعية .
- الحالة العلمية العامة .
- الحالة الفكرية بخاصة .



### الحالة السياسية في عصر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)

عاش الزمخشري في فترة أفول شمس الخلافة العباسية ، وتفككها وضعفها ، حتى انه لم يبق من الخلافة الا اسمها .  
عاصر الزمخشري من الخلفاء العباسيين :

- ١ - عبدالله المقتدى بالله بن محمد بن القائم ٤٦٧ - ٤٨٧ هـ
- ٢ - احمد المستظهر بالله بن المقتدى ٤٨٧ - ٥١٢ هـ
- ٣ - الفضل المسترشد بالله بن المستظهر ٥١٢ - ٥٢٩ هـ
- ٤ - المنصور الراشد بالله بن المسترشد ٥٢٩ - ٥٢٩ هـ
- ٥ - محمد المقتفى بالله بن المستظهر ٥٢٩ - ٥٥٥ هـ (١)

وكانت نتيجة هذا الضعف والتفكك ظهور دويلات اسلامية متعددة ، ففي بغداد عاصمة الخلافة العباسية ، تعاقب في الاستيلاء على النفوذ والسلطات في الخلافة بعد آل بويه : الأتراك السلاجقة ، وكانوا يلقبون : بالسلاجقة المظما\* .  
وقد أسس دولتهم : ركن الدين أبو طالب طغرل (٤٢٩ - ٥٢٢) (٢) وعاصر الزمخشري من سلاطين هذه الدولة :

- ١ - جلال الدين أبو الفتح ملكشاه ، (٤٦٥ - ٤٨٥ هـ)
- فقد ولد الزمخشري في عصره ، وبعد عصره من أزهى عصور الدولة السلجوقية . (٣)

(١) انظر بالتفصيل : خلفاء الدولة العباسية ، من السابع والعشرين الى الحادى والثلاثين . خضرى بك ، محاضرات تاريخ الأمم الاسلامية ( الدولة العباسية ) الطبعة الرابعة ، ١٣٥٣ هـ ، ( مصر : المكتبة التجارية ) ، ص ٤٢٧ - ٤٥٠ ؛ حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الاسلام ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧ م ، ( مصر : مكتبة النهضة ) ، ٣٥ / ٤ .

(٢) انظر : ابن الأثير ، ابو الحسن على بن محمد الجزرى ، الكامل في التاريخ ، تصوير : ( بيروت : دار الكتاب العربى ) ، ١٧١ / ٥ ؛ الدولة العباسية ، ص ٤١٢ ؛ تاريخ الاسلام ، ٣٤ / ٤ .

(٣) انظر : الاصفهانى ، عماد الدين محمد بن محمد ، تاريخ دولة آل سلجوق ، ( مصر : مطبعة الموسوعات ) ص ٥٢ وما بعدها .

- ٢ - ناصر الدين محمود ( ٤٨٥ - ٤٩٧ هـ )  
 ٣ - ركن الدولة أبو الحظير بركيا رق ( ٤٧٨ - ٤٩٨ هـ )  
 ٤ - ركن الدين طكشاه الثاني ( ٤٩٨ - ٤٩٨ هـ )  
 ٥ - غياث الدين أبو شجاع محمد بن أبي الفتح طكشاه ( ٤٩٨ - ٥١١ هـ )

وقد اتصل به الزمخشري ، ومدحه منوها بأفعاله وسجاياه التي خدم بها  
 الاسلام .<sup>(١)</sup>

- ٦ - معز الدين أبو الحارث سنجر ( ٥١١ - ٥٥٢ هـ )

وفي إطار التفكك والضعف للخلافة العباسية ظهرت دولة عرفت : ( بالخوارزمية ) ،  
 حيث سقط رأس الزمخشري ، وكان إقامته . وامتد حكمها من خراسان إلى ما وراء النهر  
 وتنسب هذه الدولة إلى مدينة خوارزم ، وتطلق على منطقة شاسعة ، تقع : في الجنوب  
 من نهر جيحون ، وشمالى شرقى خراسان ، وهى منطقة معروفة بخصوبة أراضيها ،  
 وقامت بدور كبير ، فى تطور الحضارة فى أواسط آسيا منذ أقدم العصور .<sup>(٣)</sup> ودخلها  
 الاسلام فى عام ( ٩٣ هـ ) ، بعد أن فتحها القائد العظيم قتية بن مسلم الباهلى ،  
 ( ٩٦ م )<sup>(٤)</sup>

عمرت هذه الدولة فى هذه المنطقة من سنة ( ٤٧٠ هـ حتى سنة ٦٢٨ هـ )<sup>(٥)</sup>

( ١ ) الزمخشري : ديوان الأب ، ( مخطوط )

( ٢ ) انظر : تاريخ دولة آل سلجوق ، ص ٦٤ وما بعدها .

( ٣ ) انظر : ياقوت الحموى ، شهاب الدين أبو عبد الله ، معجم البلدان ، ( بيروت :

دار الكتاب ، مادة : ( خوارزم ) ؛ جاء فى الموسوعة : خوارزم : امبراطورية

فى العصور الوسطى بوسط آسيا ، عاصمتها : اورجنش . . . غزاها جنكيز خان

( ١٢١٨ م ) . انظر الموسوعة العربية الميسرة ، معهد الدراسات العربية ،

( دار الشعب ومؤسسة فرانكلين ) صورة من طبعة ( ١٩٦٥ م ) ، مادة :

( خوارزم ) ، تاريخ الاسلام ، ٩٥ / ٤ .

( ٤ ) انظر : الكامل فى التاريخ ، ١٢٥ / ٤ ، ١٣٨ / ٤ ؛ الزركلى ، خير الدين ،

الأعلام ، ( بيروت : دار العلم للملايين ) ، ١٨٩ / ٥ .

( ٥ ) انظر : تاريخ الاسلام ، ٩٤ / ٤ .

ومن الأسر التي حكمت خوارزم ، وعاصرها الزمخشري ، أسرة : أنوشتكين ، وقد عاصر من ملوكها وأمرائها :

- ١ - أنوشتكين ( ٤٧٠ - ٤٩٠ هـ )
- ٢ - قطب الدين محمد بن أنوشتكين ( ٤٩٠ - ٥٢١ هـ )
- ٣ - أئسر بن محمد ( ٥٢١ - ٥٥١ هـ ) ( ١ )

وكان للزمخشري صلة وثيقة بالأمير الخوارزمشاه : محمد بن أنوشتكين ، حيث مدحه بقصيدة مطلعها :

أى الملوك تلاقت فى مجالسه غرائب العلم والأدب والحكم ( ٢ )

وكانت له مكانة مرموقة عند هذا الأمير . وكذلك مع أئسر الذى حرره الزمخشري كتابه : ( مقدمة الأدب ) وأثنى عليه فى مقدمته ( ٣ ) .

ومن أشهر الدول التى حكمت البلدان الإسلامية فى تلك الحقبة من الزمن :

- ( ٤ ) الدولة الفاطمية فى مصر والشام ( ٢٩٧ - ٥٦٧ هـ )
- ( ٥ ) دولة المرابطين فى المغرب والأندلس ( ٤٤٨ - ٥٤١ هـ )

وفى هذه الظروف القاسية من الضعف والانقسام التى كان يعانى منها العالم الإسلامى ، وجدت أوربا الصليبية الفرصة مواتية لغزو الشرق الإسلامى ، وأقامت كيان صليبي فيه ، وقد وصلت الحملة الصليبية الأولى الى الشام عام ( ٤٩١ هـ ) . وسقطت مدينة القدس عام ( ٤٩٢ هـ ) ( ٦ ) فى أيديهم .

( ١ ) انظر الدولة العباسية ، ص ٣٩٩ - ٤١٠ .

( ٢ ) نقله الشيرازى فى كتاب (الزمخشري لغويا ومفسرا) ص ٢٤ ، ٢٥ ، عن ديوان الزمخشري .

( ٣ ) المصدر نفسه عن ( مقدمة الأدب ) .

( ٤ ) تاريخ الإسلام السياسى ، ١٧٨ / ٤ .

( ٥ ) المصدر نفسه ، ١١٦ / ٤ .

( ٦ ) انظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ م ، ( بيروت :

مكتبة المعارف ) ، ١٥٥ / ١٢ ، ١٥٦ .

الحالة الاجتماعية

كان المجتمع الاسلامى فى عصر الزمخشرى مكونا من أجناس مختلفة أهمها :  
الجنس العربى والفارسى والتركى ، وأجناس أخرى ، ممن يسكنون المدن والقسرى  
والخيام ، من مختلف القوميات والشعوب .

وكان المجتمع على فئات متفاوتة ، باعدت بينها موازين الحياة <sup>(١)</sup> ، يسودها الدين  
الاسلامى ، ولم يخل من أقليات من اليهود والنصارى ، الذين كانت لهم الحرية  
والأمن والأمان ولهم كافة الصلاحيات فى ممارسة شعائرهم ، وتقلد مناصب كبيرة  
فى الدولة ، وعمل التجارة وغيرها . وكانت اللغة العربية ، هى اللغة السائدة ، غير  
أنه تسبب اندماج هذه الأمم المتفرقة ذات النوازع المختلفة فى مجتمع واحد ، الذى  
ظهر عادات وأخلاق غير اسلامية ، مثل أعياد جاهلية : كالنيروز والمهرجانات ،  
وظهور نحل ومذاهب هدامة مختلفة . ومن ثم كثر الخلاف بين أصحاب النحى  
والأهواء ، حول الأديان ، وحول الاعتزال والمسائل الكلامية ، مما أدى الى فتن  
ومحن ، من أهمها ما حدث من الفتن الطائفية بين الشيعة والسنة سنة ( ٤٨٢ هـ ) ،  
مما أدى الى ازهاق الكثير من الأرواح . وتتكرر أمثال هذه الحوادث بمد كل فترة  
دون أنقطاع . ( ٢ )

ومن أغرب تلك الفتن ما كان يستمر بين أهل السنة أنفسهم ، وهالأخص بين  
الحنابلة والأشاعرة كما حدث سنة ( ٤٤٧ هـ ) حيث وقعت بينهما فتنة عظيمة ، حتى  
تأخر الأشاعرة عن الجيومات خوفا من الحنابلة <sup>(٣)</sup> كما ظهرت جماعة الباطنية ، وهى  
جماعة ارهابية واسعة النشاط ، فأخافوا البلاد والمباد ، وقتلوا ونهبوا وعاثوا فسى  
الأرض فسادا . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) انظر: أحمد أمين ، ظهر الاسلام ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٥ ، ٣ / ١ وما بعدها  
( ٢ ) ابن الجوزى ، المنتظم فى تاريخ الملوك والامم ، الطبعة الاولى ( حيدر اباد دكن :  
دائرة المعارف العثمانية ) ١٩٠٩ / ٩ ، ٤٩٠ ، ١٠٠ / ١٩٨ ، ٢٨٥٠ .  
( ٣ ) المصدر نفسه ، ١٦٣ / ٨ ، ٢٨٦ / ١٠٠ .  
( ٤ ) المصدر نفسه ، ١٥٠ / ٩ ، ٩٥ / ١٠٠ .

ولم يلبسهم التمرد الى قتل الخلفاء ، والوزراء الى أن كفى الله تعالى الناس شرهم على يد السلطان محمد بن ملكشاه ( م ٥١١ ) ففرض عليهم ( ١ )

وكذلك سرى الفساد في النظام المالي والقضائي ، وانقسم ولاء الجيش لجهات متعددة ، وفسدت أخلاق سكان المدن ، خاصة مع ظهور كثرة المبيد والجواري . وأمام هذه الحياة المضطربة لم يقف المصلحون مكتوفي الأيدي ، بل بذلوا جهودهم في سبيل دعوة الناس ، وإرشادهم ونصحهم الى التمسك بدينهم ، ومكافحة الشكوك التي يثيرها أصحاب المثل والنحل ، ونظرة عابرة الى كتب التراجم ، والحالة العلمية ، لهذا العصر تبين عظم جهودهم .

وأما التجارة فكانت لها أطوار مختلفة ، حسب الوضع الاجتماعي ، وحسب الأمن والاستقرار ، واختلف نشاطها وركودها من جهة الى أخرى .

ولكنها كانت متدهورة بصورة عامة في منطقة العراق وما حولها ، بسبب الفتن الداخلية ، وظهور قطاع الطرق .

كل هذه الأمور مجتمعة أدت الى انتشار الفوضى والاضطراب الاجتماعي ( ٢ )

هذا ولا تختلف الحالة الاجتماعية في خوارزم عن جاراتها ، من المناطق الإسلامية ، بيد أن أهلها كانوا شديد التمسك بأمور الدين

وينهون ياقوت بهذا قائلا : " وما أظن كان في الدنيا لمدينة خوارزم نظير في . . .

ملازمة أسباب الشرائع والدين " . ( ٣ )

وكانوا أهل جهاد دائم ، وعلى شفر من شفر الاسلام ، " وقد اكتنفها أهل الشرك ، وأطافت بها قبائل الترك ، فغزوا أهلها معهم دائم ، والقتال فيما بينهم قائم ، وقد أخلصوا في ذلك نياتهم ، وأحصوا عن طوياتهم ، وقد تكفل الله

( ١ ) المنتظم ، ٩ / ١٥٠ ، ١٠٠ / ٩٥ .

( ٢ ) انظر : المنتظم ، ٩ / ١٩٣ ، ١٠٠ / ١٤ ، ١٧٦ ، ١٨٩ ، ٢١٢ . وانظر

الحياة الاجتماعية بالتفصيل : ظهر الاسلام ، ١ / ٣ - ١٣٠ ، التاريخ

الاسلامي ، ٤ / ٦٢٥ - ٦٣٢ .

( ٣ ) معجم البلدان ، ٢ / ٤٨٦ .

بنصرهم فى عامة الأوقات ، ومنعهم الغلبة فى كافة الوقعات . . . ( ١ )

وقد كان لهذه البيئة الدينية أثره فى الحماس الدينى الذى نشأ عليه أبناؤها .  
كان أهل خوارزم يتأزنون باهتمامهم باللغة العربية والعلوم الإسلامية ، فتخرج فيها  
جماعة من الأدباء والشعراء والعلماء . ( ٢ ) وتحدث الرحالون عن مظاهر ازدهارها  
بمعابرها الكثيرة ، وشوارعها الفسيحة ، وأسواقها الطيبة ، وسكانها الكثيرين  
ووفرة أسباب المعيشة والترفيه فيها . ( ٣ )

ومع هذه الوفرة المعيشية ، فإن عامة الشعب لا يختلف وضعهم المعيشى فسسى  
الفقر والهوان عن بقية الأقطار الإسلامية .

يصور لنا الزمخشري هذه الحالة فى كثير من قصائده التى يشكو فيها الزمان ( ٤ )  
ومنها :

|                              |                                   |
|------------------------------|-----------------------------------|
| وما شجاني أن غر مناقبى       | يفنى بها الركبان بين القوافل      |
| وطارت الى أقصى البلاد قصائدى | وسارت صير النيران رسائلنى         |
| وكم من أمل لى وكم من مصنف    | أصاب بها ذهنى محز المفاصل         |
| غنى من الآداب لكننى اذا      | نظرت فما فى الكف غير الأنامل      |
| فما ليتنى أصبحت ستفنيا ولم   | أكن فى خوارزم رئيس الأفاضل        |
| وباليتنى مرض صد يقى وصخط     | عدوى وأنى فى فهاهة باقل           |
| وما حق مثلى أن يكون مضيقا    | وقد عظمت عند الوزير رسائلنى ( ٥ ) |

( ١ ) مانقله الصاوى ، عن ربيع الأبرار ، ص ١٨ .

( ٢ ) كما يأتى تفصيل ذلك فى الحياة العلمية

( ٣ ) رحلة ابن بطوطة ، ( بيروت : دار صادر ١٣٨٤ ) ، ص ٣٥٩ .

( ٤ ) يأتى تفصيل ذلك فى مراحل حياته .

( ٥ ) نقله صاحب كتاب : ( الزمخشري لغويا ومفسرا ، ص ٣٧ ، من ديوان الزمخشري

( مخطوط )

### الحالة العلمية في عصر الزمخشري :

رغم ما كان في هذا العصر من حروب وأحداث داخلية وخارجية ، وجدت هنالك حركات علمية ، ونهضات أدبية ، ازدهرت فيها الحضارة والعلوم والآداب ، خلست التاريخ آثارها ومفاخرها . ، أهمها : بناء المدارس في أنحاء اقطار العالم الاسلامي وحظيت هذه الصروح العلمية باهتمام الطوك والأمراء والوزراء وتنافسهم : ففى تشييدها ، واحضار أفاضل العلماء لها ، وتشجيع الطلاب على التحصيل فيها . فمن ذلك : ما أسسه الوزير السلجوقي : نظام الطك الحسن بن على بن اسحاق الطوسى (١) من مدارس نظامية فى المدن الاسلامية الكبرى ولم يقتصر هذا الاهتمام على الأمراء والوزراء فقط ، بل كان العلماء وعامة الناس يسهمون فى هذا العمل الجليل . (٢)

وكان الى جانب هذه المدارس حلقات التدريس فى المساجد ، ومجالس الجدل والمناظرات فى النوادي ويومها عدد كبير من طلاب العلم ، وعشاق المعرفة ، حتى رجال الدولة .

(٣) كما كان لهم الاهتمام الكبير ، بالكتب والمكتبات التى تضم شتى العلوم والفنون . وكان للخوارزميين الحظ الأوفر فى هذا النشاط العلمى الجليل ، اذ كانت البيئة الخوارزمية تتسم بنشاط كبير فى مختلف ميادين العلم والمعرفة :

يصور هذا المقدسى ( م ٥٩٧ هـ ) ، فى وصف أهل خوارزم ، حيث يقول :

---

( ١ ) انظر : الكامل لابن الاثير ، ١٦٢ / ٨ ، ١٦٣ ، تاريخ دولة آل سلجوق ، ص ٣٢ ، ٥٤ ، الأعلام ، ٢٠٢ / ٢ .

( ٢ ) انظر : السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن على ، طبقات الكبرى ، ت / محمود محمد الطناحى ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣ ، ( مصر : عيسى الحلبي ) ٢٥٦ / ٤ ، ٢٩٢٠ .

( ٣ ) انظر : التاريخ الاسلامى ، ٤٣٠ / ٤ ، ٤٣٣ .

• أهل فهم وفقه وقرائح وأدب ، وقّل امام في الفقه والأدب والقرآن لقيته الا وله تلميذ خوارزمي (١).

وهكذا كانت جميع المدن الاسلامية حافلة بمدارس ومكتبات علمية عظيمة . (٢) ومن ثم كان عصر الزمخشري عصرًا ذهبيًا في النتاج الفكري ، وعصر خير حركة في المطاء العلمي .

أنجب هذا العصر : علماء وأدباء أفذاذا ، كانوا أئمة في العلوم النقلية والعقلية ، وظهرت فيه المعاجم التاريخية والموسوعات الأدبية ، ونمت فيه الحركة العقلية ، يظهر هذا جليا بنظرة عابرة على بعض أعلام هذا العصر وأثرهم الفكري : بعض الأعلام النابغين في العلوم الدينية : في القراءات :

أحمد بن محمد ( ابن الصريف ) ، ( م ٥٣٦ هـ ) .

عبد الله بن أحمد ( الخشاب ) ، ( م ٥٦٢ هـ ) .

القاسم بن فيرا ( الشاطبي ) ( م ٥٩٠ هـ ) .

وفي التفسير :

عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ( ابن عطية الاندلسي ) ( م ٥٤٢ هـ ) .

وفي الحديث :

يحيى بن عبد الوهاب ( ابن منده ) ( م ٥١١ هـ ) .

الحسين بن مسعود الفراء ( البخوي ) ( م ٥١٠ هـ ) وقيل ( م ٥١٦ هـ ) .

ابو الطاهر أحمد بن محمد ( السلفي ) ( م ٥٢٦ هـ ) .

وفي الأديان :

محمد بن عبد الكريم ( الشهرستاني ) ( م ٥٤٨ هـ ) .

( ١ ) المقدسي ، أبو عبد محمد بن أحمد ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ( ليدن :

مطبعة بريل ، ١٩٠٦ م ) ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

( ٢ ) انظر : التاريخ الاسلامي .



وفى علوم التاريخ :

عبد الكريم بن محمد ( السمعاني ) ( م ٥٦٢ هـ )

على بن الحسن ( ابن عساكر ) ( م ٥٧١ هـ )

بعض أعلام اللغة :

عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ( الجرجاني ) ( م ٤٧١ هـ ) .

يحيى بن على ( ابو زكريا التبريزي ) ( م ٥٠٢ هـ ) . .

هسين بن محمد ( الراغب الاصفهاني ) ( م ٥٠٢ هـ ) .

أحمد بن محمد ( الميداني النيسابوري ) ( م ٥١٨ هـ ) .

عبد الله بن محمد ( ابن السيد البطليوسي ) ( م ٥٢١ هـ ) .

موهوب بن أحمد ( الجواليقي ) ( م ٥٤٠ هـ ) .

هبة الله بن على ( ابن الشجري ) ( م ٥٤٢ هـ ) .

عبد الرحمن بن محمد ( كمال الدين الأنباري ) ( م ٥٧٧ هـ ) .

بعض أعلام الجغرافيا والرحلات :

ابوبكر الزهري الفرناطي ( م ٥٣٢ هـ ) .

الشريف الادريسي ( م ٥٤٨ هـ ) .

ومن مؤلفي الموسوعات العامة :

عبد الرحمن بن على ( ابن الجوزي ) ( م ٥٩٧ هـ ) .

ومن الفلاسفة المشهورين في هذا العصر :

محمد بن محمد ( الفزالي ) ( م ٥٠٥ هـ ) .

محمد بن يحيى ( ابن طاجه ) ( م ٥٣٣ هـ ) .

محمد بن عبد الملك ( ابن الطفيل ) ( م ٥٨١ هـ ) .

محمد بن أحمد ( بن رشد الحفيد ) ( م ٥٩٥ هـ ) .

بعض الشعراء والأدباء والكتاب :

الحسين بن علي ( الطفرائي ) ( م ٥١٣ هـ )

القاسم بن علي ( الحريري ) ( م ٥١٦ هـ )

احمد بن محمد ( ابن الخياط الدمشقي ) ( م ٥١٧ هـ )

ابراهيم بن أبي الفتح ( ابن خفاجة ) ( م ٥٣٣ هـ )

محمد بن محمد بن عبد الجليل ( رشيد الدين الوطواط ) ( م ٥٧٣ هـ ) ( ١ )

وأما بالنسبة لمنطقة خوارزم ، فإنها كانت زاخرة بالعلماء والأدباء والمحدثين  
واللفويين ، ذكر الثعالبي بعضهم في اليتيمة ونهذا من أدبهم وشعرهم ، وهم  
كثيرون ومشهورون . ( ٢ )

ومن ثم فإن المحيط العلمي الذي عاشه الزمخشري كان أكبر حائز له ليتبسوا  
الدرجات العالية في العلوم العربية والدينية .

( ١ ) انظر الحركة العلمية في القرن السادس الهجري ، بالتفصيل : تاريخ الاسلام ،  
٤٣٩ / ٤ - ٥٥٩ ، وراجع تراجمهم في الأعلام .

( ٢ ) الثعالبي ، عبد الطك بن محمد ، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ،  
تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، ( مصر : مطبعة السعادة ،  
١٣٧٧ هـ ) ٤٠ / ١٩٤ - ٢٥٤ .

### الحركة الفقهية في عصر الزمخشري .

يحل العصر الذي عاشه الزمخشري مرحلة انتهاء التجديد الفقهي ، حيث استقرت المدارس الفقهية المختلفة ، فالقرن الرابع الهجري يحدد بداية دور التقليد والتزام مذاهب المتقدمين ،<sup>(١)</sup> فقد بدأ طور جديد في الفقه الاسلامي ذلك هو : طور التهذيب والتنقيح ، وتحرير أقوال علماء المذاهب ، وتوجيهها ، والاستدلال لها والتفريع والتفريخ عليها .

وجد في هذا العصر أعلام من الفقهاء ، الذين كان لهم دور كبير ، في تفصيل المذاهب وتطويرها وتهذيبها ، وكان لهم أثر كبير في الأجيال من بعدهم : بأخذ أقوالهم وترجيحاتهم في المذهب . فعلى سبيل المثال في مذهب الأحناف : عاصر الزمخشري فقهاء من الطبقة الثالثة : ( طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب ، كالسرخسي ( م ٤٨٣ هـ ) وعضد فقهاء الطبقة الخاصة : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين ، كالقدوري ( م ٤٢٨ هـ )<sup>(٢)</sup> .

وكان وما زال التمويل والاعتماد على أقوالهم في المذهب ، وبعد عصرهم : المرحلة الثانية التي هي : دور التوسع والنمو والانتشار في تطور المذهب الحنفي<sup>(٣)</sup> .

- 
- ( ١ ) انظر : الدهلوي ، شاه ولي الله الدهلوي ، الانصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية ( القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٨ هـ ) ص ٤٠ ،  
الحجوي ، محمد بن الحسن ، الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ، تعليق  
عبدالمزير القاري ، ( المدينة المنورة : المكتبة العلمية ، ١٣٩٧ هـ ) ، ١٦٣/٢ ،  
تاريخ المذاهب الفقهية ، ص ٧ ، خلاف : عبد الوهاب خلاف ، خلاصة تاريخ  
التشريع الاسلامي ( الكويت : دار القلم ) ، ص ٥ ، ٨ .
- ( ٢ ) ابن عابدين ، محمد أمين حاشية ابن عابدين ، ( مصر : شركة مصطفى الحلبي )  
٠٧٧/١

- ( ٣ ) انظر : الدكتور محمد ابراهيم أحمد علي ، ( المذهب عند الحنفية ) دراسات  
في الفقه الاسلامي ، ( مكة المكرمة : مركز البحث العلمي واهياء التراث الاسلامي  
بجامعة أم القرى ) ، ٤٠٣ هـ .

وهكذا فى المذهب الشافعى ، عاصر بعضا من الفقهاء الذين كان التعويل على كتبهم ، وجرى الاعتماد عليها فى تحرير المذهب ، كالشيرازى ( ٤٧٦ م ) هـ ، فى كتابه : المذهب ، والفزالى ( ٥٠٥ م ) هـ فى كتابه : الوسيط . ( ١ )

وكان الفقه الشافعى فى هذا العصر يعيش حركة نشطة للجمع بين طريقة العراقيين والخراسانيين ، والتى تلاها تحرير المذهب على يد الامامين الجليلين : الرافعى ( ٦٢٣ م ) هـ ، والنووى ( ٦٧٦ م ) هـ . ( ٢ )

أشهر فقهاء المذاهب ، الذين عاصروهم الزمخشرى ، وامتازوا بالتأليف فى مذاهب أئمتهم وقيامهم بنشره .

أشهر فقهاء الأحناف :

- ١ - شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسى المتوفى سنة ( ٤٨٣ ) هـ وقيل ( ٥٠٠ ) هـ وغير ذلك .
- ٢ - ابو عبد الله محمد بن على الدامغانى المتوفى سنة ( ٤٧٨ ) هـ .
- ٣ - على بن محمد البزوى المتوفى سنة ( ٤٨٣ ) هـ .
- ٤ - شمس الأئمة بكر بن محمد الزرنجى المتوفى سنة ( ٥١٢ ) هـ .
- ٥ - طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخارى المتوفى سنة ( ٥٤٢ ) هـ .
- ٦ - ابوبكر علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى المتوفى سنة ( ٥٥٤ ) هـ .
- ٧ - ابواسحاق ابراهيم بن اسماعيل الصفار المتوفى سنة ( ٥٧٤ ) هـ .
- ٨ - ابوبكر بن مسعود بن أحمد الكاسانى المتوفى سنة ( ٥٨٧ ) هـ .

---

( ١ ) النووى ، محبى الدين ابو زكريا يعقوب بن شرف ، المجموع شرح المذهب ، ( القاهرة : زكريا على يوسف ) ، ١ / ٩٠ .

( ٢ ) انظر : مقالة الدكتور : محمد ابراهيم أحمد على ، ( المذهب عند الشافعية ) ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، العدد الثانى ، ( ١٣٦٨ ) هـ ص ٣٣ - ٣٥ .

٩ - فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغانی المصروف بقاغيخان  
المتوفى سنة (٥٩٢هـ) .

١٠ - علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغانی المزينانی المتوفى سنة ( ٥٩٣هـ )  
أشهر فقهاء المالكية :

- ١ - أبو الوليد سليمان بن خلف الهاجی المتوفى سنة ( ٤٩٤هـ )
- ٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري الصقلي المتوفى سنة ( ٥٢٦هـ )
- ٣ - أبو بكر محمد بن عبد الله ، المصروف بابن العربي المتوفى سنة ( ٥٣٤هـ )
- ٤ - القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ( ٥٤١هـ ) .
- ٥ - اسماعيل بن مكي المصوفي المتوفى سنة ( ٥٨١هـ )
- ٦ - محمد بن أحمد بن رشد الحفيد المتوفى سنة ( ٥٩٥هـ )

أشهر فقهاء الشافعية

- ( ١ ) أبو اسحاق ابراهيم بن علي الفيروز آبادي المتوفى سنة ( ٤٧٦هـ ) .
- ( ٢ ) أبو نصر عبد السيد بن محمد المصروف بابن الصباغ المتوفى سنة ( ٤٧٧هـ )
- ( ٣ ) أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون الحنظلي المتوفى سنة ( ٤٨٨هـ )
- ( ٤ ) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ( امام الحرمين ) المتوفى سنة ( ٤٨٧هـ )
- ( ٥ ) أبو الحسن عبد الواحد بن اسماعيل الروياني المتوفى سنة ( ٥٠٢هـ ) .
- ( ٦ ) حجة الاسلام أبو حامد محمد الفزالي المتوفى سنة ( ٥٠٥هـ ) .
- ( ٧ ) أبو اسحاق ابراهيم بن منصور المراقي ، المتوفى سنة ( ٥٩٦هـ ) .
- ( ٨ ) أبو سعد عبد الله بن محمد هبة الله ( ابن أبي عمرو التميمي الموصلي ) ،  
ولحق بهم الامامان الجليلان :

أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي المتوفى سنة ( ٦٢٣هـ ) .  
محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ( ٦٧٦هـ )<sup>( ١ )</sup>

( ١ ) انظر : الخضرى : تاريخ التشريع الاسلامى ، ص ٢٥٣ - ٢٦٤ .

### أشهر فقهاء الحنابلة :

- ١ - الشريف ، أبو جعفر الهاشمي ، المتوفى سنة ٤٧٠ هـ .<sup>(١)</sup>
- ٢ - ابن البنا ، الحسن بن أحمد بن عبد البغدادى المتوفى سنة ٤٧١ هـ .<sup>(٢)</sup>
- ٣ - الحلواني ، محمد بن علي بن محمد بن عثمان المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .<sup>(٣)</sup>
- ٤ - أبو الخطاب ، محفوظ بن أحمد بن الحسن المتوفى سنة ٥١٠ هـ .<sup>(٤)</sup>
- ٥ - ابن عقيل ، علي بن محمد بن عقيل البغدادى المتوفى سنة ٥١٣ هـ .
- ٦ - ابن الزاغواني ، علي بن عبد الله بن نصر المتوفى سنة ٥٢٧ هـ .
- ٧ - عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد الشيرازى المتوفى سنة ٥٣٦ هـ .
- ٨ - ابن عدوس ، علي بن عمر بن أحمد المتوفى سنة ٥٥٩ هـ .<sup>(٥)</sup>
- ٩ - ابن هبيرة ، يحيى بن أبي منصور الموزير المتوفى سنة ٥٦٠ هـ .<sup>(٦)</sup>

موجود هذا النشاط العلمي في تحرير المذاهب الفقهية مع التقاء فقهاء مختلف المذاهب الفقهية في قطر من الاقطار الاسلامية ، تمخضت هذه الحالة عن اتصالات علمية واسعة بين علماء المذاهب ، يقول أبو زهرة : " والاتصال بين المذاهب المتضاربة في بعض نواحيها [ كالعراق وما جاورها ] وان أوجد تناهرا في بعض المسائل ، يمكن أصحاب كل مذهب من أن يفهموا بعض ما عند مخالفينهم ، مما يحسن أخذه ، ان الالتقاء الفكري والمادي يجعل الأفكار تتبادل بينهم ، أرادوا أم لم يريدوا ، وان المذهب الشافعي قد صاقب في بعض البلاد النائية عن البلاد العربية : [ كخراسان ونيسابور ونحوهما ] المذهب الحنفي ، وكانت المعركة شديدة بين المذهبيين [ خاصة مع تساهل الناس في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد وغيرهم ]

( ١ ) ابن بدران ، عبد القادر بن أحمد مصطفى ، المدخل الى الامام احمد بن حنبل ( مصر : ادارة الطباعة المنيرية ) ، ص ٢٠٨ .

( ٢ ) المصدر نفسه ، ص ٢٠٦ ( ٣ ) المصدر نفسه ، ص ٢١٠  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ، ص ٢١١ ( ٥ ) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩  
 ( ٦ ) المصدر نفسه ، ص ٢١١

ولفت أقصى حدتها ، فكانت المناظرات تقام في المساجد ، وفي المجتمعات وكل  
يتقرب الى الله تعالى بالدفاع عن مذهبه ، والاحتجاج له بالأدلة التي يراها مقوية  
له ، ويضعف المذهب الآخر بكل ما يراه مضعفا له ، حتى ان المآثم كانت تحيا  
بالمناظرات<sup>(١)</sup> وشاعت مجالس المناظرات والجدل شيوعا كثيرا حتى لا تكاد مدينة  
كبيرة تخلو من عقد تلك المجالس ، ووجد لها روادها وجمهورها ، حتى الخلفاء  
والوزراء كانوا يشجعونها بحضورها ، وألفت كتب في قواعد النظر ، وأطلق عليها  
علم : أدب البحث ، وأصبحت المناظرات فنا من الفنون ، ولقد ترتب على ذلك :  
التعصب المذهبي الشديد ، وأفرط فيه بعض الكاتبيين في تفضيل مذهب على آخره ،  
حتى ان بعض أنصاف العلماء كانوا يطمنون في المذاهب بتصيد قول ضعيف للمذهب  
المخالف له .

ويقدم لنا الزمخشري صورة حية عما كان يجري من مناظرة بين المذاهب فسي

القصيدة التالية :

|                               |                                         |
|-------------------------------|-----------------------------------------|
| إذا سألوا عن مذهبي لم أبح به  | وأكتمه كتمانہ لى أسلم                   |
| فان حنفيا قلت ، قالوا بأننسى  | أبيع الطلا وهو الشراب المحرم            |
| وان مالكي قلت ، قالوا بأننسى  | أبيع لهم أكل الكلاب وهم وهم             |
| وان شافعي قلت ، قالوا بأننسى  | أبيع نكاح البنت والبنت تحرم             |
| وان حنبليا قلت ، قالوا بأننسى | ثقیل حلولى بغيض مجسم                    |
| وان قلت من أهل الحديث وهزمه   | يقولون تيس ليس يدري ويفهم               |
| تعجبت من هذا الزمان وأهله     | فما أحد من ألسن الناس يسلم              |
| وأخبرني دهرى وقدّم معشرا      | على أنهم لا يعلمون وأعلم <sup>(٢)</sup> |

( ١ ) تاريخ المذاهب الفقهية ، ص ٢٧٨ ، انظر : تاريخ التشريع الاسلامي

(للخضري) ، ص ٢٥٢ ، وما بعدها .

( ٢ ) انظر : مقدمة الفائق في غريب الحديث للمحققين : على محمد البجاوي ، محمد

أبو الفضل ، الزمخشري ، الفائق في غريب الحديث ، الطبعة الثانية ،

( مصر : عيسى البابي ) ١ / ٩٠ .

## الفصل الثاني : حياة المؤلف

ويشتمل على العناصر التالية :

- نسبه ومولده .
- أسرته .
- نشأته ومراحل حياته .
- شيوخه .
- تلامذته .
- مؤلفاته .
- عقيدته .
- مذهبه الفقهي .
- النزحشرى فقيرها .
- اخلاقه .
- وفاته .
- ثناء العلماء عليه .



الامام الزمخشرينسبه :

هو الامام ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري <sup>(١)</sup> الخوارزمي . يلقب : بفجر خوارزم ، وجار الله ، لمجاورته بمكة المكرمة زمانا ، وطلب عليه هذا اللقب ، فصار معروفا به .

وليد : باحدى قرى خوارزم : ( زمخشر ) <sup>(٢)</sup> ، يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب ، سنة سبع وستين وأربعمائة <sup>(٣)</sup> فى عهد السلطان جلال الدين والدنيا أبى الفتح طكشاه ( ٤٦٥ - ٤٨٥ هـ ) ، ووزيره نظام الملك ( م ٤٨٥ هـ ) .

( ١ ) الامام الزمخشري : علم فذ مرموق ومعروف فى الأوساط العلمية بعامة ، والأوساط اللغوية بخاصة ، ومن ثم تندركب التراجم والقواميس التى لم تترجم لـه اجمالا أو تفصيلا ، كذلك أهتم الباحثون فى العصر الحديث لهذا الامام الجليل ، فخصوه بدراسات وافية لجوانب شخصيته ، وابرز خصائصه وابداعه وتفوقه ، وآثاره فى العلوم العربية بخاصة ، والعلوم الدينية بعامة ، ظهر من هذا النوع من الدراسات : كتاب : ( الزمخشري ) للدكتور - محمد أحمد الحوفى و ( منهج الزمخشري فى تفسير القرآن ) للدكتور : مصطفى الصاوى الجوينى ، وكذلك ( الزمخشري لغويا ومفسرا ) رسالة جامعية مقدمة لجامعة الزهر ، من الدكتور : مرتضى آية الله زاده الشيرازى .

( ٢ ) زمخشر : بفتح الزاى والميم وسكون الخاء وفتح الشين المعجمة ومعددا را ، وهى قرية كبيرة من قرى خوارزم . وفيات الأعيان ، ١٢٣/٥ . انظر ترجمته :

السماعى ، الأنساب ، ٢٩٧/٦ ، ٢٩٨ ؛ ابن الأنبارى ، نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، ص ٢٩٠ - ٢٩٢ ؛ ياقوت الحموى ، معجم الأدباء ، ١٢٦/٢٠ - ١٣٤ ؛ ابن الأثير ، اللباب فى تهذيب الأنساب ، ٧٤/٢ ؛ القفطى ، انباء الرواة على أنباء النحاة ، ٢٦٥/٣ - ٢٧٢ ؛ ابن خلكسان وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان ، ١٦٨/٥ - ١٧٤ ؛ القرشى ، الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية ، ١٦١/٢ ، ١٦٢ ؛ الفاسى ، العقد الثمين فى تاريخ البلد الامين ، ١٣٧/٧ - ١٥٠ =

أُسرته :

ولد الزمخشري بين أبوين تدثرا بدثار الصلاح والتقى - وإن عز التعريف بهما  
في كتب التاريخ - وهذا ما يمكن استخلاصه من الأحداث التالية :  
منها ما ذكره الزمخشري أن مؤيد الطك ( م ٤٩٤ هـ ) سجن والده الشيخ :  
عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري ( م ٤٨٨ هـ ) تقريبا ، فيستمطفه الزمخشري  
ويتوسل إليه أن يطلقه مستشفعا بفضله وتقواه ، حيث يقول :

|                             |                              |
|-----------------------------|------------------------------|
| أُكفى الكفاة مؤيد الطك الذي | خضع الزمان لعزّه وجلالــــه  |
| أرحم أبى لشبابه ولفضله      | وأرحمه للضعفاء من أطفاله     |
| أرحم أسيرا لوراه من المسدى  | أقساهم قلبا لسرى لحاله       |
| ما أطول الليل الذي يفنيه فى | سهر وأطول منه ليل عياله      |
| يشكو قيودا قصرت من خطبه     | وسلاسل حكمت بضيق مجاله       |
| ما ضرّ ظلك لو عفا عنه فمن   | دأب الكرام المعفو عن أماله   |
| هيب أنه ممن أساء فماله      | غلب الرزاة منك سوء فعاله (١) |

= العيني ، كشف القناع المرئى عن مهمات الاسامى والكنى ( مخطوط ) ص ٩٣ ؛  
ابن قطلوبغا ، تاج التراجم فى طبقات الحنفية ، ص ٧١ ؛ السيوطى ، بنية  
الوعاء فى طبقات اللغويين والنحاة ، ٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ ؛ طبقات المفسرين ،  
ص ٤١ ؛ طاش كبرى زاده ، مفتاح السعادة وصباح السيادة فى موضوعات  
المعلوم ، ٢/ ٩٧ - ١٠٠ ؛ حاجى خليفة ، ٢/ ١٤٧٥ وما بعدها ؛ اللكنوى ،  
الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، ص ٢٠٩ ؛ بروكلمان ، تاريخ الأدب العربى  
٥/ ٢١٥ - ٢٣٨ ؛ الزركلى ، الأعلام ، ٧/ ١٧٨ ؛ كحالة ، معجم المؤلفين ،  
١٢/ ١٨٦

(١) انظر : الجوينى ، مصطفى الصاوى ، منهج الزمخشري فى تفسير القرآن ،

وعند ما رزئ يفقد والده رثاه بالقصيدة التالية ، شوها عن صلاحه واستقامته

بقوله :

|                               |                                  |
|-------------------------------|----------------------------------|
| فقدته فاضلا فاغت مآثره        | الملم والأدب المأثور والسورع     |
| أخا طباع صفاة مناسبة          | ماء السحابة مافي يعضها طبع       |
| وذا حقائق لافي لحظه طلب       | لغير رشد ولا في لفظه قذع         |
| لم يأل ما عاش جدا في تقاه يرى | ان الحريص على دنياه منخدع        |
| صام النهار وقام الليل وهو شج  | من خشية الله كابي اللون متقع (١) |

وأما والدته فقد كانت : شديدة المطف رقيقة القلب ، وكانت مجابة الدعوة وهذا ما يلتص في القصة التي حكاه الزمخشري بقوله : " كنت في صباى أسكت عصفورا وربطته بخيط في رجله ، فأفلت من يدي فأدركته وقد دخل في خرق ، فجذبتـه فانقطعت رجله في الخيط ، فتألمت والدتي ، وقالت : قطع الله رجلك كما قطعت رجله " (٢)

والأسرة بصفة عامة كانت أسرة متدينة : ملتزمة بأداب الشرع وتعاليمه ، وهو ما أشاد به الزمخشري في الأبيات التالية :

|                             |                                |
|-----------------------------|--------------------------------|
| هات التي شبهت ظلما بشمس ضهى | لو عارضتها لفظتها بأشراق       |
| استغفر الله أنى قد نسبت بها | ولم أكن لحيّاها بـذواق         |
| ولم يذقها أبى قبل ولا أحد   | من أسرتى واتفاق الناس صداق (٣) |

(١) منهج الزمخشري في تفسير القرآن ، ص ٢٦ .

(٢) وفيات الأعيان ، ١٦٩/٥ .

(٣) انظر : منهج الزمخشري ، ص ٢٤ .

نشأته ومراحل حياته :

إذا اتمعنا النظر في حياة الامام الزمخشري ، نجد أن حياته لم تسر على نمط ونسق واحد ، بل طرأت عليها تطورات وتغيرات ، وسجل الزمخشري بنفسه كثيرا من سيرته ومراحل حياته ، في قصائد شعرية ومقطوعات نثرية ، يستخلص منها الدارس وقائع مجريات حياته على مدى السبعين سنة التي عاشها :

مرحلة الصبا :

نشأ في قريته زمخشري ( زمخشري ) وتعلم فيها مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم ، ولملح له كان على يد والده الذي سبق الحديث عن علمه وفضله ، " قيل كان أبوه اما بقرية زمخشري " <sup>(١)</sup> ولا نعرف كثيرا عن مشايخه ، في هذه المرحلة من عمره ، حيث لم يهتم المؤرخون بتدوينها . حينما جاوز سن الطفولة وأصبح غلاما يافعا ، أدى ضيق ذات اليد بوالده الى أن يسلم ابنه محمود الى خياط " وقال " أعلمه الخياطة ، لأنه صار زنا مبتلى " <sup>(٢)</sup> الا أن رغبته الشديدة في تعلم العلم جعلته يستمطف أباه ويقول له : " اهلطني الى البلد واتركني بها " .

وأمام هذه الرغبة الطمحة اقتنع والده " فحمله الى البلد ، ورزقه الله حظا حسنا ، فكفاه الله رزقه " <sup>(٣)</sup>

يقول الزمخشري عن نفسه ، كما يروي ابن خلكان : " انه لما بلغ سن الطلب رحل الى بخارى لطلب العلم " <sup>(٤)</sup> . وكانت بخارى في ذلك الحين احدى مراكز العلوم والآداب كما يصفها الثعالبي : " كانت بخارى في الدولة السامانية بحسابة المجسد ، وكعبة الطك ، ومجمع أفراد الزمان ، ومطلع نجوم أدباء الأرض ، وموسم فضلاء الدهر " <sup>(٥)</sup>

( ١ ) انظر : مفتاح السعادة ، ١٠٠ / ٢

( ٢ ) انظر : مفتاح السعادة ، ١٠٠ / ٢

( ٣ ) وفيات الاعيان ، ١٧٠ / ٥

( ٤ ) انظر : الثعالبي ، ابو منصور عبد الطك بن محمد ، يتيمة الدهر في محاسن أهل

المصر ، تحقيق : محمد محي الدين ( مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٧٧ هـ ) ،

وكانت هذه المرحلة من حياة الزمخشري مرحلة حرجة ، يكتنفها الفقر والألام ، ومن الأمور البارزة في هذه المرحلة التي ضاعفت آلامه : أن رجله قطعت وهو في سن الصبا ، ورويت لذلك أسباب مختلفة : قيل بسبب البرد ، وقيل بسبب جرح أصابه ، ويقال : أنه سقط عن دابته بسبب دعا\* والدته عليه ، كما يرويه الفقيه الدامغانى (م ٥٤٠) أنه سأل الزمخشري عن ذلك ؟ فأجابه : بأنه سقط من الدابة فقطعت رجله بسبب دعا\* والدته عليه . (١)

### المرحلة الثانية : طلبه العلم :

تشكل هذه المرحلة من حياته : الفترة العلمية الأولى التي عاشها الزمخشري بكل مواهبه وقواه وآماله . وتبدأ بخروجه من قريته زمخشر الى خوارزم وقيل : الى بخارى ، طلبا للعلم وطمعا في الاستزادة ، من شتى العلوم الاسلامية ، وفروع المعرفة . أقبل الزمخشري على حلقات العلم ، ومجالسة الشيوخ والأخذ عنهم مجدا فسى التحصيل مكبا على الحفظ والقراءة ، مقبلا على دراسة علوم عصره ، التي أخذ منها بنصيب وافر ، فكان من تلك العلوم :

أصول الفقه ، والحديث ، والتفسير ، والتوحيد ، والمنطق ، والفلسفة ، والعلوم العربية . وقد قبض الله سبحانه وتعالى له علما\* اذاذا ، عرفوا بثقافتهم الواسعة في العلوم ، فأخذ العلوم من عنايتها الوافرة الصافية .

لم يصف له الحال في هذه الفترة ايضا ، فقد بلغه نعي والده في سجن المؤيد فكان له التأثير الكبير على نفسيته لبعده عنه ، وكذلك لفقره وانقطاع المعونة عنه ، كما يصور ذلك في قصائده التي نظمها :

|                           |                              |
|---------------------------|------------------------------|
| وان ما قرانى حسرة وأسى    | وضاقتى الكرب من جرّاه والوجع |
| أن عاقتى شحط دار عن تفقده | حتى مضى وهو من ذكراى ملتذع   |
| يا حسرتا أننى لم أروغلتسه | وغلّتى بزمان فيه نجستسه      |

قد كنت اشكو فراقا قبل منقطعها      وكيف لي بعدد بالعيش منتفع (١)  
ويصف فقره ورقة حاله فى موضع آخر:

أشكو الزمان ولا أرى لى شكيا      ممن يرى شَحَى ورقة حالسى  
يا حسرتا من لى بصفقة رابح      فى متجر والفضل رأس المال (٢)

وقد أدى به ضيق ذات اليد الى مدح عدد من الملوك والوزراء من خلال قصائده مع الاشابة بمكانته العلمية ، طمعا فى منصب يناله ، أو خطوة يجدها عند الأمراء ومن ذلك يقول :

وما حق مثلى أن يكون ضيِّعا      وقد عظمت عند الوزير سائلى  
وأعظمها أنى نسيت نصائبه      اذا عرضت أنساب هذى القبائل  
فكل امرئ آماله عدد الحصا      وهيات نظيرى فى جميع المحافل  
لئن كان امرئ فى خوارزم ما أرى      فان رحالى فى ظهور الرواحل (٣)

وسجلت هذه المرحلة نشاطه ورحلاته الأولى فى طلب العلم فزار ( مرو ) ولقى فيها الامام السمعاني ( ٥٦٢ هـ ) ، وطاف بكثير من مدن خوارزم وخراسان محصلا للعلم ، مجالسا للعلماء ، مناظرا لأقرانه .

هذه المرحلة كانت من أهم مراحل حياته العلمية الحافلة : ان نضج فيها عقله ، وقويت ملكاته ، ووضحت شخصيته ، وحصل الكثير من العلوم الاسلامية ، ونبع فى الأدب : نشره وشعره ، وطارت فيها شهرته . (٣)

### المرحلة الثالثة :

ما لبث أن تكاملت شخصية الزمخشري العلمية ، حتى طوَّرت صلاته الاجتماعية : بالملوك والوزراء ورجال الدولة ، وكذلك أكثر من الرحلات والاتصال بأهل العلم

( ١ ) انظر : ديوان الزمخشري ( منهج الزمخشري ) ص ٢٦ .

( ٢ ) انظر ذلك بالتفصيل فيما نقله الصاوى فى مقدمته منهج التفسير ، ص ٣١ ، ٣٣ وما بعدها .

( ٣ ) انظر : الزمخشري لغويا ومفسرا ، ص ٩٧ ، ٩٨ .

والفضل ، والاستفادة منهم وافادتهم : حيث رحل الى مكة المكرمة حوالى عام ( ٥٠٢ هـ )<sup>(١)</sup> وكانت هذه أولى رحلاته الى الديار الحجازية ، فأقام فيها مجاوراً لهيئ الله الحرام ، ولقّب نفسه بجار الله ، واتصل فى مكة المكرمة بالشريف على بن حمزة بن وهـاس ( ٥٢٦ هـ ) الذى كان معدوداً فى صفوف الأدباء<sup>(٢)</sup> فلقى عنه كل عناية وعطف ، وأهدى له كثيراً من مؤلفاته . وفى أثناء إقامته بالحجاز زار اليمن ومدنها ، وأكثر انحاء جزيرة العرب ، كما جاء فى أساس البلاغة : " وطئت كل تربة فى أرض العرب " <sup>(٣)</sup> ولكنه بحد مضى فترة اشتاق الى وطنه الأول ، وعاوده الحنين اليه ، ثم لام نفسه على عودته ، كما يصور ذلك فى قصائده التى حفل بها ديوانه ، منها :

بكاء على أيام مكة أن بسى      اليها حنين النيب فاقدة البكر

تذكرت أيامى بها فكأننى بسى      قد اختلفت زرق الأسنة فى صدرى <sup>(٤)</sup>

وما لبث ان عاد الى مكة المكرمة مرة أخرى نحو عام ( ٥١٨ هـ ) <sup>(٥)</sup> وفى أثناء عودته

مر بالشام ومدح تاج الطك ، صاحب دمشق ( م ٥٢٦ هـ ) <sup>(٦)</sup>

قضى الزمخشري هذه الفترة من حياته فى استقرار ورخاء نسبي ، كما نستخلص هذا من شعره ، ويظهر من شعره أيضاً أنه تزوج غير أنه لم يوفق فى زواجه ، ولم يقدر له الخلف منه . <sup>(٧)</sup> ويصور ذلك بقوله :

( ١ ) الزمخشري لغويًا ومفسراً ، ص ١٠٥ . ( ٢ ) معجم الأدباء ، ١٤ / ٨٦ .

( ٣ ) أساس البلاغة ، مادة : ( ترب ) .

( ٤ ) انظر : ضريح الزمخشري فى تفسير القرآن ، ص ٣٧ .

( ٥ ) طبقات المفسرين ( للسيوطى ) ، ص ٤١ .

( ٦ ) الكامل فى التاريخ ، ٩ / ٣٣٧ .

( ٧ ) وقد عده بعض الباحثين من ضمن العلماء الذين لم يتزوجوا ، وآثروا العلم على الزواج ، ولعله أراد كونه عازباً : أنه آثر حياة العزوبة ، بحد تجربة زواجه غير الناجح فماشى مبتلاً عازباً . انظر : ابوغده ، عبد الفتاح ، العلماء المزاب ، ( حلب : المكتبة الاسلامية ) ، ص ٧٠ وما بعدها .

تزوجت لم أعلم وأخطأت لم أصب      فياليتنى قد مت قبل التزوج  
فوالله ما أبكى على ساكنى الثرى      ولكننى أبكى على المتزوج (١)

وكان لهذا ردة فعل سيئة على نفسية الزمخشري ، سجلها فى قصائده الكثيرة التى  
تطفح ألما وكرهية للحياة الزوجية ، ومنها :

تصفحت أولاد الرجال فلم أكد      أصادف من لا يفضح الأم والأبا  
رأيت أبا يشقى لترهية ابنه      ويسمى لكى يدعى مكبًا وضجبا  
أراد به النشء الأغر فسادى      أيوليه حجرا أم يعليه منكبا  
أخو شقوة ما زال مركب طفله      فأصبح ذاك الطفل للناس مركبا  
لذاك تركت النسل واخترت سيرة      صيحية أحسن بذلك مذهباً (٢)

وقد استبدل كتبه وتلاميذه بالحياة الزوجية ، حيث يقول :

وحسبى تصانيفى وحسبى روايتها      بنين بهم سيقى الى مطالبى (٣)

ومهما اعتذر لموقفه هذا من الحياة الزوجية ، فهى أعذار مردودة وأوهام خاطئة ،  
قال الله عز وجل : ( لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم  
الآخر وذكر الله كثيرا ) (٤)

#### المرحلة الأخيرة :

أدركت الزمخشري سن الخامسة والأربعين وهو بمكة ، وأصابه مرض تسبب فى  
انقطاعه عن المجتمع الذى كان يعيشه ، وآثر العزلة ، حيث يقول متحدثا عن نفسه :  
" فلما أصيب من سنة ثنتى عشرة بعد الخمائة بالمرضة الناهكة التى سماها  
المنذرة وكانت سبب انابته وفيمته وتغير حاله وهيئته . . . (٤) فندم على ما بدر منه  
من مطامع للوصول الى المناصب ، وما صدر منه من مدائح للملوك والسلاطين فى سبيل ذلك .

( ١ ) الزمخشري لغويا ومفسرا ، ص ١٠٨ .

( ٢ ) مقدمة منهج التفسير عند الزمخشري ، ص ٤٣ .

( ٣ ) سورة الأحزاب ، آية : ( ٢١ )

( ٤ ) الزمخشري ، مقدمة شرح مقامات الزمخشري .



وعاهد الله ان من عليه ألا يظأ بأخصه عتبة سلطان ، ولا يتصل بخد متهم ويربأ بنفسه عن مدحهم ، وأن يحكف على العلم : تعليما وتعلما وتاليا .<sup>(١)</sup>

وفى الحقيقة : تعد هذه المرحلة من حياته : مرحلة عطاء وانتاج وتمخض لها كابدته فى سنوات التحصيل والطلب ، حيث ألف أشهر مؤلفاته وأنغمها فى هذه الفترة وكانت أغلب تصانيفه بين ززم والحام<sup>(٢)</sup> : كتفسيره العظيم : الكشاف ، وأطسواق الذهب ، وأساس البلاغة ، ونوابغ الكلم ، والمستقصى فى أمثال العرب ، وريبع الأبرار .<sup>(٣)</sup> وقد وجد من رعاية وصحبة الشريف ابن وهاس ، له الدافع الكبير لهذا المطاء الزاهر ، وقد نوه الزمخشري بهذا المطف والعناية التى لقيها من ابن وهاس فى مقدمة تفسيره الكشاف والذى من أجله صنقه<sup>(٤)</sup> ، وإشارته جمع الزمخشري منظوماته فى (ديوان الأدب) يقول فى مقدمته ، ضوها بفضله :

وما أجل الصنع فيه اناختى بمكة مرضيا مرادا وموردا

ولولا ابن وهاس وسابغ فضله رعيت هشيم واستقيت مصردا<sup>(٥)</sup>

بعد أن طالت اقامته بمكة المكرمة ، من رحلته الثانية<sup>(٦)</sup> عاوده الحنين الى وطنه مرة أخرى . وفى أثناء عودته عرج على بغداد ، وزاره الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى ( م ٥٤٢ هـ ) مهنثا بقدمه ، ومدحه وإثنى عليه وعرف له فضله ومكانته العلمية .<sup>(٧)</sup>

عاد الزمخشري الى وطنه شيخا كهلا ، وقد أصبح بعد رجوعه فخر خوارزم ، ومرجع العلماء فى كل عويصة ، وأصبحت له شهرة علمية فى أنحاء العالم الاسلامى .

(١) المصدر نفسه .

(٢) مفتاح السعادة ، ١٠٠ / ٢ .

(٣) انظر : مقدمة الكشاف ، ٣ / ١ .

(٤) منهج الزمخشري ، ص ٣٧ .

(٥) نزهة الألباء ، ص ٣٩١ .

(٦) نزهة الالباء ، ص ٢٩٢ ، بغية الوعاة ، ٢٨٠ / ٢ .

شيوخه :

لقد توافر للزمخشري أعلام في الفكر الاسلامي ، تتلمذ عليهم وتخرج لهم ، واستقى من ضاههم ، ولم يقتصر على التلق على شيخ بلدة مهينة ، بل كان يجوب البلاد ويستفيد من علمائها ، بأدب وتواضع ، فلم ير غضاة في أن يتلمذ وهو في شيخوخته واستانديته ، على من يراه أهلا ومهلا للمعلم والفضل ، ومن أبرز شيوخه :

- محمود بن جرير الضبي الاصفهاني ( أبو مضر ) ( ٥٠٧ هـ ) الذي كان يلقب بفريد المعصر ، ووحيد الدهر في علم اللغة والنحو ، ويضرب به الثل في أنواع الفضائل ، وهو الذي أدخل على خوارزم مذهب الاعتزال .  
وقد درس عليه : النحو والأدب ، واستفاد منه كثيرا <sup>(١)</sup> وقد رثاه الزمخشري بقوله :

وقائلة ما هذه الدر التي تساقطها عينك سمطين سمطين

فقلت هو الدر الذي قد حشابه أبو مضر أني تساقط من عيني <sup>(٢)</sup>

كما أخذ الأدب عن الشيخ أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري الضرير ، كما ذكره ياقوت ، والسيوطي . <sup>(٣)</sup>

- الشيخ السديد الخياطى ، وقد أخذ عنه الفقه <sup>(٤)</sup>

- ركن الدين محمد الأصولى ، وقد أخذ عنه الأصول <sup>(٥)</sup>

( ١ ) انظر : مفتاح السعادة ، ١٠٠ / ٢ .

( ٢ ) معجم الأدباء ، ١٢٤ / ١٩ ، الزمخشري لغويا ومفسرا ، ص ٩٦ .

( ٣ ) يرى الدكتور الحوفي : بأن الصواب هنا هو : ( أبو علي الحسن بن المظفر

النيسابوري ) اعتمادا على ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء في ترجمته : " وأنه

شيخ أبي القاسم الزمخشري " إلا أننا نجد ، أن وفاته كانت سنة ( ٤٤٢ هـ ) ،

ومن ثم لا يصح أن يكون ( أبو علي الحسن ) شيخا للزمخشري ، لأن الزمخشري

ولد بعد وفاته بخمس وعشرين سنة .

انظر : معجم الأدباء ، ١١٩ / ٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٧ / ١٩ ؛ بغية الوعاة ،

٢٧٩ / ٢ ؛ مفتاح السعادة ، ١٠٠ / ٢ ؛ الزمخشري ، ص ٥٠ .

( ٤ ) انظر : مفتاح السعادة ، ١٠٠ / ٢ .

( ٥ ) الفوائد البهية ، ص ٢٣٢ .

وأخذ الحديث عن شيخ الاسلام أبي منصور نصر الحارث ، وأبى سعد الشافعى  
 النيسابورى ، والمحدث أبى الخطاب نصر بن أحمد بن عبد الله البطر ( ٤٤٤ م هـ ) .<sup>(١)</sup>  
 - أبو السعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشعى البيهقى ، ( ٤٤٤ م هـ ) .<sup>(٢)</sup> ومن  
 استفاد منهم : الامام الفقيه أبو الحسين أحمد بن على الدامغانى ، ( ٥٤٠ م هـ ) .<sup>(٣)</sup>  
 وما يدل على حرصه واهتمامه بالعلم ما حكاه القفطى عن الامام أبى اليمىن زيد بن  
 الحسن الكندى قال : " قدم علينا الزمخشري ببغداد سنة ( ٥٣٣ م هـ ) ، ورأيت  
 عند شيخنا أبى المنصور الجواليقى <sup>(٤)</sup> ( ٤٤٦ - ٥٣٩ م هـ ) مرتين ، قارئا عليه

- ( ١ ) انظر : معجم الأدباء ، ١٩ / ١٢٧ ، بغية الوعاة ، ٢ / ٢٧٩ ، طبقات  
 المفسرين ، ص ٤١ .
- ( ٢ ) وذكر الشيرازى فى ( كتابه الزمخشري لغويا ومفسرا ) أنه توفى سنة ( ٤٦٤ م هـ )  
 وهذا سهو واضح ، والصحيح ما ذكره الزركلى فى الأعلام كما أثبتته .  
 انظر : الزمخشري لغويا ومفسرا ، ص ٩٧ ، الأعلام ، ٥ / ٢٨٩ .
- ( ٣ ) ذهب الدكتور الحوفى ، فى كتابه : ( الزمخشري ) الى أن المراد من الدامغانى  
 هو : قاضى القضاة ، أبو عبد الله محمد بن على الدامغانى ، الذى توفى  
 سنة ( ٤٩٨ م هـ ) ونسب ذلك الى السمعانى فى الأنساب ، وبالرجوع اليه  
 نجده يقول : " وكانت ولادته بالدامغان سنة : أربع مائة ، ووفاته سنة : ثمان  
 وسبعين وأربع مائة ببغداد " ، ومن ثم يستبعد أن يكون المراد بالدامغانى  
 هو : قاضى القضاة أبو عبد الله ، الذى ذكره الدكتور الحوفى ، لأننا نجد  
 بالمقارنة ، أن الزمخشري لم يبلغ عند وفاته سوى أحد عشر عاماً ، وفى هذا السن  
 لم يرحل من بلده لطلب العلم .
- ويؤيد هذا ما ذكره الحماد الاصبهانى فى تاريخ دولة آل سلجوق عن حوادث  
 سنة ( ٤٥٨ م هـ ) مانصه : " وعزل الوزير فخر الدولة بن جهمير ، ليلة المهرجان  
 فى ذى القعدة بالتوقيع الامامى بمهضر من قاضى القضاة أبى عبد الله الدامغانى  
 ويتضح من هذا بأن : الدامغانى الذى استفاد منه الزمخشري كما ذكره  
 المترجمون له هو : ( أبو الحسين أحمد بن على الدامغانى ) .
- انظر : الأنساب ، ٥ / ٢٩٠ ، تاريخ دولة آل سلجوق ، ص ٣٣ ، الجواهر  
 الضيئة ، ١ / ٨٣ ، الزمخشري ، ( للحوفى ) ص ٥٠ .
- ( ٤ ) الجواليقى : هو موهوب بن أبى طاهر أحمد الجواليقى =

بعض كتب اللغة من فواتحها ، ومستجيزاتها" (١)

ويظهر من هذه الرواية مدى حب الزمخشري للعلم ، وتحصيله والاستزادة منه ، حيث لم يأنف أن يجلس جلسة الطالب المستزيد مع ما وصل اليه من مكانة علمية عظيمة . ونجد كذلك في تاريخ حياته الحافلة أنه قرأ في مكة من رحلته الثانية كتاب سيويه على : عبد الله بن طلحة الليابري الاندلسي ، ( م ٥١٨ هـ ) . (٢)

واستفاد كذلك من الشريف ( أبي الحسن على بن موسى بن حمزة بن وهساس الملوى ) ( م ٥٢٦ هـ ) ، كما استفاد هو الآخر من الزمخشري . (٣)

تلاذته :

تتلفذ على الامام الزمخشري كثيرون من طلاب العلم ، وأصبحوا بعد ذلك أئمة في اللغة والأدب وعلوم الدين :

يذكر السمعاني بأنه روى عن الزمخشري طائفة كبيرة من العلماء من أقطار البلاد البلاد ، منهم : ابو المعاسن اسماعيل بن عبد الله الطويل بطبرستان ، وعبد الرحيم البزار ببيروت ، وأبو عمر عامر بن الحسن السمار بزمخشري . وأبو محمد أحمد بن محمود الشاشي بسمرقند ، وأبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه بخوارزم ، وجماعة سواهم . (٤)

= كان اماما في فنون الأدب ، وهو من مفاخر بغداد ، درس الأدب في المدرسة النظامية بعد الخطيب التبريزي . وكان ثقة دينا متواضعا ، وكان من اهل السنة ، وله عدد من المصنفات .

انظر : معجم الأدباء ، ٢٠٢/١٩ ، بغية الوعاة ، ٣٠٨/٢ .

(١) انظر : انباء الرواة ، ٢٧٠/٣ ، وفيات الأعيان ، ٣٤٠/٢ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ، ٢٦٤/٢ ، طبقات المفسرين ، ص ٤١ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ، ٨٦/١٤ .

انظر بالتفصيل : معجم الأدباء ، ١٢٨/١٩ ، مفتاح السعادة ، ١٠٠/٢ ؛

الزمخشري ( للحوفي ) ص ٤٨ - ٥١ ، الزمخشري ( للشيرازي ) ص ٩٦ - ١٠٢ .

(٤) الانساب ، ٢٩٨/٦ .

ومن تلاميذه : على بن محمد العمراني ، الخوارزمي ابو الحسن الأديب ، الطقب  
بحجة الافاضل وفخر المشائخ ( م ٥٦٠ هـ ) ( ١ )

ومنهم أيضا : محمد بن أبي القاسم بايجوك ، ابو الفضل البقالي الخوارزمي  
الآدمي الطقب : بزين المشائخ ، وجلس مكانه بعده . ( ٢ )

ومنهم أيضا أبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخي أحد  
الأئمة في النحو والأدب . ( ٣ )

ومنهم أيضا : علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس العلوي ( ٤ ) وقد مدح استاذاه  
بأبيات من الشعر منها :

وكم للامام الفرد عندي من يد      وناهيك مما قد أطاب وأكثر .  
ومن استجاره ، أو أجازهم :

ومما يدل على علو مكانته في الأوساط العلمية : استجازه أكابر علماء ذلك العصر  
لرواية كتبه . منهم :

الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي ( م ٥٧٦ هـ ) . الذي قال عنه ابن  
خلكان : " كان أحد الحفاظ الكثيرين ، قصده الناس من الأماكن البعيدة ، وسمعوا  
عليه وانتفعوا به ، ولم يكن في آخر عمره في عصره مثله " . ( ٥ )

ومحمد بن عبد الطيب البلخي ، المعروف : بالأديب رشيد الوطواط . ( م ٥٧٨ هـ )  
وكان من أبرع محاصريه في النظم والنثر . ( ٦ ) وأجاز لأبي طاهر بركات بن إبراهيم  
الخشوعي ، وكذلك السيدة : أم المؤيد زينب بنت عبد الرحمن الشمري . ( ٧ )

( ١ ) معجم الأدباء ، ٦١ / ١٥٠ . ( ٢ ) المصدر نفسه ، ٥٥ / ١٩٠ .

( ٣ ) المصدر نفسه ، ٥٥ / ٢٠٠ .

( ٤ ) انظر معجم الأدباء ، ٨٦ / ١٤٠ .

( ٥ ) انظر : العقد الثمين ، ١٤١ / ٧ ؛ وفيات الأعيان ، ١٠٦ ، ١٠٥ / ١٠٦ ، ١٠٥ / ١٠٦ .

١٢٠ / ٥٠ ، ٢٥٦ / ٤

( ٦ ) انظر : معجم الأدباء ، ١٠٣ / ١٠٣ ، ٢٩ / ١٩٠ .

( ٧ ) العقد الثمين ، ١٤٩ / ٧ ؛ وفيات الأعيان ، ١٧١ / ٥٠ .

مؤلفاته :

قدّم الزمخشري للمكتبة الاسلامية مؤلفات قيّمة في فنون شتى : في العلوم الشرعية ،  
واللغة ، والنحو ، والأدب ، والعروغ . تبلغ تأليفه خمسين مؤلفا كما ذكرها  
المترجمون له ، وفيما يأتي عرضها على حسب الحروف :

- أساس البلاغة ( وهو معجم يهتم بالاستعارة والمجاز ) .<sup>(١)</sup>
- أطواق الذهب ( أو النصائح الصفار ) ( مائة مقالة في الوعظ والنصائح والحكم ) .<sup>(٢)</sup>
- أعجب المجائب في شرح لامية العرب .<sup>(٣)</sup>
- الأمل في كل فن .<sup>(٤)</sup>
- الأكنة والجمال والمياه والبقاع المشهورة في أشعار العرب .<sup>(٥)</sup>
- الأنموذج ( كتاب صغير في النحو مختصر من الفصل ) .<sup>(٦)</sup>
- تسليية الضرير .<sup>(٧)</sup>
- تعليم المبتدئ وإرشاد المهتدي ( جمل مفردة عربية وترجمتها بالفارسية  
للناشئين ) .<sup>(٨)</sup>

- 
- ( ١ ) طبع مارا في حيدرآباد دكن والقاهرة . انظر : بروكلمان ، تاريخ الادب  
المصرى ، تقريب : ( د . عبد الحليم النجار ، الطبعة الثالثة ، مصر : دار المعارف ،  
١٩٧٤م ) ، ٥٠ / ٢٣١ .
  - ( ٢ ) طبع في بيروت ( ١٢٩٣هـ ) ، وصحها مارا ، تاريخ الادب المصرى ، ٥ / ٢٣٥ .
  - ( ٣ ) طبع الطبعة الأولى بالقسطنطينية ، والقاهرة سنة ( ١٣٢٤هـ ) ، انظر :  
تاريخ الادب المصرى ، ( ١٠٧ / ١ ) ، ٥٤ / ٢٣٨ .
  - ( ٤ ) انظر : وفيات الأعيان ، ٥ / ١٦٩ .
  - ( ٥ ) طبع في بغداد ( سنة ١٩١٨هـ ) ، تاريخ الأدب المصرى ، ٥ / ٢٣١ .
  - ( ٦ ) طبع حديثا ، في بيروت ، مع كتاب ( نزهة الطرف في علم الصرف ) للميداني  
( دار الاتفاق الجديدة ، ١٤٠١هـ ) ، انظر : تاريخ الأدب المصرى ، ٥ / ٢٢٧ .
  - ( ٧ ) انظر : مفتاح السعادة ، ٢ / ٩٩ .
  - ( ٨ ) مخطوط بدار الكتب المصرية ( برقم س - ٤٢٥٤ ) . انظر : الزمخشري لغويا  
ومفسرا ، ص ١٢٣ .

- جواهر اللفظة. (١)
- خصائص العشرة الكرام البررة. (٢)
- ديوان التمثيل. (٣)
- ديوان الرسائل. (٤)
- ديوان الزمخشري. (٥)
- ديوان الشمر. (٦)
- رؤس المسائل ( في الفقه الخلافى بين المذاهبين الحنفى والشافعى ) هذا هو الكتاب الذى بين أيدينا ، وسيأتى الكلام عنه مفصلاً. (٧)
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار ( مختارات شتى من الأدب والتاريخ والمعلوم ). (٨)
- الرسالة الناصحة. (٩)
- سوائر الأمثال. (١٠)
- شافى المعنى ( من كلام الشافعى رحمه الله تعالى ). (١١)

- 
- ( ١ ) انظر : كشف القناع المرنى عن مهجات الأسامي والكنى ( للمبني ) مخطوط ، ص ٩٣ .
  - ( ٢ ) مخطوط في برلين . انظر : تاريخ الأدب العربى ، ٢٣١ / ٥ .
  - ( ٣ ) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٩ / ٥ .
  - ( ٤ ) المصدر نفسه .
  - ( ٥ ) مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ الأدب العربى ، ٢٣٧ / ٥ .
  - ( ٦ ) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٩ / ٥ .
  - ( ٧ ) انظر : ص من الرسالة .
  - ( ٨ ) طبع محققاً في المرقى ( كما سمعت ) ، وانظر : تاريخ الادب العربى ، ٢٣٤ / ٥ .
  - ( ٩ ) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٩ / ٥ .
  - ( ١٠ ) المصدر نفسه ١٦٩ / ٥ .
  - ( ١١ ) المصدر نفسه ، ١٦٩ / ٥ .

- شرح أبيات كتاب سيبويه (١)
- شرح بعض مشكلات الفصل (٢)
- شرح مقامات الزمخشري ( وهو كتاب النصائح الكبار ) (٣)
- شقائق النعمان في حقائق النعمان ( مناقب أبي حنيفة رحمه الله ) (٤)
- صميم الصرية . (٥)
- ضالة الناشد في علم الفرائض . (٦)
- الفائق ( في غريب الحديث ) . (٧)
- القسطاس . (٨)
- القصيدة البموضيه ، ( وأخرى في مسائل الخزالي ) (٩)
- (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ) ( في التفسير )
- بلغ هذا التفسير في نفوس العلماء ملغما عظيما ، حتى وصلت شروحه وتعليقاته ومختصراته ، والردود عليه بما يربو على ستة وثلاثين مصنفا . (١٠)

- 
- (١) وفيات الأعيان ، ١٦٩/٥ .
  - (٢) انظر : مفتاح السعادة ، ٩٨/٢ .
  - (٣) طبع بالقاهرة سنة (١٣١٢هـ) . انظر : تاريخ الأدب العربي ، ٢٣١/٥ .
  - (٤) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٩/٥ .
  - (٥) انظر : مفتاح السعادة ، ٩٨/٢ .
  - (٦) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٨/٥ .
  - (٧) طبع في حيدرآباد دكن ، والقاهرة محققا سنة (١٣٦٤هـ) . انظر : تاريخ الأدب العربي ، ٢٣١/٥ .
  - (٨) مخطوط في ليدن وبرلين وغيرهما ، انظر : تاريخ الأدب العربي ، ٢٢٩/٥ .
  - (٩) مخطوط في برلين . انظر : المصدر نفسه ، ٢٣٧/٥ .
  - (١٠) طبع هذا التفسير مرارا ، مع تعليقات : علي بن محمد الجرجاني ، والانتصار لابن المنير الاسكندري ، وحاشية المزوقي ، والكافي الشافعي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر . انظر بالتفصيل : تاريخ الأدب العربي ، ٢١٦/٥ - ٢٢٤ .



- كما استفاد منه كثير من العلماء في تفاسيرهم ، كأبي السموذ ( ٩٨٢م هـ ) ، في تفسيره ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم ، ومحمود الألوسي ( ١٢٧٠م هـ ) في تفسيره روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني . وغيرهما كثير .
- الكشف في القراءات . ( ١ )
  - متشابه أسامي الرواة . ( ٢ )
  - الحاجة في الأحاجي والأغلو طات . ( ٣ )
  - مختصر الموافقة بين أهل البيت والصحابة . ( ٤ )
  - مسألة في حكمة الشهادة . ( ٥ )
  - المستقصى ( في أشال المرب ) . ( ٦ )
  - معجم الحدود ( في الفقه ) . ( ٧ )
  - المفرد والمركب أو المؤلف . ( ٨ )
  - الفصل في تعليم النحو . ( ٩ )
  - مقامات الزمخشري . ( ١٠ )
  - مقدمة الأدب ( معجم عربي فارسي ) . ( ١١ )

- ( ١ ) مخطوط بالمدينة المنورة ، رباط سيدنا عثمان رضي الله عنه ، تاريخ الأدب العربي ، ٢٣٨/٥ .
- ( ٢ ) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٨/٥ .
- ( ٣ ) مخطوط بدار الكتب المصرية ، ومكتبة آيا صوفيا . انظر : تاريخ الأدب العربي ٢٢٩/٥ .
- ( ٤ ) انظر : المصدر نفسه ، ٢٣٨/٥ .
- ( ٥ ) انظر : تاريخ الأدب العربي ، ٢٣١/٥ .
- ( ٦ ) طبع في حيدرآباد دكن ، سنة ( ١٣٨١هـ ) ، انظر : هامش تاريخ الأدب العربي ، ٢٣٢/٥ .
- ( ٧ ) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٨/٥ .
- ( ٨ ) مخطوط بكونبرلي ، تاريخ الأدب العربي ، ٢٣٨/٥ .
- ( ٩ ) طبع مرارا . المصدر نفسه ، ٢٢٤/٥ .
- ( ١٠ ) طبع بالقاهرة مع شرح المؤلف ( سنة ١٣١٢هـ ) ، المصدر نفسه ، ٢٣١/٥ .
- ( ١١ ) طبع في ليبسك سنة ( ١٨٤٣م ) ، المصدر نفسه ، ٢٢٩/٥ .

- المنهاج ( فى أصول الفقه ) . ( ١ )
- نزهة المستأنس . ( ٢ )
- النصائح الصفار والبهوالخ الكبار . ( ٣ )
- نكت الأعراب فى غريب الأعراب ( فى غريب أعراب القرآن ) . ( ٤ )
- نوابح الكلم ( مجموعة حكم وأقوال ) . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٨/٥ .
  - ( ٢ ) مخطوط فى أيا صوفيا ، انظر : تاريخ الأدب العربى ، ٢٣٧/٥ .
  - ( ٣ ) مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، برقم ( ١٣٤٧٨ ز ) ، الزمخشري ( للهنوفى ، ص ٦٣ ) .
  - ( ٤ ) مخطوط ، بالقاهرة ، انظر : تاريخ الأدب العربى ، ٢٣٨/٥ .
  - ( ٥ ) طبع فى القاهرة ، الصدر نفسه ، ٢٣٢/٥ .

عقيدته :

كان الزمخشري معتزلي<sup>(١)</sup> العقيدة ، مجاهرا بذلك ، مفتخرا بها ، منافحاً ومدافعاً عنها بكل قواه ، وكان اذا قصد صاحباً له ، واستأذن عليه في الدخول ، يقول له : " أبو القاسم المعتزلي بالباب " (١) ويقول أيضاً : " أنا الشيخ المعتزلي من يبرزلى من يبرزلى " .

( ١ ) المعتزلة : من أهم الفرق الدينية الاسلامية ، وتنسب نشأتها على قول أكثر العلماء الى واصل بن عطاء ( م ١٣١ هـ ) ، قام الاعتزال بادي " ذي بد " ، دافعاً عن الدين ، وحماية للعقيدة الاسلامية ، وكانت لشاهيرهم مواقف في دحض أباطيل الديانات والذاهب البائدة وأصبحت لها بعد ذلك فلسفة وتفكير خاص ، مخالفين في بعضها ، عقيدة أهل السنة والجماعة ، ومن ثم كانوا صارفتة وتشكيك لمقائد المسلمين ، وذاق المسلمون من فتنهم الكثير من المحن ، ومعروف ما وقع للمسلمين وخاصة أئمتهم ، كالامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ، في عهد الخليفة المباسي المأمون ( ١٩٨ - ٢١٨ هـ ) من فتنة خلق القرآن الكريم .

أصول المعتزلة :

١ - التوحيد : وفسره تفسيراً خاصاً ، من حيث الصفات الثبوتية ، والسلبية في ذاته ، وأن صفاته عين ذاته ، وأنه لا يرى بالأبصار لا في الدنيا ولا في الآخرة ،

٢ - العدل : بمعنى أن الله تعالى عدل حكيم ، لا يظلم أحداً ، ولا يفعل القبيح ، ولا يخلق أفعال العباد .

٣ - الوعد والوعيد : ويقصدون به أن وعد الله ووعيده ، نازلان واقعيان لا محالة ، وأن الله سبحانه وتعالى لا يخلف وعده ولا وعيده : " لا عفو لمرتكب كبيرة كما لا حرمان لفاعل خير " .

٤ - المنزلة بين المنزلتين : أن الفاسق لا يسمى مؤمناً ولا كافراً ، بل هو في منزلة بين الكفر والإيمان . =

مذهبه الفقهي :

كان الزمخشري حنفى المذهب كأهل بلاده خوارزم ويشيد الزمخشري عن مذهبه

الحنفى مفتخرا به ، حيث يقول :

وأسند دينى واعتقادى ومذهبى الى حنفاً اختارهم حنائفنا

حنيفية أديانهم حنيفة مذهبهم لا يبتغون الزنايفاً ( ١ )

ترجم له علماء الأحناف فى مدونات طبقاتهم ، منهم : القرشى ، فى الجواهر المضئية ، ( ٢ )

وابن قطلوباغا فى التاج وقال : " عده فى الحنفية الشيخ مجد الدين " ( ٣ ) ، واللكوى

فى الفوائد ، وقال : انه من أكابر الحنفية . ( ٤ )

ويختلف الزمخشري الحنفى عن الزمخشري المعتزلى ، فهو متسامح مع مخالفيه

فى مسائل الفقه ، ولم يمنع كونه حنيفاً أن يتقبل مذاهب الآخرين ، وربما أدى به

الأمر الى ترجيح آراء مخالفيه ، على العكس مع مخالفيه فى العقيدة ، حيث سلك معهم

اسلوب التقريع والتسفيه والتجريح . ( ٦ )

= ٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب : بمعنى أن سل السيوف فى

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ، إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك .

انظر : القاضى : عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ١٤٩ ، ٢٩٩ ،

٦٠٩ ، ٦٩٥ ، المرتضى ، أحمد المرتضى ، كتاب الضية والأمل فى كتاب الطل

والنحل ، ص ٣ ، ٦ ، ابن حزم ، أبو محمد على بن حزم الاندلسى ، الفصل

فى الطل والأهواء والنحل ، ( بغداد : مكتبة الشئى ) ، ١٧١ / ٤ ، تاريخ

الطبرى ، ٦٣١ / ٨ - ٦٤٦ ، تاريخ أبى الفداء ، ٣٠ / ٢ ، تاريخ المذاهب

الاسلامية ، ص ١٤٩ . انظر افتخاره بعقيدته : وفيات الاعيان ، ١٧٠ / ٥ ،

طبقات المفسرين ( للسيوطى ) ص ٤١ ، وغيرهما من كتب التراجم .

انظر : الزمخشري ( للحوافى ) ص ٩١ ( ١ )

( ٢ ) انظر : الجواهر المضئية فى طبقات الحنفية ، ( ٤٩٣ ) ، ١٦٠ / ٢ ، ١٦١ .

( ٣ ) ابن قطلوبغا ، زين الدين قاسم ، تاج التراجم فى طبقات الحنفية ، ( بغداد

مكتبة الشئى ، ١٩٦٢ م ) ، ( ٢١٧ ) ، ص ٧١ ، ٧٢ .

( ٤ ) اللكنوى ، أبو الحسنات محمد عبد الحى الهندى ، الفوائد البهية فى تراجم

الحنفية ، ( بيروت ، : دار المعرفة ) ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

( ٥ ) انظر تفسير قوله تعالى ( ويستلونك عن المحيى ) ، فى الكشف ، ١٣٤ / ١ .

( ٦ ) انظر تفسير قوله تعالى ( ان الدين عند الله الاسلام ) ، فى الكشف ، ١٧٩ / ١ .

الزمخشري فقيها

عرف الزمخشري مفسرا ، كما عرف لغويا ، وأديبا ، وشاعرا ، أما الزمخشري الفقيه فهو الجانب المغمور من صفاته ، والذي لم يشتهر به بين الباحثين .  
وبهنا هنا بالأصالة التمرغ على هذا الجانب من جوانبه العلمية ، ان المقاييس السلمة فى مثل هذه الأمور هى :

أولا : انتاجه العلمى فى هذا المجال .

ثانيا : كيفية تناوله ومنهجه للموضوعات الفقهية اذا عرضت مناسبة لذلك .

ثالثا : تسليم العلماء المتخصصين له والشنا عليه فى ذلك المجال .

وعلى ضوء هذه المقاييس سيكون الحديث عن الزمخشري الفقيه : أما انتاجه فكتاب رءوس المسائل ، ليس كتاب فقه فحسب ، بل هو أدق من ذلك ، وهو : الخلاف بين مذهبه المذهب الحنفى ، والمذهب الشافعى ، ولا يتناول هذا الموضوع بالتأليف الا عالم ذو باع طويلة ، واقتدار علمى كبير فى الفقه ، ان أنه لا يتحدث عن مذهبه فحسب وانما عن مذهبه ومذهب مخالفه مع ذكر أدلة كلا الطرفين ، وسيوضح لنا جانب الابداع فى كتابه هذا فى قسم الدراسة الخاص به . ( ١ )

لم يكن انتاجه الفقهى قاصرا على هذا الكتاب ، بل ان له تأليف أخرى فى فنون الفقه وهى : ( معجم الحدود ) فى الفقه ، ( والمنهاج ) فى أصول الفقه . ( ٢ )

ثانيا : وأما كيفية عرضه وتناوله للموضوعات الفقهية ، اذا عرضت مناسبة لذلك ، ففى كتابة الكشف فى التفسير نجده يفسر آيات الأحكام ويتحدث عن المسائل الفقهية ، وبما لجها بمهارة تدل على اطلاع واسع والطام كبير بآراء الفقهاء ، مع مناقشة لآرائهم ، وان كان ولاؤه غالبا لمذهبه الحنفى .

( ١ ) كما سيأتى فى ص

( ٢ ) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٩/٥ .

أمثلة ذلك من تفسير الكشاف :

قال الله سبحانه وتعالى : ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ) . ( ١ )

\* الهدى هو هدى الحنيفة ، وهو نسك عند أبي حنيفة ، ويأكل منه ، وعند الشافعى : يجزى مجزى الجنائيات ، ولا يأكل منه ، ويذبحه يوم النحر عندنا ، وعنده يجوز ذبحه اذا أحرم بحجته ، ( فمن لم يجد ) الهدى فعليه ( صيام ثلاثة أيام في الحج ) أى فى وقته ، وهو : أشهره ، ما بين الاحرامين : احرام العمرة واحرام الحج وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، والأفضل : أن يصوم يوم التروية وعرفة ويوما قبلهما ، وان مضى هذا الوقت لم يجزئه الا الدم ، وعند الشافعى : لاتصام الا بعد الاحرام بالحج تحسكا بظاهر قوله : ( فى الحج وسبعة اذا رجعتم ) بمعنى : اذا نفرتهم وفرغتم من أفعال الحج ، عند أبي حنيفة ، وعند الشافعى : هو : الرجوع الى أهاليهم . . . . . ( ذلك ) اشارة الى التمتع عند أبي حنيفة وأصحابه ، لامتعة ولا قران لحاضري المسجد الحرام عندهم ، ومن تمتع منهم أو قرن ، كان عليه دم وهو : دم جناية لا يأكل منه ، وأما القارن والمتمتع من أهل الآفاق ، فدماهما دم نسك ، ياكلان منه . وعند الشافعى : اشارة الى الحكم الذى هو : وجوب الهدى أو الصيام ، ولم يوجب عليهم شيئا .

وحاضر المسجد الحرام : أهل المواقيت فمن دونها الى مكة عند أبي حنيفة ، وعند الشافعى : أهل الحرم ومن كان من الحرم على مسافة لا تقصر فيها الصلاة\* . ( ٢ )

---

( ١ ) سورة البقرة ، آية : ( ١٩٦ ) .

( ٢ ) انظر : الزمخشري ، الكشاف ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٤ هـ ، ( مصر :

المكتبة التجارية ) ، ١ / ١٢١ .

ونموذج آخر يبين ملكته الفقهية الراسخة في تناوله آيات الاحكام :

قول الله سبحانه وتعالى : ( ويسألونك عن المحيض ، قل هو أذى ، فاعتزلوا النساء في المحيض ، ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ) . ( ١ )

قال الزمخشري : " وهن الفقهاء خلاف في الاعتزال : فأبو حنيفة وأبو يوسف يوجبان : اعتزال ما اشتمل عليه الأزار ، ومحمد بن الحسن : لا يوجب الا اعتزال الفرج ، وروى محمد حديث عائشة رضي الله عنها أن عبد الله بن عمر سألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض ؟ فقالت : تشد أزارها على سفلتها ثم لتباشرها ان شاء ، وماروى زيد بن أسلم ، أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، ما يحل لي من امرأتى وهي حائض ؟ قال : لتشد عليها أزارها ثم شأنك بأعلاها ، ثم قال : وهذا قول أبي حنيفة ، وقد جاء ما هو أرخص من هذا ، عن عائشة رضي الله عنها ، أنها قالت : يهتنب شعار الدم وله ما سوى ذلك .

وقرى يطهرن بالتشديد ، أى : يتطهرن ، بدليل قوله : ( فإذا تطهرن ) وقرأ عبد الله : ( حتى يتطهرن ، ويطهرن ) بالتخفيف ، والتطهر : الاغتسال ، والطهر : انقطاع دم الحيض ، وكلتا القراءتين ما يجب العمل به ، فذهب أبو حنيفة الى أن له أن يقربها في أكثر الحيض بعد انقطاع الدم ، وان لم تغتسل ، وفي أقل الحيض لا يقربها حتى تغتسل ، أو يمضى عليها وقت صلاة ، وذهب الشافعى : الى أنه لا يقربها حتى تطهر وتطهر ، فتجمع بين الأمرين ، وهو قول واضح ويعضده قوله : ( ٢ )

( ٣ ) ( فإذا تطهرن ) .

ففي النموذجين السابقين نجد الزمخشري المفسر هنا فقيهاً ، له شخصية علمية واضحة ، لم يكتف بعرض الآراء ، بل يناقش الأدلة ، وأوجه الاستدلال ،

( ١ ) سورة البقرة ، آية : ( ٢٢٢ )

( ٢ ) أخرجه الامام مالك في الموطأ ، وأبو داود نحوه من حديث حرام بن حكيم عن عمه : أبو داود ، في الطهارة ، باب في الطهارة ، ( ٢١٢ ) ، ٥٥ / ١ ، الموطأ ، ( ٩٣ ) ، ٥٧ / ١ .

( ٣ ) انظر : الكشاف ، ١٣٤ / ١ ، آية ( ٢٠٣ ) ، ١٢٥ / ١ ، ١٢٦ ، آية ( ٢٣٣ ) ،

١٤١ / ١ ، وبالتفصيل : تفسير سورة الحج والطلاق .

ويؤدى به الأمر أحيانا الى اختيار غير مذهبه الحنفى

اذا رأى قوة أدلة المذهب المخالف ، كما فعل هذا فى الآية الثانية .

ثالثا : لم يكن الزمخشري غفلا فى هذا المجال العلمى بل شهد له بذلك وأثنوا عليه ، فالترجمون له يصفونه " بأنه كان فقيها مناظرا " ( ١ ) كما يوصف " بالفقيه الحجة " ( ٢ )

وكل هذه الدلائل مجموعة تثبت أن الزمخشري كان فقيها مبرزا ، كما كان لغويا ، ومفسرا ، وأديبا ، وشاعرا ، الا أنه اشتهر فى الأوساط العلمية ، وخاصة فى العصر الحديث ، باللغة والأدب ، لبروزه وكثرة اشتغاله بهما أولا ، ولتركيز الباحثين على هذا الجانب فى معارفه ثانيا ، وأصبح الجانب الفقهى لديهم نمى ضاميا .

والزمخشري كغيره من علماء العصر يجمعون فنونا متعددة ، وعلوما شتى ، ولكنهم يبرزون فى فن واحد أكثر من غيره ، فيعرفون به ، ويعدون حجة فيه .

( ١ ) الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، ص ٢٠٩ .

( ٢ ) انظر : الزمخشري لغويا ومفسرا ، ص ١٤١ .



اخلاقه :

كان الزمخشري أبى النفس ، محتزاً بها ، يأنف الضيم ، ومن ثم كان شديد الاعتداد برأيه ، والثقة بنفسه والصلابة فيما يذهب اليه من آراء والتسك بما يمتدح أنه الحق ، ولكن هذا لم يمنعه من قبول الحق والرجوع اليه اذا تبين له واقتنع بأن الصواب مع غيره ، يقول تلميذه رشيد الدين الطوطا عنه : " وقد جرى بيني وبينه ، في حياته وأوقات راحته ما يتعلق بفنون الآداب وأقسام علوم العرب ، مسائل أكثر من أن يحصى عددها ، أو يستقص آدها ، رجع فيها الى كلامي ، ونزل على قضيتي وأحكامي ، فالسعيد من اذا سمع الحق ، سكنت شقاشق لجأجه ، وسكنت صواعق حجاجه ، . . . ثم يقول : وانما ذكرت هذا القدر اليسير ليعلم فتیان هذه الخطة ، أن هذا الامام كان صبوراً على مرارة الحق ، وحرارة الصدق ، مع أنه رب هــسنه البضائع ، وصاحب هذه الوقائع ، فهو مع الحق ولو على نفسه " . (١)

وكان متواضعاً شديداً في التواضع جم الأدب ، يقول في جوابه للمحافظ السلفي حينما استجازه :

ولا يفرّركم قول فلان في . . . ، فان ذلك اغترار منهم بالظاهر المشوه ، وجهل بالباطن المشوه ، ولعل الذين غرّهم مني ما رأوا من حسن النصح للمسلمين ، وتبليغ الشفقة على المستغدين ، وقطع المطامع عنهم ، وإفادة المبار والصنائع عليهم ، وعزة النفس والربى بها عن السفاسف الدنيايات ، والاقبال على خويصتي ، والاعسراغ عما يميني ، فجلبت في عيونهم ، وغلطوا في ، ونسبوا اليّ ما لست منه في قبيل ولا دبير ، وما أنا فيما أقول بها ضم لنفسي . . . " . (٢)

ويقول في مقاماته : " نعم يا أبا القاسم ان سمعتهم يقولون : ما أكثر فضلك ! فقل : ان فضولي أكثر ، وما أغزر أدبك ! فقل : ان قلة أدبي أغزر " . (٣)

(١) نقله الشيرازي في كتابه الزمخشري ، ص ١٤٧ ، من : رسائل البلخا ، كسر

على ، ص ٢٧٨ ، ٣٨٠ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ، ١٣٢/١٩ ، وفيات الأعيان ، ١٢١/٥ .

(٣) انظر : مقامات الزمخشري ، ص ١٠١ ( مع الشرح ) .

وكان على حظ كبير من التدين والزهد والحمد عن الشهوات والعزوف عن الدنيا .  
حتى ان بعض مؤرخيه لم يجدوا فيه مطمناً الا الاعتزال ، يقول ابن حجر : " انه  
صالح لكنه داعية الى الاعتزال " ( ١ )

وقد اضطرته الحاجة وضيق ذات اليد الى الاتصال بالطوك والأمراء يستمحنهم  
ويمدحهم بشعره ، فترة من حياته الأولى ، مع أن مدائحهم لم تخل من الدعا لهم  
بالتوفيق ، لازالة الظلم والجور ، ونشر العدل على أيديهم . ( ٢ )

ولكنه حينما أدرك - في مرحلته الأخيرة من حياته - مغبة صنعه آثر العزلة  
على الحياة العامة ، وأخذ على نفسه الصياني : " بأن لا يظأ بأخصه عتبة السلطان ،  
ولا واصل بخدمة السلطان أن ياله ، وأن يربأ بنفسه ولسانه عن قرص الشمر  
فيهم . . . . " ( ٣ )

وكان حرياً على الجبهة من أدعياء التصوف كلما سنحت مناسبة لذلك :  
يقول في تفسير قوله تعالى : ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله ) ( ٤ )  
" اذا رأيت من يذكر محبة الله ويصفق بيديه مع ذكرها ، ويطرب ، وينمر ويصمق ،  
فلا تشك في أنه لا يعرف ما الله ، ولا يدري ما محبة الله ، وما تصفيقه وطربه ونمرته  
وصمقته الا لأنه تصور في نفسه الخبيثة ، صورة مستطحة مشقة ، فسمّاها الله بجعله  
ودعارته ، ثم صفق وطرب ونمر وصمق على صورتها . . . . " ( ٥ )

وفاته :

أقام الزمخشري بخوارزم بعد رجوعه من مكة المكرمة ، الى أن توفاه الله تعالى ،

( ١ ) لسان الميزان ، ٤ / ٦ .

( ٢ ) انظر : ديوان الأدب ، ورقة ( ١٦ ) .

( ٣ ) انظر : خطبة مقامات الزمخشري .

( ٤ ) سورة آل عمران ، آية : ( ٣١ )

( ٥ ) الكشف ، ١ / ١٨٤ .

( ١ ) ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هـ ( ١١٤٣ م ) بجرجانية .

وأوصى بأن تكتب على قبره هذه الأبيات :

يا من يرى مدّ البعوض جناحها      في ظلمة الليل البهيم الأليل

ويرى عروق نياطها في نحرها      والمخ في تلك العظام النحل

اغفر لعبد تاب من فرطاته      ما كان منه في الزمان الأول ( ٢ )  
 " ويرى انه تاب في آخر عمره ورجع الى مذ هب أهل السنة والجماعة ، وهو المرجو  
 عن مثل هذا الايام ، والعلم عند الطك الحلام " ( ٣ )  
ثناء العلماء عليه :

لقد استوجبت الخصائص الخلقية والعلمية التي اتصف بها العلامة الزمخشري ،  
 ثناء العلماء والأدباء عليه قدما وحديثا ، خلده له التاريخ عبر القرون لما كان له  
 من مكانة مرموقة في الأوساط العلمية ، ويمد الزمخشري أمام عصره في اللغة بلا مدافع  
 كما وصفه الباحثون ، ومن ذلك ما ينقله القفطي عن الامام أبي اليمن زيد بن الحسن  
 الكندي ، قوله : " كان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالمرية في زمانه ، وأكثرهم  
 اكتسابا واطلاعا على كتبها ، وهه ختم فضلاؤهم " ( ٤ )

وقال القفطي في ترجمة الزمخشري : " وكان ممن يضرب به المثل في علم الأدب والنحو  
 واللغة ، وصنف التصانيف : في التفسير وغريب الحديث ، والنحو وغير ذلك ، ودخل  
 خراسان ، وورد العراق ، وما دخل بلدا الا اجتمعوا عليه : وتلمذوا له واستفادوا  
 منه ، وكان علامة الأدب ، ونسابة العرب ، أقام بخوارزم ، تضرب اليه اكباد الابل ،

( ١ ) جرجانية : بضم الجيم الأولى وفتح الثانية ، وسكون الراء بينهما ومعد الألف  
 نون مكسورة ، ومعد ها يا شناة من تحتها مفتوحة مشددة ثم ها ساكنة ،  
 " وهو اسم لقصة اقليم خوارزم ، مدينة عظيمة على شاطئ نهر جيحون وأهل  
 خوارزم يسمونها بلسانهم كركانج " .

انظر : وفيات الأعيان ، ١٧٣/٥ ، مفتاح السعادة ، ١٠٠/٢ ؛ مراصد  
 الاطلاع على أسماء المكنة والبقاع ، ٣٢٣/١ .

( ٢ ) انظر : وفيات الاعيان ، ١٧٣/٥ .

( ٣ ) ذكره ( البرتوس ميورسينخ ) محقق كتاب المفسرين للسيوطي في ترجمة الزمخشري  
 ( طبعة طهران ، ١٩٦٠ م ) ، ص ٤١ .

( ٤ ) انظر : انباء الرواة ، ٢٧٠/٣ ؛ مفتاح السعادة ، ١٠٠/٢ .

وتحط بفنائهم رجال الرجال ، وتهدى باسمه مطايا الآمال " (١)

ونقل ابن الأنباري في ترجمة الزمخشري تكريم ابن الشجري له : " قدم بفسداد  
للحج فجاءه شيخنا الشريف بن الشجري مهنثا له بقدمه ، فلما جالسه أنشده  
الشريف :

كانت مساء لـة الركبان تخبرني      عن أحمد بن داود أطيب الخبر  
حتى التقينا فلا والله ما سمعت      أذنني بأحسن ما قد رأى بصرى (٢)  
ومدحه الشريف بن وهّاس :

جميع قرى الدنيا سوى القرية التي      تبوءها دارا فدا\* زمخشيرا  
وأحر بأن تزهي زمخشر بامرئ\*      اذا عدّ في أسد الشرى زنج شرا (٣)  
وقال السيوطي عنه : " كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء وجودة  
القرينة ، متفننا في كل علم... " (٤)

(١) انباه الرواة : ٢٦٥/٣ ، ٢٦٦ ، وما بعدها بالتفصيل .

(٢) نزهة الألباء ، ص ٢٩١ .

(٣) انباه الرواة ، ٢٦٨/٣ ، وما بعدها بالتفصيل .

(٤) بغية الوعاة ، ٢٧٩/٢ ؛ انظر بالتفصيل : معجم الأدباء ، ١٢٨/١٩ ، وما  
بعدها .

الفصل الثالث : كتاب رموز المسائل . موضوع الرسالة  
ويشتمل على العناصر التالية :

- عنوان الكتاب .
- نسبة الكتاب لمؤلفه .
- أهمية الكتاب .
- موضوعات الكتاب ونظام ترتيبها .
- منهج المؤلف في الكتاب .
- مصادر الكتاب .
- نقد الكتاب .
- الأسب المؤلفه في علم الخراف .

عنوان الكتاب :

عنوان الكتاب : ( رؤس المسائل ) ، وهو بهذه الصياغة ، يوحى لأول وهلة ، بمضمونه ومدلوله ، فموضوعه : المسائل الفقهية المهمة ، صبوكة في ايجاز ، معروضة عرضاً مذهبياً محدوداً ، أو متجاوزاً الى المذاهب الأخرى ، حسب قدرة المؤلف ، ورسوخه العلمي فيما يتعرض له من مباحث ومسائل .

هذا النوع من التأليف الفقهي ، مخصوص بين الفقهاء : بالكتب الفقهية المختصرة التي يوثق مؤلفوها فيها الايجاز لقصد تعليمي ، ذلك هو تسهيل حفظها على الطلاب ، لم يكن الزمخشري مؤلف هذا الكتاب بدعاً في هذه التسمية ، بل سبقه بها عدد من المؤلفين في مختلف المذاهب .

من هذه المؤلفات التي حفظ لنا التاريخ عناوينها ، ما جاء ذكرها في كشف الظنون <sup>(١)</sup> تحت عنوان رؤس المسائل : لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي ( م ٤٤٧ هـ ) في الفروع ، ولأبي الحسن المعاملي ( م ٤١٥ هـ ) " يذكر فيها أصول المسائل ويستدل عليها " <sup>(٢)</sup> كما يوجد كتاب بهذا العنوان ، للإمام النووي ، ( م ٦٧٦ هـ ) <sup>(٣)</sup> ورؤس المسائل ، من تأليف : الشريف عبد الخالق بن عيسى الهاشمي الحنبلي

( م ٤٧٠ هـ ) ، ويتحدث ابن بدران عن منهج هذا المؤلف في هذا الكتاب : " أنه يذكر المسائل التي خالف فيها الإمام أحمد ، واحداً من الأئمة أو أكثر ثم يذكر الأدلة منتصراً للإمام ، ويذكر الموافق له في تلك المسألة ، بحيث أن من تأمل كتابه ، وجدته مصححاً للمذاهب ، ومذاهباً من أقوالها المذهب المختار " <sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) . حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ١ / ٩١٥ .

( ٢ ) الحسيني ، طبقات الشافعية ، تحقيق : عادل نويهج ، الطبعة الأولى ،

١٩٧١ م ، ( بيروت : دار الآفاق العلمية ) ، ص ١٣٢ .

( ٣ ) طاش كبرى زاده ، مفتاح السعادة ، ٢ / ٥٦٤ .

( ٤ ) المدخل الى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ص ٢٠٨ ، ٢١٩ .

وألف ابو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزانى ، ( ٦٩٥٠ هـ ) :  
 الخلاف الكبير ، وهو : الانتصار ، والخلاف الصغير ، وسماه : رؤس المسائل ( ١ )  
 ومن هذا الصرض المجل يتضح ، أن هذه الكتب بهذا العنوان ، أصبحت  
 علما على الكتب المختصرة في فقه الخلاف غالبا .

فكان رؤس المسائل للامام الزمخشري واحدا من هذه الكتب في هذا الفن .

### نسبة الكتاب لمؤلفه :

تتحقق نسبة أى كتاب الى مؤلفه بأمر ، منها :

- أولا : غلاف الكتاب ، وما دون عليه من عنوان ونسبة ، وتعليقات للعلماء .
  - ثانيا : كتب التراجم ، حيث يتمرضون غالبا للانتاج الملقى ، لمن يترجمون له .
  - ثالثا : كتب المصادر ( البيبلوجرافيه ) وما تحدث فيها أصحابها عن هذا الكتاب .
- أما بالنسبة لهذا الكتاب ، فانه كتب على صفحة الخلاف بالنص :
- ( رؤس المسائل ، للملامه الزمخشري ، صاحب الكشاف ) . وعليها بعض التملكات ( ٢ )

---

( ١ ) المدخل ، ص ٢١١ .

( ٢ ) كتب على صفحة الخلاف القديمة ما يأتى : رؤس المسائل للزمخشري ،

.. طكه الشيخ البقاعى ، سنة ( ٩٣٠ هـ )

.. من كتب الادخال ، سنة ( ٩٩٢ هـ ) ، للقاضى الشرعى الفقى : حافظ

اسماعيل بن محمد الامام بجاص قوجه .

.. الحمد لله طالع فيه ستفيدا ، الفقير علاء الدين الطرابلسى الحنفى ، امام

الجامع الأموى ، عفى عنه ، فى سنة ( ١٠٢٧ هـ ) .

.. الحمد لله رب العالمين ، نظر وطالع فى هذا الكتاب ، الفقير الى الله

ابراهيم بن حسين الطباخ الروسى ، ثم الدمشقى الحنفى ، عفى عنه ربه الخفى .

.. دخل فى طك الفقير : عبد الباقي بن موسى ، القاضى بمدينة غلطة ، عفى عنه

.. وذكر عليه أيضا بعض الفوائد الحلمية ، مما يتعذر قراءتها ، بسبب

آثار الليل . =

والمطالعات لبعض العلماء الذين تملكوها ، أو استفادوا من مطالعته ، هــ هذه الكتابات تعد من الاثباتات القوية الدالة على صحة نسبة الكتاب لمؤلفه ، ان لو كان ثمة أدنى شك في هذه النسبة ، لبيّنوها وذكروها في تطبيقاتهم ، كما هي عادتهم .

ثانيا : ذكر الكتاب ، ونسبته لمؤلفه في كتب التراجم :

- ذكره ابن خلكان ( م ٦٨١ هـ ) ، في وفيات الأعيان ، من ضمن مؤلفات الزمخشري وقال : " وصنف التصانيف البديعة ، منها : الكشف ، في تفسير القرآن العزيز ، لم يصنف قبله مثله . . . وروّس السائل في الفقه " ( ١ )

- وذكره البدر العيني ، ( م ٨٥٥ هـ ) في كشف القناع المرنى عن مهمات الأسامي والكس . ( ٢ ) وذكره ابن قطلوبغا ، ( م ٨٧٩ هـ ) في ( تاج التراجم في طبقات الحنفية ) في ترجمته للزمخشري . ( ٣ )

ثالثا : أما كتب المصادر ، فقد أورده حاجي خليفة ( كاتب جليل ) ( م ١٠٦٧ ) ( ٤ ) في كشف الظنون تحت عنوان ( رؤس السائل ) ( ٤ )

- وذكره اسماعيل البغدادي ، ( م ١٣٣٩ هـ ) ، في ( هداية المارفين ) ( ٥ )

كما أنه لم يثر أي جدل أو شبهة حول نسبته له ، بحيث يحد هذا اجماعا علميا على صحة نسبة هذا الكتاب ، للعلامة الزمخشري قطعا ، وبدون أدنى ريب أو شك .

= - وعلى صفحة الغلاف الحديثة نسبيا : ( رؤس السائل ، للعلامة الزمخشري ، صاحب الكشف ) ، وعليها أيضا بعض التملكات : من كتب العهد الفقير السيد عبد الله القاضي بسلانيك ، رتبة أدرة ساها عفى عنه . - ثم أنتقل الى سلك الفقير الى الله تعالى : السيد عبد الله بن محمد الأدرية دى عفى عنهما الباري .

( ١ ) انظر : وفيات الأعيان ، ١٦٩/٥ .

( ٢ ) انظر : ( كشف القناع المرنى عن مهمات الأسامي والكس ) ( ميكروفلم ) بمركز البحث العلمي ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، تحت رقم

( ٩٦٥ - تراجم رجال الحديث ) ( ورقة - ٩٣ ) ، مصورة عن مكتبة الظاهرية ، تحت رقم ( ٧٨٤١ ) .

( ٣ ) انظر : تاج التراجم في طبقات الحنفية ، ( ٢١٧ ) ، ص ٧١ .

( ٤ ) انظر : كشف الظنون ، ٩١٥/١ .

( ٥ ) انظر : هداية المارفين ، ٤٠٣/٢ .



### أهمية الكتاب ومكانته بين كتب الفن :

أشتهر عصر الزمخشري بالموسوعات المدونة في الفنون بمائة ، وعلم الخلاف بخاصة وأراد الزمخشري أن يكون كتابه هذا بمثابة المتن بالنسبة للمطولات في علم الخلاف حيث ان المتن لا تتعرض لكل السائل الفقهي بل أهمها ، ليستفيد منه المبتدئ\* والمنتهى : " اذا قرأ المبتدئ\* وتصوره تنبه به على أكثر السائل ، واذا نظر فيه المنتهى تذكر به جميع الحوادث\* .

كما أنه يضيف إضافة جديدة الى مجموعة مدونات علم الخلاف بمرسأ أقوال مذهبين من مذاهب أهل السنة ، حيث يمثل كل منهما اتجاهًا مغايرًا ، ان ينتهي مذهب الأحناف الى مدرسة الرأي ، ومذهب الشافعية الى مدرسة الحديث . فمن ثم تكون للكتاب أهميته العلمية بين مجموعة المؤلفات في هذا المجال الفقهي .

### موضوعات الكتاب ونظام ترتيبها :

احتوى الكتاب على معظم موضوعات الفقه الأساسية : العبادات ، المعاملات ، المناكحات ، الجنائيات ، الحدود ، الجهاد ، على أنه لم يستوف في المصترض ، لكافة ابواب المسائل المتصلة بهذه الموضوعات ، بل تخير بعضًا من مسائلها ، فكان يكتفى في بعض الأبواب ، بالسؤال والمسألتين والثلاث ، من ذلك :

كتاب الحوالة والضمان ذكر فيه مسألة واحدة ( ١ )

وكتاب الكفالة ذكر فيه سالتين ( ٢ )

---

( ١ ) انظر : مسألة ( ٢٠٣ ، ٢٠٤ ) .

( ٢ ) انظر : مسألة ( ٢٠٥ ، ٢٠٦ ) .

وكتاب المارية ذكر فيه ثلاث سائل (١)

فمجموع المسائل التي ذكرها تحت الأبواب المختلفة ، لاتشمل كل الموضوعات الخلافية ، بين الحنفية والشافعية ، بل تشمل بعضا منها وهو ما يمكن أن يمدد من أهمها. (٢)

سار المؤلف رحمه الله في ترتيب كتابه على نمط مستقل في الموضوعات الفرعية ، وإن شابه ترتيب الأحناف من حيث الأساس ، لأنهم يبدأون بالمبادات فالمعاملات ، فالمناكحات ثم يذكرون في آخرها كتاب المعتق وما يلحقه من سائل ، فالجنايات والحدود ، فيذكرون بعدها كتاب الصيد والذبايح والأضحية\* بعده : الدعوى والمهمات ، ثم يذكرون القضاء والأكراه ، فالجهاد والمواريث. هذه طريقة الأحناف كما في ترتيب القدوري وغيره .

- وأما ترتيب كتب الشافعية في عهد الزمخشري ، فكان على النمط التالي :

أولا : المبادات ويلحق بها كتاب الصيد والذبايح والأطعمة .

ثانيا : المعاملات وفي آخرها كتاب المعتق وما يتعلق به ، بعده المواريث .

ثالثا : المناكحات .

رابعا : الجنايات ومن ضمنها الجهاد ومترقاته ، والأقضية ، والشهادات

والاقرار ، وهذه طريقة الشيرازي في المذهب والتنبيه .

- أما ترتيب الفزالي من الشافعية في الوجيز :

المبادات ، فالمعاملات ، ( وذكر فيها الاقرار ) بعده المواريث ، فالمناكحات

فالجنايات ، بعدها الجهاد ، وفيه الجزية ، والصيد والذبايح والأطعمة

والأيمان والنذور ، بعدها القضاء ، والشهادات والدعوى والمعتق وما يتعلق به .

(١) انظر : مسألة ( ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ) .

(٢) ويمكن ادراك ذلك بالرجوع الى كتاب ( النكت ) للشيرازي ( مخطوط -

ميكروفلم ) بمركز البحث العلمي ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى تحت رقم

( ١٤٣ ) فقه عام ، مصورة عن مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، برقم ( ١١٥٤ ) .

- وهذا هو ترتيب النووى فى المنهاج .

وبالمقارنة بين ترتيب المؤلف فى كتابه رؤوس المسائل وترتيب غيره ، نجد تشابها كبيرا بين ترتيب المؤلف وترتيب فقه الأحناف ، من حيث الموضوعات الأساسية وان كان يخالفهم فى بعض التبهيزات الفرعية : ذكر المؤلف الاكراه بعد الطلاق ، وعادة الأحناف ذكره فى كتاب القضاء ، وآخر كتاب المتيق الى آخر الكتاب . مع أن الأحناف يذكرونه فى آخر المناكحات ، وكذلك قدّم وأخر فى بعض الأبواب فسمى المعاملات ، ماعدا المصدقة منها ، كما خالفهم فى وضع كتاب السير ، حيث ذكره بعد المعاملات وقبل المناكحات ، وفصل عن السير كتاب الجزية ، حيث ذكره فى آخر الجنائيات .

وأما الاختلاف بين ترتيبه وترتيب الشيرازى فواضح جلى ، حيث ان الشيرازى ذكر كتاب الصيد والذبائح ضمن العبادات ، فى حين أن الزمخشري ذكر هذه الأبواب ضمن الجنائيات ، كذلك ذكر الشيرازى كتاب المتيق ومتعلقاته تحت المعاملات وصاحب رؤوس المسائل ذكره بعد الجنائيات فى آخر الكتاب ، وهكذا فى مواضع أخرى .

والكتاب الذى يكاد يطابق ترتيبه ترتيب المؤلف ، هو :

كتاب الوجيز ، للإمام الغزالى ، مع اختلاف الزمخشري عنه فى ترتيب كتاب السير .

#### منهج المؤلف فى الكتاب

من المؤلفين بين المؤلفين ، أن يقدم المؤلف بين يدي الكتاب مقدمة ( خطبة ) يبين فيها الغرض من تأليف الكتاب ، ومنهجه فيه ، وتقسيمه لموضوعاته وخطته التى اعتمدها فى تصديده لمباحث الكتاب ، ومصادره التى اعتمدها ، الى غير ذلك مما يتعلق بالكتاب .

عزى هذا الكتاب عن هذه المقدمة ، بل بدأه الامام الزمخشري مباحثرة بالموضوع الأول من الكتاب : كتاب الطهارة .

ليس هذا هو الكتاب الوحيد بين كتب الامام الزمخشري الذي سار فيه بهـذه الطريقة ، بل ان كتابا آخر سلك فيه نفس المسلك ذلك هو كتاب الأنموذج فـسـى النحو<sup>(١)</sup> ، حيث بدأه مباشرة بموضوعات الكتاب ، في حين أن خطته العامة في مقيـمة كتبه التقديم بين يدي الكتاب مقدمة ، يفصل فيها : السبب الداعي لتأليف الكتاب ، وما سيطرق اليه من موضوعات ، الى غير ذلك .

كما نجد هذا جلـيا : في تفسيره الجليل ( الكشاف ) ( وأساس البلاغة ) ، ( والفائق في غريب الحديث ) ، ( ومقامات الزمخشري ) ، وغيرها من الكتب .

ولما كان البحث يستوجب التعرف على منهجه في هذا الكتاب ، من خلال عرضه ، لموضوعات الكتاب ، وسائله ، وأسلوب بيانه .

فوضّحت هذا المنهج في الخطوات التالية :

أولا : يفتتح المؤلف : المسألة مع ذكر حكمها لكلا المذهبين بأسلوب خبري ، مبتدئا بقول أبي حنيفة ، وشنبا بالشافعي رحمهما الله تعالى ، وهو في ذلك لا يتعرض الا لقول أبي حنيفة - وان كان المذهب خلافه - .

ثانيا : يعقب المسألة بذكر دليلها لكلا الطرفين : مبتدئا بدليل قول أبي حنيفة وشنبا بدليل قول الشافعي .

- يعرض الأدلة لكل مذهب كما يقررها كل فريق ، خالية من الجدل والمناقشة ، مخالفا لما جرت عادة كتب الخلاف عامة : حيث يناقشون الأدلة ، للانتصار لقول المذهب الذي ولاه المؤلف له .

هذا هو المنهج العام لـعرض سائل الكتاب في جميع الأبواب التي تعرض لـها ، وقد يخرج عن هذا المنهج في بعض الأحيان : فيعرض المسألة بطريقة الاستفهام ويعقبها بالاجابة كما في مسألة : ( ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٥ )

( ١ ) انظر : أول كتاب الأنموذج ، ( الزمخشري ) ، ( مع نزهة الطرف في علم الصرف ، للميداني ) الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ ( بيروت : دار الافاق الجديدة ) .

- أو يذكر أقوال غير الامامين ( أبي حنيفة والشافعي ) كمالك وأبي يوسف ومحمد

رحمهم الله ، كما في مسألة : ( ٨ ، ١٤٨ ، ٣١٨ )

- أو يقدم دليل قول الشافعي على دليل قول أبي حنيفة كما في مسألة ( ٣٩ ، ٤٢ ) .

- أو يعقب المسألة ببيان صورة توضيحية ، وإن كانت ثمة حاجة للتوضيح ، كما في

مسألة ، ( ١٠٠ ، ٢١٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٨٩ )

- أو يذكر بعد الأدلة سبب الاختلاف بين الطرفين كما في المسألة ( ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٤ ،

٨٧ ، ١١٣ )

- أو يذكر فائدة الخلاف في المسألة كما في ( ٣٠٩ ، ٣٢٩ )

وقد يتعرض في بعض الأحيان لمناقشة دليل المخالف بطريقة ضمنية كما في مسألة

( ٥٥ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ) .

## صادر الكتاب

اعتاد الفقهاء المتقدمون ، ارجاع نسبة القول لقائله في كتبهم ، وهذا حدوهم  
التأخرون منهم ، فيحقبون المسألة بالنص على صدرها الذي تم النقل عنه ، توثيقا  
للقارى ، واعترافا بفضل السابق .

خالف الزمخشري هذا المبدأ في هذا الكتاب ، حيث لم يذكر مصدرا — من  
المصادر التي اعتمدها في تأليفه ، سواء المذهب الحنفى أو الشافعى ، كما أنه لم  
يخرج الأحاديث ولم يسندها الى رواتها ، الا ما ندر رغم اتقانه له .

بعد التتبع الشديد للمصادر التي اقتبس مادته الفقهية منها ، محاولا التعرف  
عليها من خلال تشابه الجمل والعبارات والاستدلال للمسائل ، فوجدت أن المؤلف  
استقى بعض الأحكام وأدلتها للمذهبين من بعض كتب المذهب الحنفى ، كالمبسوط  
حيث التشابه الكبير بين ما يعرضه الزمخشري من استدلالات وأدلة المبسوط في بعض  
المسائل ، وإن لم ينقلها نصا ، بل تصرف فيها بالاختصار ، أو النقل بالمنسب ،  
وهذا احتمال قوى ، كما تكون من الأدلة المشهورة لدى الفقهاء فتوافق النقل ، وقد  
يكون نقله من كتب لا نصرفها ، ولم تصل اليها والله أعلم .

ولمنا نجد للمؤلف مبررا ، لكل ما تقدم ، في واحد من الأمور التالية :

أ - قصد الاختصار ، كما هو ظاهر من عنوان الكتاب ، ومنهجه فيه .

ب - شهرة المسائل التي عرض لها بين الفقهاء .

ج - كتابته لها من محفوظاته من غير اعتماد على كتاب معين .

ومن ثم يهدو الأمر شاقا وعسيرا ، أن لا بد من تحقيق نصوصه ، والتأكد من صحة  
نقله ، ونسبة القول الى صادره .

لم أجد أمام هذا الواقع ، لا كمال هذه الشفرة الملحية المهمة الا الرجوع الى  
الكتب المعتمدة : المطولة والمتوسطة والمختصرة ، المدعمة بالأدلة ، والمجردة عنها ،

مّا ألف قبل عصره ، أو فى عصره ، حيث انها مظنة رجوعه اليها واقتباسه منها ،  
 تيقنا بأنها الكتب الشائعة ، المتداولة بين فقهاء عصره .  
 وضررتنى البحث أحيانا الرجوع الى الكتب المؤلفة بعد عصره ، اما لزيادة  
 شرط ، أو لتوضيح مسألة ، أو لذكر القول المعتمد فى المذهب ، ووثقت كل هذه  
 المعلومات بالهامش مراعىا الترتيب على حسب وفاة مؤلفيها .

نقد الكتاب

اشتمل الكتاب على خصائص علمية ومنهجية ، كما لم يخل من ثغرات وما عسى ،  
ونصرغ هنا لأهمها :

تميز الكتاب بالخصائص التالية :

- اقتصاره على أهم المسائل الخلافية .

- جمع المسائل المتشابهة في الأحكام بباب واحد من الأبواب المتفرقة ، كما في كتاب  
البيوع ، وفي هذا عون كبير للدارس على ربط الأحكام ببعضها ، وأجرى به على  
تذكرها .

- عرضه السهل المبسط ، بطريقة مقتضية موجزه ، وهو بهذا يحقق الهدف  
التعليمي من تأليف الكتاب ، ليمسر حفظه على الدارسين .

- ذكره صورة الخلاف وتوضيحها ، ان كان ثمة غموض في المسألة ، كما هو في مسألة  
( ١٠٠ ، ٢١٢ ، ٢٣١ ، ٢٨٩ ) . وهذا هو شأن الكتب التعليمية ، حيث  
الابتعاد عن الغموض وتوضيح المعلومات ما أمكن .

- أمانته العلمية : صحة نسبته الآراء التي حكاه عن أصحابها وما شذ عن هذه  
الحقيقة الا سألتني : ( ٢٠٩ ، ٢٤٥ ) عند الأحناف فقط .

- وكذلك ان معظم المسائل التي حكاه عن الشافعي كانت على الأقوال الراجحة  
في المذهب ، الا ما جاء في بعض المسائل التي حكى فيها الأقوال المرجوحة أو القديم  
من قول الشافعي وذلك مثل ما يلي :

- أورد خمس مسائل على الأقوال المرجوحة لدى الشافعية : ( ١٦٣ ، ١٩٠ ، ٢٦١ ،

٣٤٤ ، ٣٧٧ ) .

- وكذلك أورد ثلاث مسائل على القول القديم للشافعي : ( ٢٥٣ ، ٢٩٢ ، ٣٣٥ ) .

وهناك سألان أورد في أثناء الاستدلال والتشيل لها أقيسة مخالفة لحكم

المذهب : ( ٦٨ ، ٨٣ ) .



وأورد مسألة واحدة فقط مخالفا لقول الشافعى : ( ١١ ) .

ولنا أن نلتبس عذرا للمؤلف ، عن ذكره الأقوال القديمة والمرجوعة : حيث لم تظهر الأقوال الراجعة تماما فى المذهب الشافعى فى ذلك الحين ، كما بينت ذلك بشئ \* من التفصيل أثناء الحديث عن منهج التحقيق . ( ١ )

- وكذلك نقل عن الامام مالك سألتين مخالفا لمذهبه : ( ٨ ، ٢١٨ ) .

- تنظيره بمسألة متفقة بين الطرفين ، بعد استدلاله بالدليل الأساسى لقسوس المذهب - تقوية الجانب المستدل .

أما المآخذ على الكتاب فقد سبق ذكر جملة منها وتلك هى :

- غلو الكتاب من المقدمة التى يتصرف القارى \* من خلالها على منهج المؤلف ، ومحتويات كتابه .

- اغفاله التام للمصادر التى اعتمدها فى التأليف .

- ترتيبه لأبواب الكتاب لم يكن منتظما ولا متناسقا .

- تكراره لبعض الأبواب ، ووضعه لها فى غير موضعها ، كما فى كتاب الأشربة ، والأيمان

وكذلك تكراره لبعض المسائل ، كما كرر مسألة عقوبة المرتدة ) : مرة فى كتاب السمر

( ٢٤٠ ) ومرة فى قتال اهل اليمن ( ٤٥ ) .

- ومسألة ( دم الحامل ) كررها مرة فى الطهارة ( ٣٧ ) ومرة فى العدة ( ٣٠٩ ) .

- اغفاله لذكر قول أحد المذاهبين كما فى مسألة ( ٩٥ ، ٩٦ ) .

- اغفاله للمسألة الخلافية بين الطرفين ، بعد ذكر الاتفاق بينهما كما فى مسألة ( ١٠١ )

- ذكره المسألة مطلقة ، بدون ذكر قيد أو شرط كما فى مسألة ( ١٣٥ ) .

- عدم اعتناؤه بالاصطلاحات الفقهية الدقيقة ، حيث يقول لا يجوز : ويقصد به :

الكراهة ، وكراهة تحریم ، والحرام ( ١٤ ) وحيث يستعمل الشرط ، ويقصد به :

الفرغ ، وغير الشرط ، ويقصد به السنة ، كما فى مسألة ( ٩ ، ٧ ) وغيرها من المسائل .

- ذكره للأحاديث بالمعنى كقوله ( للمغرب وقتان ) فى مسألة ( ٤٠ ) وكذلك فى معظم الأحاديث .

- روجه لعدة أحاديث فى حديث واحد كما ، فى مسألة ( ٤٢ ) .

- عدم ذكر رأى الحديث وتخريجه ، مع أن للزمخشري باعا طويلة فى الحديث .

- نسبة بعض آثار الصحابة والتابعين ، حتى بعض القواعد الفقهية أنها من كلام

النبوة الشريفة : ( ٨٥ ، ٢٦٧ ، ٣٤٤ ) .

- استدلاله بالقياس مع وجود دليل نقلى كما فى مسألة ( ١٦ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٦٠ ،

١٠٤ ) وأمثلة ذلك كثيرة .

- اكتفاؤه بدليل أحد الطرفين مع محاولة الزام الطرف الثانى الحجة ، برد ضفى ،

كما فى مسألة : ( ٤٧ ، ٥١ ، ٧٦ ، ٧٧ ) .

- إغفاله لدليل أحد المذهبين كثيرا ،

أو دليل المذهبين معا كما فى مسألة ( ١٠١ ، ١١٤ ، ١٥٠ ) .

الكتب الصنفة في علم الخلاف:

أهتم العلماء منذ القرن الأول بعلم الخلاف ، حتى اشترطوا على المفتي أن يكون عالماً بأقوال العلماء المختلفة ومذاهبيهم ، كما نقل ابن القيم عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : " ينبغي لمن أفتى أن يكون عالماً بقول من تقدم ، والا فلا يفتى " ( ١ )

ومن ثم زخرت بها المصنفات الملصقة الكبرى : ككتب التفاسير بمائة ، وكتب تفسير آيات الأحكام بخمسة ، كالجصاص ، وابن العربي والقرطبي ، والكنى الهراسي ، ومن المصنفات الحديثة التي اهتمت بهذه الناحية : مصنف عبد السرزاق ، مصنف ابن أبي شيبة ، وموطأ الإمام مالك ، وشرح معاني الآثار ، وكذلك معظم كتب شروح الحديث .

كما اهتم به بعض كتب الفقه المذهبي : كالبسوط والهدائع ، والمجموع ، والمغنى ، ومن شدة اعتناء العلماء بهذا الفن ، أفردوا له مؤلفات خاصة ، وقسموا التأليف فيه إلى قسمين :

قسم يتعرض لجمع الأقوال المتعددة في المسألة مع ذكر أدلتها ، ومضمونها مع تجريدها عن الأدلة .

وقسم يتعرض لأصول مسائل الخلاف ، وسر منشاها ، ومعرفة ما أخذ أدلة الأئمة لاستنباط الأحكام .

أهم الكتب الصنفة من القسم الأول - : الذي يتعرض لذكر الأقوال المتعددة في

المسألة الواحدة - قبل عصر الزمخشري :

- اختلاف الصحابة ، للإمام أبي حنيفة النعمان ( ١٥٠ م ) ( ٢ )

( ١ ) ابن القيم ، شمس الدين محمد بن أبي بكر ، اعلام الموقعين عن رب العالمين

( القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٨٨ هـ ) ، ١٠ / ٥٤٠

( ٢ ) ذكره السيد أبو الوفاء الأفغانى في مقدمة كتاب ( اختلاف أبى حنيفة وابن أبى

ليلى ) .

- اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، لأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصارى ،  
( ١ )  
( ٨٢٤ هـ ) .

- والرد على سير الأوزاعي ، لأبي يوسف ( ٢ ) .

- الحجة على أهل المدينة ، لمحمد بن الحسن الشيباني ، ( ٨٩٢ هـ ) . ( ٣ )

- ويشتمل ( الأم ) للامام الشافعي ( ٢٠٤٢ هـ ) أبوابا متعددة ، من اختلاف  
الفقهاء مع الشافعي ، رحمهم الله تعالى . ( ٤ )

- الاجماع والاختلاف ، لأبي عبد الرحمن الشافعي . ( ٥ )

- كتاب الاختلاف ، لأبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي ، ( ٢٠٩٢ ) . ( ٦ )

- كتاب اختلاف الفقهاء ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ( ٣١٠٠ هـ ) . ( ٧ )

- الأوسط في السنن والاجماع .

لأبي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر

- كتاب الاختلاف . الشافعي ، ( ٣١٨٤ هـ ) . ( ٨ )

- الاشراف على مذاهب أهل العلم .

( ١ ) طبع بتحقيق السيد أبي الوفاء الأففاني ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٧ هـ ( مصر :  
مطبعة الوفاء ) .

( ٢ ) طبع بتحقيق السيد أبي الوفاء ، ( الطبعة الاولى ، بعناية لجنة احياء المعارف  
العثمانية ) .

( ٣ ) طبع بتحقيق السيد مهدي حسن الكيلاني ، ( حيدرآباد دكن : مطبعة  
المعارف الشرقية ، ١٣٨٥ هـ ) . وصور في ( بيروت : عالم الكتب )

( ٤ ) انظر : الشافعي ، الأم ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ ، تصوير : ( بيروت : دار  
المعرفة ، ١٣٩٥ هـ ) وما بعدها .

( ٥ ) انظر : ابن النديم ، ابو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحاق ، المصنف  
بالوراق ، ( ٣٨٠٠ هـ ) ، كتاب الفهرست ، تحقيق : رضا تجدد ، ( طهران :  
١٣٩١ هـ ) ، ص ٢٦٢ .

( ٦ ) انظر : ابن النديم ، كتاب الفهرست ، ص ١١١ .

( ٧ ) طبع الجزء الموهود من الكتاب ( في معنى أبواب المعاملات ) ، بتحقيق الدكتور  
فريدرك كرن الألمانية ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ) .

( ٨ ) انظر : المصدر السابق ، وفيه ذكر اماكن وجود مخطوطاتها ، ص ٥٥ .

(١)

- كتاب اختلاف الفقهاء\* ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، ( م ٣٢١هـ ) .
- مختلف الرواية بين أبي حنيفة ومالك والشافعي ، لأبي الليث نصر بن محمد بسن
- أحمد السمرقندي ، ( م ٣٧٣هـ ) . (١) ب
- التجريد لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري الحنفي ، ( م ٤٢٨هـ ) (٢)
- اختلاف الفقهاء\* الكبير ، واختلاف الفقهاء\* الصغير ، لأحمد بن نصر المروزي .
- كتاب الاختلاف في الفقه ، لأبي يحيى زكريا بن يحيى بن محمد الساجي (٣)
- كتاب الاختلاف ، لأبي اسحاق بن ابراهيم بن جابر . (٤)

#### الكتب المؤلفة في علم الخلاف في عصر الزمخشري

- النكت - لأبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي ، ( ٤٧٦هـ ) (٥)
- الخلافات - لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ( ٤٥٨هـ ) (٦)
- الكفاية في مسائل الخلاف ، لمطى بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري ، ( م ٤٩٣هـ ) (٧)

(أ) طبع جزء من الكتاب ، بتحقيق الدكتور : محمد صغير حسن المعصومي ،  
( اسلام آباد ، مطبعة البحوث الاسلامية ، ١٣٩١هـ ) ،

(ب) الاعلام ، ٢٧/٨ .

(٢) انظر مقدمة اختلاف الفقهاء\* للطبري للدكتور : فريدريك .

(٣) ذكرهما ابن النديم ، في الفهرست ، ص ٦٦٦ .

(٤) قال ابن النديم عنه " ولم يعمل أكبر منه " الفهرست ، ص ٢٧٢ .

(٥) ( مخطوط ) ، ومنه نسخ على ( ميكروفلم ) بمركز البحث العلمي واهيا\* السترات

الاسلامي بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، تحت رقم ( ١٤٣ ) - فقه الحنابلة

مصورة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا ( ١١٥٤ ) ، والكتاب يحقق الآن بكلية

الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة أم القرى .

(٦) للكتاب مختصر ، لأحمد بن فرج اللخمي الأشبيلي ( ٦٩٩م ) ، ومصورة على

ميكروفلم تحت رقم ( ٢٩٩ - فقه المام ) مصورة من مكتبة شستريتي برقم

( ١٦١٨ ) وهذا المختصر يحقق الآن بكلية الشريعة بجامعة أم القرى

(٧) انظر : معجم المؤلفين ، ١٠٠/٧ .

- حلية العلماء في اختلاف الفقهاء ، لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفصالي  
( ١ )  
( م ٥٠٧ هـ )

- منظومة النسفي - لنجم الدين عمر بن محمد النسفي ( ٥٣٧ هـ ) ( ٢ )

- الطريقة الرضوية ، لرضي الدين محمد بن محمد السرخسي الحنفي ( ٥٧١ هـ ) ( ٣ )

- الاشراف على مذاهب الأشراف ( ٤ ) ، والافصاح عن معاني الصحاح ( ٥ ) للوزير عون الدين

يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي ( م ٥٦٠ هـ ) .

- تقويم النظر في سائل الخلاف لمحمد بن علي بن شعيب ، المعروف ( بابسن  
الدهان ) ( م ٥٩٠ هـ ) ( ٦ )

ومن تأليفات المتأخرين في هذا الفن :

كتاب الميزان لمحمد الرحمن الشمراني ، ( ٩٧٣ هـ ) ( ٧ )

كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ( ٨ ) لمحمد بن عبد الرحمن الدمشقي المصنف  
الشافعي . ( ٨ )

( ١ ) طبع منه قسم المباديات في ثلاثة أجزاء صغيرة ، بتحقيق الدكتور أحمد

ابراهيم درازة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ ، ( عمان : دار الأرقم ) .

( ٢ ) انظر : الأعلام ، ٦٠ / ٥ .

( ٣ ) ( مخطوط ) انظر : الأعلام ، ٢٤ / ٧ ، مقدمة اختلاف الفقهاء ( للطبري ) ص ٦٠ .

( ٤ ) ( مخطوط ) ومصورة على ( ميكروفلم ) بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ،

تحت رقم ( ٣٠٤ - فقه المام ) ، صورة من مكتبة شستريتي ، ( ٣٢٦٦ ) .

( ٥ ) طبع مرارا ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٦ هـ ( حلب : المطبعة الحلبية ) .

( ٦ ) انظر : معجم المؤلفين ، ١٥ / ١١ .

( ٧ ) ( ٨ ) مطبوع بهامشه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، ( مصر : مطبعة المصنعية ،

١٣١١ هـ ، وطبع ( رحمة الأمة ) مستقلا مرارا .

انظر بالتفصيل : مقدمة كتاب اختلاف الفقهاء للطبري ، بتحقيق الدكتور :

فريدريك كرن الألماني ، الطبعة الثانية ، ( بيروت : دار الكتب العلمية )

والقسم الذى يتعرض لأصول مسائل الخلاف ، وسر منشأ الخلاف ومعرفة ما أخذ

أدلة الأئمة ، لاستنباط الأحكام :

- تأسيس النظر .

( ١ )  
للإمام عبيد الله بن عمر الدبوسى الحنفى ( م ٤٣٠ هـ ) .

- الانصاف فى التنبيه على اسباب الخلاف

( ٢ )  
لابى محمد عبد الله البطاليسى ( م ٥٢١ هـ ) .

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد

( ٣ )  
لابى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ( م ٩٥٠ هـ ) .

- تخرىج الفروع على الأصول

( ٤ )  
لابى المناقب شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجانى ( م ٦٥٦ هـ ) .

- رفع الملام عن الأئمة الأعلام

( ٥ )  
لشيخ الاسلام ابى المباس أحمد بن تيمية ( م ٧٢٨ هـ ) .

ومن الكتب المولفة فى العصور المتأخرة فى هذا الفن :

- الانصاف فى بيان سبب الاختلاف فى الأختلاف فى الأحكام الفقهية

( ٦ )  
لشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم القاروقى الدهلوى ( م ١١٢٦ هـ ) .

- اسباب اختلاف الفقهاء

للشيخ على الخفيف ( معاصر ) .

( ١ ) مطبوع مع رسالة أبى الحسن الكرخى فى الأصول ، ( القاهرة ، زكريا على يوسف ) .

( ٢ ) طبع الكتاب ، بتحقيق الدكتور : محمد رضوان الداية ، الطبعة الأولى ،  
١٣٩٤ هـ ، ( دمشق : دار الفكر ) .

( ٣ ) طبع مرارا ، ومتوفر فى المكتبات .

( ٤ ) طبع الكتاب ، بتحقيق الدكتور محمد أديب صالح ( دمشق : جامعة دمشق  
١٣٨٢ هـ ) .

( ٥ ) طبع مرارا ، بتحقيق : محمد حامد الفقى ، ومتوفر فى المكتبات .

( ٦ ) طبع مرارا بالمطبعة السلفية بالقاهرة ، ( ١٣٩٨ هـ ) .

- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء\*

( ١ ) للدكتور مصطفى سميد الخن ( معاصر ).

- اسباب اختلاف الفقهاء\*

( ٢ ) للدكتور عبد الله عبد المحسن التركي ( معاصر ).

والى غير ذلك من كتب حديثه في أصول الفقه وتاريخه .

---

( ١ ) الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ ، ( بيروت ، مؤسسة الرسالة ) .

( ٢ ) الطبعة الثانية ، ١٣٩٧ هـ ، ( الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ) .



مقدمة التحقيق :

- نسخة الكتاب

- سراج التحقيق

كتاب في شرح...

الحشر

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

سَمِعَ اللَّهُ التَّوْحِيْدَ الْحَقِيْقِيَّ  
 تَوَكَّلْنَا عَلَى اللَّهِ الْكَافِرِيْنَ  
 اِنَّ اِلَهَ الْبَنِيَّةِ بِالْطَّيِّبَاتِ بِمَوْنٍ عِنْدَ فَاوَكِدَ الشَّفْعَ لِيَجْمَعَ شَرَّ الْكَلِّ  
 وَمَا لَوَزُوْدَ الدَّيْرِ وَغَيْبِهِ بِمَوْنٍ اِنَّ اِلَهَ الْبَنِيَّةِ بِهَذِهِ الْاَشْيَاءِ  
 وَارَافَ كَمَا يَجْمَعُ بِهِ التَّوْحِيْدَ لَنَا فِي ذِكْرِهِ وَهُوَ اِنَّ الْقَصُوْدَ مِنْ  
 اِنَّ اِلَهَ الْبَنِيَّةِ الشَّاطِرَةَ وَهَذَا الْمَعْنَى بِمَوْنٍ بِالْمَعْنَى كَمَا  
 تَحْمِلُ بِالْمَعْنَى لَوْنٍ وَفِيهِ لَوْنٌ لَوْنٌ اِنَّ الشَّرَّ لِيَرْفَعَ لِرَفْعِ الْخَدِّ  
 حَقًّا فَانْفَاذَ فِيهِ بِالْمَعْنَى اِنَّ حَتَّى الشَّرَّ بِفَوَالِدِ  
 وَتَعَالَى وَتَبَيَّنَ لِيُحْكِمَ مِنَ الشَّرِّ اِنَّ طَهْرَ كَرِيْمٍ فَالَّذِي تَعَالَى مِنْ  
 عَلَيْهِ اِنَّ اِلَهَ الْطَائِرِ فَلَوْ شِئْنَا عِبْرَةَ اِيَّاكَ يَقُوْرُ مَقَامُ  
 اِنَّ لِيُطْلَعَ مَعْنَى اِلْمِتْنَانِ مِنْ اَلْجَمْعِ لِيُجْزِيَ التَّوْحِيْدَ  
 بِمَنْبِذِ التَّوْحِيْدِ اَوْ عِنْدَ الشَّفْعِ لِيَجْزِيَ وَصُوْفُ بِنْدِ التَّوْحِيْدِ  
 بِمَنْبِذِ التَّوْحِيْدِ حَتَّى يَخْرُجَ عِدَّةُ بِنْدِ اِلَهَ اِفَا اَعْمُرَ صَارَ  
 دِيْنًا لِيَجْزِيَ التَّوْحِيْدَ بِهَ اِتِّفَاقًا لَنَا فِي ذِكْرِهِ مَا رَوَى اَنَّ

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي لَيْلَةِ الْبَيْتِ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَسَأَلَ  
 لَهُ مَعْلُومَةً حَاتِيًا مِنْ مَسْجُودٍ قَالَ اِلَّا اِدَاوَةً فَبَيَّنَّا ثُمَّ قَالَ  
 النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَمَرَةٌ طَلِيَّةٌ وَمَا طَعُونٌ فَاحْذَرُوا تَوْحِيْدَ بِهِ وَهَذَا  
 دَلِيلٌ عَلَى اَنَّهُ لَمْ يَحْتَجْ اِلَّا اِلَى الشَّرِّ فَخَالَصَ مَا يَبْعُ لَمْ يَجْزِيَ التَّوْحِيْدَ  
 حَضَرَ اِفْلَا يَجْزِيَ التَّوْحِيْدَ بِهِ مَسْجُودًا لِيَلْمَ الدَّهْرَ وَاللَّيْلَ  
 مِنْ لَمْ يَجْزِيَ التَّوْحِيْدَ بِهَ اِتِّفَاقًا لَنَا فِي ذِكْرِهِ وَهُوَ اِنَّ الشَّرَّ لِيَرْفَعَ لِرَفْعِ الْخَدِّ  
 اِنَّ اِلَهَ الْبَنِيَّةِ بِالْطَّيِّبَاتِ بِمَوْنٍ عِنْدَ فَاوَكِدَ الشَّفْعَ لِيَجْمَعَ شَرَّ الْكَلِّ  
 وَمَا لَوَزُوْدَ الدَّيْرِ وَغَيْبِهِ بِمَوْنٍ اِنَّ اِلَهَ الْبَنِيَّةِ بِهَذِهِ الْاَشْيَاءِ  
 وَارَافَ كَمَا يَجْمَعُ بِهِ التَّوْحِيْدَ لَنَا فِي ذِكْرِهِ وَهُوَ اِنَّ الْقَصُوْدَ مِنْ  
 اِنَّ اِلَهَ الْبَنِيَّةِ الشَّاطِرَةَ وَهَذَا الْمَعْنَى بِمَوْنٍ بِالْمَعْنَى كَمَا  
 تَحْمِلُ بِالْمَعْنَى لَوْنٍ وَفِيهِ لَوْنٌ لَوْنٌ اِنَّ الشَّرَّ لِيَرْفَعَ لِرَفْعِ الْخَدِّ  
 حَقًّا فَانْفَاذَ فِيهِ بِالْمَعْنَى اِنَّ حَتَّى الشَّرَّ بِفَوَالِدِ  
 وَتَعَالَى وَتَبَيَّنَ لِيُحْكِمَ مِنَ الشَّرِّ اِنَّ طَهْرَ كَرِيْمٍ فَالَّذِي تَعَالَى مِنْ  
 عَلَيْهِ اِنَّ اِلَهَ الْطَائِرِ فَلَوْ شِئْنَا عِبْرَةَ اِيَّاكَ يَقُوْرُ مَقَامُ  
 اِنَّ لِيُطْلَعَ مَعْنَى اِلْمِتْنَانِ مِنْ اَلْجَمْعِ لِيُجْزِيَ التَّوْحِيْدَ  
 بِمَنْبِذِ التَّوْحِيْدِ اَوْ عِنْدَ الشَّفْعِ لِيَجْزِيَ وَصُوْفُ بِنْدِ التَّوْحِيْدِ  
 بِمَنْبِذِ التَّوْحِيْدِ حَتَّى يَخْرُجَ عِدَّةُ بِنْدِ اِلَهَ اِفَا اَعْمُرَ صَارَ  
 دِيْنًا لِيَجْزِيَ التَّوْحِيْدَ بِهَ اِتِّفَاقًا لَنَا فِي ذِكْرِهِ مَا رَوَى اَنَّ

لا تأتية عقد الأية بعد اد البدر خريته وحريت اولاده فيكونا بانه فيكسامة  
 حرة في ايجرة ومن اجزا حيوته ليعق اولاده فيحصل المقصود للمولى سيد الكا  
 حق يجوز من ايمانين لانه لا يتا من كل الكا به عندنا غير واجبة  
 وعندنا الشافعي واجبه دليلا في السلة ان تقول ان الكا به غداة وضه وجب  
 ان لا يباد ليله البيع او تنقوا لاننا في حال الكا به ادي الى الشا  
 فخر في السيد كون مطا من مطا به من وجه ومطاب في حق العبد كحل  
 الايا ومطاب في حق نفسه من العبد اخرج الشافعي في السلة وهو ان يكون  
 في ساقا له لو اديت الى التقت فانت حرة على غنقه بالاد اولاده هو لا يتا وجب  
 ان يكون لا يتا شرط كما يكون على غنقه بفخر اخر في الدخول وغيره فانه  
 لا يتعلق ما لم يوجد ذلك الشارط كما في الكا به فنت روي السلي الى كحل كحل  
 وقع الفراغ في زهر الدلا صرحت في اخر  
 الفهرست وسبع وخمسين من علوم الدين صلى الله عليه  
 صلح عليه من عبد الرحمن حنن بن ابيون غنقه فانه كحل وصلى الله على محمد

في ايجرة

اذا اختلف الزوجان في فناء البيت يقع بالصلح ان كان من اية الحال  
 فيقبض له وان كان من اية النكاح تقضي لها بغير بنية وقال الشافعي لا يقضي  
 الا بشهادة عدة للمنا في السلة وهو ان لا يشهدنا الشهادة ولا تعز على  
 الناس لاننا اذا اشترونا من فناء البيت لا يقدر ان يشهد على ذلك  
 شاهدين كذا في الدرر في فناء صلاحية حكمها كذا في واجحة الشافعي في  
 السلة ما روي عن النبي صلى الله عليه واله قال السنة على الدعوى والبسطة من  
 انك في العمل شيبين البينة واليمين فمن جعل السلا حجة فقد جعل اسلمها ان كانا

قال ابو حنيفة اذا اوجب الرجل اجنبية فانه يثبت له حق الرجوع وقال  
 الشافعي لا يثبت له حق الرجوع وعلى عكس اذا اوجب الدال له رجعة  
 فانه لا يثبت له حق الرجوع عندنا وعندنا الشافعي يثبت له حق الرجوع  
 واجمعوا الى ما ذهب له اذا اوصاه فانه لا يثبت له حق الرجوع وكذا  
 كما اذا اوجب له رجوعهم فانه لا يثبت له حق الرجوع وكذا اذا اوجب احد  
 الدالين رجوعا لسا حجة فانه لا يثبت له حق الرجوع

نسخة الكتاب :

من الأهمية بكان لتحقيق المخطوط ، البحث عن نسخ متعددة له ، حتى يتمكن الباحث بمقابلة بعضها مع البعض الآخر ، من اخراج نسخة صححه ، كما لو كانت النسخة الأصلية التي رتبها المؤلف بيده .

ولقد رجعت الى فهارس مكتبات العالم <sup>(١)</sup> المتوافرة فيها في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وفهارس مكتبة البحث العلمي بكلية الشريعة بالجامعة للمشور على نسخ متعددة لكتاب رؤس المسائل فما وجدت منه الا نسخة واحدة فقط ، صورة على ( ميكروفلم ) بمركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي ، بكلية الشريعة ، بجامعة أم القرى ، تحت رقم ( ٣٠٨ فقه عام ) ، صورة من مكتبة شستريتي ( بدلمن - ايرلندا ) تحت رقم ( ٣٦٠٠ )

- وهي نسخة بخط عادي ، وأوراقها آثار رطوبة بلبل ، عدد أوراقها ست ومائة ورقة ، وسطورها : ثلاثة عشر ، سطرا ، في كل سطر : ثلاث عشرة كلمة تقريبا ، ومقاس الصفحة ١٧ × ١٣ سم . وهذه المملومات مطابقة لما هو مذكور عليها باللغة الانجليزية كما هو مذكور في فهرسة مكتبة شستريتي برقم ( ٣٦٠٠ ) <sup>(٢)</sup>

( ١ ) وهي : فهارس مكتبة الحرم المكي ، ومكتبة المدينة المنورة المركزية ، وجامعات المملكة ، وفهارس مكتبات : تركيا ، ودمشق ، وحلب ، و بغداد ، والموصل وفهارس مكتبات مصر : الأزهرية ، دار الكتب ، التعميرية . ومكتبة دار الكتب الوطنية ، والأندلسية بتونس ، والخزانة الطكية بالمغرب ، والعربية بالجامع الكبير بصنعاء ، وأصفية بحيدرآباد بالهند ، والمخطوطات العربية بفهارس ومكتبة برلين . وغيرها من فهارس المكتبات الموجودة في المكتبة المركزية بجامعة أم القري .

( ٢ ) انظر : فهرسة مكتبة شستريتي بدلمن ، ايرلندا ، ٤١/٣ ( بالانجليزية )

تاريخ نسخها : يمود الى سنة ( ٥٧٦ هـ ) ، كما ورد ذلك في آخرها ، حيث قال ناسخها : " وقع الفراغ في شهر الله الأصم رجب ، في آخر الظهر ، في سنة ست وسبعين وخمسائة من هجرة النبي صلى الله عليه ( وسلم ) صاحبه شبلن بسنن عهد الرحمن بن جندربن أيوب غفر الله لهم أجمعين ، صلى الله على محمد وآله " .  
فهى ليست بمعدة العهد عن عصر المؤلف ، اذا علينا أن وفاته كانت عام ( ٥٣٨ هـ ) .  
وقرب نسخها من حياة المؤلف يعطيه أهمية خاصة ، كما هو معروف في مجال تحقيق المخطوطات .

- خط النسخة واضح ، وان لم يسر الناسخ على نسق واحد في النسخ ، فأحياناً يكتب بعض الحروف منقوطة ، وأحياناً غير منقوطة ،  
وكذلك في رسم بعض الحروف من الناحية الإملائية .

- يهد وأن الناسخ كان وراقاً محترفاً ، لم يتوفر له نصيب كبير من العلم ، وكان ذا معرفة ضعيفة بالنحو والإملاء ، حيث لا تخلو صفحة واحدة من عدة أخطاء نحوية وإملائية .

ومما يؤكد بأن الناسخ كان وراقاً نسبة بعض الأقوال والأدلة لغير أصحابها ،  
كما في مسألة ( ٢٤٣ ، ٣٠٦ ) .

ولم أشر الى شئ\* من ذلك في الهامش ، بل اكتفيت بتعديدها ، وتركت ما وجدت له وجهها صحيحاً منها .

- توجد على ورقة الغلاف بعض التطلعات والمطالعات التي تدل على تداول هذه النسخة بين يدي كثير من العلماء ، كما بينت هذه التطلعات في أثناء حديثي عن توثيق الكتاب . ( ١ )

- بعد تدوين النسخ تاريخ انتهاء نسخ الكتاب ، الذى يمتد نهاية النهاية -  
فيه ، دون سالتين ( ٤٠٥ ، ٤٠٦ ) ، فى صفحة أخرى غير مستكطى العكس  
والدليل ، مما يشير الى انها أضيفتا اليه مؤخرًا ، وليستا من صلب الكتاب.
- خصصت الصفحة الأخيرة من الكتاب لفهرسة الكتاب.

منهج التحقيق

لما كانت النسخة كثيرة الأخطاء في النحو والاملاء وكثيرة السقطات ، لزم إعادة نسخها ، لتقويم نصوصها ، وإصلاح عباراتها ، وإكمال الساقط منها ، وتهذيب مسائلها ، لتصبح أقرب ما تكون من نسخة المؤلف بقدر الامكان ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قمت بالخطوات التالية :

- نسخ الكتاب من الميكروفلم ، مع مراعاة كتابة الكلمات حسب القواعد الإملائية المعروفة

- فقد جرت عادة الناسخ على إسقاط الألف في مثل الكلمات ( الشفعى ، تعلسى ، ثلثا ، السلم ) التي أصبحت كتابتها بإثبات الف المد فيها : ( الشافعى ، تعالى ، ثلاثا ، السلام )

- وكذلك باستبدال الالف واو كرسم المصحف ، مثل : ( الحياة ، والصلوة ) مما أصبح رسمه بالألف ( الحياة ، الصلاة )

- كما جرت عادته على حذف الهمزة في الممدودة ، مثل : ( الصحرا ، ما ، الاعضا ، الاشيا ، الانا ) في حين أن الرسم الإملائي لها في الوقت الحاضر هو إثباتها رسماً .

- وكذلك مده للمقصور منها ، مثل : ( المعنا ، روا ، يمطا )

- وإبدال الهمزة يا\* مثل : ( البير ، المايقات ، نسايه ، البهايم ) ونحوها كثير لم أشر لكل هذه الأمور بالهامش ، اكتفاءً بذكرها هنا .

- ضبط المفردات اللغوية ، بالرجوع إلى المعاجم اللغوية وقواميسها .

- إتمام النقص والسقطات ، بما يتفق مع العبارات المتقطعة الموجودة مستمينا

بمدونات الفقه في المذهبين لإكمال السقطات ، وإضمار ذلك داخل قوسين مربعين

[ ] ، ومبيناً سبب الزيادة ، وأترك الإشارة إلى الزيادة كثيراً ، لدلالة الأقواس

عليها .



- وان استبدلت شيئا من النص ، فاني أبين ما في الأصل بالهامش وأضع البديل الذي رأيته مناسباً في النص بين مربعين .

- جرت عادة المؤلف باستعمال صيغ ناقصة في الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، مما ذكرها العلماء ، فجاءت منه على النحو التالي :

فقالها ما يقول : ( النبي صلى الله عليه ) ، جريا على عادة المعتزلة التي ينهاها أهل السنة ، وأحيانا : ( النبي صلى الله عليه السلام ) ، و ( النبي عليه السلام ) ، واستبدلت كل هذه الصيغ ، بالصيغة الكاملة ، الخدوب اليها والتي هي حث على التزامها علماء<sup>(١)</sup> السنة ، وان كان في ذلك تغيير لنسخة الكتاب ، ائشارا للمنهج القويم ؛ منهج أهل السنة والجماعة .

( ١ ) وقد ذكر ابن الصلاح في مقدمته ، في ( كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده ) مانصه : " التاسع : أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره فان ذلك من أكبر الفوائد التي يتمجلها طلبة الحديث وكتبته ، ومن أغفل ذلك فقد حرم حظا عظيما ، وقد رأينا لأهل ذلك منامات صالحة ، وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يثبت به ، لا كلام يرويه ، فلذلك لا يتقيد فيه بالرواية ، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل ، وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه وتعالى عند ذكر اسمه ، نحو : عز وجل ، وتبارك وتعالى ، وما ضاعى ذلك . . . الى ان قال : . . . ثم ليجنب في اثباتها نقصين :

احدهما : أن يكتبها منقوصة صورة رامزا اليها بحرفين ، أو نحو ذلك .  
والثاني : أن يكتبها منقوصة معنى ، بالا يكتب ( وسلم ) وروى عن حمزة الكفائي رحمه الله تعالى ، أنه كان يقول : كنت أكتب الحديث ، وكنت اكتسب عند ذكر النبي : صلى الله عليه ، ولا أكتب ( وسلم ) ، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فقال لي : مالك لا تتم الصلاة على ؟ فقال : فما كتبت بعد ذلك صلى الله عليه الا كتبت ( وسلم ) . . . ثم قال ابن الصلاح : ويكره أيضا الاقتصار على قوله ( عليه السلام ) . وذكر النووي نحوه في التقريب :  
" . . . ولا يتقيد بها في الأصل ان كان ناقصا " . =

- وتكميلاً لأعمال التحقيق وإخراج الكتاب إخراجاً علمياً مناسباً قمت بوضع عناوين جانبية للسائل الفقهي ، وترقيمها .

- وتسجيل أرقام أوراق النسخة المخطوطة على الجانب الأيسر لتسهيل العودة إلى الأصل المخطوط .

تحقيق السائل الفقهي ومصادرها :

ولما كان كتاب ( رؤس السائل ) كتاباً فقهيّاً خلافاً استدلالياً ، فقد تأكد وجوب توثيق النصوص الفقهية بالرجوع إلى مصادرها الأصلية ، خاصة أن المؤلف لم يذكر مرجعاً من مراجعه .

أما الناحية الاستدلالية ، فقد اشتملت على الاستدلالات : من الكتاب والسنة والمقل ، فاستوجب هذا توثيق تلك النصوص . وقد سرت في توثيق هذه العناصر : السائل الفقهي ، والاستدلالات : الآيات والأحاديث كما يلي :

- السائل الفقهي :

يتمرض المؤلف للمقارنة والموازنة لبيان أقوال المذهبين في كل مسألة ، دون ذكر المصادر كلية ، فتطلب تحقيق هذه السائل الرجوع إلى المصادر الفقهية الممتدة في كل مذهب ، بما يتفق ونقل المصنف ، وتبيين المصادر والمراجع التي يمكن الاطلاع عليها للتوسع في هذه السائل .

ومن ثم رجعت إلى الكتب الممتدة في كل مذهب حكى أقواله ، متوخياً فيها الجانب الزني للمصادر : الكتب المؤلفة قبل عصره ، أو في عصره ، التي هي مظنة استفادته منها ورجوعه إليها .

= انظر : ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، مقدمة

ابن الصلاح في علوم الحديث ، ( دمشق ، دار الحكمة ، ١٣٩٢ هـ ) ،

ص ٩١ ، ٩٢ ؛ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، تدريب

الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق / عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة

الثانية ، ١٣٨٥ هـ . ( القاهرة : دار الكتب ) ص ٧٤ وما بعدها .

كما اقتضى البحث أحيانا الرجوع الى المصادر الفقهية المؤلفه بمد عصر المؤلف وذلك ، اما الزيادة قيد أو شرط ، أو لتوضيح بيان مسألة ، أو لبيان القول الممتمد في المذهب ، أذكر كل هذه المراجع مرتبة على حسب وفاة مؤلفيها ، والاعتماد غالبا في المذهب الحنفي ، على المؤلفات السابقة للزمخشري والمعاصره له وهي :

أولا : مختصر الطحاوي ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ( م ٣٢١ هـ )

ثانيا : متن القدوري ، لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري ، ( م ٤٢٨ هـ )

ثالثا : المبسوط ، لمحمد بن أحمد السرخسي ، ( م ٤٨٣ هـ ) وقيل غير ذلك .

رابعا : تحفة الفقهاء ، لملاء الدين السمرقندي ، ( م ٥٥٢ هـ )

خامسا : بدائع الصنائع ، لملاء الدين أبي بكر بن سعود الكاساني ( م ٥٨٧ هـ )

سادسا : الهداية ، لأبي الحسين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشدانسي المروغيناني ، ( م ٥٩٣ هـ ) .

كما رجعت الى بعض الكتب الفقهية الممتمدة التي ألفت بعد عصره مثل :

أولا : الاختصار شرح المختار ، لمبدالله بن محمود بن مودود الموصلي ، ( م ٦٨٣ هـ )

ثانيا : شرح الهداية : العناية ، لأكمل الدين محمد بن محمود الباهرتسي ( م ٧٨٦ هـ )

ثالثا : شرح البنائة ، لأبي محمد محمود بن أحمد المعيني ( م ٨٥٥ هـ )

رابعا : شرح فتح القدير ( للكمال ابن الهمام ) محمد بن عبد الواحد السيواسي ( م ٨٦١ هـ ) .

خامسا : الدر المختار ، لمحمد علاء الدين الحصكفي ( م ١٠٨٨ هـ ) ، مع حاشية ( الرد المختار ) المعروف بحاشية ابن عابدين ، لمحمد أمين ابن عابدين ( م ١٢٥٨ هـ ) .

سادسا : الباب فى شرح الكتاب ، لمحمد الفنى الفنى الحيدانى ، ( م ١٢٩٨ هـ )  
وغيرها من الكتب الفقهية ما هو موضح فى مكانه .

هذا ولم يختلف الأمر بالنسبة للمذهب الشافعى رحمه الله تعالى ، فكان الاعتماد  
فى تخرج سائله على أمهات كتب المذهب المعتمدة ، المؤلفات قبل عصره :  
- الأمام محمد بن ادريس الشافعى ( م ٢٠٤ هـ ) .  
- مختصر المزنى ، لأبى ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزنى ( م ٢٦٤ هـ ) .  
- المذهب والتنبيه والنكت ، لأبى اسحاق ابراهيم بن على الفيروز آبادى الشيرازى  
( م ٤٢٦ هـ ) .

ومن مؤلفات معاصريه : الوجيز ، لمحمد بن محمد الغزالى ، ( م ٥٠٥ هـ ) .  
كما رجعت الى الكتب المتأخرة عن عصر الزمخشري فى كل مسألة من سائل المذهب  
الشافعى زيادة فى التأكد وتوضيح الدقة لبيان القول الراجح لديهم ، بحسب  
اصطلاحاتهم الفقهية ، ذلك لأن معظم المسائل المنقولة عن الشافعى ، روى عنه  
فيها قولان أو أكثر ، ولم تظهر الأقوال الراجعة فى المذهب تماما ، الا بمجهود  
جهد الشيوخ الجليلين : أبى القاسم عبد الكريم بن محمد القزوينى الرافعى  
( م ٦٢٣ هـ ) ، وسوى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف بن مري النوى ، ( م ٦٢٦ هـ )  
حيث أن الفضل فى تحرير المذهب الشافعى وتنقيحه يرجع اليهما ، ومن ثم أصبحا  
عمدة من جاء بعدهم من فقهاء الشافعية ، واليهما ينتهى الاجتهاد ، وعلى رأيهما  
يكون فى الفتوى الاعتماد ( ١ ) .

لذلك : ألزمت نفسى فى كل مسألة الاعتماد على كتب الامام النوى رحمه الله :  
منهاج الطالبين وعمدة المفتين ، أو المجموع شرح المذهب ، أو روضة الطالبين ،

---

( ١ ) انظر : د . محمد ابراهيم أحمد على ، ( المذهب الشافعى ) . مجلة جامعة  
الملك عبد العزيز ، المجلد الثانى ، ( ١٣٩٨ هـ ) .

لذكر القول المعتمد في المذهب ، لأن على قوله التعويل لدى الشافعية .

وأرجع أحياناً الى شروح المنهاج للنووي أيضاً .<sup>(١)</sup>

- تعريف الاصطلاحات الفقهية بالرجوع الى كتب المذهبين ، وكذلك مقارنة المقاييس والموازين : ( المثقال ، والدروهم ، والقلعة ونحوها ) ، بالمصطلحات العددية المتعارفة لدى الناس في هذا العصر .

- تتبع المؤلف فيما حكاه من أقوال على خلاف ما عليه القول المعتمد في المذهب ، كما في مسائل الحجر وغيرها عند الأحناف ، وكذلك في بعض أقوال الشافعية حيث ذكر القول القديم أو المرجوح .

- الاستدلال بأدلة أخرى أقوى من التي قد صفا المؤلف ، كالأستدلال بالنقل ، حينما يكتفي المؤلف بالاستدلال بالمقل فقط ، مع توافر الأدلة النقلية .

- دراسة بعض المسائل الأصولية واللغوية ، زيادة في توضيحها .

- بيان صور بعض المسائل وتوضيحها التي يكتنفها بعض الغموض .

- ذكر أسباب الخلاف لبعض المسائل التي لم تتضح أسباب الخلاف فيها بالاعتماد على كتب الأصول والفروع كما في ( ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ) .

- بيان شمة الخلاف وفائدته اذا لم تتضح ذلك من المسألة كما في ( ١٣٠ ، ١٣٦ ) .

وكما تقدم فان المؤلف يستدل بالكتاب والسنة والمقل ، أما بالنسبة للإيحات القرآنية ، فأنشأ أمين السورة التي ذكرت فيها ، ورقمها بين آياتها ، والتعليق عليها ، أو الإشارة الى مصدر التعليق من كتب آيات الأحكام ، ككتاب أحكام القرآن ( للشافعي ) ، وأحكام القرآن ( للجصاص ) ، وأحكام القرآن ( لابن العربي ) وأحكام القرآن ( للكنيا الهراسي ) والجامع لأحكام القرآن ( للقرطبي ) . وغيرها من كتب التفسير .

( ١ ) مثل : شرح المحلى على منهاج الطالبين ( مع حاشيتي قليوبي وعميرة ) لجلال الدين المحلى ، مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج ، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، لشمس الدين محمد الرطبي .

- وأما بالنسبة للأحاديث النبوية الشريفة التي ذكرها المؤلف ، أو أشار إليها  
أو ضمنها كلامه ( والتي تبلغ حدith ) ، ونحوها ما أضفته أثناء  
التحقيق ، فاني خرجت جميع هذه الأحاديث على النحو التالي :

- إذا ثبت الحديث في الصحيحين ( البخاري ومسلم ) <sup>(١)</sup> أو في أحدهما ، فأنسى  
لا أتبعه في كتب السنة الأخرى .

كذلك إذا ثبت في السنن الأربعة <sup>(٢)</sup> اكتفيت بتخريجه منها . وجاء تخريجي  
لهذه الأحاديث من الكتب الستة ، بذكر : كتب وأبواب الأحاديث المتضمنة  
تحتها ، ثم أعقبته هذا بذكر أرقام الأحاديث ، وأجزاء صفحات الكتاب .

فإذا لم أشر على الحديث في الكتب الستة ، فاني أبحث عنه في بقية كتب السنن ،  
والمعاجم ، والصفحات الحديثية ، واكتفيت فيها بذكر أرقام أجزاء صفحات  
الكتاب فقط .

- ثم تعميقها بذكر أقوال علماء الحديث في الحديث سنداً ومتناً وجد .  
لم أكتف في تخريج الأحاديث بالاعتماد على كتب تخريج الأحاديث : كنصب الرامة ،

( ١ ) اعتمدت في ترقيم الأحاديث وذكر أجزاء وصفحات ( صحيح البخاري ) على  
شرح فتح الباري ، الذي رقمه وهذبه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ،  
( مصر : المكتبة السلفية ) وكذلك على صحيح مسلم الذي رقمه وحققه الأستاذ  
محمد فؤاد . ( بيروت : دار احيا التراث العربي ) .

( ٢ ) سنن أبي داود ، مراجعة وضبط وترقيم : محمد محي الدين عبد الحميد ،  
( بيروت : دار احيا السنة النبوية ) ، سنن الترمذي ، تحقيق وشرح ،  
أحمد محمد شاكر ، وزملائه ، ( بيروت : دار احيا التراث العربي ) ؛  
سنن النسائي ، ( مع شرح الجلال السيوطي ، وحاشية السندی ) ( بيروت :  
دار الكتاب العربي ) ؛

سنن ابن ماجه ، تحقيق وترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي ، ( بيروت : دار

احيا التراث العربي ، ١٣٩٥ هـ ) .

وتلخيص الحبير ، والجامع الصغير ، وأرواء الغليل ، ونحوها ، بل رجعت الى أصولها  
 الا في حالة افتقاد للكتب الأساسية فقد كانت هي المرجع في النهاية .  
 - أثرت عدم التمرغ لتراجم الأعلام الواردة في نص الكتاب ، حيث ان كافتهم مسن  
 أعلام الصحابة المشهورين ، قصدا في عدم اثقال الكتاب بالهوامش التي يكسبن  
 أن يغنى عنها غيرها من الكتب المتوافرة في هذا المجال .

وأخيرا يستكمل التحقيق جوانبه الفنية بمصم فهارس مفصلة للمصائل الفقهيية ،  
 والآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة ، على قائلها أفضل الصسلاة  
 وأتم التسليم .

والله الموفق والهادي الى سواء السبيل ،،،

قِسْمُ التَّحْقِيقِ



ازالة النجاسة  
بالماءات  
( ١ / ٢ )

/ بسم الله الرحمن الرحيم . ( توكلت على الحي الذي لا يموت )

[كتاب ( ١ ) الطهارة] ( ٢ )

[سلسلة - ١ -]

ازالة النجاسات بالماءات ( ٣ ) يجوز عندنا ( ٤ ) ،

( ١ ) كتاب ، لغة : يدل على جمع شئ \* ، من ذلك الكتاب والكتابة ، ومنه الكتيبة : واحدة الكتاب : وهو المسكر المجتمع .

انظر : ابن فارس ، ابو الحسين أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ ، ( مصر : شركة مصطفى الحلبي ) ، الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ، طبعه حديثة ، ١٣٦٩ هـ ، ( مصر : شركة مصطفى الحلبي ) مادة : كتسب واصطلاحها : عرفه البعلبي بأنه : " اسم لجنس من الأحكام ونحوها ، وتشتمل على أنواع مختلفة ، كالطهارة مشتقة : على الماء والوضوء والغسل . . . ثم أصبح في اصطلاح المؤلفين عبارة عن : مجموعة من الموضوعات المشتقة على قضايا علمية متعددة وتميزة عن بعضها البعض ، بينها علاقة مشتركة ، والكتاب : هو التقسيم الأعلى في التوبيخ .

انظر : البعلبي ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح ، المطالع على أبواب المقنع ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ ، ( بيروت : المكتب الاسلامي ) ، ص ٥٠ .

( ٢ ) الطهارة لغة : النظافة والنزاهة من الأدناس ، وهم قوم يتطهرون أي : يتنزهون من الأدناس ، والظهور بفتح الطاء : ما يتطهر به ، كالغطور والسحور والوقود ، قال الله تعالى : ( وأنزلنا من السماء ماء طهورا ) ، ( الفرقان / ٤٨ ) انظر : مختار الصحاح ، مادة : ( طهر ) .

واصطلاحها : " النظافة عن الحدث أو الخبث " ، الهروي ، علي القاري ، فتوح باب العناية بشرح النقابة ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ( حلب : مكتب المطبوعات الاسلامية ) ، ١٩ / ١ .

( ٣ ) الماءات ، جمع ماء ، مشتق من ميع ، وهو يدل على جريان شئ واضطرابه وحركته ، يقال : ماء الشئ : جرى على وجه الأرض ، والمائع : كل شئ ذائب انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة : ( ميع ) .

( ٤ ) انظر : الكاساني ، علاء الدين أبو بكر بن سمود ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع =

وعند الشافعى : لا يجوز (١) . مثل : الخل ، وما\* الورد ، والدبس (٢) وغيره (٣) .  
يجوز ازالة النجاسة بهذه الأشياء\* وان كان لا يجوز به التوضوء (٤) .  
لنا فى ذلك : وهو أن المقصود من ازالة النجاسة : الطهارة ، وهذا المعنى  
يحصل بالماء كما يحصل بالماء\* ، بخلاف الوضوء\* ، لأن الوضوء\* إنما شرع لرفيع  
الحدث حكماً (٥) .

- = ( القاهرة : زكريا على يوسف ) ، ٢٦٦/١ ، المرفياني ، برهان الدين  
أبو الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني ، الهداية على شرح  
بداية المبتدى ، الطبعة الأخيرة ، ( مصر : شركة مصطفى الحلبي ) ٢٤/١ .
- ( ١ ) انظر : الشافعى ، الامام محمد بن ادريس ، الأم ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ  
( بيروت : دار المعرفة ) ، ٤/١ ، الشيرازي ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي  
الفيروز آبادي ، المذهب فى فقه الامام الشافعى ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٩ هـ ،  
( مصر : شركة مصطفى الحلبي ) ، ١١/١ ، الخزالي ، أبو حامد محمد بن  
محمد ، كتاب الوضوء ، ( بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٩ هـ ) ص ٣ .
- ( ٢ ) الدبس هو : عسل التمر وما يسهل من الرطب ،  
انظر : مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، أخرجه : ابراهيم ومحمد  
آخرون ، ( طهران : المكتبة العلمية ) مادة : دبس .
- ( ٣ ) ويمكن أن يدخل تحتها السوائل المطهرة الحديثة : كدواء\* الخسيسل ،  
والصابون السائل ، ونحوها من المواد المائعة المطهرة .
- ( ٤ ) انظر : البدائع ، ١١٤/١ .
- ( ٥ ) والطهارة على نوعين : حقيقية وحكمية ، أما الحقيقية فهي الطهارة عن  
النجاسة حقيقة ، وهى ثلاثة انواع : طهارة البدن ، والمكان ، والثياب .  
وأما الحكمية : فهي الطهارة عن النجاسة حكماً ، وهى نوعان : الوضوء\*  
والفصل .
- انظر : السمرقندى ، علاء الدين ، تحفة الفقهاء ، تحقيق : محمد زكى  
عبد الهى ، الطبعة الاولى ، ١٣٧٧ هـ . ( دمشق : مطبعة جامعة دمشق ) ،  
٣/١ .

فأنما يرفع بالماء المطلق ( ١ )

احتج الشافعي بقول الله تعالى : ( وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ) ( ٢ )  
فإن الله تعالى من عينا بإنزال الماء الطاهر ، فلو قلنا : إن غير الماء يقوم مقام  
الماء لبطل معنى الاقتان ( ٣ ) .

( ١ ) الماء المطلق : هو الماء الذي بقى على أصله ، كما البحار والأمطار والأنهار

ونحوه ، انظر : الهداية ، ١٧ / ١ ، ١٨٠ .

( ٢ ) سورة الأنفال ، آية : ( ١١ )

( ٣ ) انظر : الجويني ، ابوالمعالي عبد الملك بن عبد الله ، الخياشي غياث الأسم

في الثبات الظلم ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ تحقيق : د . عبد المظيم الديب ،

( مصر : مطبعة نهضة مصر ) ص ٤٣٦ .

واستدل الشيرازي على عدم جواز الفصل بغير الماء ، بقوله سبحانه وتعالى

( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) ، ( الطائفة / ٦ ) ، ومادة أخرى .

انظر : المذهب ، ١١ / ١ .

## سألة - ٢ -

الوضوء بنبيذ  
التمر

يجوز التوضوء بنبيذ التمر عندنا (١) ، وعند الشافعى : لا يجوز (٢) .  
 ونسأل : أن يلقى تميمات حتى يجمع غصوة التمر ، فإذا عصر صار  
 ديسا ، لا يجوز التوضوء به اتفاقا (٣) .

لنا فى ذلك : ماروى / ان النبى صلى الله عليه وسلم ، كان فى ليلة الجن مع (٢/ب)  
 ابن سمود ، فضأله : هل معك ماء يا ابن سمود ؟ قال : لا ، إلا دابة فيها تمر ،  
 فقال النبى ( صلى الله عليه وسلم ) : ( شربة طيبة وماء طهور ) ، فأخذ وتوضأ  
 به (٥) . وهذا دليل على أنه يجوز .

(١) انظر : البدائع ، ١١٤/١ ، ١١٥ .

(٢) انظر العزنى ، اسماعيل بن يحيى ، مختصر المزنى ، طبع بالأمر ، ص ١ ،  
 النووى ، أبوزكريا محى الدين يحيى بن شرف . المجموع شرح المهذب ،  
 ( مصر : مطبعة الامام ) ، ١٣٩/١ .

(٣) انظر : المهذب ، ١١/١ ، القدورى ، ابوالحسن احمد بن محمد  
 البغدادى ، متن القدورى ، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ ، ( مصر : شركة  
 مصطفى الحلبي ) ، ص ٣ .

(٤) الإداوة : المطهرة ، والجمع : الأداوى بوزن المطايا . انظر : مختصر  
 الصحاح ، مادة : ( الاداوة ) .

(٥) حديث عبد الله بن سمود رضى الله عنه أخرجه أصحاب السنن ، كلهم فى  
 كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبيذ ، بالفاظ مختلفة : ابوداود ، ( ٨٤ ) ،  
 ٢١/١ ؛ الترمذى ، ( ٨٨ ) ، وقال : " وأبو زيد - الراوى - مجهول عند  
 أهل الحديث ، لا يعرف له رواية غير هذا الحديث " ، ١٤٧/١ . وليس فى  
 روايتهما لفظ ( وتوضأ ) ؛ ابن ماجه ( ٣٨٤ ) وزاد فيه ( فتوضأ )  
 ١٣٥/١ .

وقد ضعف الطحاوى الحديث ، واختار أنه لا يجوز لأحد أن يتوضأ بالنبيذ =

احتج الشافعي فقال : هذا مائع لا يجوز التوضؤ به حضرا ، فلا يجوز التوضؤ به سفرا ( ١ ) ، دليله الدهن والذهب ( ٢ ) .

= لا في سفرو ولا في حضر ، وقال : " ان حديث ابن مسعود روى من طريق لا تقوم مثلها حجة " ، ثم علله . وكذلك ضعفه الزيلعي وذكر له ثلاث علل : أحدها : جهالة أبي زيد - الراوى عن ابن مسعود - ، والثاني : التردد في أبي فزارة ، هل هو : راشد بن كيسان أو غيره ، والثالث : أن ابن مسعود لم يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجبن . انظر : الطحاوى ، أبو جعفر أحمد ابن محمد بن سلامة الأزدي ، شرح معاني الآثار ، تحقيق : محمد زهران النجار ، حورة ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩ هـ ) ، ١ / ١٤٤ - ١٤٦ ، الزيلعي ، أبو محمد عبدالله بن يوسف ، نصب الراية ( الهنبد : طبعة المطبوعات العلمية ) ، ١ / ١٣٨ .

( ١ ) انظر : المجموع شرح المذهب ، ١ / ١٤٠ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ١ / ١١ ، القدوري ، ص ٣ .

## سألة - ٣ -

بالماء الموضوح

الزعفران

يجوز التوضو بماء الزعفران عندنا : إذا كان رقيقاً (١) ، وعند الشافعى :  
لا يجوز (٢) .

دليلنا فى ذلك : وهو أننا أجمعنا : أنه إذا تغير الماء بوقوع الأوراق يجسوز  
التوضو به (٣) ، فكذلك إذا تغير بالزعفران ، وجب أن يجوز .  
احتج الشافعى بقول الله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) (٤) ، قاله تعالى  
نقلنا من الماء إلى التراب بلا واسطة ، فمن جَوَّز التوضو بماء الزعفران ، فقد جعل  
بينهما واسطة .

(١) انظر : القدورى ، ص ٣ ؛ الهداية ، ١٨/١ .

(٢) ولا يجوز التوضو بماء الزعفران عند الشافعية ، إذا كان صفة التغير كثيراً ،  
وأما إن كان التغير يسيراً فلا يزول عن طهوريته ، كما قال الغزالي : " ما تغير  
عن وصف خلقته تغيراً يسيراً لا يزيله اسم الماء المطلق ، كالتغير بيسيسر  
الزعفران " وهو المختار عند النووي .

انظر : مختصر المزنى ، ص ١ ؛ المذهب ( ١٥٢/١ ) مع المجموع ؛ الوجيز ،  
٥٥/٢ .

(٣) انظر : الأم ، ٧/١ ؛ القدورى ، ص ٣ ؛ المجموع ، ١٥٩/١ .

(٤) سورة المائدة ، آية : (٦) .

## سلسلة - ٤ -

طهارة جلد

الكلب

جلد الكلب يطهر بالدباغ (١) عندنا (٢) ، وعند الشافعى : لا يطهر (٣) .

لنا : قول النبی صلى الله عليه وسلم : ( أيما أهاب (٤) دبح / فقد طهر ، (١/٣) )

كالخمر تخلل فتحل (٥) ، ولم يفصل بين الكلب وغيره .

(١) الدباغ : من دبغت الجلد دبغا ودباغا ودباغة : أى عالجت بهادة ليلين  
ويزول طابه من رطوبة وبتن ، وهو من بابى : قتل ونفع ، ومن باب ضرب لفظة ،  
هكاهنا الكسائى .

انظر : المخرب ؛ مختار الصحاح ؛ الصباح ؛ التمرقات ؛ معجم الوسيط ،  
مادة : ( دبح ) . وشرعا عرفه الاحناف : " هو ازالة النتن والرطوبات النجسة  
من الجلد " مطلقا ، سواء كان تشميسا او تثريها . الهداية ، ٢٠/١ ، ٢١ .  
وعرفه النووي من الشافعية : " هو نزع فضله بحريف لاشمس وتراب " .

انظر : النووي ، ابو زكريا يحيى بن شرف ، منهاج الطالبين وعمدة المفتين ،  
( مصر : شركة ومطبعة مصطفى الحلبي ) ص ٦ ، وانظر : الوجيز ، ١٠/١ ؛

١١ ، المجموع ، ٢٨٣/١ .

(٢) انظر الطحاوى : ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة ، مختصر الطحاوى ،  
ت/ ابو الوفاء الأفغانى ، ( القاهرة : مطبعة دار الكتاب العربى ، سنة ١٣٧٠ هـ )  
ص ١٧ ، القدورى ، ص ٣ ، الهداية ، ٢٠/١ .

(٣) ونقل النووي الاتفاق على عدم طهارته ، لأن نجاسة الكلب عند الشافعية نجاسة  
عين .

انظر : الأم ، ٩/١ ؛ المذهب ، ١٧/١ ، الوجيز ، ١٠/١ ، المجموع  
٢٧٢/١ .

(٤) الاهاب : الجلد قبل أن يدبح ، وجمعه : أهاب بفتحتين على غير قياس ،  
ويقال : أهاب ، بضميتين على القياس .

انظر : الجوهرى ، اسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،  
ت / أحمد عبد الغفور عطار ، ( الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ ) مادة : ( أهاب ) ؛  
الصباح المنير : ( أهاب ) .

(٥) الحديث أخرجه الدارقطنى عن طريق فرج بن فضالة ، .

احتج الشافعي بقول الله تعالى : ( حرمت عليكم الميتة ) ( ١ ) والكلب هو الميتة ،  
لأنه نجس العين . ( ٢ )

---

= عن أم سلمة رضي الله عنها ، بلفظ : ( ان دباغها يحل كما يحل خل الخمر ) ،  
وقال : " تفرد به فن بن فضالة ، وهو ضعيف " ، وأورده السيوطي ، فـسـى  
الجامع الكبير ، وقال : رواه ابن عدي والبيهقي .  
انظر : الدارقطني ، ٤٩ / ١ ، الجامع الكبير ، ١٦٥ / ١ ، نصب الرأيسة ،  
١١٩ / ١ .

وأما الجزء الاول من الحديث : ( أيها اهاب دباغ فقد طهر ) فقد رواه سلم ،  
من حديث ابن عباس رضي الله عنهما : سلم ، في الحمض ، باب طهارة  
جلود الميتة بالدباغ ، ( ٣٦٦ ) ، ٢٧٧ / ١ .

( ١ ) سورة المائدة ، آية : ( ٣ ) .

( ٢ ) راجع بالتفصيل : المجموع ، ٢٧٢ / ١ .



## سأله - ه -

طهارة جلد  
ملا يؤكل لحمه

جلد ملا يؤكل لحمه يطهر بالذكاة عندنا (١) ، وعند الشافعي : لا يطهر

الا بالدباغ (٢) .

بيانه : اذا ذبح حمارا أو بغلا أو نعجا ، فانه يطهر جلده بالذكاة .

لنا : قوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( دباغ الأديم ذكاته ) (٣) .

احتج الشافعي ، فقال : هذه الذكاة لم تفد طهارة اللحم فكيف تفيد طهارة الجلد (٤)

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٧ ، الهداية ، ٢١/١ .

(٢) ما عدا الكلب والخنزير فانهما لا يطهران حتى بالدباغ لنجاسة عينهما .

انظر : المهذب ، ١٧/١ ، الوجيز ، ١٧/١ .

(٣) الحديث أخرجه : أبو داود والنسائي من حديث سلمة بن المحجن ، بالفاظ

مختلفة ، وقال ابن حجر " اسناده صحيح " .

أبو داود ، في اللباس ، باب أهب الميتة ، (٤١٢٥) ، ٦٦/٤ ، النسائي

في الفروع والعشرة ، باب جلود الميتة ، ١٣٧/٧ ، ١٧٤ ، ابن حجر :

شهاب الدين أحمد بن علي المسقلاني ، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث

الرافعي الكبير ، صححه : عبدالله هاشم اليماني ، ( القاهرة : شركة الفنية

المتحدة ) ، ٤٩/١ .

وعلى العرغيناني جواز ذلك بقوله : " ثم ما يطهر جلده بالدباغ ، يطهر بالذكاة ،

لأنها تشمل عمل الدباغ في إزالة الرطوبات النجسة " الهداية ، ٢١/١ .

(٤) انظر : المهذب ، ١٧/١ .

ومشأ الخلاف بين الذهبيين في المسائل السابقة : (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) : هو

أن أبا حنيفة رضي الله عنه يرى : أن الأصل في الأحكام الشرعية : التعليل .

ومن ثم بنى مسائله في الفروع عليه ، ويرى الشافعي رضي الله عنه : أن الأصل

في الأحكام الشرعية : التعمد ، ومنى مسائله في الفروع بتغليب احتمال التعمد .

انظر : أسباب الخلاف بالتفصيل : الزنجاني ، أبو المناقب شهاب الدين

محمود بن أحمد ، تخريج الفروع على الأصول ، تحقيق : د . محمد أدريس

الصالح ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ) ، ص ٣٨ -

## مسألة - ٦ -

حكم العظم  
والشعر

العظم والشعر لا حياة فيه ، ولا ينجس بموت ذات الروح عندنا ( ١ ) ، ونفسد

الشافعي : فيه حياة ، وينجس بالموت . ( ٢ )

دلينا في المسألة قوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( ما أبين من الحي فهو ميت ) ( ٣ )

فدل على أنه لا حياة فيه . ( ٤ ) وليس آخر لو كان في الشعر حياة ، كما لم يقطعه <sup>فصل</sup> <sup>لله</sup> <sup>لحياته</sup>

واحتج الشافعي بقول الله تعالى : ( قال من يحيى العظام وهي رميم ) ( ٥ )

فقاله تعالى أثبت الحياة في العظام ، / دل على أن في العظام حياة . ( ٦ ) ( ٣ / ب )

( ١ ) انظر : الهداية ، ٢١ / ١

( ٢ ) لكن ذهب الشافعية الى طهارة شعر الآدمي ، لكرامته .

انظر : الأم ، ٥٤ / ١ ، المذهب ( ٢٩٠ / ١ ) مع المجموع ، الوجيز ، ١١ / ١ .

( ٣ ) هذه قاعدة فقهية <sup>أقتضت</sup> بلفظها من الحديث الشريف الذي أخرجه أصحاب

السنن من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه ، قال : قدم النبي صلى الله

عليه وسلم المدينة ، وهم يجيبون أسنة الابل ، ويقطعون ألياث الغنم ، فقال :

( ما يقطع من البهيمة ، وهي حية فهو ميتة لا يؤكل ) : أبو داود ، في الصيد ،

باب في صيد قطع منه قطعة ، ( ٢٨٥٨ ) ، الترمذي ، في الاطعمة ، بمسأب

ما قطع من الحي فهو ميت ، ( ١٤٨٠ ) ، وقال : هو حديث حسن غريب ،

والعمل على هذا عند أهل العلم \* ، ٧٤ / ٤ ، ابن طاجه ، عن ابن عمر ،

في الصيد ، باب ما قطع من البهيمة وهي حية ، ( ٣٢١٦ ) ، ١٠٧٢ / ٢٠ .

انظر : نصب الراية ، ٣١٧ / ٤ .

( ٤ ) وأدلة أخرى ، انظر : ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد

السيوسي ، شرح فتح القدير ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ ، ( حصر : شركة

مصطفى الحلبي ) ، ٩٧ / ١ .

( ٥ ) سورة يس ، آية : ( ٧٨ ) .

( ٦ ) وضعف النووي الاستدلال بهذه الآية وقال : " فأثبت لها احيا " ، فدل على

موتها ، والحيمة نجسة \* ثم ذكر دليل الشافعية على نجاسة العظام : " بما

روى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ، =

## سأـلـة - ٧ -

حكم النية في  
الطهارة

النية (١) في الطهارة ليست بشرط عندنا ، في الوضوء ، وغسل الجنابة ، والحسين  
والنفاس (٢) ، ولا خلاف أنه شرط في التيمم (٣) ، وعند الشافعي : النية شرط في  
الجميع (٤) .

دلينا في السألة ، قوله تعالى : ( يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة  
فاغسلوا وجوهكم وايديكم ) (٥) ، فإله تعالى ذكر شرائط الطهارة ، ولم يعمد  
النية ، فدل على أن النية ليست بشرط في الطهارة . (٦)

واحتج الشافعي بقول الله تعالى : ( وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له  
الدين ) (٧) ، غالا خلاص : انما هو النية . (٨)

= أنه كره أن يدهن في عظم فيل ، لأنه ميتة ) ، والسلف يطلقون الكراهية  
ويريدون بها التحريم ، ولأنه جزء متصل بالحيوان اتصال خلقة ، فأشبهه  
الأعضاء . المجموع ، ١ / ٢٦٨ .

(١) النية : مأخوذة من نويته أنويه ، أي : قصدته ، والاسم : النية مثقلية ،  
والتخفيف لغة ، حكاهم الأزهري ، واصطلاحا : عزم القلب على امر من الأمور .  
انظر : الصباح ، مادة : (نوى) .

(٢) النية سنة في الوضوء والفسل عند الأحناف ، انظر : القدوري ، ص ٣ ، تحفة  
الفقهاء ، ١ / ١٣ ، الهداية ، ١ / ١٣ .

(٣) أي : فرغ . انظر : القدوري ، ص ٤ ، تحفة الفقهاء ، ١ / ١٣ ، الهداية  
١ / ٢٦٦ .

وسبب التفريق بين الوضوء والتيمم : " هو أن الوضوء لا يقع قرية الا بالنية ،  
ولكنه يقع مفتاحا للصلاة لوقوع طهارة باستعمال المطهر ، بخلاف التيمم ، لأن  
التراب غير مطهر ، الا في حال ارادة الصلاة ، أو هو ينبيء عن القصص .  
الهداية ، ١ / ١٣ .

(٤) انظر : مختصر المزني ، ص ٢ ، المذهب ، ١ / ٢١ ، الوجيز ، ١ / ١١ ، المنهاج ،  
ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٥) سورة المائدة ، آية : (٦) . (٦) انظر : الهداية ، ١ / ١٢ .

(٧) سورة البينة ، آية : (٥) .

(٨) والأمر يقتضى الوجوب . المجموع ، ١ / ٣٦٣ .

## سألسة - ٨ -

المضمضة

والاستنشاق (١) ، نفلان في الوضوء ، فرضان في غسل الجنابة عندنا ، (٢) وعند الشافعي : نفلان فيهما جميعا ، وعند مالك : فرضان فيهما جميعا (٣) .  
 دليلنا في ذلك : ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : ( بلو الشعر وانقوا البشر ، فان تحت كل شعرة جنابة ) (٤) ، ولا شك أن في الأنف شعر ، فيجب ايصال الماء / اليه .

(أ/٤)

واحتج الشافعي بقول الله تعالى : ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) (٥) ولم يأمرنا بالمضمضة والاستنشاق . (٦)

- (١) انظر : القدوري ، ص ٢ ، تحفة الفقهاء ، ١٤/١ ، ٥٢ ، الهدايسة ، ١٦/١ . وسبب التفريق بين الوضوء والغسل : " أن الواجب في الوضوء : غسل الوجه ، وداخل الفم والأنف ليس بوجه ، لأنه لا يواجهه الناظر اليه بكل حال ، وأما في الغسل ، فالواجب : غسل جميع أعضاء البدن ، ويمكن ايصال الماء اليهما بلا حرج " . تحفة الفقهاء ، ١٤/١ ، ٥٢ .
- (٢) انظر : الام ، ٢٤/١ ، المهذب ، ٢٢/١ ، ٣٨ ، المجموع ، ٥٠٩/١ .
- (٣) والصحيح في مذهب مالك رحمه الله تعالى : أنها مندوبان فيهما جميعا .
- انظر : الامام مالك بن أنس ، المدونة الكبرى ، تصوير عن الطبعة الاولى ( بيروت : دار صادر ) ، ١٥/١ ، القيرواني : ابن أبي زيد ، رسالة القاهن ابى زيد القيرواني ، ( مع شرح الثمر الداني ) ، ( مصر : دار احياء الكتب العربية ) ، ص ١٤ ، ٦١ : الدردير : ابوالبركات أحمد بن محمد ، الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب مالك ، ( صهامشه : حاشية العلامة أحمد بن محمد الصاوي ) ، ( مصر : دار المعارف ، ١٣٢٢م ) ، ١١٨/١ ، ١٢٠ .
- (٤) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة الا النسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وكلهم في كتاب الطهارة : ابوداود ، باب في الغسل من الجنابة ، ( ٢٤٨ ) ، وقال : الحارث : حديثه منكر ، وهو ضعيف ، ٦٥/١ ، الترمذي ، باب ماجاء أن تحت كل شعرة جنابة ، ( ١٠٦ ) ، وقال : " حديث غريب ، لانعرفه الا من حديث الحارث ، وهو : شيخ ليس بذاك " ، ١٧٨/١ ، ابن ماجه ، نحوه ، ( ٥٩٧ ) ، ١٩٦/١ ، وقال ابن حجر : " وهو ضعيف جدا ، وقال الشافعي : هذا الحديث ليس بثابت " . تلخيص الحبير ، ١٤٢/١ .
- (٥) سورة المائدة ، آية : (٦) .
- (٦) انظر الأدلة بالتفصيل : المجموع ، ٥٠٩/١ ، وما يمد بها .

## سأله - ٩ -

في (١) حكم الترتيب

الترتيب (١) في الوضوء ليس بشروط عندنا (٢) ، وعند الشافعي : الترتيب شرط (٣) في الوضوء

دلينا : قوله تعالى : ( انما الصدقات للفقراء والمساكين ) (٤) الى آخره ، فآله

تعالى ذكر هذه الأسماء الثانية مرتبة ، ومع هذا لو قدم بعضها على بعض لجاز ،  
فكذلك في الوضوء (٥) .

واحتج الشافعي بقول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة

فاغسلوا وجوهكم ، وأيديكم الى المرافق ، واسجدوا برؤوسكم ، وأرجلكم الى الكعبين ) (٦) ،

فآله تعالى رتب الطهارة على وجهه ، فكان الترتيب شرطا في كل عبادة .

( ١ ) الترتيب في الوضوء : مراعاة مراتب المذكورات : فيبدأ بها بدأ الله تعالى بذكره  
في الميامن .

انظر : القدوري ، ص ١ ، والنسفي ، نجم الدين عرين محمد ، طلبة الطلبة ،

( مصر : دار المطابع العاصرية ، ١٣١١هـ ) ، ص ٤ .

( ٢ ) بل هو سنة ، انظر : القدوري ، ص ٢ ، تحفة الفقهاء ، ١٦/١ ، والهداية ، ١٣/١ .

( ٣ ) انظر : الام ، ٣٠/١ ، المهذب ، ٢٦/١ ، الوجيز ، ١٣/١ ، المنهاج ، ص ٥ .

( ٤ ) سورة التوبة ، آية : ( ٦٠ )

( ٥ ) ووجه الاستدلال من الآية الكريمة : مسألة أصولية : هل الواو للترتيب ، أم

لمطلق الجمع ؟

فذهب الأحناف الى أن الواو تفيد مطلق العطف من غير تعرض لمقارنة

ولا ترتيب ، وعلى هذا عامة أهل اللغة وأئمة الفتوى :

نقل ابن هشام عن السيرافي قوله : " أجمع النحويون واللفويون من البصريين

والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب " .

انظر : البخاري ، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد ، كشف الأسرار عن أصول

فخر الاسلام البزدي ، تصوير : ( بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤هـ ) ،

١٠٩/٢ - ١١١ ، ابن هشام ، ابو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري ،

شرح قطار الندى ، تحقيق : محمد بن الدين عبد الحميد ، الطبعة العادية

عشرة ، ١٣٨٣ ، ( مصر : المكتبة التجارية ) ص ٣٠١ .

( ٦ ) سورة المائدة ، آية : ( ٦ ) . =

## سألة - ١٠ -

مقدار الصبح

الصبي من الرأس

لا يجوز عندنا : مسح <sup>(١)</sup> الرأس ، بأقل من ربحه <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : غير <sup>(٣)</sup> مقدار ربحه ، ولا بأقل من ذلك ، حتى لو أصاب الماء شعرة أو شعرتين جاز <sup>(٤)</sup> دليلنا في السألة قوله تعالى : ( فامسحوا بؤسكم ) <sup>(٥)</sup> ، قاله تعالى ذكره الرأس مطلقا ، ويانه على لسان النبي ( صلى الله عليه وسلم ) والشرع فيه الى فعله :

= وعلمها الشيرازي بقوله : " فأدخل المسح بين الفسلين ، وقطع النظر عن النظر ، فدل على أنه قصد إيجاب الترتيب ، ولأنها عبادة تشتمل : على أفعال متغايرة ، يرتبط بعضها ببعض ، فوجب فيها الترتيب ، كالصلاة والحج " . المذهب ، ٢٦ / ١ ، الوجيز ، ١٣ / ١ .

( ١ ) الصبح لغة : امرار اليد على الشئ ، يقال : مسحت الشئ بالماء مسحاً : أمرت اليد عليه ، قال أبو زيد : " الصبح في كلام العرب يكون : مسحاً وعضو : إصابة الماء ، ويكون غسلاً ، يقال : مسحت يدي بالماء ، إذا غسلتها ، ومسحت بالماء ، إذا اغتسلت " . المصباح الضير ، مادة : ( مسح ) . واصطلاحاً عرفه الشرنبلالي من الأحناف بأنه : " إصابة اليد المبتلة المضموء ، ولو بعد غسل عضو ، لا مسحه ، ولا ببلن أخذ من عضو " . الشرنبلالي ، حسن بن عمار بن علي ، مراقي الفلاح شرح نور الايضاح ، الطبعة الاخيرى ، ١٣٦٦ هـ ، ( مصر : شركة الحلبي ) ، ص ١١ .

( ٢ ) انظر : القدوري ، ص ٢ ، تحفة الفقهاء ، ٩ / ١ ، الهداية ، ١٢ / ١ ، الاختيار ، ٦ / ١ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٦ / ١ ، المذهب ، ٢٤ / ١ ، الوجيز ، ١٣ / ١ ، المنهاج

ص ٥٥ .

( ٤ ) سورة الطائفة ، آية : ( ٦ ) .

والنبي (صلى الله عليه وسلم) مسح بناصيته <sup>(١)</sup> وهو : ربح الرأس. <sup>(٢)</sup>  
 واحتج الشافعي بقول الله تعالى : / ( فاصحوا ب رؤسكم ) <sup>(٣)</sup> ، ولم يقدر فيه  
 المسح ، فإذا مسح بعض رأسه فقد خن عن الممهدة. <sup>(٤)</sup>

( ١ ) أخرج مسلم عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم ، توضأ فمسح بناصيته ، وعلى عمامته ، وغفيه ) : مسلم ، فى الطهارة ، باب المسح على الناحية والعمامة ، ( ٢٧٤ ) ، ١ / ٢٢٠ .  
 ( ١ ) الناصية هى : قصاص الشعر ، وجمعها النواصي ، وقول أهل اللغة : النزعتان هما : البياضان اللذان يكتنفان الناصية . الحباح ، طاة : ( نعى ) . وراجع الأدلة بالتفصيل ، بأن الناصية يقصد بها : ربح الرأس ، البدائع ، ١ / ٨٩ ؛ فتح القدير ، ١ / ١٨ .

( ٣ ) سورة العائدة ، آية : ( ٦ )

( ٤ ) انظر أدلتهم بالتفصيل : الأم ، ١ / ٢٦ ، المجموع ، ١ / ٤٤١ .

## سألة - ١١ -

تكرار المسح

مسح الرأس عندنا : مرة واحدة <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : ثلاث مرات <sup>(٢)</sup> .

دليلنا : ما روى عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ( أنه مسح على رأسه مرة واحدة ) <sup>(٣)</sup> ، والمعنى فيه : أنه مسح في الطهارة ، فلا يجب عليه التكرار غيره ، كال مسح على الخفين .

واحتج الشافعى رحمه الله ، بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) : أنه توضأ ثلاثا ثلاثا ، وقال : ( هذا وضوء الأنبياء من قبلى ، فمن زاد أو نقص فقد تعدى وظلم ) <sup>(٤)</sup> ، فدل على أن التكرار شرط .

( ١ ) انظر : القدورى ، ص ٢ ، تحفة الفقهاء ، ٨ / ١ ، الهداية ، ١٣ / ١ .

( ٢ ) ما حكاه المؤلف عن الشافعى : بأن المسح ثلاث مرات شرط في الوضوء غير صحيح ، والصحيح : أن المجزئة في المسح مرة واحدة كما قال الشافعى : " وأحب لو مسح ثلاثا وواحدة تجزئه " .

انظر : الأم ، ٢٦ / ١ ، المذهب ، ٢٤ / ١ ، المنهاج ، ص ٥ .  
( ٣ ) الحديث أخرجه مسلم من حديث أنس رضى الله تعالى عنه : ( أنه توضأ ثلاثا ثلاثا ، ومسح برأسه مرة واحدة ، وقال : هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ، وأخرج البخارى من حديث عبد الله بن زيد رضى الله عنه : ( أنه مسح مرة واحدة ) .

انظر : البخارى ، في الوضوء ، باب غسل الرجلين إلى الكعبين ، ( ١٨٦ ) ، فتح البارى ، ٢٩٤ / ١ ، مسلم ، في الطهارة ، باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، ( ٢٣٥ ) ، ٢١٠ / ١ .

( ٤ ) الحديث " غريب بجميع هذا اللفظ " كما قاله الزيلعى ، والصحيح أن الحديث مركب من حديثين : الأول : ما رواه ابن ماجه عن أبى بن كعب في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم : ( . . . ثم توضأ ثلاثا ثلاثا فقال : هذا وضوءى ووضوء المرسلين من قبلى ) <sup>ينقل</sup> / محمد فؤاد عبد الباقي عن الزوائد فى تحليفه على ابن ماجه : ( فى اسناده زيد وهو : الضمى ، ضعيف ، وكذا الراوى عنه ، ورواه الامام أحمد فى مسنده عن أبى اسرائيل عن زيد الضمى عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ) ، ١٤٥ / ١ =



= والثانى : طرواه أبوداود والنسائى وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ( أن رجلا أتى النبی صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله كيف الطهور ؟ فدعا بماء فغسل كفيه ثلاثا . . . ثم قال : " هكذا الوضوء " ، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم أو ظلم وأساء ، وفى لفظ لابن ماجة : ( فقد أساء أو تعدى أو ظلم ) ، وللنسائى : ( فقد أساء وتعدى وظلم " ، وكلهم فى الطهارة : ابوداود ، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، ( ١٣٥ ) ، ٦٩/١ ، والنسائى ، باب الاعتداء فى الوضوء ، ٨٨/١ ، ابن ماجه ، باب ماجاء فى القصد فى الوضوء وكراهية التمدى فيه ، ( ٤٢٢ ) ، ١٤٦/١ ، نصب الراية ، ٢٧/١ ، ٢٩ ، تلخيص الحبير ، ٨٣/١ .

موقع الأذنين

### سألة - ١٢ -

في السنن

الأذنان عندنا من الرأس ، يمسح مقدمهما ومؤخرهما مع الرأس ، ( ١ ) وغسل  
الشافعي : لا من الرأس ولا من الوجه ، بل يأخذ لهما ماءً جديداً . ( ٢ )  
دليلنا في السألة : ما روى عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال :  
( الأذنان من الرأس ) ( ٣ ) .

واحتج الشافعي في السألة : أن الأذنين ليستا من الرأس ، بالخلق في نسكه ،  
فكذلك في الوضوء ( ٤ ) .

- ( ١ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٨ ، الهداية ، ١٣ / ١ .
- ( ٢ ) انظر : الأم ، ٢٣ / ١ ، المهذب ، ( ٢٥ / ١ ) ، مع المجموع .
- ( ٣ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة إلا النسائي ، من حديث أبي أمامة  
وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ، وكلهم في كتاب الطهارة :  
أبو داود ، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، ( ١٣٤ ) ، الترمذي ،  
باب ما جاء أن الأذنين من الرأس ، ( ٣٧ ) ، وقال أبو داود والترمذي :  
" قال قتيبة ، قال حماد : لا أدري هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم  
أو من قول أبي أمامة " .
- ثم قال الترمذي : " هذا حديث حسن ، ليس إسناده ، بذلك القائم ، والعمل  
على هذا عند أكثر أهل العلم : من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن  
بعدهم " .
- انظر : سنن أبي داود ، ٦٨ / ١ ، الترمذي ، ٥٣ / ١ ، ابن ماجه ، باب الأذنان  
من الرأس ، ( ٤٤٤ ) ، ٥٢ / ١ ، نصب الرأية ، ١٨ / ١ ، ١٩ .
- ( ٤ ) واستدل الشافعية لمذهبهم من النقل ، بما رواه البيهقي في مننه من  
حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه : ( أنه رأى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يتوضأ ، فأخذ لأذنيه ماءً ، خلاف الماء الذي أخذ لرأسه )  
وقال : " وهذا إسناده صحيح " . السنن الكبرى ، ٦٥ / ١ ، المجموع ، ٤٥٢ / ١ .

حكم الاستنجاء

سألة - ١٣ -

- / الاستنجاء<sup>(١)</sup> ليس بواجب عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : هو واجب<sup>(٣)</sup> .  
 (٥/ب)  
 دليلنا : قوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( من استجمر فليوتر ومن لا فلا حق )<sup>(٤)</sup> ،  
 والمعنى فيه : أنا أجمعنا لو ترك الاستنجاء بالماء أصلاً جاز<sup>(٥)</sup> ، فلو كان واجباً  
 لما جاز تركه بالماء ، فدل على أنه ليس بواجب .

- (١) الاستنجاء : " طلب طهارة القبل والدين مما يخرن من البطن بالتراب أو الماء " .  
 طلبة الطلبة ، ص ٣ .  
 (٢) الاستنجاء سنة عند الأحناف ، بشرط أن لا يتجاوز النجاسة المخرج ، فإن  
 جاوزت المخرج لم يجز فيه إلا الماء . انظر : القدوري ، ص ٧ ، الهداية  
 ٣٧/١ .  
 وأصل الحنفية في المسألة : " هو أن قليل النجاسة الحقيقية في الثوب والبدن  
 غيروف حق جواز الصلاة " . انظر : البدائع ، ١٢١/٢ ، فتح القدير ،  
 ٢١٢/١ ، ٢١٥ .  
 (٣) انظر : المذهب ، ٣٤/١ ، الوجيز ، ١٥/١ ، المنهاج ، ص ٤ .  
 (٤) الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
 مرفوعاً بلفظ : ( من استجمر فليوتر ، ومن فمل فقد أحسن ، ومن لا فسلأ  
 حق ) .  
 والحديث في الصحيحين عنه من غير هذه الزيادة : البخاري ، في الوضوء ،  
 باب الاستجمار وترا ، ( ١٦٢ ) ، ٢٦٣/١ ، مسلم ، في الطهارة ، باب  
 الايتار في الاستنثار والاستجمار ، ( ٢٣٧ ) ، ٢١٢/١ ، أبو داود ، في  
 الطهارة ، باب الاستنثار في الخلا ، ( ٣٥ ) ، ٣٩/١ ، ابن ماجه ،  
 في الطهارة ، باب الارتياح للنفاس والبول ، ( ٣٧٧ ) ، ١٢١/١ ، نصب  
 الرأية ٢١٧/١ .  
 (٥) انظر : المذهب ، ٣٤/١ ، ٣٥ ، الهداية ، ٣٧ .

واحتج الشافعى : بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( اذا ذهب أحدكم الى الغائط ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ، وليستنج بثلاثسة أحجار ) <sup>(١)</sup> ، وهذا أمر ، وظاهر الأمر يدل على الوجوب <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) الحديث أخرجه ابوداود والنسائى ، وابن ماجه ، والبيهقى ، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعا ، وكلهم فى كتاب الطهارة : ابوداود ، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ، ( ٨ ) ، ٣ / ١ ، والنسائى ، باب النهى عن الاستطابة بالروث ، ٣٨ / ١ ، ابن ماجه ، باب الاستنجاء بالحجارة ( ٣١٣ ) ، ١١٤ / ١ ، السنن الكبرى ، باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ، ١٠٢ / ١ .

( ٢ ) الأمر للوجوب مالم يصرفه صارف ، انظر : مهت الأمر فى كتب الأصول ، الاسنوى : جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن ، نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول ( مع هاشية المطيعى ) ، ( القاهرة : مكتبة السلفيـــــة ، ١٣٤٣ هـ ) ، ٢٣٥ / ٢ ، وما بعدها .

## سألة - ١٤ -

استقبال القبلة  
واستدبارها  
في قضاء  
الحاجه

ولا يجوز استقبال القبلة واستدبارها في الصحارى والبيوت عندنا ، [ في قضاء الحاجة ] (١)  
وعند الشافعى : يجوز في البنين استقبالها واستدبارها . (٢)

دليلنا : ما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( انما لكم مثل  
الوالد لولده ، فاذا ذهب أحدكم الى الغائط ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ) ،  
ولم يفصل بين الصحرا والبنين ، فهو على العموم .

واحتج الشافعى ، وقال : انما لا يجوز استقبالها في الصحرا ، للتعظيم وهتك  
الحرمة ، / فاذا كان بينه وبين القبلة حائط ، فلا يؤدى الى هتك حرمتها . (٤) ( ٥/ب )

( ١ ) ويعنى بعدم جواز استقبال القبلة واستدبارها في - الع قضا الحاجة مطلقا  
عند الاحناف : كراهة تحريم كما ذكره الموصلى والشرنبلالى .  
انظر : الاختيار ، ٣٧/١ ، ورافى الفلاح ، ص ٦ .

( ٢ ) ويحرم استقبالها واستدبارها في غير البنين عند الشافعية كما نص عليه النووي  
في المنهاج ،

انظر : مختصر المزنى ، ص ٣ ، والمهذب ، ٣٣/١ ، الوجيز ، ١٤/١ ، والمنهاج ،  
ص ٤ ، الشريبنى ، محمد الشريبنى الخطيب ، معنى المحتاج الى معرفة معانى  
ألفاظ المنهاج ، ( مصر : شركة مصطفى الحلبي ، ١٣٧٢ هـ ) ، ٤٠/١٠ .

( ٣ ) وقد سبق تخريجه في المسألة ( ١٣ ) ، الا لفظ ( لولده ) ، فانه لم يذكره الا ابن  
ماجه ، ص

( ٤ ) واستدل الشافعى لجواز استقبال القبلة واستدبارها في البنين ، بما رواه  
الشيخان من حديث ابن عمر رضى الله عنهما : " رقيت السجاح مرة فرأيت النبى  
صلى الله عليه وسلم جالسا على لبنتين ، مستقبلا بيت المقدس " .

وقال الشافعى : فدل أن البناء مخالف للصحارى . وأحاديث أخرى وقد ذكر  
النوى شروطا لجوازها في البنين .

انظر : مختصر المزنى ، ص ٣ ، المجموع ، ٨٦/٢ وما بعدها ، تلخيص  
الحبير ، ١٠٢/١ - ١٠٥ .

## سألة - ١٥ -

حكم الخارج

من غير

السبيلين

(١) ، وعند الشافعي : لا ينقض السبيلين

الطهارة (٢) .

دليلنا : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( من قام أو ركع في صلاته فلم ينصرف ، ولم يتوضأ ، ولم يمسح على صلاته ما لم يتكلم )<sup>(٣)</sup> ، فدل على أن القي والركع حدث ينقض الوضوء . والمعنى فيه : أنه نجس خارج عن البدن ، فيوجب نقض الطهارة ، كدم الحيض .

واحتج الشافعي : بما روى عن ابن عباس أنه قال : ( ليس على المحتجم وضوء )<sup>(٤)</sup>  
حدث علي بن الحسن عن غير السبيلين لا ينقض الوضوء .

(١) انظر : القدوري ، ص ٢ ، تحفة الفقهاء ، ٢٣/١ ، الهداية ، ١٤/١ .

(٢) انظر : الأم ، ١٨/١ ، المهذب ، ٢٨/١ ، الوجيز ، ١٥/١ ، المنهاج ، ص ٣ .

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها ، في الصلاة ، باب ماجاء في البناء على الصلاة ، ( ١٢٢١ ) ، وفي الزوائد : في أسناده اسماعيل بن عمار ، وقد روى عن الحجازيين ، وروايته عنهم ضعيفة .  
 ٣٨٥/١ ، ٣٨٦ .

وللهديث شاهد أقوى منه وهو ما أخرجه أبو داود والترمذي والحاكم في المستدرک عن أبي الدرداء : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فتوضأ ) :  
 أبو داود ، في الصوم ، باب الصائم يستقي عامدا ، ( ٢٣٨١ ) ، ٣١٠/٢ ،  
 الترمذي ، في الطهارة ، باب ماجاء في الوضوء من القي والركع ( ٨٧ ) ،  
 وقال : " هو أصح شئ " في هذا الباب ، ١٤٦/١ ، المستدرک ، في الصوم  
 باب الافطار من القي ، وقال : " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه " ،  
 ٤٢٦/١ .

انظر الأحاديث بالتفصيل : نصب الراية ، ٣٨/١ - ٤١ .

(٤) الأثر أخرجه البيهقي في سننه عن ابن سعد وغيره من التابعين =

## سألة - ١٦ -

أثر للقهقهة  
في الصلاة

(١) القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء عندنا (٢) ، وعند الشافعي : لا تنقض. (٣)

دليلنا : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( أنه كان يصلي مع أصحابه ، فدخل عليه رجل أعشى ، فتردى في بئر ، فضحك / بعض أصحابه ، فلما فرغ من ( ٦ / أ ) الصلاة ، أمرهم : بإعادة الوضوء والصلاة (٤) ، فدل على أن الضحك يوجب نقض الطهارة ، فكان سببه الاستهزاء ، لأنه موضع بكاء ، فأوجب ذلك تشديدا عليهم .

= ولم أشر عليه من رواية ابن عباس . ولأثر شاهد ما أخرجه الدارقطني من حديث أنس بن مالك قال : ( اجتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلق ولم يتوضأ ، ولم يزد على غسل محاجمه ) ورواه البيهقي من طريق الدارقطني وقال في أسناده ضعف .

انظر : الدارقطني ، ١٥١ / ١ ، ١٥٢ ، السنن الكبرى ، ١٤١ / ١ ، نصب  
الراية ، ٤٣ / ١ .

(١) القهقهة : تكرار الضحك ، يقال : قهقهة ، إذا قال في ضحكه : قه ، وكررها ،  
انظر : مختار الصحاح ، الصباح ، مادة ( قه )

(٢) انظر : القدوري ، ص ٢ ، تحفة الفقهاء ، ٣٩ / ١ ،

(٣) انظر : الأم ، ٢١ / ١ ، المهذب ، ٣١ / ١ ، الوجيز ، ١٥ / ١ ، المنهاج ،  
ص ٤٠ .

(٤) ورد الحديث بطرق كثيرة مختلفة ، فمن أصحابها ما أخرجه الدارقطني والطبراني في معجمه ، عن أبي موسى رضي الله عنه ، وقال الهيثمي : وفيه محمد بن عبد الملك الدقيقي ، وبقية رجاله موثقون .

انظر : الدارقطني ، ١٦٢ / ١ ، ١٦٣ ، مجمع الزوائد ( للهيثم ) ، ٢٤٦ / ١ ،  
نصب الراية ، ٤٧ / ١ ، وما بعدها .

واحتج الشافعي بالمعنى وقال: لا ينقض الوضوء خارج الصلاة ، فلا ينقض الوضوء في الصلاة ، كالمشي القليل <sup>(١)</sup> .

( ١ ) واستدل الشافعية من النقل على أن الضحك غير ناقض للوضوء بحديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء ) . قال النووي : حديث جابر هذا روى مرفوعا وموقوفا على جابر ، ورفعه ضعيف . وقال البيهقي وغيره ، الصحيح أنه موقوف على جابر ، وذكره البخاري في صحيحه تعليقا : موقوفا على جابر .

انظر : سنن الدارقطني ، ١/ ١٧٢ ، ١٧٣ ، السنن الكبرى ، ١/ ١٤٤ ، المجموع ، ٦/ ٦٥ .



## سألة - ١٢ -

حكم من الفرس

- (١) الفرج لا ينقض الوضوء عندنا (٢) وعند الشافعي : ينقض إذا سبها طين الكفا (٣)  
 دليلنا : ما روى قيس بن خلق عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : - حين  
 سئل - ( هل هو إلا بضعة منك ؟ ) (٤) ، وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه  
 قال : ( لا أبالي مسست ذكرن . أو أنفى ) (٥) .  
 واحتج الشافعي : بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( من مس  
 ذكره فليتوضأ ) (٦) ، وهذا نص .

- (١) المس : بمعنى الاغتناء إلى الشيء باليد من غير حائل ، ويستعمل أيضا كناية  
 عن الجماع ، يقال : مس امرأته ما وسيسا . انظر : الصياح ، مادة ( مس ) .  
 (٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٩ ، والقدر ، ص ٢ ، وتحفة الفقهاء ، ١ / ٣٥ .  
 (٣) انظر : الأم ١ / ١٩ ، المهذب ، ١ / ٣١ ، الوجيز ، ١ / ١٦ ، الضهاج ،  
 ص ٤٠ .  
 (٤) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة عنه ، وكلهم في كتاب الطهارة : أبو  
 داود ، باب الرخصة في ذلك ، ( ١٨٢ ، ١٨٣ ) ، ١ / ٤٦ ؛ الترمذي ، باب  
 ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر ، ( ٨٥ ) ، وقال : " هذا الحديث أحسن  
 شيء يروى في هذا الباب " . ١ / ١٣١ ، ١٣٢ ، النسائي ، ١ / ١٠١ ، ابن  
 ماجه ، ( ٤٨٣ ) ، ١ / ١٦٣ .  
 (٥) الاثر رواه أبو يوسف في الآثار ، انظر : أبو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم الانصار ،  
 كتاب الآثار ، تحقيق : أبي الوفاء ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ) ، ص ٦٠ .  
 (٦) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث بسرة بنت صفوان رضي الله  
 عنها ، وكلهم في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر : أبو داود ،  
 ( ١٨١ ) ، ١ / ٤٦ ، الترمذي ، ( ٨٢ ) ، وقال : " حديث حسن صحيح " .  
 ١ / ١٢٦ - ١٢٩ ، النسائي ، ١ / ١٠٠ ، ابن ماجه ، ( ٤٧٩ ) ، ١ / ١٦٠ .

حكم لمس  
المرأة

### سألة - ١٨ -

لمس (١) المرأة عندنا : لا ينقض الوضوء (٢) ، وعند الشافعي : ينقض (٣) .  
دللتنا : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( أنه كان يقبل بمن نسائه ،  
ثم يقوم ويصلي ولا يتوضأ ) (٤) ، والمعنى فيه : أن هذه الملاسة لو كان بين رجلين  
أو بين امرأتين لا ينقض الطهارة ، فكذلك إذا كان بين الرجل والمرأة ، لا ينقض  
الطهارة ، دليله : إذا لمس البهائم .

(١) اللبس في اللغة : الجنس ، وقيل : اللبس باليد : لمسه بلمسه لسا ولا صفة ،  
وهو من بابي : قتل وضرب ، واللبس كناية عن الجماع ، وفي التنزيل : ( أولا ستم  
النساء ) وفي قراءة ( لستم ) .

انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، الصباح ، مادة ( لمس ) .  
وفي الشرع : " وهو أن يلمس الرجل بمشرة المرأة ، أو المرأة بمشرة الرجل  
بلا حائل بينهما " المذهب ٣٠ / ١ .

(٢) انظر : تحفة الفقهاء ، ٣٥ / ١ ، الهداي ، ١٤٨ / ١ .  
(٣) ولا ينقض الوضوء عند الشافعية بلمس محرم في الأظهر ، وكذا صغيرة وشعر  
وظفروس في الأصح ، والطموس كلاس في النقض على القول بالأظهر .  
انظر : الام ، ١٥ / ١ ، المذهب ، ٣٠ / ١ ، الوجيز ، ١٦ / ١ ، المنهاج ،  
ص ٤٠ .

(٤) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم من حديث عائشة رضي الله عنها  
واختلف في طرقه اختلافا كثيرا ، كما روى بالفاظ متعددة ، ولكنها ترجع إلى  
معنى واحد ، وكلهم في كتاب الطهارة : أبو داود ، باب الوضوء من القبلة  
( ١٧٩ ) ، ٤٦ / ١ ، الترمذي ، باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة ،  
( ٨٦ ) ، وقال بعد ذكر أقوال الصحابة والتابعين : " ليس يصح عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء " ١٣٩ / ١ وما بعدها ، النساء ،  
وقال : ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلا ،  
١٠٤ / ١ ، ابن ماجه ، ( ٥٠٢ ) ، ١٦٨ / ١ ، نصب الرأية ، ٧٣ / ١ .

وأحتج الشافعي ، بقول الله تعالى : ( أولستم النساء ) ( ١ )

باب التيمم ( ٢ )

التيمم قبل  
دخول الوقت

[ مسألة - ١٩ - ]

يجوز التيمم قبل دخول وقت الصلاة عندنا ( ٣ ) ، وعند الشافعي : لا يجوز . ( ٤ )

دليلنا : ما روى عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( التيمم وضوء المسلم ولو إلى عشر حجج ) ( ٥ ) ، ولم يفصل بين ما إذا كان قبل الوقت أو بعده .

( ١ ) سورة المائدة ، آية ، ( ٦ ) ، وقال الشافعي مبينا وجه الاستدلال : " وأوبىبه من الملاسة ، وإنما ذكرها موصولة بالغائط بعد ذكر الجنابة ، فأشبهت الملاسة أن تكون اللبس باليد والقبل غير الجنابة " ، ثم استدل عليه بأخبار . انظر : الشافعي ، أحكام القرآن ، تعليق : عبد الغنى عبد الخالق ، تصوير : بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠ هـ ، ٤٦ / ١ ، وما بعده .

انظر الأدلة بالتفصيل ، الأم ، ١٢ / ١ ، ١٣ ، المجموع ، ٣٢ / ٢ ، ٣٣ .  
( ٢ ) التيمم لفظة : القصد ، يقال : تيممت فلانا ويمته وتأمته وأمته : أي قصدته ، ومنه قوله تعالى ( ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ) ، ( البقرة / ٢٦٧ ) ، وتيممت الصعيد تيمما ، ثم كثر استعمال هذه الكلمة على التيمم في العرف الشرعي . انظر : مختار الصحاح ، الصباح ، مادة ( يمم ) . وفي الشرع عرفه الكاساني من الأحناف هو : " عبارة عن استعمال الصعيد في عضوين مخصوصين ، على قصد التطهير بشرائط مخصوصة " .

وفصله الشريفي من الشافعية بأنه : " إيصال التراب إلى الوجه واليدين بدلا عن الوضوء والغسل ، أو عضو منهما بشرائط مخصوصة " انظر : البدائع ١٨٠ / ١ ، مفني المحتاج ، ٨٧ / ١ .

( ٣ ) انظر : السرخسي ، أبو بكر محمد بن أبي سهل ، المبسوط ، تصوير الطباعة الثالثة ، ١٣٩٨ هـ ، ( بيروت ، دار المعرفة ) ١٠٩ / ١ ، البدائع ، ٢٠٢ / ١ .  
( ٤ ) انظر : الأم ، ٤٦ / ١ ، المذهب ( ٢٦١ / ٢ ) مع المجموع ، الوجيز ، ٢٢ / ١ ، المنهاج ،

( ٥ ) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي ذر رضي الله عنه =

يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة

واحتج الشافعي بقول الله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ) ( ١ )

قاله تعالى أوجب الطهارة والتيمم عند القيام إلى الصلاة ، ثم قبل دخول الوقت لا يلزمه القيام ، فكذا التيمم ، وجب أن لا يلزمه . ( ٢ )

حكم تيمم  
الحاضر

سألة - ٢٠ -

للحاضر يجوز له التيمم لخوف فوت صلاة الجنابة والصيدين ( ٣ ) عندنا ، وعند

الشافعي : لا يجوز ( ٤ ) .

دليلنا في السألة : وهو أن خوف فوت الفعل أكد من خوف فوت الوقت ( ٥ ) / ثم ( ١ / ٧ )

أجمعنا : على أن التيمم يجوز عند خوف فوت الوقت ( ٦ ) ، فلخوف فوت الفعل أولى .

= بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ان الصبيد الطيب وضوء

المسلم ، ولو إلى عشرين ، ما لم يجد الماء ، فإذا وجد الماء فليمسسه

بشرته ، فان ذلك خيرا ) ، وكلهم في كتاب الطهارة : ابو داود ، باب الجنب

يتيمم ، ( ٣٣٢ ) ، ٩٠ / ١ ، الترمذي ، باب ما جاء في التيمم للجنب اذا لم

يجد الماء ، ( ١٢٤ ) ، وقال : " حديث حسن صحيح " ٢١١ / ١ ، النسائي ،

باب الصلوات بتيمم واحد ، ١٧١ / ١ ، نصب الرأية ، ١٤٨ / ١ .

( ١ ) سورة المائدة ، آية : ( ٦ )

( ٢ ) راجع الأدلة بالتفصيل : المجموع ، ٢٦٤ / ٢ ، ٢٦٥ .

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٥ ، تحفة الفقهاء ، ٧٤ / ١ ، الهداية ، ١٥ / ١ .

( ٤ ) انظر : مختصر المزني ، ص ٧ ، المذهب ، ٤١ / ١ ، الوجيز ، ١٨ / ١ .

( ٥ ) انظر : تحفة الفقهاء ، ٧٤ / ١ .

( ٦ ) ايراد الاجماع على جواز التيمم عند خوف فوت الوقت في غير محله ، لأنه لا يجوز

عند أحد المذاهبين : التيمم للمقيم لخوف فوت الوقت ، ولكنه يتوضأ ويصلي

فائة . انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٠ ، القدوري ، ص ٥ ، الهداية ،

٢٧ / ١ ، المذهب ، ٤١ / ١ ، الوجيز ، ١٨ / ١ ، المجموع ، ٢٨١ / ٢ - ٢٨٣ .

واستثنى الأحناف الصلاتين المذكورتين ، لأنها لا تقضيان ولا تمادان ،

فيتحقق المعجز . =

واحتج الشافعي بقول الله تعالى : " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا " ( ١ )  
وما شرط جواز التيمم الا لمدم الماء ، والمدم في الحضر لا يتصور ، فوجب أن لا يجوز  
التيمم ( ٢ ) .

### سألة - ٢١ -

حكم التيمم  
لواحد ماء ( ٣ ) وعند لا يكفي لغسل  
جميع الاعضاء  
الشافعي : يستعمل الماء وتيمم للباقي . ( ٤ )

= واستدل الأحناف من النقل بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما " أنه أتى  
بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها " ونحوه عن ابن عباس رضي الله  
عنهما .

قال البيهقي في المعرفة في رواية ابن عمر : " وهذا لا أعلم إلا من هذا الوجه  
فإن كان محفوظاً فإنه يحتمل أن يكون ورد في سفر ، وإن كان الظاهر بخلافه ،  
وقال في السنن : " في إسناده ضعف " وقال فيما روى عن ابن عباس " إنه لا يصح  
عنه إنما هو قول عطاء " .

انظر : ( السنن الكبرى ، ٢٣٠ / ١ ، ٢٣١ ) ، شرح فتح القدير ، ١٣٨ / ١ .  
واعتمدوا أيضا على أصل : " أن كل ما يفوت لا إلى بدل جاز اذاؤه بالتيمم مسح  
وجود الماء " . شرح المنية على الهداية : مع شرح فتح القدير ، ١٣٨ / ١ .

( ١ ) سورة المائدة : آية ( ٦ ) .

( ٢ ) انظر السألة مع أدلتها بالتفصيل : المجموع ، ٢٦٥ / ٢ وما بعدها .

( ٣ ) انظر : الحسوط ، ١١٣ / ١ ، البدائع ، ١٨٤ / ١ .

( ٤ ) هذا هو القول الأظهر عند الشافعية ، انظر : مختصر العزني ، ص ٧ ،

المهذب ( ٢٩٤ / ٢ ) مع المجموع ، الوجيز ، ١٩ / ١ ، الضحاك ، ص ٦ .

دليلنا : أن كلما ينقسم إلى أصل وبدل ، فعدم بمعنى الأصل كعدم الكل ، ففى جواز الانتقال إلى البدل ، دليله : إذا وجب عليه عتق الرقبة فى كفارة القتل ، إذا وجد نصف الرقبة ، ولم يجد نصف الآخر ، جازله الانتقال إلى الصوم ، فكذلك ها هنا . ( ١ )

احتج الشافعى بقوله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ) ( ٢ ) ، فأظهر بالتيمم عند عدم الماء ، وهذا واجد للماء ، فلا يجوز التيمم . ( ٣ )

### / مسألة - ٢٢ /

( ٢ / ب )

التيمم بالحجر والزرنج ( ٤ ) والنورة ( ٥ ) ، جائز عندنا ( ٦ ) ، وعند الشافعى : التراب لا يجوز ( ٧ ) .

دليلنا : قول الله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ) ( ٨ ) والصعيد :

( ١ ) انظر : المجموع ، ٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٤

( ٢ ) سورة المائدة ، آية : ( ٦ )

( ٣ ) انظر المسألة مع أدلتها بالتفصيل : المجموع ، ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٥ .

( ٤ ) الزرنج ، بالكسر : حجر معروف ، وهو فارسى معرب ، وله أنواع كثيرة ، منه :

أبيض ومنه أحمر ، ومنه أصفر . انظر : لسان العرب ، مادة : ( زرنج ) ، و

الصباح ، مادة ( زرنج ) .

( ٥ ) النورة ، بضم النون ، من الحجر الذى يحرق ويسوى منه الكلس ، ثم ظلمت

على أغلاط تضاف إلى الكلس من زرنج وغيره ، ويستعمل لازالة الشعر . انظر

لسان العرب ، والصباح ، مادة : ( نور ) .

( ٦ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٠ ، القدورى ، ص ٤ ، تحفة الفقهاء ، ١ / ٨٠ .

( ٧ ) انظر : الأم ، ١ / ٥٠ ، المهذب ، ١ / ٣٩ ، ٤٠ ، الوجيز ، ١ / ٢١ ، الضحاك

ص ٧٠ .

( ٨ ) سورة المائدة ، آية ( ٦ ) .

هو ما يتصاعد على وجه الأرض <sup>(١)</sup> ، وهذه الأشياء متصاعدة على وجه الأرض ، فوجب أن يجوز ، والنورة جائز عندنا .

واحتج الشافعي بقول الله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ) <sup>(٢)</sup> ، قال ابن عباس ، الصعيد : هو التراب الطاهر المنبت <sup>(٣)</sup> ، وهذه الأشياء ليست بتراب ، ولا يجوز التيمم بها .

### سألة - ٢٣ -

الجمع بين

فريضتين بتيمم

واحد

المتيمم يجوز له أن يجمع بين فريضتين بتيمم واحد عندنا <sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعي : واحد لا يجوز <sup>(٥)</sup> .

دللنا قوله صلى الله عليه وسلم : ( التيمم وضوء المسلم ولو الى عشر حجج ) <sup>(٦)</sup>

( ١ ) الصعيد : وجه الأرض ، ترابا كان أو غيره ، قال الزجاج : ولا أعلم اختلافا بين أهل اللغة في ذلك ، ويقال : الصعيد في كلام العرب يطلق على وجهه : على التراب الذي على وجه الأرض ، وعلى وجه الأرض ، وعلى الطريق ، وتجمع على صعد ، بضمتين ، وصعدات ، انظر الصباح ، مادة ( صعد ) .

( ٢ ) سورة المائدة ، آية : ( ٦ ) .

( ٣ ) روى البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال : " الصعيد : الجرث حرث الأرض " ، وأورد ابن كثير في تفسيره عنه أنه قال : " أطيب الصعيد تراب الحرث " وقال الازهرى : " مذهب أكثر العلماء " ، أن الصعيد في قوله تعالى ( فتيمموا صعيدا طيبا ) أنه التراب الطاهر ، الذي على وجه الأرض ، أو من باطنها .

انظر : السنن الكبرى ، ٢١٤ / ١ ، ابن كثير ، عماد الدين ابو الفداء اسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي ، تفسير القرآن العظيم ، ( مصر : شركة عيسى الحلبي ) ، ٥٠٤ / ١ ، تهذيب اللغة ، مادة : ( صعد ) .

( ٤ ) انظر : القدوري ص ٥ ، تحفة الفقهاء ، ٩١ / ١ .

( ٥ ) انظر : الأم : ٤٧ / ١ ، المهذب : ٤٣ / ١ ، الوجيز ، ٢١ / ١ ، المنهاج ص ٧ .

( ٦ ) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والبيهقي في سننهم من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، وقد سبق تخريجه في المسألة ( ١٤ ) ص

فجعل حكم للتييم كهكم الوضوء\* ، ثم بالوضوء\* يجوز الجمع بين فريضتين ، فكذلك فسي  
التييم ، وجب أن يجوز.

واحتج الشافعي ، بقوله تعالى : ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ) <sup>(١)</sup> / ( ١/٨ )  
فأمر بغسل الوجه عند القيام إلى الصلاة <sup>فعلية</sup> مطلقاً <sup>(٢)</sup> [وهو] ، أمر بالطهارة عند  
القيام إلى الصلاة ، والطهارة هنا تكون بالماء\* ، وتارة بالتراب. <sup>(٣)</sup>

### سألة - ٢٤ -

تيمم وصلى  
ناسيا الماء في  
الرجل  
إذا نسي الماء في رجليه فتيمم وصلى ، ثم بان أن [ في ] رجليه ماء\* ، لا يلزمه  
الاعادة عندنا <sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعي <sup>(٥)</sup> : يلزم.

دليلنا : قوله تعالى : ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) <sup>(٦)</sup> فالصبر  
لا يكون مؤاخذاً بالنسيان .

( ١ ) سورة المائدة ، آية : ( ٦ )

( ٢ ) في الأصل : ( مطلقاً أمر ، أمر بالطهارة ) .

( ٣ ) وأظهر من هذا ما ذكره النووي في وجه الاستدلال بالآية ، بقوله : " فاقترضى  
وجوب الطهارة عند كل صلاة ، فدللت السنة على جواز صلوات بوضوء\* ، فحققى  
التييم على مقتضاه\* ، وذكر أيضاً أدلة أخرى . المجموع ، ( ١/ ٣٢٤ ) .  
منشأ الخلاف في هذه المسألة ، هو : أن الأصل عند الأحناف\* أن التيمم  
بدل مطلق ، وليس بضروري ، يعنى به : أن الحدث يرتفع بالتيمم إلى وقت  
وجوب الماء\* ، في حق الصلاة المؤداة ، لا أن تباح له الصلاة مع قيام  
الحدث للضرورة .

وعند الشافعي ، هو : بدل ضروري ، ويعنى به : أن تباح له الصلاة بالتيمم  
مع قيام الحدث حقيقة ، وجعل عدما شرعاً بضرورة صحة الصلاة ، بمنزلة طهارة  
الستحاضة\* . انظر : تحفة الفقهاء ، ( ١/ ٨٩ ، ٩٠ ) .

( ٤ ) انظر : القدوري ، ص ١٩٠/١ ، وبداية الصنائع ، ( ١/ ١٩٠ ) ، الاختيار ، ( ١/ ٢١ ) .

( ٥ ) انظر : الأم ( ١/ ٤٦ ) ، المذهب ، ( ١/ ٤١ ) ، الوجيز ، ( ١/ ٢٠ ) ، المجموع

٢/ ٢٨٩ .

( ٦ ) سورة البقرة : آية ( ٢٨٦ ) .



وأحتج الشافعى ، بقول الله تعالى ( فلم تجدوا ماء فتيمموا )<sup>(١)</sup> أمر بالتيمم عند عدم الماء ، وههنا الماء موجود<sup>(٢)</sup> .

#### مسألة - ٢٥ -

رواية التيمم

إذا تيمم ودخل في الصلاة ، ثم رأى الماء خلال صلاته ، بطلت صلاته عندنا<sup>(٣)</sup> ، الماء أثناء الصلاة وعند الشافعى : لا تبطل<sup>(٤)</sup> .

وأحتج الشافعى ، بقول الله تعالى : " ولا تبطلوا أعمالكم "<sup>(٥)</sup> ، فلو قلنا بأنه تقطع ، أدى الى ابطال العمل ، وهذا لا يجوز<sup>(٦)</sup> .

دللنا في ذلك : وهو أن التراب يدل عن الماء ، فإذا وجد الماء خلال الصلاة فقد قدر على الأصل قبل حصول المقصود ، والجدل يبطل حكم البطل فتعلق الحكم بالأصل .

( ١ ) سورة المائدة : آية ( ٦ )

( ٢ ) راجع أدلة الشافعية بالتفصيل : المجموع ، ٢٩٢ / ٢ ، ٢٩٣ .

( ٣ ) وذلك ان كانت الرواية للماء قبل أن يقدم قدر التشهد من القعدة الأخيرة فإنه تفسد صلاته .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢١ ، تحفة الفقهاء ، ٨٧ / ١ ، البدائع ، ٢٠٩ / ١ .  
( ٤ ) المسألة ليست على إطلاقها بل فيها تفصيل : ان كان التيمم من لاعادة عليه كالسافر ، فإنه لا تبطل صلاته ، لأنه وجد الأصل بعد الشروع في المقصود ، فلا يلزمه الانتقال اليه ، وأما ان كان ممن تلزمه الاعادة ، كالتيمم في الحضر ، فيبطل تيممه وصلاته على المذهب الصحيح .

انظر : الأم ، ٤٨ / ١ ، المهذب ، ٤٤ / ١ ، الوجيز ، ٢٢ / ١ ، المجموع ، ٣٤٢ / ٢ ، المنهاج ، ص ٧ .

( ٥ ) سورة محمد ( صلى الله عليه وسلم ) : آية ( ٣٣ ) .

( ٦ ) راجع المسألة مع أدلتها بالتفصيل : المجموع ، ٣٤٢ / ٢ وما بعدها .

( ٧ ) راجع أدلة الحنفية في المسألة بالتفصيل : المسوط ، ١٢٤ / ١ ، ١٢٥ ، البدائع ، ٢٠٩ / ١ وما بعدها .

## سألة - ٢٦ -

حد الماء  
الكثير

- (١) حد الماء الكثير ، عندنا ، هو : اذا حرك من بجانب لم يتحرك من جانب آخر  
اذا كان عمقه قدر شهر<sup>روي</sup> (٢) ، وهكذا عن أبي حنيفة روايتان : احدهما : أن يكون  
عشرا في عشر (٣) ، وفي رواية أخرى : ثمان في ثمان (٤) ، فاذا وقع فيهما نجاسة  
لم ينجس عندنا (٥) ،

- (١) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٦ ، القدورى ، ص ٣ ، تحفة الفقهاء ، ١/٧٠٢ .  
الهداية (٧٧/١) مع فتح القدير .  
(٢) " والمعتبر في الممن ، أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراء ، وهو الصحيح ، كما  
ذكره المرغيناني : الهداية ، ١/١٩٠ ، مراقى الفلاح شرح نور الايضاح ، ص .  
(٣) وعطيه الفتوى ، ويقصد بالعدد : الذراع ، وهو : بذراع العانة ، ويساوى  
الذراع بالمقاييس الحديثة : ٤١٢ سم . انظر الهداية ، ١/١٩٠ ، ابن  
الرفعة الانصارى ، الايضاح والبيان فى معرفة الكميات والميزان ، تحقيق ، د .  
محمد أحمد اسماعيل الخاروف ، ( دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ ) ، ص ٧٧ .  
(٤) انظر : فتح القدير ، ١/٧٧٠ .  
(٥) قال الكمال بن الهمام : " وقال أبو حنيفة فى ظاهر الرواية : يعتبر فيه أكبر  
رأى المعتلى ، ان غلب على ظنه أنه بحيث تصل النجاسة الى الجانب الآخر ،  
لا يجوز الوضوء ، والاجاز ، وعنه : اعتباره بالتحريك . . . ثم قال : والأول أصح  
عند جماعة . . . وهو الأليق بأصل أبي حنيفة ، أعنى : عدم التحكم بتقدير يسر  
فيما لم يرد فيه تقدير شرعى ، والتفويض فيه الى رأى المعتلى ، بناءً على عدم  
صحة شهور تقديره شرعاً " . فتح القدير ، ١/٧٧٠ .

وعند الشافعى ، حد الماء الكثير الذى لا يحمل النجاسة ، وهو : اذا كان قلتين <sup>(١)</sup> فصاعدا ، والقلتان <sup>(٢)</sup> : خمس قرب كبار ، وهى : مائتان وخمسون منا ، <sup>(٣)</sup> أوستمائه رطل .

( ١ ) القلة : اناء الحرب ، كالجبرة الكبيرة شبه الخب - بالضم - ، والجمع : قلال مثل : برمه هرام ، قال الأزهري : ورأيت القلة من قلال هجر والأحساء ، تسع مل ماء مزادة ، والمزادة : شطراى الروية ، كأنها سميت قلة ، لأن الرجل القوى يقلبها ، أى : يحطبها ، وعن ابن جريج قال : أخبرنى من رأى قلال هجر ، أن القلة تسع فرقا ، قال عبد الرزاق : والفرق ، يسع : أربعة أصواع بصراع النبى صلى الله عليه وسلم .

انظر : تحفة الفقهاء ، ١٠٧/١ ، الصباح ، مادة ( قلل ) .

( ٢ ) القلتان : خمسمائة رطل بالهندادى ، لأنه روى فى الخبر ( بقلال هجر ) قال ابن جريج : " رأيت قلال هجر ، فرأيت القلة منها تسع : قريتين ، أو قريتين وشيئا ، فجعل الشافعى رحمه الله الشىء نصف احتياطا " وقسرب الحجاز كبار تسع كل قرية : مائة رطل ، فصار الجميع : خمسمائة رطل . انظر المذهب ، ١٣/١ ، المنهاج ، ص ٣ .

( ٣ ) المن : كيل أو ميزان ، وهو شرعا : ١٨٠ مثقالا ، وعرفا ، ٢٨٠ مثقالا ، ويصمه أمان " المنجد ، ( من ) .

وقد أوردت كتب الفقه الشافعى ، مواصفات مساحة الماء فى الغلاة المقسدة بالقلتتين بأنها : " ذراع وربع بذراع الآدى ، وهو : شيران تقريبا ، وهذا فى المربع طولا وعرضا وعمقا ، وأما فى الدور : فذراعان طولا وعرضا بذراع النجار ، الذى هو بذراع الآدى : ذراع وربع ، والمراد بالطول : العمق ، واذا كان الظرف مدورا مثل : البئر أو البركة المستديرة ، فيكون قطرها الدائرة ، ذراعا ، وعمق البئر : ذراعين ونصفا ، فيكون محيط الدائرة : ( ٣١٤ ) ذراع . واذا كان الظرف مثلثا متساوى الأضلاع ، فيجب أن يكون طول وعرض كل ضلع : ( ١٢٥ ) ذراع ، طولا وعرضا وعمقا ، ونصفه ذراعان ، وإن كان الظرف مكعبا ، فيجب أن تكون أبعاده الثلاثة : ( ١٢٥ ) ذراع ، طولا وعرضا وعمقا " ، =

دليلنا ، ماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا يوطئ أحدكم في الماء الدائم ، ولا يختسل فيه من الجنابة ) <sup>(١)</sup> ، فدل على أنه نجس .  
 واحتج الشافعي بقول الله تعالى : ( وأنزلنا من السماء ماء طهورا ) <sup>(٢)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم : ( الماء طاهر لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه ، أو طعمه ) <sup>(٣)</sup> .  
 أوريجه .

= وخلاصة القول فان القلتين تقدرا ن بحوالى ( ٣٠٧ ) لترا .

انظر : الايضاح والتبيان ( مع تعليقات المحقق د . الخاروف ) ص ٢٩ ، ٨٠ .  
 ( ١ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ،  
 وكلهم في كتاب الطهارة ، باب البول في الماء الراكد ، الا النسائي فأنه  
 ذكره في باب النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم : ابو داود ، ( ٧٠ ) ،  
 ١٨ / ١ ، الترمذي ( ٦٨ ) وقال : " حديث حسن صحيح " ١ / ١٠٠ ،  
 النسائي ، ١٧٥ / ١ ، ابن ماجه ، ( ٣٤٣ ) ، ١٢٤ / ١ ، نصب الراية ،  
 ١٠١ / ١ .

( ٢ ) سورة الفرقان ، آية : ( ٤٨ ) .

( ٣ ) الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال : قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ( ان الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه  
 ولونه ) : ابن ماجه ، في الطهارة ، باب الحياء ، ( ٥٢١ ) ونقل فـوـاد  
 عبد الباقي عن زوائد ابن ماجه : ضعيف لضعف رشد بن سعد في سنده ..  
 ١٧٤ / ١ .

والحديث بدو الاستثنا أخرجه الثلاثة عن أبي سعيد : ابو داود ، ( ٦٦ ) ،  
 ١٧ / ١ ، الترمذي ( ٦٦ ) ، ٩٥ / ١ ، النسائي ، ١٧٤ / ١ .

## سألة - ٢٧ -

عدد

الفسلات من

إذا ولغ<sup>(١)</sup> الكلب في اناء يكفيه أن يغسل ثلاث مرات عندنا<sup>(٢)</sup> ، ~~وعند~~ ولوغ الكلب الشافعى لا يكفيه / الا سبعا أولا هن وأخراهن بالتراب<sup>(٣)</sup> .

( ١/٩ )

( ١ ) ولغ الكلب بلغ ولغا : من باب نفع ، وولوغا : شرب ، وسقوط الواو كما في يقع ، وولغ يلغ : من باب وعد ، وورث غفة ، وولغ : مثل وجل يوغل لغة أبيضها ، ويعدن بالهمزة : فيقال أولفته : اذا سقيته ، ومنه يقال رجل مستولغ : لا يبالي بما ولا عارا .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، المصباح ، مادة : ( ولغ ) .

( ٢ ) انظر : البدائع ، ٢٧٥/١ ، الهداية ، ٢٣/١ .

( ٣ ) انظر : المذهب ، ٥٥/١ ، التنبيه ، للشيرازى ( مصر : شركة ومكتبة مصطفى الحلبي ) الطبعة الاخيرة ، ٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م ، ص ١٧ ، المجموع ، ٥٨٥/٢ ، يتضح من المسألة أن المؤلف لم يذكر دليل الا حناف كعادته في الكتاب ، ودليلهم كما ورد في كتب المذهب \* ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا ) .

الحديث أخرجه الدارقطني في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه من طريقين : عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكلب بلغ في الاناء يغسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا ) قال : تفرد به عبد الوهاب عن اسماعيل وهو متروك ، وغيره يرويه عن اسماعيل بهذا الاسناد ( فاغسلوه سبعا ) قال : وهو الصواب ، ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوفا على أبي هريرة : أنه قال : ( اذا ولغ الكلب في الاناء فأهرقه ثم أغسله ثلاث مرات ) ، قال الشيخ تقي الدين في الامام : وهذا سند صحيح .

انظر : سنن الدارقطني ، ٦٦ ، ٦٥/١ ، السنن الكبرى ، ٢٤٠/١ ، نصب الراية ، ١٣٠/١ ، ١٣١ ) البدائع ، ٢٧٥/١ ، الهداية ، ٢٣/١ ، واستدل الا حناف أيضا بالقيام : " لان ما يصيبه بوله يطهر بالثلاث ، فما يصيبه سوره وهو دونه أولى " الهداية مع شرح فتح القدير ، ١٠٩/١ .

وأحتج الشافعي بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغسلوه سبعا ، أخرجه من وأولاه من بالتراب " ( ١ )

التحرى فى  
الإناءين

مسألة - ٢٨ -

لا يجوز التحرى فى الإناءين عندنا ( ٢ ) ، وعند الشافعي : يجوز ( ٣ ) ؛ ويجوز التحرى بالشهين بالاتفاق . ( ٤ )

( ١ ) أورد المؤلف الحديث بلفظ المصنف فى الغسل بالتراب ، ولم أشر على الحديث بهذا اللفظ ، وإنما الثابت هو بلفظ التخيير كما رواه الترمذى ، أو مجردا عن القيد بالتراب كما رواه البخارى وسلم ، أو بقيد بالأولى كما رواه مسلم ، وكلهم عن أبى هريرة رضى الله عنه : البخارى ، فى الوضوء ، باب الماء الذى يغسل به شعر الإنسان ، ( ١٧٢ ) ، ٢٧٤ / ١ ، مسلم ، فى الطهارة ، باب حكم ولغ الكلب ، ( ٢٧٩ ) ، ٢٣٤ / ١ ؛ الترمذى ، فى الطهارة ، باب ما جاء فى سور الكلب ، ( ٩١ ) ، ١٥١ / ١ .

وذكر الدارقطنى والبيهقى فى سننهما جميع الروايات المختلفة فى الباب ، سنن الدارقطنى ٦٣ / ١ - ٦٦ ، السنن الكبرى ، ٢٤٠ / ١ .

( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٧ ، مراقى الفلاح ، ص ٦ .

( ٣ ) ذكر النووى رحمه الله فى المجموع لهذه المسألة ثلاثة وجوه : الأول : أنه لا تجوز الطهارة بواحد منها ، إلا إذا اجتهد وغلب على ظنه طهارتهما بعلامة تظهر فإن ظنه بغير علامة تظهر ، لم تجز الطهارة به ، وهذا الوجه هو الذى قطع به الجمهور وهو الصحيح .

انظر : الأم ، ١١ / ١ ، المذهب ( ٢٣٦ / ١ ) مع المجموع ، الوجيز ، ١٠ / ١ ، الضهاج ، ص ٣ .

( ٤ ) انظر : الوجيز ، ١٠ / ١ ، مراقى الفلاح ، ص ٦ .

وطه جوازه فى الشهين دون الإناءين عند الأحناف ، " لأنه لا خلف للشهين فى ستر المورة ، والماء يخلقه التراب " . مراقى الفلاح ، ص ٦ .

دليلنا ، وهو : أن الماء لا يغسلوا أما أن يكون نجسا ، أو طاهرا ، فإن كان طاهرا فلا يدخل التحرى فيه ، وإن كان نجسا فلا يجوز استعماله (١) .  
احتج الشافعى ، بقوله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ) (٢) ، وهذا هنا واجد للماء ، فلا يباح له التيمم . (٣)

### سألة - ٢٩ -

طلب الماء

لا يلزم طلب الماء لجواز التيمم عندنا (٤) ، وعند الشافعى : يلزم طلب الماء (٥) . لجواز التيمم

دليلنا ، أنه صلى الله عليه وسلم قال : ( التراب وضوء المسلم طوالى عشر  
هيج ) (٦) وهذا غير واجد للماء . (٧)

(١) انظر : المصادر السابقة للأحناف .

(٢) سورة المائدة ، آية : (٦) .

(٣) انظر السألة مع أدلتها بالتفصيل : المجموع ، ٢٣٦/١ .

(٤) لا يلزم طلب الماء للتيمم لدى الأحناف ، بشرط : أن يكون سافرا أو خارجا  
المصر بينه وبين المصر نحو ميل أو أكثر ، لأنه يلحقه الحرج بدخول المصر ،  
والماء معدوم حقيقة ، وإن كان أقل من ميل ، أو بقرب الممران ، وجسب  
عليه الطلب .

انظر : القدورى ، ص ٤ ، البدائع ، ١٨٥/١ ، الهداية ، ٢٥/١ .

(٥) انظر : الأم ، ٤٦/١ ، التنبيه ، ص ١٥ ، المذهب ( ٢٧١/١ ) —  
المجموع ، المنهاج ، ص ٦ .

(٦) الحديث أخرجه أبو داود والترمذى والبيهقى فى سننهم من حديث أبى زر  
رضى الله عنه ، وقد سبق تخريجه فى السألة (١٩) ، ص

(٧) راجع الأدلة بالتفصيل : البدائع ، ١٨٥/١ ، ١٨٦ .

واحتج الشافعي : بقوله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ) (١) ،  
ونفى [ الوجود ] (٢) ، انما يكون بعد الطلب . (٣)

### سألة - ٣٠ -

حكم المني

/ المني نجس عندنا (٤) ، وعند الشافعي : طاهر ، رطباً كان أو يابساً (٥) ، (٦/ب)  
ولا خلاف أنه اذا بهس وفركه يطهر ، ولا يحتاج الى الفصل (٦) .

دليلنا : أن المني طاهر ، تنتفى به الطهارة ، فوجب أن يكون نجساً ، كسدم  
الحيث ، لأن مجرى المني ومجرى البول واحد ، فاذا استويا في المجرى وجب ان  
يستويا في النجاسة ، لقوله تعالى . ( ألم نخلقكم من ماء مهين ) (٧) ، والمهين  
هي : للنجس . (٨)

- (١) سورة المائدة ، آية : (٦)
- (٢) في الأصل ( الوجوب ) . والظاهر أنها : ( الوجود ) ، لأنها مأخوذة من  
قوله تعالى ( فلم تجدوا ) ، والله أعلم .
- (٣) راجع الأدلة بالتفصيل : المجموع ١/ ٢٧١ وما بعدها .
- (٤) أنظر : القدوري ، ص ٧ ، الهدايج ، ١/ ٢٦٧ ، الهداية ، ١/ ٣٥٠ .
- (٥) انظر : الأم ، ١/ ٥٥ ، المذهب ، ١/ ٥٤ ، التنبيه ، ص ١٧ ، المضاج ،  
ص ٦٠ .
- (٦) انظر : الأم ، ١/ ٥٥ ، القدوري ، ص ٧ .
- (٧) سورة المرسلات ، آية : (٧٠) .
- (٨) والذي ذكر في كتب التفسير واللغة ، أن معنى المهين : هو الحقير الذليل  
الضعيف .

انظر : (كتاب مجموعة من التفاسير) : تفسير البهزاوي ، النسخ ، الخازن ،  
تنوير الحقباس ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٠ هـ ، ( مصر : المطبعة المامسرة )  
٤٣٢/٦ ، الصحاح ، مادة : ( مهين ) .

واستدلوا كذلك بما أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها ( أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يفسل المني ، ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب ، =



أحتج الشافعى بقوله تعالى : ( ولقد كرّمنا بنى آدم )<sup>(١)</sup> ، وكراهته أن يكون طاهرا من أصل طاهر .

### سأـلـة - ٣١ -

الصـحـح عـلى

الخـفـين مـن غـير

الطـهـارة

إذا غسل احدى رجليه ولبس الخف ثم لبس الأخرى<sup>(٢)</sup> ، فان عندنا : يجوز اتمام الطهارة<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعى : مالم ينزع الأول ثم يلبس قبل الحدث لا يجوز<sup>(٤)</sup> .

دليلنا فى السألة : أن استدامة اللبس كالابتداء ، ألا ترى : أن من حلف أن لا يلبس خفا وهو لابس ، خنت فى يمينه اذا لم ينزع<sup>(٥)</sup> ، ولو نزع خفه الطموس الأول قبل الحدث ثم / لبسه جازله الصح عليه .

( ١٠ / ١ )

= وأنا انظر الى أثر الفصل فيه ) : سلم ، فى الطهارة ، باب حكم المنسئ ، ( ٢٨٩ ) ، ٢٣٩ / ١ ، راجع ادلتهم بالتفصيل : العيني ، أبو محمد محمود ابن أحمد ، النهاية فى شرح الهداية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٠ هـ ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٧٢٠ / ١ وما بعدها .

( ١ ) سورة الاسرى ، آية : ( ٧٠ ) ، وانظر ادلتهم بالتفصيل : ٥٦٠ / ٢ - ٥٦٢ .  
واستدلوا على اتفاقهم : بأن الفرق بعد الجفاف مطهر : بما أخرجه مسلم من حديث عائشة رض الله عنها ، أنها قالت : ( كنت أفرك النى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا ، فيصلى فيه ) : سلم ، فى الطهارة ، باب حكم النى ، ( ٢٨٨ ) ، ٢٣٨ / ١ .

( ٢ ) صورة السألة كما ذكرها السرخسى : " لو توضأ وغسل احدى رجليه ولبس الخف ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف ثم أحدث " . المسوط ، ٩٩ / ١ ، ١٠٠٠ ، الأم ، ٣٣ / ١٠ .

( ٣ ) انظر : المسوط ، ٩٩ / ١ ، ١٠٠٠ ، الهداية ، ٢٨ / ١ .

( ٤ ) انظر : الأم ، ٣٣ / ١ ، المهذب ، ٢٨ / ١ ، الوجيز ، ٢٣ / ١ .

( ٥ ) انظر : القدورى ، ص ١٠١ ، الهداية ، ٧٧ / ٢ ، فتح القدير ، ١٠٤ / ٥ ،

حاشية سمد جلى على شرح فتح القدير ، ١٤٦ / ١ .

احتج الشافعي : فان كان حصل لبس الأول حال قيام الحدث فلم يجز الصبح عليه . (١) كما إذا لبس قبل ان يرضل ، فإنه لا يجوز المسح عليه .

الصبح على  
الجرموقين

سألسة - ٣٢ -

الصبح على الجرموقين (٢) يجوز عندنا (٣) ، وعند الشافعي : لا يجوز . (٤)

(١) واستدل الشافعية للسألة بما رواه الشيخان من حديث المغيرة رضي الله عنه قال : ( صليت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وضوءه ، ثم أهويست لأنزع خفيه ، فقال : ( دعها فاني أدخلتها طاهرتين ) وصح عليهما ) : البخاري ، في الوضوء ، باب اذا أدخل رجله وهما طاهرتان ، ( ٢٠٦ ) ، ( ٣٠٩ / ١ ) ، مسلم ، في الطهارة ، باب الصبح على الخفين ، ( ٢٧٤ ) ، ( ٢٣٠ / ١ )

وما رواه الشافعي والبيهقي عن أبي بكرة : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوما وليلة ، اذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما ) . وقال البيهقي :

" وكذلك رواه الشافعي عن عبد الوهاب ألا أن الريح شك في قوله : ( اذا تطهر فلبس خفيه ) فجعله من قول الشافعي ، وهو في الحديث . والصحيح : ما قاله الريح . كما هو وارد في الأم للشافعي ، أنه من كلامه وليس من الحديث . وكما أخرجه ابن ماجه عن أبي بكرة بدون هذه الزيادة فسي كتاب الطهارة وسننها ، باب ماجاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر ، ( ٥٥٦ ) ، ( ١٨٤ / ١ ) ، الأم ، ( ٣٣ / ١ ) ، السنن الكبرى ، ( ٢٨١ / ١ ) ، انظر بالتفصيل : المجموع ، ( ٥٥٤ / ١ ) - ٥٥٧ .

(٢) الجرموق : ما يلبس فوق الخف ، والجمع : الجرامين ، مثل عصفور وعصافير . انظر : المضرب في ترتيب المصرب ، الصباح ، مادة ( جرموق ) .

(٣) انظر : القدوري ، ص ٦ ، المحسوط ، ( ١٠٢ / ١ ) ، الهدايع ، ( ١٠٣ / ١ ) ، الهداية ، ( ٢٩ / ١ ) ، ٣٠٠ .

(٤) انظر : الأم ، ( ٣٤ / ١ ) ، التنبيه ، ص ١٢ ، المذهب ، ( ٢٨ / ١ ) ، الوجيز ، ( ٢٤ / ١ ) ، الضهاج ، ص ٥٥ .

دليلنا : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) : ( أنه كان مسح على عمامته  
( ١ ) وعلى جرموقه )

واحتج الشافعي بقوله تعالى : ( فاصحوا بروجكم وأرجلكم إلى الكعبين ) ( ٢ ) ،  
فألله تعالى أمر بخسل الرجلين ، إلا أنه قام الدليل على جواز المسح على الخف ،  
فبقى الباقي على ظاهره . ( ٣ )

### صائفة - ٣٣ -

مقدار المفروني  
في المسح

المفروني في المسح على الخف ، مقدار بثلاثة أصابع ( ٤ ) ،

( ١ ) الحديث أخرجه أبو داود في سننه ، وابن خزيمة في صحيحه ، والحاكم في  
مستدركه ، وصححه ، من حديث عبد الرحمن بن عوف أنه سأل بلالا عن وضوء  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ( كان يخرج يقضي حاجته ، فأتى به  
بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه ) : أبو داود ، في الطهارة ، بحساب  
المسح على الخفين ، ( ١٥٣ ) ، ٣٩ / ١ ، صحيح ابن خزيمة ، ٩٥ / ١ ،  
المستدرك ، ١٧٠ / ١ ، نصب الرأية ، ١٨٣ / ١ .  
( قال الجوهري : " المعوق الذي يلبس فوق الخف ، فارسي معرب . الصحاح :  
( مؤن ) .

راجع أدلة الأحناف بالتفصيل : البدائع ، ١٠٣ / ١ ، ١٠٤ .

( ٢ ) سورة المائدة ، آية : ( ٦ ) .

( ٣ ) راجع أدلتهم بالتفصيل : المجموع ، ٥٤٤ / ١ - ٥٥٢ .

( ٤ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٢ و القدوري ، ص ٥ و المجموع ، ١٠٠ / ١ ،

البدائع ، ١٠٦ / ١ ، ١٠٧ .

وعند الشافعي : غير مقدر ، بل يجوز أن يصح باصبع واحدة . ( ١ )  
 دليلاً ، ماروي عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) : ( أنه كان مسح على خفيه  
 بثلاثة أصابع )  
 واحتج الشافعي : أن المسح بدل عن الغسل السنون ، وفي الغسل إنما هو  
 بالثلاث ، فكذلك في البدل .

- ( ١ ) انظر : مختصر المزني ، ص ١٠ ، التنبيه ، ص ١٣ ، المذهب ( ١ / ٥٦٣ )  
 مع المجموع ، الوجيز ، ٢٤ / ١ ، المنهاج ، ص ٥٥ .  
 ( ٢ ) ما ذكره الحنف دليلاً للحنفية ليس بدليل ، بل هو أقل ما ينطبق عليه المسح  
 عندهم . وإنما استدلوا على القدر المفروض للمسح بثلاثة أصابع ، بما أخرجه  
 أبو داود ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أنه قال : ( لو كان الدين  
 بالرأى ، لكان بادئ الخف أحق بالمسح من أعلاه ، ولكن رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه خطوطاً بالأصابع ) . قال ابن حجر  
 في التلخيص : " اسناده صحيح " : أبو داود ، في الطهارة ، باب كيف المسح  
 ( ١٦٢ ) ، ٤٢ / ١ ، تلخيص الحبير ، ١٦٠ / ١ .  
 ( ٣ ) واحتجاج المؤلف للشافعية بدليل القياس على الغسل السنون غير بين وذلك  
 لأن مذهبه يصادم هذا الدليل ، حيث يقولون : بكراهية التكرار في المسح  
 قال الرطبي : " ويكره تكرار مسحه وإن أجزأ " .  
 وقال النووي في استدلال الشافعية لما يجزئ في المسح : " واحتج أصحابنا  
 بأن المسح ورد مطلقاً ، ولم يصح من النبي صلى الله عليه وسلم في تقدير  
 واجبه شيء فتعين الاكتفاء بما ينطلق عليه الاسم " .  
 انظر : المجموع ، ٥٦٢ / ١ ، الرطبي ، شخص الدين محمد بن أبي العباس  
 أحمد بن حمزة ، ( الشهير بالشافعي الصغير ) ، نهاية المحتاج إلى شرح  
 المنهاج ، المطبعة الأخيرة ، ١٣٨٦ هـ ، ( مصر : شركة مصطفى الحلبي ) ،  
 ٢٠٢ / ١

## سألة - ٣٤ -

حكم الوطء قبل  
الفسل لأكثر

المرأة اذا انقطع دمها لأكثر الحيض (١) يحل للزوج وطئها عندنا (٢) ، وعند الشافعي : لا يحل ما لم تتطهر بالماء (٣).

دللنا في السألة : وهو أنا أجمعنا على أن المرأة اذا انقطع دمها يلزمها الصوم (٤) ، فوجب أن لا يمنع الوطء ، كما اذا كان بعد الفسل .  
واحتج الشافعي بقول الله تعالى : ( ولا تقربوهن حتى يطهرن ) (٥) والطهارة لا يحصل الا بالاغتسال (٦).

(١) الحيض لغة : السيلان ، ومنه يقال : حاغت السرة اذا سال صفهسا ، وحاغت المرأة : حيضا وحيضا ، وحيضتها : نسبتها الى الحيض ، والمرءة حيضة ، والجمع : حيض مثل : ضيعة وضيع ، وخيعة وخيم ، والقياس : حيضات مثل : بيضة وبيضات .  
أنظر : معجم مقاييس اللغة ، ومصباح المنير ، مادة : " حيض " وشرعها : " اسم لدم خارج من الرحم لا يعقب الولادة ، مقدربقدر معلوم في وقت معلوم " .  
الهدائع ، ١٦٧ / ١ .

(٢) انظر : القدوري ص ٦ ، الهداية ٣٢ / ١ ، شرح فتح القدير ١٧١ / ١ .  
(٣) انظر : الأم ، ٥٩ / ١ ، المذهب ٤٥ / ١ ، التنبيه ص ١٦ ، المنهاج ص ٨ ، المجموع ٣٨٠ / ٢ ، ٣٨١ .

(٤) راجع : المراجع السابقة للمذهبين .  
(٥) سورة البقرة ، آية : ( ٢٢٢ ) ، وتامها : ( فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين " .  
(٦) واستدل لهم بالآية بقراءة التشديد في قوله ( تطهرن ) ، لأنها صريحة في اشتراط الفسل .

وقال الشافعي رحمه الله تعالى :

" وكان مبينا في قول الله عز وجل : ( حتى يطهرن ) أنهم حيض في غير حال الطهارة =

## سألة - ٣٥ -

أقل صا

الحين

( ٢ )

( ١ )

أقل الحين عندنا : ثلاثة أيام وليلتين<sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : يوم وليلة<sup>(٢)</sup> .  
 دليلنا ما روى عن أنس بن مالك : ( أقل الحين من الثلاثة الى العشرة )<sup>(٣)</sup> دل  
 على أن مدة الحين بالقلّة والكثرة ، من الثلاثة الى العشرة .

= وقضى الله على الجنب : أن لا يقرب الصلاة حتى يغتسل ، فكان بيننا : أن لا  
 مدة لطهارة الجنب الا الفسل ، ولا مدة لطهارة الحائض الا ذهاب الحيض  
 ثم الفسل ، لقول الله عز وجل ( حتى يطهرن ) وذلك انقضاء الحيض :  
 ( فاذا تطهرن ) يعنى بالفسل ، لأن السنة دلت على أن طهارة الحائض  
 الفسل . الشافعي : أحكام القرآن ت/ الشيخ عبد الغنى عبد الخالق ،  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ) ، ٥٣ / ١ .

انظر أيضا للتفصيل : الأم ، ٥٩ / ١ ، المجموع ، ٣٨٢ / ٢ .

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٣ ، القدوري ، ص ٦ ، البدائع ، ١٦٦٩ / ١ ،  
 الهداية ، ٣٠ / ١ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٦٤ / ١ ، التنبية ، ص ١٦ ، المذهب ( ٢٨٨ / ٢ ) مصحح  
 المجموع ، الوجيز ، ٢٥ / ١ ، المنهاج ، ص ٨ .

( ٣ ) أخرجه ابن عدى فى الكامل ، عن طريق الحسن بن دينار عن أنس رضى الله عنه  
 مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( الحين ثلاثة أيام ، وأربعة ،  
 وخسة ، وستة ، وسبعة ، وثمانية ، وتسعة ، وعشرة ، فاذا جاوزت العشرة ،  
 فهو مستحاضة ) ، وأعله الحسن بن دينار ، وقال : ان جميع من تكلم فسى  
 الرجال ، أجمعوا على ضعفه ، وقال : ولم أر له حديثا جاوز الحد فى النكارة ،  
 وهو الى الضعف أقرب ، وقيل فى تضعيفه غير ذلك ، كما ذكره الزيلعى ، وروى  
 عبد الرزاق فى مصنفه ، والبيهقى فى سننه ، عن أنس موقوفا عليه : نحوه ، صح  
 اختلاف فى اللفظ ، وقال البيهقى : وقد روى فى أقل الحين وأكثره أحاديث  
 ضفاف ، ومن ضعفها فى كتابه الخلافات .

انظر : مصنف عبد الرزاق ، ٢٩٩ / ١ ، السنن الكبرى ، ٣٢٢ / ١ ، ٣٢٣ ، كتاب  
 مختصر الخلافات للبيهقى ، ( ميكروفيلم ) فى مركز البحث العلمى ، بكلية الشريعة  
 جامعة أم القرى ( ٣٢١ - فقه مقارن ) ( ورقة ٢٤ ) ، صورة من مكتبة شستريمتى ،  
 برقم ( ٣١٨٩ ) ، نصب الراية ، ١٩٢ / ١ .

واحتج الشافعى ، وقال : يوم وليلة ، احدى طرفى السح ، فجاز أن يكون  
حيضا ، كالثلاثة . ( ١ )

أكثر مدة  
الحيض

مسألة - ٣٦ -

أكثر الحيض عندنا : عشرة أيام ( ٢ ) ، وعند الشافعى : خمسة عشر يوما ( ٣ )

دليلنا : بما روى عن أنس موقوفا عليه ، مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنه قال : ( أكثر الحيض عشرة أيام ) ( ٤ )

واحتج الشافعى : بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( انكس  
ناقصات العقل والدين ) ، قيل يارسول الله ، عرفنا نقصان عقلمن ، فما نقصان  
دينهن ؟ فقال رسول الله : ( أما نقصان دينهن : فان الواحدة منهن تقعد  
شطر عمرها لاتصوم ولا تصلى ) ( ٥ )

( ١ ) استدل المؤلف للشافعى بالقياس على مدة السح ، ولم أعثر فى مدونيات  
فقههم على هذا القياس ، وانما استدل الشافعى لأقل الحيض بالاستقراء :  
من المشاهدات والوقائع واخبارات النساء ، حيث يقول : " قد رأيت امرأة  
أثبت لى عنها أنها لم تنزل تحين يوما ولا يزيد عليه ، وأثبت لى عن نساء  
أنهن لم يزلن يحضن أقل من ثلاث ، وعن نساء ، أنهن لم يزلن يحضن خمسة  
عشر يوما ، وعن امرأة أو أكثر أنها لم تنزل تحين ثلاث عشرة . . . " الام ، ١ / ٦٤  
( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٣ ، القدورى ، ص ٦ ، البدائع ، ١ / ١٦٩ ،  
الهداية ، ١ / ٣٠ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ١ / ٦٧ ، التنبيه ، ص ١٦ ، المذهب ( ٢ / ٣٨٨ ) مع المجموع  
الوجيز ١ / ٢٥ ، الضحاك ص ٨ .

( ٤ ) الحديث سبق تخريجه والكلام عليه فى المسألة ( ٣٥ ) . ص

( ٥ ) الحديث : بهذا اللفظ لا أصل له ، وقال البيهقى فى المعرفة : " هذا  
الحديث ، يذكره بعض فقهاءنا ، وقد طالبت كثيرا فلم أجده فى شئ " من كتب  
الحديث ، ولم أجده له اسنادا " ، يقال الشيرازى : " لم أجده بهذا اللفظ  
الا فى كتب الفقه " ، وقال النووى : " باطل لا يعرف " . ونقل ابن حجر فى  
التلخيص غير ذلك ، =

حكم دم  
الحامل

### سألة - ٣٧ -

الحامل عندنا : لا تحيض ، إلا <sup>أن</sup> يكون نادرًا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : تحيض <sup>(٢)</sup> .

دليلنا : قوله صلى الله عليه وسلم : ( ألا لا تؤءطأ الحمالى حتى تضع ، ولا الحمالى حتى تستبرى <sup>(٣)</sup> بحیضة ) ، فجعل عدة الحامل بوضع الحمل ، فلو كانت تحيض ، لما جعل انقضاء العدة بوضع الحمل .

= وانما يقرب من المعنى ما رواه البخارى فى صحيحه عن أبى سعيد رضى الله عنه مرفوعا ( ألين اذا حاضت لم تصل ولم تصم ) قلن : بلى . قال : فذلك من نقصان دينها ) : البخارى ، فى الصحيح ، باب ترك الحائض الصوم ، ( ٣٠٤ ) .  
( ٤٠٥ / ١ )

انظر : المذهب ، ٤٦ / ١ ، المجموع ، ٣٨٩ / ٢ ، والتفصيل : تلخيص الحبير ١٦٢ / ١ ، ١٦٣ .

( ١ ) انظر : القدورى ، ص ٦ ، البدائع ، ١٧٥ / ١ ، الهداية ، ١٣٣ / ١ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ٥٢ / ١ ، الوجيز ، ٣١ / ١ ، المنهاج ، ص ٨ ،

المجموع ، ٣٩٥ / ٢ ، ٢٩٦ .

( ٣ ) الحديث أخرجه أبو داود والبيهقى فى السنن عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال فى سبأيا أو طاس : ( لا تؤءطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة ) ، أبو داود ، فى الطلاق ، باب فى وطأ السبأيا ، ( ٢١٥٧ ) ، ٢٤٧ / ٢ ، السنن الكبرى

٣٢٩ / ٥



احتج الشافعى ، بقوله تعالى : ( ويستألفونك عن المحيى قل هو أذى ) (١) ،  
قائله تعالى قد أخبر [ عن ] (٢) حقيقة الحيى ، أنه أذى ، والأذى موجود فى  
حال الحمل فوجب أن يتملك الحكم به (٣) .

مدة النفاس

سألة - ٣٨ -

أكثر النفاس (٤) عندنا : أربعون يوما / ، وأقله ساعة (٥) ، وعند الشافعى : ( ١١ / ب )  
ستون يوما .

دليلنا : طارق عن أم سلمة رضى الله عنها ، أنها قالت : ( كانت النساء تقدمن  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما فى النفاس ) .  
واحتج الشافعى : بأنه حكم يسقط به الصوم والصلاة ، فجاز أن يزيد على غالبه ،  
كما قلنا : فى الحيى .

- ( ١ ) سورة البقرة ، آية : ( ٢٢٢ ) .
- ( ٢ ) فى الاصل : ( على ) .
- ( ٣ ) انظر الأدلة بالتفصيل : المجموع ، ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٨ .
- ( ٤ ) النفاس : صدر نفست المرأة ، بضم النون وفتحها ، اذا ولدت ، فهى : نفاس ،  
وهى : نفاس ، مثل : عشاء وعشار . انظر المضرب فى ترتيب المضرب ، الصباح  
مادة : ( نفس ) . وشرعا " هو الدم الخارج عقب الولادة ) ، البدائع ، ١ / ١٧٢ ،  
الهداية ، ١ / ٣٣ .
- ( ٥ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٣ ، القدورى ، ص ٦ ، الهداية ، ١ / ٣٣ ،  
البدائع ، ١ / ١٧٢ .
- ( ٦ ) انظر : مختصر المزنى ، ص ١١ ، المذهب ، ١ / ٥٢ ، الوجيز ، ١ / ٣١ ،  
المنهاج ، ص ٨ .
- ( ٧ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة الا النسائى عنها ، كلهم فى كتاب  
الطهارة ، باب ما جاء فى وقت النفاس ، ابوداود ، ( ٣١١ ، ٣١٢ ) ، ١ / ١٣٠ ،  
الترمذى ( ١٣٩ ) ، وقال : " هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث أبى سهل  
عن سة الأزدي عن أم سلمة " ، ١ / ٢٥٦ ، ابن ماجه ، ( ٦٤٨ ) ، ١ / ٢١٣ .
- ( ٨ ) انظر الأدلة بالتفصيل : المجموع ، ٢ / ٥٢٦ - ٥٢٩ .

## كتاب الصلاة

آخر وقت  
الظهر

[ مسألة - ٣٩ - ]

- (١) آخر وقت صلاة الظهر ، عندنا : اذا صار ظل كل شئ \* مثليه ، يلزمه الظهر ،  
(٢) وعند الشافعي : اذا صار ظل كل شئ \* مثله سوى ظل استواء الشمس [ (٣)  
احتج الشافعي بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( أن جبريل عليه  
السلام صلى به يومين : صلى في اليوم الأول : حين زالت الشمس ، وفي اليوم الثاني :  
حين صار ظل كل شئ \* مثله ، ثم قال جبريل : هذا وقت ما بين الوقتين ) (٤)

- (١) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٣ ، القدوري ، ص ٧ ، البدائع ، ١ / ٣٥١ ،  
الهداية ، ١ / ٣٨ .  
(٢) ما بين القوسين المبرهين زبدت لاتمام العبارة ، لأن طريقه المؤلف ببيان  
الذاهبين في المسألة ، ولم يذكر هنا قول الشافعي ، ولعله سهو من الناسخ .  
(٣) انظر : الأم ، ١ / ٧٢ ، التنبيه ، ص ١٨ ، المذهب ( ٢١ / ٣ ) مع المجموع ؛  
الوجيز ، ١ / ٣٢ ، المنهاج ، ص ٨ .  
(٤) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ،  
( أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أتني جبريل عند البيت مرتين : فعلى بي  
الظهر حين زالت الشمس - الى ان قال : - وعلى بي الظهر في المرة الثانية ،  
حين صار ظل كل شئ \* مثله . . . ثم قال : والوقت ما بين هذين الوقتين \* .  
أبو داود ، في الصلاة ، باب في المواقيت ، ( ٣٩٣ ) ، ١ / ١٠٧ ، الترمذي  
نحوه ( ١٤٩ ) وقال : " حديث حسن صحيح " ١٣ / ٢٧٨ - ٢٨٢ ، والتفصيل :  
المجموع ، ٣ / ٢١ - ٢٩ .

وأصحابنا احتجوا بهذا الحديث ، وهو أنه : لما بدأ بالصلاة بعد ما صار كل  
شيء مثله ، وفراغ الصلاة إنما يحصل بعد ما صار ظل كل شيء مثله <sup>(١)</sup> ، وعنده :  
الصلاة توجب بمشروع الوقت <sup>(٢)</sup> ، فدل على أن الحديث حجة لنا عليكم .

وقت المغرب

سألة - ٤٠ -

للمغرب وقتان عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : له وقت واحد <sup>(٤)</sup>

احتج الشافعي : أن جبريل صلى في يومين في وقت واحد ، وهو : وقت افطار  
الصائم . <sup>(٥)</sup>

( ١ ) انظر أدلتهم : الهدائع ، ٣٥١ / ١ .

( ٢ ) قال الفزالي : " تجب الصلاة بأول الوقت وجهاً موسماً " انظر : الوجيز ،  
٣٣ / ١ ، المجموع ، ٤٩ / ٣ ، راجع المسألة الأصولية بالتفصيل : في المسألة  
( ٤٥ ) ، ص

( ٣ ) للمغرب وقتان : أول وقتها : إذا غربت الشمس ، وآخر وقتها : ما لم يغيب  
الشفق ، ولكن يكره تأخيرها بعد غروب الشمس إلا بقدر ما يستبرأ به فيه  
الغروب ،

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٣ ، القدوري ، ص ٨ ، المسوط ، ١٤٤ / ١ ،

الهدائع ، ٣٥٣ / ١ ، ٣٥٤ ، الهداية ، ٣٨ / ١ .

( ٤ ) وللشافعي في المسألة قولان : قديم : يمتد إلى مغيب الشفق ، وله أن يبدأ  
بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان ، وحديث : ينقض بعض قدر وضوء  
وسترعورة ، وأذان ، وإقامة وخمس ركعات ، وصح النووي القول القديم  
واختاره في المجموع ، وقال في المنهاج : " القديم أظهر والله أعلم " .

انظر : الأم ، ٧٣ / ١ ، المهذب ، ٥٩ / ١ ، الوجيز ، ٣٣ / ١ ، المجموع

٣٣ / ٣ ، المنهاج ، ص ٨ .

( ٥ ) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ( أن النبي

صلى الله عليه وسلم ) قال : أتني جبريل عند البيت مرتين : . . . =

لنا : أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( للمغرب وقتان ) ( ١ )

ما هو الشفق ؟

سألة - ٤١ -

الشفق هو : البياض عندنا دون الحمرة ( ٢ ) ، وقال الشافعي ، هو الحمرة دون البياض ( ٣ )

واحتج الشافعي بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( الشفق هو الحمرة ) ( ٤ )

= ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس ، وأفطر الصائم . . . صلى المرة الثانية . . . ثم صلى المغرب لوقته الأول . . . الحديث .

وقد سبق تفريجه في الصلاة ( ٣٩ ) ، ص

( ١ ) أورد المؤلف الحديث بمعناه ، كعادته في أكثر الأحاديث ، والحديث بطوله أخرجه : مسلم في صحيحه ، عن بريدة قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن وقت الصلاة ، فقال : ( صل معنا هذين اليومين ، فلما زالت الشمس أمر بلالا فأذن . . . ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس . . . فلما أن كان اليوم الثاني . . . صلى المغرب قبل أن يخيب الشفق . . .

الحديث ) : مسلم ، في الصائغ والصلاة ، ( ٦١٣ ) ، ١ / ٤٢٨ .

( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٣ ، القدوري ، ص ٨ ، الهدائع ، ١ / ٣٥٤ ، الهداية ، ١ / ٣٩ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ١ / ٧٤ ، المهذب ، ١ / ٥٩ ، الوجيز ، ١ / ٣٣ ، المنهاج ، ص ٨ .

( ٤ ) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما عن ابن عمر رضي الله عنه ، مرفوعا ، وموقوفا عليه ، قال البيهقي ، " الصحيح موقوف " .

انظر : سنن الدارقطني ، ١ / ٢٦٩ ، السنن الكبرى ، ١ / ٣٧٣ .

لنا في ذلك : وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ( أنه صلى العشاء هين اسود الأفق ) (١)

أذان الصبح  
قبل الفجر

سألة - ٤٢ -

أذان الصبح قبل الفجر ، لا يجوز عندنا (٢) ، وعند الشافعي : أذان الصبح قبل الفجر يجوز (٣)

احتج الشافعي بما روى : ( أن بلالا يؤذن لصلاة الفجر نصف الليل ) (٤)

(١) الحديث أخرجه أبو داود في سننه ، عن أبي سمعود رضي الله عنه ، فـ

الحديث الطويل عن الواقيت : أبو داود ، في الصلاة ، باب في الواقيت ،

(٣٦٤) ، ١٠٨/١ ، انظر : البناية في شرح الهداية ، ٨٠٥/١ ، ٨٠٦ ،

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٥ ، البدائع ، ٤٢١/١ ، الهداية ،

٠٤٣/١

(٣) انظر : الأم ، ٨٣/١ ، المذهب ، (٩٤/٣) مع المجموع .

(٤) أراد به الحديث الذي أخرجه الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنه ، أن

النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ( لا يضمن أحدكم أذان بلال من سحوره ، فإنه

يؤمن ، أو قال : ينادي بليل ، ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم ) : البخاري ،

في الأذان ، باب الأذان قبل الفجر ، (٦٢١) ، ١٠٣/٢ ، مسلم ، فـ

الصوم ، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ، (١٠٩٣) ،

٠٢٦٨/٢

وقال الشوكاني : " والحديث يدل على جواز الأذان قبل دخول الوقت ، فـ

صلاة الفجر خاصة ، وقد ذهب إلى مشروعيتها الجمهور مطلقاً . نيل الاوطار

٠٣٢/٢

لنا في ذلك ، وهو : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا يفرنكم  
أذان بلال ، فانه يؤذن ليتسحر صائمكم ولينتبه نائمكم ، فعليكم بأذان ابن أم مكتوم  
فان بلالا يؤذن بليل ) (١)

الترجيح في  
الأذان

سألة - ٤٣ -

(٢) في الأذان ليس بسنة عندنا (٣) ، وعند الشافعي : سنة . (٤)

احتج الشافعي ، بما روى عن أبي حمزة أنه قال : ( علمني رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الترجيع في الأذان ) (٥)

(١) الحديث مركب من ثلاثة أحاديث : أخذ جزءا من كل حديث ، اما الجزء  
الاول فمن حديث سلم عن سمرة بن جندب : ( لا يميزكم أذان بلال ) ، واما  
الجزء الثاني فمن حديث الشيخين عن ابن مسعود ، والسابق تخريجهم ،  
وأما الجزء الثالث فمن حديث الشيخين أيضا عن ابن عمر : ( أن بلالا  
يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ) .  
انظر : البخاري ، ( ٦٢٢ ، ٦٢٣ ) ، ١٠٤ / ٢ ، سلم ( ١٠٩٢ ، ١٠٩٤ )  
٠٢٦٨ ، ٢٦٧ / ٢

(٢) الترجيع : " هو أن يتدعى المؤذن بالشهادتين ، فيقول : أشهد أن لا اله  
الا الله مرتين ، وأشهد أن محمدا رسول الله مرتين ، يخفض بهما صوته ،  
ثم يرجع إليهما ويرفع بهما صوته " . الهدائع ، ٤٠٥ / ١ .  
(٣) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٥ ، القدوري ، ص ٨ ، الهدائع ، ٤٠٥ / ١  
الهداية ، ٤١ / ١ .

(٤) انظر : الأم ، ٨٤ / ١ ، التنبيه ، ص ١٩ ، المهذب ، ٦٣ / ١ ، الوجيز ،  
٣٦ / ١ ، الضحاك ، ص ٩ .

(٥) الحديث أخرجه سلم عنه ، في الصلاة ، باب صفة الأذان ، ( ٣٧٩ ) ،  
٢٨٧ / ١ ، وروى عنه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم : ( أن النبي صلى الله  
عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة ، والاقامة سبع عشرة كلمة . . .  
فذكر الأذان مفسرا بترجيح التكبير اوله ، وفيه الترجيع ، والاقامة مثله ، وزاد  
فيها ( قد قامت الصلاة ) مرتين =

لنا في ذلك ، مروي عن عبد الله بن زيد الأنصاري ( أنه حكى الأذان السنذى  
سمع من غير ترجيح ) (١) ، فلو كان سنة لذكره.. (٢)

### مسألة - ٤٤ -

عدد ألفاظ  
الاقامة

الاقامة عندنا : مثنى مثنى (٣) ، وعند الشافعى : فرادى (٤) .

احتج الشافعى ، بما روى عن النخعي ( صلى الله عليه وسلم ) ( أنه أمر بلالا بأن  
يشفع الأذان ، ويوتر الاقامة ) (٥)

= ابو داود ، في الصلاة ، باب كيف الأذان ، ( ٥٠٢ ) ، ١٣٧/١ ، الترمذى ،  
في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في بدء الأذان ، ( ١٩٤ ) ، وقال : " حديث حسن  
حسن صحيح " ، ٣٦٧/١ ، النسائى ، في الأذان ، باب كيف الأذان ،  
٢/٧٠٤ ، ابن ماجه ، في باب الترجيح في الأذان ( ٧٠٨ ) ، ٢٣٤/١ ، ابن  
خزيمة ، ١/١٩٥ ، الدارقطنى ، ١/٢٣٣ ، وما بعدها .  
(١) حديث روى به عبد الله بن زيد الأنصاري رضى الله عنه للأذان ، أخرجه أصحاب  
السنن وغيرهم ؛  
ابوداود ، في الصلاة ، باب كيف الأذان ، ( ٤٩٩ ) ، ١٩٥/١ ، الترمذى ،  
في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في بدء الأذان ، ( ١٨٩ ) ، وقال " حديث حسن  
صحيح " ، ٣٥٩/١ ، ابن ماجه ، في الأذان ، باب بدء الأذان ، ( ٧٠٦ ) ،  
١/٢٣٢ ، ابن خزيمة ، ١/١٩٧ ، الدارقطنى ، ١/٢٤٢ ، السنن الكبرى ،  
١/٣٩١ .

(٢) راجع أدلة الأحناف بالتفصيل : البدائع ، ١/٤٠٥ .

(٣) انظر : القدورى ، ص ٨ ، المسوط ، ١/١٢٩ ، تحفة الفقهاء ، ١/١٩٦ ،  
الهداية ، ١/٤١٠ .

(٤) انظر : التنبيه ، ص ١٩ ، المذهب ، ١/٦٤ ، الوجيز ، ١/٣٦ ، المنهاج ،  
ص ٩٠ .

(٥) الحديث أخرجه الشيخان من حديث أنس رضى الله عنه :

البخارى ، في الأذان ، باب الأذان مثنى مثنى ، ( ٦٠٥ ) ، ٨٢/٢ ،  
مسلم ، في الصلاة ، باب الأمر بشفع الأذان وإيثار الاقامة ، ( ٣٧٨ ) ، ٢٨٦/١ .

لنا في ذلك ، وهو : أن الإقامة / أحد الأذنين ، فوجب أن يكون شمساً ( ١٢ / ب )  
كلاخر. ( ١ )

وقت وجوب  
الصلاة

### سألة - ٤٥ -

وجوب الصلاة يتعلق بآخر الوقت عندنا ، ويجوز أدائها في وسطها ، ( ٢ )

( ١ ) راسدل المؤلف للأحناف بالقياس فقط مع وجود أدلة نقلية لهم : كحديث  
عبد الله بن زيد رضى الله عنه : ( أن النازل من السماء أتى بالأذان ومكث  
هنيها ، ثم قال مثل ذلك ، إلا أنه زاد في آخره مرتين ، قد قامت الصلاة )  
انظر : الحديث ومناهجها بالفاظها المختلفة : سنن الدارقطني ، ١ / ١٤٢ .  
وكذلك ماروى في حديث أبى محذورة : ( والإقامة سبع عشرة كلمة ) ، \* وإنما  
تكون كذلك إذا كانت مثني \* ، بالحديث قد سبق تخريجه في المسألة ( ٤٣ )  
ص . وانظر أدلتهم بالتفصيل : الهداي ، ١ / ٤٠٦ .

( ٢ ) هذا فرع من جملة فروع لقاعدة أصولية ، جرى الخلاف حولها عند الأصوليين ،  
وهو : الواجب الموسع : ولأحناف رأيان فيها : رأى أكثر العراقيين : أن  
الوجوب الموسع يتعلق بآخر الوقت ، قال السرخسى : \* وأكثر العراقيين ممن  
شايخنا يقولون : الوجوب لا يثبت في أول الوقت ، وإنما يتعلق بالوجوب  
بآخر الوقت \* .

ورأى عامة الحنفية : أن كان الواجب موسعاً فجميع الوقت وقت لأدائها ،  
وأن يجب الوجوب يختص بالجزء الأول من الوقت ، إذا اتصل به الأداء ، فإن  
لم يتصل به الأداء ، انتقلت السببية منه إلى ما يليه ، ولا تحمين الجزء الأخير .  
انظر : السرخسى ، أصول السرخسى ، تحقيق / أبى الوفاء ، ( بيروت : دار  
المعرفة ١٣٩٣ هـ ) ٣٠ / ٣٣ ، كشف الأسرار ، ١ / ٢١٥ ، ٢١٩ ،  
الانصارى ، محمد بن نظام الدين ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، ( مع  
الاستصفا ) الطبعة الأولى ، ١٣٢٢ هـ ) ، ( مصر : الأميرية بولاي ، ١ / ٢٦ ،  
أمير بادشاه ، محمد أمين ، تيسير التحرير على كتاب التحرير ، ( مصر :  
مصطفى الحلبي ، ١٣٥٠ هـ ) ١٨٩ / ٢ ، الهداي ، ١ / ٢٩١ .



وعند الشافعي : في أول الوقت. ( ١ )

لنا في ذلك وهو : أنا أجمعنا أنه لو أخر إلى آخر الوقت لا يأت ، فلو كان الوقت هو أوله ، لكان يأت بتركه. ( ٢ )

احتج الشافعي بقوله تعالى : ( أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ) ( ٣ )  
فإنه تعالى أمر بالصلاة عقب زوال الشمس ، ولو كان التأخير جائزا لما أمره ، وظاهر الأمر يدل على الوجوب. ( ٤ )

( ١ ) وعند الشافعية : الواجب الموسع يتعلق بأول الوقت وجهها موسعا ، كما قال الشيرازي في اللمع : " وإن كان الزمان أوسع من قدر العبادة ، كصلاة الزوال : ما بين الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ، وجب الفعل في أول الوقت وجهها موسعا " . واختلف القائلون بتعلق الوجوب بأول الوقت على التوسع : فسعى اشتراط العزم على الفعل في ثانی الحال لجواز التأخير ، ورجح الغزالي والنووي وعامة الفقهاء الاشتراط .

انظر : الشيرازي ، اللمع ، ( مصر ، مطبعي الحلبي ) ، ص ٤ ،  
التبصرة في أصول الفقه ، تحقيق : د . محمد حسن هيتو ، ( دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ ) ، ص ٦٠ ، الغزالي ، المستصفى ، ١ / ٧٠ ، البناني ،  
حاشية البناني على شرح الجلال ، على متن جمع الجوامع ، ( مصر : دار  
الاحياء الكتب العربية ) ، ١ / ١٨٨ ، المجموع ، ٣ / ٤٩ .

( ٢ ) انظر الأدلة بالتفصيل : أصول السرخسي ، ١ / ٣٠ ، ٣١ .

( ٣ ) سورة الاسراء ، آية : ( ٢٨ ) .

( ٤ ) راجع المراجع الأصولية السابقة للشافعية .

#### اصل الخلاف وفائدته :

الظاهر أن حقيقة الخلاف بين المذاهب : في الفرق ، بين الوجوب نفسه وبين وجوب الأداء ، فالحنفية يفتلون بينهما ، والشافعية : لا يفرقون بين الممارتين في المعانيات البدنية .

وفائدة الخلاف تظهر : في المرأة اذا حاضت في آخر الوقت ، لا يلزمها قضاء تلك الصلاة عند الأحناف ، لأن وجوب الأداء لم يوجد ، وعند الشافعية : " ان ادركت من أول الوقت مقدار ما صلى فيه ثم حاضت يلزمها قضاؤها " .

انظر : المسألة بالتفصيل : كشف الأسرار ، ١ / ٢٢١ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ، ١ / ١٨٩ .

## سألة - ٤٦ -

أثر الاغماء في  
سقوط الصلاة

الأغماء اذا زاد عندنا : على يوم وليلة يسقط فرض الصلاة ، واذا كان أقل من ذلك لا يسقط <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : يسقط قل أو أكثر <sup>(٢)</sup> .

لنا في ذلك ( ماروى عن عمار بن ياسر أنه أغفى عليه ففاته أربع صلوات وقضاهاهن على الولا<sup>١</sup> والترتيب <sup>(٣)</sup> ) ولم ينقل مثل هذا الا بتوقيف ونص. والمعنى فيه : أن الاغماء معنى لا يسقط الصوم ، فوجب أن لا يسقط الصلاة ، دليله : السكران <sup>(٤)</sup> .

واحتج الشافعى بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يحتلم ) <sup>(٥)</sup> والأغماء شعبة من المجنون فوجب أن يسقط فرض الصلاة .

(١) انظر الطحاوى ص ٢٤ ، المسوط ، ٢١٧/١ .

(٢) المذهب ، ٨٥/٦ ، وشرحه المجموع ، ٨/٣ .

(٣) الأثر أخرجه البيهقى عن يزيد بن مولى عمار : " أن عمار بن ياسر أغفى عليه فسقى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فأفانى نصف الليل ف صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء " ، قال ابن التركمانى : " سكت عنه البيهقى - وسنسنده ضعيف وهو مخالف للباب " . السنن الكبرى مع الجوهر النقى ، ٣٨٨ ، ٣٨٧/١ . وأنظر أدلة الأحناف بالقياس فى المسوط ، ٢٦٧/١ .

(٤) قياس المؤلف الاغماء بالسكر قياس مع الفارق ، لأن السكر بفعله ، أما الاغماء فخارج عن ارادته .

(٥) الحديث أخرجه ابو داود والنسائى وابن ماجه عن عائشة بلفظ ( رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق ) .

ابو داود ، عن عائشة وعلى ، فى الحدود ، باب فى المجنون يسرق أو يضييب حدا ( ٤٣٩٨ ، وما بعدها ) ، ١٤٠/٤ ، النسائى ، فى الطلاق ، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ، ١٥٦/٦ ، ابن ماجه ، فى الطلاق ، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم ، ( ٢٠٤١ ) ، ٦٥٨/١ ، وأحمد وابن حبان والحاكم ، تلخيص الحبير ، ١٨٣/١ .

## سألسة - ٤٨ -

أفضل وقت

صلاة الصبح

الاسفار<sup>(١)</sup> في صلاة الصبح أفضل عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : التغليس<sup>(٣)</sup> أفضل<sup>(٤)</sup> ،

لنا في ذلك وهو : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر )<sup>(٥)</sup> .

احتج الشافعي ، بقوله تعالى : ( هالأسفار هم يستغفرون )<sup>(٦)</sup> دل على أن التغليس أفضل<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) الاسفار : ظهور ضوء الصبح ، انظر : مختار الصحاح ، الصباح ، مادة : ( سفر ) .

( ٢ ) انظر : المقدوري ، ص ٨ ، تحفة الفقهاء ، ١٨٢ / ١ ، البدائع ، ٣٥٥ / ١ ، الهداية ، ٣٩ / ١ .

( ٣ ) التغليس : " ظلام آخر الليل " . انظر : الصباح ، مادة : ( غل ) .

( ٤ ) انظر : الأم ، ٧٥ / ١ ، المهذب ، ٥٩ / ١ ، الوجيز ، ٣٣ / ١ ، المنهاج ، ص ٩ .

( ٥ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه : ابو داود ، في المواقيت ، باب وقت الصبح ، ( ٤٢٤ ) ، ١٧١ / ١ ، الترمذي ، في الصلاة ، باب ما جاء في الاسفار من الفجر ، ( ١٥٤ ) ، وقال : " حديث حسن صحيح " ، ٢٨٩ / ١ ، النسائي ، في المواقيت ، باب الاسفار ، ٢٧٢ / ١ ، ابن ماجه ، في الصلاة ، باب وقت صلاة الفجر ، ( ٦٧٢ ) ، ٢٢١ / ١ .

( ٦ ) سورة الذاريات ، آية : ( ١٨ ) .

( ٧ ) واستدل الشافعية ، بما أخرجه ابو داود من حديث أبي سمعود الأنصاري رضي الله عنه ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح مرة بغلص ، ثم صلى مرة أخرى ، فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات ولم يعد الى أن يسفر " : ابو داود ، في الصلاة ، باب في المواقيت ، ( ٣٩٤ ) ، ١٠٨ / ١ .

انظر الأدلة بالتفصيل : المجموع ، ٥٣ / ٣ - ٥٦ .

## سألة - ٤٩ -

صلاة المشتبه  
للقلب

إذا اشتبهت القبلة على المصلّي ، فصلّى ثم بان له الخطأ ، فإن كان يمسك  
أويسرة : جازت صلاته بالاتفاق <sup>(١)</sup> ، وإن كان مستدبراً للقبلة : جاز عندنا <sup>(٢)</sup> ،  
وعند الشافعي : لا يجوز <sup>(٣)</sup> .

لنا في ذلك : قوله تعالى ( ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ) <sup>(٤)</sup>  
أن قبلة الله . <sup>(٥)</sup>

واحتج الشافعي ، بقول الله تعالى : ( فولو وجوهكم شطره ) <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) انظر : تحفة الفقهاء ، ١/١١٢ ، البدائع ، ١/٣٤٤ ، الأم ، ١/٩٥ ،

المهذب ( ٢/٢٠٨ - ٢١٠ ) مع المجموع ، الوجيز ، ١/٣٩ .

( ٢ ) يجوز الصلاة مع استدبار القبلة عند الأحناف ، بشرط أن لا يجد المشتبه من  
يستخبره ، ثم تحرر واجتهد لمعرفة وجهها ، لكن إن علم بالخطأ في أثناء  
الصلاة استدار إلى القبلة ونى عليها ، وأما إذا صلى بدون التحري فليس  
أوجه عند هم .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٦ ، القدوري ، ص ٩ ، تحفة الفقهاء ،

١/١١١ - ١١٣ ، البدائع ، ١/٣٤٣ ، ٣٤٤ ، الهداية ، ( ١/٢٧٢ )

مع شرح فتح القدير .

( ٣ ) قال النووي في المنهاج : " من صلى بالاجتهاد فصقن الخطأ ، قضى في الأظهر  
فلو تيقنه فيها ، وجب استئنافها " .

انظر : الأم ، ١/٩٤ ، المهذب ( ٣/٢٠٨ - ٢١٠ ) مع المجموع ، التنبيه ،

ص ٢١ ، الوجيز ، ١/٣٩ ، المنهاج ، ص ١٠ .

( ٤ ) سورة البقرة ، آية : ( ١١٥ ) .

( ٥ ) ولهم أدلة أخرى ، انظر بالتفصيل : البدائع ، ١/٣٤٣ ، شرح فتح القدير ،  
١/٢٧١ .

( ٦ ) سورة البقرة ، آية : ( ١٤٤ ) .

وتام الآية : ( قد نرى تقلب وجهك في السماء ، فلنولينك قبلة ترضاها ، فول  
وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره . . . ) .

## مسألة - ٥٤ -

بلغ الصبي  
أثناء الصلاة

إذا بلغ الصبي <sup>(١)</sup> في أثناء الصلاة ، لا تقبل له ، بل تلزمه الاعادة عندنا <sup>(٢)</sup> ،  
وعند الشافعي : لا تلزمه الاعادة . <sup>(٣)</sup>

واحتج الشافعي بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( مروهم  
بالصلاة لسبع ، واغريوهم عليها لعشر ) <sup>(٤)</sup> ، فدل على أن الصبي له صلاة .  
قلنا : إنما أمرهم ليمتدوا عليها .

لنا في ذلك : أن الصلاة التي فعلها الصبي في أول الوقت كانت نفلا ، فلم  
يجز أن يقع مقام <sup>الفرغ</sup> <sup>(٥)</sup> ، دليله : البالغ .

( ١ ) المسألة تصور على حالتين : إما أن يبلغ الصبي في أثناء أداء الصلاة وهذه هي  
المنصوص عليها في رأس المسألة ، وإما أن يصلى من أول الوقت ويبلغ في آخره  
وهذه الحالة هي التي أقام عليها استدلاله .

( ٢ ) انظر : البسوط ، ٢ / ٩٥ .

( ٣ ) بل يجزيه تلك الصلاة عن الفرغ ، على القول الصحيح ، كما ذكره النووي في  
المنهاج .

انظر : التنبيه ، ص ١٨ ، مختصر الخلافات ( للبيهقي ) مخطوط ( ورقة  
٣٩ ب ) ، المنهاج ، ص ٩ .

( ٤ ) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والبيهقي في السنن ، من حديث عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده قال : ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صروا  
أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واغريوهم عليها وهم أبناء عشر ،  
وفرّقوا بينهم في المضاجع ) :

أبو داود ، في الصلاة ، باب متى يؤمر الفلام بالصلاة ، ( ٤٩٥ ) ، ١ / ١٣٣ ،  
الترمذي ، نحوه ( ٤٠٧ ) ، وقال : " حديث حسن صحيح " ٢ / ٢٥٩ ،  
السنن الكبرى ، ٢ / ١٤ .

( ٥ ) والصلاة المؤداة غير مجزئة عن الفرغ ؛ " لأنه لم يكن أهلا للفرغ حين  
أدّا ، فإن الأهلية للفرغ باعتبار الخطاب ، والصبي غير مخاطب ، ثم لما بلغ  
في آخر الوقت لزمه أداء الفرغ ، والنقل لا يقوم مقام الفرغ . البسوط ، ٢ / ٩٥ .

كيفية صلاة  
العريان

### مسألة - ٥١ -

العريان <sup>(١)</sup> يصلّي قاعدا عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعنده : يصلّي قائما <sup>(٣)</sup>

لنا في ذلك : وهو أن القيام فرض ، والستر فرض ، فإذا صلى قاعدا ستر بعض عورته ، وترك القيام ، وإذا صلى قائما أتى بالقيام وترك الستر ، فتساويا الأمران ، فثبت له الخيار. <sup>(٤)</sup>

- (١) العريان : أصله من عرى الرجل من ثيابه ، يعرى عريا وعرية ، من باب تعب فهو عار وعريان ، وهى عارية وعريانة ، وقوم عراة ، ونساء عاريات .  
انظر : المغرب ، المصباح ، مادة : ( عرى ) .  
وعورة الرجل : ماتحت السرة الى الركبة ، والركبة من العورة عند الأحناف خلافا للشافعية : فإن الركبة ليست من العورة عندهم .  
وعورة المرأة الحرة : كل جسمها عورة ، الا الوجه والكفين والقدمين عند الأحناف ، خلافا للشافعية في القدمين ، فانهما أيضا من العورة عندهم .  
والمقصود بالعريان هنا : هو من لم يجد ما يستر به عورته المغلظة : ( السواتين ) انظر : القدوري ، ص ٨ ، المصباح ، ص ١١ ، المجموع ، ١٧٣ / ٣ ، ١٧٤ .  
(٢) " ويوصى ايما بالركوع والسجود ، فان صلى قائما أجزأه والقعود أفضل " .  
انظر : القدوري ، ص ٩ ، الهداية ، ٤٤ / ١ .  
(٣) انظر : الأم ، ٦١ / ١ ، المجموع مع المذهب ، ١٨٨ / ٣ ، ١٨٩ .  
(٤) واستدل الأحناف من النقل بما روى عن ابن عباس وابن عمر وانس رضي الله عنهم ( العارى يصلّي قاعدا بالايما ) ونحوه ما روى عن عدد من التابعين : ( بان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما خرجوا من البصرة عراة ، صلّوا قعودا بالايما ) . أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، وقال الزيلعي " غريب " .  
انظر : مصنف عبد الرزاق ٥٨٣ / ٢ ، ٥٨٤ ، نصب الراية ، ٣٠١ / ١ ، شرح فتح القدير ، ٢٦٤ / ١ .  
لم يذكر المصنف دليل الشافعي كعادته ، ودليلهم من العقل كما ذكره الشيرازي : " وان لم يجد شيئا يستر به العورة ، صلى عريانا ، ولا يترك القيام . . . [لأنه بالقعود] يترك القيام والركوع والسجود على التمام ، ويحصل ستر القليل من العورة ، والمحافظة على الأركان أولى من المحافظة على بعض الفرع " .  
انظر : المذهب ، ٧٣ / ١ ، المجموع ، ١٨٩ / ٣ .

## سألة - ٥٢ -

الترتيب في

قضاء الفوائت

والترتيب في قضاء الفوائت شرط ، اذا كان أقل من يوم وليلة ، واذا كان أكثر يسقط ترتيب الصلاة عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : الترتيب لا يكون شرطاً لا من القليل ولا من الكثير. <sup>(٢)</sup>

واحتج الشافعي ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( من نسى صلاته أو نام عليها فليصلها اذا ذكرها ، فان ذلك وقت لها ) <sup>(٣)</sup> ولم يشترط الترتيب.

/ لنا في السألة ، قوله صلى الله عليه وسلم ( لا صلاة لمن عليه صلاة الفريضة ) <sup>(٤)</sup> ( ١/١٤ ) ولولم يكن الترتيب واجبا ، لما قال النبي صلى الله عليه وسلم ( لا صلاة لمن عليه صلاة الفريضة )

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوى ص ٢٩ ، ملقديري ، ص ١١ ، تحفة الفقهاء ،

٣٦٤/١ - ٣٦٨ ، البدائع ( ١/٣٧١ ) ، الهداية ، ٧٢/١ ، ٧٣ .

( ٢ ) بل الترتيب مستحب في المذهب . انظر : للمهذب ، ٦١/١ ، المجموع ،

٧٥/٣ .

( ٣ ) الحديث أخرجه للجمعة بالفاظ مختلفة ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " من نسى صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلحها اذا ذكرها " واللفظ لمسلم .

انظر : البخارى ، فى المواقيت ، باب من نسي صلاة فليصل اذا ذكر ولا يعيد تلك الصلاة ، ( ٥٩٧ ) ، ٧٠/٢ ، مسلم ، فى الساجد ، باب قضاء الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ، ( ٦٨٤ ) ، ٤٧٧/١ .

( ٤ ) لم أعر على الحديث بهذه الزيادة وإنما الذى ورد : ( لا صلاة لمن عليه صلاة ) وقد ذكره ابن الجوزى فى المحلى باسناد عن ابراهيم

الحري قال : سئل أحمد بن حنبل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : ( لا صلاة لمن عليه صلاة ) ، فقال : لا أعرف هذا ولا سمعته عن النبي صلى الله عليه وسلم ،

انظر : ابن الجوزى ، المحلى المتناهى فى الأحاديث الواحية ، تحقيق : ارشاد الحق الأثرى ( لاهور : ادارة ترجمان السنة ) ، ٤٤٣/١ .

## سألة - ٥٣ -

التكبير بغير

الله أكبر

- ينمقد التكبير بكل اسم أسماء الله عز وجل ، بأن لسان كان عندنا (١) ،  
وعند الشافعى : لا ينمقد الا بقوله : الله أكبر ، أو الله الأكبر . (٢)  
احتج الشافعى ، بقوله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال للأعرابي الذى علمه الصلاة :  
( اذا رفعت يدك ، فقل : الله أكبر ) (٣) ، فقد شرط فيه التكبير . (٤)

- والأصل عندهم فى قضاء الفوائت القليل بالترتيب =  
( ما أخرجه الترمذى عن ابن مسعود ، والنسائى عن ابن سميد ان النسبى  
صلى الله عليه وسلم لما شغل عن أربع صلوات يوم الخندق قضاهن بعد هوى  
من الليل على الترتيب )  
الترمذى ، فى أبواب الصلاة ، باب الرجل تفوته الصلاة بأيتها يبدأ ، ( ١٧٩ )  
وقال : ليس بإسناده بأس ، لا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله \* ، ( ٣٣٨ / ١ ) ،  
النسائى ، فى الأذان ، باب الأذان للفائت من الصلوات ، ١٧ / ٢ ، انظر  
طرقه بالتفصيل : نصب الراية : ١٦٤ / ٢ - ١٦٦ . وانظر أدلة الأحسن سلف  
بالتفصيل ، البهائم ، ٣٧١ / ١ ، ٣٧٢ .  
( ١ ) نحو أن يقول : " الله الأكبر " : الله الكبير ، الله أجل ، الله أعظم ، أو يقول :  
الحمد لله ، أو سبحان الله ، أو لا اله الا الله ، وكذلك كل اسم ذكر مع  
الصفة : الرحمن اعظم ، الرحيم أجل ، سواء كان يحسن التكبير ، أو لا يحسن ،  
وكذلك : لو اغتتج بالفارسية بأن قال : " خدای بزرگ ، أو خدای بزرگ ، يصير  
شارعا فى الصلاة عند أبى حنيفة \* . انظر : القدورى ، ص ٩ ، تحفة الفقهاء ،  
٢١٥ / ١ ، البدائع ، ٣٦٧ / ١ ، ٣٧٠ ، الهداية ، ٤٧ / ١ .  
( ٢ ) وقال الشافعى : " ومن لم يحسن التكبير بالعربية ، كبر بلسانه ما كان وأجزأه ،  
وعليه أن يتعلم التكبير . . . " .  
انظر : الأم ، ١٠٠ / ١ ، المذهب ، ٧٧ / ١ ، الوجيز ، ٤١ / ١ ، والمنهاج ، ص ١٠ .  
( ٣ ) حديث الحسى \* فى صلاته ، رواه الشيخان من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ،  
بلفظ : " اذا قمت الى الصلاة فكبر . . . " انظر الحديث بطوله : البخارى ، فى  
الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ، ( ٧٥٧ ) ، ٢٣٧ / ٢ ، مسلم ، فى  
الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة ، ( ٣٩٧ ) ، ٢٩٨ / ١ .  
( ٤ ) انظر الأدلة بالتفصيل : المجموع ، ( ٢٥٤ / ٣ - ٢٥٧ ) .



لنا في ذلك قوله تعالى : ( قل ادعوا الله ، أو ادعوا الرحمن ، أيّما تدعوا فله  
الأسماء الحسنى ) <sup>(١)</sup> لم يفصل بين اسم واسم ، والمعنى في المسألة : وهو أنها  
عبادة ، تفتتح باسم من أسماء الله تعالى ، لا على سبيل النداء ، فوجب أن تستوى  
فيها جميع الأندكار <sup>(٢)</sup> ، دليله : لفظ الإيمان . <sup>(٣)</sup>

#### سألة - ٥٤ -

حكم تكبيرة  
الاهرام

التكبير سنة ، يدخل به المصلي في الصلاة عندنا <sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعي : هو  
من الصلاة . <sup>(٥)</sup>

دليلنا قوله تعالى : ( قد أفلح من تركى ، وذكر اسم ربه صلى ) <sup>(٦)</sup> عقب الصلاة  
على الذكر ، فهذا يدل على أن التكبير غير الصلاة . <sup>(٧)</sup>

( ١ ) سورة الاسراء ، آية : ( ١١٠ ) .

( ٢ ) انظر الأدلة بالتفصيل : البدائع ، ( ١ / ٣٦٧ - ٣٧٠ ) .

لم يذكر المؤلف دليل الجواز بغير اللسان العربى ، ودليلهم كما ذكره  
الكاسانى - بأن النص الوارد فى اعتبار مطلق الذكر ، واعتبر معنى التعظيم ،  
وكل ذلك حاصل بالفارسية . انظر البدائع ، ١ / ٣٧٠ .

( ٣ ) بمعنى ، أن التكبير لا يشترط فيه لفظ معين كالايمان ، بهجامع الذكر ، فيقال  
فى الايمان : أسلمت ، آمننت ، ونحوه .

انظر : السرخسى ، شرح السير الكبير ( للشيبانى ) ، ( صر : شركة الاعلانات  
١٩٧٢م ) ٥٠ / ٢٢٦١ .

( ٤ ) تحرير المسألة : أن التكبير شرط من شروط الصلاة ، عند الأحناف ، وانما  
السنة هى : رفع اليدين مع التكبير .

انظر : القدورى ، ص ٩ ، المبسوط ، ١ / ١١ ، البدائع ، ١ / ٣٦٧ ، الهداية  
١ / ٤٧ .

( ٥ ) التكبير ركن من أركان الصلاة عند الشافعية ،

انظر : الأم ، ١ / ١٠٠ ، المذهب ، ١ / ٧٧ ، الوجيز ، ١ / ٤٠ ، المنهاج ، ص ١٠ .

( ٦ ) سورة الأعلى ، آية : ( ١٤ ، ١٥ ) .

( ٧ ) انظر : الأدلة بالتفصيل : البدائع ، ١ / ٣٦٧ ، وراجع حديث الصى فى  
صلاته ، تلخيص الحبير ، ١ / ٢١٧ .

واحتج الشافعي : هذا ذكر يشترط وجوده لصحة الصلاة ، فوجب أن يكون من الصلاة <sup>(١)</sup> ، دليله : القرآن <sup>(٢)</sup> .

قراءة الفاتحة

سألة - ٥٥ -

تجوز الصلاة ، / بغير فاتحة الكتاب عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : لا تجوز . <sup>(٤)</sup> في الصلاة ( ١٤ / ب )

دليلنا : قوله تعالى ( فاقرءوا ما تيسر من القرآن ) <sup>(٥)</sup> ، ولم يفصل بين فاتحة الكتاب وغيرها ، والمعنى في السألة : أنه أتى بما يقع عليه اسم القرآن ، فوجب أن تصح صلاته ، كما لو أتى بأقل ما يقع عليه اسم الركوع . <sup>(٦)</sup>

( ١ ) استدل المؤلف للشافعية بالقياس فقط ، مع وجود أدلة نقلية ، أورد هـ الشيرازي : كحديث علي رضي الله عنه مرفوعا : ( مفتاح الصلاة الوضوء ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ) . ، وحديث أبي هريرة : المسمى فسي صلاته ، السابق تخريجه في السألة ( ٥٣ ) ص قال النووي مطلقا عليه : \* وهذا أحسن الأدلة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يذكر في هذا الحديث إلا الغروي خاصة \* .

انظر الأدلة بالتفصيل : المجموع ، ٢٥٢ / ٣ ، ٢٥٣ .

( ٢ ) مقصود المؤلف الاستدلال للشافعية بأن التكبير داخل في الصلاة ، كالقرآن بجامع أن كلا منهما ذكر يشترط وجوده لصحة الصلاة .  
ثمرة الخلاف :

تظهر ثمرة الخلاف بين المذهبين بما يأتي : فيما لو كبر تكبيرة الاحرام ، وفي يده نجاسة ثم ألغاها في أثناء التكبيرة ، أو شرع في التكبيرة قبل ظهور زوال الشمس ، ثم ظهر الزوال قبل فراغها ، فلا تصح صلاته عند الشافعية فسي الصورتين ، وتصح عند الأحناف . انظر : المجموع ، ٢٥٣ / ٣ .

( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٨ ؛ القدوري ، ص ١٠ ؛ تحفة الفقهاء ،

٢٢٣ / ١ ؛ الهداية ، ٥٤ / ١ .

( ٤ ) انظر : الأم ، ١٠٧ / ١ ؛ المذهب ، ٧٩ / ١ ؛ التنبيه ، ص ٢٥ ؛ الوجيز ،

٤٢ / ١ ؛ المضاج ، ص ١٠ .

( ٥ ) سورة المزمل ، آية : ( ٢٠ ) .

( ٦ ) راجع أدلة الأحناف ، بالتفصيل : البدائع ، ٤٣٣ / ١ ، ٤٣٤ .

احتج الشافعى ، بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) فى رواية عبادة بن الصامت. أنه قال : ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) ( ١ )  
قلنا : وقد روى ، رواية أخرى : ( لا صلاة الا بقرآن ) ( ٢ )

### سألة - ٥٦ -

أثر صلاة المرأة  
بجنب الرجل

إذا صلت المرأة الى جنب الرجل ، تبطل صلاته عندنا ( ٣ ) ، وعند الشافعى : لا تبطل ( ٤ ) .

( ١ ) حديث عبادة رضى الله عنه أخرجه الجطعة :

البخارى ، فى كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للامام والمأموم فى الصلوات ، ( ٧٥٦ ) ، ٢٣٦ / ٢ ، مسلم ، فى الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة ، ( ٣٩٤ ) ، ٢٩٥ / ١ ، وراجع أدلة الشافعية بالتفصيل : المجموع ، ٣١٨ / ٣ - ٣٢٢ .

( ٢ ) أخرجه مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ( لا صلاة الا بقراءة ) : مسلم ، فى الصلاة ، باب وجوب الفاتحة فى كل صلاة ، ( ٣٩٦ ) ، ٢٩٢ / ١ .

( ٣ ) ولا تبطل الصلاة بالمحاذاة الا بتوفر شروط . وهى : " محاذاة مشتبهة ، غيبة الامام ، فى ركن صلاة مطلقة ، مشتركة تحرمة وأداء مع اتحاد مكان وجهه دون حائل وفرجة " . وان قامت المرأة " فى صف الرجال : تفسد صلاة رجل ، كان عن يمينها ، ورجل كان عن يسارها ، ورجل خلفها بحداثتها " .

انظر : القدورى ، ص ١٠ ، تحفة الفقهاء ، ٣٦٠ / ١ ، الهدايع ، ٤٣١ / ١ ، الهداية ، ٥٧ / ١ ، حاشية سعد جلى على فتح القدير ، ٣٦٢ / ١ .

( ٤ ) قال النووى : " صلاة المرأة قدام رجل ، وجنبه مكروهة ، ويصح صلاتها وصلاة المأمومين الذين تقدمت عليهم ، أو حاذتهم عندنا ، وعند الجمهور " . انظر : الأم ، ١٢٠ / ١ ، المذهب ، ١٠٧ / ١ ، المجموع ، ١٩٣ / ٤ .

دليلنا : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( أخرجه من حيث أخرجه الله )<sup>(١)</sup> ، قاله تعالى أمرنا بتأخيرهم ، فالرجل مأمر بأن يؤخرهما ، فإذا [أحاذها] <sup>(٢)</sup> فقد ترك الأمر ، ومحاذاة المرأة للرجل ، توجب فساد الصلاة .<sup>(٣)</sup>

واحتج الشافعي ، بما روى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ( لا تقطع الصلاة المرأة )<sup>(٤)</sup>

( ١ ) الحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، موقوفا على ابن سمود رضي الله عنه ،

في حديث طويل ، وقال الزيلعي : ( غريب مرفوعا )

انظر : مصنف عبد الرزاق ، ١٤٩ / ٣ ، نصب الراية ، ٣٦ / ٢ .

( ٢ ) في الأصل ( أحاذها ) بالهمزة ، ولم اعثر في كتب اللغة ( أحاذها ) بمعنى

الموازاة والمخالطة ، وإنما جاءت بمعنى ( الاعطاء ) . ولعلها زيادة من الناسخ

انظر : الصحاح ، لسان العرب ، المصباح ، مادة ( حذا )

( ٣ ) راجع الأدلة بالتفصيل ، فتح القدير ، ٣٦٠ / ١ - ٣٦٤ .

( ٤ ) الحديث أخرجه أبو داود والدارقطني والبيهقي عنه ، قال : ( قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ) لا يقطع الصلاة شيء \* وأدروا ما استطعتم ، فانما هو

شيطان ) ، وفي السند مجالد بن سميد ، وهو : شيء \* الحفظ ، لكن

يتقوى بما روى عن أبي أمامة مرفوعا : ( لا يقطع الصلاة شيء ) ، ونحوه عن أبي

هريرة وأنس مرفوعا - رضي الله عنهم - أبو داود ، في الصلاة ، باب لا يقطع

الصلاة شيء \* ، ( ٧١٩ ) ، وفي باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة ، ( ٧١٠ -

٧١٤ ) ( ١٨٩ / ١ ، ١٩٠ ، سنن الدارقطني ، ٣٦٨ / ١ ، السنن الكبرى ،

٣٦٩ / ٢

انظر : شرح السنة ( للنفوس ) ٤٦٢ / ٢ . وقال النووي : " وعدتنا

أن الأصل أن الصلاة صحيحة ، حتى يرد دليل صحيح شرعي في البطلان " .

انظر أدلتهم بالتفصيل : المجموع ، ٢٣٣ / ٣ ، ٢٣٤ .

## سألة - ٥٧ -

هل التسمية

من القرآن ؟

التسمية : آية من القرآن في سورة النمل <sup>(١)</sup> ، وليست التسمية آية في سائر  
السور عندنا ، <sup>(٢)</sup> وعند الشافعي : آية من فاتحة الكتاب <sup>(٣)</sup> / وآية من أوائل كل ( ١٥ / ١ )  
سورة . <sup>(٤)</sup>

( ١ ) آية سورة النمل هي قوله سبحانه وتعالى ( انه من سليمان وانه بسم الله  
الرحمن الرحيم ) آية : ( ٣٠ ) .

( ٢ ) لا من الفاتحة ولا من رأس كل سورة انما أنزلت للفصل بين السور والافتتاح بها  
تبركا .

انظر : المصنوع ١٥ / ١ ، ١٦ ، تحفة الفقهاء ، ٢٢١ / ١ ، ٢٢٢ .  
( ٣ ) وقد أجمعت الأمة على أن الفاتحة سبع آيات ، واختلف في السابعة : فمن  
جعل البسطة آية ، قال : السابعة ( صراط الذين ) الى آخر السورة ، ومن  
نفاها قال : ( صراط الدين أنعمت عليهم ) سادسه ، و ( غير المفضوب  
عليهم ولا الضالين ) هي السابعة .

انظر : تفسير القرطبي ، ١١٤ / ١ ، الميزان ، ناصر الدين أو الخبير  
عبد الله بن عمر ، الطبعة الثانية ( مصر ، شركة مصطفى الحلبي ) ،  
٥ / ١ ، شرح معاني الآثار ، ٢٠١ / ١ ، نصب الراية ٣٣٤ / ١ .

( ٤ ) والمذهب : أن البسطة آية من أول الفاتحة بلا خلاف ، وكذلك هي آية  
كاملة من أول كل سورة غير برائة على الصحيح من المذهب ، ثم هي في الفاتحة  
وغيرها قرآن على سبيل الحكم لا على القطع ، ان لا خلاف بين المسلمين أن  
نافية لا يكفر ، ولو كانت قرآنا قطعا لكفر ، كمن نفى غيرها . كما ذكره النووي .  
انظر : الأم ١٠٧ / ١ ، المذهب ، ٧٩ / ١ ، الوجيز ٤٢ / ١ ، المنهاج  
ص ١٠ ، المجموع ٢٩٠ / ٣ ، ٢٩١ .

دليلنا في ذلك : قوله تعالى " قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبدى ما سأل " ( ١ ) وهذا انما يستقيم اذا لم تكن التسمية في الفاتحة ، لأن في قوله " الحمد لله " الى قوله " اياك نعبد " ثلاث آيات ونصف ، ثم من بعد ثلاث آيات ونصف ، انما قلتم : ان التسمية آية من فاتحة الكتاب جعلتم أربع آيات ونصف [ نصف ] الفاتحة . ( ٢ )

( ١ ) الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه بهأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبدى ما سأل . فاذا قال العبد : ( الحمد لله رب العالمين ) قال الله تعالى : أثني على عبدي . واذا قال : " مالك يوم الدين " قال : مجدّني عبدي ( وقال مرة : فوّضني إلى عبدي ) فاذا قال : ( اياك نعبد واياك نستعين ) . قال : هذا بيني وبين عبدي ولعبدى ما سأل . فاذا قال : ( اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) قال : هذا لعبدي ولعبدى ما سأل " :

مسلم ، في الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ( ٣٩٥ ) ، ( ٢٩٦ / ١ ) ، وجه الاستدلال من الحديث الشريف : استدلال من النص من وجهين : قال السرخسي في أحد الوجهين : " فالبداءة بقوله " الحمد لله رب العالمين " دليل على أن التسمية ليست بآية من أول الفاتحة " . الجسوط ١ / ١٦٠ .

( ٢ ) والوجه الثاني كما ذكره المؤلف بتقسيم آيات الفاتحة نصفين متساويين ان لسو جعلت التسمية من الفاتحة يصبح النصف الأول . أربع آيات ونصف ، والنصف الثاني آيتين ونصف ، فلم تتحقق المناصفة ، وهذا خلاف تصريح الحديث ، وهذا على أساس اعتبار الفاتحة سبع آيات بدون التسمية كما مر . وقال السرخسي " والسلف اتفقوا على أن سورة الكوثر ثلاث آيات ، وهي ثلاث آيات بدون التسمية ، ولأن أدنى درجات اختلاف الأخبار والعلماء ايسرath الشبهة ، والقرآن لا يثبت مع الشبهة فان طريقه طريق اليقين والاحاطة " . الجسوط ، ١ / ١٦٠ .

أنظر أدلة الحنفية بالتفصيل : نصب الراية ، ١ / ٣٢٣ وما بعدها .

واحتج الشافعي ، وقال : ان التسمية [ آية ] في كل سورة ، فانه يبدأ بها في الكتابة ، ولولم تكن من القرآن على رأس كل سورة لما بدأوا بها الكتابة . ( ١ )

( ١ ) واستدل الشافعية من النقل بما أخرجه : ابن خزيمة في صحيحه ، والبيهقي في سننه ، والحاكم في مستدركه عن طريق عمر بن هارون ، عن أم سلمة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ( قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ) ، ودها آية ، ( والحمد لله رب العالمين ) ، آيتين ، ( وإياك نستعين ) ، وجمع خمس أصابعه .

وعمر ضعيف ، نقل الزيلعي الاجماع على ضعفه عن علماء الحديث بل منهم من كذبه . ونقل النووي أحاديث أخرى ، الا أنه قوى الاستدلال ، بكتابتها فسي الصحاح ، حيث ان الصحابة أجمعوا على اثباتها في المصحف جميعا فسي أوائل السور ، بخط المصحف .

انظر : صحيح ابن خزيمة ، ( ٤٩٣ ) ، ٢٤٨ / ١ ، السنن الكبرى ، ٤٤ / ٢ ، المستدرک ، ٢٣٢ / ١ ، شرح معاني الآثار ، ٢٠١ / ١ ، نصب الراية ، ٣٥١ / ١ ، تلخيص الحبير ، ٢٣٢ / ١ .

انظر بالتفصيل : الأحاديث والآثار التي أورد ها البيهقي في السنن : ( ٤٥ - ٤٠ / ٢ ) ، المجموع ، ( ٢٩٠ / ٣ - ٣١٣ ) .

## قراءة المأموم

سألة - ٥٨ -

(١) ، وعند الشافعى تجيب. (٢)

دللنا فى ذلك : ماروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( انما جعل الامام اماما ليؤتم به ، فاذا ركع فاركعوا ، واذا سجد فاسجدوا ، واذا قرأ فانصتوا ) (٣)  
وقال عليه الصلاة والسلام : لما سمع قراءة الذى كان خلفه ( مالى أنان فى القرآن ) (٤)  
المعنى : لم تقرأون خلفى .

انظر

(١) مختصر الطحاوى ص ٢٧ ، القدورى ص ١٠ ، تحفة الفقهاء ٢٢٢/١ ، الهداية

٥٥/١ ، شرح فتح القدير ، ٣٣٨/١ - ٣٤٠ .

(٢) تجيب القراءة على المأموم فى كل ركعة من الصلاة ، السرية منها والجهريّة وهذا هو الصحيح من المذهب .

انظر : مختصر العزنى ، ص ١٥ ، المذهب ٨١/١ ، الوجيز ، ٤٢/١ ،

المنهاج ص ١١ ، المجموع ٣/٢٢٢ .

(٣) الحديث أخرجه الشيخان عن أبى هريرة وعائشة وأنس رضى الله عنهم :

البخارى ، فى الأذان ، باب انما جعل الامام ليؤتم به ، ( ٦٨٨ ، ٦٨٩ )

١٧٣/١ ، مسلم ، فى الصلاة ، باب ائتمام المأموم بالامام ، ( ٤١٤ ) ، ٣٠٨/١ ،

فى باب التشهد ( ٤٠٤ ) ، ٣٠٤/١ .

(٤) نص الحديث كما أخرجه أبو داود والترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقَالَ :

هل قرأ معى أحد منكم آنفا ؟ فقال رجل : نعم يا رسول الله ، قال : ( انى

أقول مالى أنان فى القرآن ) قال : فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه النبى صلى الله عليه وسلم بالقراءة مسمن

الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال أبو داود : " سمعت محمد بن يحيى بن فارس قال : قوله " فانتهى الناس

من كلام الزهرى .

أبو داود ، فى الصلاة ، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب اذا جهر الامام ،

( ٨٢٦ ، ٨٢٧ ) ، ٢١٨/١ ، الترمذى ، فى ابواب الصلاة ، باب فى ترك

القراءة خلف الامام اذا جهر الامام بالقراءة ، ( ٣١٢ ) ، وقال : حديث حسن ،

١١٨/٢



احتج الشافعى ، بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال \* لا صلاة الا بفاتحة الكتاب\* . (١) ولم يفصل بين الامام وغيره (٢) .

السنة فى  
التأمين

سألسة - ٥٩ -

السنة فى التأمين : الاخفاء عندنا ، اما ما أو ما مؤما (٣) ، وعند الشافعى يجهر به (٤) .

(١) الحديث أخرجه الشيخان من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه وقد سبق تخريجه فى الصلاة (٥٥) ص

(٢) راجع الصلاة مع أدلتها بالتفصيل : المجموع ، ٣ / ٣٢١ - ٣٢٢

(٣) انظر : مختصر الطحاوى ص ٢٦ ، القدورى ص ٩ ، تحفة الفقهاء ١ / ٢٢٨ ، الهداية ، ١ / ٤٩ ، شرح فتح القدير ١ / ٢٩٥ .

(٤) القول الجديد عن الشافعى فى الصلاة الاسرار كما نص عليه الشافعى :  
" فاذا فرغ الامام من قراءة أم القرآن قال آمين ورفع بها صوته ليقتدى به من كان خلفه ، فاذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم ولا أحب أن يجهروا بها فان فعلوا فلا شئ عليهم " ، والجهر بالتأمين هو من القول القديم ، الا أن أئمة الشافعية المحققين رجحوا فى هذه المسألة : القديم على الجديد من ضمن المسائل التى يفتى فيها بالقديم كما ذكر هذا النووى فى مقدمة كتابه المجموع .

انظر : الأم ١ / ١٠٩ ، المذهب ١ / ٧٩ ، ٨٠ ، التنبيه ص ٢٢ ، ٢٣ ،

الوجيز ١ / ٤٣ ، الضحاك ص ١١ ، المجموع ، ١ / ١٠٩ ، ٣ / ٣٣٢ .

دليلنا في ذلك : وهو أن التأمين / ليس من القراءة بل هو تسبيح ، فيكسون ( ١٥ / ب )  
السنة فيه الا خفاء<sup>(١)</sup> ، دليله : سائر التسميحات<sup>(٢)</sup> .  
والشافعي : جعله من القراءة فشرطه الجهر<sup>(٣)</sup> .

- ( ١ ) قال السمرقندي : " لأنه من باب الدعاء " ، والاصل في الدعاء الخفاقة دون  
الجهر " تحفة الفقهاء " ٢٢٨ / ١ ؛ الهداية ٤٩ / ١
- ( ٢ ) واستدل الاحناف من النقل بأدلة كثيرة ، منها : ما أخرجه الترمذي والحاكم  
عن طريق شعبة عن وائل بن حجر بلفظ ( فقال : آمين ، وغفني بها صوته )  
قال الترمذي : " سمعت محمدا - البخاري - يقول : " حديث سفيان - : الذي  
روى بالجهر - أصح من حديث شعبة في هذا ، وأخطأ شعبة في مواضع من  
هذا الحديث . . . وقال : " وغفني بها صوته " وإنما هو " مد بها صوته " ،  
وروى نحوه عن أبي زرعة ، وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح " الاسناد ولم  
يخرجاه " .
- انظر : الترمذي ، في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في التأمين ( ٢٤٨ ) ، ٢٨ / ١ ،  
٢٩ ، المستدرک ، ٢٣٢ / ٢ ، نصب الراية ، ٣٦٩ / ١ ،  
وراجع ادلتهم بالتفصيل : شرح فتح القدير ٢٩٥ / ١ .
- ( ٣ ) قال الشيرازي : " وهو " تابع للفتحة فكان حكمة حكمها في الجهر كالمسورة "   
المهذب ٨٠ / ١
- واستدل الشافعية في الجهر بالتأمين بأحاديث منها : ( ما أخرجه أبو داود  
والترمذي عن وائل بن حجر ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ  
( ولا الضالين ) قال " آمين " ورفع بها صوته . وفي رواية ( حتى يسمع من يليه من  
الصف الاول ) وفي رواية الترمذي ( ومد بها صوته ) رواه ابن ماجه وزاد ( فيرتج  
بها المسجد ) :
- أبو داود ، في الصلاة ، باب التأمين وراء الإمام ، ( ٩٣٢ ، ٩٣٤ ) ، ٢٤٦ / ١ ؛  
الترمذي نحوه ( ٢٤٨ ) وقال : حديث حسن ، ٢٧ / ٢ ، وانظر ما ذكره أحمد  
محمد شاكر في سند الحديث في تحقيقه وشرحه للترمذي ، ٢٧ / ٢ ، ٢٨ =

## سلسلة - ٦٠ -

عبور الجنب  
للمسجد

يجوز للجنب الميمون في المسجد لحاجة ، ولا يجوز لغير حاجة (١) ، وعند الشافعي : يجوز لحاجة ولغير حاجة ، وإنما الحقام فيه لا يجوز. (٢)  
دليلنا : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ( أنه [ نهى ] الحائض والجنب عن دخول المسجد ) (٣)

= وابن ماجه عن ابن هريرة رضى الله عنه ، فى إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب الجهر فى التأمين ، ( ٨٥٣ ) ، قال البوصيرى فى الزوائد : " فى اسناد ابن ماجه ، عبد الله لا يصر ، وشرحه أحمد ، وقال ابن حبان : يروى الموضوعات ، والحد يث رواه ابن حبان فى صحيحه بسند آخر . ابن ماجه ( ٢٧٨ / ١ ) .  
راجع المصا در السابقة للشافعية .

( ١ ) أطلق جواز الميمون للحاجة بدون ذكر شرط ، والصحيح أنه يجوز الميمون لحاجة بشرط تقديم التيمم على الدخول كما صرحته كتب الذهاب .  
قال الكاسانى : ولا يباح للجنب دخول المسجد ، وإن احتاج الى ذلك يتيمم ويدخل ، سواء كان الدخول لقصد المكث أو للاجتياز .

انظر : المدايح ، ١ / ١٦٥ ، المسوط ، ١ / ١١٨ ، تحفة الفقهاء ، ٥٩ / ١ ، الهداية وشرح فتح القدير ، ١ / ١٦٥ ، ١ / ١٦٦ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ١ / ٥٤ ، أحكام القرآن ( للشافعي ) ، ١ / ٨٣ ، المهذب ، ٣٧ / ١ ، الوجيز ، ١ / ١٨ ، المجموع ، ٢ / ١٧٣ .

( ٣ ) الحديث رواه أبو داود عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، فأنى لأهل المسجد لحائض ولا جنب ) : أبو داود ، فى الطهارة ، باب فى الجنب يدخل المسجد ، ( ٢٣٢ ) ١ / ٦٠ ، ورواه ابن ماجه عن أم سلمة بلفظ نحوه ، فى الطهارة وسننها ، باب ماجاء فى اجتناب الحائض المسجد ، ( ٦٤٥ ) ، وقال البوصيرى فى الزوائد فى اسناد الحديث : " اسناده ضعيف ، معدوم لم يوثق . وأبو الخطاب مجهول .

انظر ابن ماجه ١ / ٢١٢ .

واحتج الشافعي : الا ترى أصله طاهر ، فوجب أن لا ينزع عن عبور في السجدة ،  
دليله : اذا كان لحاجة . ( ١ )

### سألة - ٦١ -

مواقع رفع

الأيدي في

الصلاة

لا ترفع الأيدي في الصلاة الا عند الافتتاح عندنا ( ٢ ) ، وعند الشافعي : ترفع الصلاة  
عند القيام وعند رفع الرأس من الركوع والسجود . ( ٣ )

دليلنا : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال لأصحابه : ( مالي أراكم  
رافعي أيديكم ، كأنها أذناب خيل شمس ، اسكنوا في الصلاة ) ( ٤ ) ، وهذا نص في  
هذا الباب . ( ٥ )

( ١ ) واستدل الشافعي بقول الله تعالى ( ولا جنباً الا عابري سبيل ) ( النساء /  
٤٣ ) ، وقال " فلا بأس أن يمر الجنب في المسجد ماراً ولا يقيم فيه للآية " .  
وقال النووي : " وأحسن ما يوجه به هذا المذهب أن الأصل عدم التحريم وليس  
لن حرم دليل صحيح صريح " .  
انظر : الأم ، ٥٤ / ١ ، أحكام القرآن ( للشافعي ) ، ٨٣ / ١ ، والتفصيل :  
المجموع ، ١٧٣ / ٢ - ١٧٦ .

( ٢ ) انظر : القدوري ، ص ٩ ، تحفة الفقهاء ، ٢١٨ / ١ ، الهداية ، ٤٦ / ١ .  
( ٣ ) رفع الأيدي في تكبيرة الركوع والرفع منه سنة ، في مذهب الشافعية كما نص عليه  
النووي ، واما الرفع عند الرأس من السجود ، فلم يصح عند أحد من الأئمة .  
انظر : الأم ، ١١٠ / ١ ، التنبيه ، ص ٢٥ ، الوجيز ، ٤١ / ١ ، الضميمة ،  
ص ١١٠ ، المجموع ، ٣٦٧ / ٣ ، المدونة الكبرى ، ٦٨ / ١ ، المغنسي  
( لابن قدامة ) مع الشرح الكبير ، ٥٣٧ / ١ ، ٥٥٣ .  
( ٤ ) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث جابر بن سمرة : سلم ، في  
الصلاة ، باب الأمر بالسكون في الصلاة ، ( ٤٣٠ ) ، ٣٢٢ / ١ .  
( ٥ ) انظر أدلة الأحناف بالتفصيل : نصب الراية ، ٣٨٩ / ١ - ٤٠٧ .

واحتج الشافعي بالمعنى ، فقال : انه تكبير شرع في الصلاة ، فوجب أن يكون رفع اليدين شرطاً ، <sup>(١)</sup> دليله : تكبيرة الافتتاح .

### سألة - ٦٢ -

قراءة القرآن

بالمجعية في

الصلاة ،

اذا عبر فاتحة الكتاب أو القرآن بالفارسية أو بالمجعية ، فقرأها في الصلاة ،  
فانه تصح صلاته عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : لا تصح <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) استدلل المؤلف للشافعية بالقياس فقط ، مع وجود أحاديث صحاح وحسان كثيرة ، استدلت بها الشافعية لمذهبيهم ، منها : ما رواه الشيخان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان اذا افتتح الصلاة ، رفع يديه هذا ومنكبيه ، واذ اكبر للركوع ، واذ ارفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا . . . الحديث ) :

( البخاري ، في الأذان ، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح ، ( ٧٣٥ ) ، ٢ / ٢٧١ ، سلم ، في الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين عند هذا والمنكبين ( ٣٩٠ ) ، ١ / ٢٩٢ )

انظر الأدلة بالتفصيل : السنن الكبرى ، باب رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه ٦٨ / ٢ - ٧٦ ، المجموع ، ٢٦٤ / ٣ ، فطا بعدهما ، ٤٢٣-٤٢٦ .  
( ٢ ) تجوز قراءة الفاتحة بأي لغة عند أبي حنيفة مطلقا مع الكراهة ، وعند الصاحبين لا تجوز الا عند المجز ، وقال الهابرتي : \* وروى أبو بكر الرازي أن أبا حنيفة رجع الى قولهما ( وعليه الاعتماد ) لتنزله منزلة الاجماع \*

انظر : المبسوط ، ٣٧ / ١ ، البدائع ، ٣٢٩ / ١ ، ٣٣٠ ، العناية ( مع شرح فتح القدير على الهداية ) ، ٢٨٥ / ١ ، ٢٨٦ .

( ٣ ) مذهب الشافعية : أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب مطلقا ، فان أتى بها في صلاة لم تصح صلاته ، فان عجز أتى بذكر . . . . فلن لم يحسن شيئا وقف قدر الفاتحة \* .

انظر : المجموع مع المذهب ٣ / ٣٣٥ ، ٣٤٠ - ٣٤٣ ، المنهاج ، ص ١١ .

دليلنا في ذلك ، قوله تعالى : ( ان هذا لفي الصحف الاولى ، صحف ابراهيم وموسى ) (١) وصحف ابراهيم وموسى ليست على لسان العرب .  
 وروى عن عبد الله بن مسعود أنه كان يلقي هذه الآية ، قوله تعالى : ( ان شجرت الزقوم طعام الاثيم ) وكان لسان الرجل لا يقدر أن يقول هذه الكلمة ، فمجهز عمن الاتيان في لفظه ، فقال له : قل طعام الفاجر ) ، فدل على أنه يجوز بلغة أخرى ، (٢)  
 والدليل عليه وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث الى العرب والعجم ، وأمره بالانذار فكان ينذر العرب بلغته وينذر العجم بلسانه (٣) دل على أنه يجوز .  
 احتج الشافعي ، وقال : لأن الله تعالى قال في كتابه ( انا أنزلناه قرآنا عربيا ) (٤) فدل أن القرآن عربي ، فاذا عبر بمعبارة أخرى ، لم تجز صلاته ، لأنه لم يقرأ القرآن ، وقراءة القرآن شرطا لجواز الصلاة . (٥)

( ١ ) سورة الأعلى ، آية : ( ١٨ ، ١٩ )

( ٢ ) روى الطبري رحمه الله هذه الرواية عن أبي الدرداء رضي الله عنه فقط :  
 " عن همام ، قال : كان أبو الدرداء يقرأ رجلا ( ان شجرت الزقوم طعام الاثيم ) قال : فجعل الرجل يقول : ان شجرة الزقوم طعام اليتيم . قال : فلما أكثر عليه أبو الدرداء فرآه لا يفهم ، قال : ان شجرة الزقوم ، طعام الفاجر " .

الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ ( مصر : شركة مصطفى الحلبي ) ، ٢٥٠ / ١٣١ .  
 ( ٣ ) والدليل عليه قوله تبارك وتعالى ( وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا . . . ) (سورة سبأ ، آية : ( ٢٨ ) ، وقوله تعالى ( قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا . . . ) (سورة الأعراف ، آية : ( ١٥٨ ) .

( ٤ ) سورة يوسف ، آية : ( ٢ ) .

( ٥ ) قال النووي " وترجمة القرآن ليست قرآنا ، لأن القرآن هو النظم المعجز ، وبالترجمة يزول الاعجاز " .

انظر الأدلة بالتفصيل : المجموع ، ٣ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

## سألة - ٦٣ -

التحميد

للإمام

إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، يقول المأموم : ربنا لك الحمد ، ولا يقول الإمام : ربنا لك الحمد ، [ عندنا ] <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : يقول : ربنا لك الحمد ، كما يقول : سمع الله لمن حمده . <sup>(٢)</sup>

دليلنا : ما روى أبو هريرة عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ) <sup>(٣)</sup> والنبي صلى الله عليه وسلم قسم بين الإمام / والمأموم هذا الذكر .

( ١٥ / ب )

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٧ ، القدوري ، ص ٩ ؛ تحفة الفقهاء ، ١ / ١٣١ ؛ الهداية ، ١ / ٤٩ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ١ / ١١٢ ، التنبيه ، ص ٢٣ ، الوجيز ، ١ / ٤٣ ؛ الضعاج ، ص ١١ ؛ المجموع ، ٣ / ٣٨٧ .

( ٣ ) الحديث أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما : البخاري ، في الأذان ، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، ( ٦٨٩ ) ، ٢ / ١٧٣ ؛ مسلم ، في الصلاة ، باب التسميع والتحميد والتأمين ، و إنما جعل الإمام ليؤتم به ، ( ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٤ ) ، ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٨ .

لم يستدل المؤلف للشافعي كعادته ، واستدل النووي ، بما رواه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : ( كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده ، قال : اللهم ربنا ولك الحمد . . . الحديث )

البخاري ، في الأذان ، باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع ( ٧٩٥ ) ، ٢ / ٢٨٢ ؛ مسلم ، في الصلاة ، باب اثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة ، إلا رفعه من الركوع فيقول فيه : سمع الله لمن حمده ، ( ٣٩٢ ) ، ١ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

## سأله - ٦٤ -

الكلام فى  
الصلاة ناسيا

من تكلم فى صلاته ، تبطل صلاته عندنا اذا كان ناسيا أو ذاكرة <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : لا تبطل صلاته اذا كان ناسيا . <sup>(٢)</sup>

دليلنا ، وهو : أن كل ما كان مناقضا للصلاة ، لا يغير الحال بين الناسى والمأمى ، كالحديث . <sup>(٣)</sup>

والشافعى احتج بدليل ماروى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ( رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) <sup>(٤)</sup>

(١) انظر : القدورى ، ص ١١ ، المسوط ، ١٧٠/١ ، الهدايج ، ٥٧٧/٢ ، الهداية ، ٦١/١ .

(٢) اذا تكلم ناسيا كونه فى الصلاة ، أو جاهلا بتحريم الكلام فيها ، وكان ذلك يسيرا ، لم تبطل صلاته عند الشافعية بلا خلاف ، كما نص عليه النووي فى المجموع وغيره انظر : الأم ، ١٢٤/١ ، المهذب ، ٩٤/١ ، الوجيز ، ٤٨/١ ، ٤٩ ، المجموع ، ١١/٤ ، المنهاج ، ص ١٤ .

(٣) واستدل السرخسى من النقل بحديث ابن مسعود رضى الله عنه حينما قدم من الحبشة فسلم على النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو فى صلاته فلم يرد عليه السلام ، وعند ما فرغ قال له : ( يا ابن مسعود ان الله تعالى يحدث من أمره ما يشاء ، وإن ما أحدث أن لا يتكلم فى الصلاة )

أخرجه الشيخان بلفظ : ( ان فى الصلاة شغلا ) : البخارى ، فى العمل فى الصلاة ، باب لا يرد السلام فى الصلاة ، ( ١٢١٦ ) ، ٨٦/٣ ، سلم ، فى الصاجد ، باب تحريم الكلام فى الصلاة ، ونسخ ما كان من اباحتها ، ( ٥٣٨ ) ، ٣٨٢/١ .

انظر : ( المسوط ، ١٧٠/١ ، ١٧١ )

(٤) الحديث أخرجه ابن ماجه ، وابن حبان فى صحيحه ، والحاكم فى المستدرک ، عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ان الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) قال البوصيرى فى زوائد ابن ماجه : " اسناده صحيح ان سلم من الانقطاع ، والظاهر أنه منقطع " . وقال الحاكم : " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه " ، =



والدليل عليه وهو : أن هذا كلام الناس ، فوجب أن لا يخرجهم من الصلاة ، [ كإسلام  
الساهي عندهم . ( ١ )

الصلاة في  
الأوقات  
المنهي عنه

### سألة - ٦٥ -

هل تجوز الصلاة في الأوقات المنهي ( ٢ ) عن الصلاة فيها أم لا ؟ عندنا  
لا تجوز ( ٣ ) ، وعند الشافعي : تجوز إذا كان له سبب ، كتحية المسجد ، وصلاة  
الجنائزة ( ٤ )

دلينا في السألة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا صلاة بمد  
الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ،

= وقال النووي في الأربعين : " حديث حسن " .

انظر : ابن ماجه ، في الطلاق ، باب طلاق المكره والناسي ، ( ٢٠٤٥ ) ،  
٦٥٩/١ ، المستدرک ، ١٩٨/٢ ، الأربعين النووية ( الحديث التاسع  
والثلاثون ) ، نصب الرأية ، ٦٤/٢ ، ٦٥٠ .

( ١ ) انظر : المسوط ، ٧١/١ .

( ٢ ) الأوقات المنهي عن الصلاة : بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد  
طلوع الشمس إلى أن ترتفع وتبين ، ووقت استواء الشمس حتى تزول ، وبعد صلاة  
العصر حتى تغرب ، ووقت احمرار الشمس واصفرارها حتى تغرب . انظر : الأم ،  
١٤٧/١ ، تحفة الفقهاء ، ١٨٧/١ - ١٩٣ ، القدوري ص ١٢ .

( ٣ ) قال القدوري : ولا بأس بأن يصلى بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد  
صلاة العصر حتى تغرب ، " الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلى على الجنائزة " .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٤ ، القدوري ، ص ١٢ ، المسوط .

١٥٠/١ ، ١٥١ ، تحفة الفقهاء ، ١٨٧/١ ، ١٩٠ ، الهداية ، ٤٠/١ .

( ٤ ) انظر : الأم ، ١٤٧/١ - ١٤٩ ، التقنيه ، ص ٢٧ ، المذهب ، ٩٩/١ ، ١٠٠ ،

الوجيز ، ٣٥/١ ، المنهاج ، ص ٩ ، المجموع ، ٧٧/٤ .

ولا وقت الزوال حتى تزول\* (١) والخبر عام.

والشافعي احتج بدليل مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ( الصلاة غير دائمة ، فمن شاء استقل ومن شاء استكثر ) (٢)

حكم الوتر

سألسة - ٦٦ -

الوتر واجب عندنا (٣) ، وعند الشافعي : / سنة مؤكدة . (٤)

( ١٧ / أ )

دليلنا : مروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه

وسلم أنه قال :

( ١ ) الحديث أخرجه الشيخان من حديث أبي سعيد ، ولا يوجد فيه ذكر وقت الزوال

ولكن ذكره سلم ، من حديث عقبة بن عامر الجهني :

البخاري ، في المواقيت ، لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ، ( ٥٨٦ ) ،

٦١ / ٢ ، سلم ، في صلاة المسافرين ، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة

فيها ، ( ٨٢٧ ، ٨٣١ ) ، ٥٦٢ / ١ ، ٥٦٩ .

( ٢ ) الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : ( الصلاة

خير موضوع فمن استطاع أن يستكثر فليستكثر ) كما ذكره السيوطي في الجامع

الصغير ، ٥١ / ٢ .

( ٣ ) انظر : القدوري ص ١٠ ، المبسوط ، ١٥٥ / ١ ، تحفة الفقهاء ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،

بدائع الصنائع ، ٦٨٥ / ٢ ، الهداية ، ٦٥ / ١ .

( ٤ ) انظر : الأم ، ١٤٢ / ١ ، التنبيه ، ص ٢٦ ، الوجيز ، ٥٤ / ١ ، المنهاج ،

ص ١٦ ، المذهب والمجموع ، ٥٠٥ / ٣ - ٥٠٧ ، ٥١٥ .

( ٥ ) هو أبو ابراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي

السهمي المدني ، اختلف فيه هل هو من التابعين أم من تابعي التابعين ؟

قال الدارقطني : انه ليس من التابعين ، وقال المزني : انه من التابعين ،

وأثبت له سماعا من صحابييين ، وهو صدوق ثقة في نفسه ، وانما تكلم فيه بسبب

كتاب كان عنده يرويه عن أبيه عن جده ، وكذا وقع الاختلاف في الاحتجاج

بروايته عن أبيه عن جده ، =

( ان الله تعالى زادكم صلاة هي خير لكم من حمر النعم ، ألا وهي الوتر ، حافظوا عليها ) . ( ١ )

فالنبي صلى الله عليه وسلم قال : ( زادكم صلاة ) فهذا دليل على أنه واجب من جهة الشرع ، والسنة ليست بواجب .

= والمختار صحة الاحتجاج به كما قال الاكثرون ، قال البخاري : عامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال خليفة : مات سنة ثمانى عشرة ومائة .

انظر ترجمته : تهذيب الأساطير واللغات ( ١٨ ) ٢ / ٢٨ - ٣٠ ، تهذيب  
التهذيب ٨ / ٤٨ فما بعدها ، خلاصة تذهب تهذيب الكمال ص ٢٩٠ .  
( ١ ) حديث عمرو بن شعيب بنصه كما رواه الدارقطني :

عن أبي حمزة ، قال : سمعت محمد بن عبيد الله يحدث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : مكثنا زمانا لا نزيد على الصلوات الخمس ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعنا ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : ( ان الله زادكم صلاة فأمرنا بالوتر ) ،

قال الدارقطني : محمد بن عبيد الله المرزى ضعيف . وقال الزيلعي :  
\* ونقل ابن الجوزى عن النسائي وأحمد ، والفلاس : أنه متروك الحديث ، ورواه أحمد في مسنده عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب ، والحجاج غير ثقة \* .

سنن الدارقطني ٢ / ٣١ ، ومسند الامام أحمد ٢ / ٢٠٨ ،

انظر : نصب الراية ٢ / ١١٠

وأما الحديث بلفظ المؤلف فقد رواه عمرو بن الحاص وعقبة بن عامر ، ورواه خارجة ابن عذافة بلفظ " ان الله أمدكم . . . الحديث ، وحديثه أخرجه : أبو داود ، في الصلاة ، باب استحباب الوتر ، ( ١٤١٨ ) ، ١ / ٦١ ، الترمذى ، ( ٤٥٢ ) ، وقال : " حديث غريب " ٢ / ٣١٤ ، وابن ماجه ( ١١٦٨ ) ، ١ / ٣٦٩ ، والحاكم في المستدرت ، وقال : صحيح الاسناد ولم يخرجاه لتفرد التآليف عن الصحابي ، ١ / ٣٠٦ ،

انظر فصل القول في أحاديث الوتر : نصب الراية ٢ / ١٠٨ - ١١٥ .

احتج الشافعي ، وقال : أجمعت الأمة <sup>(١)</sup> على أن الصلاة المفروضة خمس ، فمن قال : بأن الوتر واجب <sup>(٢)</sup> فقد جعله ستا ، وهذا لا يجوز .

أثر صلاة

مسألة - ٦٢ -

الكافر مع الجماعة

الكافر اذا صلى بجماعة ، هل يحكم باسلامه ؟ عندنا : يحكم باسلامه اذا كان الجماعة بجماعة <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : لا يحكم باسلامه <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) يشير بهذا الى ما رواه الشيخان عن ، طلحة بن عبد الله رضى الله عنه قال : ( جاء رجل من أهل نجد ، فاذا هو يسأل عن الاسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس صلوات في اليوم والليله ، فقال : هل على غيرها ؟ فقال : لا الا ان تطوع . . . الحديث ) وما روى نحوه عن معاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن ، وقال له فيما قال : ( فان أطاعوك فأعلمهم ان الله قد فرغ عليهم خمس صلوات في اليوم والليله ) وقال النووي : " وهذا من أحسن الأدلة لأن بحث معاذ رضى الله عنه الى اليمن كان قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأيام قليلة جدا " .

البخارى ، فى الايمان ، باب الزكاة من الاسلام ( ٤٦ ) ، ( ١٠٦ / ١ ) ، مسلم ، فى الايمان ، باب الصلوات التى هى أحد أركان الاسلام ( ١١ ) ، ( ٤٠ / ١ ) .

انظر : المجموع ، ٥١٦ / ٣ ، ٥١٧ ، وراجع ما أورده الميهقي من الأحاديث فى ( باب ذكر البيان أن لا فرق فى اليوم والليله من الصلوات من خمس وأن الوتر تطوع ) ، ٤٦٦ / ٢ ، فما بعدها .

( ٢ ) وقوله ( فمن قال : بأن الوتر واجب فقد جعله ستا ) غير مستقيم ، لأن الأحناف لم يقولوا بفرضيتها حتى تصبح ستا ، وانما قالوا بوجوبها . والواجب عندهم دون الفرض كما هو معلوم فى كتب الأصول .

انظر : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ( ٥٨ / ١ )

( ٣ ) ويشترط لهذه الصلاة " أن يصلى فى الوقت ، مع جماعة ، مؤتما ، متمسكا " .

تنوير الأبصار ( ٣٥٣ / ١ ) مع حاشية ابن عابدين .

( ٤ ) انظر : الأم ( ١٦٨ / ١ ) ، المجموع ١٥٢ / ٤ .

دليلنا في الصلاة وهو : أن الصلاة بجماعة من شعار الاسلام ، فإذا أتى به  
وجب أن يحكم باسلامه (١) .

دليله : إذا صلى وأظهر كلمة الشهادة .

احتج الشافعي ، وقال : الاسلام : اقرار باللسان واعتقاد بالقلب ، ولم يوجد  
الاقرار باللسان ، والاعتقاد أمر باطن لا يمكن الوقوف عليه ، فكيف يحكم باسلامه (٢) ،  
ألا ترى أنه إذا قرأ آية من القرآن لا يحكم باسلامه .

( ١ ) واستدل الأحناف من النقل بقوله صلى الله عليه وسلم :

( من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا )

" قالوا : المراد به صلاتنا بالجماعة على الهيئة المخصوصة " .

(الحدِيث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الصَّلَاةِ ، بَابُ فَضْلِ

اِسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ، ( ٣٩١ ) ، ( ٤٩٦ / ١ ) ، حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ ، ١ / ٣٥٣ .

( ٢ ) وقال الشافعي " ولم تكن صلاته اسلاما له إذا لم يكن تكلم بالاسلام قبل الصلاة " .

الأم ١ / ١٦٨ .

واستدل الشافعية من النقل بحديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله

وأن محمدا رسول الله " متفق عليه :

( الْبُخَارِيُّ ، فِي الْإِيمَانِ ، بَابُ فَن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ

( ٢٥ ) ( ٢٥ / ١ ) ،

وسلم ، فِي الْإِيمَانِ ، بَابُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ

رَسُولُ اللَّهِ ، ( ٢٢ ) ، ١٠ / ٥٣ ،

المجموع : ١٥٢ / ٤ ، انظر مفصلا في باب الأذان ، ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

هل تجوز اامة الصبي غير البالغ ؟ عن أبي حنيفة رحمه الله قولان :

أحد هما : أنه يجوز في النفل ولا يجوز في الفرض ، وفي قول : لا يجوز لا في الفرض ولا في النفل <sup>(١)</sup> وعند الشافعي : يجوز في الجميع <sup>(٢)</sup>.

دلينا في السألة وهو : أن هذا شخص غير مكلف وغير مخاطب ، فلا تجوز ااماته ، دليله : المجنون <sup>(٣)</sup>.

(١) وتفصيل قول الأحناف في هذه السألة كالتالي :

اتفق الأحناف على عدم جواز اامة الصبي في الفرائض ، لأنه لا يصح منه أداء الفرائض ، لعدم كونه من أهل الفرض ، وصلاته تعتبر نفلا ،

وأما اامته في النوافل : فقد اختلف فيه الأحناف على قولين : ذهب مشايخ بلخ الى جوازه ، وذهب عامة فقهاء الأحناف الى عدم الجواز ، وهذا هو الأصح في المذهب كما ذكره السرخسي ، بل المختار كما ذكره المرعيني : " والمختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها ، لأن نفل الصبي دون نفل البالغ ، حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالاجتماع ، ولا يبنى القوي على الضعيف " .

والصحيح عن أبي حنيفة عدم جواز ااماته مطلقا ، كما ذكره الموصلي .

انظر : المبسوط ، ١ / ١٨٠ ، تحفة الفقهاء ، ١ / ٣٦١ ، الهداية ، ١ / ٥٦ ، ٥٧ ، الاختيار ، ١ / ٥٨ ، فتح القدير ، ١ / ٣٥٨ .

(٢) انظر : الأم ، ١ / ١٦٦ ، التنبيه ، ص ٢٨ ، المذهب ، ١ / ١٠٤ ، الوجيز ، ١ / ٥٦ ، المنهاج ، ص ١٧ .

(٣) واستدل السرخسي للأحناف من النقل بقول النبي صلى الله عليه وسلم : ( الامام غامض ) وقال : " والصبي لا يصلح غامضا بفلس ، فكيف يصح منه الضمان لصلاة الحقدي " .

(والحديث أخرجه البيهقي في السنن ، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( الامام غامض والمؤمن مؤتمن ، فأرشد الله الامام ، وعفا عن المؤمن )

انظر : السنن الكبرى ، ١ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، الدهوسي ، تأسيس النظر ، ( مصر مطبعة الامام ) ، ص ٧١ ، المبسوط ، ١ / ١٨٠ .

وعند الشافعي : انما تصح ، لأن المقتدى يصلي خلف الإمام صلاة نفسه <sup>(١)</sup> ،  
بدليل : أنه لا يصح دون القراءة <sup>(٢)</sup> ، فيصح اقتدائه بالصبي والمرأة <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) " ولا شركة بين الإمام والمأموم بل كل في صلاة نفسه اداه وحكما ، وانما معنى القدوة ، المتابعة من أفعاله الظاهرة ليكون أهوط في إيمان الصلاة عن السهو والغفلة " .

الزنجاني : تخريج الفروع على الأصول ، ص ١٠٢ .

( ٢ ) انظر : المذهب ٨١ / ١ ، الوجيز ٤٢ / ١ ، الضهاج ، ص ١١ ، المجموع ، ٣ / ٣٢٢ .

تخريج الفروع على الأصول ص ١٠٣ ، فراجع المسألة ( ٥٨ ) ص

( ٣ ) والصحيح من المذهب أنه لا يصح اقتداء رجل ولا صبي بامرأة ، ونقل النووي

اتفاق الأصحاب " على أنه لا تجوز صلاة رجل بالغ ولا صبي خلف امرأة " ،

واستدلوا على ذلك بحديث جابر رضي الله عنه قال ( خطبنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال : الا ولا تؤمن امرأة رجلا ) .

رواه البيهقي في السنن وقال : " في إسناده ضعف " ، ٣ / ٩٠ ، ( المجموع

مع المذهب ، ٤ / ١٥٤ )

أنظر : الأم ١٦٤ / ١ ، التنبيه ، ص ٨ ، الوجيز ، ٥٥ / ١ ، الضهاج ، ص ١٧ .

واستدل الشافعية على جواز إمامة الصبي للبالغين من النقل :

يما روى عن عمرو بن سلمة قال : ( أمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأنا غلام ابن سبع سنين )

أخرجه البخاري ، في المغازي ، باب من شهد الفتح ، ( ٤٣٠٢ ) ،

انظر : فتح الباري ، ٨ / ٢٢ ، ٢٣ ، ( المجموع ، ٤ / ١٤٧ )

## سألة - ٦٩ -

صلاة

السبوق من

ما أدرك السبوق <sup>(١)</sup> من صلاة امامه فهو آخر صلاته عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : امامه هو أول صلاته <sup>(٣)</sup>

دليلنا في المسألة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( إذا أتيتهم الصلاة فأتوها وأنتم تمشون ، ولا تأتوها وأنتم تسمعون ، فعليكم بالسكينة والوقار ، ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا ) <sup>(٤)</sup> وما أدركه مع الامام فهو آخر صلاة الامام .

( ١ ) السبوق : هو الذي أدرك الامام بعد ركعة أو أكثر التعريفات ، باب الميم السبوق .

( ٢ ) انظر : المصنوع ٣٥ / ١ ، حاشية ابن عابد بن ، ٥٩٦ / ١ .

( ٣ ) انظر : الأم ١٢٨ / ١ ، المجموع مع المذهب ١١٩ / ٤ .

( ٤ ) الحديث أخرجه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسمعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا ) وفي رواية ( صل ما أدركت واقتض ما سبقك ) . واللفظ لمسلم ،

وأورد ابن حجر في الفتح اختلاف الرواة في لفظ " فأتوا واقتضوا " ثم قال : " والحاصل أن أكثر الروايات بلفظ " فأتوا " وأقلها بلفظ " فاقضوا " .

انظر : البخاري ، في الاذان ، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة ، ( ٦٣٥ ) ، ١١٦ / ٢ ، مسلم ، في المساجد ، باب استحباب اتيان الصلاة بوقار وسكينة ( ٦٢٠ ) ، ٤٢٠ / ١ ، فتح الباري ، ١١٦ / ٢ ، وما يمددها .



واحتج الشافعي ، وقال : بأنه أول صلاته ، بدليل أنه يحتاج فيه الى القراءة ،  
فلو كان آخر صلاته ، لكان يكتفى بفاتحة الكتاب . ( ١ )

فوائد المرشد

سأله - ٧٠ -

المرشد هل يقضى ما فاتته من الصلاة ؟ عندنا : لا يقضى ( ٢ ) ، وعند الشافعي  
يقضى ( ٣ )

دليلنا في المسألة : أن نقول هذا كافر ، ترك الصلاة في حال الكفر ، فلا يلزمه  
الاعادة ، ( ٤ ) دليله : الكافر غير مخاطب بالشرائع ( ٥ )

( ١ ) قال الشافعي : " ما أدرك مع الامام فهو أول صلاته . . . وان فاتته مع الامام  
ركعتان من الظهر وأدرك الركعتين الأخيرتين صلاهما مع الامام فقرأ بهما  
القرآن وسورة ان أمكنه ذلك " الأم ، ١ / ١٧٨ ، وانظر : المجموع مع المذهب ،  
١٩٠ / ٤ .

واستدل المؤلف للشافعية هنا بالمعنى فقط ، مع استدلالهم بنفس حديث  
أبي هريرة رضي الله عنه المذكور آنفا ، برواية لفظ " فأتوا " ، قال النزال -  
والماوردي " واتمام الشيء لا يكون الا بعد تقدم أوله حقيقة آخره " . المجموع  
١٢٠ / ٤ .

وانظر ، ما أورده البيهقي وابن حجر من طرق هذا الحديث : السنن

الكبرى ٢ / ٢٩٧ ، فتح الباري ٢ / ١١٨ ، ١١٩٠ .  
انظر :

( ٢ ) مختصر الطحاوي ، ص ٢٩ .

( ٣ ) الأم ١ / ٧٠ ، التنبيه ص ١٨ ، المجموع مع المذهب ، ٣ / ٥٠ .

( ٤ ) حيث ألحق المرشد بالكافر الأصلي .

( ٥ ) هذا هو المشهور عن أكثر الحنفية وان كان في الاصل هذا قول للحنفية

البخاريين ، كما ذكره الأنصاري : " الكافر مكلف بالفروع عند الشافعية ومشايخنا

المراقبين خلافا للحنفية البخاريين وقيل للممثلة أيضا " .

فوائد الرحمت شرح مسلم الشوت مع المستصفى ، ١ / ١٢٨ .

انظر : كشف الاسرار ، ٤ / ٢٤٣ ، تيسير التحرير ، ٢ / ١٤٨ ، التلويح على

التوضيح ، ١ / ٢١٣ =

لم يذكر المؤلف هنا دليل الشافعى كعادته . ودليله : حيث ان الشافعى فرق بين المرتد وبين الكافر الاصلى وان كان الله تعالى أحبط عمله بالردة الا أن النبى صلى الله عليه وسلم أبان " أن عليه القتل ان لم يتب بما تقدم له من حكم الايمان " ولذلك يكون " مال المرتد موقوفا ليختم ان مات على السردة أو على ملكه ان تاب " خلافا لمال الكافر غير المماهد فانه يكون مغنوما بحال " فلم يميز الا أن يقضى الصلاة . . . وكل ما كان يلزم مسلما ، لأنه كان عليه أن يفعل فلم تكن معصيته بالردة تخفف عنه فرضا كان عليه " . الأم ١ / ٧٠ ، ٧١ .

وأما مسألة تكليف الكفار بفروع الشرائع عند الشافعية ، ففيها خلاف بين علماء الأصول والفروع وقد وضحتها الامام النووى رحمه الله بقول فصل ، وأزال الخلاف حيث يقول : " وأما الكافر الاصلى فاتفق أصحابنا فى كتب الفروع على أنه لا يجب عليه الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من فروع الاسلام ، وأما فى كتب الأصول فقال جمهورهم : هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الايمان . . . وليس هو مخالفا لقولهم فى الفروع ، لأن المراد هنا غير المراد هناك ، فمرادهم فى كتب الفروع : أنهم لا يظالبون بها فى الدنيا مع كفرهم ، وانما أسلمهم أحد هم لم يلزمه قضاء المانى ، ولم يتمرضوا لمقومة الآخرة ، ومرادهم فى كتب الأصول : أنهم يعذبون عليها فى الآخرة زيادة على عذاب الكفر ، فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعا لا على الكفر وحده ، ولم يتمرضوا للمطالبة فى الدنيا فذكروا فى الأصول حكم أحد الطرفين وفى الفروع حكم الطرف الآخر ، والله أعلم " . المجموع ٣ / ٥٠ .

وهذه مسألة فرعية ، فرضها الأصوليون مثالا لقاعدة وهى :  
 " أن حصول الشرط الشرعى ، هل هو شرط فى صحة التكليف أم لا " فائدة الغلاف :

وفائدة الخلاف لا تظهر فى أحكام الدنيا ، فانهم لو أتوها فى حال الكفر لا تكون معتبرة بالاتفاق ، ولو أسلموا لا يجب عليهم قضاء المبادىء الفاتنة بالاجماع ، وانما تظهر فى أحكام الآخرة ، فان عند الشافعية يعاقب الكفار بترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر ، كما يعاقبون بترك الاعتقاد ، وعند الأحناف : لا يعاقبون بترك العبادات .

انظر : كشف الاسرار ، ٤ / ٢٤٣ ؛ نهاية السؤل ، ١ / ١٩٥ .

## سألسنة - ٧١ -

سجود (١) السهو ، عندنا : بعد السلام (٢) ، وعند الشافعى : قبل السلام (٣) .

دليلنا : ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لكل سهو سجدتان بعد السلام ) (٤)

والشافعى يروى هذا الحديث ( لكل سهو سجدتان قبل السلام ) (٥)

( ١ ) سجود السهو : من اضافة الشىء الى سببه .

والسهولفة : نسيان الشىء \* والغفلة عنه ، يقال : سهوت فى الصلاة ، أسهو سهوا : نسيت شيئا منها .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، الصباح النير ، مادة : ( سهو ) .  
والمراد به هنا : \* مطلق الغفل الواقع فى الصلاة ، سواء كان عمدا أو نسيانا  
فصار حقيقة عرفية فى ذلك \* وله أسباب كثيرة ، مفصلة فى بابه .

انظر : البدائع ، ٤٤١ / ١ ، اللباب ٩٥ / ١ ، الشروانى ، عبد الحميد ،  
( حاشية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، لابن حجر الهيتمى ) ، تصوير  
( بيروت : دار صادر ) ١٦٨ / ٢ ، ١٦٩ .

( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٣٠ ، القدورى ، ص ١٢ ، المسبوط ، ١ / ٩١٩ ،  
تحفة الفقهاء ، ٣٤٠ / ١ ، الهداية ، ٧٤ / ١ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ١٣٠ / ١ ، المهذب ، ٩٩ / ١ ، التنبيه ، ص ٢٧ ، المنهاج ،  
ص ١٥ .

( ٤ ) الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه عن ثوبان رضى الله عنه مرفوعا : أبوداود  
فى الصلاة ، باب من قال بعد التسليم ، ومن نسى أن يتشهد وهو بالسن ،  
( ١٠٣٣ ، ١٠٣٨ ) ، ٢٧٣ / ١ ، ابن ماجه ، فى الصلاة ، باب ما جاء فىمن  
سجد ها بعد السلام ، ( ١٢١٨ ، ١٢١٩ ) ، ٣٨٥ / ١ .

وللهديث شاهد فى الصحيحين من حديث ندى اليدى عن أبى هريرة رضى الله عنه  
بالفاظ مختلفة : البخارى ، فى السهو ، باب من صلى خسا ، ( ١٢٢٦ ) ، ٩٣ / ٣ ،  
مسلم ، فى الصاجد ، باب السهو فى الصلاة والسجود له ، ( ٥٧٣ ) ، ٤٠٣ / ١ .  
( ٥ ) الحديث أخرجه الشيخان من حديث عبد الله بن يحيى رضى الله عنه =

صلاة المؤمنين

مسألة - ٧٢ -

خلف الامام

الجنب

إذا صلى الجنب <sup>(١)</sup> بقوم ، ولم يعلموا بجنبته ، تلزمهم [الاعادة عندنا الجنب] إذا علموا <sup>(٢)</sup> وعند الشافعي : لا تلزمهم الاعادة <sup>(٣)</sup>.

وحاصل الخلاف : راجع الى أن المقتدى خلف الامام يصلى صلاة نفسه ، أو صلاة

الامام ؟

أنه قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من بعض الصلوات ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته ، ونظرنا تسليمه ، كبر قبل السلام ، فسجد سجدتين ، وهو جالس ، ثم سلم ( أخرجه الجماعة : البخاري ، في السهو ، ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة (١٢٢٤ ، ١٢٢٥) ، ٩٢/٣ ، مسلم ، في الساجد ، باب السهو فسقى الصلاة والسجود له ، (٥٧٠) ، ٣٩٩/١ ، الأم ، ١٣٠/١ .

(١) الجنب لغة : قال ابن فارس : الجيم والنون والباء أصلان متقاربان أحدهما الناحية ، والآخر البعد .

وجنب على وزن قرب فهو جنب ويطلق على الذكر والأنثى والمفرد والتثنية والجمع .  
وهو جاء القرآن وفي لغة يثنى ويجمع فيقال : جنبان وجنبون وأجناب ، ونساء جنابات .

وفي الشرع يطلق : " على من أنزل المنى وعلى من جامع " وسمى جنباً : لأنه يبعد عما يقرب منه غيره من الصلاة والمسجد وغير ذلك .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، والمصباح ، مادة ( جنب ) ، تهذيب الاسماء واللفظ ، ٥٥/٣ ، والمجموع ، ١٦٦/٢ .

(٢) قال الطحاوي : " ومن صلى بالناس جنباً أعاد ، وأعادوا " . مختصر الطحاوي ، ص ٣١ ، القدوري ، ص ١١ ، الهداية ، ٥٨/١ .

(٣) وإن علم في أثناء الصلاة لزمه مفارقتها وأتم صلاته مفرداً ، وإن لم يعلم حتى سلم منها أجزأته .

انظر : الأم ، ١٦٧/١ ، الوجيز ، ٥٥/١ ، المجموع مع المذهب ، ١٥٥/٥ ، ١٥٦ ، المصباح ، ص ١٧ .

عندنا : يصلى صلاة الامام ، حتى لو فسدت صلاة الامام لفسدت صلاة المقتدى ،  
وعند الشافعى بخلاف ما ذكرنا (٢)

### سألة - ٢٣ -

حكم صلاة من

زرع بجسمه عام

الكلب أو

الخنزير ، أو

المن به

إذا وصل عظمه بعظم الكلب أو الخنزير أو الصق بلحمه ، ولا يمكن نزع ، صحت الصلاة ، ولا يلزمه نزع عندنا (٣) ، وعند الشافعى : يجب نزع ولا تصح الصلاة (٤)

(١) الأصل عند الأحناف : أن صلاة المأموم تابعة لصلاة الامام صحة وفساد الأجزاء وعلا ، وهى كالمدرجة فى ضمن صلاة الامام لقوله صلى الله عليه وسلم (الامام ضامن والمؤمن مؤتمن) أى صلاة الامام تتضمن صلاة المقتدى ، والأصل أن المقتدى إذا اعتقد فساد صلاة الامام تفسد صلاته وذلك لتنزيل حدث الامام منزلة حدث المأموم .

انظر : تأسيس النظر ص ٢٠ ، ٢١ ، المصنوع ، ٢١٦/١ ، تخرىج الفروع على الأصول ص ١٠١ ، وقد سبق تخرىج الحديث فى المسألة (٦٨) ، ص (٢) أن كل صلّ يصلى لنفسه ، ولا تعلق لصلاة المقتدى بصلاة الامام الا المتابعة فى أفعاله الظاهرة .

انظر : تخرىج الفروع على الأصول ، ص ١٠٢ ، راجع : المسألة (٦٨) ص (٣) ما ذكره المؤلف ليس على إطلاقه بل الخنزير مستثنى ، لأنه نجس الممين كما نص عليه الطحاوى والكاسانى ، " بمعنى أن ذاته بجميع أجزائه نجسة حيا وميتا " والحكم فيها عداه كما ذكره المؤلف .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٧ ، الهدايع ، ٢٧١/١ ، الهدايع ، مع شرح فتح القدير والمنية ، ٩٦/١ ، ٩٧ ، حاشية ابن عابدين ، ٢٠٤/١ ، فما بعدهما .

(٤) يجب نزع ان لم يخف التلف ، فان خاف التلف أجرته صلاته ،

انظر : التنبيه ، ص ٢١ ، المذهب ، ٦٧/١ ، المجموع ، ١٤٥/٣ .

وحاصل الخلاف يعرف : أن عظم مالا يؤكل لحمه طاهر عند أبي حنيفة ، لأن

المعظم لا روح فيه .

وعنده نجس <sup>(٢)</sup> ، فلهذا لا تجوز الصلاة ، وعندنا تجوز ؛ لأنه طاهر وفي نزعه

ضرر ، لأنه يؤدى الى ايلام الحيوان .

سألة - ٧٤ - ركعات الوتر

الوتر ثلاث ركعات عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعى : ركعة واحدة والركعتان قبلهما

سنة . <sup>(٤)</sup>

( ١ ) راجع مراجع الأحناف السابقة . والسألة ( ٦ ) فى حكم المعظم والشعر ، ص

( ٢ ) انظر : الأم ، ٥٤ / ١ ، الوجيز ، ١١ / ١ ، المجموع مع المذهب ، ٢٩٠ / ١ ،

والسأله ( ٦ )

وألحق النووي رحمه الله تعالى بالمعظم النجس : " مداواة الجرح بدواء نجس وخياطته بخيط نجس . . . وكذلك لو فتح موضعا من بدنه وطرح فيه دما أو نجاسة أخرى " كما يحدث حاليا بالنسبة للمعطيات الجراحية ، " أو وشم بدنه أو غيرها فانه ينجس عند الفرز فله حكم المعظم ، أى يجب النزع هيت يجب نزع المعظم " وكذلك إيصال المرأة بشعرها شعرا نجسا وهو : - شعر الميتة وشعر مالا يؤكل اذا انفصل فى حياته . . . ، لأنه حمل النجاسة فى الصلاة وغيرها عامدا .

راجع السألة بالتفصيل ، فى المجموع ، ١٤٥ / ٣ - ١٤٧ .

( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٨ ، القدوى ، ص ١٠ ، تحفة الفقهاء ،

٣٢٢ / ١ ، الهداية ، ٦٦ / ١ .

( ٤ ) " الوتر أقله ركعة واحدة ، وأكثره احدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين

وأدنى الكمال ثلاث ركعات بتسليمتين " .

انظر : الأم ، ١٤٠ / ١ ، ١٤١ ، التنبيه ، ص ٢٦ ، الوجيز ، ٥٤ / ١ ،

المجموع مع المذهب ، ٥٠٥ / ٣ - ٥٠٨ ، المنهاج ، ص ١٦ .

دليلنا : مروي عن ابن سمود أنه قال : ( والله ما أجزأت ركعة قط ) ( ١ )  
والشافعي احتج وقال : لأن هذه صلاة تسمى وترا ، واسمه يدل على أنه ركعة  
واحدة . ( ٢ )

- 
- ( ١ ) الأثر روى عن حصين عن ابراهيم ، قال : بلغ ابن سمود أن سمدا يوتر  
بركعة ، قال : " ما أجزأت ركعة قط " رواه الطبراني في الكبير ، وقال  
الهيثمي : " وحصين لم يدرك ابن سمود واسناده حسن " .  
وأخرج ابن عدي في الكامل عن يحيى بن معين ، قال : " مراسيل ابراهيم  
النخعي صحيحة " ونقل الزيلعي عن النووي في الخلاصة أنه " موقوف ضعيف " .  
انظر : أبو يوسف ، كتاب الآثار ، ( ٣٤٤ ) ، ص ٦٩ ، نصب الراية ،  
١٢٠ / ٢ ، ١٢١ ، الهيثمي : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، ٢ / ٢٤٢ .  
( ٢ ) استدل المصنف للشافعي بالصحة فقط ، مع استدلالهم بحديث ابن عمر  
رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( صلاة الليل  
مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة تؤثر له ما قد صلى ) ،  
أخرجه مسلم ، في صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل مثنى مثنى ،  
والوتر ركعة من آخر الليل ، ( ٧٤٩ ) ، ١٠ / ١٦٥ ، الأم ، ١٠ / ١٤٠ .  
انظر الأدلة بالتفصيل : الأم ، ١٠ / ١٤٠ ، ١٤١ ، المجموع مع المذهب ،  
٣ / ٥٠٥ - ٥٠٧ .  
انظر : أسباب الخلاف بين المذهبيين : كشف الاسرار ، ٣ / ٣٩٦ .

حكم قصر  
الصلاة

سألة - ٧٥ -

القصر رخصة<sup>(١)</sup> أو عزيمة<sup>(٢)</sup> ؟ عندنا : هي عزيمة<sup>(٣)</sup> ،

( ١ ) الرخصة لغة : على وزن غرفة ، وتضم الخاء للاتباع ومثله : ظلمة وظلمه . . . والجمع رخص ورخصات ، والرخصة : التسهيل في الأمر والتيسير ، يقال : رخص الشرع لنا في كذا ترخيصا ، وأرخض أرخاضا إذا يسره وسهله ، المصباح المنير مادة " رخص " . وشرعا : كما عرفها ابن الهمام وغيره " ما شرع تخفيفا لحكم مع اعتبار دليله قائم الحكم لحذر " .

( ٢ ) والعزيمة لغة : القصد المؤكد ، عزم على الأمر ، بهزم عزماء وعزماء وعزماء - بالضم - ومنه قوله تعالى ( ولم نجد له عزما ) ( طه / ١١٥ ) أي لم يكن له قصد مؤكد في الفعل بما أمر به ، وعزيمة الله : فريضة الله التي أفترضها ، والجمع : عزائم ، انظر : المصباح المنير ، قاموس المحيط ، مادة " عزم " . وشرعا : كما عرفها السرخسي : " بأنها ما شرع ابتداء من غير أن يكون متصلا بمعارض " وعرفها الخزالي بأنها " عبارة عما لزم العباد بإيجاب الله تعالى " . وعرف ابن السبكي كلا من الرخصة والعزيمة بأنها " الحكم الشرعي ان تفيروا إلى سهوله لحذر مع قيام السبب للحكم الأصلي فرخصة ، والا فعزيمة " .

انظر : أصول السرخسي ، ١١٧ / ١ ، المستصفى ، ٩٨ / ١ ، كشف الاسرار ، ٣٠٠ / ٢ ، تيسير التحرير ، ٢٢٨ / ٢ ، جمع الجوامع مع حاشية البنانى ، ١٢٠ / ١ . ( ٣ ) ويراد عند الحنفية بالعزيمة أربعة أقسام : " فريضة ، وواجب ، وسنة ، ونفل ، فهذه أصول الشرع وإن كانت متفاوتة في نفسها " . كشف الاسرار ، ٣٠٠ / ٢ . والمقصود بالعزيمة هنا : الفرض ، كما قال العرفياني : " وفرغ الصافر فسى الرباعية ركعتان لا يزيد عليهما " . انظر : القدوري ، ص ١٤ ، تحفة الفقهاء ، ٢٥٤ / ١ ، البدائع ، ٢٨٣ / ١ ، الهداية ، ٨٠ / ١ .



وعند الشافعى : رخصه (١)

دليلنا فى ذلك هو : ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ان الله تعالى تصدق عليكم شطارتكم ، ألا فاقبلوا صدقته )<sup>(٢)</sup> فمن جعل رخصة لم يقبل هذه الصدقة .

قال النبى صلى الله عليه وسلم ( من أتم الصلاة فى السفر فقد عصى أبا القاسم )<sup>(٣)</sup>

الشافعى : قاس قصر الصلاة بالافطار ، والافطار رخصة . فكذا هذا . / ( ١ / ١٩ )

( ١ ) انظر : الأم ، ١٧٩ / ١ ، التنبيه ، ص ٢٩ ، الوجيز ، ٥٨ / ١ ، المجموع ، مع المذهب ، ٢١٢ / ٤ ، المنهاج ، ص ١٩ .

( ٢ ) أخرجه مسلم عن يعلى بن أمية ، قال : قلت لعمربن الخطاب : ( ليس عليكم أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ) فقد أمن الناس . فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : " صدقة تصدق بها عليكم ، فاقبلوا صدقته " .

مسلم ، فى صلاة المسافرين ، باب صلاة المسافرين وقصرها ، ( ٦٨٦ ) ، ٤٧٨ / ١ ، انظر أدلة الاحناف بالتفصيل فى بدائع الصنائع ، ٢٨٤ / ١ ، فطبعها .

( ٣ ) لم أعر على الحديث بهذا اللفظ وانما ذكر الكاسانى رواية عن أبى حنيفة أنه قال " من أتم الصلاة فى السفر فقد أساء " وخالف السنة : ( البدائع ١ / ٢٨٣ ) ، وانما يستأنس بها رواه مسلم عن موسى بن سلمة الهذلى قال : سألت ابن عباس ، كيف أصلى اذا كنت بحكة اذا لم أصل مع الامام ؟ فقال : ركعتين سنة أبسى القاسم صلى الله عليه وسلم : مسلم فى صلاة المسافرين ، باب صلاة المسافرين وقصرها ( ٦٨١ ) ، ٤٧٩ / ١ .

( ٤ ) استدل المؤلف للشافعى بالقياس فقط مع استدلالهم بأدلة نقلية كثيرة لذهبيهم منها : قوله سبحانه وتعالى " واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ) ( النساء / ١٠١ ) ، قال الشافعى " ان قصر الصلاة فى الحرب فى الارض والخوف وتخفيف من الله عز وجل عن خلقه لا أن فرضا عليهم أن يقصروا . . . " واستدلوا أيضا بحديث أبى يعلى المذكور ، وقال النووى " وفيه التصريح بجواز القصر من غير خوف " . وأدلة أخرى ، انظر : الأم ١٧٩ / ١ ، ١٨٠ ، المجموع مع المذهب ، ٢١٢ / ٤ ، ٢١٣ .

## سألة - ٧٦ -

الاقامة التي

تنقطع بها

رخص المسافر

الاقامة التي تنقطع بها رخص المسافر، هي: خمسة عشر يوماً عندنا<sup>(١)</sup>، وعند رخص المسافر الشافعي هي: أربعة أيام، سوى يوم الدخول، ويوم الخروج<sup>(٢)</sup>

دليلنا: ما روى عن ابن عباس أنه قال: ( أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر يوماً بمكة، ف صلى ركعتين صلاة السفر )<sup>(٣)</sup>، وكان المعنى وهو: أن المقدار لا تجوز اثباتها بالقياس<sup>(٤)</sup>، وإنما تثبت نصاً أو إجماعاً، وما ذكره من الأربع ليس باجماع ولا توقيف.

(١) تنقطع رخص السفر باقامة خمسة عشر يوماً، مع توفر ثلاثة شروط، كما قال السمرقندي: "نية الإقامة، ونية مدة الإقامة، والمكان الصالح للإقامة". انظر: القدوري، ص ١٤، المبسوط، ٢٣٦/١، تحفة الفقهاء، ٢٥٦/١، ٢٥٧، الهداية، ٠٨١/١.

(٢) انظر: الأمام، ١٨٦/١، التنبيه، ص ٣٠، الوجيز، ٥٨/١، الضهاج، ص ٢٠، المجموع، ٢٤٢/٤، ٢٤٤، ٢٤٤.

(٣) حديث ابن عباس رضي الله عنهما، روى بألفاظ مختلفة: رواه أبو داود والنسائي بلفظ (خمس عشرة يقصر الصلاة) وفي رواية لأبي داود: سبع عشرة، وأخرى: تسع عشرة، كما رواه البخاري والترمذي. انظر: البخاري، في التقصير، باب ما جاء في التقصير، (١٠٨٠)، ٥٦١/٢، (٤٢٩٩)، ٢١/٨.

أبي داود، في الصلاة، باب متى يتم المسافر، (١٢٣٠ - ١٢٣٢)، ١٠/٢، الترمذي، في أبواب الصلاة، باب في كم تقصر الصلاة، (٥٤٨)، ٤٣١/٢، ٤٣٢، النسائي، ١٢١/٣.

(٤) كما ذكروا ذلك في صحت: (القياس لا يجري في الكفارات والحدود) بأصول الفقه، "لا شتمالها على تقديرات لا تعقل، كعدد المائة في الزنا، والثمانين في القذف، فإن العقل لا يدرك الحكمة في اعتبار خصوص هذا العدد، والقياس فرع تعقل المعنى، في حكم الأصل". وكذلك ها هنا. انظر:

انظر: تيسير التحرير، ١٠٣/٤، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت،

## سألة - ٧٧ -

القصر في سفر

المعصية (٢)

هل يجوز القصر في سفر المعصية أم لا ؟ عندنا يجوز (١) ، وعند الشافعي :

لا يجوز .

دليلنا : قوله صلى الله عليه وسلم : ( يصح المقيم يوما وليله ، والسافر ثلاثة أيام ولياليهن ) (٢) ولم يفضل بين ما إذا كان عاصيا أو طائعا ، .

= لم يستدل المؤلف للذهب الشافعي ، كعادته في المسائل ، واستسدل الشافعي لذهب به بما أخرجه الشيخان من حديث الملا بن الحضرمي ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( يحكك المهاجر بعد قضاء نسكسه ثلاثا ) وذلك رخصة بعد أن حرم عليهم الإقامة بمكة ، وقال الشافعي معقبا : " فبهذا قلنا : إذا أزمح السافر أن يقيم بموضع أربعة أيام ولياليهن ليس فيهن يوم كان فيه سافرا ، فدخل في بعضه ، ولا يوم يخرج في بعضه ، أتم الصلاة " ثم ذكر أدلة أخرى .

انظر : ( البخاري ، في مناقب الأنصار ، باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ، ( ٣٩٣٣ ) ، ٢٦٦ / ٧ ، مسلم في الحج ، باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة ، ( ١٣٥٢ ) ، ٩٨٥ / ٢ ، الأم ، ١٨٦ / ١ ، المجموع مع المذهب ، ٢٤٢ / ٤ ، وما بعدها .

( ١ ) انظر : القدوري ، ص ١٥ ، تحفة الفقهاء ، ٢٥٥ / ١ ، البدائع ، ٢٨٢ / ١ ، الهداية ، ٨٢ / ١ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ١٨٤ / ١ ، ١٨٥ ، التنبيه ، ص ٢٩ ، الوجيز ، ٥٩ / ١ ، الروضة ، ١٨٨ / ١ .

( ٣ ) الحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، مسلم ، في الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين ، ( ٢٧٦ ) ، ٢٣٢ / ١ .

أو نقول : أجمعنا على أن المرأة إذا زنت فحبلت من الزنا فولدت ولدا ، وما دامت هي في دم النفاس لا تلزمها الصلاة ولا الصوم ، وترك الصلاة من حقها كالرخصة ، وهي عاصية بالزنا .

فان قبل : ترك الصلاة ، لمكان الحمل ، والحمل من صنع الله تعالى ، وان كان الزنا من فعلها ، فلهذا قلنا : لا تلزمها الصلاة ، فالجواب هذا / يبطل بالسكر ، ( ١٩ / ب ) فان زوال العقل من صنع الله تعالى ، والشرب من فعله ، ومع ذلك تلزمه اعادة ما فات من الصلوات . ( ١ )

الجمع بين  
الصلتين

سأله - ٧٨ -

لا يجوز الجمع بين الصلاتين ، الا يوم عرفة عندنا ( ٢ ) ، وعند الشافعي : يجوز الجمع بين الصلاتين ، بعذر السفر والمطر . ( ٣ )

( ١ ) لم يستدل المؤلف لهذا ذهب الشافعي ، واكتفى بذكر قياس متفق بين الطرفين ، مع مناقشته لهذا القياس على غير عاداته في الأدلة .  
استدل الشافعي بقوله تعالى ( فمن اضطر غير باع ، ولا عاد فلا اثم عليه ) ( البقرة / ١٧٣ ) ، وقال الشيرازي " ولأن في جواز الرخص في سفر المعصية ، اعانة على المعصية وهذا لا يجوز " وأدلة أخرى .

أنظر : الأم ، ١٨٥ / ١ ، المجموع مع المذهب ، ٢٢٦ / ٤ ، ٢٢٧ .  
( ٢ ) أجاز الأحناف الجمع في السفر والمطر - ما عدا جمع النسك - بالجمع المصوري هو : " أن يصلي الأولى منهما وهي : الظهر والمغرب ، في آخر وقتها ، ثم يدخل وقت الأخرى منهما ، فيصليهما ، وهي : العصر والمغرب " .  
انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٣ ، ٣٤ ، القدوري ، ص ٢٧ ، البسوط ، ١٥٤ / ١ ، الهداية ، ١٤٣ / ١ .

( ٣ ) انظر : مختصر المزني ، ص ٢٥ ، التنبيه ، ص ٣٠ ، الوجيز ، ٦٠ / ١ ، المجموع مع المذهب ، ٢٥٣ / ٤ ، ٢٥٤ ، المنهاج ، ص ٢٠ .

دلينا : كل صلاة لا يجوز الجمع بينهما في الحضر لغير عذر ، لم يجمع بينهما  
في السفر ، دليله : [ العصر ] <sup>(١)</sup> مع المغرب . <sup>(٢)</sup>  
واحتج الشافعي في ذلك : بأن عذر السفر انما أبيح له القصر والافطار ، لمشقة  
السفر . <sup>(٣)</sup>

قضاء فوائت

سألسة - ٧٩ -

إذا فاتته الصلاة في السفر ، وأراد أن يقضيها في الحضر ، يقصرها عندنا <sup>(٤)</sup> السفر في  
الحضر وعند الشافعي : يصلحها أيضا . <sup>(٥)</sup>

- 
- (١) في أصل المنهاج " القصر " .  
(٢) استدل أبو حنيفة من النقل بقوله سبحانه وتعالى : ( ان الصلاة كانت على  
المؤمنين كتابا موقوتا ) ( النساء / ١٠٣ ) ، وقال : " أي فرضا موقوتا " ،  
فالمحافظة على الوقت في الصلاة فرض بيقين ، فلا يجوز تركه الا بيقين ، وهو :  
الموضوع الذي ورد به النص " .  
انظر بالتفصيل : المنهاج ، ١٦ / ٤ ، نصب الراية ، ١٩٣ / ٢ ، ١٩٤ .  
(٣) واستدل الشافعي من النقل للجمع بين الصلاتين في السفر ، بما رواه مسلم  
في صحيحه ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما : ( أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم جمع في سفره الى تبوك بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء  
جميعا ) ، وروى نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما أيضا .  
( مسلم ، في صلاة المسافرين وقصرها ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ،  
( ٧٠٥ ) ، ٤٩٠ / ١ ، باب جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر ، ( ٧٠٣ ) ،  
٤٨٨ / ١ ، ٤٨٩ )  
انظر بالتفصيل : مختصر المزني ، ص ٢٥ ، ٢٦ ، المجموع ، ٢٥٣ / ٤ - ٢٥٧ .  
(٤) انظر : القدوري ، ص ١٥ ، الهداية ، ٨٢ / ١ .  
(٥) انظر : الأم ، ١٨٢ / ١ ، التقنيه ، ص ٣٠ ، الوجيز ، ٥٩ / ١ ، المجموع  
مع المذهب ، ٢٤٩ / ٤ ، المنهاج ، ص ١٩ .

دليلنا في ذلك : أن هذه صلاة مفروضة ، فكان قضاؤها مثل أدائها ، دليله :  
سائر الصلوات (١) .

واحتج الشافعي ، في المسألة : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها ) (٢) ، وهذا  
الرجل نسي صلاة في السفر ، فإذا أعادها في الحضر وجب أن يقضيها أربعا ، لأنسه  
وقت لها . (٣)

### مسألة - ٨٠ -

كيفية الصلاة  
في السفينة

إذا صلى في سفينة سائرة ، لا يلزم القيام عندنا ، وهو بالخيار أن شاء صلى ( ٢٠ / أ )  
قائما أو قاعدا (٤) ، وعند الشافعي : يلزمه القيام إذا كانت فريضة . (٥)  
دليلنا : ما روى عن أنس بن مالك ( أنه كان يصلي قاعدا في السفينة ) . (٦)

- 
- ( ١ ) انظر : شرح فتح القدير ، والعناية ( على الهداية ) ، ٢ / ٤٥ ، ٤٦ ، البناية ، ٢ / ٧٧٦ .  
( ٢ ) سبق تخريجه في المسألة ( ٥٢ ) ص  
( ٣ ) راجع : الأم ، ١ / ١٨٢ ، والمجموع مع المذهب ، ٤ / ٢٤٩ .  
( ٤ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٤ ، المبسوط ، ٢ / ٢ ، تحفة الفقهاء ، ١ / ٢٦٦ .  
( ٥ ) انظر : الأم ، ١ / ٨٠ ، المجموع ، ٣ / ٢٢٤ .  
( ٦ ) الأثر رواه عبد الرزاق الصنماني في مصنفه عن أنس ، وعن ابن عباس وعدد من  
التابعين ، قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ، ورجاله ثقات ، انظر :  
مصنف عبد الرزاق ، في باب الصلاة في السفينة ، ( ٤٥٤٩ - ٤٥٦٢ ) ،  
٢ / ٥٨١ ، وما بعدها ، مجمع الزوائد ، ٢ / ١٦٣ .

أو نقول : ولأنه غير مستقر على الأرض فجاز له ترك القيام ، كحالة المقاتلة والسابقة بالحرب .

واحتج الشافعي وهو : أن القيام ركن من أركان الصلاة ، ولا يجوز تركه إلا لعذر المرض <sup>(١)</sup> ، كالركوع والسجود .

حكم الصلاة  
على سطح

### سألة - ٨١ -

الصلاة في ظهر الكعبة ، يصح عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي لا يصح ، إلا أن يكون الكعبة بين يديه شترا أو من يقتدى به <sup>(٣)</sup> .

دليلنا في المسألة : وهو أن كل موضع صحت الصلاة فيه ، صحت الصلاة عليه <sup>(٤)</sup> ،  
دليله : سائر الساجد .

( ١ ) الشافعي لم يعتبر ركوب السفينة عذرا مبيحا لجواز الصلاة قاعدا ، كما سذر المرض ، حيث يقول : " ولا يكون له أن يصلّي قاعدا إلا من مرض لا يقدر معه على القيام . . . ولا يكون له بعذر غيره أن يصلّي قاعدا . . . " ( الأم ، ٨٠ / ١ ) ، كما لم يعتبر العرّ عذرا لترك القيام كما مرّ في المسألة ( ٥١ ) ، وقال النووي " قال أصحابنا إذا صلى الفريضة في السفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة ، كما لو كان في البر ، . . . وقالوا : فإن كان له عذر من دوران الرأس ونحوه جازت الفريضة قاعدا ، لأنه عاجز " . المجموع ، ٢٢٤ / ٣ .

( ٢ ) انظر : القدور ، ص ١٩ ، الهداية ، ٩٥ / ١ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٩٨ / ١ ، التنبيه ، ص ٢١ ، الوجيز ، ٣٨ / ١ ، المجموع

مع المذهب ، ١٩٩ / ٣ ، ٢٠٠ ، المنهاج ، ص ١٠ .

( ٤ ) وذلك ؛ " لأن الكعبة هي : المرصّة والهواء إلى عنان السماء عند الاحناف ، ولا معتبر لدينا ؛

لأنه ينقل . . . إلا أنه يكره لما فيه من ترك التعظيم وقد ورد في النهي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم " . الهداية ، ٩٥ / ١ ، وشرح فتح القدير ،

احتج الشافعي في السألة وهو : أن الصلاة إنما شرعت للتوجه إلى الكعبة ،  
والذي قام على السطح لا يكون متوجها للكعبة . ( ١ )

---

( ١ ) وعلل لهذا الحكم " بأن بناء الكعبة ليس بين يديه شيء منه يستتره " الأم ،  
١ / ١٩٦ ، كما استدلوا أيضا بحديث عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : " سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة ، وذكر فوف بيت الله المتيقن "   
أخرج ابن ماجه ، في الصائجد والجماعات ، باب المواضع التي تكره فيها  
الصلاة ، ( ٧٤٦ ) ، ١ / ٢٤٦ ، قال النووي " حديث ضعيف " . المجموع  
٣ / ٢٠٠ . وهذا استدلال الأحناف على الكراهة .



حكم الجمعة  
لأهل القرى

## باب الجمعة

[ مسألة - ٨٢ - ]

هل تجب الجمعة على أهل القرى <sup>(١)</sup> أم لا ؟ عندنا لا تجب <sup>(٢)</sup> ، وعنده  
الشافعي تجب إذا سمعوا النداء من المصر <sup>(٣)</sup> ،

دليلنا في المسألة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا جمعة  
ولا تشريق إلا في قصر جامع " <sup>(٤)</sup>

( ١ ) القرى ، جمع قرية وهي : بلدة دون المدينة أغلب ساكنيها من الفلاحين  
والرعاة " ، ويقال على المدينة أيضا لكن المقصود بها هنا هي : الضيعة  
التي لا تتوفر فيها شروط المصر الآتية .

انظر : الصباح ، معجم مقاييس اللغة ، مادة ( قرى ) . والمصر : قال ابن  
فارس : " الميم والصاد والراء أصل صحيح له ثلاثة معان ، منها : كل كورة  
يقسم فيها الفى والصدقات ، معجم مقاييس اللغة مادة ( مصر " .

وذكر الأحناف عدة تعريفات لها ، فمن أصحابها ما روى عن أبي حنيفة : " هو  
بلدة كبيرة فيها سكك وأسوان ولها رساتيق - السواد والقرى التابعة لها -  
وفيهما وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم " . تحفة الفقهاء ، ٢٧٣ / ١ ،  
المسوط ، ١٢٠ / ٢ .

( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٣٥ ، القدورى ، ص ١٥ ، المسوط ، ١٢٠ / ٢ ،

تحفة الفقهاء ، ٢٧٢ / ١ ، البدائع ، ٦٦١ / ٢ ، الهداية ، ٨٢ / ١ .

( ٣ ) اشترط الشافعية للقرية : الأبنية المبنية التي يستوطنها شتاء وأصيفا من  
تنعقد بهم الجمعة " ، قال النووي في المنهاج " ، وأهل القرية ان كان فيهم  
جمع تصح به الجمعة ، أو بلغهم صوت عال في هدوء من طرف يليهم ليلسد  
الجمعة لرزهم والا فلا " . هذا اذا كان المقيمون في غير قرية ولم يبلغوا انهم  
فان بلغوا الحد لرزهم الجمعة بلا خلاف .

انظر : الأم ، ١٩٠ / ١ ، التنبيه ، ص ٣١ ، الوجيز ، ٦١ / ١ ، المجموع مع  
المهذب ، ٣٥٥ / ٤ ، ٣٧٠ ، المنهاج ، ص ٢١ .

( ٤ ) الحديث أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفهما ، والبيهقي في السنن  
عن علي كرم الله وجهه موقوفا ، قال البيهقي : =

واحتج الشافعي ، في السألة بقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ، اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا الى ذكر الله ) <sup>(١)</sup> قاله تعالى أوجب السعي الى الجمعة على من سمع النداء . <sup>(٢)</sup>

نصاب الجمعة

سألة - ٨٣ -

هل تنعقد الجمعة بأقل من أربعين ؟ عندنا تنعقد بأربعة <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي لا تنعقد بأقل من أربعين . <sup>(٤)</sup>

دليلنا في السألة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا جمعة الا في جماعة ) والأربعة جماعة . <sup>(٥)</sup>

= " وهذا انما يروى عن علي موقوفاً فأما النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يروى عنه في ذلك شيء " .

انظر : مصنف عبد الرزاق ، في باب القرى الصغار ، ( ٥١٧٥ ) ، ٣ / ١٧٦ ، مصنف ابن أبي شيبة ، ٢ / ١٠١ ، السنن الكبرى ، ٣ / ١٧٩ .

( ١ ) سورة الجمعة ، آية : ( ٩ )

( ٢ ) راجع المراجع السابقة للشافعية .

( ٣ ) أي : أربعة مع الامام . انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٥ ، القدوري ، ص ١٥ ، البدائع ، ٢ / ٦٨٠ ، الهداية ، ١ / ٨٣ .

( ٤ ) ويقصد بالأربعين مع الامام على الصحيح من تنعقد بهم الجمعة بشروطها أن يكونوا : رجالا ، بالغين ، عقلاء ، أحرارا ، مستوطنين للقرية أو البلدة التي يصلون فيها الجمعة .

انظر : الأم ، ١ / ١٩٠ ، الوجيز ، ١ / ١٦١ ، المجموع مع المذهب ،

٤ / ٣٧١ ، المنهاج ، ص ٢١٠ .

( ٥ ) لم أشر على الحديث بهذا اللفظ ،

وانما رواه الدارقطني عن أم عبد الله الدوسية بلفظ : ( الجمعة واجبة على كل قرية ، وان لم يكن فيها الا أربعة ) وفي رواية ( وان لم يكونوا الا ثلاثة ، رابعهم امامهم ) ، وأخرجه الدارقطني بثلاثة طرق : وقال في جميعهم بأنهم متروكون ، وكل من روى هذا عن الزهري متروك ، ولا يصح هذا عن الزهري ، =

احتج الشافعى ، فى المسألة ، وهو : أن صلاة الجمعة يشترط فيها ما لا يشترط فى سائر الصلوات ، نحو : السلطان <sup>(١)</sup> ، والخطبة ، فوجب أن يشترط فيها زيادة العدد فى الجماعة <sup>(٢)</sup> .

#### سألته - ٨٤ -

الجمعة فى  
القرى مع  
اكتال النصاب  
إذا كان فى قرية أربعون رجلاً ، لا تنمقد بهم الجمعة عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعن <sup>(٤)</sup> الشافعى تنمقد .

دلينا : ماروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال ( لا جمعة ولا تشرىق الا فى صر جامع ) والقرية : ليس بصر جامع ، فوجب أن لا يكون مشروعا فيها <sup>(٥)</sup> .

= ولا يصح سماع الزهرى من الدوسية ، وقال عبد الحى فى أحكامه : \* لا يصح فى عدد الجمعة شىء \* .

وقال الشوكانى : \* وقد ضعفه الطبرانى وابن عدى وفيه متروك \* .  
انظر : سنن الدارقطنى مع التعليل المبنى ٢/ ٧ ، ٨ ، ٩ ، نصب الراية ، ١٩٧/ ٢ ، نيل الاوطار ، ٢٨٤/ ٣ ، وانظر أدلة الاحناف : البدائع ، ٦٨٠/ ٢ وما بعدها .

( ١ ) لم يشترط الشافعى السلطان لصحة الجمعة بل قال : \* وتجزئ الجمعة خلف العهد والصارف \* . الأم ، ١٩٢/ ١ ، وهذه من جملة المسائل التى وهم فيها المؤلف ، وسيأتى تفصيل الموضوع فى المسألة ( ٨٥ ) ص .

( ٢ ) استدلل الشيرازى من النقل على المدب ( لما روى جابر رضى الله عنه قال : مضت السنة أن فى كل ثلاثة أمما ، وفى كل أربعين فما فوق ذلك جمعة واضهى وفطرا ) .

قال النووي : \* حديث جابر ضعيف ، رواه البيهقى وغيره باسناد ضعيف وضعفه ، وقال البيهقى \* هو حديث لا يحتج بمثله \* .

وقال ابن حبان : \* لا يجوز أن يحتج به \* ونحوه عن عدد من المحدثين .

انظر : السنن الكبرى ، ١٧٧/ ٣ ، المجموع ، ٣٧١/ ٤ ، تلخيص الحبير ، ٥٥٠/ ٢ .

( ٣ ) انظر : المسوط ، ٢٣/ ٢ ، تحفة الفقهاء ، ٢٦٧/ ١ ، البدائع ، ٦٦١/ ٢ ، الهداية ، ٨٢/ ١ .

( ٤ ) انظر : الأم ، ١٩٠/ ١ ، التنبيه ، ص ٣١ ، الوجيز ، ٦١/ ١ ، المجموع مع المذهب ، ٣٧١ ، ٣٥٥/ ٤ .

( ٥ ) الحديث سبق تخريجه فى المسألة ( ٨٢ ) ص

وحاصل الخلاف راجع : أن المشروع الأصلي في يوم الجمعة ماهو ؟ عندنا :

انما / هو : صلاة الظهر ، الا أنه يسقط اذا أدى صلاة الجمعة <sup>(١)</sup> (أ/٢١)

وعند الشافعي ، مشروع الأصل في يوم الجمعة ، انما هو : صلاة الجمعة ،

فلهذا أوجبنا على أهل القرى <sup>(٢)</sup>.

اشتراط الخليفة

سألته - ٨٥ -

هل تصح إقامة الجمعة ، من غير الاعام والخليفة ؟ عندنا : لا تصح <sup>(٣)</sup> ، وعند

الشافعي : تصح <sup>(٤)</sup>

دللنا في ذلك : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( أريح الى

الولة فذكر منها الجمعة ) <sup>(٥)</sup>

(١) انظر : تحفة الفقهاء ، ٢٦٧/١ ، البدائع ، ٢٦٦/٢ .

(٢) هذا هو القول الجديد والصحيح من المذهب ، قال الشيرازي : " لأن الغرض

هو الجمعة ولو كان الغرض الظهر ، والجمعة بدلا عنه لما أثم بترك الجمعة

الى الظهر ، كما لا يَأْثم بترك الصوم الى المتق في الكفارة " . المجموع مسع

المهذب ، ٣٦٥/٤ .

(٣) لا تصح إقامة الجمعة الا من السلطان أو من أمره السلطان بإقامتها ، عند

الأحناف .

أنظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٥ ، المسوط ، ٢٥/٢ ، تحفة الفقهاء ،

٢٧٢/١ ، البدائع ، ٢٦٤/٢ ، الهداية ، ٨٣/١ .

(٤) انظر : الأم ، ١٩٢/١ ، الوجيز ، ٦٢/١ ، المجموع ، ٣٧٩/٤ ، المنهاج

ص ٢١٠ .

(٥) هذا ليس بحديث كما ذكره المؤلف ، وانما هو أثر عن الحسن كما ذكره

السرخسي وابن الهمام ، وانما استدلل الأحناف لذهبههم بما رواه ابن ماجه

عن جابر في فرض الجمعة مرفوعا : ( ... واعلموا أن الله قد افترض عليكم

الجمعة في مقام هذا ... ، فمن تركها في حياتي أو بعدني ، وله امام عادل

أو جائز ، استخفافا بها ، أوجعود اليها ، فلا جمع الله له شمله ، =

احتج الشافعي وهو : أن الجمعة صلاة مفروضة ، فلا يشترط في صحتها الإمام ،  
دليله : سائر الصلوات [ ت ] . ( ١ )

حكم القيام  
في الخطبة

### سألة - ٨٦ -

قيام الخطيب في خطبة الجمعة ، هل هو شرط ، أم لا ؟ عندنا : ليس بشرط ،  
حتى لو قعد وخطب جاز ( ٢ ) ، وعند الشافعي : لا يجوز . ( ٣ )  
دليلنا في ذلك : أن الخطبة ليست بصلاة على الحقيقة ، فلا يشترط فيها القيام ( ٤ )  
دليله : أنها كسائر التسبيحات .

= ولا بارك له في أمره ألا ، ولا صلاة له . . . الحديث .

وفي الزوائد : اسناده ضعيف ، لضعف علي بن زيد بن جعدان وعبد الله بن  
محمد العدوي . ( ابن ماجه ( بطوله ) ، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ،  
باب في فرض الجمعة ، ( ١٠٨١ ) ، ١٠٣٤٣ / ١ .

أنظر : المسوط ، ٢٥ / ٢ ، فتح القدير ، ٥٦ / ٢ .

( ١ ) أنظر ما أورده البيهقي من الآثار في ( باب من تكون خلفه الجمعة من أمير  
ومأمور وغير أمير حرا كان أو عبدا ) ، السنن الكبرى ، ٣ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

( ٢ ) القيام في الخطبة سنة ، وتجوز قاعدا مع الكراهة ، لمخالفته التوارث ، عند  
الأحناف .

أنظر : القدوري ، ص ١٥ ، البدائع ، ٦٢٠ / ٢ ، الهداية ، ٨٣ / ١ .

( ٣ ) القيام في الخطبة شرط مع القدرة ، عند الشافعية .

أنظر : الأم ، ١٩٩ / ١ ، المهذب ( ٣٨٥ / ٤ ، ٣٨٦ ) ، مع المجموع ، الوجيز ،  
٦٤ / ١ ، المضاج ، ص ٢٢ .

( ٤ ) واستدل الأحناف من النقل بما رواه عبد الرزاق في مصنفه ( أن عثمان رضى الله عنه  
كان يخطب قاعدا حين كبر وأسن ) . وقال الكاساني معلقا عليه : " ولم ينكر  
عليه أحد من الصحابة ، إلا أنه سنون في حال الاختيار ، لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يخطب قائما " .

أنظر : ( مصنف عبد الرزاق ( ٥٢٥٨ ، ٥٢٦٦ ، ٥٢٧١ ) ، ٣ / ١٨٧ - ١٨٩ ) ؛  
البدائع ، ٦٢٠ / ٢ .

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن عائشة رضي الله عنها ، أنها قالت :  
( إنما قصرت الصلاة لكان الخطبة )<sup>(١)</sup> ، والخطبة حكمها : حكم الصلاة ، دليله :  
أنه لا يباح فيها كلام ، فإذا كان حكمها ، حكم الصلاة ، اشترط فيها / القيام<sup>(٢)</sup> ( ٢١ / ب )

عدد تكبيرات  
صلاة

مسألة - ٨٧ -

صلاة العيدين<sup>(٣)</sup> : تكبر في الركعة الأولى : خمس تكبيرات مع تكبيرة الافتتاح العيدين  
والركوع ،

( ١ ) لم أشر على الأثر من رواية عائشة رضي الله عنها ، وإنما رواه ابن أبي شيبة عن  
مكحول أنه قال : ( وإنما قصرت صلاة الجمعة من أجل الخطبة ) ، وروى البيهقي  
في سننه عن عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن جبير نحوه .  
انظر : مصنف ابن أبي شيبة ( باب الإمام إذا لم يخطب يوم الجمعة كم يصلي )  
١٢٢ / ٢ ، السنن الكبرى ، ١٩٦ / ٣ .

( ٢ ) دليل المؤلف لم يطابق المدلول مباشرة ، وإنما توصل بالقياس إلى شرطية  
القيام في الخطبة ، في حين كان في استطاعته أن يأتي بأدلة المسألة مباشرة ،  
كالأدلة التي ذكرها الشافعي ، منها قوله تعالى : ( وإذا رأوا تجارة أولهوا  
انفضوا إليها وتركوك قائما ) ( الجمعة / ١١ ) قال الشافعي : " فلم أعلم مخالفا  
أنها نزلت في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة " .  
ونحوه أدلة أخرى من الأحاديث والآثار في الباب .

انظر بالتفصيل : الأم ، ١٩٩ / ١ ، مصنف ابن أبي شيبة ، ١٢٢ / ٢ ، السنن  
الكبرى ، ١٩٦ / ٣ ، ١٩٧٠ .

( ٣ ) حكم صلاة العيدين :

اختلف أئمة المذاهب في حكمها : فذهب الأحناف إلى أنها واجبة وهذا ما  
نص عليه الكرخي فقال " وتجب صلاة العيدين على أهل الأضرار كما تجب الجمعة " .  
وروى نحوه الحسن بن أبي حنيفة .

انظر : تحفة الفقهاء ، ٢٧٦ / ١ ، الهدايح ، ٦٩٥ / ٢ ، ٦٩٦ .  
وذهب الشافعية إلى القول بأنها سنة مؤكدة ، وأولوا قول الشافعي فسي  
المختصر " ومن وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين " =

وفي الركعة الثانية : ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الركوع عندنا ( ١ )

وعند الشافعي : في الأولى : سبع تكبيرات سوى تكبيرة الافتتاح ، [ وتكبيرة الركوع ، وفي الثانية : خمس تكبيرات سوى تكبيرة القيام والركوع ] ( ٢ )  
والسألة هنية : على اختلاف [ الصحابة ] ( ٣ )

= قال النووي " فقال أصحابنا هذا ليس على ظاهره ، فان ظاهره أن المبدأ فرض عين على كل من تلزم الجمعة ، وهذا خلاف إجماع المسلمين ، فتعين تأويله " .

أنظر : مختصر المزن ، ص ٣٠ ، التنبيه ، ص ٣٣ ، المجموع مع المذهب ، ٣/٥ ، ٤ ، المنهاج ، ص ٢٤ .

( ١ ) أنظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٧ ، القدوري ، ص ١٦ ، تحفة الفقهاء ، ٢٧٨/١ ، الهدائع ، ٧٠٠/٢ ، الهداية ، ٨٦/١ .

( ٢ ) والظاهر من العبارة أن فيها سقطا ولعله سهو من الناسخ ، لأن العبارة لا تستقيم بخير هذه الزيادة .  
ويؤيد هذا ما ذكره الشيرازي :

" والسنة أن يكبر في الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة القيام والركوع لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطار في الأولى سبعا وفي الثانية خمسا سوى تكبيرة الصلاة " .  
قال النووي في حديث عمرو بن شعيب " هذا صحيح رواه أبو داود وغيره بإسناد حسنة .

( أنظر : أبي داود ، في الصلاة ، باب التكبير في العيدين ، ( ١١٤٩ ) - ( ١١٥٣ ) ٢٩٩/١ ، القرطبي ، ( ٥٣٦ ) ١٦٦/١ ، ٤١٧ ، ابن ماجه ( ١٢٧٧ - ١٢٨٠ ) ٤٠٧/١ .

أنظر : المذهب ، ١٢٧/١ ، المجموع ، ١٩/٥ .  
انظر : الأم ١٣٦/١ ، التنبيه ، ص ٣٣ ، الوجيز ، ٧٠/١ ، المجموع ، ١٩/٥ ، المنهاج ، ص ٢٤ .

( ٣ ) في الأصل ( الصلوة ) .

واختلف الصحابة في عدد تكبيرات العيدين ، فأخذ الأحناف بقول عبد الله بن مسعود ومن تابعه من الصحابة رضي الله عنهم ، وأخذ الشافعية بحديث عمرو بن شعيب وابن عمرو ابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم . =

## سألة - ٨٨ -

تكبيرات أيام  
التشريق

تبتدأ تكبيرات <sup>(١)</sup> أيام التشريق <sup>(٢)</sup> : بعد صلاة الصبح من يوم عرفة عندنا <sup>(٣)</sup> ،  
وتقطع بعد صلاة العصر من يوم النحر ، وهو ثمان صلوات ، وعند أبي يوسف ومحمد  
والشافعي : تبتدأ بصلاة الصبح من يوم عرفة ، وتقطع بعد صلاة العصر في آخر  
أيام التشريق ، وهو ثلاث وعشرون صلاة <sup>(٤)</sup> .

= انظر : تحفة الفقهاء ، ٢٧٩/١ ، الهدائع ، ٢٠٠/٢ ، فما بعدها ، المجموع ،  
٢٣/٥ .

راجع كتب الحديث المذكورة آنفاً في هامش ( ٢ ) بالصفحة السابقة .  
وأنظر مصنف ابن أبي شيبة ( في التكبير في العيدين واختلافهم فيه )  
١٧٢/٢ - ١٧٦ .

( ١ ) والتكبير الصحيح والمشهور بين الفقهاء " الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، والله  
أكبر الله أكبر والله الحمد " تحفة الفقهاء ، ٢٨٦/١ .

( ٢ ) والتشريق : صلاة العيد ، من شرقت الشمس شروقاً اذا طلعت ، أو مسنت  
شرقت اذا أضاءت ، لأن ذلك وقتها ، وسميت أيام التشريق لصلاة يوم النحر ،  
وصار ما سواه تبعاً ، وأولان لأضاحي فيها تشرق : أي تقدر في الشمس ،  
وقيل تشريقها : تقطيعها وتشريحها ، وأيام التشريق : ثلاثة ، وهي بعد  
يوم النحر : الحادي عشر ، والثاني عشر ، والثالث عشر .

انظر المغرب ، مادة ( تشرق ) ، المصباح ، مادة ( شرن ) .

( ٣ ) انظر الجامع الكبير ، ص ١٢ ، مختصر الطحاوي ، ص ٣٨ ، القدوري ، ص ١٦ ،  
تحفة الفقهاء ، ٢٨٧/١ ، الهداية ، ٨٧/١ .

( ٤ ) وللشافعية في المسألة ثلاثة طرق ، أصحابها وأشهرها : من ظهر يوم النحر  
إلى صبح آخر التشريق ، وهم نص الشافعي في القديم والجديد وقطاع  
الشيрази وأكثر الشافعية ، والثاني : من مغرب ليلة النحر إلى صبح آخر  
التشريق ، والثالث : من صبح عرفة إلى عصر آخر التشريق ، والمختار عند محقق  
الشافعية هو الطريق الثالث ، قال النووي في المجموع " واختارت طائفة  
من محققى الأصحاب المتقدمين والمتأخرين أن يبدأ من صبح يوم عرفة ويختتم  
بمصر آخر التشريق . . وعليه عمل الناس في الأمصار . . وقال : " وهو الذى  
أختاره " ، وهذا ما ذكره المؤلف . =



دللنا في ذلك : أن هذا يوم عرفة ، يوم يختص بذكر ، فكان التكبير سنوناً فيه : كيوم النحر <sup>(١)</sup> .

وحجتهم في ذلك : قوله تعالى : ( واذكروا الله في أيام معدودات ) <sup>(٢)</sup> . انما هو ثلاثة أيام : وهو أيام التشريق <sup>(٣)</sup> .

انظر : الام ، ٢٤١/١ ، التنبيه ، ص ٣٣ ، الوجيز ، ٧٠/١ ، والمنهاج ، ص ٢٤ ، راجع بالتفصيل المجموع مع المذهب ، ٤٠-٣٥/٥ ، وراجع المراجع السابقة للاحناف للنظر في قول صاحبين .

وما ذكره المؤلف في المدة يتعلق بالنسبة لغير الحجاج \* وأما الحجاج فيبدأون التكبير عقب صلاة الظهر يوم النحر الى الصبح من آخر أيام التشريق \* ، لانهم يقطعون التلبية مع رمي جمره العقبة .

انظر : الهداية ، ١٤٧/١ ، المجموع ، ٣٧/٥ .

( ١ ) استدلال احناف من النقل :

( بما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه : أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر . . الحديث ) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٦٨/٢ ، شرح فتح القدير ٨١/٢ .

( ٢ ) سورة البقرة ، آية : ( ٢٠٣ ) .

( ٣ ) انظر : الكفا الهراسي ، عطد الدين محمد الطبري ، أحكام القرآن ، ( بيروت :

دار الكتب العلمية ، ١٣٠٤ هـ ) ، ١٢١/١ ، تفسير ابن كثير ، ( مصر : عيسى

الحلبي ) ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

انظرا ما أورده ابن أبي شيبة من الآثار في مصنفه في ( التكبير في أي يوم هو الى أي ساعة ) ، ١٦٥/٢ ، فما بعدها .

## سألة - ٨٩ -

ركعات صلاة  
الكسوف

صلاة الكسوف <sup>(١)</sup> : عندنا أربع ركعات ، { يهللها كما صلى } سائر  
الصلوات <sup>(٢)</sup> .

وعند الشافعى : ركعتان ، فى كل ركعة قيام وركوعان وسجودان . <sup>(٣)</sup>  
دللنا فى السألة : أن هذه صلاة مشروعة فلا تشترط فيها زيادة الفعل ،  
دليله : سائر الصلوات <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) قال ابن فارس .

كسف : الكاف والسين والفاء أصل يدل على تغير من حال الشئ الى ما لا يحب  
وعلى قطع شئ من شئ . من ذلك كسوف القمر ، وهو زوال ضوئه :  
وقال أبو زيد : كسفت الشمس كسوفاً أسودت بالنهار ، والخسوف بمعنى  
الكسوف عند اللغويين والفرق بينهما : أن الكسوف هو ذهاب بعض نور  
الشمس ، والخسوف : ذهاب الكل ، وجعل الفقهاء الخسوف للقمر ، والكسوف  
للشمس .

انظر معجم مقاييس اللغة ، المصباح المنير ، مادة : " كسف وخسف " ، البدائع ،  
٧١٢/٢ ، المجموع ، ٤٨/٥ .

فى الأصل : ( صلى فيه كما صلى فى سائر الصلاة )

( ٢ ) والصحيح فى المذهب أنها ركعتان كما ذكر الطحاوى والقدرى والسرخسى  
وغيرهم ، وذكر السمرقندى رواية للحدسن بن زياد عن أبى حنيفة أنه سأل  
" أن شاءوا صلوا ركعتين وأن شاءوا أربعاً ، وأن شاءوا أكثر من ذلك " .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٣٩ ، القدرى ، ص ١٦ ، البسوط ، ٧٥/٢ ،  
تحفة الفقهاء ، ٢٩٦/١ ، البدائع ، ٧٠٩/٢ ، الهداية ، ٨٨/١ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٤٢/١ ، التنبيه ، ص ٣٣ ، الوجيز ، ٧١/١ ، المجموع مسع  
المهذب ، ٥٠/٥ ، المنهاج ، ص ٢٥ .

( ٤ ) واستدل الأحناف من النقل بما روى عن أبى بكر أنه قال : كسفت الشمس على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يجرثوه حتى دخل المسجد ، فصلى ركعتين فأطالهما حتى تجلت الشمس ،  
وفى رواية " ركعتين نحو صلاة أحدكم " .

: ( أخرجه البخارى فى الكسوف ، باب الصلاة فى كسوف الشمس ( ١٠٤٠ ) ٥٢٦/٢ ) =

## سلسلة - ٩٠ -

عقوبة تارك  
الصلاة

- (١) هل يقتل تارك الصلاة أم لا ؟ عندنا لا يقتل ، بل يحبس ويمزر ، ونسجد الشافعي يقتل (٢) .
- دليلنا : أن الصلاة من فروع الايمان ، ولا يقتل بتركها ، كالصوم والحج (٣) .

= انظر أدلتهم بالتفصيل : المحسوط ، ٢/٧٥ ، البدائع ، ٢/٢٠٩ فما بعدها ، شرح فتح القدير ، ١/٨٥ ، ٨٦ .

ولم يذكر المؤلف هنا دليل الشافعي كعادته ، والدليل كما ذكره الشافعي في الأم . رواية عن ابن عباس أنه قال : كسفت الشمس فصلى النبي والناس معه فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة ، ثم ركع ركوعا طويلا ، ثم قام فقام قياما طويلا ، وهو دون القيام الاول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ، ثم سجد وانصرف وقد تجلت الشمس .

( أخرج الشيوخان : البخاري ، في الكسوف ، باب صلاة الكسوف جماعة ( ١٠٥٢ ) ٢/٥٤٠ ، مسلم ، في صلاة الكسوف ، باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم من أمر الجنة والنار ، ( ٩٠٢ ) ٢/٦٢٦ ، الام ، ٢/٢٤٢ .

(١) يحبس حتى يموت أو يتوب ويصلي .

انظر : تنوير الابصار مع حاشية ابن عابدين ، ١/٣٥٢ ، ٣٥٣ ، الفتاوى الهندية ، ١/٥١ .

(٢) لكن يستتاب أولا فان تاب ولا قتل حداً ،

انظر : ( مختصر الرمي ) ص ٣٤ ، التنبيه ص ١٨ ، المجموع مع المهيذب ، ٢/١٥-١٧ . هذه العقوبة بالنسبة لتارك الصلاة تهاونا وتكاسلا مع اقسارها بوجوبها ، وأما الجاحد بها فيكفر ، ويقتل كفرا بالردة بلا خلاف . انظر المراجع السابقة .

(٣) استدل الاحناف على حبس تارك الصلاة بقوله تعالى ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ) ( التوبة / ٥ ) ووجه الدلالة كما ذكره الجصاص : ان الله تعالى ذكر الحصر بعد ذكره القتل للمشركين ، فاذا زال القتل بزوال سمة الشرك فالحصر والحبس باق لتترك الصلاة ومنع الزكاة ، وتنظيم الآية : " حكم ايجاب قتل المشرك وحبس تارك الصلاة ومنع الزكاة بعد الاسلام حتى يفعلهمسا " . =

: احتج الشافعي في السألة : ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال :  
 " الصلاة إيمان " <sup>(١)</sup> قارنه بالإيمان ، وجعل الصلاة من الإيمان ، وبترك الإيمان  
 يقتل فكذلك بالصلاة <sup>(٢)</sup> .

---

= انظر بالتفصيل : احكام القرآن ( للجصاص ) ٨٣/٣ .  
 ( ١ ) لم أشر على هذا الاثر عن علي رضي الله عنه ، وأدلة السألة مشهورة كما يأتي ،  
 وقد بوب البخاري في صحيحه ( باب الصلاة من الإيمان ) انظر فتح الباري ،  
 ٩٥/١ .

( ٢ ) واستدل الشافعية على قتل تارك الصلاة ، أيضا بالآية الكريمة السابقة ، التي  
 استبدل بها الاحناف على الحديث .  
 وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
 ( أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ،  
 ويقيموا الصلاة . . . الحديث ) .

( أخرجه الشيخان ، وقد سبق تخريجه في السألة ( ٦٧ ) ، المجموع ١١٩/٣ ؛  
 راجع ما أورده الشوكاني من الأحاديث في ( باب قتل تارك الصلاة ) ، نيل  
 الأوطار ، ٣٣٦/١ .

تكوين الميت  
المحرم

## باب الجنائز (١)

[ مسألة - ٩١ - ]

إذا مات (٢) المحرم هل ينقطع إحرامه أم لا ؟ - عندنا ينقطع الإحرام بعد الموت ، وعند الشافعي لا ينقطع (٤) .

دللنا في ذلك : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وولد صالح يدعو له بخير ، وعالم يعلم الناس فينتفعون به (

إفان النبي صلى الله عليه وسلم . أخبر أن كل المسلم ينقطع بالموت ، (٥)

( ١ ) الجنائز : جمع جنازة ، وهو مشتق من جنزت الشيء أجزته جزأ إذا سترته من باب ضرب ، والجنازة بكسر الجيم وفتحها لفتان شهورتان ، وقيل بالفتسح للميت ، وبالكسر للنعش وعليه الميت ، وقيل عكسه .

انظر معجم مقاييس اللغة ، المصباح ، مادة ( جنز ) ، والمجموع ، ٩٣/٥ .  
( ٢ ) والقصود من المسألة : هل يعامل الميت المحرم معاملة الأموات العاديين في التكفين ، أم يعامل معاملة المحرم : بأن لا يغطى رأسه ولا يطيب الخ ؟ فذهب الأحناف إلى معاملته معاملة الحلال ، وذهب الشافعية إلى معاملته معاملة المحرم .

( ٣ ) قال الكاساني : " المحرم يكفن كما يكفن الحلال عندنا ، أي تغطى رأسه ووجهه ويطيب " ، المدائع ، ٢/٧٧٠ ، ٧٧١ .

( ٤ ) انظر الأم ، ١/٢٦٩ ، التنبيه ، ص ٣٥ ، الوجيز ، ١/٧٣ ، المجموع مع المذهب ، ٥/١٦٢ ، ١٦٣ .

( ٥ ) الحديث كما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة : إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له ) . مسلم ، في الوصية ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، ( ١٦٣١ ) ٣/١٢٥٥ .

والشافعي احتج في المسألة : أن الحج عبادة فيها مشقة عظيمة ، فوجب أن يبقى بعد موته حكما حتى يكون نظرا له . (١)

### سألكم - ٩٢ -

حكم غسيل  
الزوج زوجته

هل يفصل الزوج زوجته أم لا ؟ ولا خلاف أن المرأة تفصل زوجها (٢) ، وأما الزوج هل يفصل زوجته أم لا ؟ عندنا لا يفصل (٣) ، وعند الشافعي يفصل (٤) ،

دللنا في ذلك : وهو أن الزوجية بالموت انقطعت فصارت أجنبية ، / فلا يحل (٢٢/ب) للزوج أن ينظر إليها ، بخلاف [الزوجة] (٥) ، لأن الزوج إذا مات ، فالزوجية باقية بوجوب العدة عليها ، فلهذا قلنا يباح لها الفصل (٦) .

- (١) واستدل الشافعي من النقل بعد يثلمين علم برضى الله عنهما ، أن النسيى صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من حميره فوق قممات : ( افسلوه بما وسدر ، وكفنوه في ثوبه ، ولا تخمروا رأسه فانه ييمت يوم القيامة عليها ) وفي رواية ( ولا تقربوه طيبا ولا تغطوا وجهه ، فانه ييمت يلسى ) رواه الشيخان واللفظ لسلم : ( البخاري في الجنائز ، باب كيف يمكن المحرم ( ١٢٦٧ ، ١٣٢/٣ ) وسلم في الحج ، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ، ( ١٢٠٦ ) ( ٨٦٥/٢ ) ، انظر : الام ، ٢٧٠/١ ، والمجموع مع المذهب ، ١٦٢/٥ ، فما بعدها .
- (٢) نقل ابن المنذر الاجماع : على أن المرأة تفصل زوجها إذا مات . ( ابن المنذر ، ابو بكر بن ابراهيم ، الاجماع ، تحقيق / صغير احمد بن محمد ضيف ، الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ ، ( الرياض : دار طيبة ) ، ص ٤٦ ، المجموع ، ١١٠/٥ .
- (٣) انظر مختصر الطحاوي ، ص ٤١ ، تحفة الفقهاء ، ٣٨١/١ ، البدائع ، ٧٦١/٢ .
- (٤) انظر : مختصر المزني ، ص ٣٦ ، التنبيه ، ص ٣٥ ، الوجيز ، ٧٣/١ ، المجموع مع المذهب ، ١١١/٥ .

(٥) في الاصل : ( الزوج ) .

(٦) انظر : البدائع ، ٧٦٢/٢ .

احتج الشافعي ، في المسألة بما روى عن علي رضي الله عنه : ( أنه غسل فاطمة رضي الله عنها ) <sup>(١)</sup> فلولم يكن جائزا لما فعل ذلك .

### مسألة - ٩٣ -

الصلاة على  
الشهيد

إذا قتل <sup>(٢)</sup> في المعركة لا يفسل ولكن يصلو عليه عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : لا يفسل ولا يصلو عليه <sup>(٤)</sup>

دليلنا : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ( أنه صلى على قتلى أحد ) ويروى ( أنه صلى على حمزة مع كل شهيد ) <sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه الشافعي في مختصر المزني ، والبيهقي ، في السنن الكبرى ، وقال الشوكاني : " باسناد حسن ، ولم يقع من سائر الصحابة انكار على علي " .  
انظر : مختصر المزني ، ص ٣٦ ، السنن الكبرى ، ٣/٢٩٦ ، نيل الاوطار ، ٥٨/٤

(٢) المقتول في المعركة شهيد وهو : " من قتله المشركون أو وجد في المعركة به أثر ، أو قتله المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية " وسى شهيدا : أما لشهود الطائفة اكراما له ، أو لأنه مشهود له بالجنة ، ولأنه حي عند الله تعالى حاضر . انظر : شرح فتح القدير مع العناية ٢/١٤٢ .

(٣) انظر : القدوري ، ص ١٩ ، المبسوط ، ٢/٤٩ ، تحفة الفقهاء ، ١/١٠٥ ، الهداية ، ١/٩٤ .

(٤) الأم ، ١/١٦٧ ، التنبيه ، ص ٣٦ ، الوجيز ، ١/٧٥ ، المجموع مع المذهب ، ٢١٨/٥ ، ٢١٩ .

(٥) وأخرج عبد الرزاق عن أبي مالك : قال : ( صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد ) ، وروى عن الشعبي مرسلا قال ( صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على حمزة يوم أحد سبعين صلاة كلما أتى به رجل صلى عليه وحمزه موضوع يصلو عليه معه )

وأخرج البيهقي حديث أبي مالك ، من طريق شعبة بن حصين ، مطولا ، وقال : " هذا أصح ما في الباب وهو مرسل ، وأخرجه أبو داود في المراسيل بحضاه " ، وقال في حديث الشعبي " منقطع " =

احتج الشافعي ، في الصلاة ، وهو : أن المقصود من الصلاة الدعاء بالمغفرة للميت ، والشهيد منقول له ، فلا يحتاج الى الدعاء .<sup>(١)</sup>

### مسألة - ٩٤ -

نزع ثياب  
المعركة من

إذا أراد الأولياء أن ينزعوا ما على الشهيد من ثياب المعركة ، ليس لهم ذلك ، الشهيد عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : لهم ذلك .<sup>(٣)</sup>

= وأخرج الحاكم في هذا الباب حديثاً صحيحاً مطولاً عن جابر رضي الله عنه ( . . . ثم جى بحمزة فصلى عليه ، ثم يجاء بالشهادة فتوضع الى جانب حمزة فيصلى عليهم ، ثم ترفع ويترك حمزة ، حتى صلى على الشهادة كلهم . . . الحديث ) وقال : " صحيح الاسناد ولم يخرجاه " .  
وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أتى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ، فجعل يصل على عشرة عشرة ، وحمزة هو كما هو ، يرفعون وهو كما هو موضوع "

قال السندی : يظهر من الزوائد أن اسناده حسن .  
انظر : ابن ماجه في الجناز ، باب ماجاء في الصلاة على الشهيد ودفنهم ، ( ١٥١٣ ) ، ٤٨٥ / ١ ، مصنف عبد الرزاق ( ٦٦٣٦ ) ، ٥٤١ / ٣ ، ( ٦٦٥٣ ) ، ٥٤٦ / ٣ ، المستدرک ، ١٢٠ / ٢ ، السنن الكبرى ، ١٢ / ٤ ، نصب الرأية ، ٣٠٩ / ٢ .

( ١ ) واستدل الشافعي من النقل بما أخرجه البخاري عن جابر بن عبد الله فسي شهيداً أحد ، ( أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بدفنهم في دماهم ، ولم يفسلوا ولم يصل عليهم ) . ( رواه البخاري في الجناز ، في باب الصلاة على الشهيد ، ( ١٣٤٣ ) ، ٢٠٩ / ٣ .  
راجع أدلة المسألة بالتفصيل : الأم ، ٢٦٧ / ١ ، ٢٦٨ ، والمجموع مع المذهب ، ٢١٨ / ٥ ، فما بعدها .

( ٢ ) انظر : القدوري ، ص ١٩ ، تحفة الفقهاء ، ٤٠٤ / ١ ، الهداية ، ٩٤ / ١ .

( ٣ ) أي : بالتخير ان شاءوا في ثيابهم وان شاءوا نزعوها وكفنوهم في غيرها .  
انظر : الأم ، ٢٦٧ / ١ ، التنبيه ، ص ٣٦ ، الوجيز ، ٧٦ / ١ ، المجموع ، ٢٢٢ / ٥ ، الضهائج ، ص ٢٨ .



دلیلنا : ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( زلّوهم بکلّهم )

ودمائهم ، فانهم يمشرون يوم القيامة ، وأوداجهم تشخب دما ، اللون لون الدم ،

والريح ريح المسك<sup>(١)</sup> . فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالدفن مع الكوم والدنا .

احتج الشافعي في المسألة : أن من سنة الميت التطهير ، فإذا أراد أن ينزع

الثوب [الطوٲ] <sup>(٢)</sup> بالدم ، هل له ذلك <sup>(٣)</sup> (١/٢٣)

غسل الشهيد  
العنب

سألة - ٩٥ -

(٤) الشهيد الجنب يتمثل عندنا : فمثل الجنازة لأفضل الميت،

(١) الحديث بهذا اللفظ أورد، الكاساني في البدائع، ٨٠٦/٢، وقال ابن

الهام : " غريب تمامه " والظاهر أن الحديث مركب من حديثين : " الجسر "

الأول ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن صهير ( أن النبي صلى الله

عليه وسلم أشرف على قتلى أحد فقال: ( اني شهدت على هؤلاء فزطوهم )

ہد مائہم وکلومہم )

والجزء الثاني مارواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه

عليه وسلم أنه قال : ( لا يكلم أحد في سبيل الله ، والله أعلم بمن يكلم فسي

سبيله الا جاء يوم القيامة وجرحه يشعب ، : اللون لون دم والريح ريح مسك )

واللفظ لاسلم: ( مسند الامام أحمد ، ٤٣١/٥ ، البخاري ، في الجهاد ،

باب من يخرج في سبيل الله عز وجل، (٢٨٠٣) ٦ / ٢٠ ؛ سلم ، في الامارة،

بها ب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ، ( ١٨٧٦ ) ٣ / ١٤٦٥ السنين

الكبرى ٤٠/١١). انظر البدائع ٢٠١/٨، فتح القدير ٢٠١٤٣/٢.

( ٢ ) فى الأصل ( المطبوت ) .

(٣) أنظر : الأم ، ٢٦٧/١ ، المجموع ، ٢٢٢/٥ .

(٤) الأصل في المسألة أن الطهارة من الجنابة شرط للشهادة حكما في قول أبي

## حقیقت

انظر: القدوري، ص ١٩؛ المصنوع، ٥٧/٢؛ تحفة الفقهاء، ٤٠٨/١؛

البداية ، ٨٠٢/٢ ، الهداية ، ٩٤/١ .

وعند الشافعى : لا يغسل <sup>(١)</sup> .

دليلنا : ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم : " أن حنظلة الراهب قتل ، فغسلته الملائكة <sup>(٢)</sup> فلولاً أن الغسل واجب ، لما غسلته الملائكة .  
وأحتج الشافعى ، فقال : هى طهارة وجهت فى حال الحياة ، فإذا مات وجب أن يسقط عنه <sup>(٣)</sup> دليله : سائر الأوامر .

( ١ ) هذا أصح الوجهين ، باتفاق جمهور الشافعية من المتقدمين كما ذكره النووى انظر : الوجيز ، ٧٦ / ١ ، المجموع مع المذهب ، ٢١٨ / ٥ - ٢٢٠ ، المنهاج ، ص ٢٨ .

( ٢ ) الحديث بتمامه أخرجه الحاكم فى المستدرک ، والبيهقى فى السنن ، حسن حديث عبد الله بن الزبير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . وقد قتل حنظلة بن أبى عامر الثقفى : ( ان صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة ، فاسألوا صاحبته ) ، فقالت : خرج وهو جنب لما سمع البهائعة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لذلك غسلته الملائكة ) وقال الحاكم " صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه " . انظر : المستدرک ، ٢٠٤ / ٣ ، السنن الكبرى ، ١٥ / ٤ وقال النووى : " وأما حديث حنظلة فرواه البيهقى باسناد جيد من رواية عبد الله بن الزبير متصل ، ورواه مرسل من رواية عباد بن الزبير ، ورواية عبد الله بن الزبير ، لهذا يكون مرسل صحابى رضى الله عنه ، فانه ولد قبل سنتين فقط ، وهذه القضية كانت بأحد ، ومرسل الصحابى حجة على الصحيح ، والله أعلم " ، وقال الهيثمى : " رواه الطبرانى فى الكبير ، واسناده حسن " . انظر : المجموع ، ٢١٩ / ٥ ، مجمع الزوائد ، ٢٣ / ٣ .

( ٣ ) قال الشيرازى : " لأنه طهارة عن حدث فسقط حكمها بالشهادة كفصل الميت " . المذهب ، ١٤٢ / ١ ، وأنظر المجموع ، ٢٢١ / ٥ .

## سألة - ٩٦ -

حكم الصغير

إذا قتل في

الصغير<sup>(١)</sup> إذا قتل في المعركة ، يفصل ويصلى عليه ، ولا يتعلق به حكم الشهادة<sup>(٢)</sup> المعركة  
عندنا<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : حكمه كحكم الكبير ، إذا قتل صار مغفورا له .<sup>(٤)</sup>  
[ دليلنا : أما الكبير ]<sup>(٥)</sup> فسقط . [ عنه ] لذنبه ، فيقوم مقام الفضل ، فأما  
الصبي فلا ذنب له .<sup>(٦)</sup>

احتج الشافعي ، وهو : أن هذا حكم يتعلق بمن قتل في المعركة ، والصبي  
قتل في المعركة ، فوجب أن يثبت فيه سنة الشهادة<sup>(٧)</sup> .

## سألة - ٩٧ -

ضل الهفاة

والصلاة عليهم

من قتل من أهل البغي<sup>(٨)</sup> ، لا يفصل ولا يصلى عليه عندنا<sup>(٩)</sup> ،

(١) الأصل في الخلاف : أن التكليف شرط لصحة الشهادة . حكما في قول أبي حنيفة

(٢) انظر : القدوري ، ص ١٩ ، البدائع ، ٨٠٢/٢ ، الهداية ، ٩٤/١ .

(٣) انظر الأم ، ٢٦٨/١ ، المجموع ، ٢٢٦/٥ .

(٤) الظاهر من العبارة أن فيها سقطا ولا تستقيم بدون هذه الزيادة . والله أعلم .

(٥) استدل الكاساني " لأبي حنيفة أن النص ورد بسقوط الفضل في حقهم [الشهداء]

كراهة لهم ، فلا يجمل واردا فيمن لا يساويهم في استحقاق الكرامة " .

انظر : البدائع ، ٨٠٢/٢ ، الهداية مع شرحها فتح القدير والعناية ،

١٤٨/٢ .

(٦) أنظر : المجموع ، ٢٢٦/٥ ، ٢٢٧ .

(٧) البغي : من بغي بغي بغي ، فهو باغ ، والجمع بغياء ، وبغي : سمسم

بالفساد ، وأصله : من بغي البحر ، إذا ترمى إلى الفساد ، ومنه : الفئسة

الهاغية ، لأنها عدلت عن القصد . انظر : أساس البلاغة ، الصباح الخير ،

مادة : ( بغي ) .

واصطلاحا ، عرفه الأحناف بأنه : الخروج على الإمام العادل بغير حق . وعرف

الربطى من الشافعية بأن " البغياء هم : سلمون خالفوا الإمام ولو جاثرا بخروج

عليه ، أو تركوا الانقياد له ، أو وضعوا حقا طلبه منهم " .

انظر : البدائع ، ٤٣٩٦/٩ ، شرح فتح القدير ، ٤٠٨/٤ ، حاشية ابن

عابد بن ، ٢٦٠/٤ ، نهاية المحتاج ، ١١٤/٧ ، ١١٥ .

(٨) وإنما لا يصلى عليهم إذا قتلوا في أثناء المعاربة والحرب ، =

وعند الشافعي : يغسل ويصلى عليه . ( ١ )

دليلنا : أن عليا صلى على أصحابه ، ولم يصل على الطائفة التي بغت عليه ،  
ف قيل : أكفارهم ؟ قال : لا ، ولكنهم أخواننا يغوا علينا قتلناهم لبعضهم . ( ٢ )

الصلاة على  
رأس الميت  
وهذه

### مسألة - ٩٨ -

المقتول إذا وجد منه أكثر البدن يغسل ويصلى عليه ، وإذا كان الرأس موجودا  
من غير البدن لا يغسل ولا يصلى عليه عندنا ( ٣ ) ، وعند الشافعي : يغسل ويصلى  
عليه . ( ٤ )

دليلنا : أنه لم يوجد أكثر البدن ، فلم تجب عليه الصلاة ، كالظفر والشعر . ( ٥ )

= أنظر : القدوري ، ص ١٩ ، تحفة الفقهاء ، ٤١٠ / ١ ، الهداية مع فتح

القدير ، ١٥٠ / ٢ ، البناية ، ١٠٦٦ / ٢ .

( ١ ) أنظر : الأم ، ٢٦٨ / ١ ، المذهب ، ١٤٢ / ١ ، المجموع ، ٢٢٠ / ٥ .

( ٢ ) قال الزيلعي عن هذا الأثر : أنه غريب ، وقال ابن حجر في الدراية : " لم أجده " .

أنظر : نصب الراية ، ٣١٩ / ٢ ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ،

٢٤٥ / ٢ ، البناية ، ١٠٦٦ / ٢ .

لم يستدل المؤلف للشافعي ، والدليل كما ذكره الشيرازي ، قياسا على من  
قتل في الحد والقصاص : " من قتل من أهل البغي في قتال أهل العدل ، غسل  
وصلى عليه ، لأنه سلم قتل بحق ، فلم يسقط غسله والصلاة عليه ، كمن قتل

في الزنا والقصاص " . المذهب ، ١٤٢ / ١ .

( ٣ ) وكذلك إن وجد عضو من أعضاء الآدمي كيد ورجل لا يغسل ولا يصلى عليه لكسه

يدفن " وإن وجد الرأس ومعه نصف البدن يصلى عليه . أنظر المسوط ، ٥٤ / ٢ .

( ٤ ) وكذلك إذا عثر على عضو من أعضاء المتيقن موته ، غسل وصلى عليه .

أنظر : الأم ، ١٦٨ / ١ ، الوبيز ، ٧٥ / ١ ، المجموع مع المذهب ، ٢١٠ / ٥ .

( ٥ ) " لأن للأكثر حكم الكل ، ولا يؤدي هذا إلى تكرار الصلاة على ميت واحد " .

المسوط ، ٥٤ / ٢ .

احتج الشافعي : أن الرأس قائم مقام كل البدن ، لأنه يذكر ويراد به جميع البدن ، ألا ترى أنه يقال : ان فلانا يملك كذا وكذا رأسا ، فدل على أن الرأس أهم مقام البدن ، فإذا وجد أكثر البدن يصل علىه ، فالرأس أولى بذلك . ( ١ )

---

( ١ ) استدل الشافعي من النقل بما روي عن أبي عبيدة رضي الله عنه أنه صلى على رءوس ، وما روى أن طائرا ألقى يدا بحكة في وقعة الجمل فعرفوها بالخاتم ففسلوها وصلوا عليها . انظر : الأم ، ٢٦٨ / ١ ، ٢٦٩ ، المجموع — المذهب ، ٢١٠ / ٥ ، السنن الكبرى ، ١٨ / ٤ . ومنشأ الخلاف كما ذكره السرخسي : أن الصلاة على عضو من الأعضاء يؤدى الى تكرار الصلاة على ميت واحد وذلك غير مشروع عندنا . . . وعند [الشافعي] لا بأس بتكرار الصلاة على ميت واحد . انظر المبسوط ، ٥٤ / ٢ .

## كتاب الزكاة (١)

زكاة الابل

[ مسألة - ٩٩ - ]

إذا ازداد الابل على مائة وعشرين ، تستأنف الفريضة ، كما كان في الاشداء  
عندنا (٢) ، وعند الشافعي : لا تستأنف الفريضة ، بل يستقر الواجب على العشرات  
في كل أربعين : بنت (٤) لبون ، وفي كل خمسين : حقه . (٥)  
دليلنا في المسألة : وهو أن هذا شيء يتكرر بعد المائة ، دليله : بنسب  
اللبون . (٦)

(١) الزكاة لغة : الطهارة والنماء ، " وسمى القدر المخرج من المال زكاة ، لأنه  
سبب يرجي به الزكاة " .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، الصباح المنير ، مادة ( الزكاة )  
وشرعا : " تطييك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص لله تعالى " .  
انظر : اللباب في شرح الكتاب ، ١/١٣٦ ، مغني المحتاج ، ١/٣٦٨ .  
(٢) ومعنى الاستئناف أن لا يجب على ما زاد على مائة وعشرين حتى تبلغ خمسة  
فإذا بلغت خمسا تستأنف بشاة مع الحقلين ، وهكذا حتى تبلغ مائة وخمسين ،  
ففيها ثلاث حقان ، ثم " يدار الحساب على الخصيمات في النصاب ، وعلى  
الحقاق في الواجب ، لكن بشرط عود ما قبله من الواجبات والأوقاص بقدر ما  
يدخل فيه " .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٤٣ ، القدوري ، ص ٢٠ ، البسوط ، ٢/١٥١ ،  
تحفة الفقهاء ، ١/٤٣٨ ، البدائع ، ٢/٨٦٤ ، الهداية ، ١/٩٨ .  
(٣) انظر : الأم ، ٢/٥ ، التنبيه ، ص ٣٨ ، الوجيز ، ١/٨٠ ، المجموع —  
المهذب ، ٥/٣٤٤ ، ٣٤٥ ، المنهاج ، ص ٢٩ .

(٤) بنت لبون : هي التي اكتلت الثانية ودخلت في الثالثة .

(٥) حقة : هي التي اكتلت الثالثة ودخلت في الرابعة . انظر : المجموع —

٥/٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٦) استدلال الأحناف من النقل " بكتاب الصدقات : الذي كتبه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لمرو بن هزم برواية قيس بن سعد وفيه " فإذا زادت الابل على مائة  
وعشرين استأنفت الفريضة : فما كان أقل من خمس وعشرين ففيها الفهم في كل  
خمس زود شاة " .

احتج الشافعي ، بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ( اذا زادت  
الابل على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ) ( ١ )

### سألة - ١٠٠ -

الوقص ( ٢ ) هل هو عفو أو شائع في الوجوب ؟ عندنا : هو عفو ( ٣ )

= قال الزيلعي : روى أبو داود في المراسيل واسحاق بن راهوية في مسنده ،  
والطحاوي في مشكله ، وابن هزم في المحلى ، وقال : ابن الجوزي فسمى  
التحقيق : هذا حديث مرسل ، وقال الميهقي : \* هذا حديث منقطع بين  
أبي بكر بن هزم الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيس بن سعد أخذه عن  
كتاب لاسماع .

انظر : المحلى ، ٣٣/٦ ، ٣٤ ، السنن الكبرى ، ٩٤/٤ ،  
راجع بالتفصيل : نصب الراية ، ٣٤٣/٢ ، ٣٤٤ ، فتح القدير ، ١٧٦/٢ .  
( ١ ) هذا جزء من كتاب أبي بكر الصديق لأنس بن مالك رضى الله عنهما . كتب له  
لما وجهه الى البحرين .

رواه البخاري في صحيحه في احد عشر موضعا في الزكاة . ( البخاري ، فسى  
الزكاة ، باب زكاة الفهم ، ( ١٤٥٤ ) ، ٣١٧/٣ )

انظر : الأم ، ٥ ، ٤/٢ ، المجموع مع المذهب ، ٣٤٤/٥ ، فما بعدها .  
( ٢ ) الوقص : فيه لفتان : فتح القاف واسكانها ، وهو مشتق من قولهم : ( رجل  
أوقص ) اذا كان قصير المنق .

واصطلاحها : يطلق لما بين الفريختين في الصدقة ، والشنق مثله ، ومسمى  
العلماء يجمع الوقص : في البقر والخنم ، والشنق : في الابل خاصة .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، المغرب ، مختار الصحاح ، الصباح ، مادة :  
( وقص ) ، تهذيب الاسماء ، ١٩٣/٣ .

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٢١ ، المسوط ، ١٧٦/٢ ، البدائع ، ٨٦٨/٢ ،  
الهداية مع شرحها ، فتح القدير ، ١٩٧/٢ ، البناية ، ٨١/٣ .

وعند الشافعى : شائع فى الوجوب. (١)

بيان المسألة : اذا ملك / تسعة من الابل تجب عليه شاة واحدة ، والشاة (٢٤/أ)  
تجب على الخمسة ، والأربعة عفو ، عندنا ، وعند الشافعى : تجب على الخمسة ،  
وعلى الأربعة الزائدة .  
دليلنا وهو : أن الأربعة الزائدة مال متقاصر عن النصاب ، فلا يتعلق به وجوب  
الزكاة ، كالأربعة. (٢)

(١) ذكر النووي أن للشافعى فى المسألة قولين : "أصحهما عند الأصحاب أنها  
عضو ، ويختص الفرع بتعلق النصاب ، وهذا نصه فى القديم وأكثر كتبه الجديدة  
المختصرة وقال فى البويطى من كتبه الجديدة : يتعلق بالجميع . . . وقال :  
وهو المذهب فيه قطع الجمهور".

انظر : مختصر العزنى ، ص ٤١ ، التنبيه ، ص ٣٨ ، المجموع مع المذهب ،  
٣٥٤/٥ - ٣٥٦.

(٢) استدل الأحناف من النقل ، بقوله صلى الله عليه وسلم ( فى خمس من الابل  
شاة ، وليس فى الزيادة شىء حتى تبلغ عشرا ) ، قال الزيلعى "غريب بهذا  
اللفظ" وقال ابن حجر : "لم أجده" ونقل ذكره عن أبى يعلى وأبى اسحاق  
الشيرازى فى كتابيهما وقال الحينى : انما روى معناه أبو عميد القاسم بن  
سلام عن عمرو بن حزم فى كتاب النبى صلى الله عليه وسلم ، فى الصدقة : ( ان  
الابل اذا زادت على عشرين ومائة ، فليس فيما دون العشر شىء ، يعنى حتى  
تبلغ ثلاثين ومائة ) انظر : ( نصب الراية ، ٣٦٢/٢ ، الدراية ، ٢٥٦/١ ،  
البنية ، ٨٢/٣ ) مع المراجع السابقة للأحناف.  
لم يذكر المؤلف دليل الشافعى ،

واستدل الشيرازى للمذهب بحدِيث أنس رضى الله عنه فى الصدقات ،  
( فى أربع وعشرين من الابل فما دونهما ، الفم فى كل خمس شاة ، فاذا  
بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ) ( الحدِيث سبق  
تفريجه فى المسألة (٩٩) ص .

وقال الشيرازى معلقا : "فجعل الفرض فى النصاب وما زاد ، ولأنه زيادة على  
نصاب ، فلم يكن عفوا ، كالزيادة على نصاب القطع فى السرقة". المذهب ،



زكاة البقر

سألة - ١٠١ -

من ملك سائمة<sup>(١)</sup> من البقر ، فلا زكاة فيها حتى تبلغ ثلاثين ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها تباع أو تبيعه ، فإذا بلغت أربعين ففيها من .

( ١ ) السائمة : " هي حيوان مكفية بالرعى في أكثر الحول " وجمعها : سوائم .  
أنظر : تصحيح التنبيه للنووي ( بهامش التنبيه ) ، ص ٣٨ ، التصريفات ، باب السين .

( ٢ ) والبقر : " اسم جنس ، واحد باقورة وبقرة ، وتقع البقرة على الذكر والانثى هذا هو المشهور " المجموع ، ٣٨٣/٥ .

( ٣ ) تبيع ، وجمعه أتبعه ، والانثى : تبيعه ، وجمعها : تبع ، وسمى تبعها ، لأنه يتبع أمه ، وهي التي طمنت في الثانية .

أنظر : الهداية ، ٩٩/١ ، تصحيح التنبيه ، ص ٣٨ ، الصباح ( تبع ) .  
( ٤ ) من أو سنه ، وجمعه : سان ، وهي التي طمنت في الثالثة . راجع المراجع السابقة .

هذا الذي ذكره المؤلف هو موضع اتفاق بين المذاهبين ، ولم يذكر المؤلف شيئاً كعادته مما جرى الخلاف فيه بينهما ، وهو : فيما زاد على الأربعين . وعدم ذكر موقع الخلاف يحتمل احتمالين : الأول : سقوطه سهواً من الناسخ ، والثاني : أن المؤلف لم يذكره أصلاً اكتفاءً برواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة أنه قال : " ليس في الزيادة شيء حتى تكون ستين ، فإذا كانت ستين ففيها تباع ، فإذا زاد على الستين يدار الحساب على الثلاثين والأربعين في النصب ، وعلى الأتبع والصنات في الواجب ويجعل تسعة بينهما بسلاً خلافاً . " وهي قول الشافعي ، وقول الصاحبين أيضاً ، ورجحها الطحاوي وقال الكاساني " هي أعدل الروايات " ، ونقل الميداني عن الأسبجاني قوله : " وهذا أعدل الأقاويل وعليه الفتوى ، وفي جوامع الفقه : قولهما هو المختار " . والدليل على ذلك كما ذكره الشافعي في الأم ، ما روى عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يأخذ من كل ثلاثين تبعاً ، ومن كل أربعين سبعة . وروى عن طائفة أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر ، فقال : " لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشيء " . =

## سألة - ١٠٢ -

المال المستفاد  
أثناء الحول

المستفاد (١) يضم بعضه الى بعض ،

= (٢٤) ، ٣٥٩/١ ، أبو داود ، كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة ، (١٥٢٦) ،  
١٠١/١ ، الترمذى ، باب زكاة البقر ، (٦٢٣) ، ٢٠/٣ ، النسائى ، ٢٥/٥ ،  
٢٦ ، ابن ماجه ، (١٨٠٣) ، ٥٢٦/١ .

وأما رواية الأصل عن أبى حنيفة " فما زاد على الأرحمين وجب فى الزيادة بقدر  
ذلك الى ستين : ففي الواحدة ربع عشر سنة وفى الاثنين نصف عشر سنة . . .  
ورجح القدورى والسرخسى والمرغينانى وغيرهم هذه الرواية .

واستدلوا لذلك بقولهم " ان نصب النصاب بالرأى لا يكون ، وانما يكون طسريق  
معرفته النص ، ولا نص فيما بين الأرحمين والستين ، فاذا تعذر اعتبار  
النصاب فيه ، أوجبنا الزكاة فى قليله وكثيره بحساب ماسبق " كما ذكره السرخسى  
ولأبى حنيفة رواية ثالثة عن الحسن : " أنه لا يجب فى الزيادة شىء حتى تبلغ  
خمسين ، فاذا بلغت خمسين ففيها سنة وربع سنة أو ثلث تبع .

ولكن الخلاف فى المذهب بين الروايتين الأولين كما سبق .

أنظر : مختصر الطحاوى ، ص ٤٤ ، القدورى ، ص ٢٠ ، المجموع ، ١٨٧/٢ ،  
تحفة الفقهاء ، ٤٤١/١ ، بدائع ، ٨٦٦/٢ ، فما بعدها ، الهداية ،  
مع فتح القدير ، ١٨٠/٢ ، اللباب فى شرح الكتاب ، ١٤١/١ ، ١٤٢ ،  
حاشية ابن عابدين ، ٢٧٩/٢ ،

وأنظر : الأم ، ٨/٢ ، ٩ ، التنبيه ، ص ٣٩ ، الوجيز ، ٨٠/١ ، المجموع  
مع المذهب ، ٣٨٢/٥ ، فما بعدها ، المنهاج ، ص ٣٠ .

(١) المستفاد على ضربين : متولد من الأصل حاصل بسببه ، كالأولاد والأرباح ،  
فهذا لا خلاف فيه بين المذاهب بالضم ؛ لأنه حاصل بسبب التفرغ والاسترباح ،  
وهو تابع للأصول حقيقة ،

والضرب الثانى : اذا لم يكن متولدا ولا حاصل بسببه ، بل هو حاصل بسبب  
مقصود فى نفسه كالمرور والمشتري ونحو ذلك .

فهذا الذى حصل فيه الخلاف : فذهب الأحناف الى الضم بالأصل ، وذهب  
الشافعية الى عدم الضم ، لأنه أصل ملك جديد ليس ملوكا بما ملك بسببه  
ما عنده ولا تفرغ عنه . أنظر : تحفة الفقهاء ، ٤٣٢/١ ، ٤٣٣ ، المجموع ، ٣٣١/٥ .

إذا كان من جنس النصاب عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : لا يضم اليه . <sup>(٢)</sup>

دليلنا فى المسألة : ان هذا مال مستفاد من جنس النصاب ، فوجب أن يضم اليه : كما فى الأرباح والأولاد . <sup>(٣)</sup>

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن المستفاد مال لم يحل عليه الحول ، فلا يجب فيه الزكاة . كالمستفادة الذى لم يكن من جنس النصاب . <sup>(٤)</sup>

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٤٩ ، القدرى ، ص ٢١ ، المسبوط ، ١٦٤/٢ ، تحفة الفقهاء ، ٤٣٣/١ ، البدائع ، ٨٣٤/٢ ، الهداية ، ١٠٢/١ .

( ٢ ) قال النووى " المال المستفاد فى أثناء الحول بشراء أو هبة . . . أو نحوها مما يستفاد لا من نفس المال لا يجمع الى ما عنده فى الحول بلا خلاف ويضم اليه فى ذلك النصاب فيه قطع الشيرازى والجمهور " .

انظر : الأم ، ١٦/٢ ، المجموع مع المذهب ، ٣٢٩/٥ ، ٣٣١ .

( ٣ ) حجة الأحناف فى المسألة : قول عثمان ، وابن عباس ، رضى الله عنهما ، وهو قول الحسن البصرى وسفيان الثورى .

انظر : ( الترمذى ، فى الزكاة ، باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ) تحت ( ٦٣٢ ) ، ٢٦/٣ ، المسبوط ، ١٦٤/٢ ، البدائع ، ٨٣٥/٢ ، فتح القدير ، ١٩٦/٢ ، البناية ، ٨١/٣ .

( ٤ ) استدل الشافعية من النقل بما رواه الترمذى وابن ماجه والبيهقى من حديث ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعا وموقوفا عليه :

( من استفاد مالا ، فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عند ربه )

قال الترمذى : الموقوف أصح ، لأن فى سند المرفوع ، عبد الرحمن بن زيد ، وهو ضعيف ، الترمذى فى الزكاة ، باب لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، ( ٦٣١ ) ، ٢٦/٣ ، ابن ماجه ، فى الزكاة ، باب من استفاد مالا ، ( ١٢٩٢ ) ، ٥٧١/١ ، السنن الكبرى ، ١٠٣/٤ .

زكاة المتولدة

سألة - ١٠٣ -

من الجنسين

يضم المتولد بين الظبي والغنم وتجيب فيه الزكاة ، عندنا ، وعند الشافعي (١) :  
لا تجب فيه الزكاة . (٢)

دليلنا في المسألة وهو : أن هذا حكم متعلق في الأم ، فوجب أن يسرى إلى  
الولد ، كالمتى والرق . (٣)

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن هذا ليس من جنس مال الزكاة ، فلا (٢٤) ب /  
تجب فيه الزكاة ، كالوحش . (٤)

أثر موت

سألة - ١٠٤ -

صاحب المال

في الزكاة

الزكاة هل تسقط بموت رب المال ؟ عندنا تسقط ، وعند الشافعي : لا تسقط . (٥)

- 
- (١) بشرط أن تكون الأم شاة . انظر : الهدائع ، ٨٧٢/٢ .  
(٢) انظر : الأم ، ١٩/٢ ، الوجيز ، ٧٩/١ ، المجموع مع المذهب ، ٣٠٦/٥ ،  
٠٣٠٧ .  
(٣) تحصل السراية للولد ، لرجحان جانب الأم ، راجع تفصيل ذلك : الهدائع ،  
٠٨٧٣ ، ٨٧٢/٢ .  
(٤) لأن الشرع إنما أوجبهما في الإبل والبقر والغنم ، ولا يقع على هذه اسم الغنم  
مطلقاً . انظر : الأم ، ١٩/٢ ، المجموع ، ٣٠٨/٥ .  
(٥) تسقط إذا لم يوص ، انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٥٢ ، أبو الليث ، نصر بن  
محمد بن أحمد السمرقندي ، خزانة الفقه وعيون المسائل ، ت / صلاح الدين  
الناهي ، ( بغداد : شركة الطبع الأهلية ، ١٣٨٥ هـ ) ، ١٣١/١ ، المبسوط ،  
١٨٥/٢ ، تحفة الفقهاء ، ٤٨١/١ ، الهدائع ، ٩٢٣/٢ ، ٩٢٤ ،  
(٦) انظر : الأم ، ١٥/٢ ، المجموع مع المذهب ، ٢٥٠/٦ ، ٢٥١ .

دليلنا في المسألة وهو : أن الزكاة عبادة ، فوجب أن تسقط بالموت ، كسائر  
العبادات . ( ١ )

احتج الشافعي ، وهو : أنه لما حال عليه الحول صارت الزكاة ديناً في ذمته  
فلا تسقط بالموت ، كدين العباد . ( ٢ )

### مسألة - ١٠٥ -

استرجاع الزكاة

المعجلة من

الفقير

إذا عجل زكاة ماله قبل حول الحول ، وأعطاه للفقير ، ثم تلف المال في يده  
رب المال قبل حول الحول ، فليس له أن يستردها من الفقير عندنا ( ٣ ) ، وعند  
الشافعي : له أن يستردها إذا أعلمه . ( ٤ )

( ١ ) استدل الأحناف من النقل بقوله صلى الله عليه وسلم " يقول ابن آدم مالي مالي ،  
وهل لك من مالي إلا ما أكلت فأفنيته أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت " ،  
وماسون ذلك فهو مال الوارث " ، ( أخرجه النسائي ، في الوصايا ، بسباب  
الكراهية في تأخير الوصية ، ١٩٨/٦ )  
قال السرخسي : " وهذا يقتضي أن مالم يرضه من الصدقة يكون مال السوارث  
بعد موته " .

انظر : المبسوط ١٨٦/٢ ، بدائع الصنائع ٩٢٤/٢ .

( ٢ ) استدل الشافعية من النقل بما رواه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما  
في الصوم " أن رجلاً قال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيته  
عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : " لو كان على أمك دين أكت قاضيه عنها ؟ " ( ٤ )  
قال نعم ، قال : " فدين الله أحق أن يقضى " : ( البخاري ، في الإيمان  
والنذور ، باب من مات وعليه نذر ، ( ٦٦٩٨ ) ، ٥٨٣/١١ ، ٥٨٥ ، مسلم ،  
في الصيام ، باب قضاء الصيام عن الميت ، ( ١١٤٨ ) ، ٨٠٤/١ )

انظر : المجموع مع المذهب ، ٢٥٠/٦ ، ٢٥١ .

( ٣ ) انظر : تحفة الفقهاء ، ٤٨٥/١ ، البدائع ، ٩٢٢/٢ .

( ٤ ) بشرط أن يكون الدافع هو المالك الذي وجبت عليه الزكاة بالإضافة إلى إعلانه  
أنها معجلة .

أنظر : الوجيز ، ٨٨/١ ، المجموع مع المذهب ، ١٤٤/٦ ، ١٤٥ ، المنهاج ،

دليلنا وهو : أن الصدقة وصلت إلى يد الفقير ، فلا يجوز استرجاعها ، كما إذا لم يعلم أنها زكاة محجلة ،<sup>(١)</sup>

احتج الشافعي وهو : أن رب المال إنما أداها بنية الزكاة ، فإذا هلك المال ، قبل حول الحول ، تبين أن المأخوذ ليس من طل الزكاة ، [ مجاز ]<sup>(٢)</sup> لهم استرجاعه : كالهبه إذا كان بشرط المعوى.<sup>(٣)</sup>

زكاة الخلطة

سألة - ١٠٦ -

الخلطة<sup>(٤)</sup> لا تجب الزكاة [ فيها ]<sup>(٥)</sup> عندنا<sup>(٦)</sup> ، وعند الشافعي تجب الزكاة إذا كانت نصيبا<sup>(٧)</sup> بيانه ( زكاة ما لا يرجع له ) يس جليس مال الحول لا تجب الزكاة لمنزلا من الجمل <sup>وعند الشافعي تجب</sup> دليلنا في السألة / لأن هذا حق الله تعالى يتعلق بالنصيب الكامل ، فلا ( ٢٥ / أ ) يتعلق بالشركة<sup>(٨)</sup>

- 
- ( ١ ) انظر : البدائع ، ٢ / ٢٢٣  
 ( ٢ ) في الأصل : فوجب<sup>عليه</sup> واستبدلت لعدم استقامة العبارة ، إذ : الحكم للجسواز وليس للوجوب ، كما قال النووي : " فله الرجوع بلا خلاف .  
 انظر : المجموع ، ٦ / ١٤٥ .  
 ( ٣ ) انظر : الأم ، ٤ / ٦١ ، المذهب ، ١ / ٤٤٨ ، الوجيز ، ١ / ٢٥٠ .  
 ( ٤ ) الخلطة بضم الخاء ، هي " أن يجعل مال الرجلين أو الجماعة كمال الرجل الواحد " . المجموع ٥ / ٤٠٦ .  
 ( ٥ ) زيد لاقتضاء السياق .  
 ( ٦ ) انظر : المسبوط ٢ / ١٥٣ ، تحفة الفقهاء ، ١ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، البدائع ، ٢ / ٨٦٨ .  
 ( ٧ ) ولكن بشروط كما سيأتي ، انظر : الأم ، ١ / ١٣ ، الوجيز ، ١ / ٨٣ ، المجموع ، مع المذهب ٥ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، الضهاج ، ص ٣٠ .  
 ( ٨ ) استدل الأحناف من النقل بقوله صلى الله عليه وسلم ( سائمة المرأة إذا كانت أقل من أربعين من الغنم فليس فيها الزكاة ) ، قال السرخسي : " وهن سائمة كل واحد منهما أقل من أربعين " . =

دليله : القطع فى السرقة . ( ١ )

احتج الشافعى : بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : \* فى كل أربعين شاة شاة \* ( ٢ ) وقد وجدها هنا أربعون شاة ، وبشترط أن يكون المرعى واحدا ، والمبيت واحدا . ( ٣ )

= ( الحديث أخرجه البخارى فى كتاب ابى بكر لأنس بلفظ : ( فإذا كانت سائسة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء \* ربهما ) فى كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ( ١٤٥٤ ) ، ٣ / ٣١٨ ، أنظر : المبسوط ، ٢ / ١٥٤ ، البدائع ، ٢ / ٨٦٩ .

( ١ ) قياسا على السرقة ، بمعنى : إذا اشترك اثنان فى سرقة عشرة دراهم أو دينار لا تقطع يداهما إلا إذا سرق كل واحد منهما نصيبا كاملا . قال الطحاوى ( ولا قطع على جماعة فيما سرقوا حتى يكون ماسرقة كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا \* )

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٧٠ ، المبسوط ، ٩ / ١٣٧ .

( ٢ ) الحديث أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه من حديث على وابن عمر رضى الله عنهم . أبو داود ، فى الزكاة ، باب زكاة السائسة ، ( ١٥٧٢ ) ، ٢ / ١٠٠ ، النسائى فى زكاة الغنم ، ٥ / ٢٩ ، ابن ماجه فى الزكاة ، بساب صدقة الغنم ، ( ١٨٠٥ ) ١ / ٥٧٧ .

( ٣ ) وأضاف الشافعية من الشروط : \* أن لا تتميز فى الشرب ، والصرح ، والمراح ، وموضع الحلب ، وكذا الراعى ، والفحل فى الأصح \* بالاضافة الى شروط الزكاة العامة : من أهلية الزكاة ، والنصاب والحول . انظر : الأم ، ٢ / ١٣ ، المذهب ١ / ١٥٨ ، والضهاج ، ص ٣٠ .

استدل الشافعى فى المسألة بحديث \* لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجمان بينهما بالسوية ( الحديث أخرجه البخارى عن ابن عمر ، وأنس ، فى كتاب ابى بكر فى الصدقات - رضى الله عنهم : البخارى ، فى الزكاة ، باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ( ١٤٥٠ ) ، ٣ / ٣١٤ ،

أنظر : الأم ، ٢ / ١٣ ، المجموع مع المذهب ، ٥ / ٤٠٦ .

زكاة مال  
الصبي

### سألة - ١٠٧ -

هل تجب الزكاة في مال الصبي ؟ عندنا لا تجب <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي تجب <sup>(٢)</sup> .

دليلنا في المسألة وهو : أن الزكاة عبادة ، والعبادات انما تجب بطريق مسبق  
الابتلاء والامتحان ، فلو أوجبنا الزكاة على الصبي يؤدى بها الولي عنه ، لم يحصل  
معنى الابتلاء والامتحان . وهذا المعنى لا يحصل في حق الصبي ، فلا <sup>(٣)</sup> تجب  
كسائر المبادات .

احتج الشافعي ، وقال : بأن هذا حق مالى يتعلق بالنصاب ، فتجب على  
الصبي <sup>(٤)</sup> ، كالمشتر والخراج .

( ١ ) أنظر : مختصر الطحاوى ، ص ٤٥ ، خزنة الفقه وعيون المسائل ، ١/١٢٨ ،

المبسوط ، ١٦٢/٢ ، تحفة الفقهاء ، ١/٤٨١ ، بدائع الصنائع ، ٢/٨١٤ .

( ٢ ) أنظر : الأم ، ٢٨/٢ ، المجموع مع المذهب ، ٥/٢٩٦ ، ٢٩٨ .

( ٣ ) استدل الأحناف من النقل ، بحديث الصحيحين عن ابن عمر ، عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : ( بنى الاسلام على خمس . شهادة أن لا اله الا الله ،

واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة . . . ) : ( البخارى ، فى الايمان ، باب قول

النبي صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس ، ( ٨ ) ، ١/٤٩ ، مسلم ، فى

الايمان ، باب بيان أركان الاسلام ، ( ١٦ ) ، ١/٤٥ ) ، وقال الكاسانى معلقا

عليه " وما بنى عليه الاسلام يكون عبادة ، والعبادات التى تحتل السقوط

تقدر فى الجملة ، فلا تجب على الصبيان ، كالصوم والصلاة " .

انظر : المبسوط ، ١٦٢/٢ ، البدائع ، ٢/٨١٤ ، نصب الرأية ، ٢/٣٣٣ .

( ٤ ) استدل الشافعي من النقل بعموم قوله سبحانه وتعالى ( خذ من أموالهم

صدقة تطهرهم وتركيبهم بها ) ( التوبة / ١٠٣ ) وقال : " فلم يخص مالا دون

مال . . . " .

راجع أدلتهم بالتفصيل : الأم ، ٢٨/٢ ، ٢٩ ، وما أورده البهقي فى السنن

من الأحاديث والآثار ( بنسب من تجب عليه الصدقة ) ، ٤/١٠٧ ، ١٠٨ ،

المجموع ، ٥/٢٩٧ ، ٢٩٨ .



## مسألة - ١٠٨ -

زكاة الخيل

تجب الزكاة في الخيول عندنا ،<sup>(١)</sup> وعند الشافعي : لا تجب الا أن تكون للتجارة ،<sup>(٢)</sup>  
كالابل والبقر .

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( لا تجب الزكاة في الجبهة ، ولا في النخعة ، ولا في الكسعة )<sup>(٣)</sup> :  
الكسعة : الحمير ، والجبهة : الخيل ، والنخعة : البقر الموامل .<sup>(٤)</sup>

( ١ ) تجب الزكاة في الخيول اذا كانت سائمة مختلطة : ذكورا واناثا ، وزكاتها  
بالخيار : ان شاء أدى عن كل فرس ديناراً ، وان شاء مقوماً بالقيمة .  
انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٤٥ ، المسوط ، ١٨٨/٢ ، تحفة الفقهاء ،  
١/٤٥١ ، البدائع ، ٨٨١/٢ ، نصب الراية ، ٣٥٩/٢ ، البناء ، ٦٠/٣ .  
( ٢ ) انظر : الأم ، ٢٦/٢ ، الوجيز ، ٧٩/١ ، المجموع مع المذهب ، ٣٠٦/٥ ،  
٠٣٠٧

( ٣ ) الحديث أخرجه البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ ( عفوت لكم  
عن صدقة الجبهة والكسعة والنخعة ) وفي السند : أبو معاذ بن سليمان بن  
أرقم ، قال عنه البيهقي : متروك الحديث ، لا يحتج به ، مع أنه قد اختلف  
عليه فيه ، فقليل عنه هكذا ، وقيل عنه عن طريق آخر مرفوعاً ، ورواه غيره مراسلاً  
وأخرجه أبو داود في المراسيل .

لكن استدلل الشافعي لمذهبه بما رواه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
مرفوعاً : ( ليس على المسلم في فرسه وفلامه صدقة ) ، البخاري ، في الزكاة ،  
باب على المسلم في فرسه صدقة ؟ ( ١٤٦٣ ) ، ٣٢٦/٣ ، وصلم ، في باب  
لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه ، ( ٩٨٢ ) ، ٦٧٥/٢ ، السنن الكبرى ،  
١١٧/٤ ، منحة المعبود في شرح مسند أبي داود الطيالسي ، ( ١٧٤/١ ) .  
انظر : الأم ، ٢٦/٢ .

( ٤ ) انظر : معجم مقاييس اللغة ، مختار الصحاح ، مادة ( جبة ، جبهة ، كسع ،  
نخع ) .

لم يستدل المؤلف لمذهب أبي حنيفة ، ودليله كما ذكره السرخسي وغيره ، بما  
رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما : =

زكاة مهر  
المرأة

سألة - ١٠٩ -

لا تجب الزكاة في مهر المرأة ما لم تقبضه عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : تجب سواء قبضت أو لم تقبض. <sup>(٢)</sup>

دليلنا : أن المهر بدل عوى لا في مقابلته / مال ، فلا تجب فيه الزكاة قبيل (٢٥/ب) القبي <sup>(٣)</sup> ، كما في مال المكاتب. <sup>(٤)</sup>

احتج الشافعي في السألة : أنه دين وجهت للمرأة شرعا ، فوجب فيه الزكاة <sup>(٥)</sup> كسائر الديون .

= فن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( في كل فرس سائمة دينسار أو عشرة دراهم ) . قال الهيثمي : " رواه الطبراني في الأوسط

وفيه : الليث بن حماد وفورك ، وكلاهما ضعيف " .

انظر : ( الدارقطني ، ١٢٥/٢ ، السنن الكبرى ، ١١٩/٤ ، جمع الزوائد ،

٦٩/٣ ، نصب الراية ، ٣٥٨ ) . انظر المبسوط ، ١٨٨/٢ .

( ١ ) ولا زكاة عليها حتى يحول عليه الحول بعد القبي .

انظر : المبسوط ، ١١٧/٢ ، ١١٨ ، ٢٠٨ ، تحفة الفقهاء ، ٤٦٠/١ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٢٥/٢ ، الوجيز ، ٨٦/١ ، المجموع مع المذهب ، ٢٢/٦ ،

الضهاج ، ص ٣٤ .

( ٣ ) " لأنها ملكت المالية ابتداء لعقد النكاح ، فلا يتم ملكها فيه الا بالقبي ،

كالدية على الحاقلة بخلاف المبيع . . . راجع المبسوط ، ١٦٨/٢ .

( ٤ ) قياسا على مال المكاتب ، فانه لا زكاة فيه ، بجامع عدم التملك الكامل . انظر

مختصر الطحاوي ، ص ٤٥ ، السنن الكبرى ، ( باب ليس في مال المكاتب

زكاة ) ، ١٠٩/٤ .

( ٥ ) قاس مهر المرأة على الدين ، بجامع الطكية في الذمة في كل منهما .

انظر : الأم ، ٢٥/٢ ، المجموع ، ٢٦/٦ .

إخراج القيم  
في الزكاة

سألة - ١١٠ -

إخراج القيم في الزكاة جائز عندنا (١) ، وعند الشافعي لا يجوز (٢)

بيانه : اذا وجهت عليه شاة في خمس من الابل ، فأدى عن شاة خمس دراهم قبل ذلك .

دليلنا وهو : أن المقصود من الزكاة ، انما هو : اغناء الفقير أو حاجة الفقير ، وهذا المعنى يحصل بالقيمة ، كما يحصل بالعين ، فوجب أن يجوز ، كالجزية (٣) .  
احتج الشافعي في السألة : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمماذ ابن جبل "خذ من الابل الابل ، ومن البقر البقر ومن الفهم الفهم" (٤) فأوجب بكل مال جنسه ، ومن أدى القيمة فقد خالف هذا (٥) .

- (١) انظر : القدوري ، ص ٢١ ، المبسوط ، ١٥٦/٢ ، ٢٠٣ ، الهداية ، ١٠١/١  
(٢) انظر : المجموع مع المذهب ، ٤٠١/٥  
(٣) استدلل الأحناف من النقل بقوله عز وجل "خذ من أموالهم صدقة" ( التوبة / ١٠٣ ) فهو تنصيص على أن المأخوذ مال " ، ويقول مماذ رضي الله عنه لأهل اليمن : ائتوني بعرض ثياب غميس أو لبيس في الصدقة فكان الشعير والذره . . . " وذلك لا يكون الا باعتبار القيمة : ( البخاري في الزكاة ، باب العرض في الزكاة ، ( ١٤٤٧ ) ٣ / ( ٣١١ ) .  
وأدلة أخرى راجع : المبسوط ، ١٥٦/٢ ، ١٥٧ .  
(٤) الحديث أخرجه أبو داود ، في الزكاة ، باب صدقة الزرع ( ١٥٩٩ ) ، ١٠٩/٢ ، ابن ماجه ، في الزكاة ، باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، ( ١٨١٤ ) ، ٥٨٠/١  
(٥) راجع أدلتهم بالتفصيل :

الرسالة للشافعي ، ت / أحمد محمد شاكر ، ص ١٨٢ ( ٥١٩ ) فما بعدها ،  
المجموع ، ٤٠٢/٥ ، ٤٠٣

## سألة - ١١١ -

النصاب في

العشرية

(١) النصاب ليس بشرط في العشرية (٢) عندنا (٣) وعند الشافعي : هو شرط (٤)  
 وهو : أن يكون خمسة أوسق ، كل وسق : ستون صاعا ، كل صاع (٥) : أربعة  
 امداد (٦) ، كل مد : رطل (٧) وثلاث.

(١) نصاب الشيء : أصله ، والجمع : نصب وأنصبه ، والمراد به هنا :  
 نصاب الزكاة : القدر المعتبر لوجوبها . أنظر : معجم مقاييس اللغة ، والمصباح  
 مادة : ( نصب ) .

(٢) العشرية ، جمع : العشر ، الجزء من عشرة أجزاء ، والجمع ، أعشار ،  
 أنظر : المصباح ، ( عشر ) . والمراد بالعشرية : زكاة الخان مسنن  
 الأري الذي يقصد بزراعته نما الأري والخلة ، وتستغل الأري به عادة .  
 انظر : تحفة الفقهاء ، ٤٩٧/١ ، حاشية ابن عابدين ، ٣٢٥/٢ .

(٣) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٤٦ ، القدوري ، ص ٢٢ ، تحفة الفقهاء ،  
 ٤٩٦/١ ، البدائع ، ٩٣٨/٢ ، الهداية ، ١٠٩/١ .

(٤) انظر : الأم ، ٣٦/٢ ، الوجيز ، ٩٠/١ ، المجموع مع المذهب ، ٤٣٩/٥ ،  
 المنهاج ، ص ٣١ .

(٥) الصاع : هو المصروف : بالصاع المدني .

(٦) امداد ، ومفرده : مد : وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز ، كما ذكره  
 المؤلف ، وه أخذ الشافعية ، وهو ما يعادل اليوم = ٥٤٣٨٤٢٨ غراما ،  
 ورطلان عند أهل العراق ، وه أخذ الأحناف ، وهو ما يعادل اليوم =  
 ٨٢٤٢٠ غراما .

(٧) الرطل : بكسر الراء وفتحها ، لفتان مشهورتان ، وجمعه أرطال ، وقد  
 عرفت الأسواى الإسلامية أنواعا من الأرطال ، ولكن الفقهاء ، أهتموا بالرطل  
 العراقي ، واعتبر الأساس في جميع المكيالات والموزونات المتعلقة بالحقوق  
 الشرعية ، والرطل العراقي = اثنتا عشرة أوتية ، وهو ما يعادل اليوم  
 ٤٨٠ غراما .

انظر : المترب في ترتيب المصرب ، مختار الصحاح ، المصباح ، مادة : ( صوع ،  
 مد ، رطل ) ، الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ، مع تعليقات  
 الدكتور الشاروف ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

دليلنا : ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ما سقت السمسا<sup>\*</sup> فيه العشر وما سقى بخرب أو دالية ففيه نصف العشر )<sup>(١)</sup> ولم يشترط فيه النصاب .  
احتج الشافعي في المسألة : وهو : أن هذا من في المال / فاشترط فيه ( ٢٦ / أ )  
النصاب<sup>(٢)</sup> ، كسائر الأموال .

### سألة - ١١٢ -

فيما يجب  
العشر

العشر يجب فيما يقات ويد خر غالبا ، وما لا يقات مثل الفواكه والخضروات عندنا<sup>(٣)</sup> ،  
وعند الشافعي : لا يجب الا فيما يقات<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) الحديث أخرجه الشيخان وغيرهم بالفاظ مختلفة :

البخاري ( عن ابن عمر رضي الله عنهما ) في الزكاة ، باب العشر فيما يسقى من  
ماء السماء ، ( ١٤٨٣ ) ، ٣٤٧ / ٣ ، مسلم ( عن جابر رضي الله عنه ) في الزكاة  
باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، ( ٩٨١ ) ، ٦٧٥ / ٢ .

( ٢ ) استدل الشافعي من النقل ، بما رواه الشيخان عن أبي سعيد رضي الله عنه ،  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( ليس فيما دون غصة أوسق صدقة )  
( البخاري ، في الزكاة ، باب ما أدى زكاته فليس يكثر ، ( ١٤٠٦ ) ، ٢٧١ / ٣ ،  
مسلم ، في كتاب الزكاة ، ( ٩٧٩ ) ، ٦٧٣ / ٢ )

أنظر : الأم ، ٣٥ / ٢ ، المجموع ، ٤٤٠ / ٥ ، السنن الكبرى ، ١٢٠ / ٤ .  
( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٢٢ ، تحفة الفقهاء ، ٤٩٥ / ١ ، الهدائع ، ٩٣٦ / ٢ ،  
الهداية ، ١٠٩ / ١ .

( ٤ ) أنظر : الأم ، ٣٦ / ٢ ، التنبيه ، ص ٤٠ ، الوجيز ، ٩٠ / ١ ، المجموع مع  
المهذب ، ٤٣٤ / ٥ ، ٤٣٥ ، المنهاج ، ص ٣٠ .

دليلنا في المسألة : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمعاد بن جبل : ( خذ من كل عشر باقات من البقل باقة ) ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة : أن هذا مال ليس له حرمة ، فلا يجب فيه الزكاة ، كالخشب . ( ٢ )

( ١ ) الحديث لم أعثر عليه بهذا اللفظ ، وإنما روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد عن ابن عمر قال " في الخضروات زكاة " ، وروى عبد الرزاق بسنده عن إبراهيم النخعي قوله " في كل شيء " أنبت الأرض العشر " وزاد ابن أبي شيبة " حتى في عشر مستجات بقل " ، ونحوه عن عمر بن عبد العزيز . انظر : مصنف عبد الرزاق ، في باب الضر ، ( ٧١٩٥ ، ٧١٩٦ ) ، ٤٠ / ١٢١ ، صنف ابن أبي شيبة ، ( باب في كل شيء " أخرجت الأرض زكاة ، في الخضر من قال ليس فيها زكاة ) ، ١٣٩ / ٣ ، ١٤٠ ، شرح فتح القدير ، ٢ / ٢٤٣ . وضابط زكاة الخارج من الأرض عند أبي حنيفة " أن يكون الخارج من الأرض ما يقصد بزراعته نما " الأرض به عادة ، فلا عشر في الحطب والحشيش والقصب الفارسي . ومن أقوى أدلته على ذلك قوله سبحانه وتعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من ما كنتم تكسبون وما أخرجهما لكم من الأرض ) ( البقرة / ٢٦٧ ) ، قال الكاساني معلقا : " وأحق ما تتناوله هذه الآية : الخضروات ، لأنها هي المخرجة من الأرض حقيقة " . وأدلة أخرى راجع : البدائع ، ٢ / ٩٣٦ ، ٩٣٧ .

( ٢ ) قاس الذي لا يقتات بالخشب بجامع عدم حرمة كل منهما . واستدل النووي بحديث معاذ وأبي موسى الأشعري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما لما بعثهما إلى اليمن : ( لا تأخذا في الصدقة الا من هذه الأصناف الأربعة : الشعير ، والحنطة ، والتمر والزبيب ) ( أخرجه البيهقي في السنن ، في ( باب لا تؤخذ صدقة شيء من الشجر غير النخل والعنب ، ٤ / ١٢٥ ) ، المجموع ، ٥ / ٤٣٤ .

## سألة - ١١٣ -

اجتماع المشر  
والخراج

المشر والخراج <sup>(١)</sup> لا يجتمعان عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي يجتمعان <sup>(٣)</sup> ،  
وحاصل الخلاف راجع وهو : أن المشر والخراج يجب في رقبة الأرض عندنا <sup>(٤)</sup> ،

( ١ ) الخرج والخراج واحد : وهو شيء يخرج من القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم  
والخراج : ما يخرج من غلة الأرض أو الغنم ، والاثابة تؤخذ من أموال الناس  
لأنه مال يخرج المعطى .

أنظر : معجم مقاييس اللغة ، المصرب في ترتيب المصرب ، لسان المصرب ،  
المصباح المنير ، مادة : ( خرج )

والأراض على قسمين : عشرية وخراجية ، وكل واحد منهما لها أنواع فمن أهم  
أنواع المشرية : أرض العرب ، وكل أرض أسلم أهلها طوعا ، وكل ما اتخذ  
المسلم من بستان أو أحياء من أرض مئة باذن الامام ، والأراض التي فتحت  
عنة وقسمت بين الفانمين .

وأهم أنواع الخراجية : سواد العراق كلها ، وكل أرض فتحت عنة وقبضوا  
وتركت على أيدي أهلها ، وكذلك كل ما اتخذ الذق من بستان أو أحياء .  
ويتلخص : بأن ما كان سببه الشرك : خراجية ، وما كان سببه الاسلام عشرية .  
انظر بالتفصيل : أبو يوسف ، الخراج ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٢ هـ ( القاهرة :  
السلفية ) ، ص ٢٥ - ٧٥ ، تحفة الفقهاء ، ٤٩٣ / ١ ، ٤٩٤ ، المجموع ،  
٤٨٢ / ٥ .

( ٢ ) أنظر : المسوط ، ٢٠٧ / ٢ ، تحفة الفقهاء ، ٤٩٧ / ١ ، البدائع ،

٩٣٣ / ٢ ، شرح فتح القدير ، ٢٥٨ / ٢ .

( ٣ ) انظر : المجموع مع المذهب ، ٤٨١ / ٥ ، فما بعدها .

( ٤ ) توضيحه : " أن سبب وجوب المشر هو : الأرض النامية بالخارج حقيقة ،

وسبب وجوب الخراج هو : الأرض النامية بالخارج حقيقة أو تقديرا " .

أنظر : المسوط ، ٢٠٨ / ٢ ، تحفة الفقهاء ، ٤٩٧ / ١ ، بدائع الصنائع ،

٩٣٣ / ٢ .

وعنده المشر يجب في الزرع والخراج [ يجب في الأرض فلا يمنع أحد هما الآخر  
كاجرة المتجر وزكاة التجارة ، ولنا ما روى عن ابن مسعود ان المشر والخراج ] (١)  
لا يجتمعان على سلم (٢)

سألة - ١١٤ -

إذا استأجر أرضاً ليزرع فيها ، فإن المشر يجب على رب صاحب الأرض عندنا ، (٣) المشر في  
الاستأجرة وعند الشافعي : يجب على المستأجر . (٤)

(١) هنا أصل عبارة المخطوط : " وعنده المشر يجب في الزرع والخراج لا يجتمعان  
على سلم " فلاحظ على العبارة أنها غير مستقيمة ، ولعل ذلك بسبب سقط  
بعض الجمل من النسخ ، فلزم تعديلها حسب ما توجهي المسألة ، لتستقيم  
العبارة وتؤدي المعنى سليماً .  
قال الشيرازي : " فان كان على أرض خراج ، وجب الخراج في وقته ، ويجب  
المشر في وقته ، ولا يمنع وجوب أحدهما وجوب الآخر ، لأن الخراج يجب  
للأرض والمشر يجب للزرع ، فلا يمنع أحدهما الآخر كأجرة المتجر وزكاة  
التجارة " ، المذهب ، ١/١٦٤ .

(٢) استدل المرخسي وغيره : بما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لا يجتمع المشر والخراج في أرض مسلم )  
ولعل المؤلف استدل بهذه الرواية - ( قال البيهقي : " هذا حديث باطل  
وصله ورفعه ، ويحيى بن عنبسه متهم بالوضع - قال أبو سعد : قال أبو أحمد  
ابن عبد الله بن يرويه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم من قوله - رواه يحيى بن  
عنبسه عن أبي حنيفة فأوصله الى النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ويحيى بن  
عنبسه مكشوف الأمر ، في ضعفه لروايته عن الثقات بالموضوعات " . السنن  
الكبرى للبيهقي ، ٤/١٣٢ ) .

أنظر الأدلة بالتفصيل : المصنوع ، ٢/٢٠٨ ، البدائع ، ٢/٩٣٣ ، شرح  
فتح القدير ، ٢/٢٥٨ .

(٣) انظر : البدائع ، ٢/٩٣١ .

(٤) انظر : المجموع مع المذهب ، ٥/٤٨١ ، ٤٨٢ .



والخلاف يرجع الى ما قلنا وهو : أن المشر يجب في عين الزرع [عنده] ، فلهذا  
يؤخذ من المستأجر. <sup>(١)</sup> وعند أبي حنيفة : تتملى برقبة الأرض ، والأرض للأجر ،  
فوجب أن يؤخذ منه. <sup>(٢)</sup>

زكاة للحلى

سألة - ١١٥ -

الزكاة تجب في الحلى <sup>(٣)</sup> عندنا ، سواء كان للرجال أو للنساء <sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعى  
لا تجب اذا كان للنساء. <sup>(٥)</sup>

- ( ١ ) وتتضح المسألة بما ذكره الشيرازى : " وان كان الزرع لواحد والأرض لآخر ، وجب  
المشر على مالك الزرع عند الوجوب ، لأن الزكاة تجب في الزرع فوجبت على مالكه  
كزكاة التجارة ، تجب على مالك المال دون مالك الدكان " المذهب ، ١ / ١٦٤ .
- ( ٢ ) وذلك ، " لأن الخارج في اجارة الأرض وان كان عينا حقيقة ، فله حكم المنفعة  
فيقال له الأجر ، فكان الخارج للأجر معنى ، فكان المشر عليه " . الهدايع ،  
٢ / ٩٣١ . وراجع المسألة السابقة ( ١١٣ ) ، ص
- ( ٣ ) الحلى : حلى المرأة ، وجمعه حلى - بضم الحاء وكسرها - ، يقال : " تحلى  
بالحلى : أى تزين به . والمقصود بالحلى هنا : ماتخذها النساء من الذهب  
والفضة للتزين . أنظر : الصباح ، الصباح ، مادة : ( حلا )
- تجب الزكاة فيها بشرط بلوغ النصاب ، وحولان الحول ، ونصاب الذهب :  
عشرون مثقالا = ٨٥ غراما . ونصاب الفضة : مائتا درهم ويمادل الدرهم :  
٢٩٧ غراما ، فيكون نصاب الفضة =  $200 \times 297 = 59400$  غراما .
- أنظر : القدورى ، ص ٢٢ ، الايضاح والتبيان ( مع تعليقات الدكتور محمد  
اسماعيل الخاروف ) ص ٤٩ .
- ( ٤ ) انظر : مختصر الطهاوى ، ص ٤٩ ، القدورى ، ص ٢٢ ، المبسوط ، ٢ / ٩٢ ؛  
الهدايع ، ٢ / ٨٤١ ، الهداية ، ١ / ١٠٤ .
- ( ٥ ) أنظر : الأم ، ٢ / ٤٠ ، ٤١ ، التنبيه ، ص ٤١ ، الوجيز ، ١ / ٩٣ ، المجموع  
مع المذهب ، ٦ / ٢٩ ، ٣٣ ، المنهاج ، ص ٣١ .

دليلنا في ذلك : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم [ أنه ] رأى امرأتين

تطوفان بالهيت ، وعليهما سواران من ذهب ، فقال / النبي صلى الله عليه وسلم ( ٢٦ / ب )

( أتحيان أن يسوركما الله لعمالي سوارين من نار ؟ فقالتا : لا ، فقال : ( أتيكما زكاتهما ) ( ١ ) ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أوجب الزكاة في الحلى .

احتج الشافعى في المسألة : أن هذا مال مبتذل مباح ، فلا تجب فيه الزكاة ( ٢ )

كثياب المهنة والبذلة .

( ١ ) الحديث أخرجه الترمذى عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

مرفوعاً وليس عنده ( تطوفان بالهيت ) وقال : " هذا حديث قد رواه الثنى

ابن الصباح عن عمرو بن شعيب نحوه هذا ، والثنى وابن لهيعة يضعفان في

الحديث ، ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ " .

وأخرجه أبو داود والنسائى عن طريق خالد بن الحارث عن حسين المعلم ،

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، وأخرجه النسائى أيضاً مرسلاً

على عمرو ، وقال : انزع المرسل أولى بالصواب .

وصحح المنذرى وابن القطان حديث أبى داود ، وقالوا : انما ضعف الترمذى

هذا الحديث ، لأن عنده فيه ضعيفين ، كما نقله الزيلعى .

انظر : أبى داود ، في الزكاة ، باب الكنز ما هو ؟ وزكاة الحلى ( ١٥٦٣ ) ،

٩٥ / ٢ ، الترمذى ، باب في زكاة الحلى ، ( ٧٣٧ ) ، ٢٩ / ٣ ، النسائى ،

٣٨ / ٥ ، بالتفصيل : السنن الكبرى : ( باب سياق أخبار وردت في زكاة

الحلى ) ، ١٣٩ / ٤ ، ١٤٠ ، نصب الرأية ، ٣٢٠ / ٢ ، ٣٢١ .

( ٢ ) استدل الشافعى من النقل بما روى عن عائشة رضى الله عنها : ( أنها كانت

تلى بنات أخيهما يتامى في حجرها ، لهن الحلى ولا تخرج من حلين الزكاة ) .

قال النووى : " وهذا اسناد صحيح " .

( أخرجه مالك ، في الموطأ ، باب مالا زكاة فيه من الحلى ، ٢٥ / ١ ،

بالتفصيل : السنن الكبرى ، ( باب من قال لا زكاة في الحلى ) ، ١٣٨ / ٤ .

انظر : الأم ، ٤٠ / ٢ ، المجموع ، ٣١ / ٦ .

أثر الدين في  
الزكاة

### سألة - ١١٦ -

هل يمنع الدين الزكاة ؟ عندنا : يمنع <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : لا يمنع <sup>(٢)</sup> .

دليلنا : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمحاذ بن جبل : ( خذ من أموالهم ورد إلى فقرائهم ) <sup>(٣)</sup> فأمر برد الزكاة إلى الفقراء ، وهذا المديون ، فقير ، إذا كان عنده مائتا درهم وعليه مائتا درهم فهو فقير ، فلا تجب فيه الزكاة ، كالفقير الذي ليس عنده نصاب <sup>(٤)</sup> .

احتج الشافعي : بأنه نصاب كامل حال عليه الحول وهو في يده ، فوجبت فيه الزكاة <sup>(٥)</sup> ، كالذي لا دين عليه .

(١) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٥٠ ، القدوري ، ص ١٩ ، المبسوط ،

١٨٤/٢ ، الهدائع ، ٨١٧/٢ ، الهداية ، ٩٦/١ .

(٢) انظر : الأم ، ٥٠/٢ ، المجموع مع المذهب ، ٣١٣/٥ ، الضحاك ، ص ٣٣ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري عنه بلفظ : ... فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ... الحديث : البخاري ، في الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ، ( ١٤٩٦ ) ٣٥٧/٣ .

(٤) انظر الأدلة بالتفصيل : المبسوط ، ١٨٤/٢ ، الهدائع ، ٨١٧/٢ ، ٨١٨ ؛ السنن الكبرى ، ١٤٨/٤ .

(٥) انظر : الأم ، ٥٠/٢ ، السنن الكبرى ، ( باب الدين مع الصدقة ) ، ١٤٨/٤ ، ١٤٩٠ ، المجموع ، ١١٣/٥ وما بعدها .

تحمل الزوج  
زكاة فطر زوجته

## باب زكاة الفطر (١)

[سألة - ١١٧ -]

- (٢) لا تجب زكاة الفطر على الزوج لأجل زوجته ، عندنا (٢) ، وعند الشافعي تجب. (٣)  
 دليلنا في المسألة ، وهو : أن الزكاة على قسمين : زكاة مال ، وزكاة بدن ، ثم  
 في زكاة المال : لا يتحمل سبب الغير ، فكذا زكاة البدن ، وجب أن لا يتحمل. (٤)  
 احتج الشافعي وهو : أن صدقة الفطر تجرى مجرى المؤن ، فتجب على الزوج (٥)  
 كما في سائر النفقات.

(١) الفطر ، والفطرة : اسم مصدر ، بمعنى الخلقه ، قال تعالى " وفطرة الله التي  
 فطر الناس عليها " ( الروم / ٣ ) .

وشرعا : " اسم لما يعطى من المال بطريق الصلة والمعبادة ترهما مقدرا ، طهرة  
 للنصائم . انظر : المصباح ( فطر ) ؛ البناية شرح الهداية ، ٢٣٠ / ٣ ؛ حاشية  
 ابن عابدين ، ٢٥٧ / ٢ .

(٢) انظر : القدوري ، ص ٢٣ ، المبسوط ، ١٠٥ / ٣ ، الهداية ، ١١٥ / ١ ،  
 ١١٦ .

(٣) انظر : الأم ، ٦٣ / ٢ ، التنبيه ، ص ٤٣ ، الوجيز ، ٩٨ / ١ ، المجموع مع  
 المذهب ، ١٠١ / ٦ ، المنهاج ، ص ٣٢ .

(٤) وعلل ذلك ذلك المرغيناني بقوله : " لقصور الولاية والمؤنة ، فانه لا يليها في  
 غير حقوق النكاح ، ولا يمولها في غير الرواتب كالمداواة " .

انظر : المبسوط ، ١٠٥ / ٣ ، الهداية ، ١١٦ / ١ .

(٥) استدلل الشافعي من النقل بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : ( أمرنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر على الصغير والكبير والحر والعبد

من تمونون ) أخرجه الشيخان ، الا قوله " من تمونون " فرواه بهذه اللفظة

الدارقطني والبيهقي باسناد ضعيف ، قال البيهقي : " اسناده غير قوى والله أعلم " .

فطر العبد

سألة - ١١٨ -

لا تجب صدقة الفطر / على العبد المشترك عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي ، تجب <sup>(٢)</sup> . ( ١/٢٧ )  
والمعنى في هذه السألة وسألة الخلطة واحد ، فلا يحتاج الى الاعداد <sup>(٣)</sup> .

شرط النصاب

سألة - ١١٩ -

في زكاة الفطر : يعتبر النصاب في وجوب الزكاة ، وزكاة للفطر عندنا <sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعي : لا يعتبر <sup>(٥)</sup> .

- 
- = ( البخارى ، كتاب الزكاة ، باب هذبة للفطر على العبد وغيره من المسلمين ، ( ١٥٠٤ ) ٣/٣٦٩ ، مسلم في الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشحير ، ( ٩٨٤ ) ٢/٦٧٧ ، الأم ، ٢/٦٢ ، سنن الدارقطنسى ، ٢/١٤٠ ، السنن الكبرى ، ٤/١٦١ ، المجموع ، ٦/١٠١١ .
- ( ١ ) انظر : القدورى ، ص ٢٣ ، بدائع الصنائع ، ٢/٩٦٤ ، الهداية ، ١/١١٦ .
- ( ٢ ) تجب على كل واحد بقدر ما يملك . انظر : الأم ، ٢/٦٣ ، التنبيه ، ص ٤٣ ، الوجيز ، ١/٩٨ ، المجموع ، ٦/١٠٣ .
- ( ٣ ) راجع " حكم الزكاة في الخلطة " في السألة ( ١٠٦ ) ص
- ( ٤ ) انظر : القدورى ، ص ٢٣ ، المبسوط ، ٣/١٠٢ ، تحفة الفقهاء ، ١/٥١١ ، ١٢/٥١٢ ، بدائع الصنائع ، ٢/٩٦١ ، الهداية ، ١/١١٥ .
- ( ٥ ) لكن بشرط أن يدخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وما يورث به زكاة الفطر عنه وعنهم .
- انظر : الأم ، ٢/٦٤ ، التنبيه ، ص ٤٢ ، الوجيز ، ١/٩٩ ، المجموع مع المذهب ، ٦/٩٦ ، المنهاج ، ص ٣٣ .

دليلنا في المسألة : أن هذا أحد نوعي الزكاة ، يعتبر فيه ما يعتبر في الزكاة .  
كسائر الأموال ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( أدوا عن كل حر وعبد صغير وكبير ، نصف صاع من حنطة ، أو صاع من تمر أو صاع  
من شعير ) ( ٢ ) ، ولم يشترط فيه الغنى .

( ١ ) واستدل الأحناف من النقل بما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لا صدقة الا عن ظهر غنى . . . )  
رواه الامام أحمد في مسنده ، شرح أحمد شاكر ، ( مصر : دار المعارف  
١٣٧٤ ) ( ٢٧٢٧ ) ١٤ / ١٦١ ، وذكره البخاري في صحيحه تحليقا ، في  
كتاب الوصايا ، باب تأويل قوله تعالى ( من بعد وصية يوصي بها أو دين )  
٣٧٧ / ٥ ، انظر : الهدائع ، ٢ / ٩٦١ ، شرح فتح القدير ، ٢ / ٢٨٣ .  
( ٢ ) الحديث أخرجه أبو داود ، عن ثعلبة بن أبي صعير قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ( صاع من بر أو قمح على كل اثنين صغير أو كبير ، حر  
أو عبد ، ذكر أو أنثى . . . )  
وفي رواية عنه ( . . . فأمر بصدقة الفطر صاع من تمر أو صاع من شعير عن كل  
رأس )

وأخرج الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما نحوه : أبو داود ، في الزكاة ،  
باب من روى نصف صاع من قمح ، ( ١٦١٩ ، ١٦٢٠ ) ٢ / ١١٤ ، البخاري ،  
في الزكاة ، باب صدقة الفطر صاعا من تمر ، ( ١٥٠٧ ) ٣ / ٣٧١ ؛ مسلم ، في  
الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، ( ٩٨٤ ) ٢ / ٦٧٧ .

## سألة - ١٢٠ -

تعميل زكاة  
الفطر

يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل رمضان عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي لا يجوز <sup>(٢)</sup> .  
 دليلنا : أنها زكاة مفروضة ، فيجوز أدائها قبل وقتها ، كزكاة الأموال <sup>(٣)</sup> .  
 احتج الشافعي في المسألة : أن زكاة الفطر تنطبق بوقت ، فلا يجوز تعجيلها  
 قبل الوقت <sup>(٤)</sup> ، كالقربان .

( ١ ) يجوز التعميل مطلقا على الصحيح عند الأحناف . انظر : تحفة الفقهاء ،  
 ٥١٩/١ ، البدائع ، ٩٧٢/٢ .

( ٢ ) انظر : التنبيه ، ص ٤٣ ، المجموع ، ١٣٦/٦ ، المنهاج ، ص ٣٤ .  
 ما ذكره المؤلف بالنسبة لوقت الجواز ، وأما وقت الوجوب : فعند الأحناف :  
 وقت طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ، وعند الشافعي : هو وقت غروب  
 الشمس من آخر يوم من رمضان ، ووقت الاستحباب : يوم الفطر قبل صلاة  
 العيد اتفاقا .

انظر : القدوري ، ص ٢٤ ، تحفة الفقهاء ، ٥١٨/١ ، البدائع ، ٩٧١/٢ ،  
 الأم ، ٧٠/٢ ، التنبيه ، ص ٤٣ ، المجموع ، ١١٦/٦ ، ١٣٦ .  
 ( ٣ ) انظر : البدائع ، ٩٧٢/٢ ، الهداية مع شرح فتح القدير والحنايصة  
 ٢٩٩/٢ .

( ٤ ) انظر : المجموع مع المذهب ، ١٥٥/٦ ، فما بعدها .

## كتاب الصيام (١)

[سألة] - ١٢١ -

وقت انعقاد

صوم الفرس

الصيام ، لا خلاف بيننا وبين الشافعى : أن صوم النذر ، والكفارة ، والقضاء ، لا يجوز الا بنية من الليل ، ولا خلاف أيضا : أن صوم التطوع يجوز بنية من النهار الى وقت الزوال ، واختلفوا فى صيام / رمضان ، عندنا : يجوز بنية من النهار (٢) ، (١٦/ب) وعند الشافعى : لا يجوز الا بنية من الليل .

دليلنا : ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه قدم المدينة ، فوجد اليهود يصومون صيام عاشورا ، قال : ما هذا الصوم ؟ قالوا : هذا يوم عاشورا ، يوم أنجى الله فيه موسى عليه السلام ، وأغرق فرعون ، فتحن نصوم شكرا لله تعالى ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : ( أنا أحق بأخى موسى منكم ) ، فأمر منادها ينادى : (الآ من أكل ، فلا يأكلن بقية يومه ، ومن لم يأكل فليصم ) فالنبى صلى الله عليه وسلم .

(١) الصوم لغة : الاساك مطلقا ، يقال : صام الفرس : أى قام على غير اعتلاف . قال تعالى ( انى نذرت للرحمن صوما ) ( مريم / ٢٦ ) أى اساك وسكوتها عن الكلام .

انظر : مختار الصحاح ، المصباح ، مادة : ( صوم ) .  
وشرعا عرفه الاحناف بأنه : " الاساك عن المفطرات حقيقة أو حكما ، فى وقت مخصوص ، بنية من أهلها " .  
وعرفه النووي من الشافعية نحوه ، بأنه : " اساك مخصوص ، عن شئ مخصوص ، فى زمن مخصوص ، من شخص مخصوص " .

انظر : البنائة ، ٢٦١/٣ ، اللباب ، ١٦٢/١ ، المجموع ، ٢٧١/٦ ، مغنى المحتاج ، ٤٢٠/١ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٥٣ ، القدورى ، ص ٢٤ ، المبسوط ، ٦٢-٥٩/٣ ؛ تحفة الفقهاء ، ٥٣٤/١ ، البدائع ، ٩٩٣-٩٩٨/٢ ، الهداية ، ١١٨/١ ، ١١٩ .  
(٣) انظر : الام ، ٩٥/٢ ، التنبيه ، ص ٤٦ ، الوجيز ، ١٠١/١ ، المجموع ——— المذهب ، ٣٢٢/٦ ، فما بعدها ، المنهاج ، ص ٣٥ .

(٤) الحديث بهذا اللفظ رواه الامام احمد فى مسنده عن أبى هريرة رضى الله عنه وهو فى الصحيحين من حديث ابن عباس ، وسلمة بن الاكوع رضى الله عنهم =



جوز أداء الصوم بنية من النهار ، وصوم عاشوراء كان فرغاً في ذلك الوقت .  
احتج الشافى في المسألة : بما روى عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل ) ( ١ ) ،  
وفي رواية : ( لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ) ،  
وفي رواية : ( لا صيام لمن لم ينو قبل طلوع الفجر ) ، وهذا نص في هذا .

## مسألة - ١٢٢ -

صيام الفرض

بنية النفل

إذا صام رمضان بنية النفل ، أو بنية مطلقة ، يجوز عندنا ( ٢ ) .

= مع اختلاف في اللفظ : البخارى ، في الصيام ، باب صيام يوم عاشوراء ،

( ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٤ ) ، ٢٤٤ / ٤ ، ٢٤٥ ، سلم ، نحو ( ١١٣٠ ) ، ٢ / ٧٩٥ ،

وباب من أكل في عاشوراء فليكن بقية يومه ، ( ١١٣٥ ) ، ٢ / ٧٩٨ ، سنن

الإمام أحمد ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ / ٢ .

( ١ ) هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم عن عبد الله بن عمر عن

أخته حفصة رضي الله عنهم ، بالفاظ وطرق متعددة كما اختلفوا في رفعه ووقفه :

قال ابن حجر : واختلف الأئمة في رفعه ووقفه ، فقال ابن أبي حاتم : الوقف

أشبه ، وقال أبو داود : لا يصح رفعه ، وقال الترمذى : الموقوف أصح ، ونقل

في العلل عن البخارى أنه قال : هو خطأ ، وهو حديث فيه انطراب ،

والصحيح : عن ابن عمر موقوف ، قال البيهقي : رواه ثقات إلا أنه روى موقوفاً ،

وقال : ابن حزم : الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة .

انظر أبي داود ، في الصيام ، باب النية في الصوم ، ( ٢٤٥٤ ) ، ٢ / ٣٢٩ ،

الترمذى ، باب لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، ( ٧٣٠ ) ، ٣ / ١٠٨ ، النسائي ،

في ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة ، ١٩٦ / ٤ ، ابن ماجه ، باب ماجاء في

فرض الصوم من الليل ، والخيار في الصوم ، ( ١٧٠٠ ) ، ١ / ٥٤٢ ،

انظر بالتفصيل : نصب الراية ، ٤٣٤ / ٢ ، ٤٣٥ ، تلخيص الحبير ، ١٨٨ / ٢ .

( ٢ ) انظر : الاصل ، ١٩٧ / ٢ ، المبسوط ، ٥٩ / ٣ ، تحفة الفقهاء ، ٥٣٢ / ١ ،

البدائع ، ٩٩٣ / ٢ ، الهداية ، ١١٨ / ١ ، وراجع المراجع السابقة من المسألة

السابقة ( ١٢١ ) .

وعند الشافعى : لا يصير صائما ، ويكون عبثا ولفوا . ( ١ )

دليلنا فى ذلك وهو : أنه وقت تسمين ، فعلى أى وجه نوى ، وجب أن يقع عنه ،  
لاتفوته العبادة ، فى هذا الوقت ، ( ٢ )

احتج الشافعى فى المسألة : بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( انما الاعمال بالنيات / وانما لكل امرئ ما نوى ) ( ٣ ) ، وهذا الرجل لم ينو الفرسى ، ( ١ / ٢٨ )  
فكيف يقع عن الفرسى .

كفارة الافطار  
بالاكل والشرب

### مسألة - ١٢٣ -

الافطار بالاكل والشرب تجب فيه الكفارة ( ٤ ) عندنا ( ٥ ) ، وعند الشافعى لا تجب ، ( ٦ )  
ولا خلاف أنه اذا أفطار بالجماع ، فانه تجب الكفارة ( ٧ ) .

( ١ ) انظر الام ، ١٥ / ٢ ، والتنبيه ، ص ٤٦ ، الوجيز ، ١٠٥ / ١ ، المجموع مع المصنف ،  
٣٢٢ / ٦ وما بعدها .

( ٢ ) راجع المراجع السابقة للاحناف .

( ٣ ) الحديث رواه الشيخان عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

البخارى ، كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي ، ( ١ ) ، ٩ / ١ ،

مسلم ، فى الامارة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم ( انما الاعمال بالنية ) .

( ١٩٠٧ ) ، ١٥١٥ / ٣ .

( ٤ ) الكفارة : أصلها من الكفر ، بفتح الكاف ، وهو الستر والتغطية ، يقال لليل :

كافر ، لانه يستر الاشياء بظلمته ، ومنه الكفارة ، لانها تستر الذنب وتذهب به .

ثم استعملت شرعا فيما وجد فيه صورة لمخالفة أو انتهاك ، وان لم يكن فيه

اثم كالقاتل خطأ وغيره .

انظر : مختار الصحاح ، المصباح المنير ، مادة : كفر " تهذيب الاسماء واللفات

١١٦ / ٤ ، والمجموع ٣٢٩ / ٦ .

( ٥ ) بشرط العمدية : انظر مختصر الطحاوى ص ٥٤ ، المبسوط ٧٣ / ٣ ، تحفة

الفقهاء ٥٥٣ / ١ ، البدائع ١٠٢٥ / ٢ ، الهداية ١٢٤ / ١ .

( ٦ ) انظر الام ، ٩٦ / ٢ ، ١٠٠ ، التنبيه ، ص ٤٦ ، الوجيز ، ١٠٤ / ١ ، المجموع

مع المصنف ، ٣٧٢ / ٦ ، فما بعدها ، المنهاج ، ص ٣٧ .

( ٧ ) كفارة الجماع على الترتيب : هى عتق رقبة مألقة - وعند الشافعية يقيد بالمؤمنق

دليلنا في المسألة وهو : أن الإفطار بالجماع إنما يوجب الكفارة لا لعين الجماع ، لأن الجماع في الأصل ليس بجناية ، وإنما تجب الكفارة بالإفطار الحاصل بالجماع ، لأن الصوم كف عن اعتناء الشهوتين : شهوة البطن ، وشهوة الفرج ، بل شهوة البطن أقوى وأكد من شهوة الفرج ، لأن الإنسان يصبر على الجماع ، وليس يصبر على الأكل ، ثم إن الإفطار الحاصل بالجماع لما أوجب الكفارة ، فالإفطار الحاصل بالاعتكاف والشرب أولى من طريق الاستدلال (١) .

احتج الشافعي في المسألة : بما روى أن أعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال : يا رسول الله هلكت وأهلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وماذا صنعت ؟ فقال : واقعت امرأتى في نهار رمضان ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : " اعتق رقبة " فقال : يا رسول الله ، لا أملك إلا رقبتى هذه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صم شهرين ، فقال يا رسول الله : ما جئتني هذا إلا من الصوم ، فقال : " أطعم ستين مسكينا " فقال : لا أملك ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤتسنى بوسق من تمر فقال / أطعم هذا للمساكين " فقال : يا رسول الله ، والله ما بيني ولا بيني (٢٨/ب) المدينة أحد أحوج إلى هذا مني ومن عيالي فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم

= فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٤٥ ، المجموع ، ٣٧٧/٦ ، المنهاج ص ٣٧ .

(١) استدلوا من النقل بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله أفطرت في رمضان فقال : من غير مرض ولا سفر ؟ فقال نعم ، فقال : ( اعتق رقبة ) وإنما فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سؤاله الإفطار بما يحوجه إليه كالمرضى والسفر ، وذكر أبو داود أن الرجل قال : شربت في رمضان "المبسوط" / ٧٣/٣ .

(والذى في سنن أبي داود عنه : أن رجلا أفطار في رمضان فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا ،

.. الحديث ) ..

( أبو داود ، في الصيام ، باب كفارة من أتى أهله في رمضان (٢٣٩٢ ، ٢٣٩٣) ، ٣١٣/٢ ، ٣١٤ ) ، راجع الأدلة بالتفصيل : المبسوط ٧٣/٣ ، البدائع

١٠٢٦/٢ فما بعدها ، شرح فتح القدير ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ .

وقال : ( كل أنت وأطعم عيالك ، يجزئك ولا يجزئ أحدا بعدك ) <sup>(١)</sup> [ فان ]  
النبي صلى الله عليه وسلم أوجب الكفارة بالفطر بالجماع ، ومن أوجب الكفارة بالفطر  
بالاكل والشرب ، فقد أوجبها بالقياس <sup>(٢)</sup> ، ولا مدخل للقياس في الكفارة <sup>(٣)</sup> .

كفارة الزوجة

الموطوءة في

رمضان

مسألة - ١٢٤ -

إذا وطئ امرأته في نهار رمضان ، عندنا تجب الكفارة ، على [المزوج وعليه] <sup>(٤)</sup>  
المبرأة ،

- ( ١ ) الحديث أخرجه الشيخان باختلاف في اللفظ ، ( ماعد الجزء الأخير )  
البخارى في الصوم ، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء ( ١٩٣٦ ) ٤ / ١٦٣ ،  
مسلم ، في الصيام ، باب تغليب تحريم الجماع في نهار رمضان على الصيام ،  
( ١١١١ ) ٢ / ٧٨١ ، ٧٨٢ .
- وأما الجزء الأخير من الحديث : ( يجزئك ولا يجزئ أحدا بعدك ) فقال الزيلعي  
فيه : " لم أجده في شيء من طرق الحديث ولا رواية " نصب الرأية ٢ / ٤٥٣ .
- ( ٢ ) انظر ما ذكره الشافعي . فقد أطلال الكلام في الموضوع بالاستدلال والمناقشة  
والرد على المخالفين ، الام ٢ / ١٠٠ ، فما بعدها .
- ولكن السرخسي يقول : " نحن لا نوجب الكفارة بالقيام ، وإنما نوجبها استدلالا  
بالنص ، لأن السائل ذكر الواقعة بعينها ليس بجناية ، بل هو فعل في محل  
ملوك ، وإنما الجناية الفأرية ، فتبين أن الموجب للكفارة فطر هو جناية . . . " .
- المبسوط ٣ / ٧٣ ، البدائع ٢ / ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ .
- ( ٣ ) ما ذكره المؤلف في دليل الشافعية - ردا على الأحناف : بأن القياس لا مدخل  
له في الكفارة ، لا يستقيم مع مذهبه ، لأن الشافعية : هم الذين يقولون  
بأن " القياس يجري في الشرعيات حتى الحدود والتفاريق لمعوم الدلائل " .
- بخلاف الأحناف ، فانهم ينعمون القياس في الحدود والتفاريق ، " لاشتمالها على  
تقديرات لا تعقل " . وإنما يستقيم المعنى بحمل ارادة المؤلف : الزام المذهب  
المختلف مخالفتهم لمذهبهم في عدم جواز جريان القياس في التفاريق .
- انظر بالتفصيل : التبصرة ص ٤٤٠ ، المستصفى ٢ / ٣٣٤ ، منهاج الوصول في علم الاصول  
( ٣١ / ٣ ) مع شرح البدخشى والاسنون ، تيسير التحرير ، ٤ / ١٠٣ .
- ( ٤ ) انظر : تحفة الفقهاء ، ١ / ٥٥٣ ، البدائع ، ٢ / ١٠٢٥ ، الهداية ، ١ / ١٢٤ .

وعند الشافعى : تجب على الزوج ولا تجب على المرأة ، وفى رواية أخرى : تجب عليها ولكن الزوج يتحملها كسائر المئون (١) .

دليلنا فى المسألة وهو : أن المرأة يجب عليها القضاء بافساد الصوم ، وكذلك تلزمها الكفارة بالافساد ، كما نقول فى الرجل ، لان المرأة والرجل يستويان فى حقوق الله تعالى ، فى خطاب الشرع (٢) .

احتج الشافعى : وهو أن المرأة محل للوطء ، وفعل الوطء إنما يحصل من الرجل ، لان هذا الامر إنما يتم [بفعل الرجل ، ولا فعل [لللمرأة هاهنا ، الا أن المرأة محل للفعل . فالرجل ، هو الذى أوقعها / فى هذه الوطئية فتجب على الزوج كما (١/٢٩) فى أجرة الحمام (٣) .

ثبوت هلال  
رضوان  
بالشهادة

#### مسألة - ١٢٥ -

تقبل شهادة رجل واحد على رؤية الهلال ، اذا كانت السماء متغيمية ، وان كانت السماء مصحبة فلا تقبل الا شهادة الجمع الكثير عندنا (٤) ، وعند الشافعى تقبل شهادة واحد عدل فى الهلال ، وفى الافطار لا تقبل الا عدلين (٥) .

(١) فى المسألة قول ثالث : "تجب على كل واحد منهما كفارة" والأصح هو القول الاول ، قال النووي : "أصحها تجب على الزوج عن نفسه فقط ، ولا شئ على المرأة ولا يلاقيها الوجوب" وهذا هو المنصوص عن الشافعى فى الام .  
انظر : الام ، ١٠٠ / ٢ ، التنبيه ، ص ٤٦ ، الوجيز ، ١٠٤ / ١ ، المجموع مع المذهب ، ٢٧٦ / ٦ ، ٢٧٧ ، ٣٨٠ ، المنهاج ، ص ٣٧ .

(٢) انظر : البدائع ، ١٠٢٥ / ٢ ، شرح فتح القدير ٢ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .  
(٣) المؤلف هنا استدلل للقول الثانى ، ولكن الراجح فى المذهب كما ذكرت هو القول الاول ونص عليه الشافعى بقوله " واذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته " ، الام ، ١٠٠ / ٢ ، وأنظر : المجموع ، ٣٨٠ / ٦ .

(٤) لكن لا تقبل فى هلال الفطار الا شهادة رجلين عدلين .  
انظر مختصر الطحاوى ، ص ٥٦ ، القدوري ، ص ٢٤ ، البدائع ، ٩٨٥ / ٢ ، الهداية ، ١٢١ / ١ .

(٥) انظر : الام ، ٩٤ / ٢ ، التنبيه ، ص ٤٦ ، المجموع مع المذهب ، ٣٠٣ / ٦ - ٣٠٥ ، ٣١٠ ، المنهاج ، ص ٣٤ .

دليلنا : أن هذه شهادة على اثبات أحد طرفي الشهر ، فوجب أن لا يكفى بالواحد ، دليله : الطرف الآخر . ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة : أن هذه شهادة ، أقيمت على اثبات الحرمة والابادة ، وجب أن يكفى بواحد ( ٢ ) ، كما لو شهد أن هذا الماء ( ٣ ) طاهر ، أو شهد على هذا اللحم أنه مذبح .

الموجب  
والسقط  
مسألة - ١٢٦ -

إذا جامع امرأته ثم سافر أو مرض ، تسقط عنه الكفارة عندنا ( ٤ ) ، وعند الشافعي : للكفارة لا تسقط عنه الكفارة ( ٥ ) ، وكذلك على هذا الخلاف ، إذا أفطرت المرأة بالجماع ثم حاضت تسقط عنها الكفارة ( ٦ ) .

( ١ ) الطرف الآخر : هلال شوال ، حيث قام ثبوت شهر رمضان على ثبوت شوال وما أن شوال لا يثبت بشهادة واحد فكذلك رمضان ، بهما أن كلاهما أحدهما طرفي الشهر ،

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٥٦ ، البدائع ، ١٨٨/٢ ، شرح فتح القدير ، ٢/٣٢٥ .  
( ٢ ) كما استدلوا من النقل برواية ابن عمر رضي الله عنهما قال : " تراهي الناس الهلال فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أنني رأيته ، فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر الناس بالصيام " أخرجه أبو داود وغيره ، وصححه ابن حزم كما ذكره العسقلاني ، أبو داود ، في الصيام ، باب شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، ( ٢٣٤٢ ) ، ٢/٣٠٢ ، تلخيص الحبير ، ١٨٧/٢ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ١١/١ .

( ٤ ) جعل المؤلف للصائم المجمع إذا سافر بعد الجماع ، أو مرض بعده حكماً واحداً ، والمذكور في كتب الأحناف المعتمدة أن الحالتين تختلف أحدهما عن الأخرى في الحكم : إذ تسقط الكفارة عن المريض ، كما ذكره المؤلف ، وأما السافر فبعد الفطار بالجماع فلا تسقط عنه ، " لأن السفر من فعله فلا تباطل به الكفارة " كما ذكره الشيباني والسرخسي والكاساني .

انظر : الأصل ، ٢/٢٣٤ ، المسوط ، ٣/٧٥ ، البدائع ، ٢/١٠٣٢ .

( ٥ ) انظر : المجموع مع المذهب ، ٦/٣٨٦ ، ٣٨٩ .

( ٦ ) لا خلاف بين المذهبين في سقوط الكفارة عنها ( إذا قلنا بالتفريع على القول :

أن المرأة المفطرة بالجماع تلزمها الكفارة ، ولو لم تفطر .

... دللنا في المسألة : اجتمع هاهنا السقوط والموجب <sup>(١)</sup> ، فوجب أن يفلسب السقوط على الموجب <sup>(٢)</sup> ، كما نقول في الزكاة <sup>(٣)</sup> ، إذا تردد في الدول بين المعلوفة وبين السائمة تسقط عنها <sup>(٤)</sup> ، <sup>(٥)</sup> .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أنه / لما أفطر بالجماع فقد تعلق به الكفارة ، (ب/٢٩) فإذا خرج إلى السفر فقد قصد بهذا إسقاط الكفارة عن نفسه ، فوجب أن لا تسقط الكفارة بفعله <sup>(٦)</sup> ، كما لو سافر سفر المعصية <sup>(٧)</sup> .

صوم المجامعة  
النائمة

### سألسة - ١٢٧ -

إذا جامع امرأته ، وهي نائمة أو مضى عليها لا يفسد صومها ولا تلزمها الكفارة عند الشافعي <sup>(٨)</sup> ، وعندنا يفسد صومها ولا تلزمها الكفارة <sup>(٩)</sup> ، كما هو في حق الزوج .

= على الخلاف المذكور في كفارتها عند الشافعية ( راجع المسألة (١٢٤) ص انظار : الاصل ، ٢٠٦/٢ ، المسوط ، ٧٥/٣ ، البدائع ، ١٠٣٢/٢ ، المجموع ، ٢٨٩/٦ .

- (١) السقوط للكفارة هنا : السفر والعز ، والموجب لها هو : الجماع .
- (٢) انظر الأدلة في : المسوط ، ٧٦/٣ ، البدائع ، ١٠٣٢/٢ .
- (٣) في الاصل طمس قدر كلمتين .
- (٤) قال الكاساني : "السائمة هي : الراعية التي تكفي بالرعي عن الملف ، وبمونها ذلك ولا تحتاج الى أن تعلق ، فان كانت تسام في بعض السنة ، وتعلق وتمان في البعض ، يعتبر فيه الغالب ، لان للاكثر حكم الكل " . البدائع ، ٨٧٢/٢ .
- (٥) راجع المرجع السابق ، للشافعية ، من نفع المسألة .
- (٦) راجع المسألة (٧٧) من هذا الكتاب حيث بين المؤلف فيها حكم القصر في سفر المعصية ، ص ، وظل الشيرازي لعدم سقوطها عن الرعي بقوله : ( لانه معنى طراً بعد وجوب الكفار فلا تسقط الكفارة كالسفر " . المجموع ، ٢٨٦/٦ .

(٧) انظر : المجموع ، ٣٧٧/٦ .

(٨) انظر : الزيلعي ، تبين العقائق شرح كنز الدقائق ، ( مصر : مطبعة الاميرية بيولا ق ، ١٣١٣هـ ) ، ٣٤٤ ، ٣٤٢/١ ، الفتاوى الهندية ، ٢٠٥/١ .

دليلنا في المسألة وهو : أن فساد الصوم لا يعتبر فيه الاحتياط والقصد ،  
 ألا ترى أن المرأة إذا حائضت بطل صومها <sup>(١)</sup> ، وهي لم تقصد الحيض ، وكذلك إذا كانت  
 كانت نائمة فوطئها زوجها ، وجب أن يفسد صومها ، وإن لم تقصد ، لأن حكم  
 الحيض والجماع سواء في الصوم .

احتج الشافعي : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( رفع  
 القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن العبيبي  
 حتى يحتلم <sup>(٢)</sup> ) فان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن النائم مرفوع عنه القلم ،  
 فلو أوجبنا عليها الكفارة والقضاء ، لا جرينا عليهما القلم ، وهذا لا يجوز .

كفارة تعدد  
 السيئ

#### سألة - ١٢٨ -

إذا جامع في نهار رمضان / ، ولم يكفر حتى جامع في اليوم الثاني والثالث ( ١/٣٠ )  
 فمعدنا : فيه كفارة واحدة <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : تلزمه بكل <sup>(٤)</sup> جماع كفارة .  
 دليلنا في المسألة : أن الكفارة حق الله تعالى ، فإذا اجتمع وجب أن تتداخل <sup>(٥)</sup> ،  
 كما نقول : في الحدود <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) انظر : تحفة الفقهاء ، ١/ ٥٦٠ .

( ٢ ) سبق تخريج الحديث في المسألة ( ٤٦ ) ص

( ٣ ) انظر : البسوط ، ٣/ ٧٤ ، تحفة الفقهاء ، ١/ ٥٥٥ ، الهدائع ، ٢/ ١٠٣٣ .

( ٤ ) <sup>كان</sup> الأولى أن يقول : تلزمه لكل يوم كفارة ، وذلك ، لأن الصائم وإن كرر الجماع  
 في اليوم الواحد مرات ، فلا تجب عليه إلا كفارة واحدة بلا خلاف عند الشافعية ،  
 كما نص عليه الشيرازي والنووي ، وإنما المقصود هنا أنه تجب عن كل يوم كفارة ،  
 وفي قول المؤلف ( بكل جماع ) إيهام .

انظر : الام ، ٢/ ٩٩ ، الوجيز ، ١/ ٤٠ ، المجموع مع المذهب ، ٦/ ٣٨٤ ، ٣٨٥ ،  
 المنهاج ، ص ٣٧ .

( ٥ ) انظر : البسوط ، ٣/ ٧٤ .

( ٦ ) مثال تداخل الحدود " إذا زنى الرجل مرات ، أو قذف مرات ، أو سرق مرات ،  
 أو شرب مرات ، فلا يقام عليه إلا حد واحد ، لأن مبنى الحدود على التداخل " <sup>البسوط ، ٩/ ١٠٢ =</sup>



احتج الشافعى فى السألة : أن الصوم كل يوم عادة واحدة ، فاذا أفسدها بالجماع وجب أن تجب الكفارة <sup>(١)</sup> ، دليله : اذا جامع وكفر ، ثم جامع فى اليوم الثانى ، وجب عليه الكفارة بالاجماع <sup>(٢)</sup> .

### سألة - ١٢٦ -

ما يلزم الحامل والمرضع بالفطر

الحامل والمرضع اذا خافتا على أنفسهما وعلى ولدهما أفطارنا ، ويلزمهما القضاء ، ولا تلزمهما الفدية عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعى : يلزمهما القضاء والفدية <sup>(٤)</sup> .  
دليلنا : السافر والعريى <sup>(٥)</sup> .

= واستدل الاحناف بمعنى حديث الاعرابى ، أنه لما قال : ( واقمت امرأتى ) أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتاق رقبة واحدة بقوله ( اعتق رقبة ) وان كان قوله : واقمت ، يحتمل المرة والتكرار ، ولم يستفسر ، فدل على أن الحكم لا يختلف بالمرة والتكرار ، ولا ن معنى الزجر لازم فى هذه الكفارة .  
انظر المبسوط ، ٧٤/٣ ، البدائع ، ١٠٣٣/٢ ، ١٠٣٤ ، والحدیث قد سبق تخريجه فى السألة ( ١٢٣ ) ص

( ١ ) وذلك ، لان الحكم يتكرر بتكرار سببه " وصوم كل يوم عادة منفردة ، فلم تتداخل كفارتها ، كالممرتین " . انظر : الام ، ٩٩/٢ ، المذهب ، ١٩١/١ .  
( ٢ ) راجع : المصادر السابقة للمذهبين .  
( ٣ ) انظر : القدورى ، ص ٢٥ ، المبسوط ، ٩٩/٣ ، البدائع ، ١٠٢٢/٢ ، الهداية ، ١٢٧/١ .

( ٤ ) السألة ليست على هذا الاطلاق الذى ذكرها المؤلف بل فيها تفصيل عند الشافعى : " فالحامل والمرضع ان خافتا على أنفسهما ، أفطارتا وقتمتا ، ولا فدية عليهما كالعريى " واما ان خافتا على ولديهما ، فليهما الفطر وعليهما القضاء ، والفدية على القول الاظهر ، وهو المنصوص عنه فى الام .  
انظر : الام ، ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، التنبيه ، ص ٤٦ ، الوجيز ، ١٠٥/١ ، المجموع مع المذهب ، ٢٩٣/٦ ، ٢٩٤ ، الروضة ، ٣٨٣/٢ .

( ٥ ) بنص قوله سبحانه وتعالى ( فمن كان منكم مريضا أو على سفر ، فعدة من أيام آخر ) . ( البقرة / ١٨٤ ) ، وذلك لان المراد من العريى المذكور : كل امر يضرب الصوم معه ، وقد وجد فيهما ان خافتا على ولديهما فتدخلا تحسنت رخصة الافطار . وأدلة أخرى .  
راجع : المبسوط ، ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، البدائع ، ١٠٢٢/٢ ، ١٠٢٣ .

احتج الشافعى وقال : أفطرت مع القدرة على الصوم ، فوجب أن تلزمهم الفدية ،<sup>(١)</sup> كما فى الشيخ الفانى<sup>(٢)</sup> .

أفطار المردود  
شهادته برؤية

سألة - ١٢٠ -

إذا شهد عند القاضى برؤية الهلال ، فرد القاضى شهادته ، ثم أفطر هـذا الشا هد متعمداً ، عندنا : لا تلزمه الكفارة<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعى : تلزمه الكفارة<sup>(٤)</sup> .  
دليلنا فى السألة : أن نقول : الكفارة تسقط بالشبهة ، وهى : رد الشهادة<sup>(٥)</sup> ،  
لان القاضى / لما رد شهادته ، فلم يثبت صوم الشهر ، يقول النبى صلى الله عليه ( ٣٠ / ب ) وسلم : ( صومكم يوم تصومون وفطاركم يوم تفطرون )<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) استدل الشافعى هنا بظاهر قول الله تعالى : ( وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ) ( البقرة / ١٨٤ ) ، وقال ان ظاهره أن الذين يطيقونه اذا لم يصوموا أطمعوا ، ونسخ ذلك فى غير الحامل والمرضع ، وهى فى حقهما ظاهرة ، وروى ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما : نسخت هذه الآية وقيت للشيخ الكبير والمجوز ، والحامل والمرضع اذا خافتا ، أفطرتا وأطعمتا كل يوم مسكيناً . انظر بالتفصيل : الام ، ١٠٤ / ٢ ، أحكام القرآن ( كبا الهراسى ) ، ١ / ٦٢ ، المجموع مع المذهب ، ٢٩٣ / ٦ .  
( ٢ ) القياس مع الشيخ الفانى قياس مع الفارق ، لانه لا قضاء عليه وعليهما القضاء ، والله أعلم .

( ٣ ) انما يلزمه القضاء فقط ، لوجوب الاداء . انظر : الاصل ، ١٩٩ / ٢ ، المبسوط ، ٦٤ / ٣ ، البدائع ، ٩٨٦ / ٢ ، الهداية ، ١٢٠ / ١ ، ١٢١ .  
( ٤ ) تلزمه الكفارة ، اذا أفطار بالجماع ، لان الكفارة عند الشافعية خاصة بمن جامع فى نهار رمضان ، وقد مر الخلاف فى السألة ( ١٢٣ ) ص .  
انظر : المجموع ، ٣١٠ / ٦ ، المنهاج ، ص ٣٧ .  
( ٥ ) تسقط الكفارة ، لان كفارة الفطار عقوبة ، والعقوبة تدرك بالشبهات ، انظر : المبسوط ، ٦٤ / ٣ .

( ٦ ) الحديث أخرجه الدارقطنى عن أبى هريرة رضى الله عنه بلفظه ، وكذلك أصحاب السنن عنه مع اختلاف فى اللفظ . الدارقطنى ، ١٦٤ / ٢ ، ابوداود فسى الصوم ، باب اذا أخطأ القوم الهلال ، ( ٢٣٢٤ ) ، ٢٩٧ / ٢ ، الترمذى ، باب الصوم يوم تفطرون والفطار يوم تفطرون ، ( ٦٩٧ ) ، وقال " حسن غريب " ، ٨٠ / ٣ ،

احتج الشافعى : أنه أفطار فى يوم من رمضان عنده فوجب أن تلزمه الكفارة <sup>(١)</sup> ،  
كما لو أفطار فى اليوم الثانى .

افساد صوم  
التطوع

### سأله - ١٣١ -

إذا شرع فى صوم التطوع ، ثم أفسده فعليه القضاء ، ويلزم بالشروع عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند  
الشافعى : لا قضاء عليه ، ولا يلزم بالشروع <sup>(٣)</sup> .

دللنا فى المسألة : ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل : (أجب  
أخاك وأفطار واقض يوما مكانه) <sup>(٤)</sup> فأوجب القضاء فى صوم التطوع .

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن هذا الرجل متبرع فى هذه العبادة ،

= ابن ماجه ، باب ما جاء فى شهرى العيد ، (١٦٦٠) ، ٥٣١/١ .

(١) يستقيم الدليل هذا بشرط الفطر بالجماع كما ذكرته ، وقال النووى : "لأن يقين

نفسه أبلغ من الظان الحاصل بالنبينة" المجموع ، ٣١٠/٦ .

فائدة الخلاف : تظهر فائدة الخلاف فى هذه المسألة : فيما لو صام المردود

شهادته وجامع فى ذلك اليوم .

عند الشافعية : لزمته الكفارة بلا خلاف ، لأنه أفطار يوما من رمضان فى حقه .

وعند أبى حنيفة : يلزمه قضاء اليوم فقط ، ولا كفارة عليه ، لوجود الشبهة .

(٢) انظر : البسوط ، ٦٨/٣ ، تحفة الفقهاء ، ٥٣٨/١ ، البدائع ، ١٠٣٤/٢ .

(٣) انظر : الام ، ١٠٣/٢ ، التنبيه ، ص ٤٨ ، المجموع مع المذهب ، ٤٥٤/٦ .

المنهاج ، ص ٣٧ .

(٤) الحديث بلفظه كما رواه أبو داود الطيالسى فى مسنده عن أبى سعيد قال :

صنع رجل طعاما ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وقال رجل :

انى صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخوك صنع طعاما ودعباك

أفطار واقض يوما مكانه) . ورواه الدارقطنى عنه بلفظ : "أفطار وصم يوما مكانه"

وقال : "هذا مرسل" ، وروى نحوه عن جابر رضى الله عنهما ، ورواه البيهقى

برواية أخرى وزاد : "ان شئت" .

انظر : منحة المعبود فى ترتيب مسند الطيالسى أبى داود ، (١٩١٨/١) .

سنن الدارقطنى ، ١٧٧/٢ ، السنن الكبرى ، ٢٧٩/٤ ، نصب الرأية ، ٤٦٥/٢ .

فلا يلزمه القضاء : إذا أفسده ٢ كما لو شرع في الصدقة ثم احتنع ، لا يلزمه القضاء<sup>(١)</sup>  
[ يا ] لشرع ، فكذاك هذا<sup>(٢)</sup> .

أهليه التكليف

اثنا شهر

سألة - ١٢٢ -

إذا بلغ الصبي في خلال الشهر ، أو أفاق المجنون يجب عليه قضاء ما فاتته عندنا<sup>(٣)</sup> ، الصو

وعند الشافعى ، لا يجب عليه قضاء ما فاتته<sup>(٤)</sup> .

دليلنا في السألة : أن نقول الجنون معنى ، لو زال في بعض النهار يلزمه  
قضاء ذلك اليوم فكذاك إذا زال الجنون في بعض الشهر وجب أن يلزمه قضاء ما فاتته<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) في الاصل ( فى ) .

( ٢ ) استدلال الشافعى من النقل بحديث عائشة رضى الله عنها قالت دخل على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انا خبأنا لك حيسا فقال " أما انى كنت  
أريد الصوم ولكن قربه ) . روى مسلم ، فى الصيام ، باب جواز النافلة بنية من  
النهار قبل الزوال و جواز فطر الصائم نفلا من غير عذر ، ( ١١٥٤ ) ، ٨٠٨ / ٢ ،  
وأنظر ما أورده البيهقى من الأحاديث فى باب ( صيام التطوع والخروج منه  
قبل تمامه ) ، ٢٧٤ / ٤ ، فما بعدها .

انظر الام ، ١٠٣ / ٢ ، المجموع ، ٤٥٦ / ٦ .

( ٣ ) ذكر المؤلف الحكم هنا مجملا : وجعل للصبي والمجنون حكما واحدا فى  
القضاء ، مع أن الصبي لا يجب عليه قضاء ما فاتته ، خلافا لما ذكره ، وإنما القضاء  
على المجنون وحده إذا أفاق .

قال الشيبانى " قلت : رأيت الغلام يحتلم فى النصف من شهر رمضان ثم يفطر  
بعد ذلك متممدا ؟ قال : عليه القضاء والكفارة فيما أفطار بعد احتلامه فى  
غير اليوم الذى احتلم فيه " .

الاصل ، ٢٢٣ / ٢ ، ٢٢٥ ، والمبسوط ، ٨٨ / ٣ .

( ٤ ) انظر : المجموع مع المذهب ، ٢٧٦ / ٦ ، ٢٧٧ .

( ٥ ) واستدلوا على ذلك بالاستحسان كما قال السرخسى " واستحسن علماؤنا بقوله

تعالى " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " والمراد منه شهود بعض الشهر . . .  
فصار بهذا النص شهود جزء من الشهر سببا لوجوب صوم جميع الشهر الا فى

موضع قام الدليل على خلافه . . . المبسوط ، ٨٨ / ٣ .

دليله : الاغماء <sup>(١)</sup> ، لان الشهر كله عبادة واحدة .

احتج الشافعي في السألة : ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي  
حتى يحتلم ) <sup>(٢)</sup> [ فأن | النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن المجنون — حتى  
يفيق ، فلو أوجبنا عليه قضاء ما فاتته أجرينا عليه القلم ، وهذا لا يجوز <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) واستدل بالتنظير بالاغماء ، لان " المفى عليه في جميع الشهر اذا أفساق

بعد ضيقه فمليه القضاء " المبسوط ، ٨٧/٣ .

وانظر : المجموع ٢٨٧/٦ .

( ٢ ) الحديث سبق تخريجه في السألة ( ٤٦ ) ص

( ٣ ) انظر المجموع ٢٧٧/٦ .

## باب الاعتكاف (١)

اشتراط  
الصوم للاعتكاف

[سألة] - ١٣٣ -

الصوم شرط في الاعتكاف عندنا (٢) ، وعند الشافعي : ليس بشرط (٣) .

دليلنا في السألة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا اعتكاف الا بصوم ) (٤) ، وهذا نص في السألة .

(١) الاعتكاف : افتعال من عكف ، وهولفة يدل : على اللبث ، والحبس ، والملازمة على الشيء ، خيرا كان أو شرا ، وهو من بايى : قعد وضرب ، عكف على الشيء عكفا وعكفا .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، الصباح الخير ، مادة : ( عكف ) .  
واختلف الفقهاء في تعريفه شرعا بحسب ما يشترطون له من أحكام : فمرفسه المرفغانى من الأحناف ، بأنه : " اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف " . وعرفه الشرييني من الشافعية بأنه " اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية " .  
انظر : الهداية ، ١/١٣٢ ، الوجيز ، ١/١٠٦ ، مكنى المحتساج ، ١/٤٤٩ ، المجموع ، ٦/٥٠٤ .

(٢) انظر : الأصل ، ٢/٢٦٨ ، مختصر الطحاوى ، ص ٥٧ ، القدورى ، ص ٢٥ ، البسوط ، ٣/١١٥ ، تحفة الفقهاء ، ١/٥٦٨ ، الهداية ، ١/١٣٢ .

(٣) بل الصوم مستحب عند الشافعية . انظر : مختصر العزنى ، ص ٦٠ ، التنبيه ، ص ٤٨ ، الوجيز ، ١/١٠٦ ، المجموع مع المذهب ، ٦/٥١١ ، ٥١٢ .

(٤) الحديث رواه عبد الرزاق ، والدارقطنى والبيهقى ، عن عائشة رضى الله تعالى عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا اعتكاف الا بصيام ، وقال الدارقطنى : تفرد به سويد عن سفيان بن حسين ، وسويد بن عبد المزيز الدمشقى ضعيف باتفاق المحدثين ، لكن روى أبو داود في سننه بطريق عبد الرحمن بن اسحاق عنها : ( ولا اعتكاف الا بصوم ، ولا اعتكاف الا في مسجد جامع ) قال المنذرى في مختصره : وعبد الرحمن بن اسحاق أخرجه له مسلم ووثقه ابن مسين وأثنى عليه غيره ، وتكلم فيه بعضهم . وروى أبو داود أيضا عن ابن عمر ، أن عمر رضى الله عنهما جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يومين عند الكعبة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ( اعتكف وصم ) . =

احتج الشافعى ، وقال : ان الاعتكاف : مكث فى مقام مخصوص ، فلا يشترط فيه الصوم ، كما لو وقف بعرفة . ( ١ )

= انظر : أبى داود ، فى الصوم ، باب المعتكف يهود الميرنى ، ( ٢٤٧٣ ) ،  
 ( ٢٤٧٤ ) ، ٣٣٤ / ٢ ، مختصر سنن أبى داود ، ٣٤٥ / ٣ ، صنف عبد الرزاق ،  
 ٣٥٥ / ٤ ، سنن الدارقطنى ( مع التعليق المبنى ) ، ٢٠٠ / ٢ ، السنن  
 الكبرى ، ٣١٢ / ٤ ، المجموع ، ٥١٥ / ٦ ، تهذيب التهذيب ، ( ٤٧٣ ) ،  
 ٢٢٦ / ٤ .

راجع الأدلة بالتفصيل : الجصاص ، أحكام القرآن ، ( ٢٤٥ / ١ ) ، ٢٤٦ .  
 ( ١ ) أصل الدليل جزء من أوجه الشافعية على الأحناف . حيث ان الأحناف  
 يشترطون الصيام لصحة الاعتكاف قياسا على الوقوف بعرفة .  
 وتوضيحه : الاعتكاف لهث مخصوص ، فلا يكون بمجرد قرية ، الا اذا انضم  
 اليه عبادة أخرى ، وهى : الصوم ، قياسا على الوقوف بعرفة ، فان مجرد غير  
 قرية ، وانما صار قرية بانضمام عبادة أخرى اليه ، وهى : الاحرام .  
 أجاب الشافعية بجوابين :

الأول : بالقلب ، وهو : " أن يربط خلاف قول المستدل على علته الحاقسا  
 بأصله " بمعنى : أن هذا القياس مقلوب عليكم ، لأنه ينتج منه عكس ما تريدون ،  
 فنقول : الاعتكاف لهث مخصوص ، فلا يشترط فيه الصوم ، كما لا يشترط الصوم  
 فى الوقوف بعرفة .

الثانى : بالقول بالموجب : " وهو تسليم دليل المستدل مع بقا النزاع " .  
 بمعنى : نسلم لكم أن الاعتكاف لهث مخصوص ، وأنه لا يكون بمجرد قرية ، بل  
 يحتاج الى ضم عبادة أخرى ، ولكن هذا لا يدل على مدعاكم ، وهو : اشتراط  
 الصوم ، لجواز أن يكون هذا الشئ الذى يجعله قرية : النية ، بل هو  
 المتبادر .

انظر : تيسير التحرير ، ١٦٥ / ٤ ، نهاية السؤل ، ( ٩٤ / ٣ ) ، مع شرح  
 البدخشى .

## سألة - ١٣٤ -

اعتكاف المرأة  
في بيتهايجوز اعتكاف المرأة في بيتها عندنا ،<sup>(١)</sup> وعند الشافعي لا يجوز الا في المسجد<sup>(٢)</sup>

دلينا في السألة : ماروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( صلاة المرأة في قصر دارها أفضل من سبعين في غيرها )<sup>(٣)</sup> كذلك الاعتكاف في دارها أفضل ، لأنه أستر لها .<sup>(٤)</sup>

احتج الشافعي في السألة وهو : أن المبادات لا تعرف قياسا ، وإنما تعرف نصا وتوقيفا ، ولو جوزنا : الاعتكاف في البيت ، جوزناه قياسا ، وهذا لا يجوز .<sup>(٥)</sup>

( ١ ) روى الحسن عن أبي حنيفة : جواز اعتكافها في المسجد والأفضل في مسجد بيتها .

انظر : الأصل ، ٢٧٤/٢ ، مختصر الطحاوى ، ص ٥٨ ، المبسوط ، ١١٩/٣ ، تحفة الفقهاء ، ٥٢٠/١ .

( ٢ ) هذا هو المذهب فيه قطع الشيرازى والغزالى والنووى والجمهور من المراقبين ، انظر : الوجيز ، ١٠٧/١ ، والمجموع مع المذهب ، ٥٠٨/٦ ، ٥٠٩ .

( ٣ ) لم أعر على الحديث بهذا اللفظ ، وإنما روى عن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " خير صلاة النساء في قصر بيوتهن " رواه الامام أحمد في سننده ، وقال الهيثمى : " رواه الطبرانى في الكبير ، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام " . انظر : سند أحمد ، ٢٩٧/٦ ، مجمع الزوائد ، ٣٣/٢ ، فما بعدها ، نيل الاوطار ، ١٦٠/٣ ، فما بعدها .

( ٤ ) وجه الاستدلال : أن اعتكاف المرأة في بيتها جائز بل أفضل قياسا على صلاتها في بيتها ، بجامع أن كلا منهما عبادة ، وكثرتا وتطلب لهما الستر .

( ٥ ) انظر : المستصفي ، ٣٣١/٢ ، الآمدى ، الاحكام في أصول الأحكام ، ١٤/٣ .



## سألة - ١٣٥ -

أثر الاستمتاع  
في الاعتكاف

المعتكف إذا تلذذ بالجماع ، فيما دون الفرج ، يفسد اعتكافه عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند  
الشافعي : لا يفسد . <sup>(٢)</sup>

دليلنا أن نقول : استمتاع يفسد الصوم ، فيفسد الاعتكاف ، كالوطء <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) ليس الحكم على إطلاقه كما ذكره المؤلف ، وإنما يفسد بالتلذذ فيما دون الفرج  
بشرط الانزال ، " فان لم ينزل لم يفسد اعتكافه وقد أساء فيما صنع " .  
أنظر : الأصل ، ٢٨٠ / ٢ ، المبسوط ، ١٢٣ / ٣ ، تحفة الفقهاء ، ٥٧٣ / ١ ،  
البدائع ، ١٠٧٣ / ٣ ، الهداية ، ١٣٣ / ١ .

( ٢ ) المسألة بحاجة الى شيء من التفصيل والتوضيح :

أجمع الشافعية على تحريم العاشرة فيما دون الفرج للمعتكف واختلفوا فـى  
بطلان اعتكافه ، واضطربت النصوص فيها عن الشافعي ، ولأصحاب فيها  
طرق : منهم من أفسد الاعتكاف بذلك مطلقا ، ومنهم من لم يفسده مطلقا ،  
ومنهم من قيد الفساد بالانزال كالأحناف . وجمع النووي الطرق باختصار  
حيث يقول " ومختصرها أن جمهور المراقبين لا يعتبرون الانزال ، واعتبره :  
أبو إسحاق المروزي والدارقطني من المراقبين ، وجماهير الخراسانيين ،  
واختلفوا في الأصح من القطبين ، وقال الرافعي : الأصح عند الجمهور أنه  
إن أنزل بطل اعتكافه والا فلا ، والله أعلم " .

وأنظر : مختصر المزني ، ص ٦١ ، التنبيه ، ص ٤٨ ، راجع المسألة بالتفصيل  
في المجموع ، ٥٥٥ / ٦ - ٥٥٨ .

( ٣ ) توضيح قياس المؤلف بقيد شرط الانزال كما ذكرته آنفا :

" أن العاشرة فيما دون الفرج إذا اتصل بها الانزال مفسد للصوم ، والاعتكاف  
فرع عليه ، وهي في معنى الجماع في الفرج فيما هو المقصود فيفسد اعتكافه " .  
فأما إذا لم يتصل بها الانزال فلا يفسد صومه ، وإن كانت محرمة ، لأنها ليست في  
معنى الجماع في الفرج ، وهو المفسد ولهذا لا يفسد بها الصوم وكذلك الاعتكاف .  
الا أن المحققين من الأحناف لم يسلّموا اعتبار الاعتكاف بالصوم وتفرّعه منه فـى  
فساده بالمباشرة ، لأن حرمة المباشرة في الاعتكاف بنص قوله سبحانه وتعالى :  
( ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساكن ) ( البقرة / ١٨٧ ) . =

احتج الشافعي ، وقال : لو أوجبنا اضرار الاعتكاف بالتلذذ فيما دون الفرج ، لأوجبناه بالقضاء والكفارة في الصوم ، ولا خلاف ان الكفارة لا تجب بالوطء ، فيما دون الفرج ، كذلك الاعتكاف<sup>(١)</sup> وجب أن لا يفسده .

اعتكاف  
المكاتب

### سألة - ١٣٦ -

(٢) لا [ يجوز ] للمكاتب<sup>(٣)</sup> أن يعتكف من غير إذن موليه عندنا<sup>(٤)</sup> ، وعند  
الشافعي يجوز<sup>(٥)</sup>

= وفيما دون الفرج داخل في حقيقة المباشرة ، " فلا وجه لاعتباره بالصوم " .  
أيضا أن الجماع من محظورات الاعتكاف بالنص ، وكذا دواعيه فيحرم عليه ان يهي  
محظورة ، لأن تحريم الشيء يكون تحريما لدواعيه ، لأنها تفضي اليه فلولم  
تحرم لأدى الى التناقض . كما هو الحال في الاحرام ، بقوله تعالى : ( فلا  
رفت ولا فسوق ) ( البقرة / ١٩٢ )  
بخلاف الصوم ، لأن الكف عن الجماع ركبه ، لا محظوره ، فلم يتمد الى دواعيه  
الا اذا خاف الوقوع فيه .

أنظر : المسوط ، ١٢٣/٣ ، البدائع ، ١٠٧٢/٣ ، ١٠٧٣ ، راجع السأله  
بالتفصيل : في الهداية وشروحها : فتح القدير ، والمعناية ، وحاشيته  
سمدي جلي ، ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ ، البناء ، ٤١٩/٣ ، ٤٢٢ -

( ١ ) راجع الأدلة بالتفصيل في المجموع ، ٥٥٥/٦ ، فما يمد بها .

( ٢ ) في الاصل ( لا يجب ) ولا يستقيم بها الحكم .

( ٣ ) المكاتب : بفتح التاء ، اسم مفعول ، والكسر اسم فاعل ، وأصله من سباب  
المفاعة ، وهو العبد يكاتب سيده على نفسه بثمنه ، ولا يكون للمولى سبيل على  
اكتسابه ، فاذا سمي وأداه عتق . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مختار الصحاح ؛  
التعريفات ، الصباح ، مادة : ( كتب )

( ٤ ) انظر : المسوط ، ١٢٥/٣ ، تحفة الفقهاء ، ٥٧٤/١٠ .

( ٥ ) أنظر : الأم ، ١٠٨/٢ ، التنبيه ، ص ٤٨ ، المجموع مع المذهب ، ٥٠٦/٦ ،

دليلنا في الصلاة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " المكتاتب  
عبد ما بقى عليه درهم" (١) . جمل المكتاتب عبدا ، ثم ان العبد لا يجوز له أن  
يملك نفسه بخير اذن السيد / فكذلك المكتاتب.

احتج الشافعي في الصلاة وهو : أن الاعتكاف : لبث في مقام ، فوجب أن لا يفترق  
الرازي عن السيد ، كما في سائر العبادات. (٢)

(١) الحديث أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده : أبو داود ، فى العتق ، باب فى المكاتب يؤدى بعض كتابته فىمجلس أو يموت ، (٣٩٢٦ ، ٣٩٢٧) ، ٢١/٤ ، الترمذى ، فى البيوع ، باب فى المكاتب اذا كان عنده مايؤدى ، (١٢٦٠) وقال : حسن غريب ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، ٥٦١/٣ ، ابن ماجه ، فى العتق ، باب المكاتب ، (٢٥١٩) ، "وفى الزوائد : فيه هجاج بن أرطاة وهو مدلس" ، ٨٤٢/٢ .

( ٢ ) لكن الشيرازى قاس المكاتب بالحر بجامع عدم تعلق حق المولى فى منفعتيه ، ان يقول \* والمكاتب فانه يجوز له أن يعتكف بغير ان المولى ، لأنه لا حق للمولى فى منفعتيه ، فجاز أن يعتكف بغير ان كالحر \* . المذهب ١ / ١٩٧ .  
ويتلخص فى ادلة المذهبين : أن المكاتب له جانبان : جانب اليهودية ، لبقا بمعنى أقساط المكاتبه عليه ، كما ورد فى الحديث السابق ، وجانب الحرية : لعدم تعلق حق المولى فى منفعتيه كالحر ، ومن ثم نظـر الأحناف الى جانب العبودية ، والشافعية الى الجانب الآخر وأصبح لكل منهما حكم يختلف عن الآخر والله أعلم .

الإنابة في  
الحج

### (١) كتاب الحج

[سألة] - ١٣٧ -

لا خلاف بيننا وبين الشافعي إذا كان موسرا ، ثم صار فقيرا معسرا ، يلزمه أن يستأجر من يحج عنه ، ولا يسقط عنه فرغ الحج <sup>(٢)</sup> ، وأما إذا كان زنا أو محصورا وله مال ، فإن عندنا لا يلزمه أن يستأجر من يحج عنه <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي يلزمه <sup>(٤)</sup> .

(١) الحج لفظة : القصد ، وكل قصد حج ، قال الشاعر :

وأشهد من عوف حلولا كثيرة - يحجون سب الزهقان المزغفرا ، وهو من باب قتل ، وشرعا : " قصد لبیت الله تعالى بصفة مخصوصة في وقت مخصوص بشرائط مخصوصة " .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، المغرب ، مختار الصحاح ، المصباح ، التعريفات ، مادة ( حج )

(٢) بمعنى : أنه يلزمه أن يستأجر من يحج عنه ، إذا استغنى مرة أخرى ، وهذا لتفريطه في الأداء وقت وجهه .

قال السرخسي " واعتبار الابتداء بالنقا فاسد ، فإنه إذا افتقر بهلاك ماله بعد ما وجب الحج عليه يبقى واجبا ، ثم لا يجب ابتداء على الفقير " .  
انظر : المسوط ، ١٥٣/٤ ، الأم ، ١٢٣/٢ .

(٣) بل يسقط عنهم الحج ، ولا يجب عليهم باعتبار ملك المال ، بشرط أن يبقى

زنا كذلك حتى يموت ، وإن صح قبل موته وأطاق الحج كان عليه الحج " ،  
" وروى الحسن عن أبي هنيئة في القمعة والزمن أنه يجب عليهما إذا قدرا أن يشتريا عبدا ، أو يستأجرا أجيرا " والمذهب هو الأول كما نص عليه السرخسي .  
انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٥٩ ، خزنة الفقه ، ١٤٠/١ ، المسوط ،  
١٥٣/٤ ، تحفة الفقهاء ، ٥٨٥/١ ، الهدائع ، ١٠٨٥/٣ .

(٤) أنظر الأم ، ١٢٤/٢ ، التنبيه ، ص ٤٩ ، الوجيز ، ١١٠/١ ، المجموع مع المذهب ، ٧٢/٧ ، ٧٣ ، الضحاك ، ص ٣٩ .

دليلنا في المسألة أن نقول : هذه عبادة بدنية ، تسقط بالعجز ، كقيام الصلاة .  
احتج الشافعي : في المسألة وهو : أن الحج عبادة لها تعلق بالمال ، فلا  
تسقط بالعجز ، كالزكاة . ( ٢ )

( ١ ) قول المؤلف : ( بأنها عبادة بدنية ) فيه بعض التجوز والتخليط ، ولا فهي  
عبادة بدنية ومالية .

والأصل عندهم : استطاعة البدن ، والمال شرط ليتوصل به إلى المقصود ،  
" ولا يعتبر وجود الشرط - بحفره - لأن الشرط تبع ، والتبع لا يقوم مقسماً  
الأصل في اثبات الحكم به ابتداءً " .

قال السرخسي : " وجهتنا في ذلك قوله تعالى ( من استطاع إليه سبيلاً )  
( آل عمران / ٩٧ ) فأنما أوجب الله تعالى الحج على من يستطيع الوصول إلى  
بيت الله تعالى ، والزم من لا يستطيع الوصول إلى بيت الله تعالى : فلا يتناوله  
هذا الخطاب ، ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الشرط مالا يؤصله  
إلى البيت بقوله ( من وجد زادا وراحلة يبلغانه بيت الله تعالى ) وزاد  
المعصوب وراحلته لا يبلغانه بيت الله تعالى ، فصار وجوده كعدمه . . . . "

( المسوط ١٥٢ / ٤ ، ١٥٣ )

الحدِيث أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عِمَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ :  
التِّرْمِذِيُّ ، فِي الْحَجِّ ، بَابُ مَا جَاءَ الْحَجَّ بِالزَّادِ وَالرَّحْلَةِ ، ( ٨١٣ ) ، وَقَالَ :  
" حَدِيثٌ حَسَنٌ " ، ١٧٧ / ٣ ، ابْنُ مَاجَةَ ، فِي النَّاسِكِ ، بَابُ مَا يَوْجِبُ الْحَجَّ ،  
( ٢٨٩٧ ) ، ٩٦٢ / ٢٠ .

( ٢ ) وللاستطاعة - عندهم - وجهان : " يستطيع بنفسه : " أن يكون الرجل مستطيعاً  
ببدنه واحداً من ماله ما يبلغه الحج فتكون استطاعته تامة ويكون عليه فرض الحج  
لا يجزئه إلا أن يؤديه عن نفسه ، " يستطيع بغيره : " أن يكون مضنوا في بدنه  
لا يقدر أن يثبت على مركب . . . وقادر على مال يجهد من يستأجره بهمضه فيحج  
عنه فيكون هذا ما لزمته فريضة الحج كما قدر . " . حدِيث ابْنِ عِمَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً  
مِنْ خَثَمٍ سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ " إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى  
عِبَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَهْرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى رَاغِلَتِهِ فَهَلْ تَرَى أَنَّ  
أَحَجَّ عَنْهُ ؟ =

المسلم اذا حج حجة الاسلام ، ثم ارتد والعيان بالله ، ثم اسلم ثانيا ، عندنا  
تليزم اعادة الحج <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : لا تليزمه . <sup>(٢)</sup>

دليلنا : قوله تعالى : ( لئن أشركت ليحبطن عملك ) <sup>(٣)</sup> ، فآله تعالى أخبر أن

الاشراك يحبط العمل ، والحج كان واجبا عليه ، فاذا حبط وجب عليه قضاءه .

احتج الشافعى فى المسألة ، وهو : أن الحج عبادة لا / يلزم الا فى المرة مرة ( ٣٢ / ب )  
واحدة ، وهذا الرجل قد أدى مرة واحدة ، فوجب أن يخرج عن المهددة . <sup>(٤)</sup>

= فقال لها النبی صلی اللہ علیہ وسلم " نعم " ، فقالت : یا رسول اللہ فہل

ینفمہ ذلک ؟ فقال : نعم ، کما لو کان علیہ دین فقضیتہ نفعہ .

قال الشافعى معلقا : " ولو لم يلزمه لقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

لا فريضة على أميک اذا كان انما أسلم ولا يستطيع أن يستمسك على الراحلة

ان شاء الله تعالى . . . الأم ، ١١٣ / ٢ ، ١٢٦ .

الحديث أخرجه الشيخان : البخارى ، فى جزاء الصيد ، باب الحج عن

لا يستطيع الثبوت على الراحلة ، ( ١٨٥٤ ) ، ٦٦ / ٤ ، سلم ، فى الحج ، باب

الحج عن الحاجز لزمانة وهرم ونحوها ، أول الموت ، ( ١٣٣٥ ، ١٣٣٤ ) ،

٠٩٢٣ / ٢

وأنظر : السنن الكبرى ، ( باب المضيوف يدينه لا يثبت على مركب وهو قادر على

من يطعمه أو يستأجره فيلزمه فريضة الحج ) ، ٣٢٧ / ٤ .

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٦١ .

( ٢ ) أنظر : المجموع ، ١٠ / ٧ .

( ٣ ) سورة الزمر ، آية : ( ٦٥ ) .

( ٤ ) المجموع مع المذهب ، ١٠٠٨ / ٧ .

الخلاف فى هذه المسألة يرجع الى توقيت احباط العمل بالردة : " فمستند

الأحناف تحبطه فى الحال سواء أسلم بمدها أم لا فىصير كمن لم يحج ا ، وعند

الشافعية لا تحبطه الا اذا اتصلت بالموت لقوله تعالى ( ومن يرتدد منكم عن دينه

فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم ) ( البقرة / ٢١٧ ) . المجموع ، ١٠ / ٧ .

## سألة - ١٣٩ -

أثر إيسار الولد  
في فوضية الحج  
على الوالد  
المعسر

الأب المعسر إذا كان له ولد موسر<sup>(١)</sup> ، عندنا لا يلزم الحج على الأب<sup>(٢)</sup> يكون  
الابن مطيحا موسرا ، وعند الشافعي يلزمه<sup>(٣)</sup>

دلينا في السألة أن نقول : ان الحج عبادة ، يحتاج الى قطع الساقة ، فلا  
يجب على الأب بطاعة ابنه<sup>(٤)</sup> ، دليله : الجهاد .

احتج الشافعي ، في السألة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( أنت ومالك لأبيك )<sup>(٥)</sup> جعل مال الابن في حكم الأب ، ثم ان الاب لو كان موسرا  
يلزمه الحج ، فكذلك اذا كان ابنه موسرا ، وجب أن يلزمه .

( ١ ) هذه من احدى حالتى الأب ، والحالة الثانية : أن يكون الأب معضوما  
ويهدل له الابن الطاعة ويهيج عنه لعدم استطاعته بنفسه .

( ٢ ) انظر : المسوط ، ١٥٤ / ٤

( ٣ ) انظر : الوجيز ، ١ / ١١١ ، المجموع مع المذهب ، ٧ / ٧٢ فما بعدها .

( ٤ ) لأن الاصل المعتبر عندهم : استطاعة توصله الى الميت الحرام ، راجع تفسير  
معنى الاستطاعة بالتفصيل في السألة ( ١٣٧ ) ص

انظر : المسوط ، ١٥٤ / ٤ .

( ٥ ) الحديث أخرجه ابوداود وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال :

جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان أبى احتاج مالى ، فقال :

( أنت ومالك لأبيك ) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ان أولادكم من

أطيب كبشكم ، فكلوا من أموالهم ) . واللفظ لابن ماجه وفى رواية له عن جابر

ابن عبد الله رضى الله عنهما بدون هذه الزيادة . وقال عنه فى الزوائد :

" اسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط الشيخين " : ( أبوداود ، ككتاب

الميع ، باب فى الرجل يأكل من مال والده ، ( ٣٥٢٨ ) ، ٣ / ٢٨٩ ، ابن ماجه ،

فى كتاب التجارات ، باب ما للرجل من مال والده ، ( ٢٢٩١ ، ٢٢٩٢ ) ،

## سألة - ١٤٠ -

المحرم في

خروج المرأة

للحج

( ١ )

المرأة اذا وجب عليها الحج ، عندنا : لا يلزمها الخروج الا مع ذي محرم

( ٢ )

وعند الشافعى : انها اذا وجدت نساء ثقات ، يجب عليها الخروج .

دليلنا في المسألة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ( لا يحل لامرأة

تؤمن بالله واليوم الآخر ، أن تسافر فوي ثلاثة أيام الا ومعها زوجها أو ذو رحمهم

محرم منها ) ( ٣ ) فلو أوجبنا عليها الخروج بدون الزوج ، / فيكون مخالفا لهذا الخبر . ( ٣٣ / أ )

احتج الشافعى في المسألة : أن الحج وجبت عليها ، فلو أوجبنا عليها ( ٤ )

الخروج مع الزوج ربما لا يتفق ، فيؤدى الى ابطال هذه العبادة ، فوجب أن لا يشترط ( ٥ )

للحج

( ١ ) ذهب القدورى والمرغينانى الى أنه لا يجوز لها أن تخرج الا مع زوج أو —

ذى محرم اذا كان الصافة بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام ، وذكر الآخرون

الحكم على الاطلاق .

انظر : الأصل ، ٥١٤ / ٢ ، مختصر الطحاوى ، ص ٥٩ ، القدورى ، ص ٢٦ ،

المسوط ، ١٦٣ / ٤ ، البدائع ، ١٠٨٩ / ٣ ، الهداية ، ١٣٥ / ١ ،

البنية ، ٤٤٠ / ٣ ، ٤٤١ .

( ٢ ) الأم ، ١١٧ / ٢ ، التنبيه ، ص ٤٩ ، الوجيز ، ١٠٩ / ١ ، المجموع —

المهذب ، ٦٤ / ٧ ، ٦٥ .

( ٣ ) الحديث أخرجه الشيخان وغيرهم عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه :

البخارى ، فى جزاء الصيد ، باب حج النساء ، ( ١٨٦٤ ) ، ٧٣ / ٤ ؛

مسلم ، فى الحج ، باب سفر المرأة مع محرم الى حج وغيره ، ( ١٣٤٠ ) ،

٩٧٧ / ٢ .

( ٤ ) فى الأصل : ( على )

( ٥ ) واستدل الشافعى بمفهوم حديث " السبيل الزاد والراحلة " فى جوابه للسائل

ما السبيل ؟ فى قوله تعالى ( ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا )

( سورة آل عمران / ٩٧ ) ، ( وأخرجه الحاكم والدارقطنى عن أنس ، وقال الحاكم :

" صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه " ، المستدرک ، ٤٤٢ / ١ ، سنن

الدارقطنى ، ٢١٨ / ٢ ، السنن الكبرى ، ٣٢٧ / ٤ ) =



## سألة - ١٤١ -

موت من وجب  
عليه الحج قبل

إذا وجب عليه الحج في حال حياته فمات ولم يحج ، عندنا : إذا أوصى يقضى إرادته من رأس ماله وإن لم يوص بسقط عنه بالموت <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : لا يسقط عنه ، سواء أوصى أو لم يوص ، يجب أن يقضى من رأس ماله <sup>(٢)</sup> .

دللنا في السألة : أن الحج عبادة بدنية ، فإذا مات وجب أن يسقط عنه ، كسائر العبادات <sup>(٣)</sup> .

احتج الشافعي في السألة وهو : أن الحج عبادة لها تعلق بالمال ، فإذا مات ولم يوص ، يلزمه القضاء بعد موته ، كما في الزكاة <sup>(٤)</sup> .

= وقال " لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستثن فيما يوجب الحج إلا الزاد والراحلة . . . وقد بلغنا عن عائشة وابن عمر وابن الزبير مثل قولنا : فسي أن تسافر المرأة للحج وإن لم يكن معها محرم " الأم ، ١١٧ / ٢ .

( ١ ) قال الطحاوي " وإن لم يوص بذلك فتبرع به وارثه أجزاء ذلك " مع كونه آتياً لتفريطه في الأداة كما جاءت به الأحاديث .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٥٩ ، البسوط ، ١٦٢ / ٤ ، ١٦٤ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ١٢٥ / ٢ ، ١٢٦ ، التنبيه ، ص ٤٩ ، المجموع مع الميسر ، ٨٨ / ٧ ، ٨٩ ، الضهاج ، ص ٣٩ .

( ٣ ) كما أنه لا يجب على ورثته قضاء ما فاته من الصلاة والصيام ، وإخراج الزكاة إذا لم يوص . قال الشرنبلالي : " ولا يصح أن يصوم ولا أن يصلي عنه " ، مراقي الفلاح ، ص ٨٨ ، راجع السألة ( ١٠٤ ) في سقوط الزكاة .

( ٤ ) واستدل الشافعي بحديث الخشعمية /

وقال مستتجاً : " رآه ديناً عليه ، وقاله في كل ما كان في معناه ، وقاله في كسل ما أوجبه الله عز وجل عليه ، فلم يكن له مخرج منه إلا بأداءه ولم يكن له خيار فيه مثل زكاة المال . . . " وذلك مع موته عاصياً على أصح الوجهين عند الأصحاب ونقل أبو الطيب وآخرون الاتفاق عليه .

انظر : الأم ، ١٢٦ / ٢ ، المجموع ، ٩٠ / ٧ ، وسبق تخريج حديث الخشعمية في السألة ( ١٣٧ ) ، ص

## سألة - ١٤٢ -

الحج عن

( ١ ) الغير قبل

هل يجوز أن ينوب في الحج عن غيره إذا لم يحج عن نفسه ؟ عندنا يجوز ، إذا فرضه

( ٢ )

وعند الشافعي : لا يجوز

دليلنا في السألة ، أن نقول : إن هذه عادة تدخلها النية ، فجاز إذا [و]ها

( ٣ )

عن الغير ، مع بقاء الفرغ عليه ، دليله : الزكاة .

احتج الشافعي في السألة : " ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلاً

يلبي بالحج عن شربة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " أحججت عن نفسك ؟ "

قال : لا ، قال : ( حج / عن نفسك ثم حج عن شربة ) ( ٤ ) وهذا نص في هذه السألة ( ٣٣ / ب )

( ١ ) انظر : الأصل ، ٥٠٥ / ٢ ، المبسوط ، ١٥١ / ٤ .

( ٢ ) قال الشيرازي : " فإن أحرم عن غيره ، أو تنفل ، وعليه فرضه انصرف إلى الفرغ . "

انظر : الأم ، ١٢٣ / ٢ ، التنبيه ، ص ٤٩ ، الوجيز ، ١١٠ / ١ ، المجموع

مع المذهب ، ٩٨ / ٧ .

( ٣ ) استدلووا لذلك من النقل بحديث الفخمية حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم

جوز لها أن تحج عن أبيها ولم يستفسر أنها حجبت عن نفسها أولاً . المبسوط

١٥١ / ٤ ، وقد سبق ذكر الحديث بنصه وتخريجه ، راجع السألة ( ١٣٧ ) ،

ص . وأنظر نصب الراية ، ١٥٦ / ٣ .

( ٤ ) الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي

عروة عن قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم سمع رجلاً . . . الحديث . رواه ابن حبان في صحيحه ، والدارقطني

والبيهقي في سننهما بالفاظ متقاربة .

ثم اختلف المحدثون في رفعه ووقفه :

قال ابن القطان في كتابه : وحديث شربة علله بعضهم بأنه قد روى موقوفاً

والذي أسنده ثقة ، فلا يضره ، ووقع الاختلاف في سعيد بن أبي عروة ، لأن

أصحابه يختلفون عليه فيقوم يرفصونه ، منهم عبدة بن سليمان ، وقوم يقفونه : منهم

فندر ، وحسن بن صالح ، والرافعون ثقات فلا يضرهم وقف الواقفين =

## سألة - ١٤٣ -

وقت وجوب  
الحج

( ٢ )

وجوب الحج عندنا : على الفور <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى هو : على التراخى

دليلنا فى المسألة : أن هذه عبادة مؤقتة ، فوجب أن يجب على الفور ، كالصوم والصلاة . ( ٣ )

ج . ورجح الطهاوى وأحمد بن حنبل وقفه ، ورجح عبد الحى وابن القطان رفعه وقال البيهقى : اسناده صحيح وليس فى هذا الباب أصح منه .

( أبوداود فى الحج ، باب فى الرجل يحج عن غيره ، ( ١٨١١ ) ، ١٦٢ / ٢ ؛ ابن ماجه ، فى المناسك ، باب الحج عن الميت ( ٢٩٠٣ ) ، ٩٦٩ / ٢ ، سنن الدارقطنى ، ٢٦٩ / ٢ ، السنن الكبرى ، باب من ليس له أن يحج عن غيره ، ٣٣٦ / ٤ ، ٣٣٧ .

أنظر الاختلاف فى سند الحديث : نصب الراية ، ١٥٥ / ٣ ، ١٥٦ ، تلخيص الحبير ، ٢٢٣ / ٢ ، ٢٢٤ ، وبلوغ الحرام ، ص ١٢٨ .

( ١ ) انظر : المبسوط ، ١٦٣ / ٤ ، ١٦٤ ، البدائع ، ١٠٨٠ / ٣ ، الهداية ، ١٣٤ / ١ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ١١٨ / ٢ ، التنبيه ، ص ٤٩ ، الوجيز ، ١١٠ / ١ ، المجموع ، ٨٢ / ٧ فما بعدها .

( ٣ ) " والمعنى فيه أن السنة الأولى بعد ماتمت الشروط الاستطاعة ، متمينة ، لأداء الحج بعد دخول وقت الحج ، فالتأخير عنه يكون تفويتاً ، كتأخير الصلاة والصيام عن وقتها " .

واستدلوا من النقل بما أخرجه الترمذى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( من وجد زادا وراهلة تهلفه الى بيت الله الحرام ، ولم يحج فلا عليه ، أن يموت يهودياً أو نصرانياً )

وقال الترمذى : " حديث غريب لانحرفه الا من هذا الوجه ، وفى اسناده مقال ، وهلال بن عبد الله صباهول ، والحاarith يضعف فى الحديث ، وقال البخارى : هلال هذا منكر الحديث ، وقال ابن عدى : " هذا الحديث ليس بمحفوظ " .

انظر : الترمذى فى الحج ، باب ما لا فى التفليظ فى ترك الحج ، ( ٨١٢ ) ، ١٧٦ / ٣ ، تفسير الطبرى ، ١٧ / ٤ ، تفسير ابن كثير ، ٣٨٦ / ١ ، المبسوط ، ١٦٤ / ٤ ، البدائع ، ١٠٨٠ / ٣ ، ١٠٨١ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الحج عبادة مطلقة ، موسّع أداؤه في جميع  
العمر ، فوجب أن يجب على التراخي ، لا على الفور <sup>(١)</sup> ، دليله : قضاء الديون .

(١) استدل الشافعي بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره ، لأن فريضة الحج  
افتترخت في السنة السادسة من الهجرة ، وتخلّف النبي صلى الله عليه وسلم  
وأهله وعامة أصحابه - مع قدرتهم على الأداء وعدم اشتغالهم بمانع - إلى السنة  
العاشرة : ولم يحجوا إلا في حجة الوداع . فدل ذلك على جواز تأخيرها .  
أنظر ذلك بالتفصيل : وقد أطال الشافعي رحمه الله تعالى في الاستدلال  
لهذه المسألة في الأم ، ٢ / ١١٨ ، والمجموع ، ٨٣ / ٧ ، ٨٤٠ .

#### تحقيق المسألة :

اختلف العلماء في السنة التي افتترخ فيها الحج ، فذهب بعضهم بأن الحج  
فترخ في السنة الثالثة من الهجرة ، كالقرطبي ، وقال ابن كثير في سيرته :  
\* وقد قيل إن فريضة الحج نزلت عامئذ ، وقيل سنة تسع ، وقيل سنة ست ،  
وقيل قبل الهجرة ، وهو غريب \* ، وقيل غير ذلك .  
وقال العلامة المحقق ابن قيم الجوزية في زاد المعاد : إن الصحيح أن الحج  
فترخ عام حجة الوداع ، \* وعلى هذا قام يومئذ النبي صلى الله عليه وسلم الحج  
بعد فرضه عاماً واحداً ، بل بادر إلى الامتنان في العام الذي فرض فيه ، وهذا  
هو الألبق بهديه وهاله صلى الله عليه وسلم . . . \*

انظر : تفسير القرطبي ، ٤ / ١٤٤ ، ابن القيم ، زاد المعاد ، في هدى خير  
المعابد ، ( مصر : شركة مصطفى الحلبي ، ١٣٤٠ هـ ) ، ٣ / ٣٠ ، ٣١ ، ابن كثير  
سيرة ابن كثير ، تحقيق / مصطفى عبد الواحد ، ( مصر : شركة عيسى الحلبي ،  
١٣٨٤ هـ ) ، ٤ / ٢١١ .

## سألة - ١٤٤ -

حكم العمرة

العمرة عندنا ليست بواجبة في أصل الشرع <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى هي : واجبة <sup>(٢)</sup> .  
 دليلنا في المسألة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( الحج جهاد  
 والعمرة تطوع ) <sup>(٣)</sup> أو نقول : لأن العمرة عبادة لها مكان متممين ، وزمانها غير  
 متممين ، فلا تكون واجبة بأصل الشرع ، كالاغتكاف <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٥٩ ، القدورى ، ص ٣٢ ، تحفة الفقهاء ،

٥٩٥ / ١ ، الهداية مع شرح البنايه ، ٨٣٩ / ٣ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ١٣٢ / ٢ ، مختصر المزنى ، ص ٦٣ ، التنبيه ، ص ٤٨ ، المجموع

مع المذهب ، ٧٥ / ٧ ، المنهاج ، ص ٣٨ .

( ٣ ) الحديث رواه ابن ماجه مرفوعا عن طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه ، وابن ابي

شيبه موقوفا على ابن مسعود رضى الله عنه ، كما ذكره الزيلعى ، وقال " غريب مرفوعا " .

ابن ماجه ، كتاب المناسك ، باب العمرة ، ( ٢٩٨٩ ) ، وفى الزوائد : " فى

اسناده عمرو بن قيس المعروف بمندل ، ضعفه أحمد وابن معين وغيرهم

والحسن أيضا ضعيف " ، ابن ماجه ، ٩٩٥ / ٢ .

وقد أورد البيهقى هذا الحديث وعدد طرقه ضمن اختلافها وظللها ففى

السنن الكبرى ( باب من قال : العمرة تطوع ) ، ٣٤٨ / ٤ ، نصب الرامية ،

١٤٩ / ٣ ، ١٥٠٠ .

( ٤ ) قاس العمرة على الاغتكاف فى عدم وجهها بجامع تميين المكان وعدم تعيين

الزمان فى كل منهما .

احتج الشافعى فى المسألة : بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه قال :  
 " من وقف بعرفة فقد تم حجه " <sup>(١)</sup> فالنبى صلى الله عليه وسلم أخبر بأن تمام الحج  
 بالوقوف بعرفة ، ولم يشترط فيه العمرة .

#### ( ١ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة ،

عن عروة بن مخرس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 ( من شهد صلاتنا هذه - يعنى المزدلفة - ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف  
 بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد أتم حجه وقضى نفيه ) ، اللفظ للترمذى :

ابو داود فى الحج ، باب من لم يدرك عرفة ، ( ١٩٥٠ ) ، ٢٠ / ١٩٦ ،

الترمذى ، فى باب من أدرك الامام بجمع فقد أدرك الحج ، ( ٨٩١ ) ، وقال  
 " حديث حسن صحيح " ، ٢٣٩ / ٣ ، والنسائى ، باب فيمن لم يدرك صلاة  
 الصبح مع الامام بالمزدلفة ، ٢٦٣ / ٥ ، ابن ماجه ، باب من أتى عرفة قبل  
 الفجر ليلة جمع ( ٣٠١٦ ) ، ٢ / ١٠٠٤ .

والظاهر من الحديث ووجه استدلاله كما ذكره المؤلف ، أنه دليل لذهب  
 الأحناف ، وانما وقع قوله ( احتج الشافعى فى المسألة ) سهو من الناسخ ،  
 لأن المؤلف ، نادراً ما يذكر دليلين لذهب واحد ، والله أعلم .

- استدلال الشافعى لذهبه ، بقول الله عز وجل ( وأتموا الحج والعمرة لله )

( البقرة / ١٩٦ ) وقال : " ففرن العمرة به ، وأشبه بظاهر القرآن أن تكون

العمرة واجبة . . . " وأدلة أخرى من الآثار ، انظر : مختصر المزنى ، ص ٦٣ .

واستدل البيهقى لوجوب العمرة بحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى قصة  
 السائل الذى سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الايمان والاسلام ؟ وهو  
 جبريل عليه السلام ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : ( الاسلام أن تشهد  
 أن لا اله الا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأن تقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ،  
 وتحج البيت وتعتصر ، وتغتسل من الجنابة ، وتتم الوضوء ، وتصوم رمضان ، قال :  
 فان قلت هذا فأنا مسلم ؟ ، قال : نعم ، قال : صدقت ، وذكر الحديث .

هكذا رواه البيهقى ، وقال " رواه مسلم فى الصحيح . . . الا أنه لم يسق متنه " .

وذكر له أدلة أخرى ، انظر السنن الكبرى ، باب من قال بوجوب العمرة ،

٣٤٩ / ٤ - ٣٥٢ ، مسلم ، فى الايمان ، باب بيان الايمان والاسلام والاحسان ،

القرآن أفضل  
أم الافراد

سألسة - ١٤٥ -

القرآن (١) عندنا أفضل (٢) ، وعند الشافعى : الافراد أفضل (٣) .  
دليلنا : ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم / أنه حج وهو قارن (٤) ، فدل على (١/٣٤)  
أن القرآن أفضل ،

(١) أنواع النسك : القرآن والتمتع والافراد

أ - القرآن : لغة : الجمع بين الشيئين مطلقا ، وقرن بين الحج والعمرة  
قرانا بالكسراى جمع بينهما فى الاحرام ، وهو من باب قتل ، وفى لغة  
من باب ضرب. وشرعا " الجمع بين احرام العمرة والحج بسفر واحد " .  
ب - والتمتع : من التمتع أى الانتفاع ،  
وشرعا : " هو الجمع بين أفعال الحج والعمرة فى أشهر الحج فى سنة  
واحدة باحرامين يتقدم أفعال العمرة من غير أن يلم بأهله المأمرا  
صحيحا " .

ج - والافراد من الفرد : الوتر وهو الواحد ، يقال أفردت الحج عن العمرة :  
فعلت كل واحد على حده .  
وشرعا : " هو أن يحج أولا " ثم يحتمر بعد الفراغ من الحج ، أو يؤدى  
كل نسك فى سفر على حده ، أو يكون أداء العمرة فى غير أشهر الحج " .  
أنظر : الصحاح ، المغرب ، الصباح ، التمريرات ، مادة : ( قرن ، متبع ،  
فرد ) ، المسوط ، ٢٥/٤ ، ٣٠ ، الهدائع ، ١١٨٩/٣ ، اللباب فى شرح  
الكتاب ، ٩٦/١ .

(٢) الأفضل عند الأحناف : القرآن ، ثم التمتع ثم الافراد ،

أنظر : مختصر الطحاوى ، ص ٦١ ، القدورى ، ص ٢٨ ، المسوط ،  
٢٥/٤ ، ٢٦ ، الهدائع ، ١٢٠٥/٣ ، الهداية ، ١٥٣/١ .

(٣) وعند الشافعية أفضلها الافراد ثم التمتع ثم القرآن ، وشرط تقدم الافراد ان  
يحج ثم يحتمر تلك السنة ، فلو أجز العمرة عن سنته فكل واحد من التمتع  
والقرآن أفضل منه .

انظر : مختصر المزنى ، ص ٦٣ ، ٦٤ ، التنبيه ، ص ٤٩ ، المجموع مع المذهب ،  
١٣٨/٧ ، ١٣٩ ، روضة الطالبين ، ٤٤/٣

(٤) قال السرخسى

" وعلمنا أن الله استدلوا به على وابن مسعود وعمران بن الحصين =

وروى أنس بن مالك ، أنه قال : ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لبيك بحجة وعمره ) ( ١ )

احتج الشافعى فى المسألة : بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن أفضل الأعمال ، قال : ( أخرجها وأشقها على البدن ) وهذا المعنى إنما يحصل بالافراد ، لا بالقران . ( ٢ )

= وأنس رضى الله عنهم أن النبى صلى الله عليه وسلم قرن بين الحج والممصرة فطاف لهما طوافين وسمى سعيين . المسوط ، ٢٦ / ٤ ، وانظر الأحاديث الواردة أن حجة النبى صلى الله عليه وسلم كان قرانا ، فى نصب الراية ، ٩٩ / ٣ - ١٠١ ، والصادر الآتية فى حديث أنس رضى الله عنه .  
( ١ ) الحديث أخرجه الشيخان ، والترغى بلفظه :

البخارى ، فى الحج ، باب التعميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند الركوب على الدابة ، ( ١٥٥١ ) ، ٣ / ٤١١ ، سلم ، فى الحج ، باب فى الافراد والقران بالحج والمصرة ، ( ١٢٣٢ ) ، ٢ / ٩٠٥ ؛  
الترغى ، فى الحج ، باب ما جاء فى الجمع بين الحج والمصرة ، ( ٨٢١ ) ، ٣ / ١٨٤ .

( ٢ ) الحديث أورده على القارى بلفظ : ( أفضل العبادة أحمرها ) أى أتعبها وأصعبها ، ونقل عن الزركشى أنه قال : " لا يعرف " ، وعن ابن القيم فى شرح الحازل " لا أصل له " ، وقال : " وسكت عليه السيوطى " .

انظر : نور الدين على بن محمد ، الاسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعية ، المعروف بالموضوعات الكبرى ، تحقيق : محمد الضياغ ، ( بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٣٩١ هـ ) ، ص ١٠٠ ، ١٠١ .

وانما استدل الشافعى على أفضلية الافراد بحديث عائشة رضى الله عنها ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " لو استقلت من أمرى ما استديرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة " .

وقال الشافعى " وأحب الى أن يفرد ، لأن الثابت عندنا أن النبى صلى الله عليه وسلم أفرد " =



## سألة - ١٤٦ -

قرآن وتمتع  
المكى

(١) عندنا (٢) ، لا يصح القران والمتمتع من المكى ، ومن يكون حاضرا المسجد الحرام

= الحديث بهذا اللفظ أخرجه الامام أحمد في مسنده عن أنس رضى الله عنه ، وأخرجه الشيخان أيضا بلفظ نحوه من حديث جابر ، وعائشة رضى الله عنهما : البخارى ، فى التمنى ، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امرى ما استدبرت ، ( ٧٢٢٩ ، ٧٢٣٠ ) ، ٢١٨ / ١٣ ، مسلم ، فى الحج ، باب بيان وجوه الاحرام ، . . . ، ( ١٢١٦ ، ٨٨٤ / ٢ ) ، سند الامام أحمد ، ١٤٨ / ٣ ، انظر : مختصر المزنى ، ص ٦٣ ، المجموع ، ١٢٨ / ٧ ، فما بعدها .  
نشأ الخلاف فى المسألة :

يرجع سبب الخلاف فى تفضيل أحد النسك عن الآخرين الى اختلاف السرواة عن حجة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، فمن روى أنه قرن بين الحج والحرة مما فضله على التمتع والافراد ومن روى أنه حج مفردا فضله على الآخرين . ويرجح المعتقدون من العلماء : بأن النبى صلى الله عليه وسلم حج قارنا ، يقول الامام ابن القيم رحمه الله تعالى - بعد عرضه ونقده لأحاديث أنواع النسك - " وانما قلنا انه أحرم قارنا لهضعة وعشرين حديثا صحيحة صريحة ، فى ذلك " ثم ساق اثنين وعشرين حديثا ، يستدل بها على أنه صلى الله عليه وسلم أحرم قارنا لا مفردا ، ثم نقل عن شيخه : الامام ابن تيمية رحمه الله ما يؤكد به أن الأحاديث فى هذا متفقة لا مختلفة وان بدت بهظواهرها مختلفة .

انظر : المسوط ، ٢٦ / ٤ ، ١٣٨ / ٧ ، وما بعدها ، زاد المحاد ، ٣٦٩ / ١ ، وما بعدها .

( ١ ) حاضرا المسجد الحرام : عند الاحناف هم : أهل المواقيت فمن دونها سوى مكة ، وعند الشافعية : من كان من الحرم على سافة القصر . انظر : أحكام القرآن للجصاص ، ٢٨٩ / ١ ، كتاب مجموعة من التفاسير : ( البهزاوى والخازن والنسفى ) ، ٢٨٧ / ١ ، القرطبى ، ٤٠٤ / ٢ .

( ٢ ) وإذا تمتع المكى أو قرن كان عليه دم جنابة ، لا يأكل منه . انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٦٠ ، الهدايع ، ١١٩٢ / ٣ ، الهداية مسج البناية ، ٦٤٦ / ٣ .

( ١ ) وعند الشافعى يصح

دليلنا فى المسألة : قوله تعالى ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج ، فما استيسر من الهدى ) الى قوله : ( ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ) ( ٢ ) فإلله تعالى ذكر التمتع ، ثم أخبر أنه يصح ، لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، وعندكم المكى يجوز أن يكون متعماً ، ( ٣ )

( ١ ) ولا يجب فى حقهم دم التمتع والقران

انظر : التنبيه ، ص ٥٠ ، المجموع ، ١٦١ / ٧ .

( ٢ ) سورة البقرة ، آية ، ( ١٩٦ ) .

( ٣ ) واستعمل هنا أسلوب الرد على الشافعية بوجه استدلال الأحناف من الآية الكريمة واكتفى بذلك ، ولم يستدل لهم . واستدل الشافعية لذهبهم بالمعنى كما قال النووي " واحتج أصحابنا : بأن ما كان من النسك قرية وطاعة فى حق غير المكى ، كان قرية وطاعة فى حق المكى كالأفراد " . المجموع ، ١٦٢ / ٧ .  
نشأ الخلاف بين المذهبين :

نشأ الخلاف بين المذهبين فى هذه المسألة بسبب اختلافهم فى المقصود من المشار اليه بـ ( ذلك ) من الآية الكريمة السابقة ، فذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أن المشار اليه : التمتع وما ترتب عليه ، لأنه ليس البعض أولى من البعض فيعود الى كل ما تقدم ، فلا تمتع ولا قران لحاضري المسجد الحرام " .

وذهب الشافعى الى القول بأن المقصود من المشار اليه : الحكم ، الذى هو وجوب الهدى أو الصيام على المتمتع ، لأن عودة الإشارة الى الأقرب أولى .

ومن ثم وقع الخلاف فى هذه المسألة : فأوجب الأحناف على المتمتع أو المقرن المكى دماً ( دم جنابة ) .

وذهب الشافعية الى صحة تمتعه وقرانه مع عدم لزوم شئ عليه ، لأن لزوم الهدى على الأفاقي . والله أعلم .

انظر : الكشف ، ٣٤٥ / ١ ، النيسابورى ، غرائب القرآن وغرائب الفرقان ،

الطبعة الاولى ، ١٣٨١ هـ ، ( مصر : مصطفى الحلبي ) ، ١٦٤ / ٢ ، ١٦٥ ،

كتاب مجموعة من التفاسير ، ( البياضى ، النسفى ، الخازن ، ابن عباس ) ٢٨٧ / ١ .

## سألة - ١٤٧ -

ذبح هدى

التمتع قبل

يوم النحر

لا يجوز التمتع أن ينحر الهدى قبل يوم النحر، عندنا ، وعند الشافعى : يوم النحر  
يجوز له أن ينحر الهدى ، اذا أحرم قبل احرامه بالحج ، وبعد الفراغ من العمرة (٢)  
دليلنا فى المسألة : قوله تعالى ( ولا تحلقوا رؤوسكم ، حتى يبلغ الهدى محله ) (٣)  
ومحله يوم النحر. (٤)

- 
- ( ١ ) احكام القرآن ( للجصاص ) ، ٢٩٤ / ١ ، البدائع ، ١٢٠٥ / ٣  
( ٢ ) التنبيه ، ص ٥٠ ، المجموع مع المذهب ، ١٢٨ / ٧ ، ١٢٩٠  
( ٣ ) سورة البقرة ، آية : ( ١٩٦ )  
( ٤ ) انظر : احكام القرآن ( للجصاص ) ، ٢٩٤ / ١ ، كتاب مجموعة التفاسير  
( تفسير الخازن ) ، ٢٨٥ / ١  
لم يذكر المؤلف دليلا للشافعية ، واستدل لحذ هبهم النووي .  
بقوله تعالى ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ) ( البقرة / ١٩٦ ) ، وقال النووي معلقا : ( ومجرد الاحرام يسمى تمتعا فوجب المدم حينئذ ، ولأن ما جعل غاية ، تعلق الحكم بأوله كقوله تعالى : ( ثم أتوا الصيام الى الليل ) ( البقرة / ١٨٧ ) . ولأن شروط التمتع وجدت ، فوجب الدم ، والله أعلم .  
المجموع ، ١٢٩ / ٧ .

## مسألة - ١٤٨ -

صيام أيام  
التشريع  
للمتتبع

لا يجوز للمتتبع / أن يصوم ثلاثة أيام التشريع ، وهذا قول أبي حنيفة في القديم ، ( ١ )  
واليه ذهب الشافعي ، ( ٢ ) والقول الثاني : جائز ، ( ٣ ) ، وذهب إليه مالك ( ٤ )  
والدليل على أنه جائز : قوله تعالى ( فصيام ثلاثة أيام في الحج ) ( ٥ ) ، وأيام  
التشريع من أوقات الحج . ( ٦ )

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٦٦ ، أحكام القرآن (للمصنف) ، ٢٩٥/١ ،  
تحفة الفقهاء ، ٦٢٨/١ ، الهدائع ، ١٢٠٣/٣ ، الهداية مع شروحيها :  
فتح القدير ، والمناية ، ٥٣٠/٢ ، ٥٣١ ، البناية ، ٦٢٢/٣ ، الفتاوى  
الهندية ، ٢٣٩/١ .

( ٢ ) للشافعي في المسألة قولان مشهوران ، القديم : يجوز للمتتبع العادم ، الهدى  
صومها ، عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج ، الجديد : لا يصح صومها للمتتبع  
ولا غيره ، وهذا الذي نص عليه الشافعي في المختصر ، وقال النووي : \* هذا  
هو الأصح عند الأصحاب \* .

أنظر : مختصر المزن ، ص ٥٩ ، الوجيز ، ١١٥/١ ، المجموع مع المذهب ،  
٤٩٠/٦ ، ١٨١/٢ ، ١٨٢ ، الروضة ، ٥٣/٣ .

( ٣ ) أسلوب المؤلف في التعبير عن المسألة يوحي : بأن جواز الصيام هو القول  
المختار عند أبي حنيفة ، لكن الصحيح عنه : عدم الجواز ، ولم أعثر لأحد من  
أئمة الأحناف أنه نقل جواز ذلك عن الإمام أو أصحابه ، بل يقولون : بتميين  
الدم على من فاته الصيام قبل يوم النحر .  
راجع المصادر السابقة للأحناف .

( ٤ ) انظر : المدونة الكبرى ، ٣٨٩/١ ، رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، ص ٣٨٤ ،  
٣٨٥ مع الشرح الداني .

( ٥ ) سورة البقرة ، آية : ( ١٩٦ )

( ٦ ) وروى الطبري والجصاص عن عليّ وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم ، جواز صيام  
أيام التشريع لمن فاته الصيام ، والدليل صالح للاحتجاج لذهب مالك فقط .  
ولا يصح مانسبه المؤلف إلى الأحناف . =

احتج الشافعى فى المسألة : بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه نهى  
عن الصيام فى أيام التشريق ، قال : ( لا تصوموا فى هذه الأيام ، فانها أيام أكمل  
وشرب ومحال ) ( ١ )

دخول الحج

مسألة - ١٤٩ -

التلبية ( ٢ ) واجبة عندنا ، كتكبيرات الصلاة ( ٣ ) ،

= وإنما استدل الأحناف لمنع صيام أيام التشريق بالنهى المشهور عن صيام هذه  
الأيام ( بالهديث الآتى ) وفتوى عمر رضى الله عنه فى المسألة .  
أنظر : تفسير الطبرى ، ٢٤٩ / ٢ ، ٢٥٠ ، أحكام القرآن ( للجصاص ) ٢٩٥ / ١ ،  
مختصر سنن أبى داود ، ٣٩٥ / ٣ .  
( ١ ) الحديث روى بطريقين والفاظ متعددة مختلفة :

رواه ( بلفظ المؤلف ) الطحاوى ، والدارقطنى والبيهقى ، والطبرانى عن عدد  
من الصحابة رضوان الله عليهم ، إلا أن أكثر هذه الروايات ضعيفة .  
ورواه مسلم فى صحيحه عن نبيشة الهذلى ، قال : ( قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : ( أيام التشريق أيام أكل وشرب ) وفى رواية ( وذكر الله ) ، ونحوه  
أصحاب الأربعة إلا ابن ماجه .

انظر : شرح معانى الآثار ، ٢٤٤ / ٢ ، السنن الكبرى ، ٢٩٨ / ٤ ، مجمع  
الزوائد ، ٢٠٣ / ٣ ، نصب الرأية ، ٤٨٤ / ٢ ، ٤٨٥ ، مسلم ، فى الصيام ،  
باب تحريم صوم أيام التشريق ، ( ١١٤٢ ، ١١٤٣ ) ، ٨٠٠ / ٢ ، مختصر  
سنن أبى داود ، ٣٩٥ / ٣ ، ٢٩٦ .

( ٢ ) التلبية : صدر لى ، وألب بالمكان البابا ، أقام به ولزمه ، ولغة فيه ،  
ومنه قولهم : " لبيك " أى : أنا حقيم على طاعتك ، ونصب على المصدر كقولك حمد  
لله وشكرا وكان حقه أن يقال : لبا لك ، وثنى على معنى التأكيد والتكرار ،  
" أى : البابا بك بعد الباب ، واقامة بعد اقامة " . انظر : الصحاح ، الصباح  
( لبيب ) المفرب ( التلبية ) ويراد بالتلبية شرعا قوله " لبيك اللهم لبيك ،  
لبيك لا شريك لك لبيك ، أن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك " ،  
القدورى ، ص ٢٦ ، المبسوط ، ٦ / ٤ .

( ٣ ) الظاهر من كلام المؤلف أنها واجبة مطلقا ، والحكم للنهي على إطلاقه ، بل هى : =

ولا يدخل الحج الا بالتلبية<sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : يدخل فى الحج بمجرد النية<sup>(٢)</sup>  
 دليلنا فى المسألة : أن هذه عبادة فى أثنائها نطق واجب ، وجب أن يكون فسى  
 ابتدائها نطق واجب ، فليله : الصلاة<sup>(٣)</sup> .  
 احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن الحج عبادة ، لا يشترط فى أدائها القراءة  
 وجب أن لا يشترط فى وجوبها التلبية ، فليله : الصلوة<sup>(٤)</sup>

- 
- = " شرط مرة واحدة والزيادة سنة " ، وقياس تكرارها بتكبيرات الصلاة غير مستقيم  
 أيضا ، لأن فكبيرات الانتقال غير واجبة بل هى سنة ماعدا تكبيرة الاحرام فهى  
 شرط . وتتلخص المسألة عند الاحناف : بأن التلبية الأولى واجبة كما ذكره  
 المؤلف ، وشرط فى الدخول للحج ، وما يتبقى فهى سنة كما ذكر فى كتب  
 المذهب . وهذا المعنى ينسجم مع دليل المؤلف الآتى . انظر : البدائع ،  
 ١١٧٤/٣ ، الهداية وشرحها مع فتح القدير ، ٤٤٦/٢ .
- ( ١ ) المسوط ، ٦/٤ ، البدائع ، ١١٧٤/٣ ، الهداية ، ١٣٨/١ .  
 ( ٢ ) انظر : ( مختصر المزنى ) ، ص ٦٥ ، التنبيه ، ص ٥٠ ، الوجيز ، ١١٦/١ ؛  
 المجموع مع المذهب ، ٢٢٦/٧ .  
 ( ٣ ) استدلال الأحناف من النقل بما روى عن ابن عباس وابن عمر وابن مسعود  
 رضى الله عنهم ، فى قوله تعالى ( فمن فرض فيهن الحج ) ( البقرة / ١٩٧ )  
 " بأن فرض الحج الا هلال " .  
 انظر الأدلة بالتفصيل : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ٣٠٦/١ ، البدائع ،  
 ١١٧٤/٣ ، شرح فتح القدير ، ٤٣٩/٢ .
- ( ٤ ) لم أجد هذا القياس فى كتب الشافعية التى بين يدي ، لكن الشيرازى قاسه  
 بالصوم ، حيث يقول : " لأنها عبادة لا يجب النطق فى آخرها فلم يجب فسى  
 أولها كالصوم " .  
 واستدلوا من النقل بحديث النية ( انما الاعمال بالنيات ) الحديث سبق  
 تخريجه فى المسألة ( ١٢٢ ) ص  
 انظر : المجموع مع المذهب ، ٢٢٦/٧ ، فما بعدها .

لبس المحرم  
القفازين

سألة - ١٥٠ -

يجوز للمحرم لبس القفازين (١) عندنا (٢) ، وعند الشافعى : لا يجوز فى قول ، ويجوز فى قول (٣)

(١) القفازان : تشبة قفاز ، بالضم والتشديد ، وأصله قفز من باب ضرب ، والقفاز : شئ يتخذ من النساء فى أيديهن يخطى كفى المرأة وأصابعها ، ويحشى بقطن ، ويكون له أزرار تزر على الساعدين من المرد ، كالذى يتخذ الصائد .  
أنظر : الصحاح ، معجم مقاييس اللغة ، المغرب ، الصباح الخير ، مادة ( قفز )

(٢) يجوز للنساء فقط ، أنظر : المسوط ، ١٢٨/٤ ؛ الهدايع ، ١٢٣١/٣ ، ١٢٣٢ .

(٣) قال النووي رحمه الله :

يحرم على الرجل لبس القفازين بلا خلاف ، وفى المرأة قولان مشهوران : أحدهما عند الجمهور تحريمه ، وهو نص الشافعى فى الأم ، وتجب به الغدية .  
أنظر : الأم ، ١٤٨/٢ ؛ التنبيه ، ص ٥٢ ؛ الوجيز ، ١٢٤/١ ؛ المجموع ، ٢٦١/٧ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ؛ المضاج ، ص ٤٣ .

لم يذكر المؤلف فى هذه المسألة دليلاً لأحد المذهبين :

واستدل الأحناف للجواز : " بما روى عن سمد بن أبى وقاص رضى الله عنه أنه كان يلبس بناته القفازين فى الأحرام " ، وأدلة أخرى ( المسوط ، ١٢٨/٤ ) ،  
الهدايع ، ١٢٣٢/٣ . أنظر ما رواه ابن أبى شيبة من الآثار ، ٩٢/٤ )  
واستدل الشافعية " بما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم ( نهى أن تنتقب المرأة وهى محرمة وتلبس القفازين ) ، ولأنه عضو منها لبس يعم ، فتعلق به حرمة الأحرام كالوجه " وهذا قول على وعائشة رضى الله عنهما .

أخرجه البخارى فى صحيحه ، فى جزاء الصيد ، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة ، ( ١٢٣٨ ) ، ٥٢/٤ ؛ السنن الكبرى فى باب المرأة لا تنتقب فى أحرامها ولا تلبس القفازين ، ( ٤٧ ، ٤٦/٥ ) .  
أنظر : النكت ، ( ورقة ، ١٠٥ ) ، المجموع ، ٢٦٩/٧ .

لبس المحرم  
السراويل

مسألة - (٥١) -

من لم يجد الأزار، ولبس السراويل / تلزمه الفدية، عندنا <sup>(١)</sup>، وعند الشافعى : (٣٥/أ)  
لا تلزمه الفدية. <sup>(٢)</sup>

دلينا في المسألة ما روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( لا يلبس المحرم قميصا ولا عمامة ولا برنسا <sup>(٣)</sup> ولا سراويل ولا الخفين ) <sup>(٤)</sup> فالنبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس المخيط ، فإذا لبسها وجب أن تلزمه الفدية ،  
دلينا : إذا لبس القميص

احتج الشافعى وهو : أنه إذا لم يجد الأزار ، كان عذرا ، وجب أن لا تلزمه  
الفدية <sup>(٥)</sup> ،

- (١) هذا ان لبسه على الوجه المحتاد ، وإذا استمر لابسها يوما كاملا فعليه دم ، وإن  
كان دون ذلك فصدقة ، وأما إذا ائتمر بالسراويل أو شقه ولبسه فلا شيء عليه .  
انظر : مختصر الطهاوى ، ص ٦٨ ، القدورى ، ص ٣٠ ، المسوط ، ٤/١٢٦ ،  
البدائع ، ٣/١٢٢٥ ، الهداية ، ١/١٣٨ .
- (٢) انظر : الأم ، ٢/١٤٧ ، التنبيه ، ص ٥١ ، الوجيز ، ١/١٢٤ ، المجموع  
مع المهبذ ، ٧/٢٥٣ .
- (٣) البرنس ، بضم الهاء والنون وسكون الراء ، قلنسوة طويلة ، كان النسب  
يلبسونها في صدر الاسلام ، انظر : الصحاح ، المخرب ، مادة : ( البرنس )
- (٤) الحديث أخرجه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما ( بطوله ) " أن رجلا  
قال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : ( لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ، ولا الخفاف ،  
الا أحد لا يجد الضلعين ، فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين  
ولا تلبسوا من الثياب شيئا منه زعفران أو ورس ) : البخارى ، فى الحج ، باب  
ما يلبس المحرم من الثياب ، ( ١٥٤٢ ) ، ٣/٤٠١ ، سلم ، فى الحج ، باب  
ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح له ، ( ١١٧٧ ) ، ٢/٨٣٤ .
- (٥) استدل الشافعى من النقل بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنه سمع  
النبي صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول : =



كما لو وضع القباء<sup>(١)</sup> على الكتف في البرد الشديد ، فإنه لا تلزمه الفدية<sup>(٢)</sup> ، كذلك  
ها هنا .

تطيب المحرم  
ولبس الثوب

سألة - ١٥٢ -

إذا طيب المحرم عضوا<sup>(٣)</sup> ، أو لبس الثوب واستدام اللبس أكثر النهار<sup>(٤)</sup> ،

= ( إذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين ، وإذا لم يجد أزارا لبس سراويل )  
ثم قال الشافعي : " ومن لم يجد أزارا لبس سراويل فهما سواء " ، غير أنه لا يقطع  
من السراويل شيئا ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقطعه " .  
( الحديث أخرجه الشيخان : البخاري ، في اللباس ، باب السراويل ، ( ٥٨٠٤ )  
٢٧٢/١ ، مسلم ، في الحج ، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، وما لا يباح ،  
( ١١٢٨ ) ، ٨٣٥/٢ ، انظر : الأم ، ١٤٧/٢ .

( ١ ) القباء : ثوب يجمع ويضم جميع أعضاء البدن ، وهو مشتق من قولهم : قهسوت  
الشيء : جمعته وضمته . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة ( قه ) .  
( ٢ ) قياس المؤلف السراويل بالقباء ، صحيح بالنسبة لذهب الأحناف ، وأما  
الشافعية . كما أراد المؤلف - فلا يصح عندهم هذا ، لأنه يحظر لبسه  
عندهم إطلاقا ، كما نقل النووي الإجماع عن ابن المنذر ، على عدم جواز لبس  
القباء للمحرم سواء أخرج يديه من كميه أم لا ، ولو لبس لزمه الفدية .  
وقال السرخسي في جواز لبسه : " ولا بأس بأن يلبس المحرم القباء ويد غسل  
فيه منكبيه دون يديه عندنا " . انظر : المسوط ، ١٢٥/٤ ، المجموع ،  
٢٥٨/٧ .

( ٣ ) أي عضوا كاملا ، كالفخذ والساق ، عمدا كان أو سهوا ، انظر : مختصر  
الطحاوي ، ص ٧٠ .

( ٤ ) ذكر فقهاء الأحناف بأن الفدية لا تجب إلا باستدامة اللبس يوما كاملا ، وما ذكره  
المؤلف ( بأكثر النهار ) كان هذا قول الإمام أبي حنيفة أولا ، ثم رجع عنه  
وقال : " لا دم عليه حتى يلبس يوما كاملا " كما ذكره الكاساني .

فعلية الفدية ، وان كان نصف اليوم أو أقل ، لا تلزم الفدية ، بل تلزم الصدقة ( ١ )  
عندنا ( ٢ ) ، وعند الشافعي : تلزم الفدية ، قل أو أكثر ( ٣ ) .

دليلنا في المسألة وهو : أن الفدية إنما تجب بالطيب واللبس بما يحصل به الاستمتاع والانتفاع ، أما إذا لبس دون يوم ، أو تطيب دون عضو ، لم يحصل المقصود منه ، فلم تجب الفدية ( ٤ ) ، كما لو قطع ظفرا .

احتج الشافعي في / المسألة وهو : أن الفدية إنما تجب باللبس والطيب سبب ( ٣٥ / ب )  
بحصول المتعة به ، فإذا لبس ساعة واحدة ، فقد حصل له الانتفاع ، فتلزم الفدية ،  
كما لو لبس أكثر اليوم ( ٥ ) .

( ١ ) ويقصد بالصدقة : نصف صاع من بر ، قال الكاساني ، " وكل صدقة تجسب بفعل ما يخطره الاحرام ، فهي مقدرة بنصف صاع " .

( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٦٨ ، القدوري ، ص ٣٠ ، المسوط ، ١٢٢ / ٤ ، ١٢٥ ، البدائع ، ١٢٣٢ / ٣ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٨ ، الهداية ، ١ / ١٦٠ ، ١٦١ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ١٤٧ / ٢ ، ١٥١ ، التنبيه ، ص ٥١ ، الوجيز ، ١ / ١٢٤ ، المجموع مع المذهب ، ٢٥٣ / ٧ ، ٢٧٠ ، وما بعدها ، الضهاج ، ص ٤٣ .

( ٤ ) وإنما تجب عليه صدقة ، انظر : القدوري ، ص ٣٠ ، المسوط ، ٧٧ / ٤ ، انظر الأدلة بالتفصيل ، البدائع ، ١٢٣٢ / ٣ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٩ .

( ٥ ) واستدل الشافعي من النقل بمصوم حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، ( ما لبس المحرم من الثياب . . . الحديث ، وقد سبق تخريجه في المسألة السابقة ( ١٥١ ) ، ص

انظر : الأم ، ١٤٧ / ٢ ، المجموع ، ٢٦٩ / ٧ ، وما بعدها .

## سألة - ١٥٣ -

ادهان المحرم

- إذا دهن المحرم رأسه بالزيت<sup>(١)</sup> أقل من ربع<sup>(٢)</sup> رأسه لا تجب الفدية عندنا<sup>(٣)</sup> ،  
وعند الشافعي : تجب .<sup>(٤)</sup>  
والمعنى فيه : ما ذكرنا في السألة الأولى .<sup>(٥)</sup>

- ( ١ ) سواء كان مطيباً أو غير مطيب عند أبي حنيفة ، انظر : المصنوع ، ١٢٢/٤ .  
( ٢ ) لأنهم يجعلون الربع بمنزلة الكمال ، على قياس الحلق ، كما اعتبر ذلك فسيح  
مسح الرأس . راجع السألة ( ١٠ ) ص  
( ٣ ) انظر : المصنوع ، ١٢٢/٤ ، البدائع ، ١٢٣٩/٣ ، الهداية ، ١٦٠/١ .  
( ٤ ) وفصل الشافعية القول في الادهان : ففرقوا بين ما هو دهن مطيب وما هو غير  
مطيب كالزيت ، وكذلك بين ادهان البدن والرأس واللحية .  
أما الدهن المطيب فهو مطبق بالطيب ، وأما غير المطيب كالزيت فلا يحرم  
استعماله في جميع البدن ، إلا في الرأس واللحية فيحرم استعماله فيها بسلا  
خلاف عندهم ، وتلزمه الفدية بالاستعمال ، " لأنه موضع الدهن وترجيل الشعر " .  
انظر : مختصر المزني ، ص ٦٦ ، التنبيه ، ص ٥٢ ، الوجيز ، ١٢٥/١ .  
المجموع ، ٢٧٩/٧ ، ٢٨٠ .  
( ٥ ) ودليلهم على تحريم الدهن للمحرم قوله صلى الله عليه وسلم حينما سئل مسن  
الحاج ؟ - ( الشمت التفل )  
( أخرجه الترمذي ، في كتاب تفسير القرآن ، باب من سورة آل عمران ، ( ٢٩٩٨ )  
وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر إلا من حديث إبراهيم  
ابن يزيد ، وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث ، ٢٢٥/٥ ، ابن ماجه ، فسيح  
المناسك ، باب ما يوجب الحج ، ( ٢٨٩٦ ) ، ( ٩٦٧/٢ ) ،  
والمعنى : أن استعمال الدهن والطيب يزيل هذا الوصف " وهي صفة العبادة " .  
انظر : مختصر المزني ، ص ٦٦ ، المصنوع ، ١٢٢/٤ .  
وأما من حيث تقدير الفدية فهو كما ذكر في السألة السابقة ( ١٥٢ ) ص

مسألة - ١٥٤ -

حجة الواطي  
ناسيا

إذا وطى<sup>(١)</sup> امرأته ناسيا<sup>(٢)</sup> يفسد حججه<sup>(٣)</sup> ، وعليه الكفارة عندنا<sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعي فيه قولان<sup>(٥)</sup> : في قول يفسد حججه ، وفي قول لا يفسد .

( ١ ) الوطء المفسد للحج ما كان في القبل ، وفيما عدا ذلك خلاف ، وسيأتي فسي المسألة ( ١٥٥ ) تفصيله .

( ٢ ) يستوي العامد والمخطئ ، والناسي والذاكر في أحكام الحج عند الأحناف . قال القدوري : " ومن جامع ناسيا كمن جامع عامدا " ، ويلزم ما يلزم العامد إلا أنه لا يأثم بمعدر النسيان . القدوري ، ص ٣٠ ، المسوط ، ١٢١ / ٤ .  
( ٣ ) هذا إذا وقع الجماع قبل الوقوف بعرفة ، فإنه يفسد حجها ، وعلى كل واحد منهما دم ، ويضيان في حجها حتى يفرغا منه ، وعليهما قضاء الحج من قابل ولا يفرقان . وأما إن وقع الجماع بعد الوقوف ، كان على كل واحد منهما بدنه ولا يفسد حجها .

( ٤ ) أنظر : مختصر الطهاوي ، ص ٦٧ ؛ القدوري ، ص ٣٠ ؛ المسوط ، ١٢١ / ٤ ؛ الهدائع ، ١٢٩٩ / ٣ - ١٣٠٣ ؛ فتح القدير ، ٤٤ / ٣ - ٤٦ .  
( ٥ ) " أصحابهما : أنه لا يفسد حججه ، ولا تلزمه الكفارة ، كما ذكره الشيرازي والنووي والجماع الذي يفسد الحج عند الشافعيه : هو ما كان عمدا قبل الوقوف بعرفة كالأحناف . وكذلك ما كان بعد الوقوف إلى ما قبل التحلل الأول - فعمل اثنين من الرمي والحلق والطواف - وعليهما المضي والقضاء من قابل ويستحب لهما المفارقة على الأصح .

وفي كلا الحالتين يلزمه : بدنة ،

واختلف الشافعية في وجوب البدنة على المرأة على ثلاثة أقوال ، كاختلافهم السابق في كفارة جماع الصائم الصائمة . راجع المسألة ( ١٢٤ ) ص

انظر : الأم ، ٢١٨ / ٢ ، التنبيه ، ص ٥١ ، الوجيز ، ١٢٦ / ١ ، المجموع ، ٣٧٧ / ٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، الروضة ، ٣ / ١٤٣ .

دليلنا في المسألة وهو : أن الوطء مفسد للحج موجب للكفارة إذا كان عامداً ،  
فكذلك إذا كان ناسياً ، لأن النسيان إنما يكون عندنا في موضع النسيان ، وهذا  
لا يكون موضع النسيان ، فلا يكون معذراً ، كما لو تكلم في الصلاة ناسياً تفسد  
صلاته . ( ١ )

### سألة - ١٥٥ -

حجة الواطئ

فيما دون

إذا وطئ فيما دون الفرج أو تلوط ، أو وطئ البهيمة ، لا يفسد حججه الفرج  
عندنا ، وعند الشافعي : يفسد . ( ٢ )

( ١ ) " لأن الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقاً مخصوصاً وهو عيّن  
الجماع ، " وهذا لا ينعدم بسبب النسيان .

أنظر : الجسوط ، ١٢١ / ٤ ؛ البدائع ، ١٣٠٠ / ٣ ؛ الهداية وشروحها :  
فتح القدير مع ، والعناية ، ٤٨ / ٣ ، ٤٩٠ .

لم يذكر المؤلف دليلاً للشافعي كعادته ، وإنما استدل الشيرازي بالمنسئ  
بقوله : " لأنه عبادة تجب بافسادها الكفارة ، فاختلف في الوطء فيها المفسد  
والسهو كالصوم " .

انظر المذهب ، ٢٢٠ / ٩ ؛ وانظر : الوجيز ، ١٢٦ / ١ ؛ المجموع ، ٢٩٣ / ٧ .  
٠٣٤٦

( ٢ ) المسألة ليست على هذا الاجمال الذي ذكرها المؤلف ، وإنما فيها تفصيل  
لدى الطرفين :

أولاً : لا خلاف بين المذهبين بأن الوطء فيما دون الفرج - سواء أنزل أو لم  
ينزل - لا يفسد الحج ولا يجب عليه بدنه ، وإنما عليه كفارة

انظر : الجسوط ، ١٢٠ / ٤ ؛ المجموع ، ٢٩٢ / ٧ .

ثانياً : وأما اللواط ومواقمة البهيمة ففيها خلاف كما يأتي :

في اللواط : روى لأبي حنيفة روايتان : رواية : " أنه يفسد الحج ، لأنه فسي  
معنى الجماع في القبل " وهو قول صاحبين ، قال ابن الهمام " وهو الأصح " .

دليلنا في المسألة وهو : أن الشرع إنما أوجب فساد الحج بالوطء الكامل ففى  
محلّه ، لأنه يحصل به اقتضاء الشهوة بكامله ، وهذا المعنى لا يحصل بهذه الأشياء ،  
فلا تلزمه الكفارة ، ( ١ ) دليله : الاحتلام ( ٢ ) .

= والثانية : لا يتعلق به الفساد لعدم كمال الارتفاق لقصور قضاء الشهوة فيه  
لمسوّء المحل فأشبهه الجماع فيما دون الفرج .  
وأما وطء المهيمية فلا خلاف فيه بين الأحناف : بأنه لا يفسد حجه ، ولا كفارة  
عليه إلا إذا أنزل ، لأنه ليس باستمتاع مقصود .  
أنظر : المبسوط ، ١٢٠ / ٤ ، البدائع ، ١٢٩٩ / ٣ ، الهداية مع شرحها  
فتح القدير ، ٤٤ / ٣ :

ولا خلاف لدى الشافعية في إفساد الحج باللواط وبتيان المهيمية كما يذكر  
ذلك الشافعي ، باجمال حيث يقول : " والذي يفسد الحج : الذي يوجب  
الحد من أن يغيب الحشفة ، لا يفسد الحج شيء غير ذلك " ، ويوضح ذلك  
الشيرازي بقوله " والوطء في الدبر واللواط وتيان المهيمية كالوطء في القبل ففى  
جميع ما ذكرناه ، لأن الجميع وطء والله أعلم " .

وقال النووي معلقاً عليه " وهذا الذى قاله هو الذهب ، وه قطع الجمهور من  
المعرايين والخراسانيين " .

أنظر : الأم ، ٢١٨ / ٢ ، النكت للشيرازي ( مخطوط ) ( ورقة ١٠٩ ) ؛  
المجموع ، ٣٩٤ / ٧ ، الروضة ، ١٣٨ / ٣ .

وعدم ذكر المؤلف المسألة بالتفصيل : إما لأجل الاختصار كماداته ، ليسهل  
الحفظ والضبط ، وإما أنه ذكره من محفوظاته ، بدون الرجوع إلى المراجع .  
والله أعلم ، كما رأينا ذلك أيضاً في المسألة السابقة ، وأشابهها كثيرة .

( ١ ) قوله ( لا تلزمه الكفارة ) صحيح أن أراد به البدنه ، والا فغير صحيح ، كما علم  
من تفصيل المسألة .

( ٢ ) قياسه الوطء فيما دون الفرج بالاحتلام ، غير مستقيم ، لأن الاحتلام ليس ممن  
فعله ، ولم يوجب أحد على المحتلم الكفارة ، وأما الوطء فيما دون الفرج ففيه  
استتاع ، وإن كان قاصراً ، كما أنه من فعله فعليه الكفارة كما بينته ، وهذا  
قياس مع الفارق .

احتج الشافعى ، فى المسألة : بأنه وطء يتعلق به الحكم ، وهو الحد ، فوجب  
أن يثبت به فساد الحج ، كالوطء فى الفرج . ( ١ )

حج الصبى

مسألة - ١٥٦ -

الصبى ( ٢ ) ليس له حج صحيح عندنا ( ٣ ) ،

( ١ ) والنسبة لدلالة عدم فساد الحج بالوطء فيما دون الفرج ، كما ذكره  
الشيرازى ، بقوله : " لأنها مباشرة لا يجب الحد بجنسها فلم يفسد الحج  
كالعاشرة بغير شهوة " . المجموع ، ٣٩٥ / ٧ ، وانظر : مراجع الشافعية فى  
هامش ( ١ ) من المسألة .

( ٢ ) اتفق العلماء على عدم وجوب الحج على الصبى ، وسقوط فرضيته عنه ، ولو حج ثم  
بلغ لا يجزئه عن حجة الاسلام ، نقل ابن المنذر الاجماع فيها . انظر : ابن  
المنذر ، الاجماع ، ص ٦٨ ، البدائع ، ١٠٨٢ / ٣ ، المجموع ، ٣٤٤ / ٧ .

( ٣ ) اشتهر فى كتب الخلاف : بأن الأحناف يقولون : بعدم صحة حج الصبى ، كما  
ذكره المؤلف هنا ، ونقل بعضهم ذلك عن بعض أصحاب أبي حنيفة رحمه الله  
كالشيرازى فى النكت ، وابن هبيرة فى الافصاح ، الا أن الباحث اذا رجع الى  
كتب الأحناف للتأكد من مدى صحة هذا القول فى الذهاب ، فانه لا يجد  
قولا واحدا يدل على صحة ما ذكر فى كتب الخلاف ، بل الجميع متفقون على أن  
حج الصبى يقع تطوعا ، اللهم الا ما ذكره ابن عابدين فى هاشيته : " ذكر  
فى البدائع ، أنه لا يجوز أداء الحج من مجنون وصبى لا يعقل ، كما لا يجب  
عليهما ، ونقل غيره صحة حجهما " . والرجوع الى البدائع للتأكد من صحة  
نقل ابن عابدين عنه ، نجد الكاسانى يقول فى شرائط فرضية الحج " . . .  
فمنها البلوغ ، ومنها العقل ، فلا حج على الصبى والمجنون ، لأنه لا خطاب  
عليهما ، فلا يلزمهما الحج ، حتى لو حج ثم بلغ الصبى ، وأفاق المجنون ،  
فعليهما حجة الاسلام ، وما فعله الصبى قبل البلوغ يكون تطوعا " والجملة  
الأخيرة من قول الكاسانى صريحة فى صحة حج الصبى ، ووقعه تطوعا .

ثم ان افترضنا صحة ما ذكر فى كتب الخلاف عن الأحناف فرضا ، وعدم عثورنا على  
هذا القول فى الكتب التى بين أيدينا ، فمن الممكن التوفيق والجمع بين  
القولين ، فيكون معنى قولهم : =

وعند الشافعى ، اذا كان مميّزا ، فأحرم باذن وليه صح ، وان لم يكن مميّزا ، فأحرم عنه الولي . ( ١ )

= انه لا يصح حج الصبي " صحة يتملق بها وجوب الكفارات عليه اذا فعل ———  
محظورات الاحرام ، زيادة فى الرقى به ، لا أنه يخرج من ثواب الحج " .  
كما ذكره ابن هبيرة فى الافصاح . ومن ثم يظهر أنه لا خلاف بين المذهبين فى  
صحة حج الصبي ، ووقوعه نفلا ، سواء كان الصبي مميّزا أو غير مميّز .  
( ١ ) وانما الخلاف فى صفة حجه باختلاف حاله : ( الصبي اما أن يكون مميّزا أو غير

ميّز ) .  
أ - أما الصبي المميّز : فانه يحرم عنه وليه ، ويؤدى عنه المناسك ، ويجنبه  
محظورات الاحرام ، ولكن لا يصلى عنه ركعتى الطواف ، بل تسقطان عنه  
عند الأحناف وعند الشافعية : يصليهما الولي عنه .

ب - وأما الصبي المميّز : فلا يصح احرامه الا بنفسه ، وينعقد باذن وليه  
صغير اذنه عند الأحناف .

وأما عند الشافعية فيصح احرام وليه عنه ، واذا أحرم بنفسه فلا ينمقد  
الا باذن وليه على الأصح عندهم فى المسألتين ، وفعل المميّز كل ما  
يستطيع فعله بنفسه من المناسك ، ولا تجوز النيابة عنه فيما قدر عليه  
بنفسه ، وكل ما لا يقدر الصبي على أدائه بنفسه ينوب عنه وليه فى أدائه ،  
وهذه باتفاق الطرفين .

ج - وأما ان ارتكب الصبي محظورا من محظورات الاحرام ، أو ترك فرضا  
أو واجبا من الواجبات ، فلا جزاء عليه عند الأحناف ، لعدم الأهلية ،  
ولأنه يأتى به للتخلف ، وأما الشافعية فمندهم : عليه الجزاء ، ثم ان  
كان الصبي أحرم باذن الولي وجبت الفدية فى مال الصبي ، وان أحرم  
بغير اذنه - على القول المرجوح بصحة ذلك منه - وجبت الفدية فى مال  
الصبي .

انظر : الشيرازي ، النكت ، ( مخطوط ) ( ورقة ٩٨ ) ؛  
حلية العلماء ، ١٩٥/٣ ، وابن هبيرة ، الافصاح ، ٢٦٦/١ ، العشاني ،  
رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ، ص ١٠٢ ، المبسوط ، ٦٩/٤ ، وتحفة  
الفقهاء ، ٥٨٣/١ ، البدائع ، ١٠٨٢/٣ - ١٠٨٥ ، =



وحاصل الخلاف : راجع بالصبي ، اذا أتى بالنوافل من العبادات والصدقات ، هل يصح هذا منه ؟ عند أبي حنيفة لا يصح <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : يصح

جزاء قتل  
الصيد

سألة - ١٥٢ -

اذا قتل الحلال <sup>(٢)</sup> صيدا في الحرم ، أو قتل المحرم خارج الحرم ، يضمنه بقيمته ثم يصرف القيمة الى النعم عندنا <sup>(٣)</sup>

= فتح القدير ، ٤٢٣/٢ ، البناية ، ٤٤٦/٣ ، الفتاوى الهندية ، ٢١٧/١ ؛ البحر الرائق ، ٣٢٥/٢ ؛ ضللا مسكين ، ٤٦١/١ ؛ المتقسط في المنسك المتوسط ( مع الحاشية ) ص ٢٤ ؛ حاشية الطحاوى ( ٤٨١/١ ) ؛ مع الدر المختار ، حاشية ابن عابدين ، ٤٥٩/٢ ، الأم ، ١١١/٢ ؛ المهذب ، ( ٢٠/٢ ) ٣٤٤ ، مع المجموع ، الوجيز ، ١٠٨/١ ، ١٢٣ ، الروضة ١١٩/٣ ، الايضاح ، ص ٩٩ .

( ١ ) والصحيح عند الأحناف : ان عباداته صحيحة ، وان لم تجب عليه ، وثوابها له على القول المعتمد عندهم ، وكذلك جميع حسناته ، وذكر ابن رشد أن سبب الخلاف معارضة الأثر في ذلك للأصول ، فمن أجاز ذلك أخذ بحديث ابن عباس المشهور ، أن امرأة رفعت صبيا لها ، فقالت : يا رسول الله ألهب هذا حج ؟ فقال : ( نعم ولك اجر ) ، ومن منع ذلك تصك بأصل : أن العبادة لا تصح من غير عاقل . انظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ، ( مصر : مصطفى الحلبي ١٣٧٩ هـ ) ٣١٩/١ ، الاضاح عن معاني الصحاح ، ٢٦٦/١ ، ابن نعيم ، الاشباه والنظائر ، ( مصر : وادى النيل ١٢٩٨ هـ ) ص ١٦٩ .

( ٢ ) الظاهر من سياق العبارة انها سقطت من الناسخ .

( ٣ ) ثم هو مخير في القيمة : بين الهدى أو لا طعام أو الصيام بحسابها وان كان الحلال لا يجزيه الا الاطعام والتأدى بالهدى روايتان .

انظر المسألة بالتفصيل : مختصر الطحاوى ، ص ٧٠ ، ٧١ ، القدوري ، ص ٣١ ، المسبوط ، ٨٢/٤ ، ٨٣ ، ٩٧ ، تحفة الفقهاء ، ١٤٤/١ ، البدائع ،

( ١ ) وعند الشافعي : يضمنه بمثله من النعم

دليلنا في المسألة : قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ، لا تقتلوا الصيد وأنتم

حرم ، ومن قتله منكم متعمدا ، فجزاء مثل ما قتل من النعم ، يحكم به ذوا عدل منكم ) ( ٢ )  
فإنما يحكم تارة بالمثل ، وتارة بالقيمة . ( ٣ )

احتج الشافعي في المسألة : أن الله تعالى أوجب الجزاء / بمثل ما قتل من ( ١/٣٦ )  
النعم ، ومثل الشيء جنسه . ( ٤ )

جزاء الصيد

مسألة - ١٥٨ -

القارن إذا قتل صيدا ، يلزمه جزاءان عندنا ( ٥ ) ، وعند الشافعي : جزاء واحد ( ٦ ) على القارن

وهذا الخلاف مبني على ما ذكرناه : أن القارن أفضل ، أم الافراد ؟

( ١ ) انظر : الأم ، ١٨٧/٢ ، فما بعدها ، مختصر المزني ، ص ٧١ ، التنبيه ،

ص ٥٢ ، الوجيز ، ١٢٨/١ ، المجموع ، ٤٠٤/٧ .

( ٢ ) سورة المائدة ، آية : ( ١٩٥ )

( ٣ ) انظر بالتفصيل : أحكام القرآن ( للجصاص ) ٤٧٤/٢ .

( ٤ ) انظر تفسير آية منع الصيد : أحكام القرآن ، ( للكنيا الهراسي ) ١٠٩/٣ ؛

تفسير البيضاوي ، ٢٩٢/١ ، والنكت للشيرازي ( مخطوط ) ( ورقة ١٣ ب ) ،

وراجع المصادر السابقة للشافعية

( ٥ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٧١ ، القدوري ، ص ٣١ ، الجسوط ، ٨١/٤ .

( ٦ ) انظر : النكت ( مخطوط ) ( ورقة ١٥ أ ) ، الوجيز ، ١٢٩/١ ، روضة

الطالبين ، ١٦٢/٣ ، المجموع ، ٣٣٦/٧ .

( ٧ ) ويتضح وجه الخلاف بما يأتي : الشافعية : يدخلون العمرة في احرام الحج

في القرآن فتندرج أعمال العمرة في أعمال الحج ، فيكفي لهما طواف واحد

وسمى واحد ، وذلك لاتحاد الاحرام ، وبالتالي يجب على القارن الجانسي

جزاء واحد لاتحاد المحل ، وأما الأحناف فانهم لا يدخلون أحدهما في

الآخر وعليه أن يطوف طوافين ويسمى سميين ويقدم أفعال العمرة على أفعال

الحج ، " لأن القارن ينبيء عن النظم والجمع دون التداخل ، فصار القارن

بقتل الصيد جانباً على احرامين فيلزمه جزاءان " =

جزاء الاشتراك  
في الصيد

### مسألة - ١٥٩ -

إذا اشتركوا في قتل صيد واحد ، يلزم كل واحد منهم جزاء عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند  
الشافعي : يلزمهم [جزاء واحد] <sup>(٢)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أن الجزاء إنما يجب بفعل القتل بحسب كل واحد  
منهم جزاء على حده ، كما نقول في القتل إذا اجتمعوا على قتل رجل واحد ، فإنه  
يلزم كل واحد منهم كفارة <sup>(٣)</sup> .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الفدية إنما تجب بقتل الصيد فتجب على  
الكل فدية واحدة ، كما في الدية : أن جماعة لو اجتمعوا على قتل رجل خطأ ، تجب  
على الكل دية واحدة ، فكذلك هذا <sup>(٤)</sup> .

= انظر : المبسوط ، ٨١ / ٤ ، تحفة الفقهاء ، ٦٢٩ / ١ ، الوجيز ، ٦٣٠ ،  
١١٤ / ١ ، ١٢٩ ، المجموع ، ١٦٤ / ٧ ، ٣٣٦ ، راجع المسألة ( ١٤٥ )  
ص

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٧١ ، المبسوط ، ٨٠ / ٤ ، ٨١ ، البدائع ،  
١٢٦٧ / ٣ .

( ٢ ) انظر : النكت ، ( ورقة ١٥ أ ، ب ) ، التنبيه ، ص ٥٣ ، الوجيز ، ١٢٩ / ١ ،  
الروضة ، ١٦٢ / ٣ .

( ٣ ) واستدل الأحناف من النقل بقوله سبحانه وتعالى : ومن قتله منكم متعمدا فجزاء  
مثل ما قتل من النعم ) ( المائدة / ١٩٥ ) ، وكلمة " من " تتناول كل واحد من  
القاتلين على حiale ، كما في قوله عز وجل ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه  
جهنم ) ( النساء / ٩٣ ) . . .

انظر بالتفصيل : احكام القرآن ( للجصاص ) ، ٤٧٧ / ٢ ، المبسوط ، ٨١ / ٤ ،  
البدائع ، ١٢٦٧ / ٣ ، ١٢٦٨ .

( ٤ ) واستدل الشيرازي من النقل بقضاء الصحابة : " أن رجلين رميا ظيها فقتلاه  
فقضى عمرو عبد الرحمن فيه بشاة واحدة " ونحوه عن ابن عباس وابن عمر رضي الله  
عنهم . النكت ( ورقة ١٥ أ )

## مسألة - ١٦٠ -

تحلل المريض

المحرم اذا مرض يجوز له التحلل عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي لا يجوز <sup>(٢)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أن المريض عذر يباح له التحلل ، وتلزمه الفدية ، كما لو أحصر <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) وعلى المريض " أن يثبت على إحرامه حتى ينحر عنه الهدى في الحرم فيحل به ويكون عليه قضاء ما حل منه " .

أنظر : مختصر الطحاوى ، ص ٧١ ، القدورى ، ص ٣٢ ، المبسوط ، ١٠٨ / ٤ ، تحفة الفقهاء ، ٦٣٢ / ١ ، البدائع ، ١٢٠٧ / ٣ ، الهداية مع شروحيها : فتح القدير ، والعناية ، ( ١٢٤ / ٣ ) ، النهاية ، ٨١٧ / ٣ .

( ٢ ) لا يجوز للمحرم اذا مرض التحلل ما لم يكن شرط التحلل مقترنا بنية الإحرام ، فان اشترطه فله ذلك .

أنظر : الام ، ٢١٩ / ٢ ، التنبيه ، ص ٥٨ ، الوجيز ، ١٣٠ / ١ ، المجموع مع المصنوع ، ٢٥٠ / ٨ ، فما بعدها .

( ٣ ) الإحصاء رقى اللغة الضع ، من حصره اذا ضعفه ، والمحصر : هو المنعوع ، تقول الصرب ، أحصر فلان : اذا ضعفه خوف أو مرض من الوصول الى أيمام حجته أو عمرته .

أنظر : مختار الصحاح ، المصباح ، مادة ( حصر ) ، النهاية ، ٨١٧ / ٣ . وفي الشرع : هو المحرم الذى منع عن الضى فى موجب الإحرام ، " سواء كان المنع من العدو أو المرض أو الحبس . . . " أى بمطلق المنع . كما ذكره السرخسى والكاسانى . أنظر : المبسوط ، ١٠٨ / ٤ ، البدائع ، ١٢٠٦ / ٣ .

واستدل الأحناف ، على أن المريض من الحصر ، بعموم قوله تعالى : ( فان أحصرتم فما استيسر من الهدى ) ( البقرة / ١٩٦ ) ، محتجين باتفاق أهل اللغة : أن لفظة الإحصاء رتتناول المريض .

أنظر ادلتهم اللغوية والنقلية والعقلية بالتفصيل فى المبسوط ، ١٠٨ / ٤ ، ١٠٩ ، البدائع ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، وما ذكره المصنف فى اختلاف العلماء فى الإحصاء ، النهاية ، ٨٠٨ / ٣ ، فما بعدها .

احتج الشافعى فى / السألة ، لأنه لما أهرم وحب عليه اتمامه ولا يباح له التحلل ، ( ٣٧ / أ )  
كما لو كان له عذر لا من جهة السماوى ( ١ )

( ١ ) الأصل عند الشافعى : أن الاحصار: لا يكون الا من عد وسوا\* كان مسلمًا  
أو كافرًا وما شابهة من حبس ، كما نص عليه الشافعى فى الأم ، واستدل على  
ذلك بأن آية الا حصار نزلت يوم الحديبيه حيث أصر النبى صلى الله عليه  
وسلم بعد و ،  
صما أخرجه البيهقى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : " لا حصر الا حصر  
المدو " .

أنظر : أدلتهم بالتفصيل فى الأم ، ٢١٨ / ٢ ، ٢١٩ ، احكام القرآن  
( للكبها الهراسى ) ٩٢ / ١ ، السنن الكبرى ، ٢١٩ / ٥ ، المجموع ، ٢٥٠ / ٨ -  
٢٥٥ .

والظاهر من أدلة المذهبين أن سبب الخلاف فى السألة هو الاختلاف فى تعريف  
الاحصار حيث عرفه الأحناف : بأنه مطلق العنع ، والشافعى قيد به بنسج  
المدو فقط . والله أعلم .

انظر السألة بالتفصيل : فى قوله تعالى ( فان أصر فما استيسر من الهدى )  
احكام القرآن ( للجصاص ) ، ٢٦٨ / ١ وما بعدها ؛ احكام القرآن ،  
( للكبها الهراسى ) ، ٩٢ / ١ وما بعدها

بيع الفائب

( ١ ) كتاب البيع

[ مسألة - ١٦١ - ]

( ٢ ) بيع الفائب وشرائه جائز عندنا ( ٣ ) ، وعند الشافعي لا يجوز ( ٤ )

( ١ ) البيوع : جمع بيع ، هاع الشيء بييمه بيما وهيما وهو شاذ ، وقياسه : هاعا . هاعه : اشتراه فهو من الأضداد ، والشيء صيغ وهيوع ، وهو في اللغة عبارة : عن مطلق الجادلة ، وفي الشرع : " جادلة المال المتقوم بالمال المتقوم تملكها وتلكا " على وجه التراضي . وينعقد : بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظي الحاضرين .

أنظر : الصحاح ، معجم قاييس اللغة ، التعريفات ، الصباح ، مسادة : ( بيع ) ، الهداية وشرحها البناية ، ١٨٧/٦ ، ١٩٢ ، مغنى المحتسج ، ٣/٢ .

( ٢ ) ويقصد به بيع المين الفائبة عن المتعاقدين التي لم تسبق لهما معرفة صفتها ولا رويتها .

( ٣ ) لكن بشرط الاشارة اليه أو الى مكانه ، فلو لم يشر لذلك لم يجز ، كما ذكره السرخسي ، وعلى مذهبه ، لا يثبت الخيار عند الرواية الا للمشتري ، قال القدوري : " ومن اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز ، وله الخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء رده ، ومن باع مالم يره فلا خيار له " .

أنظر : مختصر الطحاوي ، ص ٤٨ ؛ القدوري ، ص ٣٥ ؛ المبسوط ، ٦٨/١٣ ، ٦٩ ؛ تحفة الفقهاء ، ١١٧/٢ ، ١١٨ ؛ الهداية وشرحها فتح القدير ، ٣٣٥/٦ .

( ٤ ) أنظر : الأم ، ٢/٣ ، ٢٠ ، مختصر المزني ، ص ٨٧ ؛ التنبيه ، ص ٦٣ ؛ المهذب ، ٢٧٠/١ ؛ الوجيز ، ١٣٥/١ ؛ الروضة ، ٣٦٨/٣ ؛ المجموع ، ٣١٥/٩ .

دلينا في المسألة وهو : ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار اذا رآه " (١)

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن البيع مجهول ، ألا ترى أن الجهالة في اصفة المبيع ، تنفع صحة العقد ، وجهالة الأصل أولى ان تنفع صحة العقد

#### ( ١ ) الحديث روى مسنداً ومرسلاً :

رواه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مسنداً ، وفيه عمر ابن ابراهيم الكردى ، وهو مذكور بالوضح ، وذكر الدارقطني أنه تفرد به ، وانما يروى هذا من قول ابن سيرين ، حيث يقول : " عمر بن ابراهيم يقال له الكردى ، يضع الأحاديث ، وهذا باطل لا يصح ، لم يروها غيره ، وانما يروى عن ابن سيرين موقوفاً من قوله " .

وقال ابن القطان في كتابه " الراوى عن الكردى : داهرين نوح وهو لا يحرف ولعل الجنابة منه " . وأما المرسى فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني والبيهقي في سننهما عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والراوى عنه أبو بكر بن أبي مريم ضعيف ، كما ذكره الدارقطني ، ونقل النووي اتفاق الحفاظ على تضعيفه . وقال ابن حجر : " وطريق مكحول المرسل على ضعفها أمثل من الموصولة " .

أنظر : الدارقطني ( ٣ / ٤٠٥ ) ، مع التعليق المسمى : السنن الكبرى ، ٥ / ٢٦٨ ، نصب الراية ، ٤ / ٩ ؛ تلخيص الحبير ، ٣ / ٦٠ .

( ٢ ) واستدل الشيرازى " بحديث أبي هريرة رضي الله عنه ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النمر ) وفي هذا البيع غرر ، ولأنه نوع بيع فلم يصح مع الجهل بصفة المبيع كالسلم " .

( أخرجه مسلم ، في البيوع ، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر ، ( ١٥٦٣ ) ، ٣ / ١١٥٣ . راجع المسألة واختلاف الشافعية فيها في المجموع ، ٩ / ٣١٥ فما بعدها .

## سألة - ١٦٢ -

توريث خيار  
الشرط

خيار<sup>(١)</sup> الشرط لا يورث عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : يورث<sup>(٣)</sup> .  
دلينا في المسألة : أن الخيار مشيئة وارادته ، والمشيئة لا تورث<sup>(٤)</sup> .  
واحتج الشافعي وهو : أن الوارث قائم مقام المورث<sup>(٥)</sup> ، الا ترى : أن خيار  
المعيب يورث ، ويكون الوارث قائما مقام المورث ، وهذا المعنى في خيار الشرط  
موجود .<sup>(٦)</sup>

## سألة - ١٦٣ -

ملك البيع  
أثناء مدة  
الخيار

إذا تبايعا ، وشرط الخيار ، فإن عندنا : الملك للبائع في مدة الخيار ، إذا  
كان الخيار للبائع<sup>(٧)</sup>

(١) خيار الشرط : هو مركب اضافي ، من اضافة الحكم الى سببه ، اي الخيار الذي  
سببه الشرط ، ان لولا الشرط لما ثبت الخيار . وهو : أن يشترط في العقد  
أو بعده الخيار ، لأحد المتماقدين أو كليهما في فسخ العقد وأحكامه  
كان يقول البائع للمشتري : بعث لك هذه الدار بكذا ، على أني بالخيار  
مدة كذا .

انظر النهاية ، ٢٥٨/٦ ، احوالها والفتح ، المعاملات في الشريعة الاسلامية ،  
٢١٤/١ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٧٥ ، القدوري ، ص ٣٥ ، المسوط ، ٤٦/١٣ ،  
تحفة الفقهاء ، ١٠٢/٢ ، الهداية وشروعيها : فتح القدير والعناية ،  
٣١٨/٦ ، النهاية ، ٢٨٣/٦ .

(٣) انظر : الأم ، ٥/٣ ، المجموع مع المذهب ، ٢٢١/٩ ، ٢٢٢ ، الضعاج ، ص ٤١ .  
(٤) انظر بالتفصيل : المسوط ، ٤٣/١٣ ، الهداي ، ٣٣٠٤/٧٠ .  
(٥) في أصل المخطوط ( الفرغ )

(٦) وظل الشيرازي ذلك بقوله : " لأنه حق ثابت لا صلاح المال ، فلم يسقط ، كالرهن  
وهي المبيع على الثمن " . المذهب ، ٢٦٦/٢ .

(٧) انظر : القدوري ، ص ٣٤ ، المسوط ، ٦٠/١٣ ، ٦١ ، الهداية وشروعيها :  
فتح القدير والعناية ، ٣٠٥/٦ ، النهاية ، ٢٦٧/٦ .



( ١ ) وعند الشافعى : الملك للمشتري .

دليلنا فى السألة وهو : أنه لما باع وشرط الخيار لنفسه ، لم يرزى بزوال الملك ، لأن الملك باق بدليل أنه لو أسقط الخيار يعود اليه من غير سبب جديد . ( ٢ )

احتج الشافعى وهو : أن العقد سبب لزوال الملك ، ألا ترى أن البيع اذا كان بائاً أوجب زوال الملك ، فكذلك اذا كان بشرط . ( ٣ )

( ١ ) اختلفت الشافعية فى هذه السألة اختلافا كبيرا ، بسبب ورود ثلاثة أقسوال عن الشافعى رحمه الله تعالى فيها : أحدها : أنه ملك للمشتري ينتقل اليه بنفس العقد ،

والثانى : أنه باق على ملك البائع ولا يطكه المشتري الا بعد انقضاء الخيار من غير فسخ ، والثالث : أنه موقوف : فان تمّ البيع فكان للمشتري ، والا فهو باق على ملك البائع . ومن ثم اختلف أصحاب الشافعى فى الأصح من هذه الاقوال : قال امام الحرمين " ان كان الخيار للبائع فالأصح أن البيع باق على ملكه " .

وصحح هذا القول القفال ، وصاحب البيان ، والرافعى ، وقطع به الرويانى فى الحلبة وغيرهم من المحققين فى المذهب كما ذكره النووى فى المجموع .

وهذا ما ذهب اليه الفزالى فى الوجيز ، وقال النووى فى المنهاج " انه الأظهر " انظر : الام ، ٦٣ / ٢ ، التنبيه ، ص ٦٣ ، الوجيز ، ١ / ١٤١ ، المنهاج ، ص ٤٢ ، بالتفصيل : المجموع ، ٢٢٨ / ٩ - ٢٣١ .

( ٢ ) وذلك : لأن تمام البيع بالمرأضة ولا يتم الرضا مع الخيار ، راجع الأدلة

بالتفصيل : المبسوط ، ٦١ / ١٣ ، فتح القدير مع العناية ، ٣٠٥ / ٦ .

( ٣ ) استدل الشيرازى على هذا القول بالقياس على النكاح بجامع أنهما " عقد

مماوضة يوجب الملك " ، حيث يقول : " ينتقل بنفس العقد ، لأنه عقد مماوضة يوجب الملك ، فانتقل الملك فيه بنفس العقد كالنكاح " .

وهذا القول - الأول - صححه طائفة من أئمة الشافعية ، منهم : " الشيخ ابو حامد ، والماوردى والقاضى أبو الطيب وامام الحرمين وغيرهم " ، وأن كان القول الثانى هو الأصح فى المذهب كما ذكرته آنفا فى هامش ( ١ ) . انظر

المجموع : ٢٣٠ / ٩ ، ٢٣١ .

شرط الخيار

مسألة - ١٦٤ -

( ١ ) لأكثر من ثلاثة أيام ، إذا اشترط الخيار أكثر من ثلاثة أيام ، يصح العقد ويحل الشرط ، عندنا ، وعند الشافعي : الشرط فاسد ، والعقد باطل . ( ٢ )

دلينا في المسألة وهو : مروي أن رجلا : يسمى هبان بن منقذ جاء النبي رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فقال : يا رسول الله اني رجل أغن في البيعات ، فقال النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( فقل لا غلبه ولا خيانة ، ولي الخيار ثلاثة أيام ) ( ٣ )

( ١ ) المسألة تحتاج الى شيء من التفصيل والتوضيح :

ما ذكره المؤلف بصحة العقد وطلان الشرط بسبب الزيادة على الثلاثة الأيام ، غير مستقيم على هذا الاطلاق ؛ لأن المروي عن أبي حنيفة رحمه الله : بأن الشرط الزائد على الثلاثة يفسد البيع ، لأنه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو : اللزوم ، والشرع انما أجاز الخيار لثلاثة أيام ، استثناء ، فبقى ما زاد على أصل القياس - عدم الجواز - .

- وانما يصح حمل قول المصنف على الوجه الآتي : " ان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام ، ثم أسقط من له الخيار خياره قبل مجيء اليوم الرابع صح العقد عند أبي حنيفة " ، لأنه أسقط المفسد قبل تفرقه ، فيعود جائزا ، كما اذا باع بالرقم وأعلمه بالمجلس وهو الحذف .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٧٥ ، القدوري ، ص ٣٤ ، المبسوط ، ١٣ / ٤٢ ، تحفة الفقهاء ، ٢٠ / ٩٣ .

( ٢ ) لأن العقد لا ينمقذ الا باطلا لمقارنته الشرط الفاسد ، قال النووي في المجموع " قال أصحابنا : فان زاد على ثلاثة أيام ولو لحظة بطل البيع " . وقال فسي الروضة " اذا فسد العقد بشرط فاسد ثم هذا الشرط لم ينقلب العقد صحيحا سواه كان الحذف في المجلس أو بعده " .

انظر : المهذب ، ٢ / ٢٦٥ ، الوجيز ، ١ / ١٤١ ، المجموع ، ٩ / ٢٠٤ ، الروضة ، ٣ / ٤١٠ ، المنهاج ، ص ٤٢ ، وانظر الشروط الفاسدة في المجموع ، ٩ / ٤١١ ، ٤٣٨ ، ٤٥٥ .

( ٣ ) الحديث رواه الجماعة ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، =

فالنبي ( صلى الله عليه وسلم ) بين أن مدة الخيار ثلاثة أيام ، فإذا زاد على ذلك صار  
الشرط لفنوا . والبيع جائزا ، بوجود شرائطه .

( ١ ) احتج الشافعي بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ( نهى عن بيع وشروط )

فلو غلبنا القياس لكنا نقول : كل شرط إذا دخل في العقد يوجب فساد العقد ،

إلا أنه قام الدليل في شرط الخيار إذا كان ثلاثة أيام ، وما زاد على ذلك / بقى على ( ٣٨ / أ )  
أصل القياس .

= ( ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيع ، فقَالَ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من بايعت فقل لا خلافة ) واللفظ لمسلم .  
وأما الزيادة ( ولك الخيار ثلاثا ) أو بالفاظ نحوها ، فقد رواها ابن ماجه  
في سننه ، والحميدى في مسنده ، والبخارى في تاريخه ، والحاكم في مستدركه ،  
والبيهقى في السنن الكبرى ، ولم أجد في كتب السنن بلفظ المؤلف ( وطى  
الخيار ) بضمير المتكلم ، ولمعه من تصرفه كمادة الفقهاء . انظر : البخارى ،  
في البيع ، باب ما يكره من الخداع في البيع ( ٢١١٧ ) ، فتح البارى ،  
٣٣٧ / ٤ ، وسلم ، في البيع ، باب من يخدع في البيع ، ( ١٥٣٣ ) ، ١١٦٥ / ٣ ،  
وراجع الاختلاف في ألفاظ الحديث وطرقه : السنن الكبرى ، ٢٧٣ / ٥ ، ٢٧٤ ،  
نصب الرأية ، ٦ / ٤ ، وما بعدها ، تلخيص الحبير ، ٢١ / ٣ ، ٢٢ .  
وانظر أدلة الأحناف بالتفصيل في المسوط ، ٤١ / ١٣ وما بعدها ، البدائع  
٣٠٧٤ / ٧ ، ٣٠٩٣ ، الهداية وشروحه : فتح القدير مع العناية ،  
( ٣٠٠ / ٦ ) ، البناء ، ٢٦١ / ٦ .

( ١ ) الحديث أخرجه ابن حزم في المحلى والخطاب في المعالم ، والطبرانى في  
الأوسط والحاكم في علوم الحديث عن أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جده مرفوعا في ضمن حكاية طويلة يروى عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى وابن شهره  
كما ذكره ابن حجر في التلخيص ونقل عن ابن أبي الفوارس أنه ( غريب ) وقال  
النووى في المجموع حديث عمرو " غريب " وقال الهيثمى بعد ذكر القصة " رواه  
الطبرانى وفي طريق عبد الله بن عمرو مقال " وذكره ابن تيمية في القواعد  
النورانية إلا أنه أنكر وجوده في دواوين الحديث حيث يقول : =

العلة<sup>(١)</sup> في الربا<sup>(٢)</sup> عندنا ، هي : الكيل في المكيلات ،

= " وقد ذكره جماعة من المصنفين في الفقه ، ولا يوجد في شيء من دواوين الحديث ، وقد أنكره أحمد وغيره من العلماء وذكروا أنه لا يعرف ، وأن الأحاديث الصحيحة تعارضه . . . . "

والذي رواه أصحاب السنن إلا ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ " لا يحمل سلف صبيح ولا شرطان في بيع ، ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يضمن عندك "

( أخرجه : أبو داود ( في البيوع ، باب في الرجل يبيع مالم يضمن عنده ( ٣٥٠٣ )  
٢٨٣/٣ ، ونحوه : الترمذي ( ١٢٣٤ ) وقال " حديث حسن صحيح " .  
٥٣٥/٣ ، والنسائي ، ٢٨٨/٢ )

انظر : المحلى ، ٤١٥/٨ ، معالم السنن ( ١٥٤/٥ ) مع مختصر سنن أبي داود ، المجموع ، ٤١٠/٩ ، القواعد النورانية الفقهية ، ت / محمد حامد الفقي ( بيروت ، دار المعرفة ) ص ١٨٨ ؛ مجمع الزوائد ، ٨٥/٤ ؛ تلخيص الحبير ١٢/٣ .

( ١ ) العلة لغة : المرض الشاغل ، وجمعها : علل . انظر : مختار الصحاح ، الصباح ، مادة : ( علل ) . والقصود بها هنا تعريفها الأصولي ، وهي كسب عرفها الرازي والبيهضاوي " بأنها المعرف للحكم " بمعنى " هي وصف في الأصل بني عليه حكمه ، ويعرف به وجود هذا الحكم في الفرع " .

انظر : شرح البدخشي والأسنوي ، على منهاج الوصول ، ٣٩/٣ .

( ٢ ) الربا : بكسر الراء ، مقصور على الأشهر ، ويشي ربحان ، بالواو على الأصل ، وقد يقال - ربحان - على التخفيف ، والنسبة إليه ربوى بالكسر .

وهو لغة : مطلق الزيادة ، وربا الشيء يربو ربحا ، أي زاد ، يقال : أربا الرجل : إذا عامل بالربا . انظر : الصحاح ، الصباح ، مادة ( ربا ) .  
وشرعا : كما عرفه الميداني بأنه : " فضل خال عن عوئ بمعيار شرعي ، مشروط لأحد المتماقدين في المعاوضة " .

وعرفه الشرييني وغيره من الشافعية بأنه : " عقد على عوئ شخص ، غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد ، أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما " .

انظر : اللباب ، ٣٢/٢ ؛ مثنى المحتاج ، ٢١/٢ .

والوزن في الموزونات (١) وعند الشافعي : الأكل في الأكل هو : الطعم (٢)

دليلنا وهو : أن الشرع لما حرم الفاضل ، فالفضل لا يظهر إلا بالكيل والوزن ، فكانت العلة في الحقيقة هي : الكيل ؛ لأن التسوية التي توجب تحريم التفاضل ، إنما هي : الكيل ، فيضاف الحكم إليه ، كما نقول في الرمي ؛ لأن إغراق السهم في القوس يوجب المرور ، والمرور يوجب الإصابة ، والإصابة توجب الجرح ، والجرح يوجب الإيلام والإيلام يوجب الموت ، فكان الكل مضافا إلى الرمي ، وإن كان الموت قد حصل بمسائط ، فكذاك ها هنا . (٣)

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الشرع إنما حرم التفاضل لحمة هذا المال ، وحرمة لكونه مطعوما ؛ لأنه يتعلق به بقاء الحياة ، كما يتعلق في الدراهم والدنانير ، إنما حرم لحمة هذا الممين ؛ لأن حرمة كونه ثمنًا ، وكونه ثمنًا يتعلق به بقاء الأموال ، بقاء النفوس بقاء الأموال ، فكذاك / في الطعم ؛ لأن بقاء النفوس يتعلق بشيئين (٣٨/ب) بالمطعمات والتجارة ، والمطعمات : تقوم بها النفوس ، والتجارة تقوم بها الأموال . (٤)

(١) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٧٥ ؛ القدوري ، ص ٣٨ ؛ المسوط ، ١١٣/١٢ ؛ تحفة الفقهاء ، ٣١/٢ ؛ البدائع ، ٣١٠٦/٧ ؛ الهداية مع فتح القدير ، ٤/٧ ؛ البناية ، ٥٢٥/٦ .

(٢) انظر : الأم ، ١٦/٣ - ٢٠ ؛ التنبيه ، ص ٦٤ ؛ المذهب ، ٢٧٧/١ ؛ الوجيز ، ١٣٦/١ ؛ المجموع ، ٤٤٦/٩ .

(٣) والأصل المحلول في هذا الباب بإجماع القائمين : الحديث المشهور ، الذي رواه مسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والطح بالطح ، مثلاً بثل ، سواء بسواء ، يبدأ بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يدا بيد ؛ مسلم في المساقاة ، باب الصرف صحح الذهب بالورق ، (١٥٨٧) ، ١٢١١/٣ ، وإنما وقع الاختلاف في العلة .

انظر الأدلة بالتفصيل : المسوط ، ١١٣/١٢ ، وما بعدها ؛ البدائع ، ٣١٠٦/٧ وما بعدها .

(٤) انظر الأدلة العقلية والمقلية بالتفصيل : الأم ، ١٤/٣ - ٢٠ ؛ المجموع ، ٤٥٣/٩ ، وما بعدها .

## سألة - ١٦٦ -

الربا في

( ٢ ) القليل

الربا لا يجرى في قليل البر ما لا يتأتى به الكيل عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : يجرى الأصل في هذه المسائل ، هو : الحديث المعروف ، وهو : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( الذ هب بالذ هب مثل مثل بيد ، والفضل ربا ، والفضة بالفضة مثل مثل بيد ، والفضل ربا ، والحنطة بالحنطة مثل مثل بيد ، والتمر بالتمر مثل مثل بيد ، والشمير بالشمير مثل مثل بيد ، والفضل ربا ، والطح بالطح مثل مثل بيد والفضل ربا ) <sup>(٣)</sup> فالنبي صلى الله عليه وسلم أثبت الربا في هذه الأشياء الستة ، لأن الحنطة مطعوم بنى آدم ، وهو الأصل ، والشمير مطعوم الحيوان ، والتمر هكذا ، والطح أصل التوابل ، والدنانير والدرهم أصل مال التجارة ، فالنبي ( صلى الله عليه وسلم ) اثبت الربا في هذه الأشياء ، لحزة هذه الأشياء ، وما لا يدخل / تحت الكيل ( ١ / ٣٩ ) يكون مهانا عند الناس ، كالحفنة بالحفنتين ، فوجب أن لا يجرى فيه الربا . <sup>(٤)</sup>

احتج الشافعي بأن اعتبر الطعم ، فاثبت الربا قليلا كان أو كثيرا ، حتى لو باع تفاحه بتفاحتين ، أو رمانة برمانتين ، فانه لا يجوز ، لوجود الطعم <sup>(٥)</sup> ، وعند أبي حنيفة : يجوز ، لأن الحلة فيه انما هو الكيل ، والفواكه ليست بحكيل بل هي عددي ، فلا يجرى فيه الربا . <sup>(٦)</sup>

( ١ ) انظر : المسوط ، ١١٤ / ١٢ ، تحفة الفقهاء ، ٣٢ / ٢ ، البدائع ،

٣١١١ / ٧ ، الهداية ، ( ٥٣٤ / ٦ ) ، مع النهاية .

( ٢ ) أنظر : الأم ، ١٤ / ٣ ، راجع المراجع السابقة للشافعية من السأله ( ١٦٥ )

في هامش ( ٢ ) .

( ٣ ) الحديث أخرجه الجماعة الا البخاري عن أبي هريرة وأبي سعيد وعبادة بن

الصامت رضي الله عنهما ، سلم ، في المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب

بالورق نقدا ( ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ) ، ٣٠ / ١٢١٠ ، ١٢١١ ، قال الزيلعي والعمري

يروون قوله : ( مثلا مثل ) بروايتين : بالرفع والنصب . انظر بالتفصيل : نصب

الراية ، ٣٥ / ٤ ، النهاية شرح الهداية ، ٥٢٧ / ٦ .

( ٤ ) لعدم وجود الحلة وهي الكيل . انظر : البدائع ، ٣١١١ / ٧ ، الفنايسسة ،

٥٣٤ / ٦ ، ٥٣٥ .

( ٥ ) راجع المراجع السابقة للشافعية في السألة ( ١٦٥ ) ص ، هامش ( ٢ ، ٤ ) .

( ٦ ) راجع المراجع السابقة للأحناف ، هامش ( ٣ ) .

علة الرها في  
النقود

### سألة - ١٦٧ -

الدنانير<sup>(١)</sup> والدراهم ، معلولان بعملة الوزنية عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي :  
معلولان بالتنحية والنقدية<sup>(٣)</sup> .

والمعنى فيه : ما ذكرناه في السألة الأولى<sup>(٤)</sup> .

جرمان الرها  
في غير الأشياء  
المنصوصة

### سألة - ١٦٨ -

يجرى الرها<sup>(٥)</sup> في الرصاص<sup>(٦)</sup> والنحاس<sup>(٧)</sup> وسائر الموزونات والكميلات ، المنصوصة

(١) الدينار ، مغرب ، أصله : دينار بالتضعيف ، فأبدل من أحدهما ياء ، لثلاثا يلتبس بالصادر ، ولهذا يرد في الجمع إلى أصله ، فيقال : دنانير .  
والدرهم : هو أيضا مغرب ، وزنه فمطل ، بكسر الفاء وفتح اللام في اللغة المشهورة ، وجمعه : دراهم ودراهيم ، والدينار والدرهم من العملات المستعملة المعروفة ، في الجاهلية والاسلام

والدينار الشرعي ، لوزن النقد يعادل : ٤٢٥ غراما

والدرهم الشرعي لوزن النقد ( الفضة ) يعادل : ٢٩٧٥ غراما .

انظر : المغرب ، الصباح ، ( دينار ، درهم ) ، الايضاح والتبيان ، في معرفة الكيال والميزان ، مع تعليقات ، الدكتور : محمد الخاروف ، ص ٤٩ ، ١٦١ .

(٢) راجع : المراجع السابقة للأحناف ، في السألة (١٦٥) ، ص ، هامش (١) .

(٣) راجع : المراجع السابقة للشافعية ، في السألة (١٦٥) ، ص ، هامش (٢) .

(٤) راجع ، علة الرها في الذهبين في السألة (١٦٥) .

(٥) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٧٥ ، تحفة الفقهاء ، ٣٣/٢ ، البدائع ،

٣١٠٩/٧ ، الهداية وشرحها : البناية ، ٥٢٨/٦ .

(٦) الرصاص : بالفتح ، والقطعة منه رصاص ، وهي العلاب ، وفي الزيف مسن

الدراهم : هو الموه ، وهي من مادة فلزتين . انظر : المغرب ، الصباح ،

معجم الوسيط . ( رص ، رصاص )

(٧) والنحاس : بتثنية النون ، : عنصر فلزي قابل للطرق يوصف عادة بالأحمر ،

لقرب لونه من الحمرة .

انظر : النجد ، ومعجم الوسيط ، ( نجم )

لما ذكرنا من علة الكيل والوزن <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : لا يجرى الرها الا في الاشياء الستة <sup>(٢)</sup> ، أو ما اكان في معناها ، لكونه مطعوما ، والرصاص والنحاس ليس بمطعوم فلا يجرى فيه الرها . <sup>(٣)</sup>

الرها في دار  
الحرب

#### سألة - ١٦٩ -

لا يجرى الرها في دار الحرب عندنا <sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعي : يجرى <sup>(٥)</sup> ، وحاصل الخلاف راجع : الى أن الكفار مخاطبون بالشرائع أم لا ؟ <sup>(٦)</sup>  
عندنا : الكفار مخاطبون بالايان ، وليسوا بمخاطبين بالشرائع . <sup>(٧)</sup>

- 
- (١) راجع المراجع السابقة في السألة (١٦٥) ص ، هامش (١)  
(٢) الاشياء الستة المذكورة في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، راجع السألة (١٦٥) ص ، هامش (٢، ٣)  
(٣) قال الشيرازي : " وما سوى الذهب والفضة والتأكل والمشرب لا يحرم فيها الرها " المجموع مع المذهب ، ٤٥٣/٩ ، فما بعدها .  
(٤) انظر : القدوري ، ص ٣٨ ؛ المبسوط ، ٥٦/١٤ ، ٥٧ ، الهدائع ، ٣١٢٢/٧ ، الهداية وشروحيها : فتح القدير مع العناية ، (٣٨/٧) ، الهنايسة ، ٥٢٠/٦ ، ٥٢١ .  
(٥) انظر : المجموع ، ٤٤٢/٩ ، ٤٤٣ .  
(٦) وقد سبق بيان هذا الخلاف بالتفصيل في السألة : (٧٠) ص  
(٧) واستدل الأحناف من النقل بما روى عن مكحول مرسل ، قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا رها بين المسلم والعربي في دار الحرب ) .  
قال السرخسي مقويا له : " والحديث وان كان مرسلا ، فمكحول فقيه ثقة والمرسل من مثله مقبول " . قال النووي : " مرسل ضعيف " وقال الميني وابن الهمام : " غريب ليس له أصل مسند " .  
واشترطوا ايضا لجريان الرها " أن يكون العباد لان معصومين ، فان كان أحدهما غير معصوم ، فلا يتحقق الرها . . . لأن مال العربي ليس بمعصوم ، بل هو مباح في نفسه ، الا أن المسلم الصائم يمنع من تملكه من غير رضاه ، =



وعند الشافعي : الكفار مخاطبون بالشرائع ، فإذا كانوا عند مخاطبتهم بالشرائع ،  
[تكون] <sup>(١)</sup> حرمة الربا ثابتة ، في حق الكفار. <sup>(٢)</sup>

(١/٣٩)  
بيع اللحم  
بالحيوان

سألة - ١٧٠ - /

بيع اللحم بالحيوان جائز عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : لا يجوز. <sup>(٤)</sup>

دليلنا في السألة وهو : أن اللحم إذا كان موزونا و صار ثمنا ، فيجوز بيعه ،  
لأن النهي ( صلى الله عليه وسلم ) نهى عن بيع الحيوان بالحيوان <sup>(٥)</sup> ،

= لما فيه من النذر والخيانة ، فإذا بدله باختياره ورضاه ، فقد زال هذا  
المعنى ، فكان الأخذ استيلاء على مال مباح غير مملوك . البدائع ، ٣١٢٧/٢ ،  
راجع المراجع السابقة للأحناف .

(١) في الأصل : ( جعل )

(٢) واستدلت الشافعية على تحريم الربا بدار الحرب : " بمجموع القرآن والسنة فسق  
تحريم الربا من غير فرق ، . . . ، ولأن ما حرم في دار الاسلام حرم هنـسـاك  
[ دار الحرب ] كالخمر وسائر المعاصي" . المجموع ، ٤٤٢/٩ .

(٣) مطلقا : ولا يشترط كون اللحم من جنس ذلك الحيوان ، ولا كونه مساويا للحيوان ،  
ولكن بشرط التعيين ، وأما النسيئة فلا يجوز فيه ، لا متناع السلم فيها .  
انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٧٦ ، القدوري ، ص ٣٨ ، المحـمـد بن سـيـوط ،  
١٨٠/١٢ ، البدائع ، ٣١٢٠/٧ ، الهداية وشروحها : فتح القدير  
والعناية ( ٢٥/٧ ، ٢٦ ) ، النهاية ، ٥٥٤/٦ .

(٤) انظر : مختصر المزني ، ص ٧٨ ، التنبيه ، ص ٦٤ ، المهذب ، ٢٨٤/١ ،  
الوجيز ، ١٣٨/١ ، الضحاك ، ص ٤٦ .

(٥) الحديث أخرجه أصحاب السنن عن سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه  
وسلم ( نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ) :

أبو داود ، في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان  
نسيئة ( ٣٣٥٦ ) ، ٢٥٠/٣ ، ونحوه الترمذي ، ( ١٢٣٧ ) وقال : حديث  
حسن صحيح ، وسمع الحسن عن سمرة صحيح\* ، ٥٣٨/٣ ، والنسائي ،  
٢٩٢/٧ ، وابن ماجه ، في التجارات ، باب الحيوان بالحيوان نسيئة  
( ٢٢٧٠ ) ، ٧٦٣/٢ ، ولم أر الحديث الا مقيدا بالنسيئة .

( ١ ) واللحم ليس بحيوان ، فيجوز .

احتج الشافعي في المسألة : أنه لما باع اللحم بالحيوان ، كأنه باع اللحم باللحم أحدهما موزون ، والاخر غير موزون ، فوجب أن لا يجوز كما لو باع الحيوان بالحيوان ( ٢ )

( ١ ) بمعنى أنه بيع موزون بما ليس بموزون ، أي بيع الجنس بخلافه .

أنظر الأدلة : المصوط ، ١٨٠ / ١٢ ، ١٨١ ، الهدائشع ، ٣١٢٠ / ٧ ،

الهداية ، ( ٥٥٤ / ٦ ) مع البناية .

( ٢ ) واستدل الشافعي بسنده عن ابن السيب مرسلا : أن النبي صلى الله عليه

وسلم ( نهى عن بيع اللحم بالحيوان ) وروى عن ابن عباس أن أبا بكر رضي الله عنه احتج عن بيع اللحم بالحيوان ( وذكر أدلة أخرى . ثم قال الشافعي " . . . ولا نعلم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خالف في ذلك أبا بكر ، وارسال ابن السيب عندنا حسن " .

قال ابن حجر : " رواه مالك والشافعي من حديث ابن السيب مرسلا ، وهو عند أبي داود في المراسيل ، ووصلة الدارقطني في الفرائض عن مالك عمن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه ، وصوب الرواية العسلة التي في الموطأ ، وتبعه ابن عبد البر وابن الجوزي " .

وللحديث شواهد ، منها : ما روى عن سمرة بن جندب مرفوعا :

( نهى أن تباع الشاة باللحم ) رواه البيهقي وقال : " هذا اسناد صحيح " .

انظر : ( الموطأ ، في البيوع ، باب بيع الحيوان باللحم ( ٦٤ - ٦٦ ) ،

٦٥٥ / ٢ ، السنن الكبرى ، باب بيع اللحم بالحيوان ، ٢٩٦ / ٥ ، ٢٩٢ ،

وراجع الاختلاف في الحديث ورواته في : نصب الراية ، ٣٩ / ٤ ، تلخيص

الحبير ، ١٠ / ٣ ، مختصر المزني ، ص ٢٨ ، ٧٩ ، المهذب ، ٢٨٤ / ١ .

مبادلة الرطب  
بالتمر

سألسة - ١٧١ -

الرطب بالتمر جائز عندنا (١) ، وعند الشافعى : لا يجوز . (٢)

دلينا فى السألة : لأن الرطب لا يخلوا اما أن يكون تمرا أولا يكون تمرا ، فان كان تمرا فانه يجوز ، لأن التمر بالتمر متساويان فيجوز ، أما اذا لم يكن الرطب تمرا فانه يجوز ، لأنه باع بخلاف جنسه ، فيجوز كيفما كان . (٣)

احتج الشافعى فى السألة : أن ( النبى صلى الله عليه وسلم ) انما جَوَّز بيع التمر بالتمر بشرط أن يكونا متساويين ، وما هنا لم يوجد التساوى ، لأن الرطب اذا جف لا يهد له أن ينتقص ، فلم يوجد التساوى . (٤)

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٧٧ ؛ القدورى ، ص ٣٨ ؛ المجموع ، ١٢٠ / ١٨٤ ؛

الهداية وشروحها : فتح القدير ( ٢٧ / ٧ ) ؛ البناية ، ٥٥٥ / ٦ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٢٤ / ٣ ؛ المذهب ، ٢٨١ / ١ ؛ الوجيز ، ١٣٧ / ١ ؛ الضحاك ، ص ٤٥ .

( ٣ ) وأستدل لابي حنيفة رحمه الله من النقل ( بقوله صلى الله عليه وسلم حين أهدى اليه رطباً ) ( أو كل تمر خبيث هكذا ) ساءه تمرا\* .

وهذا الحديث رواه الشيخان عن ابي هريرة وأبي سعيد الخدرى رضى الله عنهما فى مواضع ، وليس فيها ذكر الرطب ، وانما الهدية كانت تمرا كما هى فى نصوص الشيخين : ( البخارى ، فى كتاب البيوع ، باب اذا أراد بيع تمر بتمر خبيث منه ( ٢٢٠٢ ، ٢٢٠٤ ) ، ٣٩٩ / ٤٠ ؛ وسلم ، فى كتاب الصاغة ، باب يبيع

الطعام مثلاً بثل ، ( ١٥٩٣ ) ، ١٢١٥ / ٣٠ ) .

انظر : الهداية وشروحها : فتح القدير والمناية ٢٧ / ٧ ، ٢٨٠ ؛ البناية ، ٥٥٦ / ٦ .

( ٤ ) وهذا معنى حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن اشتراء التمر بالرطب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أينقص الرطب اذا ييس؟ فقالوا نعم ، فنهى عن ذلك\* .

اخرجه الامام مالك ، فى الموطأ ، فى كتاب البيوع ، باب ما يكره من بيع التمر ،

= ، ٦٢٤ / ٢ ، ( ١٢٢ )

## سألة - ١٧٢ -

رد الحوطوة

بميب

(أ/٤٠)

وطه الثيب يضع<sup>(١)</sup> الرد بالميب عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي لا يمنع الرد /  
بالميب<sup>(٣)</sup> .

دليلنا في السألة وهو : أن الوطه قائم مقام استيفاء الجزه ، كما لو قطع  
يدها أو رجلها ، فوجب أن يمنع الرد بالميب كما لو كانت بكرأنا مضرها ، مانع بيع الرد بالميب<sup>(٤)</sup> .  
احتج الشافعي في السألة : لأن الوطه لا يوجب نقصانا في المبيع ، فلا يمنع  
الرد بالميب ، كالأستخدام .<sup>(٥)</sup>

- 
- = أبوداود ، في كتاب البيوع ، باب التمر بالتمر ، ( ٢٣٥٩ ) ، ٢٥١ / ٣ ،  
الترمذي ، في البيوع ، باب ما جاء في النهي عن المعاقله والزائنه ( ١٢٢٥ )  
وقال : " حسن صحيح " ، ٥٢٨ / ٣ ، والنسائي ، في البيوع ، باب اشترى  
التمر بالوطه ، ٢٦٨ / ٧ ، وابن ماجه ، في التجارات ، باب بيع الرطب  
بالتمر ( ٢٢٦٤ ) ، ٢٠ / ( ٧٦١ ) .  
أنظر : الأم ، ٢٤ / ٣ ، ٢٥٠ ، المذهب ، ٢٨١ / ١ .  
( ١ ) بيان السألة : بأن " كان المبيع جارية فوطهها المشتري ، ثم اطلع على عيب  
بها ، فان كانت بكرأنا لم يرد لها بالاجماع " والخلاف في الثيب .  
انظر : مختصر المزي ، ص ٨٣ ، المذهب ، ٢٩٢ / ١ ، الهدايه ، ٣٣٤١ / ٧ .  
( ٢ ) انظر : المبسوط ، ٩٥ / ١٣ ، الهدايه ، ٣٣٤١ / ٧ .  
( ٣ ) انظر : ( مختصر المزي ) ، ص ٨٣ ؛  
المذهب ، ٢٩٢ / ١ ، الوبيز ، ١٤٥ / ١ ، الضهاج ، ص ٤٨ .  
( ٤ ) واستدلوا من النقل باجماع الصحابة رضوان الله عليهم : بعدم جواز الرد  
مجانا ، لا اعتبار الوطه بخزلة الجنابة .  
انظر أدلتهم النقليه والمقلية بالتفصيل : المبسوط ، ٩٥ / ١٣ ، ٩٦ ،  
١٨٥ / ٢٥ ، الهدايه ، ٣٣٤١ / ٧ .  
( ٥ ) انظر : المذهب ، ٢٩٢ / ١ .

## سألة - ١٢٣ -

اشترى أمه على

( ١ ) أنها كتابيه

إذا اشترى أمه على أنها كتابية ، فوجدت بخلافه ، فإن عندنا لا يثبت له الخيار ، فوجدناها بخلافه ( ٢ ) وعند الشافعي : يثبت له الخيار ( ٢ )

دللنا في المسألة : لأن هذا شرط لا يؤثر في البيع والمالية ، فوجب أن لا يثبت له الخيار ، كالکافرة الأصلية ( ٣ )

احتج الشافعي في المسألة : لأن أغراض الناس متفاوتة ، وهو انما اشتراها بشرط أن تكون كتابية ، فإذا وجدها بخلافه ، وجب أن يثبت له الخيار ، كما لو شرطها أنها صنعة فوجدها بخلافه . فانه يثبت له الخيار ( ٤ )

## سألة - ١٢٤ -

طكية المبد

بالتطيك

المبد لا يطك بالتطيك عندنا ( ٥ ) ، وعند الشافعي : يطك بالتطيك ( ٦ )

( ١ ) انظر الهداية ( ٣٢٣ / ٦ ) ، مع شرح البناية ، رد المختار مع حاشية ابن عابدین ، ١١ / ٥ ، ١٢٠ .

( ٢ ) زيد ما بين المرحمين لاتمام العبارة ، والظاهر أنها سقطت من الناسخ سهوا ، قال الشيرازي : " وان اشتراه [ عبدا ] على أنه كافر ، فوجدته مسلما ثبت له الرد " . المذهب ، ١ / ٢٩٤ .

( ٣ ) وكذلك ان وجدها سليمة ، فلا ترد ؛ " لأن الاسلام زوال الميب " ، فصار كما لو اشتراها معيبة ، فوجدها سليمة .

أنظر : شرح المعناية على الهداية ( ٣٦١ / ٦ ) مع شرح فتح القدير ، البناية ، ٣٢٣ / ٦ .

( ٤ ) انظر : المذهب ، ١ / ٢٩٤ .

( ٥ ) انظر : احكام القرآن ( للجصاص ) ، ٣ / ١٨٦ ، البناية شرح الهداية ، ٣١٢ / ٨ - ٣١٤ .

( ٦ ) انظر : التنبيه ، ص ٨٢ ، المذهب ، ١ / ٣٩٧ ، الوجيز ، ١ / ١٥٢ ،

المنهاج ، ص ٥٢ .

دليلنا في المسألة وهو : قوله تعالى ﴿عبدًا مطوكًا لا يقدر على شيء﴾ (١) وهو  
كل على موله (٢) فقد أخبر الله تعالى أن العبد لا يقدر على شيء ، فلو أثبتنا له  
المالك أثبتنا له القدرة (٣).

/احتج الشافعي في المسألة وهو : أن العبد أهل لمالك النكاح إذا ملكه (٤٠/ب)  
السيد ، فذلك يجوز أن يكون أهلاً لمالك المال (٣).

بيع العبد  
الجاني

سألة - ١٧٥ -

العبد الجاني عندنا يجوز بيعه (٤) ، وعند الشافعي : لا يجوز (٥) .

بيان المسألة : أن العبد إذا قتل رجلاً فعليه القصاص ، ثم قبل أن يقتص منه  
باعه سيده ، يجوز عندنا ، وعند الشافعي : لا يجوز .

دليلنا في المسألة وهو : أن العبد محل للبيع قبل الجنابة ، فوجب أن يكون  
محلًا للبيع بعد الجنابة (٦) ، كما لو قطع يد إنسان ، ثم باعه سيده قبل القصاص ، فإنه  
يجوز .

(١) سورة النحل ، آية : (٧٥ ، ٧٦)

(٢) انظر أحكام القرآن (للجصاص) ، ١٨٦/٣ ، ١٨٧ .

(٣) انظر : المذهب ، ٣٩٧/١ ، أحكام القرآن (للكيا الهراسي) ، ٢٤٤/٣ .

(٤) يجوز بيع العبد الجاني عند الأحناف ، ولكن يضمنه المولى بحسب علمه : فإن  
باعه قبل علمه بجنابته ضمن الأقل من قيمته ومن أورش الجنابة ، وإن باعه بعد  
علمه بها وجب عليه الأرش كاملاً .

انظر : القدوري ، ص ٩٢ ، الهداية ، ٢٠٥/٤ .

(٥) المسألة فيها أقوال وتفاصيل كثيرة لدى الشافعية ، وخلاصتها كما ، قال  
النووي رحمه الله في الروضة : "الذهب : أنه لا يصح بيعه إن تعلق برقبتنه  
مال ، ويصح إن تعلق به قصاص" .

انظر : مختصر المزي ، ص ٨٣ ، المذهب ، ٣٩٤/١ ، التنبيه ، ص ٦٣ ؛

الروضة ، ٣٥٧/٣ ، ٣٥٨ .

(٦) انظر : البناية في شرح الهداية ، ٢٧٣/١٠ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن العبد لما وجب عليه القصاص ، جُمِلَ كالهالك ، فلا ينحقد بيعة<sup>(١)</sup> ، كما لو باع مرتدا فإنه لا يجوز بيعه ، لكونه مستحقا للمهلك لهذا المعنى .

أثر البيع  
الفاسد

سألة - ١٧٦ -

البيع الفاسد<sup>(٢)</sup> إذا اتصل به القبض ، يفيد الملك عندنا<sup>(٣)</sup> ،

( ١ ) راجع : الصادر السابقة للشافعية .

( ٢ ) الفاسد والباطل مترادفان ، ويقابلان الصحة الشرعية ، عند جمهور الفقهاء سواء كان في العبادات أو المعاملات .

فهما في العبادات : عبارة عن عدم سقوط القضاء ، وفي المعاملات : عبارة عن عدم ترتب الأثر عليها .

وفرق الأحناف بينهما في المعاملات مع اتفاقهم مع الجمهور في العبادات : فعرفوا الفاسد بأنه " ما كان مشروعا بأصله دون وصفه " مثاله : البيع بالخمر والخنزير ، وهذا بيع فاسد ، لوجود حقيقة البيع وهو : مبادلة المال بالمال لأنهما مال عند أهل الذمة ، ومن ثم يفيد الملك عند اتصال القبض - موضوع سألنا - وعرفوا الباطل بأنه " ما لم يشرع بأصله ولا بوصفه " ،

مثاله : البيع بالميتة والدم ، فإنه لا يجوز بالاجماع ، ولا يفيد الملك مطلقا ، " وذلك لانعدام ركن البيع وهو : مبادلة المال بالمال ، فإن هذه الأشياء لا تمتد مالا عند أحد " .

المحل على  
انظر : شرح تنقيح الفصول ، ص ٧٧ ؛ تيسير التحرير ، ٢٣٦/٢ ، / جمع الجوامع ، ١٠٦/١ ؛ شرح الكوكب النير ، ٤٧٣/١ ؛ البناية ، ٣٧٤/٦ ؛ شرح فتح القدير ، ٤٠٤/٦ .

( ٣ ) التملك بالقبض مشروط بان ن البائع .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٨٥ ؛ القدوري ، ص ٣٦ ؛ المحسوط ، ٢٢/٣ ؛ تحفة الفقهاء ، ٨٤/٢ ؛ الهداية وشروحها : فتح القدير مع العناية ، ٤٠٤/٦ ؛ البناية ، ٣٧٧/٦ .

وعند الشافعى : لا يفيد الطك . ( ١ )

دليلنا فى المسألة وهو : أن العقد تم بينهما ، إلا أن الفاسد تمكن فى العقد ،  
فاذا قبض فوجب أن يتأكد الطك وزوال الفساد ، كما لو وهبه ثم قبضه ، فانه يثبت / ( ١ / أ )  
الطك . ( ٢ )

احتج الشافعى فى المسألة ، وقال : لا خلاف أن قبل القبض لا يوجب الطسك ،  
لكونه فاسدا ، وزيادة القبض وجب أن لا يثبت الطك . ( ٣ )

#### مسألة - ١٧٧ -

شراء المبد  
بشرط المتق

إذا اشترى عبدا بشرط المتق ، عندنا : لا يجوز . ( ٤ ) ، وعند الشافعى : يجوز ، ( ٥ )

( ١ ) انظر : مختصر المزنى ، ص ٨٧ ، المذهب ، ٢٧٥ / ١ ، الوجيز ، ١٣٩ / ١ ؛  
المجموع ، ٤١٢ / ٩ .

( ٢ ) انظر : المراجع السابقة للأحناف .

( ٣ ) وقاس الشيرازى البيع الفاسد بالنكاح الفاسد فى عدم وجوب الطك ، حيث  
يقول : " فان قبض الصبي بشرط فاسد [ لم يملكه ، لأنه قبض فى عقد فاسد ،  
فلا يوجب الطك ، كالوطء فى النكاح الفاسد " . المذهب ، ٢٧٥ / ١ .

( ٤ ) أى يقع البيع فاسدا ، وروى الحسن عن أبى حنيفة " بأن البيع يقع جائزا بهذا  
الشرط " . والمذهب : عدم جوازه ، كما ذكر المؤلف ، " ولو أعتقه قبل القبض  
لم ينفذ عتقه وان أعتقه بعد القبض عتق فانقلب العقد جائزا ، استحسانا فى  
قول أبى حنيفة حتى يوجب عليه الثمن " كما ذكره صاحب التحفة .

انظر : القدورى ، ص ٣٦ ، المسوط ، ١٥ / ١٣ ، تحفة الفقهاء ، ٧٧ / ٢ ،  
٧٨ ، الهدايج ، ٣٠٢٤ / ٧ .

( ٥ ) أى يقع البيع والشرط صحيحا على المذهب ، وفى لزوم العتق قولان .

انظر : التنبيه ، ص ٧٤ ، المذهب ، ٢٧٥ / ١ ، الوجيز ، ١٣٨ / ١ ،  
الروضة ، ٤٠١ / ٣ ، المنهاج ، ص ٤٦ ، المجموع ، ٤٠٥ / ٩ ، ٤٠٦ .



بيانه : اذا قال المشتري : اشتريت منك هذا المبد ، بشرط أن أعتقه .  
 دليلنا : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه " نهى عن بيع وشرط " ( ١ )  
 وهذا نص .

احتج الشافعي في المسألة : أن هذا شرط ملائم للعقد ، فلا يوجب فساد  
 العقد ، فصار كما لو شرط أن لا [ يبيع ] عبده ، لا يمنع فساد العقد ( ٢ )

شراء الكافر  
 للعبد المسلم

### سألة - ١٢٨ -

الكافر اذا اشترى عبدا مسلما ينمقد بيعه ، ولكن يجبر على البيع ( ٣ ) [ عندنا ] ،  
 وعند الشافعي : لا ينمقد . ( ٤ )  
 دليلنا في المسألة وهو : أن الكافر أهل للبيع للمسلم ، فوجب أن يكون أهلا  
 للشراء ، كما في المسلم . ( ٥ )

( ١ ) الحدِيث ————— قد سبق تخريجه ، والكلام فيه في المسألة  
 ( ١٦٤ ) ص

واستدل السرخسي بالمعنى : " لأن في هذا الشرط منفعة للمعقود عليه ،  
 والعقد لا يقتضيه ، فيفسد به العقد كما لو شرط أن لا يبيع " .

انظر الأدلة بالتفصيل : المسوط ، ١٥ / ٣ ، تحفة الفقهاء ، ٢٨ / ٢ .

( ٢ ) واستدل الشيرازي من النقل بحديث بريرة " لأن عائشة رضي الله عنها اشترت

بريرة لتمتقها ، فأراد أهلها أن يشترطوا ولاها ، فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اشترىها واعتقها فانما الولاء لمن أعتق " . رواه الشيخان :

( البخاري ، في الصلاة ، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد ، ( ٤٥٦ )

١ / ٥٥٠ ؛ مسلم ، في العتق ، باب انما الولاء لمن أعتق ، ( ١٥٠٤ ) ،

٢ / ( ١١٤١ ) . المذهب ، ١ / ٢٢٥ .

( ٣ ) انظر : المسوط ، ١٣ / ١٣٠ .

( ٤ ) اتفق الشافعية على تحريم هذا البيع ، واختلفوا في صحته على قولين مشهورين ،

وصحح الجمهور قول البطلان ، وهو قول النووي كما في المجموع . انظر : التنبيه

ص ٦٣ ، الوجيز ، ١ / ١٣٣ ، المنهاج ، ص ٤٥ ، المجموع مع المذهب ، ٩ / ٣٩٢ ،

٣٩٣ .

( ٥ ) انظر الأدلة بالتفصيل : المسوط ، ١٣ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

احتج الشافعي وهو : أن الكافر ليس بأهل للملك على المسلم ، بدليل أنه لا يملك النكاح على المسلمة ، وكذلك بالشرع\* ويجب أن لا يملك .<sup>(١)</sup>  
 وكان المعنى فيها : إنما هو الاستدلال ، لأن الكافر منهي عن الاستدلال للمسلم بالملك .<sup>(٢)</sup>

(٤١/ب)

/ مسألة - ١٧٩ -

بيع الكلب  
المعلم

بيع الكلب المعلم جائز عندنا<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : لا يجوز .<sup>(٤)</sup>  
 دليلنا في المسألة وهو : أن الكلب إذا كان معلماً يكون حيواناً منتفعاً به ، فجاز بيعه ، كسائر الحيوانات .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) انظر الأدلة : المجموع ، ٣٩٢/٩ ، ٣٩٣ .  
 (٢) ودليل هذا قوله عز وجل : ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ) (سورة النساء / ١٤١)  
 انظر المسألة مع اختلاف الفقهاء\* فيها بالتفصيل : تفسير القرطبي ، ٥ / ٤٢١ ، ٤٢٢ .  
 (٣) يجوز بيع الكلب مطلقاً عند الأحناف ، بدون تفريق بين المعلم وغير المعلم ، برواية الأصل ، كما ذكره الكاساني .  
 انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٨٤ ، البدائع ، ٣٠٠٦/٦ ، ٣٠٠٧٣/٧ .  
 (٤) لا يجوز بيع الكلب مطلقاً عند الشافعية ، سواء كان معلماً أو غير معلم ، لاعتباره نجس العين كالخنزير ، إلا أنه رخص اقتناؤه والانتفاع به ، لأجل الاضطهاد والحراسة ، لاستثناء الشارع ذلك ، للحاجة .  
 انظر : مختصر المزني ، ص ٨٩ ، ٩٠ ، المهذب ، ٢٦٨/١ ، الوجيز ، ١٣٣/١ ، الروضة ، ٣٤٨/٣ .  
 (٥) واستدل الأحناف على جواز بيعه مطلقاً : بأنه مأل مباح الانتفاع به شرعاً على الإطلاق ، فكان محللاً للبيع ، كالصقر والبازي .  
 انظر بالتفصيل : البدائع ، ٣٠٠٦/٦ .

احتج الشافعى فى المسألة : بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ( أنه نهى عن بيع الكلب ) <sup>(١)</sup> وهذا نص.

شراء الأعمى  
وصيه

مسألة - ١٨٠ -

شراء الأعمى وصيه جائز عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعى : لا يجوز <sup>(٣)</sup> ،

دليلنا فى المسألة وهو : أن الأعمى أهل لطف النكاح ، فوجب أن يكون أهلاً للشراء ، كالطلاق والعتاق . <sup>(٤)</sup>

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن البيع بالجهالة لا يجوز ، | و | هذا البيع من الأعمى مجهول ، فوجب أن لا يصح ، كشراء الغائب . <sup>(٥)</sup>

( ١ ) الحديث رواه الشيخان عن أبى سعود الانصارى رضى الله عنه ، ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم ( نهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان الكاهن ) :

البخارى ، فى المجموع ، باب ثمن الكلب ، ( ٢٢٣٧ ) ، ٤ / ٤٢٦ ، سلم ، فى

المساقاة ، باب تحريم ثمن الكلب . ، ( ١٥٦٧ ) ، ٣ / ١١٩٨ .

- واستدل الجميع على ترخيص اقتناءه والانتفاع به فى الاصطلياد والحراسة بما

رواه أبو داود من حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم

قال : ( من اتخذ كلباً الا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يسوم

قيراط ) : أبو داود ، فى الصيد ، باب فى اتخاذ الكلب للصيد وغيره ( ٢٨٤٤ )

٣ / ١٠٨ .

( ٢ ) حيث يقول الأحناف بصحة بيع الأعمى ، فانهم يثبتون له الخيار مالم يجلس ،

أو يوصف له ان كان ما لا يجلس ، لأن هذا الفعل بمنزلة النظر من الصحيح .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٨٣ ، المسوط ، ١٣ / ٧٧ .

( ٣ ) انظر : مختصر المزنى ، ص ٨٨ ، المذهب ، ١ / ٢٧١ ، الوجيز ، ١ / ١٣٥ ،

المجموع ، ٩ / ٣٣٢ .

( ٤ ) انظر : المسوط ، ١٣ / ٧٧ .

( ٥ ) انظر : المجموع مع المذهب ، ٩ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

## مسألة - ١٨١ -

تصرفات  
الصبي

الصبي اذا تصرف في المال ، اذا كان باذن الولى يصح تصرفه عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند  
الشافعى : لا يصح <sup>(٢)</sup>

دلينا في المسألة وهو : أن الصبي الماقل يهتدى في التجارات ، الا أنه  
محجور عليه لحق الولى ، فاذا أذن الولى فقد ارتفع الحجر ، كما في العبد ، لأن العبد  
محجور عليه مع كونه أهلاً لحق المولى ، فاذا أذن المولى صح بيعه وشراؤه ، وكذلك الصبي <sup>(٣)</sup>  
احتج الشافعى في المسألة / وهو : أن الصبي ليس بأهل للتصرف قبل أن  
وليه ، فوجب أن لا يكون أهلاً بعبد الاذن ، كما في النكاح ، لأن الاذن لا يصير ما  
ليس بأهل أهلاً ، بخلاف العبد ، لأن العبد أهل ، بدليل أنه مخاطب بحقوق  
الله تعالى بخلاف الصبي <sup>(٤)</sup> .

## مسألة - ١٨٢ -

تصرف العبد  
المأذون

العبد <sup>(٥)</sup> المأذون من نوع من التجارة ، يصير مأذوناً في جميع أنواع  
التصرفات عندنا <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) يصح تصرف الصبي باذن الولى اذا كان يعقل البيع والشراء عند الاحناف .  
انظر : القدورى ، ص ٦٧ ، المسوط ، ٢٥ / ٢٠ ، ٢١ ، تحفة الفقهاء ،  
٢ / ٤٤ ، الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ، ٩ / ٣١٠ وما بعدها  
(٢) لا ينعقد تصرفه مطلقاً عند الشافعية . انظر : التهذيب ، ١ / ٢٦٤ ، ٢٣٩ ،  
الوجيز ، ١ / ١٣٣ ، المنهاج ، ص ٤٤ ، الروضة ، ٣ / ٣٤٢ ، حاشية قليوبي  
وعيمره على شرح المحلى على المنهاج ، ٢ / ١٥٥ .  
(٣) انظر الأدلة النقلية والعقلية بالتفصيل . المسوط ، ٢٥ / ٢١ ، ٢٢ .  
(٤) استدلت الشافعية بحديث عائشة رضى الله عنها ( رقع القلم عن ثلاث : من  
الصبي حتى يبلغ . . الحديث ) وقد سبق تخريجه في المسألة (٤٦) ص  
انظر : التهذيب ، ٢ / ٢٦٤ .  
(٥) زيد تابين المربعين . لاقتضاء المسألة ذلك .  
(٦) القدورى ، ص ٦٦ ، المسوط ، ٢٥ / ٥ ، تحفة الفقهاء ، ٣ / ٤٨٣ ، الهداية  
وشرحها : فتح القدير والعناية ، ٩ / ٢٨٥ .

وعند الشافعي : لا يصير ماذونا في الجميع . ( ١ )

دليلنا في المسألة : لأن العهد محجور عليه في التصرفات لحق السيد ، فإذا أذن له السيد ، فقد ارتفع الحجر ، فوجب أن يكون أهلا لجميع التصرفات ، كما لمو أعتق . ( ٢ )

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن المولى لما أذن له بالتصرف في النوع ، إنما خصه هذا النوع ، لأنه عرف حال العهد أنه يهتدى في هذا النوع ، لأن النسياس متفاوتون في هذا التصرف ، فهما يهتدى في نوع ، ولا يهتدى في نوع آخر ، فكأن تخصيص المولى للعهد في شيء إنما يكون لمعنى ، وجب أن لا يملك التصرف في الجميع كما في الوكيل . ( ٤ )

#### مسألة - ١٨٣ -

أثر سكوت  
السيد في  
تصرفات العبد

المولى إذا رأى عبده يتجر فسكت / فإنه يكون أذنا عندنا ( ٥ ) ، وعند الشافعي ( ٤٢ / ب ) لا يكون ماذونا بالسكوت ( ٦ )

( ١ ) انظر : المذهب ، ٣٩٧ / ١ ، التنبيه ، ص ٨٢ ، الوجيز ، ١٥١ / ١ ، المنهاج ، ص ٥٢ .

( ٢ ) انظر الأدلة بالتفصيل : الجسوط ، ٦٠٥ / ٢٥ ، البدائع ، ١٠٠ / ٤٥٢٠ .

( ٣ ) في الأصل : ( كالتصرف ) .

( ٤ ) راجع الأدلة في نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، ١٢٤ / ٤ .

( ٥ ) بسكوت المولى يصير العهد ماذونا في التجارات ، ماعدا البيع الذي صادفه

السكوت فيه ، عند أبي حنيفة . انظر : الجسوط ، ١١ / ٢٥ ، تحفة الفقهاء ،

٤٨٥ / ٣ ، البدائع ، ١٠٠ / ٤٥٢١ ، الهداية وشرحها العناية ( ٢٨٤ / ٩ )

مع تكملة فتح القدير .

( ٦ ) انظر : المذهب ، ٣٩٦ / ١ ، الوجيز ، ١٥٢ / ١ ، المنهاج ، ص ٥٢ .

دليلنا في المسألة وهو : أنه لما رأى عبده يبيع ويشترى وسكت ، يكون هذا اذنا من طريق الدلالة ، كالاذن من طريق الافصاح ، كالأب اذا زوج ابنته البالغة ، فاستأذنها فسكت ، فان ذلك يكون رضا منها ، لهذا المعنى ، فذلك ها هنا . ( ١ )  
احتج الشافعي في المسألة وقال : لأن السكوت ليس بحجة في الشرع بخلاف البكر ، لأن الشرع جعل سكوتها رضا لعة الميا ، وها هنا هذا المعنى معدوم ، فوجب أن لا يثبت الا بالافصاح . ( ٢ )

بيع لبن بنى  
آدم

### سألة - ١٨٤ -

بيع لبن بنى آدم لا يجوز عندنا ( ٣ ) ، وعند الشافعي : يجوز ( ٤ )

دليلنا في المسألة وهو : أن اللبن جزء من بنى آدم ، فلا يجوز بيعه ، كما في سائر الأجزاء ، والخلاف بين الأة والعة واحد ، كان ينهى أن يجوز لبن الأسة ، كما جاز بيعها ، الا أنه لا يجوز بيع لبنها ، لأن اللبن لا يحل فيه الرق ، فلا يبيوز بيعه ، كالبول والدم منها . ( ٥ )

- ( ١ ) انظر الأدلة بالتفصيل في المراجع السابقة للأحناف .
- ( ٢ ) وطل الشيرازى عدم اعتبار الاذن بالسكوت بقوله : " لأنه تصرف يفتقر الى الاذن فلم يكن السكوت اذنا فيه ، كبيع مال الأجنبى " . المذهب ، ١ / ٣٩٦ .
- ( ٣ ) انظر : البدائع ، ٦ / ٣٠١١ .
- ( ٤ ) انظر : الوجيز ، ١ / ١٣٤ ؛ المجموع ، ٢ / ٥٧٥ ؛ الروضة ، ٣ / ٣٥٣ .
- ( ٥ ) واستدل الاحناف لذهبهم باجماع الصحابة ، " لما روى عن عمرو بن لوطى رضى الله تعالى عنهما : " أنها حكما فى ولد المعزور بالقيمة ، والقصر بمقابلة الوط " وما حكما بموجب قيمة اللبن بالاستهلاك ، ولو كان مالا لحكما ، لأن المستحق يستحق بدل اتلاف ماله بالاجماع . . . .
- ولأن اللبن جزء من الآدمى ، والآدمى بجميع أجزائه محترم مكرم ، وليس من الكرامة والاحترام ابتدأه بالبيع والشراء " . البدائع ، ٦ / ٣٠١١ .

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن اللين / شى \* طاهر منتفع به فجاز بيعه ( ١/٤٣ )  
كما فى سائر الألبان . ( ١ )

مسألة - ١٨٥ -  
البيع بشرط  
البراءة من  
العيوب  
إذا باع واشترى بشرط البراءة من العيوب ، يجوز عندنا ( ٢ ) وعند الشافعى العيوب  
لا يجوز . ( ٣ )

دليلنا فى المسألة : أن هذا شرط ملائم بهذا العقد ، فوجب أن يجوز ، كما  
لو برأه بعييب معين . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) انظر الدليل : المجموع ، ٥٧٥/٢ .  
( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٨١ ؛ القدورى ، ص ٣٦ ؛ المبسوط ، ٩١/١٤ ؛  
البدائع ، ٣٣٢٤/٧ ؛ الهداية وشروحها : فتح القدير ( ٣٩٦/٦ ، ٣٩٧ )  
البنية ، ٣٦٩/٦ .  
( ٣ ) روى عن الشافعى فى المسألة ثلاثة أقوال ، مع التفريق بين الحيوان وغيره :  
" وأظهرها : يبرأ فى الحيوان عما لا يعلمه البائع دون ما يعلمه ، ولا يبرأ فسى  
غير الحيوان بهما . . . " ثم وان بطل هذا الشرط لم يبطل به البيع على الأصح  
كما ذكره النووى . انظر : مختصر العزنى ، ص ٨٤ ؛ المذهب ، ٢٩٥/١ ؛  
الروضة ، ٤٧٠/٣ ، ٤٧١ ؛ المنهاج ، ص ٤٦ .  
( ٤ ) واستدلوا من النقل باتفاق الصحابة على جواز البيع ، قال السرخسى : " وجهتنا  
فى ذلك ما روى أن زيدا بن ثابت رضى الله عنه ابتاع مملوكا من عبد الله بن عمر  
رضى الله عنهما بشرط البراءة من كل عيب ، ثم طعن فيه بعميب فاغتصما إلى  
عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فحلفه بالله : لقد بعته وما به عيب يعلمه  
وكتمته ، فنكسل عن اليمين فردّه عليه " قال السرخسى مستدلا بالقضية  
" فقد اتفقوا على جواز البيع بهذا الشرط ، وإنما اختلفوا فى صحة الشرط  
فيستدل باتفاقهم على جواز البيع ، ويقول النبى صلى الله عليه وسلم  
( المسلمون عند شروطهم ) على صحة الشرط . =

احتج الشافعي وقال : ان هذا ابراه مجهول ، والابراه في المجهول لا يصح ،  
كالاقرار في المجهول .

---

= ( أخرجه أبو داود عن أبي هريرة ، في الأفضية ، باب في الصلح ، ( ٣٥٩٤ ) ،  
٣٠٤/٣ ؛ والحاكم في المستدرک ، ٤٩/٢ ؛ السنن الكبرى ، ٧٩/٦ ،  
وغيرهم ) . المبسوط ، ٩٢/١٣ .

( ١ ) واستدل الشافعي في الحيوان بقضاء عثمان رضي الله عنه : " أنه يرى من  
كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه ولم يسمه له ويقفه عليه . . . . " .  
أنظر : مختصر المزني ، ص ٨٤ ؛ المذهب ، ٢٩٥/١ .



( ١ )  
بـباب السلمالسلم فى  
المنقطع

[ مسألة ] - ١٨٦ -

( ٢ ) ، وعند الشافعى جائز ( ٣ ) .

وصورته : اذا أسلم فى المنقب أو فى الرطب فى غير أوانه ،

دللنا فى المسألة : أنه أسلم فى شئ وهو غير قادر على تسليمه ، لان القدرة على

التسليم شرطا عند محل الاجل ، وهاهنا ربما يموت أحد المتعاقدين ، فيحل الاجل  
ويعجز عن تسليمه ، فوجب أن لا يجوز ( ٤ ) .

( ١ ) السلم لغة : التقديم والتسليم ، والسلم : الاسم من أسلمت ، وهو : تسليم رأس المال ، وهو بالتحريك بمعنى السلف ( وزنا ومعنى ) " وهو كل ما قدمه الانسان من قبله " وشرعا " اسم لعقد يوجب الملك فى الثمن عاجلا وفى الثمن آجلا " واختصاره هو : " أخذ آجل بعاجل " ، ومن ثم يسمى الصبيح : مسلما فيه ، والثمن : رأس المال ، والبائع : مسلما اليه ، والمشتري : رب السلم .  
انظر : معجم مقاييس اللغة ، القاموس المحيط ، مختار الصحاح ، المصباح ، الترميمات : ( سلم ) ، البدائع ، ٣١٤٧ / ٧ ، النهاية ، ٦٠٦ / ٦ .  
والسلم من المقود اللازمة : بمعنى أنه يستطيع أحد المتعاقدين فسخه  
الا برضا الطرف الآخر .

( ٢ ) واشترط الا حناف لصحة عقد السلم ؟ أن يكون جنس السلم فيه موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل ، ولا يتوهم انقطاعه عن أيدي الناس ، كالحبوب .  
فان توهم انقطاعه بآى صورة من الصور الآتية فلا يصح فيه السلم : أولا : أن يكون السلم فيه موجودا عند العقد منقضا عن أيدي الناس عند حلول الاجل ،  
ثانيا : أن يكون منقضا وقت العقد موجودا عند حلول الاجل .  
ثالثا : أن يكون موجودا عند العقد وعند حلول الاجل ، ولكنه ينقطع فيما بين ذلك .

انظر : مختصر الخاوى ، ص ٨٦ ، القدورى ، ص ٣٩ ، البسوط ، ١٢٤ / ١٢ ؛  
تحفة الفقهاء ، ١١ / ٢ ، البدائع ، ٣١٧١ / ٧ ، الهداية وشروحها : فتح القدير  
والعناية ( ٨١ / ٧ ) : النهاية ( ٦١٨ / ٦ )

( ٣ ) وانما يجوز عند الشافعية اذا كان السلم فيه مأمونا عن الانقطاع وقت حلول

انظر : الام ، ٤٤ / ٣ ، المهذب ، ٣٠٥ / ١ ، الوجيز ، ٥٥ / ١ ، الروضة ، ١١ / ٤ ؛

المنهاج ، ص ٥٣ .

( ٤ ) واستدل الاحناف من النقل بقوله صلى الله عليه وسلم =

احتج الشافعى وقال : لان القدرة على التسليم ، انما يشترط فى السلم ، عند  
 محل المشروط ، لان الكلام هاهنا انما وقع اذا أسلم فى غير أوانه وحينه ، وشرط وقت  
 التسليم ، حال وجوده / فنهضى أن يجوز .

( ٤٣ / ب )

## سألة - ١٨٧ -

سلم الحال

( ٢ ) ، وعند الشافعى : يجوز ( ٣ ) .  
 سلم الحال لا يجوز عندنا

= ( لا تسلفوا فى الشارحتى بيد وصلاحها ) أخرجه ابو داود وابن ماجه عن  
 ابن عمر رضى الله عنهما . ( أبو داود - فى البيوع ، باب فى السلم فى ثمرة  
 بعينهما ، ( ٣٤٦٧ ) ٢ / ٢٧٦ ، ابن ماجه فى التجارات ، باب اذا اسلم فى  
 نخل بعينه لم يطالع ( ٢٢٨٤ ) ٢ / ٧٦٧ ، نصب الراية ، ٤ / ٤٩ ) ،  
 انظر بالتفصيل : المسوط ، ١٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ ، النهاية ، ٦ / ٦١٨ .  
 ( ١ ) واستدل الشافعى من النقل بمفهوم حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة ، وهم يسلفون فى التمر السنسنة  
 والسنتين ، فقال : ( من أسلف فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم )  
 ( أخرجه الجماعة : البخارى ، فى السلم ، باب السلم فى كيل معلوم ( ٢٢٣٩ ) ،  
 ٤ / ٤٢٨ ، مسلم ، فى الساقاة ، باب السلم ، ( ١٦٠٤ ) ، ٣ / ١٢٢٩ ) ،  
 وقال : . . . وإذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم السلف فى التمر السنتين  
 بكيل ووزن وأجل معلوم كلة ، والتمر قد يكون رطبا ، وقد أجاز أن يكون فى  
 الرطب سلفا مضمونا فى غير حينه الذى يطلب فيه ، لانه اذا سلف سنتين كان  
 بعضها فى غير حينه " .

وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما : " أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع الرجل  
 شيئا الى أجل ليس عنده أصله " الام ، ٣ / ٩٤ ، المهذب ، ١ / ٣٠٤ .

( ٢ ) وذلك لان " الاجل فى المسلم فيه ، شرط لجواز السلم " عندهم .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٨٦ ، القدورى ، ص ٣٩ ، تحفة الفقهاء ، ٢ / ١٠ ؛

الهداية وشروحيها : فتح القدير ( ٨٦ / ٧ ) ، البناء ( ٦٢٣ / ٦ ) .

( ٣ ) انظر : الام ، ٣ / ٩٥ ، التنبيه ، ص ٦٦ ، المهذب ، ١ / ٣٠٤ ، الوجيز ، ١ / ١٥٤ ؛

المنهاج ، ص ٥٢ ، الروضة ، ٤ / ٧ .

دليلنا في السألة وهو : أن السلم بيع مالين عند ، لا نه بيع بأوكس ثمنه ،  
 لأن السلم فيه لو كان حاضرا ، لباعه بأوفر الثمن ، فلا حاجة [ الى ] قبول السلم ،  
 احتج الشافعى ، وقال : انما يجوز السلم لا اعتبار الحاجة ، الا أن القياس يابى  
 عن جواز السلم ، لا نه بيع معدوم ، وبيع المعدوم لا يجوز ، لان الشرع جوزا الحاجة  
 الناس ، والحاجة أمر باطن لا يمكن الوقوف عليه ، فكان اقدامه بالسلم دليلا على  
 الحاجة ، فيجوز (٣) .

السلم فى  
الحيوان

سألة - ١٨٨ -

السلم فى الحيوان لا يجوز عندنا (٤) ، وعند الشافعى : يجوز (٥) .

(١) فى الاصل ( الآ ) .

(٢) واستدلوا من النقل بحديث ابن عباس رضى الله عنهما - السابق ذكره وتخريجه

فى السألة (١٨٥) (ص ) بقوله : الى أجل معلوم " ،

ولانه " لو كان قادرا على التسليم حالا [ لم يوجد المرخص فحق على النافى "   
 أنظار أدلتهم بالتفصيل : البدائع ، ٣١٧٤/٧ ، وشرح فتح القدير ، ٨٧/٧ .

(٣) واستدل الشافعى من النقل بفهم حديث ابن عباس - ( من أسلف فليسلف ...

الحديث ) ( الحديث سبق تخريجه فى السألة (١٨٦) ، ص ( -

حيث يقول : فانا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الطعام بصفة الى  
 أجل فكان بيعه حالا أجوز ، " لانه ليس فى البيع معنى الا أن يكون بصفة  
 مضمونا على صاحبه ، فانا ضمن مؤخرنا ضمن معجلا وكان معجلا أعجل منه  
 مؤخرنا ، والا عجل أخرج من معنى الضرر وهو مجامع له فى أنه مضمون له على  
 بائعه بصفة " . الام ، ٩٥/٣ .

(٤) حيث ان الاحناف يشترطون فى السلم " أن يكون السلم فيه ما يضبط بالوصف  
 وهو : أن يكون من الاجناس الاربعة : المكيل ، والموزون ، والذرى ، والمددى  
 المتقارب " .

انظار : مختصر الطحاوى ، ص ٨٦ ، القدرى ، ص ٣٩ ، الصبوط ، ١٣١/١٢ ،  
 تحفة النقا ، ١٦/٢ ، البدائع ، ٣١٦٦/٧ ، الهداية وشرحها ، فتوح  
 القدير والعناية (٧٦/٧) ، البناية ، (٦١٤/٦) .

(٥) يجوز عند الشافعية السلم فى الحيوان : اذا كان معلوم الجنس والنوع والسن  
 والصفة . =

دليلنا في المسألة وهو : أن الحيوان لا يمكن غيباه بالوصف ، لانه يتفاوت  
تفاوتا فاحشا ، قرب دابتين على اسن<sup>(١)</sup> واحد ، وعلى قامة واحدة ، وعلى سمن  
واحد ، يماوى أحدهما مائة ، والآخر عشرة ، فيؤدى الى المنازعة ، لان الشرع انما  
يجوز السلم في شئ يمكن اثباته بالوصف ، وهاهنا لا يمكن ، فوجب أن لا يجوز ، كما  
لو أسلم في الجواهر واللاكى<sup>(٢)</sup> . / ( ١ / ٤٤ )

احتج الشافعى في المسألة وهو : أن الحيوان انما يمكن غيباه بالوصف اذا  
استقصى ، فوجب أن يجوز السلم فيه ، كما قلنا في الثياب والديباغ المنقشة<sup>(٣)</sup> .

= انظر : الام ، ١١٧ / ٣ ، المهذب ، ٣٠٤ / ١ ، والتنبيه ، ص ٦٨ ، الوجيز ،  
١٥٦ / ١ ، الروضة ، ١٨ / ٤ ، المنهاج ، ص ٥٣ .

( ١ ) في الاصل ( سنن ) .

( ٢ ) واستدلوا من النقل بحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله  
عليه وسلم ، قال : ( نهى عن السلم في الحيوان ) .  
أخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال : " صحيح الاسناد ولم يخرجاه " ،  
والدارقطنى فى سننه وقال ابن حبان : " اسحاق بن ابراهيم - راوى الحديث -  
منكر الحديث جدا يأتى عن الثقات بالموضوعات ، لا يحل كتب حديثه الا على  
جبهة التصحيح " .

( سنن الدارقطنى ، ٧١ / ٣ ، المستدرک ، ٥٧ / ٢ ، نصب الراية ، ٤٦ / ٤ ) .

انظر الادلة بالتفصيل : المسوط ، ١٣٢ / ١٢ ، البدائع ، ٣١٦٦ / ٧ ،

٣١٦٧ ، وشرح فتح القدير ، ٧٨ / ٧ ، ٧٩ ، البنائة ، ٦١٤ / ٦ .

( ٤ ) واستدل الشافعى من النقل بحديث أبى رافع أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم استسلف بكرا وقنياه رباعيا وقال : " فان خيار الناس أحسنهم  
قنياه " . ( أخرجه سلم فى المساقاة ، باب من استسلف شيئا ففضى خيرا منه ،  
١١٦٠٠ ، ١٢٢٤ / ٣ ) .

ثم قال الشافعى : فهذا الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وبه أخذ وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمن بهيرا بصفة وفى هذا  
مادل على أنه يجوز أن يضمن الحيوان كله بصفة فى السلف .

وأدلة أخرى ، راجع الام ، ١١٧ / ٣ ، ١١٨ .

## ( ١ ) كتاب الرهن

رهن المشاع

مسألة ١ - ١٨٩ -

رهن المشاع (٢)، عندنا : لا يجوز (٢)، وعند الشافعي : يجوز (٤).

( ١ ) الرهن : لغة : الدوام والثبوت والحبس ، يقال : ما رهن ، أي راكم ، ونعمة راهنة : أي ثابتة دائمة ، وقال سبحانه وتعالى ( كل نفس بما كسبت رهينة ) ( القيامة / ٣٨ ) ، أي مرهونة ، بمعنى : محبوسة ، ويطلق الرهن لغة : على العقد ، وعلى الشيء المرهون ، من باب اطلاق الصدر وإرادة المفعول . وجمعه : رهان ، ورهن ، ورهون . وبابه : قطع . انظر : معجم مقاييس اللغة ، القاموس المحيط ، مختار الصحاح ، المصباح ، مادة : ( رهن ) .

واختلف الفقهاء في تعريفه تبعاً لاختلاف أهل اللغة : فعرفه المرغيناني من الأحناف بأنه : " جعل الشيء محبوساً بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالدون " .

وعرفه الرملي من الشافعية بأنه : " جعل عين مال متولة ، وثيقه بديسمس لمستوفى منها ، عند تعذر وفائه " .

ومن ثم يكون الراهن هو : المدين ، والمرتهن هو : الدائن ، والرهن هو : الشيء المرهون . والرهن عقد له طرفان : طرف لازم ، وطرف جائز ، لازم في حق الراهن إذا قبضه المرتهن ، وجائز في حق المرتهن : بمعنى أنه يجوز له أن يفسخ العقد من جهته إذا شاء ، ولا يجوز للراهن أن يفسخه - بعد القبض - من جهته ، من غير رضا المرتهن .

انظر : المسوط ، ٦٣/٢١ ، الهداية ، ١٢٦/٤ ، الام ، ١٤٦/٣ ، المهذب ، ٣١٢/١ ، ٣١٤ ، المغني ، لابن قدامة ) ، ٥٠٥/٣ ، نهاية المحتاج ، ٢٣٣/٤ .

( ٢ ) المشاع : ما خوف من شاع الشيء يشيع شيوعاً ، ومنه شاع اللبن في الماء ، إذا تفرق وامتزج به ، والمقصود منه هنا : هو جزء غير محدود في مال مشترك بين اثنين فأكثر . انظر : المصباح ، مادة ( شيع ) .

( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٩٢ ، القدوري ، ص ٤١ ، المسوط ، ٦٦٩/٢١ ، الهداية ( ٥٢/١٠ ) مع تكملة فتح القدير .

( ٤ ) انظر الام ، ١٤٠/٣ ، المهذب ، ٣١٥/١ ، الوجيز ، ١٥٩/١ ، الروضة ، ٣٩/٤ ، المضاج ، ٥٤ .

وصورته : اذا كان شقصاصين رجلين ، أو دارا ، فرهن أحد الشريكين نصيبه ، لا يجوز ، ولا خلاف أنه اذا كان من شريكه ، فهو جائز .

دليلنا في المسألة وهو : أن المقصود من الرهن ، انما هو الاستيفاء ، لانه قبضه على وجه الاستيفاء ، أو كان المقصود انما هو الوثيقة ، لكن يضجر قلب الراهن ! أن يكون الرهن محبوسا في يد المرتهن ، فيسارع الى قنائه دينه ، وهذا فبسي الشاع لا يتصور ، لانه لا يمكن اثبات اليد الا بطريق المهايأة <sup>(١)</sup> : يوم في يد هذا ، ويوم في يد هذا ، فيفوت معنى الرهن <sup>(٢)</sup> .

احتج الشافعي ، وقال : كل ما جاز بيعه جاز رهنه ، لان الشاع لا يمنع صحة البيع ، فوجب أن لا يمنع صحة الرهن <sup>(٣)</sup> .

وطئ المرتهن  
الجارية

مسألة - ١٩٠ -

( ٤ ) المرهونة

( ٤٤ / ب )

المرتتهن اذا وطئ الجارية المرهونة ، باذن الراهن / ، يجب المهر عندنا ، <sup>(٥)</sup> وعند الشافعي : لا يجب <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) المهايأة ، لغة : مشتقة من الهيئة ، وهي الحالة الظاهرة للمتهنى للشئ ، ومنه التهايؤ ، وهو : أن يتواضعوا على أمر ، فيتراضوا به ، وفي الحقيقة : " أن يتراضوا بهيئة واحدة ، يعني : الشريك منتفع بالعين على الهيئة التي ينتفع بها الشريك الآخر ، وفي عرف الفقهاء هي : قسم النافع " .

انظر : الصباح ، مادة ( هيا ) ، البناية ، ٦٨٢ / ٨ .

( ٢ ) الذي هو الحبس على الدوام . انظر الادلة بالتفصيل : المسوط ، ٦٤ / ٢١ .

تحفة الفقهاء ، ٥٠ / ٣ ، تكللة فتح القدير مع العناية ، ١٥٤ / ١٠ .

( ٣ ) انظر : المذهب ، ٣١٥ / ١ .

( ٤ ) ولا يجب عليه الحد للشبهة ، انظر : تحفة الفقهاء ، ٦١ / ٣ ، حاشية ابن

عابد بن ، ٤٨٢ / ٦ .

( ٥ ) ما حكاه المؤلف من الشافعية ، قول مجمل ، يحتاج الى تفصيل وتوضيح وثبت

الوجوب وعدمه : فان كان الوطئ باذن الراهن مع علم الواطئ بحرته : لزمه

الحد على الصحيح ، والمهران اكرهها ، وان كان الواطئ جاهلا بالتحريم ،

سقط عنه الحد والمهران كانت المرأة مطاوعة ، وان كانت مكرهة وجب المهر على

الاطهر . =

دللتنا في السألة وهو : أن الوطء عندنا بمنزلة استيفاء جزء ، ولهذا قلنا :  
الوطء في غير الملك [ يوجب ] <sup>(١)</sup> المفو <sup>(٢)</sup> ، فإذا كان الوطء قائما مقامه فمضى  
استيفاء الجزء ، [ فهذا ] <sup>(٣)</sup> استيفاء جزء من الرهن بضمن قيمته <sup>(٤)</sup> ، ويكون  
رهنا في يده ، فكذلك هاهنا .

احتج الشافعي في السألة وهو : أن المهر لو وجب ، إنما وجب بالوطء ، والمهر  
يجب بالمقد ، فلهذا لا يجب . <sup>(٥)</sup>

### سألة - ١٩١ -

حكم الرهن في  
يد المرتهن

الرهن أمانه ، أو مضمونة في يد المرتهن ؟ عندنا : الرهن مضمون . بأقل من  
قيمه من الدين ، وما زاد على الدين يكون أمانة ، حتى لو هلك الرهن في يد  
المرتهن ، أن كان الرهن بمثل الدين يسقط بالدين عندنا <sup>(٦)</sup> ،

= انظر الروضة ، ٩٩/٤ ، المنهاج مع شرح المحلى ( مع حاشيتي قليوبسى  
وعميره ) ، ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧ ، مضمي المحتاج ، ١٣٨/٢ .

( ١ ) في الأصل : ( يجب )

( ٢ ) المقر ، بالضم : " دية فرج المرأة اذا غضبت على نفسها " . الصباح ، مادة :  
( عقر ) .

( ٣ ) في الأصل : ( فلهذا )

( ٤ ) راجع المصادر السابقة للأحناف .

( ٥ ) والدليل يصلح للحالة الثانية : ( كون الواطء جاهلا مع اكرامها ) على وجه  
مرجوع في المذهب ، لأنه لا يجب لاذن مستحقه ، فأشبه زنا الحرة .  
ورد على هذا الدليل : بأن وجهه في حق الشرع ، فلا يؤثر فيه الاذن قياسا  
على المفوضة في النكاح ، فانها تستحق المهر بالدخول . راجع المراجع  
السابقة للشافعية .

( ٦ ) انظر : القدوري ، ص ٤١ ، المسوط ، ٦٤/٢١ ، ٦٥ ، تحفة الفقهاء ،

٥٦/٣ ، البدائع ، ٣٧٦٠/٨ ، الهداية ( ١٤٠/١٠ ) ، ١٤٥٠ ، مع تكملة  
فتح القدير .

وعند الشافعى : لا يسقط ، ويكون أمانة فى يد المرتهن ، وهلاكه لا يوجب سقوط الدين . ( ١ )

دلينا فى المسألة وهو : أن المرتهن إنما قبض الرهن على وجه الاستيفاء ، ولو قبضه على حقيقة الاستيفاء كان مضمونا عليه ، فكذلك إذا قبضه على وجه الاستيفاء كما نقول : بسوم البيع ، لأن القبض / بسبب البيع يكون مضمونا عليه ، كالمقبوض ( ١/٤٥ ) على الحقيقة . ( ٢ )

احتج الشافعى فى المسألة ، بدليل ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا يخلق الرهن من رهنه ، له غمه وعليه غزمه ) <sup>(٣)</sup> قال النبى صلى الله عليه وسلم ( جمل الغزم على الراهن ، فمن جعل الغزم على المرتهن جعل مخالفا لهذا النص .

( ١ ) انظر : الأم ، ١٦٧/٣ ، التنبيه ، ص ٧١ ، الوجيز ، ١٦١/١ ، الروضة ، ٩٦/٤ .

( ٢ ) استدل الأحناف من النقل بقوله صلى الله عليه وسلم - للمرتهن بعد ما نفسق فرس الرهن عنده - ( ذهب حقتك ) ، قال الكاسانى : " وهذا نص فى الباب لا يحتمل التأويل " ( أخرجه أبو داود فى مراسيله ، وابن أبى شيبه فى صنفه ، وبعد الحق فى أحكامه ، وقال : " هو مرسل ضعيف " وقال ابن القطان فى كتابه : " مصعب بن ثابت : ضعيف كثير الخطأ وإن كان صدوقا " كما ذكره الزيلعى فى نصب الراية ، ٣٢١/٤ ، وانظر ما أورده عبد الرزاق فى صنفه من الآثار ، ٢٣٨/٨ وما بعدها .

واستدلوا أيضا باجماع الصحابة ، كما قال المرغينانى : " واجماع الصحابة والتابعين رضى الله عنهم من أن الرهن مضمون مع اختلافهم فى كيفيته " .

انظر : المسوط ، ٦٥/٢١ ، البناية ، ٦٥٣/٩ - ٦٥٥

( ٣ ) هذا الحديث رواه الشافعى فى الأم عن ابن المسيب مرسلا ، وعن ابن هريرة مرفوعا بلفظ : ( لا يخلق الرهن الرهن من صاحبه الذى رهنه ، له غمسه وعليه غزمه ) ثم قال : " وهذا تأخذ ، وفيه دليل على أن جميع ما كان رهنا غير مضمون على المرتهن " . =



## سألة - ١٩٢ -

اعتاق الراهن

(٢) العبد المرهون

إذا أعتق الراهن عبد [أو] المرهون ينفذ عتقه عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : لا ينفذ

دليلنا في السألة وهو : أن الممتق تصرف في الرق ، لأن الممتق إسقاط الرق ، والرق مطوك للراهن ، فقد تصرف فيها هو مطوك ، فوجب أن يكون كما قبل الرهن <sup>(٣)</sup>

= واختلف المحدثون في إرساله واتصاله : أخرجه الدارقطني متصلا وقال :

" هذا اسناد حسن متصل " . وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، والحاكم في المستدرک وقال : " هذا حديث صحيح أعلى الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه " .

أخرجه ابوداود في مراسيله ، وقال : " قوله ( له غنمه وعليه فرسه ) من كلام سميد ابن المسيب ، نقله عنه الزهري ، وقال : " هذا هو الصحيح " وكذلك رواه مرسل البزار ، والدارقطني ، وابن القطان وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفهما . أنظر : الأم ، ١٦٧/٣ ، ١٦٨ ، سنن الدارقطني ، ٣٢/٣ ، المستدرک ، ٥١/٢ ، السنن الكبرى ، ٤٢/٦ ، صنف عبد الرزاق ، ٢٣٧/٨ . انظر ما قبل في الحديث بالتفصيل : نصب الراية ، ٣١٩/٤ - ٣٢١ ؛ تلخيص الحبير ، ٣٦/٣ .

(١) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٩٣ ؛ القدوري ، ص ٤١ ؛ المسبوط ،

١٣٥/٢١ ؛ تحفة الفقهاء ، ٦٥/٣ ؛ الهداية ، ١٤٦/٤ .

(٢) " إذا أعتق الراهن المرهون ، ففي إيقاعه ثلاثة أقوال ، أظهرها : الثالث ، وهو أن كان موسرا نفذ ، وإلا فلا " . وأخذت منه القيمة وجمعت رهنا مكانه ، لأنه أطف رقه فلزمه ضمانه " . ذكره الشيرازي والنووي .

أنظر : المهذب ، ٣١٩/١ ؛ التنبيه ، ص ٧١ ؛ الروضة ، ٧٥/٤ .

(٣) أنظر : المسبوط ، ١٣٦/٢١ ، ١٣٧ ؛ البدائع ، ٣٧٩٨/٨ ؛ الهداية ،

١٤٦/٤

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الراهن بـلاعـتاق أبطل حق المرتهن ،  
فوجب أن لا يجوز الا برضاه ، كما لو باع أو أجزأه لا يجوز لهذا المعنى [لذا] نه (١)  
يبطل حق المرتهن في الحبس (٢) إلا أن عند أبي حنيفة ينفذ عتقه ، ولكن يضمن قيمة  
العبد وتكون رهنا مكانه (٣) .

### سألة - ١٩٣ -

انتفاع الراهن  
بالرهون

الراهن عندنا : ليس له أن ينتفع من الرهون (٤) ، وعند الشافعي [له] أن  
ينتفع (٥) .

(١) في الأصل : ( أنه )

(٢) انظر : المذهب ، ٣١٩/١ ،

(٣) محمد نفوذ العتق في العبد الرهون - عند الأحناف - يقضى دين المرتهن  
بحسب حال الراهن أو الدين ، ولم يذكر المؤلف الا حالة واحدة وهي : ان  
كان الدين مؤجلا أخذت منه قيمة العبد ، وبطلت رهنا مكانه حتى يحل الأجل  
وأما ان كان الراهن موسرا والدين حالا فيجبر الراهن على قضاءه ، وكذلك  
إذا حل الأجل المؤجل ،

وأما ان كان معسرا فسمى العبد في قيمته ، ويقضى منها الدين .

أنظر بالتفصيل : البدائع ، ٣٧٩٨/٨ ، ٣٧٩٩ ، الهداية ، ١٤٦/٤ .

(٤) انظر : المسوط ، ١٠٦/٢١ ، تحفة الفقهاء ، ٥٧/٣ ، البدائع ،

٣٧٤٠/٨

(٥) يجوز للراهن الانتفاع بالرهن - عند الشافعي - على وجه لا يتضرر به المرتهن .

أنظر : الأم ، ١٥٥/٣ ، المذهب ، ٣١٨/١ ، التنبيه ، ص ٧١ ، الوجيز ،

١٦٤/١ ، المنهاج ، ص ٥٥ .

دليلنا في المسألة وهو : أن المقصود من الرهن ، إنما هو الحصص والوثيقة ، لكي  
يضجر قلب الراهن فيسارع إلى قضاء دينه ، غلو قلنا بأنه ينتفع الراهن / بالرهن ،  
يفوت هذا المعنى ، فوجب أن لا يجوز . ( ١ )  
احتج الشافعي في المسألة وهو : الخبر الذي تقدم ذكره . ( ٢ )

ضمان الفاضل  
للرهن

### مسألة - ١٩٤ -

إذا غصب رجل شيئاً ، ثم إن المفصوب منه رهن من الفاضل ، يبرأ من ضمان  
الغصب عندنا ( ٣ ) ، وعند الشافعي : لا يبرأ من الضمان بحدوث الرهن . ( ٤ )  
دليلنا في المسألة وهو : أن من شرط جواز الرهن القبض ( ٥ ) ، والمفصوب منه لم يمس  
رهنه من الفاضل جعل في الشرع كأنه قبضه من الفاضل ، فكذلك هاهنا .  
احتج الشافعي في المسألة وهو : أن القبض الحقيقي والتسليم لم يوجد ، فوجب  
أن لا يخرج [ عن ] ( ٦ ) عهدة ضمان الغصب ، كما قبل الرهن ( ٧ )

( ١ ) واستدل الأحناف من النقل بقوله عز وجل ( فرهان مقبوضة ) ( البقرة / ٢٨٣ )  
قال السرخسي : فهذا يقتضي أن يكون مقبوضاً للمرتبه في حال كونه مرهوناً ،  
” وانتفاع الراهن بعدم هذا الوصف “ .  
انظر الأدلة بالتفصيل : المبسوط ، ١٠٧ / ٢١ وما بعدها ؛ والبدائع ،  
٠٣٧٤٠ / ٨

( ٢ ) راجع الحديث في المسألة ( ١٩١ ) ، ص ، هامش ( ٣ ) ؛ الأم ،  
١٥٥ / ٣ ، المهذب ، ٣١٩ / ١

( ٣ ) أنظر : تحفة الفقهاء ، ٥٥ / ٣

( ٤ ) أنظر : المهذب ، ٣٨١ / ١ ، الوجيز ، ١٦٣ / ١ ، الروضة ، ٦٨ / ٤

( ٥ ) أنظر : القدوري ، ص ٤٠ ، المبسوط ، ٦٨ / ٢١ ، تحفة الفقهاء ، ٥٥ / ٣

( ٦ ) في الأصل ( عند )

( ٧ ) أنظر : المهذب ، ٣٨١ / ١ ، الروضة ، ٦٨ / ٤

## كتاب الأشربة (١)

[سألة] - ١٩٥ -

تخليل الخمر جائز عندنا (٢) ، وعند الشافعى : لا يجوز (٣)

دلينا فى السألة : ماروى عن ( النبى صلى الله عليه وسلم ) \* أنه مر بشاة مرمية فقال : هلا انتفعتم باهابها ، فقالوا : انها ميتة يارسول الله ، فقال النبى ( صلى الله عليه وسلم ) : \* أيما اهاب دبح فقد طهر ، كالخمر تخلل فتحل (٤) ، وهذا دليل على أن التخليل جائز .

احتج الشافعى فى السأله وهو : أن هذا تفيير وتقليب ، وتقليب الأعيان لله تعالى ، وليس فى وسع المبد تقلب الأعيان ، ألا ترى أنه لو ألقى السكر/ والفانيد ( ١/٤٦ ) فى الخمر ، حتى صار حلوا ، فانه لا يكون حلالا ، لأنه لم يتغير من حكم الخمر ، فكذلك اذا ألقى فيه طح أو غيره . (٥)

( ١ ) الأشربة ، جمع شراب ، وهو : اسم لما يشرب من المائعات ، كالأطعمه ، جمع طعام ، والبراد بها هنا : الأشربة المحرمة .

مادة : انظر : المفرب ، الصباح ، ( شرب ) ، البناية ٩٤ / ٤٩٤ .

( ٢ ) انظر : القدورى ، ص ٩٨ ، الصبوط ، ٢٤ / ٢٢ ، الهداية ، ٤٠ / ١١٣ .

( ٣ ) بمعنى : ان تخليل الخمر بطرح عصير أو طح ونحوهما - حرام بلا خلاف عند الشافعية ، ويكون الخل الناتج عن التخليل نجسا .

أنظر السألة بالتفصيل فى : المجموع مع المذهب ، ٢ / ٥٨١ .

( ٤ ) سبق تخريج الحديث والكلام فيه فى السألة ( ٤ ) ص

( ٥ ) واستدل الشافعية على تحريم تخليل الخمر ونجاسته بأدلة نقلية وعقلية كثيرة

منها : ما أخرجه مسلم فى صحيحه من حديث أنس رضى الله عنه قال : ( سئل النبى صلى الله عليه وسلم : أنتخذ الخمر خلا ؟ قال : لا )

مسلم ، فى الأشربة ، باب تحريم تخليل الخمر ، ( ١٩٨٣ ) ، ٣ / ١٥٢٣ .

أنظر الأدلة بالتفصيل : المجموع ، ٢ / ٥٨١ ، ٥٨٢ .

## ( ١ ) كتاب الحجر

سألة - ١٩٦ -

من أدرك ماله  
عند رجل قد

إذا باع من آخر شيئاً ثم أفلس المشتري بالثمن ، عندنا : أن كان بعد القبض أفلس فهو والفرما سواء<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : البائع أحق بممين ماله سواء قبض المشتري أو لم يقبض<sup>(٣)</sup> .

دلينا في السألة أنه لما باع وقبض المشتري ، زال ملك البائع ولم يبق له الحق ، فصار هذا أسوة للفرما<sup>(٤)</sup> .

احتج الشافعي في السألة وهو : أنا أجمعنا على أن أحد الفرما إذا كان في يده رهن ، فمات من عليه دين مفلساً ، فإن المرتهن أحق بالرهن من سائر الفرما ، لتملك حقه بالرهن ، فكذلك البائع ، فوجب ها هنا بمثابته .

( ١ ) كتاب الحجر في المخطوط في السألة ( ١٩٦ ) ولكن قدمته هنا لمناسبة هذه السألة مع ما بعدها .

الحجر : يفتح الحاء وسكون الجيم - المنع - وفعله من باب : دخل ، وهو لفظة : مطلق المنع ، ومنه يقال : حجر عليه القاضي في ماله ، إذا ضمه ممن أن يفسده ، فهو محجور عليه ، انظر : المغرب ، الصباح ، التعريفات ، مادة : ( حجر ) .

وشرعاً : " المنع عن أشياء مخصوصة بأوصاف مخصوصة " . وعرفه الميداني بأنه " المنع من نفاذ تصرف قولي " . وعرفه الشريفي بأنه " المنع من التصرفات المالية " .

انظر : الاختيار ، ٩٤ / ٢ ، اللباب ، ٦٦ / ٢ ، مفتي المحتاج ، ١٦٥ / ٢ .

( ٢ ) انظر : مختصر الدحاوي ، ص ٩٥ ، القدوري ، ص ٤٤ ، الهداية ، ٢٨٢ / ٣ .

( ٣ ) وعند الشافعية : البائع بالخيار : أن شاء فسخ البيع واسترد عين ماله ، وإن شاء أقسمها مع الفرما .

انظر : الأم ، ١٩٩ / ٣ ، المذهب ، ٣٢٩ / ١ ، التنبيه ، ص ٧١ ، الوجيز ، ١٢٢ / ١ ، المنهاج ، ص ٥٨ .

( ٤ ) راجع الدليل : الهداية ، ٢٨٢ / ٣ .

( ٥ ) واستدل الشافعي من النقل بما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قال : ( من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق بمسه ) =

الحجر على  
الحجر

سألة - ١٩٢ -

الحجر على الحر باطل عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : جائز ، اذا كان الرجل  
سفيهًا مهذرا <sup>(٢)</sup>

دلينا في المسألة وهو : أن الحرية والبلوغ سبب لزوال الحجر ، فلو قلنا بأنه  
يحجر عليه ، لسلب الولاية التي أثبتها الشرع <sup>(٣)</sup>.

= متفق عليه : ( البخاري ، في الاستقراء ، باب اذا وجد ماله عند مفس في البيع  
والقرض ، ( ٢٤٠٢ ) ، ٦٢/٥ ، مسلم ، في المساقاة ، باب من أدرك ما باعه  
عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه ، ( ١٥٥٩ ) ، ٩٣/٣ ( ١ ) ،  
أنظر : الأم ، ١٩٩/٣ ، المذهب ، ٢٣٩/١ .  
( ١ ) عند أبي حنيفة اذا بلغ سفيهًا يحجر عليه الى أن يبلغ خمسًا وعشرين سنة ،  
ومعها يدفع اليه وان كان سفيهًا ، خلافا للصاهيين ، فانهما يقولان :  
بالحجر على الحر بالسفه والغفلة مع خلاف بينهما في أمر الحاكم ، وعلى قولهما  
الفتوى في المذهب .

أنظر : مختصر الطحاوي ، ص ٩٧ ، القدوري ، ص ٤٢ ، الجسوط ،  
١٥٧/٢٤ ، البدائع ، ٤٤٦٤/٩ ، الهداية ، ٢٨١/١ ، ٢٨٥ ، الدر  
المختار ( ١٤٨/٦ ) مع حاشية ابن عابدين .  
( ٢ ) انظر : الأم ، ٢١٨/٣ ، المذهب ، ٣٣٨/١ ، التنبيه ، ص ٧٣ ، الوجيز  
١٧٦/١ ، الروضة ، ١٨٢/٤ ، الضهاج ، ص ٥٩ .  
( ٣ ) استدل أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، بمجموعات البيع والهبة والاقرار . . من  
نحو قوله سبحانه وتعالى ( وأحل الله البيع ) ( البقرة / ٢٧٥ ) وقوله تعالى :  
( يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه الى قوله  
( ولا ينجنس منه شيئا ) ( البقرة / ٢٨٢ ) ، وقال الكاساني مبينا وجه الدلالة :  
" أجاز الله تعالى البدلين ، حيث ندب الى الكتابة ، وأثبت الحق ، حيث  
أمر من عليه الحق بالاملاء ونهى عن النجس عاما من غير تخصيص " ، وأدلى  
أخرى ، انظر بالتفصيل : الجسوط ، ١٥٩/٢٤ ، البدائع ، ٤٤٦٥/٩ .

احتج الشافعي في الصلاة : لأن الرجل اذا كان سفيهاً مهذراً احتاج الى النظر والقاضي بحجره عن التصرف ، لا يضحى ماله ، نظراً له <sup>(١)</sup> / كما في الصبي الماقل (٤٦/ب) المهذر ، فكان المعنى فيه : تضييع المال ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى عن اضاءة المال . <sup>(٢)</sup>

بيع القاضي  
مال المديون

سألمة - ١٩٨ -  
اذا ركبته الديون ، فامتنع [عن] <sup>(٣)</sup> أداء الحق ،

(١) واستدل الشافعي رحمه الله تعالى من النقل بآيتين ، حيث يقول : " الحجر على الهالكين في آيتين من كتاب الله عز وجل ، وهما : قول الله تبارك وتعالى : ( فليكتب ولياً من آل أبيه الحق ، وليتق الله به ، ولا يبخس منه شيئاً ، فسان كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أولاً يستطيع أن يمل هو ، فليطّل عليه بالعدل . . . ) ( البقرة / ٢٨٢ ) ثم قال حيناً وجه الدلالة : " وأثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع ان يمل هو ، وأمر وليه بالاملاء عليه ، لأنه أقامه فيما لا غنا به عنه من ماله مقامه " .

والآية الأخرى ، قول الله سبحانه وتعالى ( وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم ) ( سورة النساء / ٦ ) انظر الادلة بالتفصيل : الأم ، ٢١٨ / ٣ ، ٢١٩ ، المذهب ، ١ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٢) ويقصد بهما انخرجه الشيخان من حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( ان الله عز وجل حرم عليكم : عقوق الأمهات ، وواد البنات ، وضما وهات ، وكره لكم ثلاثاً : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، واطاعة العال ) :

البخاري ، في الاستقراغ ، باب ما ينهى عن اضاءة المال ، ( ٢٤٠٨ ) ، ٦٨ / ٥٠ ، مسلم ، في الأقضية ، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة . . . ( ١٧١٥ ) ، ١٣٤١ / ٣

(٣) في الأصل ( على )





## سألة - ١٩٩ -

سن البلوغ

(١) عندنا : تسعة عشر ، وعند الشافعى : خمسة عشر . (٢)

= ( الحديث أخرجه الدارقطنى والحاكم والبيهقى متصلاً . ورواه أبو داود فى المراسيل مرسلًا ، وقال عبد الحق : " المرسل أصح من المتصل " .  
انظر : السنن الكبرى ، ٤٨ / ٦ ؛ نيل الأوطار ، ٢٧٦ / ٥ . المذهب ، ٣٢٢ / ١ .

(١) البلوغ فى اللغة : الإدراك والنضج والوصول ، وفى الشرع هو : بلوغ الصبى سن الحلم ، أى ملغ الرجال .

ويصرف البلوغ من الصبى والصبية ، بامارات حسية معروفة ، منها ما يشترك فيها الذكر والأنثى وهى : الاحتلام ، والانزال ، والانبثاق .  
ومنها ما تختص بها الأنثى وهى : الحيض ، والاحبال .

فان ظهرت علامة أو أكثر من هذه العلامات ، فيحكم ببلوغه ، ويترتب عليه أحكام وآثاره ، باتفاق بين الفريقين ، وان لم يظهر شئ \* من هذه العلامات فالحالة هذه يحكم بالبلوغ بتحديد السن ، على اختلاف بين المذهبين .

(٢) فذهب أبو حنيفة فى تحديد سن البلوغ الى التفريق بين الجنسين : فيبلغ الصبى عنده بتام ثمانى عشرة سنة ، وقيل حتى يستكمل تسع عشرة سنة ، والصبية بتام سبع عشرة سنة ، والطمع فى الثامنة عشرة سنة .

وأما الشافعية والصاحبان لأبى حنيفة رحمهم الله ، فذهبوا الى عدم التفريق بين الجنسين ، وبلوغهما بتام : خمس عشرة سنة ، وهو رواية عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وعليه الفتوى فى المذهب .

وما ذكرته فى تحديد سن البلوغ باعتبار أقصى مدة البلوغ ، وقد يبلغان قبل هذه المدة بحسب البيئة والمجتمع التى يعمش فيها ، " وأدنى المدة لذلك فى حق الخلام اثنتا عشرة سنة وفى حق الجارية تسع سنين " .

انظر : القدورى ، ص ٤٣ ؛ البدائع ، ٤٤٧٠ / ٩ ؛ الهداية ، ( ٢٥٤ / ٨ )  
مع البناءة ؛ الأم ، ٢١٥ / ٣ ؛ المذهب ، ٣٣٧ / ١ ؛ الوجيز ، ١٧٦ / ١ ؛  
الروضة ، ١٧٨ / ٤ ؛ المضاجع ، ص ٥٩ .

دليلنا في المسألة : لأن الناس يتفاوتون فيه ، قد يبلغ الصبي لخسة عشر  
أو أقل أو أكثر ، فاخذنا فيه بالأكثر احتياطاً . ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الأمر يبنى على / الغالب ، والغالب ( ٤٧ / أ )  
في زماننا يبلغ الصبي : لخسة عشر أو بأقل من ذلك ، فوجب أن يحكم بالبلوغ ،  
لصحة التصرفات .

نكاح وطلاق

مسألة - ٢٠٠ -

المحجور عليه

المحجور عليه لأجل السفه ، هل يصح طلاقه ونكاحه ؟ لا خلاف أن طلاقه  
يصح ، وأما في النكاح : يجوز نكاحه ( ٣ ) وينظر في المهر

( ١ ) واستدل لابي حنيفة من النقل بقوله سبحانه وتعالى ( حتى يبلغ أشده )  
( الأنعام / ١٥٢ ) ، " وأشد الصبي ثمانى عشرة سنة ، هكذا قاله ابن عباس  
رضي الله عنه " ، في أقل ما قيل في تفسير الأشد .  
وقال المرغيناني في معرض استدلاله في حد بلوغ الاناث : " ان الاناث نشؤهن  
وادراكهن أسرع فنقصنا في حقهن سنة . . .  
راجع أدلة المسألة بالتفصيل : البدائع ، ٤٤٧٠ / ٩ ، نصب الراية ، ١٦٦ / ٤ ،  
البنية ، ٢٥٧ / ٨ وما بعدها .

( ٢ ) واستدل الشافعية من النقل بما أخرجه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما  
أنه قال : ( عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ، وأنا ابن  
أربع عشرة سنة فلم يعجزني ولم يرني بلفت ، وعرضت عليه ( يوم الخندق ) وأنا  
ابن خمس عشرة سنة فرآني بلفت فأجازني ) :

البخارى ، في الشهادات ، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم . . . ( ٢٦٦٤ )  
٢٧٦ / ٥ ، مسلم ، في الامارة ، باب بيان سن البلوغ ، ( ١٨٦٨ ) ، ١٤٩٠ / ٣ ،  
انظر الأدلة بالتفصيل في : المذهب ، ٣٣٧ / ١ ، ٣٣٨ .

( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٩٧ ، القدورى ، ص ٤٣ ، الهداية ، ٢٨٣ / ٣ ،  
المذهب ، ٣٣٩ / ١ ، الوجيز ، ١٧٦ / ١ ، الروضة ، ١٨٥ / ٤ ، المضاج ،  
ص ٤٣ .

فان كان مثل مهر مثلها فانه يصح ، وان زاد على مهر المثل ، فهل يصح ؟  
 ع عند أبي حنيفة يصح <sup>(١)</sup> ، وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي لا يصح <sup>(٢)</sup> ، والمعنى  
 ماقد منا في المسألة الاولى <sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) يصح على قوله ، لأن الحر الماقل البالغ لا يحجر عليه بالسفه عنده .  
 أنظر : القدوري ، ص ٤٢ ، الدر المختار (١٤٧/٦) ، مع حاشية ابن عابدين .  
 (٢) وتبطل الزيادة على مهر المثل لدى الصاحبين ، وعلى قولهما الفتوى فسى  
 المذهب ، كالشافعية .  
 انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٩٧ ، الهداية ، ٢٨٣/٣ ، الدر المختار ،  
 (١٤٨/٦) مع حاشية ابن عابدين ، الام ، ٢١٩/٣ ، المذهب ،  
 ٣٣٩/١ ، الوجيز ، ١٧٦/١ ، الروضة ١٨٥/٤ ، الضحاك ، ص ٤٣ .  
 (٣) راجع المسألة (١٩٧) ص

الصلح عن  
الانكار

# كتاب الصلح (١)

[مسألة] - ٢٠١ -

الصلح عن الانكار (١) جائز عندنا (٣) ، وعند الشافعي لا يجوز (٤)

دليلنا في المسألة وهو : أن الصلح إنما يجوز لقطع الخصومة والشفب ، فلو قلنا :  
انه لا يجوز الصلح مع الانكار ، لطالت هذه الخصومة ، فيفوت معنى الصلح السدي  
شرع لأجله. (٥)

(١) الصلح لغة : قطع المنازعة ، من صلح الشيء - بفتح اللام - : وضعها لفة فيه  
وهو ضد الفساد ، يقال : صلح الشيء إذا زال عنه الفساد ، و صلح فلان سيرته ،  
إذا أفلح عن الفساد ،

وشرعا : " عقد يرتفع به التشاجر والتنازع بين الخصوم "

أنظر : تصحيح التنبيه للنووي ، ص ٧٣ ، المغرب ، والصلح ، والتمريقات ،  
مادة ( صلح ) ، الاختيار ، ٥ / ٣ ، الباب ، ١٦٢ / ٢ ، معنى المحتاج ، ١٧٢ / ٢ ،  
( ٢ ) صورة الانكار : كأن يدعى على المدعى عليه دارا فينكر ، ثم يقول للمدعى :  
صالحني على دعواك الكاذبة أو عن دعواك .

( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٩٨ ، القدوري ، ص ٥٨ ، الهدايح ، ٣٤٩٢ / ٧ ،  
الهداية ، ( ٦٠٣ / ٧ ) مع شرح البناية .

( ٤ ) أي يقع باطلا : انظر المسألة بالتفصيل : المهذب ، ٣٤٠ / ١ ، التنبيه

ص ٧٣ ، الوجيز ، ١٧٨ / ١ ، المضاج ، ص ٦٠ ، نهاية المحتاج ، ٣٨٢ / ٣ .

( ٥ ) استدلال الأحناف من النقل باطلاق قوله عز وجل : ( والصلح خير ) ،

(النساء / ١٢٨) ، و باطلاق الحديث الآتي في أدلة الشافعية .

أنظر الأدلة بالتفصيل : الهدايح ، ٣٤٩٣ / ٧ ، البناية في شرح الهداية ،

٦٠٤ / ٧ وما بعدها .

احتج الشافعى : بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ، فهو غير جائز ) <sup>(١)</sup> وهذا المعنى قد وجدناه هنا ، والمعنى أيضا وهو : أن الخصم اذا كان منكرا ، فالظاهر صدقه ؛ لأنه سلم . فلو جوزناه لكان ذلك يكون رشوة / والرشوة فى الشرع محرمة . ( ٤٧ / ب )

الصلح على

سألة - ٢٠٢ -

المصالحة [ على شئ \* ] <sup>(٢)</sup> تصح ، وإن كان مجهولا <sup>(٣)</sup> عندنا ، <sup>(٤)</sup> وعند الشافعى : مجهول <sup>(٥)</sup> لا تجوز .

( ١ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن عن أبى هريرة رضى الله عنه ، وكذلك من حديث عمرو بن عوف ، الا الكلمة الأخيرة ( فهو غير جائز ) فانها ليست من لفظ الحديث ، وتكلم فى كثير بن عبد الله - من رجال سند الحديث - قال ابن حجر فى الفتح \* هو ضعيف عند الأكثر لكن البخارى ومن تبعه كالترمذى وابن خزيمة يقولون أمره \* .

ابوداود ، فى الأقضية ، باب فى الصلح ، ( ٣٥٩٤ ) ، ٣ / ٣٠٤ ، الترمذى ، فى الأحكام ، باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلح بين الناس ، ( ١٣٥٢ ) ، وقال : \* حسن صحيح \* ، ٣ / ٦٣٤ ، وابن ماجه ، باب الصلح ، ( ٢٣٥٣ ) ، ٢ / ٧٨٨ ، الحاكم فى المستدرک ، ٢ / ٤٩ ، البيهقى فى السنن الكبرى ، ٦٣ / ٦٠ .

انظر : تلخيص الحبير ، ٣ / ٢٣ ، ٤٥ ، فتح البارى ، ٤ / ٣٧١ .

( ٢ ) زيدت ما بين المربعين للتوضيح ، وفى الأصل ( المصالحة عليه يصح )

( ٣ ) أى صلح مجهول على معلوم ، ويجوز هذا الصلح بشرط : أن لا يحتاج الى قبضة فيكون بذلك إسقاطا ، وأن لا يحتاج الى علم به ، لأنه لا يفضى الى المنازعة ، وأما ان احتاج الى قبضه فلا بد أن يكون معلوما ، لأن جهالة تغضى الى المنازعة مثاله : أن يدعى حقا فى دار الرجل ولم يستمه وادعى المدعى عليه حقا فى أرض المدعى فاصطحا على ترك الدعوى جاز .

( ٤ ) انظر : الاختيار ، ٢ / ٧٠ ، البحر الرائق ، ٧ / ٢٥٧ ، حاشية ابن عابدين ، ٥ / ٦٢٨ .

( ٥ ) انظر : التنبيه ، ص ٧٣ ، الوجيز ، ١ / ١٨٣ .

دليلنا في المسألة وهو : أن المقصود من الصلح إنما هو قطع الخصومة ، فلو قلنا : إنه لا يجوز الصلح مع الجهالة ، لأدى إلى تطويل المنازعة والشغب. <sup>(١)</sup>

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الصلح : مبادلة مال بمال <sup>(٢)</sup> ، فأشبهه المبيع ، ثم الجهالة تمنع صحة المبيع ، فكذلك [ وجب ] أن تمنع صحة الصلح ، إذا كان مجهولا. <sup>(٣)</sup>

---

( ١ ) راجع المصادر السابقة للأحناف.

( ٢ ) هو ما يعرف " بصلح المعاوضة " انظر : مغني المحتاج ، ٢ / ١٢٢ .

( ٣ ) راجع المصادر السابقة للشافعية .

## كتاب الحوالة (١)

موت المحتال

عليه مفلسا

[ صأللة ] - ٢٠٣ -

المحتال عليه اذا مات مفلسا فانه يرجع الى المحيل عندنا (٢) ، وعند الشافعى لا يرجع. (٣)

دليلنا في الصأللة وهو : أن صاحب الحق انما قبل الحوالة بشرط السلاسة ، فاذا مات مفلسا لم يسلم حقه ، فكان له الرجوع الى المحيل. (٤)

(١) الحوالة : بفتح الحاء - مشتقة من التحول ، بمعنى الانتقال ، يقال : تحول من المنزل ، اذا تحول عنه وانتقل منه .

انظر : المغرب ، الصباح ، التصريفات ، مادة : ( حال )  
وشرعا عرفها الحينى بأنها : " تحول الدين من ذمة الأصيل الى ذمة المحتال عليه على سبيل التوثيق به " وعرفها الشربيني بأنها . " عقد يقتضى نقل دين من ذمة الى ذمة " . وتتضح أركانها بقولك مثلا : ( أحلت زيدا بما كان له على وهو مائة على رجل ) : فأنا محيل ، وهو الذى عليه الدين ، وزيد محتال له ، وهو الدائن ، والمال ، محتال به ، والرجل : محتال عليه ، وهو الذى قبل الحوالة .

أنظر : الاختيار ، ٣/٣ ، البناية ، ٨٠٧/٦ ، مغنى المحتاج ، ١٩٣/٢ .  
(٢) ويرجع المحتال على المحيل عند أبى حنيفة في حالتين : احدهما : " أن يجهل الحوالة ويحلف ولا بينة عليه " والثانية : المذكورة في صأللتنا .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٠٣ ، القدورى ، ص ٥٧ ، البدائى - سبع ، ٣٤٤٢/٧ ، الهداية ، ( ٨١٢/٦ ) مع شرح البناية ، وانظر فيه سبب الخلاف .

(٣) انظر : الأم ، ٢٢٨/٣ ، المهذب ، ٣٤٥/١ ، المنهاج ، ص ٦٢ .

(٤) استدلل الأحناف على ذلك بما روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال في المحال عليه اذا مات مفلسا : عاد الدين الى ذمة المحيل ، وقال : ( لا توى على مال امرئ مسلم ) =

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الحوالة مشتقة من حوالة البازنجان : أي قلع وأحيل في موضع آخر ، وقد فرغ المحل الأول ، كذلك ها هنا : ذمة من عليه الحق كانت مشفولة بهذا الدين ، ومن له الحق إذا قبل الحوالة ، فقد رضى فراغ ذمة من عليه الحق ، فصارت ذمة المحتال عليه مشفولة ، ألا ترى أنه يطالبه بالدين / ( ٤٨ / أ ) فلو قلنا : انه يموذ هذا الدين بحد فراغ الذمة ، يوصل هذا الى قلب الحقيقة ( ١ ) .

---

= والتوى : ( الهلاك ) . والأثر أخرجه البيهقي في السنن ، وقال " منقطع عن عثمان " .

انظر : السنن الكبرى ، ٧١ / ٦ ، الصباح ، مادة : ( توى ) ، البدائع ، ٣٤٤٢ / ٧ .

( ١ ) استدل الشافعي على عدم الرجوع الى المحيل بما روى ابو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( مطل الغنى ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على ملي " فليتبع ) متفق عليه : ( البخاري ، في الحوالة ، باب في الحوالة ، وهل يرجع في الحوالة ، ( ٢٢٨٧ ) ، ( ٤٦٤ / ٤ ) ، مسلم ، في الساقاة ، باب تحريم مطل الغنى وصحة الحوالة ( ١٥٦٤ ) ، ( ١١٩٧ / ٣ ) .  
انظر الأم ، ٢٢٨ / ٣ ، ٢٢٩ .



## كتاب الضمان (١)

[ مسألة - ٢٠٤ - ]

ضمان المجهول عندنا جائز ، وعند الشافعي باطل (٢)

دليلنا في المسألة وهو : أن الصلح والضمان ، إنما شرعا [ ليسقط الخصومة ،  
 ألا ترى أنه إذا قال : ما ثبت لك على فلان فهو عليّ ، فإنه يصح هذا الضمان ، وإن  
 كان الذي ثبت عليه من الضمان مجهولا ، فكذلك ها هنا ] (٣)

(١) الضمان : مصدر ضمانه ، أضنه ضمانا ، إذا كفلته فأنا ضامن وضمين ، وهو  
 من باب ( علم ) والضمان بمعنى الكفالة ، ومن ثم قال أهل اللغة " يقال :  
 ضامن وضمين ، وكافل وكفيل ، وحميل وزعيم وقبيل " . قال صاحب المنهاج :  
 " الضمان : الكفالة ، يقال : ضمن المال منه إذا كفل له به وضنه غيره ،  
 والضمان لا يتحقق إلا بالالتزام " .

وعرف الشريفي الضمان شرعا بأنه " التزام حق ثابت في ذمة الغير ، أو إضرار  
 من هو عليه ، أو عين مضمومة " .

انظر : تصحيح التنبيه ، ص ٧٤ ، المنهج ، الصباح ، مادة : ( ضمن ) ،  
 مفني المحتاج ، ٢٠ / ١٩٨ .

(٢) يجوز الضمان بالمجهول إذا كان ديننا صحيحا ، " كان يقول : تكفلت عنه  
 بمالك عليه .

انظر : القدوري ، ص ٥٦ ، البدائع ، ٧ / ٣٤٢٠ ، الهداية ( ٦ / ٧٤٤ ) مع  
 شرح البنائية ، كنز الدقائق ( ٦ / ٢٣٥ ) مع البحر الرائق ، الدر المختار  
 ( ٥ / ٣٠١ ) مع حاشية ابن عابد بن .

(٣) وذهب الشافعي في الجديد إلى عدم جواز ذلك إلا في ضمان الدرك : - ضمان  
 الثمن عند استحقاق الصبح - انظر : الأم ، ٣ / ٢٢٩ ، المنهاج ، ١ / ٣٤٢ ،  
 التنبيه ، ص ٧٤ ، الروضة ، ٤ / ٤٤٤ ، المنهاج ، ص ٥٥ ، نهاية المحتاج ،  
 ٤ / ٤٤٢ .

(٤) استدلال الأحناف من النقل على جواز ذلك بقوله سبحانه وتعالى =

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن الكفالة والضمان ، إنما شرعا لقطع الخصومة  
فلو قلنا : ، أنه يصرح فى المجهول ، يؤدى الى تطويل الخصومة ، وهذا لا يجوز . ( ١ )

---

= ( ولمن جاء به حمل بمير وأنا به زعيم ) ( يوسف / ٧٢ ) ، " لأن حمل البعير  
يختلف باختلاف البعير ، ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم ( الزعيم غارم )  
( الحديث أخرجه أصحاب السنن عن أبى أمامة وغيره : ابوداود ، فى البيوع ،  
باب تضمين العارية ( ٣٥٦٥ ) ، ٢٩٦ / ٣ ، الترمذى ، فى البيوع ، بساب  
ما جاء فى ان العارية مودة ، ( ١٢٦٥ ) ، ٥٦٥ / ٣ ، ابن ماجه ، فى الصدقات  
باب العارية ، ( ٢٣٩٨ )

انظر : البدائع ، ٣٤٢٠ / ٧ ، البناية فى شرح الهداية ، ٧٤٤ / ٦ .  
( ١ ) وظلل الشيرازى ذلك بقوله : " لأنه اثبات مال فى الذمة بمقد لادى فليس  
يجزم مع الجهالة كالشئ فى البيع " . المذهب ١ / ٣٤٧ .

## كتاب الكفالة (١)

(سألة) - ٢٠٥ -

الكفالة بالنفس دون المال تصرح عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : الكفالة بالنفس باطلة <sup>(٣)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أن الكفيل التزام على نفسه إحضار المدعي عليه عند القاضي وقت حاجة المدعي ، فوجب أن يصح قياسا على الكفالة بالضمان <sup>(٤)</sup> .

(١) الكفالة : بفتح الكاف - لفظة : بمعنى الضم ، قال تعالى ( وكفلها زكريا )  
( آل عمران / ٣٧ ) أي ضمها الى نفسه ، ويقال وقد كفل عنه لغيره بالمال أو بالنفس كفلا ، وكفالة من باب قتل ، وتكفل بالشئ : ألزمه نفسه وتحمل به ، وتكفل بالدين : التزام به ، قال صاحب المغرب : الكفيل : الضامن وتركيبه دال على الضم والتضمين .

أنظر : تصحيح التنبيه ، ص ٧٤ ، المغرب ، الصباح ، التمرينات ( كفل ) .  
وشرعا : " ضم ذمة الكفيل الى ذمة الأصل في المطالبة " .  
وعرف الشريفي كفالة البدن ، بانها : " التزام إحضار المكفول الى المكفول له للحاجة اليها " . الاختيار ، ١٦٦ / ٢ ، مغني المحتاج ، ٢٠٣ / ٢ .

(٢) انظر : القدوري ، ص ٥٦ ، تحفة الفقهاء ، ٤٠٩ / ٣ ، الهداية ،  
( ٧٢٣ / ٦ ) مع البناية .

(٣) ذكر المؤلف : بأن الكفالة بالنفس باطلة عند الشافعية هذا باعتبار قول مرجوح عندهم ، " والذهب صحة كفالة البدن " كما ذكره الشيرازي والنسوي وأجاب الشيرازي عن قول الامام الشافعي في الام - " ان الكفالة بالنفس ضميقة " - بقوله : " أراد من جهة القياس " .

أنظر : الأم ، ٣٣١ / ٣ ، المهذب ، ٣٥٠ / ١ ، التنبيه ، ص ٧٥ ، الوجيز ،  
١٨٤ / ١ ، المنهاج ، ص ٦٢ ، مغني المحتاج ، ٢٠٣ / ٢ .

(٤) استدل الأحناف على صحة الكفالة بالنفس من النقل ، بقوله صلى الله عليه وسلم : ( الزعيم غارم ) " قال المرغباني " وهذا يفيد مشروعية الكفالة بتوحيها " لعدم الفصل بين الكفالة بالمال والكفالة بالنفس . قد سبق تخريج الحديث في السألة ( ٢٠٤ ) ص

انظر : الهداية ، ( ٧٢٤ / ٦ ) مع شرح البناية .

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن الكفيل هاهنا التزم شيئاً وهو لا يقدر على تسليمه ، ربما غاب الدعى<sup>عليه</sup> / أو هرب / فيمجز الكفيل عن احضار الدعى عليه ، فوجب (ب/٤٨) أن لاتصح هذه الكفالة ، كما نقول : فى الكفالة فى باب القصاص ، فانها لاتصح (١) كذلك هاهنا (٢).

الضمان على

مسألة - ٢٠٦ -

لا يصح الضمان على الميت اذا كان مفسراً ، عندنا (٣) ، وعند الشافعى : يجوز . (٤) الميت  
دلينا فى المسألة : بأن الضمان انما يصح على التضمن بشرط الرجوع الى من عليه الحق ، أو يرجع الى تركته اذا مات ، وهاهنا كذا (٥) المعنيين معدوم فوجب أن لا يصح (٦).

- 
- (١) والمذهب صحة الكفالة فى القصاص ، قال النووي : " والمذهب صحتها [ الكفالة ]  
بهذين من عليه عقوبة لآدمى كقصاص واحد قذف " . المنهاج ، ص ٦٢ .  
(٢) واستدل الشيرازى لقول المذهب بما روى أن ابن سعود رضى الله عنه ، قبل الكفالة ، من أناس من بنى حنيفة ، أرتد واثم تابوا وكفلهم عشائهم .  
انظر بالتفصيل : المذهب ، ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ ، مغنى المحتاج ، ٣٠٢/٢ .  
(٣) انظر : القدورى ، ص ٥٧ ، البدائع ، ٣٤١٢/٢ ، كنز الدقائق (٢٥٣/٦) مع البحر الرائق ، الدر المختار (٣١٢/٥) ، مع حاشية ابن عابدين .  
(٤) انظر : الأم ، ٢٣٠/٣ ، المذهب ، ٣٤٦/١ ، الوجيز ، ١٨٣/١ .  
(٥) فى الاصل ( كالمعنيين ) .  
(٦) ووجه قول أبى حنيفة : " أن الدين عبارة عن الفعل والميت عاجز عن الفعل فكانت هذه كفالة بدين ساقط فلا تصح " .  
انظر : البدائع ، ٣٤١٢/٢ .

احتج الشافعي في الصلاة : " بما روى أن جنازة أحضرت بين يدي رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فقام لمصلي عليه ، فقال : هل على صاحبكم دين ؟ فقالوا : عليه ديناران ، فامتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة ، فأمر أصحابه أن يصلّوا عليه ، فقام على رضى الله عنه فقال : ضامن [نه] علىّ يا رسول الله ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلّى عليه " وأما على رضى الله عنه [ فإنا ضمن عن الميت المعسر ، والنبي صلى الله عليه وسلم جوّز ذلك ولم ينكر عليه ، فدل على أنه يجوز . ( ١ )

---

( ١ ) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه من طرق باسانيد ضعيفة ، كما ذكره ابن حجر في التلخيص ، ولكن روى البخاري في صحيحه من حديث سلمة بن الأكوع نحوه ، إلا أن الذي تكفل عن الميت هو أبو قتادة . انظر : البخاري في الكفالة ، باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع ، ( ٢٢٩٥ ) ، ٤٧٤ / ٤ ، السنن الكبرى ، في باب الضمان عمن الميت ، ٧٥ / ٦ ، تلخيص الحبير ، ٤٧٣ .

## كتاب الشركة (١)

[سألة] - ٢٠٧ -

الشركة عندنا بالأبدان (٢) : جائزة (٣) ، وعند الشافعي : باطلة (٤) .

(١) الشركة : بكسر الشين واسكان الراء - وجمعه : شرك بكسر الشين وفتح الراء - من باب تعب ، وهي لغة : الاختلاط ، وقد تحذف تاؤها فتصير بمعنى النصيب ، وشرعا عرفها الأحناف بأنها : " اختصاص اثنين فأكثر بمحل واحد " وعرفها الرطى من الشافعية بأنها : " ثبوت الحق شائعا في شئ واحد أو عقد يقتضى ذلك " .

وتنقسم الشركة عند الفقهاء الى قسمين : شركة ملك ، وشركة عقد ، وزاد بمعنى المتأخرين قسما ثالثا وهي : شركة الاباحة ، ولم يعد لها التقيدون قسيما لها ، فأما شركة الملك فهي : " أن يملك اثنان أو أكثر عينا كان أو دينا بسبب من أسباب الملك ، وذلك : كالشراء والهبه وقبول الوديعة " .

وشركة العقد هي : " عبارة عن العقد بين المتشاركين في الأصل والربح " والمعنى المقصود للشركة عند اطلاقها في كلام الفقهاء هي : شركة العقد . وتنقسم شركة العقد الى : شركة بالأموال ، والأعمال . والشركة بالأسوال أنواع : منها ما هي متفق عليها بين المذهبين ، كالعنان ، ومنها ما هي مختلف فيها : كالمفاوضة ، والأبدان ما يأتي ذكرها في المسائل الاتية ، ولكل نوع شروط ، تنظر في مظانها .

انظر : المسوط ، ١١/١٥٥ ، تحفة الفقهاء ، ٣/١٠ ، ١١ ، الاختصار ، ٢/٢٥ ، شيخ زادة ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ( مع بدرالحنقي ) ( مصر : دار الطباعة المارة ، ١٣١٩ هـ ) ، ١/٧١٤ ، الضهاج ، ص ٦٣ ؛

٦٤ ، الروضة ، ٤/٢٨٥ ، نهاية المحتاج ، ٥/٣٠ .

(٢) وتسمى أيضا : بشركة الصنائع ، والأعمال ، والتقبل .

انظر : المسوط ، ١١/١٥١ ، تحفة الفقهاء ، ٣/١٥٠ .

(٣) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٠٧ ، القدوري ، ص ٥٣ ، المسوط ، ١١/١٥٤ ،

تحفة الفقهاء ، ٣/١٥٠ ، الاختصار ، ٢/١٨٠ .

(٤) انظر : المهذب ، ١/٣٥٣ ، الوجيز ، ١/١٨٧ ، الضهاج ، ص ٦٣ .

وصورتها : اذا اشترك رجلان / في العمل والحرفة على أن يارزقهم الله تعالى ، يكون ( ١/٤٩ ) بينهما فهو جائز ، عندنا ، وعند الشافعي : لا يجوز .

دليلنا في المسألة وهو : أن هذه الشركة متعارفة فيما بين الناس ، ولتعارف الناس أثر في الجواز <sup>(١)</sup> ، كما نقول : في شركة الأعيان <sup>(٢)</sup>

احتج الشافعي في المسألة وهو أن من شرط صحة الشركة أن يكون المال موجودا حتى تتمتع عليه الشركة ، وهما هنا لو اشتركا في العمل ، والعمل معدوم ، فلا تتمتع عليه الشركة ، كما في شركة الاحتطاب ، والاحتشاش عنه <sup>(٣)</sup> .

شركة المفاوضة

مسألة - ٢٠٨ -

شركة المفاوضة <sup>(٤)</sup> ، عندنا جائزة <sup>(٥)</sup>

( ١ ) وأضاف السرخسي أيضا بأن : " جواز الشركة باعتبار الوكالة ، وتوكيل كل واحد منهما صاحبه بتقبل العمل صحيح ، فكذلك الشركة " .

انظر بالتفصيل : المبسوط ، ١١ / ١٥٥ .

( ٢ ) شركة الأعيان : " أن يكون بين الرجلين أو بين الجماعة أرض ، أو بهائم ملكوها بالارث ، أو بالبيع أو الهبة مشاعا " . تكملة المجموع ( محمد نجيب المطيعي ) ١٣ / ٥٥٦ .

( ٣ ) واستدل الشيرازي لبطلان هذه الشركة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ) أخرجه البخاري ، في المكتب ، باب ما يجوز من شروط المكتب ، ( ٢٥٦ ) ، ٥ / ١٨٢ ، سلم ، في العتق ، باب انما الولاء لمن أعتق ، ( ١٥٠٤ ) ، ٢ / ١١٤١ ، ثم قال : " وهذا الشرط ليس في كتاب الله تعالى ، فوجب أن يكون باطلا ، لأن عمل كل واحد منهما ملك له يختص به ، فلم يجران بشاركتيه الآخر في بدله " . المذهب ، ١ / ٣٥٣ ، مخني المحتاج ، ٢ / ٢١٢ .

( ٤ ) المفاوضة لغة : المساواة والانتشار ، ومنه قولهم : الناس فوضى ، أي مستوون ، ومنه قولهم : تفاوض الرجلان في الحديث : اذا شرعا فيه جميعا ، ويقال : فاض الماء : اذا انتشر . وشرعا : " هي ما تضمنت وكالة وكفالة ، وتساويا : مالا وتصرفا ودينا " . انظر : تصحيح التنبيه ، ص ٧٥ ، الصباح ، التمرينات ، ( شرك ) القدوري ، ص ٥١ ، المبسوط ، ١١ / ١٥٢ .

( ٥ ) ولها شروط لصحتها منها : المساواة في رأس المال ، =

وعند الشافعي غير جائزة (١)

دليلنا في المسألة وهو : أن شركة المفاوضة مشروعة [ متعارفة ] (٢) فيما بين  
التجار ، فلو قلنا : أنه لا يجوز ، يؤدي إلى سد باب التجارة . (٣)  
احتج الشافعي في المسألة وهو : أن المفاوضة مشتقة من المساواة من جميع  
الوجوه : في المال وفي العمل ، ولا يمكن مراعاة التسوية من كل وجه ، فوجب  
أن لا تجوز . (٤)

( = ) عدم اختصاص أحدهما بملك مال يصلح أن يكون رأس ماله في الشركة ،  
والمساواة في الربح ، وتصح من غير خلط المالين على ظاهر الرواية .  
انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، القدوري ، ص ٥١ ، المبسوط ،  
١١٥٣/١ ، تحفة الفقهاء ، ٤/٣ ، الهداية ، ٤/٣ .  
( ١ ) ولا تصح عند الشافعية من الشركات إلا شركة العنسان ، وقال الشافعي عن  
المفاوضة : " شركة المفاوضة باطل ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم  
تكن شركة المفاوضة باطلاً " . الأم ، ٢٣١/٣ ، مختصر العزني ، ص ١٠٩ ؛  
المهذب ، ٣٥٣/١ ، الوجيز ، ١٨٧/١ ، المنهاج ، ص ٦٣ ، نهجينة  
المحتاج ، ٤/٥ .

( ٢ ) في الأصل : ( متعارفة ) .

( ٣ ) واستدلوا لها بالاستحسان بقوله صلى الله عليه وسلم ( فافضوا فانه أعظم  
للبركة ) قال العيني : " هذا غريب ليس له أصل " .

انظر الأدلة بالتفصيل في المبسوط ، ١١٥٣/١ ، النهاية ، ٨١/٦ .

( ٤ ) واستدل الشافعية لعدم جواز المفاوضة بحديث عائشة رضي الله عنها ، أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل " . ولأنها شركة  
معقودة على أن يشارك كل واحد منهما صاحبه فيما يختص بسببه فلم تصح ،  
كما لو عقدا الشركة على ما يملكان بالارث والهبه . . . .

( الحديث أخرجه الشيخان : البخاري ، في الطلاق ، باب خيار الأمة تحت  
المبد ، ( ٥٢٨١ ) ، ٤٠٦/٩ ، سلم ، في العتق ، باب : أنا الولاء لمن  
اعتق ، ( ١٥٠٤ ) ، ١١٤١/٢ ) . انظر : المهذب ، ٣٥٣/١ .



## سألة - ٢٠٩ -

شركة المروغى

(١) جائزة عندنا (٢) وعند الشافعى : لا تجوز. (٣)

دليلنا فى السألة وهو : أن المروغى مال للتجارة ، فتعتقد / عليها الشركة (٤٩/ب) كالدراهم والدنانير (٤).

احتج الشافعى فى السألة وهو : أن من شرط صحة الشركة أن يكون فى رأس المال نقد ، والمروغى لا تسمى نقدا ، فلا تعتقد عليها الشركة (٥).

(١) المروغى مفرد : المروغى بالسكون ، وهو كل ماسوى الدراهم والدنانير. انظر الصباح ، مادة : (عروغ).

(٢) ولا تجوز الشركة بالمروغى عند الأحناف على الاطلاق الذى ذكره المؤلف وإنما تصح الشركة بها اذا باع أحدهما نصف عرضه بنصف عروغى الآخر ، وكانت قيمتهما على السواء ، ثم يعقدان الشركة. انظر : القدورى ، ص ٥١ ؛ المسوط ، ١١/١٦٠ ، ١٦١ ؛ تحفة الفقهاء ، ٦/٣ ؛ الاختيار ، ٢/٧٨.

(٣) ومذهب الشافعية كالأحناف فى عدم تصحيح انعقاد الشركة بالمروغى الا بعد بيعها كما يقول النووي فى المنهاج : \* والحيلة فى الشركة فى المروغى أن يبيع كل واحد بعض عرضه ببعض عروغى الآخر ، ويأذن له فى التصرف فيه بمسند التقابض.

انظر : المذهب ، ١/٣٥٢ ؛ المنهاج ، ص ٦٣ ، ٦٤.

(٤) استدل المؤلف لجوازها مطلقا ، كما حكى السألة ، وقد ظهر ما تقدم عدم صحة هذا الاطلاق فى المذهب ، وظل الأحناف لعدم جواز هذا النوع من الشركة ، بأن الشركة تقتضى الوكالة والتوكيل على الوجه الذى تضمنه الشركة لا يصح بالمروغى ؛ لأنه يؤدى الى ربح مالم يضمن ، لتفاوت ثمن عروغى كل منهما .

انظر بالتفصيل : المسوط ، ١١/١٦٠ ، ١٦١.

(٥) انظر الأدلة : المذهب ، ١/٣٥٢ ، نهاية المحتاج ، ٥/٨.

## سألة - ٢١٠ -

شرط التفاضل  
في الربح

إذا استويا في المال ، وتفاضلا في الربح ، فإن عندنا يجوز (١) وعند الشافعي لا يجوز (٢)

دليلنا في المسألة : لأن الناس متفاوتون في التجارة ، فربما انسان كان أهدي في التجارة ، والربح انما يستحق بالتجارة ، فاذا شرطا أن يكون لأحدهما زيادة ، فيجوز على ما اشترطا . (٣)

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الربح انما يقصد بين الشركاء باعتبار رأس المال ، فاذا أراد أخذ الربح زيادة على رأس المال ، يكون هذا : رشوة ، فيكون حراما . (٤)

(١) انظر : القدوري ، ص ٥١ ، ٥٢ ؛ تحفة الفقهاء ، ٧/٣ ؛ الهداية ، ٧/٣ ، الاختيار ، ٧٩/٢ .

(٢) فان شرطا الزيادة لأحدهما في الربح فسد المقد .

انظر : المذهب ، ٣٥٣/١ ؛ الوجيز ، ١٨٧/١ ؛ المنهاج ، ص ٦٤ .  
(٣) واستدل الأحناف أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم ( الربح على ما شرطتم ) ، والوضيعة على قدر المالين ) قال الكمال بن الهمام : " ولم يعرف في كتب الحديث " . وقال المعين " هذا غريب جدا وليس له أصل " وروي في بعض كتب الأصحاب من قول علي رضي الله عنه كما صرح به الباهرتي واللاترازي .

انظر : فتح القدير مع العناية ، ١٧٧/٦ ؛ البناية ، ١٠٨/٦ .

(٤) انظر : المذهب ، ٣٥٣/١ ؛ نهاية المحتاج ، ١٢/٥ .

## كتاب الوكالة (١)

للتوكيل بغير  
رضا الخصم

[ مسألة ] - ٢١١ -

(١) بالتوكيل بغير رضا الخصم ، لا يجوز عندنا ، (٢) وعند الشافعي : يجوز (٣)

(١) الوكالة : بكسر الواو وفتحها : التقويض والتسليم ، من وكلت الأمر اليه : أى فوضته اليه واكتفيت به ، وهو من باب : وعد ، وتقع الوكالة أيضا على الحفظ ومنه : ( حسبنا الله ونعم الوكيل ) ( آل عمران / ١٧٣ ) ، " وهو اسم للتوكيل : من وكله يوكله توكيلا ، والتوكيل : " اظهار المجز والاعتماد على الغير " والاسم : التكلان ، والوكيل : القائم بما فوض اليه ، والجمع : الوكلاء ، فعمل بمعنى مفعول " . انظر : تصحيح التنبيه ، ص ٧٦ ، الصباح ، ( وكسل ) ، تهذيب الاسماء ، ١٩٥ / ٤ ، وعرفها العيني شرعا بأنها : " اقامة الانسان غيره مقام نفسه فى تصرف معلوم " . وعرفها الشرييني بأنها : " تفويض شخص ماله وفعله مما يقبل النيابة الى غيره ليفعله فى حياته " .

انظر : النهاية ، ٢٦١ / ٨ ، معنى المحتاج ، ٢١٧ / ٢ .

(٢) عند أبى حنيفة رحمه الله : لا يجوز التوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم ، الا ان يكون الموكل مريضا أو غائبا سافرا ، وخالفه صاحبان ، وأجازا التوكيل بغير رضا الخصم مطلقا - والمقصود بالجواز هنا اللزوم ، ان لا خلاف بينهم فى الجواز - واختار السرخسى التفصيل فى المسألة بحسب ما تقتضيه الصلحة لكلا الطرفين : حيث يقول : " والذى نختار فى هذه المسألة ، أن القاعى اذا علم من المدعى التعمت فى اياه الوكيل لا يمكنه من ذلك ، ويقبل التوكيل من الخصم من غير رضاه " ، واذا علم من الموكل القصد الى الاضرار بالمدعى فى التوكيل لا يقبل منه ذلك الا برضا الخصم ، فيصير الى دفع الضرر مسنن الجانبين " . ونقل الميدانى عن الدرر أن " عليه غتوى التأخيرين " .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٠٨ ، القدورى ، ص ٥٤ ، المبسوط ، ١٩ / ٨ ، تحفة الفقهاء ، ٣٨٣ / ٣ ، الهدائع ، ٣٤٥٠ / ٧ ، النهاية ، ٢٧٠ / ٧ ، اللباب

١٣٩ / ٢

(٣) انظر : المذهب ، ٣٥٥ / ١ ، الوجيز ، ١٨٨ / ١

دليلنا في المسألة وهو : أن الناس يتفاوتون في الخصومات ، رجل أهدي فسي الخصومات ، [ من رجل ] فلو قلنا : بأنه يصح بغير رضا الخصم ، يودي إلى الحاق الضرر به <sup>(١)</sup> ، الدليل : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم / أنه قال : ( أنا أنسا ( ٥٠/أ ) بشر مثلكم ، انكم لتختصمون لدي . ولعل بعضهم ألحن بحجته من بعض ، فمن قطع له بحق أخيه بشئ \* ، فإنما أقطع له قطعة من النار ) <sup>(٢)</sup> .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أنا أجمعنا أنه إذا كان الدعي عليه مريضاً أو عارضا على السفر ، يصح الوكيل هاهنا ، فلا يشترط رضا الخصم لصحة التوكيل ، كذلك هاهنا ، وجب أن يكون كذلك <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) أنظر الأدلة بالتفصيل : المسوط ، ٧/١٩ ، الهداية ( ٢٧١/٢ ) مع شرح البناية .

( ٢ ) الحديث أخرجه الشيخان من حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها مع اختلاف في اللفظ : ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى له على نحو ما أسمع منه ، فمن قطع له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له به قطعة من النار ) وفي رواية ( أنا أنا بشر . . . الحديث ) ، واللفظ لـ مسلم : البخاري ، في الظالم ، باب اتم من خاصم في باطل وهو يعلمه ( ٢٤٥٨ ) ، ١٠٧/٥ ، سلم ، في الأفضية ، باب الحكم بالظاهر واللحن بالعجسنة ( ١٧١٣ ) ، ١٣٣٧/٣٠ .

( ٣ ) وعلل الشيرازي ذلك بقوله : " لأنه توكيل في حقه ، فلا يعتبر فيه رضي مسن عليه ، كالتوكيل في قهني الديون " . المذهب ، ١/٣٥٥ .

التوكيل  
بالتعليق

سألة - ٢١٢ -

التوكيل بالتعليق ، جائز عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : لا يجوز <sup>(٢)</sup>

صورته : اذا قال لآخر : اذا جاء رأس الشهر فانت وكلى ، عندنا : يصير وكىلا له ، وعند الشافعى : لا يصير وكىلا .

[ احتج الشافعى فى السألة <sup>(٣)</sup> : أن التعليق بالشرط انما يجوز ، لأنه تصرف فى نفسه ، وهذا تصرف فى حق الغير ، فوجب أن لا يصح تعليقه بشرط : كالبيع والشراء . <sup>(٤)</sup> ]

سألة - ٢١٣ -

تفرد أحد  
الوكيلين  
بالتصرف

اذا وكل وكيلين فى طلاق امرأته ، أو بيعتاق عبده ، فان عندنا : يتفرد أحد الوكيلين دون صاحبه <sup>(٥)</sup>

(١) انظر : المجموع ، ٧٣/١٩ ، البدائع ، ٣٤٤٥/٧ ، الفتاوى الهندية

( من المحيط السرخسى ) ٥٦٧/٣

(٢) انظر : المذهب ، ٣٥٧/١ ، الضهاج ، ص ٦٤ .

(٣) فى الأصل : " دليلنا فى السألة وهو " والظاهر من السياق ان هذه العبارة ذكرت سهوا من الناسخ .

(٤) كما علل الشيرازى هذا بقوله : " لأنه عقد توثر الجهالة فى ابطاله ، فلم يصح

تعليقه على شرط ، كالبيع والاجارة " المذهب ، ٣٥٧/١ .

لم يذكر المؤلف دليل الحنفية كعادته ، <sup>وانما</sup> ذكر السرخسى والكاسانى علة الجواز بقولهما : " لأن التوكيل اطلاق التصرفات ، والاطلاقات ما يحتمل التعليق بالشرط " .

انظر : المجموع ، ٧٣/١٩ ، البدائع ، ٣٤٤٦/٧ .

(٥) يتفرد أحد الوكيلين بالتصرف دون الآخر فى حالة توكيلهما : بطلاق زوجته

بغير عوض ، أو بيعتاق عبده بغير عوض ، وكذلك : بالخصومة ، وتسليم الهبة ،

ورد الوديعة ، وقضاء الدين ، انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١١٢ ، القدورى ،

ص ٥٥ ، المجموع ، ١١/١٩ ، ١٢ ، البدائع ، ٣٤٧٥/٧ ، الهداية ،

٣٤٦/٧ مع البناية .

وعند الشافعي : لا ينفرد (١)

دليلنا في المسألة : أن أحد الوكيلين إنما لا يملك الانفراد لمعنى : أنه يحتاج

فيه إلى الرأي والمشورة ، فالظاهر : أنه لما وكل وكيلين فقد رضى بمشورتيهما ، [ في ]

كل أمر يحتاج فيه إلى الرأي والمشورة ، وهاهنا لا يحتاج إلى الرأي والمشورة / فليسو ( ٥٠ / ب )

قلنا : أنه [ لا ] يصح ، [ يؤدى إلى إلحاق الضرر بالموكل ] (٢)

احتج الشافعي في المسألة : أنه لما وكل وكيلين ، فقد رضى باجتماعهما على هذا

التصرف ، فلو قلنا : أنه ينفرد أحدهما دون الآخر ، يؤدى إلى إلحاق الضرر

بالموكل ، وهذا لا يجوز. (٣)

توكيل الصبي

سألة - ٢١٤ -

توكيل الصبي ، يصح عندنا (٤) ، وعند الشافعي : لا يصح. (٥)

(١) انظر: المذهب، ٣٥٨/١ ، التنبية ، ص ٢٦ ، الروضة ، ٣٢١/٤ .

(٢) الزيادة ما بين المصنفين ، لاتمام العبارة ، والظاهر سقوطها من النسخ

سبوا ، لأن التوكيل في هذه التصرفات تعتبر تفويضا للتصرف إلى كل واحد

منهما بانفراده ، لكونها تعبير محضا ، وعبارة المثنى والواحد سواء . راجع

المصادر السابقة للأحناف.

(٣) انظر : المذهب ، ٣٥٨/١ .

(٤) يصح توكيل الصبي إذا كان يعقل البيع والشراء ، ولا تتعلق به الحقوق ، وإنما

تتعلق لموكله .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١١٠ ، القدورى ، ص ٥٤ ، الهدايع ، ٣٤٤٧/٧ ؛

الهداية ، ( ٢٧٥ / ٧ ) مع البناية .

(٥) انظر : المذهب ، ٣٥٦/١ ؛ الوجيز ، ٨٩/١ ؛ الضهاج ، ص ٦٤ .

دليلنا في المسألة وهو : أن الصبي إذا كان عاقلاً يهتدى في جميع التصرفات ،  
 إلا أنه يحجر عليه نظراً له ، كيلاً يؤدى إلى إلحاق الضرر بنفسه ، لنقصان حاله ،  
 والموكل إذا وكله مع علمه بنقصان حاله ، فقد رضى بإلحاق الضرر بنفسه . ( ١ )  
 احتج الشافعى في المسألة وهو : أن الصبي [ ليس ] ( ٢ ) من أهل التصرف فى  
 حق نفسه ، فوجب أن لا يكون أهلاً للتصرف فى حق غيره . ( ٣ )

اقرار الوكيل

سألة - ٢١٥ -

بالخصوصه

الوكيل بالخصوصه ، إذا أقر على موكله ، فإنه يصح عندنا ، ( ٤ ) وعند الشافعى  
 لا يصح . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) واستدل الأحناف بما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم وكل بالتزويج عمر بن  
 أبى سلمة من أم سلمة رضى الله عنها " فزوجهها من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وكان صبياً " .  
 الحديث أخرجه النسائى ، فى النكاح ، باب انكاح الابن أمه ، ٨١ / ٦ ؛  
 والحاكم فى المستدرک ، وقال " حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه " ،  
 ١٢٨ / ٢ ؛ نصب الراية ، ٩٢ / ٤ .  
 ( ٢ ) الأصل فى المخطوط ، بدون ( ليس ) وأنا يظهر من سياق العبارة سقوطها  
 ( ٣ ) انظر الدليل : المذهب ، ٣٥٦ / ١ .  
 ( ٤ ) يصح - يلزم - اقراره على موكله عند القاضى فقط .  
 انظر : القدورى ، ص ٥٥ ، ٥٦ ؛ المصنوع ، ١٩ / ٤ ، ٥ ؛ تحفة الفقهاء ،  
 ٣٨٣ / ٣ ؛ الهدايع ، ٣٤٥١ / ٢ .  
 ( ٥ ) مختصر المزنى ، ص ١١٠ ؛ المذهب ، ٣٥٨ / ١ ؛ الروضة ، ٣٢٠ / ٤ .

دليلنا في السألة وهو : أن التوكيل بالخصوصة وكيل مطلق ، ألا ترى : أنه  
يطك الانكار ، فكذلك يطك الاقرار. (١)

احتج الشافعى في السألة وهو : أنه لما وكله بالخصوصة ، فقد وكله بالانكار ،  
لأن الانكار من باب الخصوصية والمنازعة ، وأما الاقرار [ فليس باب الصالة ، وهو  
وكله بالخصوصة ، فوجب أن لا / يطك الوكيل ما هو من نتائج الخصوصية. (٢) (أ/٥١)

### سألة - ٢١٦ -

عزل الوكيل  
في غيبته (٣)  
إذا عزل الموكل الوكيل في غيبته ، عندنا : لا ينمزل ما لم يبلغ الخبر اليه  
وعند الشافعى : ينمزل. (٤)

دليلنا في السألة وهو : أنه لما وكله بالبيع والشراء ، ربما تصرف فيه بحكم الوكالة  
فلو قلنا : انه ينمزل في غيبته ، ربما يؤدى الى الحاق الضرر بالوكيل. (٥)

(١) انظر الدليل بالتفصيل : المسوط ، ٥٥/١٩.

(٢) انظر الدليل : المهذب ، ٣٥٨/١.

(٣) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٠٩ ، القدورى ، ص ٥٥ ، المسوط ،  
١٥/١٩ ؛ تحفة الفقهاء ، ٣٨٥/٣ ، الهداية ، (٢٧٦/٧) ، مع شرح  
البنية .

(٤) ينمزل مطلقا على أظهر قولى الشافعى .

انظر : المهذب ، ٣٦٣/١ - ٣٦٤ ، الوجيز ، ١٩٣/١ ، الروضة ،  
٣٣٠/١ .

(٥) استدل السرخسى بقوله : " بأن حكم الخطاب لا يثبت فى حق المخاطب ما لم  
يعلم به كخطاب الشرع " وضرب أمثلة لعدم ثبوت الخطاب قبل علم المخاطب  
به ، كاقرار النبى صلى الله عليه وسلم صلاة أهل قها الى بيت المقدس بعد  
تحويل القبلة الى الكعبة المشرفة ، لعدم علمهم بذلك ، وأمثلة أخرى .

انظر : المسوط ، ١٦/١٩ .



احتج الشافعي في السألة وهو : أن الموكل لما وكله ، فهو الذي أثبت له هذه  
الولاية عنه ، فوجب أن يملك ذلك عند فيهته <sup>(١)</sup> ، دليله : الاعتاق .

### سألة - ٢١٧ -

تصرفات  
الوكيل المطلق

الوكيل المطلق ، يملك البيع بما عزّوهان : هلّى من كان ، بالنقد أو النسيئة ،  
هذا عند أبي حنيفة ، <sup>(٢)</sup>

(١) انظر : المذهب ، ٣٦٤/١ .

وقاعدة الخلاف : تظهر فيما اذا تصرف الوكيل بما وكل اليه قبل علمه بمزلّكه  
عن الوكالة : فعلى قول الأحناف : يصح تصرفه ويلزم موكله ، " لأنه امر فاسد  
يسقط حكمه قبل العلم بالنهي كأمر صاحب الشرع " وعلى قول الشافعية  
- الأظهر - : لا ينفذ تصرفه ولا يلزم موكله ، " لأنه قطع عقدا لا يفتقر الى رضاه  
فلم يفتقر الى علمه كالطلاق " .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٠٩ ؛ المذهب ، ٣٦٤/١ .

(٢) الوكيل المطلق في البيع ، يراعى في تصرفه الاطلاق عند أبي حنيفة ، خلافا  
للمصاحبة ، فانه لا يجوز عندهما : بيع الوكيل بنقصان فاحش بحيث لا يحتمل  
الناس بمثل هذا النقصان ، ولا يجوز أيضا بيعه بالعرض ، ونقل الكاساني  
رواية للإمام عن الحسن مثل قولهما .

قال في البرازية : وعليه الفتوى . ولكن الأرجح والمحمول عليه هو قول الامام عند  
المتأخرين ، " وعليه أصحاب الحتون الموضوعة لنقل المذهب بما هو ظاهر  
الرواية " ، والبيع بالنسيئة انما يجوز اذا لم يكن في لفظ الموكل ما يدل على  
البيع بالنقد ، كأن يقول : " بعه وأقض ديني ، أو بعه فاني أحتاج الى نفقة  
هيا لي ، ففي هذه الصورة لا يجوز بيعه نسيئة بالاتفاق " ، وعليه الفتوى .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١١١ ، ١١٢ ؛ القدوري ، ص ٥٥ ؛ المحسوط  
٣٦/١٩ ، البدائع ، ٣٤٦٣/٧ ؛ الهداية ( ٣٢٧/٧ ) مع شرح البناية ؛  
اللباب ، ١٤٧/٢ ؛ الدر المختار ، ( ٥٢٢/٥ ) مع حاشية ابن عابدين .

وا عند أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله : لا يملك الا بمثل ثمنه بالنقد ،  
ولو باعه بالنسيئة لا يجوز ( ١ )

دليل أبي حنيفة ، وهو : أنه لما وُكِّلَ بالبيع مطلقا ، جعل البيع مملوكا له  
ولو باع ما يساوي مائة بعشرة ، فقد تصرف فيما هو مملوك له ، لأن البيع بعشرة يسمى  
بيعا ، والبيع بالنسيئة يسمى بيعا ، وهو وكيل بالبيع ، وقد أتى به ، فوجب أن يصح ( ٢ )

ودليلهم في المسألة وهو : أنه وُكِّلَ بالبيع ، فقد وُكِّلَ بشئ لا يلحق فيه الضرر ، ( ٥١ / ب )

فوجب أن يتقيد هذا التوكيل بالمصرف ، لأن الظاهر من حال الموكل ما رضى بيعه  
الا بمثل الثمن . مثله : كمالوكل انسانا بشراة الغرض ، فانه يتقيد هذا التوكيل  
بالصيف ، ولو وُكِّلَ بشراة الفهم مطلقا ، لتقيد بالشتا ، وما كان ذلك الا لاعتبار  
المصرف ، فكذلك هاهنا . ( ٣ )

( ١ ) انظر : مختصر المزني ، ص ١١١ ، المهذب ، ٣٦١ / ١ ، الوجيز ، ١٩١ / ١

( ٢ ) انظر أدلة الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالتفصيل : المبسوط ، ٣٦ / ١٩ ،

٣٧ ، والبنية في شرح الهداية ، ٣٢٩ / ٧ .

( ٣ ) راجع أدلة صاحب أبي حنيفة رحمهم الله في حادرات الأحناف السابقة .

وعلى الشيرازي لعدم الجواز بالاطلاق ، بقوله :

" لأنه منهي عن الاضرار بالموكل ، مأمور بالنصح له ، وفي النقصان عن ثمن

المثل في البيع اضرار وترك النصح ، لأن المصرف في البيع : ثمن المثل ،

فعمل اطلاق الاذن عليه " . المهذب ، ٣٦١ / ١ .

كتاب الاقرار (١)  
اقرار الصبي

[ مسألة - ٢١٨ - ]

اقرار الصبي يصح عندنا : اذا كان [ باذن ] (٢) وليه (٣) وعند الشافعى  
لا يصح (٤)

دليلنا في المسألة وهو : أن الصبي العاقل مع كونه أهلا للتصرف ، يكون مجبورا عليه بالتصرف ، بنقصان حاله ، ولعدم هدايته الى التصرف ، والولى لما أذن له ، فقد علم هدايته الى التصرف ، فاذا صح اذنه في التصرف ، وجب أن يصح اقراره ، لأن التصرف لا يقوم الا بالاقرار ، فوجب أن يصح : كالبالغ. (٥)

احتج الشافعى في المسألة وهو : أن الصبي ليس بأهل للاقرار في حق نفسه قبل اذن الولي ، لأنه انما لم يصح لعدم أهليته ، والاذن لا يصيراه / أهلا كما قبل العقد (١/٥٢)

(١) الاقرار لغة : الاعتراف والاثبات ، يقال : قرأ الشيء : اذا ثبت ، وأقر بالشيء : اذا اعترف به . انظر : المغرب ، مختار الصحاح ، المصباح ، مادة : ( قر ) وشروعا هو : " اخبار عن ثبوت الحق للخير على نفسه " .

انظر : النهاية في شرح الهداية ، ٥٣٦/٢ ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ، ٢٨٨/٢ ، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ، ٥٨٨/٥ ، نهاية المحتاج ، ٦٤/٥ .

(٢) وفي الأصل : " اذا كان بوليّه " .

(٣) لا يصح اقرار الصبي الا اذا كان مأذونا له في التجارة .

انظر : المبسوط ، ١٩٩/١٧ ، الهداية ، ١٨٠/٣ ، اللباب في شرح الكتاب ، ٧٦/٢ .

(٤) انظر : الأم ، ٢٣٥/٣ ، المهذب ، ٣٤٤/٢ ، التنبيه ، ص ١٦٤ ، الوجيز ، ١٩٤/١ ، المنهاج ، ص ٦٦ .

(٥) انظر : المبسوط ، ١٩٩/١٧ ، ٢٠٠ ، الهداية مع شرحها : البناءة ، ٥٣٩/٧ .

(٦) واستدل الشيرازي على عدم صحة اقرار الصبي بحديث ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ . . . الحديث ) ( وقد سبق تخريجه في المسألة (٤٦) )

## سأله - ٢١٩ -

ما يقبل في  
الاقارب مال

إذا قال : لفلان عليّ مال كبير أو عظيم أو جليل ، فعمدنا : لا يقبل أقل من عشرة<sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : يرجع إلى تفسيره ، فإذا فسره بما يتقوم ، قبل منه<sup>(٢)</sup> .  
دليلنا في المسألة وهو : أنه لما قال : عليّ مال عظيم أو جليل ، فقد أفسر بمال له خطر عند الناس ، فلا يقبل أقل من عشرة ، لأن العشرة مال له عزة عند الناس ، ولهذا جعلنا المهر مقدرا بعشرة ، ونصاب السرقة أيضا : عشرة ، فإذا فسره بأقل من عشرة ، فقد أقر بمال ، وليس له خطر عند الناس ، فوجب أن لا يصح<sup>(٣)</sup> .

= ثم علله بقوله : " ولأنه التزام حق بالقول ، فلم يصح من الصبي كالبيع " .

انظر : الأم ، ٢٣٥/٣ ، والمهذب ، ٣٤٤/٢ .

(١) إذا أقر بمال كثير أو عظيم فلا يصدق في أقل من عشرة دراهم عند أبي حنيفة وأما عند صاحبين فلا يصدق في أقل من مائتي درهم ، وروى عن الإمام مثل قولهما . وبوجه قول الإمام بأنه يبنى على حال المقر في العسر واليسر ، لأن القليل عند الفقير عظيم ، وأضاف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وذكر الزيلعي أن التفصيل في قوله هو الأصح ، والمعتمد في المذهب هو قول الإمام .

انظر : تحفة الفقهاء ، ٣٢٥/٣ ، الهداية مع شرح البناية ، ٥٤٢/٢ ،

٥٤٣ ، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ، ٥٩١/٥ ، ٥٩٢ .

(٢) يقبل تفسير المقر مطلقا في القليل والكثير . مع يمينه عند الشافعي كما ذكره في

الأم ، وفي بقية كتب الشافعية لم تقيد الاطلاق باليمين .

انظر : الأم ، ٢٣٧/٣ ، المهذب ، ٣٤٨/٢ ، التنبيه ، ص ١٦٤ ، الوجيز ،

١٩٢/١ ، المنهاج ، ص ٦٢ ، نهاية المحتاج ، ٨٨/٥ .

(٣) " ولأن العشرة أقصى ما ينتهي إليه اسم الجمع " .

وعلى صاحبان قولهما : " لأنه أقر بمال موصوف ، فلا يجوز الغاء الوصف ،

والنصاب مال عظيم ، حتى اعتبر صاحبه غنيا به ، والغنى عظيم عند الناس " .

راجع الأدلة في المراجع السابقة للأحناف .

احتج الشافعي في السألة وهو : أنه لما قال : على مال كبير ، فقد أجمل (١)  
فكان البيان اليه ، كما قلنا : في الطلاق والعتاق اذا قال احدى نسائي طالق ،  
أو احدى امائى حرة ، فانه أجمل الطلاق والعتاق ، فيرجع الى بمانه ، لأن المجمل  
هو ومن أجمل فعليه البيان فكذلك هاهنا . (٢)

تلك الظرف  
حال الاقرار  
بالظروف  
(٥٢/ب)

سألة - ٢٢٠ -

اذا قال : لفلان على ثوب في منديل ، فان عندنا : المنديل يدخل تيمسسا  
للثوب ، وعند الشافعي : / لا يدخل (٣) (٤)

دليلنا في السألة : لأنه لما أقر بثوب في منديل ، فالظاهر : أن المنديل  
لصاحب الثوب ، باعتباره عرف والعادة ، فوجب أن يدخل تحت الاقرار ، كما :  
لو أقر بثوبين . (٥)

احتج الشافعي في السألة وهو : أن هذا الرجل أقر بثوب ، الا أنه حكى هذا  
الثوب في ظرف ووعاء ، وكونه في ظرف ووعاء ، لا يكون دليلا على أن الظرف يكون لصاحب  
الثوب ، كما : لو أقر بالخل وهو في دن ، فان الاقرار بالخل ، لا يكون اقترارا  
بالظرف ، فكذلك هاهنا . (٦)

- 
- (١) والاجمال : " ايراد الكلام على وجه مهم " التعريفات ، ( باب الألف ) .  
(٢) قال الشيرازي " ولأن ما من مال الا وهو عظيم وكثير بالاعانة الى ما هو دونه " .  
راجع الدليل بالتفصيل : الأم ، ٢٣٧/٣ ، المذهب ، ٣٤٨/٢ ، مغنسي  
المحتاج ، ٢٤٨/٢ .  
(٣) انظر : القدوري ، ص ٤٤ ، الهداية وشروحيها : العناية مع تكملة فتوح  
القدير ، ٣٠١/٦ ، النهاية ، ٥٥٦/٧ .  
(٤) انظر : المذهب ، ٣٥١/٢ ، التنبيه ، ص ١٦٥ ، الوجيز ، ١٩٨/١ ،  
المنهاج ، ص ٦٨ .  
(٥) انظر الدليل في المصادر السابقة للاحناف .  
(٦) راجع الدليل : المذهب ، ٣٥١/٢ .

## سألسة - ٢٢١ -

قضاء الحقوق

( ٢ ) لغرامة الصحة

غرامة الصحة ، يقدمون على غرامة المريض ، عندنا ( ١ ) ، وعند الشافعي يستويان والمرضى

دليلنا في المسألة وهو : أن المريض الذي ثبت حقه في حالة الصحة ، فقد تعلق

حقه في جميع المال ، والذي ثبت دينه في المريض ، تعلق حقه في ثلث المال ، فكان

( ٣ )

غرامة الصحة ، الذي تعلق حقه في جميع المال ، أولى أن تقدم .

احتج الشافعي في المسألة : أنه قد استويا في سبب الاستحقاق ، فوجب أن

يستويا في الاستحقاق ، الدليل عليه : إذا ثبت حقهما في حال المريض ، أو في حال

الصحة . ( ٤ )

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٨٦ ، القدورى ، ص ٤٥ ، المسبوط ،

٢٦ / ١٨ ، تحفة الفقهاء ، ٣٣٤ / ٣ ، الهداية ، ١٨٨ / ٣ ، ١٨٩ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ٣٤٥ / ٢ ، الضهاج ، ص ٦٧ ، نهاية المحتاج ، ٥٠ / ٥ .

( ٣ ) راجع الدليل بالتفصيل : المسبوط ، ٢٦ / ١٨ ، الهدائع ، ٤٥٩٧ / ١٠ ،

الهداية وشروحها : العناية مع تكملة فتح القدير ، ٣٨٣ / ٨ ، البناية ،

٥٥٨٨ / ٧

( ٤ ) وعلل الشيرازى لاستواء الحالتين بقوله : " لأنها حقان يجب قضاؤهما من

رأس المال ، ولم يقدم أحدهما على الآخر ، كما لو أقرلها في حال الصحة .

المذهب ، ٣٤٥ / ٢

## مسئلة - ٢٢٢ -

الاقراء بالدين

على والده

اذا ادعى على الميت دينا ، فأقر / أحد الورثة بهذا الدين على أبيه ، فان عندنا : ( ١ / ٥٣ )

يجب أدائه في حصة نفسه في نصيبه ( ١ ) ، وعند الشافعي : يلزم على الكل ( ٢ ) .

دليلنا في ذلك : لأن اقرار الانسان انما يصح في حق نفسه ، لأنه لا تهمة فيه ،

وأما في حق غيره فانه متهم ، فوجب أن لا يصح . ( ٣ )

احتج الشافعي في المسألة وهو : أنه لما أقربدين على أبيه ، فالظاهر : أنه

انما أراد بهذا الاقرار تخليص رقة والده من هذا الدين ، فوجب أن يقبل منه :

( ٤ ) كالمرث.

انظر

( ١ ) المسوط ، ٤٨ / ١٨ ، الهداية ، ٣ / ١٩٢ .

( ٢ ) المتبادر الى الذهن من قول المصنف : ( يلزم على الكل ) أي يلزم على مجموع

الورثة تسديد الدين ، ولم أعثر على هذا القول في كتب المذهب ، وفي المسألة

قولان مشهوران : القديم : أن على المقر قضاء جميع الدين من حصته من

التركة ان وفق به ، والا فيصرف جميع حصته اليه والجديد : أنه لا يلزمه

الا بقسط حصته من التركة .

انظر : المذهب ، ٣٥٥ / ٢ ، التنبيه ، ص ١٦٦ ، الروضة ، ٤ / ٤١١ .

( ٣ ) انظر : المسوط ، ٤٨ / ١٨ ، الهداية وشروحها : العناية مع تكملة فتح

القدير ، ٤٠١ / ٨ ، البناية ، ٧ / ٦٠١ .

( ٤ ) وعمل الشيرازي القول الجديد بقوله : " لأنه لولزمه بالاقراء جميع الدين لم

تقبل شهادته بالدين ، لأنه يدفع بهذه الشهادة عن نفسه ضررا والله أعلم .

المذهب ، ٣٥٥ / ٢

## كتاب العارية (١)

[ مسألة - ٢٢٣ -

العارية : أمانة عندنا (٢) ، وعند الشافعي : مضمونة . (٣)

دليلنا في المسألة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ليس على المستمير غير المفل ضمان ، ولا على المستودع غير المفل ضمان ) (٤) ، المفل : (٥) هو الخيانة .

- (١) العارية : بالتشديد والتخفيف ، وبمعناها : العوارى ، قال الأزهري : " هي مشتقة من عار الرجل اذا جاءه وذهب ، وهي لفظة : اعارة الشيء " .  
 أنظر : المغرب ، مختار الصحاح ، مادة : ( عور ) ، تصحيح التنبيه ، ص ٧٨ .  
 وأختلف الفقهاء في تعريفها شرفا بحسب اختلاف ترتب آثارها : فعرفها القديري وغيره من الأحناف ، بأنها : " تطليق المنافع بخير عوض " وعرفها النووي من الشافعية ، بأنها : " اباحة الانتفاع بما لا يحمل له الانتفاع به ، مع بقاء عينه " . انظر : القديري ، ص ٦٣ ، المنهاج ، ص ٦٩ .
- (٢) العارية أمانة عند المستمير لدى الأحناف ، ما لم يتعد فيها المستمير ، فان تعدى فيضمن قيمتها ساعة التمدى . انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١١٦ ، القديري ، ص ٦٣ ، المسوط ، ( ١١ / ١٣٤ ) ، الهدائع ، ( ٨ / ٣٩٠٤ ) .
- (٣) انظر : الأم ، ( ٣ / ٣٤٤ ) ، المهذب ، ( ١ / ٣٧٠ ) ، الوجيز ، ( ١ / ٢٠٤ ) ، المنهاج ، ص ٦٩ .
- (٤) الحديث <sup>أخرجه</sup> الدارقطني والبيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وضعف الدارقطني والبيهقي الرواية المرفوعة وانما صححا وفقهه على شريح القاضي . ، وقال الدارقطني : " عمرو وعبيدة [ راويان من السند ] ضعيفان ، وانما يروى عن شريح القاضي غير مرفوع " .
- انظر : سنن الدارقطني ، ( ٣ / ٤١ ) ، السنن الكبرى ، ( ٦ / ٩١ ) ، تلخيص الحبير ، ( ٣ / ٥٢ ) .
- (٥) المفل : من أغل بالألف ، يقال : أغل الرجل : خان في المضمون وغيره .  
 انظر : مختار الصحاح ، والصحاح المنير ، مادة : ( غل ) .



ولم توجد الخيانة هاهنا ، فلا يكون الضمان عليه ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة : بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه استعار  
أدرعا من صفوان ، فقال : أغضب يا محمد ؟ فقال : ( لا ، بل عارية مضمونة موداة ) ( ٢ )  
فالنبي صلى الله عليه وسلم ، جعل العارية مضمونة مردودة ، وانتم تجعلونها أمانة ،  
فوجب أن لا تصح . ( ٣ )

إعارة المستعير  
لطرف ثالث

سألته - ٢٢٤ -

المستعير يجوز له أن يعير ( ٤ ) غيره عندنا ( ٥ ) ، وعند الشافعي لا يجوز ( ٦ )

- ( ١ ) أنظر الأدلة بالتفصيل : البسوط ، ١٣٥/١١ ، البدائع ، ٨/٣٩٠٤ .  
( ٢ ) الحديث أخرجه أبو داود ، وأحمد والحاكم وقال : وله شاهد صحيح عن ابن  
عمر رضي الله عنهما . وسأى الحديث ، وقال : " حديث صحيح على شرط مسلم " ،  
والدارقطني ، والبيهقي ، في سننهما .  
انظر : أبي داود ، في البيوع ، باب تضمين العارية ، ( ٣٥٦٢ ) ، ٣/٢٩٦ ،  
المستدرک ، ٤٧/٢ ، سنن الدارقطني ، ٣/٣٩ ، ٤٠ ، السنن الكبرى ،  
٨٨/٦ ، نصب الراية ، ٤/١١٦ ، تلخيص المعبر ، ٣/٥٢ .  
( ٣ ) راجع الأدلة بالتفصيل : المذهب ، ١/٣٢٠ .  
( ٤ ) في الأصل : ( أن يعير من غيره )  
( ٥ ) وللمستعير أن يعيرها غيره ، إذا استعارها مطلقا ، وكان ما لا يختلف  
باختلاف الاستعمال .

- انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١١٦ ؛ القدوري ، ص ٦٣ ؛ البسوط ،  
١٤٠/١١ ، البدائع ، ٨/٣٩٠١ ، الهداية ( ٧٨١/٢ ) مع شرح النهاية  
( ٦ ) انظر : المذهب ، ١/٣٢١ ، الضمان ، ص ٦٩ ؛ نهاية المحتاج ،

دليلنا في المسألة وهو : أن المعير لما أعار مطلقا ، فقد رضى با / نفعه ، ( ٥٣ / ب )  
 فالإنسان إذا استمار شيئا ، إنما ينتفع به وينتفع به الغير ، فوجب أن يملك ذلك ، كما  
 لو أذن له . ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الناس يتفاوتون في الاستعمال للشيء ، أو  
 في ركهه خصوصا ، وهو إنما رضى بركهه واستعماله إذا لم يكن حيوانا ، فوجب أن  
 لا يملك المستعير أن يعير لآخر ، كما نقول في الإجارة ، أن من أستاذجر من آخر  
 دابة ، فأراد أن يواجر من غيره ( ٢ ) ، [ أو ] أودع عند إنسان شيئا فالمودع أراد أن  
 يودع من غيره ، فإنه لا يملك ذلك ، كذلك ها هنا . ( ٣ )

رد العارضة  
 إلى مكانها  
 المؤلف

#### مسألة - ٢٢٥

إذا استمار دابة من إنسان فردها إلى اصطبل مالكها ، ولم يملكه بذلك ، فإذا  
 تلفت لا تكون من ضمان المستعير عندنا ( ٤ ) ، وعند الشافعي : تكون في ضمانه . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) انظر الدليل : المسوط ، ١٤٠ / ١١ ، الهداية وشروحه : العناية مع تكلفة  
 فتح القدير ، ١١ / ٩ ، شرح النهاية ، ٧٨٢ / ٧ .
- ( ٢ ) أراد المؤلف أن ينظر بين عدم جواز إعارة المستعير العيين لطرف ثالث  
 بالإجارة ، ( حيث لا يجوز تأجير العيين لطرف ثالث ) في حين أن الراجح  
 جواز تأجير المستأجر العيين لآخر ، لأنه يملك المنافع ، ولهذا يملك أن  
 يأخذ عليه العوض ، فملك نقله إلى غيره ، كالمشتري للطعام ، بخلاف المستعير  
 فإنه لا يملك المنافع وإنما له الإباحة بالانتفاع - عند الشافعية - فلا يملك  
 بها الإباحة لغيره . . . ولهذا لا يملك أخذ العوض عليه ، فلا يملك نقله إلى  
 غيره كمن قدم إليه الطعام . ويصح تنظير المؤلف الإعارة على الإجارة ، على قول  
 مرجوح لدى الشافعية ، كما يقول الشيرازي : " ويجوز أن يعير غيره كما يجوز  
 للمستأجر أن يوجر " . انظر المذهب ، ٣٧١ / ١ ، الضهاج ، ص ٧٧ .
- ( ٣ ) تنظيره الإعارة بالوديعة صحيح ، بجامع أن كلا منهما لا يجوز نقله إلى غيرهما .  
 انظر : المذهب ، ٣٦٨ / ١ ، الضهاج ، ص ٩٢ .
- ( ٤ ) انظر : القدوري ، ص ٦٣ ، المسوط ، ١٣٩ / ١١ ، البدائع ، ٣٩٠٧ / ٨ .
- ( ٥ ) انظر : المذهب ، ٣٧١ / ١ .

دليلنا في المسألة : لأن الاضمان اذا استمار دابة ، انما يردّها في الموضع الذي استمار ، انما تؤخذ من الاصطبل ، ألا ترى أنه لو ردّها الى يد عبده ، أو الى يد تلاميذه فهلكت . أنه لا ضمان عليه ، لأن ردّها الى يد عبده أو السبي تلاميذه كردّها الى مالكيها ، كذلك ها هنا ردّها الى اصطبل مالكيها كردّها الى مالكيها ولو ردّها الى مالكيها لا ضمان عليه ، فكذلك ها هنا . ( ١ )

/احتج الشافعي وقال : ان فعل الحيوان غير معتبر ، لأن كونه محفوظا لا يكون ( ٥٤ / أ ) مضافا الى فعل الدابة ، وانما يكون مضافا الى صاحب الدابة ، فاذا ردّها الى الاصطبل ولم يعلمه ، فقد غيبها ، فتكون فسي ضامنه ، كما لو لم يردّها . ( ٢ )

---

( ١ ) أنظر الدليل : المسوط ، ١٤٠ / ١١ ، البدائع ، ٣٩٠٧ / ٨ .

( ٢ ) واحتج الشيرازي لتضمن المستمير بنحو من هذا : حيث يقول : " وتجب ردّها الى المصير أو الى وكيله ، فان ردّها الى المكان الذي أخذها منه لم يبرأ من الضمان " ، " لأن ما وجب رده ، وجب رده الى المالك أو السبي وكيله كالمنصوب والسروى " . المذهب ، ١ / ٣٧١ .

## كتاب الغصب (١)

[ مسألة - ٢٢٦ - ]

ملكية المفصول  
بعد الجناية  
وأراد قيمته  
كاملا

إذا غصب عبدا ، ثم فقا عينيه ، أو قطع يديه ، يلزمه تمام القيمة ، وإذا أذى  
قيمه يصير العبد مطوكا للغاصب ، عندنا (٢) ، وعند الشافعي : لا يصير مالكا له . (٣)  
دليلنا في المسألة : لأن الغاصب لما أذى قيمة العبد بتمامه ، وجب أن يكون  
المحل مطوكا له ، كما لو اشترى (٤) .

احتج الشافعي في المسألة ، بأن قال : إنما أدله ليس بهدل عن العين ، وإنما  
هو بهدل عن خبايته وهو : تلف للمعين وقطع اليدين ، فبقيت العين مطوكا لصاحبه  
على حاله ، كما لو قطع إحدى اليدين (٥) وأدى الأرض ، فإن العين لا تكون مطوكا  
للجاني .

(١) الغصب لغة : أخذ الشيء ظلما وقهرا ، وهو حد رغصته أغصه غصبا والشيء  
مفصول وفصب ، وهو من باب صرب .

انظر : الصحاح ، المغرب ، الصباح ، مادة ( غصب ) ، تصحيح التنبيه ،  
ص ٢٨٠ .

وشرعا : عرفه الكاساني عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله بأنه : " إزالة يد  
المالك عن ماله المتقوم على سبيل المجاهرة والعمالة بفعل في المال " وعرفه  
النووي من الشافعية هو : " الاستيلاء على حق الغير عدوانا " .

وحدث الاختلاف في تعريف الغصب بين المذاهب تبعاً لاختلافهم في بعض  
سائل الغصب ، كما سيأتى : ( ٢٣٤ )

انظر : البدائع ، ٤٤٠٣/٩ ، الاختيار ، ٥٨/٣ ، الصحاح ، ص ٢٠٠ .

(٢) انظر : البدائع ، ٤٤١٧/٩ .

(٣) انظر : المذهب ، ٣٧٦/١ .

(٤) المصدر السابق للأحناف .

(٥) المصدر السابق للشافعية .

## سألة - ٢٢٧ -

ملكية المصوب

بعد ادائه

إذا غصب عبداً فأبق من يد الفاصب ، فأخذ المصوب منه القيمة ، ثم عاد العبد الفاصب قيمته من [ لباقة ] <sup>(١)</sup> ، فإنه يعود الى ملك الفاصب عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعى : يعود الى ملك المالك <sup>(٣)</sup> .

دلينا فى المسألة وهو : أن القيمة التى أخذها المصوب / منه صار ملوكا له ( ٥٤ / ب ) ولا يمكن اثبات الملك له فى البذل ، [ لأنه ] <sup>(٤)</sup> يؤدى الى اجتماع البذل والمهدل فى ملك رجل واحد ، وهذا لا يجوز . <sup>(٥)</sup>

احتج الشافعى وهو : أن هذا الضمان ليس بضمان عين ، وإنما هو ضمان حيالته ، لأن الفاصب حال بينه وبين المال ، فيحال أيضا البذل عن ملكه ، جزاء لما فعله من الغصب ، فإذا عاد وجب أن يعود الى ملك المالك ، لأن ملكه لا يزول الا برضاه ، ولم يوجد هاهنا الرضا ، فلا يجوز . <sup>(٦)</sup>

## سألة - ٢٢٨ -

أوراق السلم

خمر الذم

( ٨ )

( ٧ )

السلم اذا أراق خمر ذمى ، عندنا : يضمن قيمته ، وعند الشافعى : لا يضمن .

- ( ١ ) فى الأصل " أبه " .
- ( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١١٨ ، القدورى ، ص ٦٢ ، تحفة الفقهاء ، ٣ / ١٣٩ ، البدائع ، ٩ / ٤٤٢٥ ، الهداية ، ٨ / ٤٠٣ ، مع شرح البناية .
- ( ٣ ) انظر : الأم ، ٣ / ٢٥١ ، المهذب ، ١ / ٣٧٥ ، الوجيز ، ١ / ٢٠٩ .
- ( ٤ ) زبدت ما بين القوسين لتستقيم العبارة .
- ( ٥ ) انظر الدليل بالتفصيل : البدائع ، ٩ / ٤٤٢٥ ، شرح البناية على الهداية ، ٨ / ٤٠٠ ، وما بعدها .
- ( ٦ ) " لأنه لا يصح تملكه بالبيع ، فلا يملك بالتضمن كالتلف " .
- انظر الدليل : المهذب ، ١ / ٣٧٥ ، الوجيز ، ١ / ٢٠٩ .
- ( ٧ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١١٩ ، القدورى ، ص ٦٢ ، المحسوط ، ١ / ٥٣ ، تحفة الفقهاء ، ٣ / ١٣٧ ، البدائع ، ٩ / ٤٤١٣ ، الهداية ، ٨ / ٤٢٢ ، مع البناية .
- ( ٨ ) انظر : مختصر المزنى ، ص ١١٩ ، المهذب ، ١ / ٣٨١ ، الوجيز ، ١ / ٢٠٨ ، المنهاج ، ص ٧١ .

دليلنا في المسألة وهو : أن الخمر في حق الذي كالخل في حق السلم ، فلو  
أراق السلم خل السلم وجب عليه الضمان ، فكذلك إذا أراق خمر الذي ، لأن خطاب  
حرمة الخمر خاص في حق السلم ، لقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر  
والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ) <sup>(١)</sup> علما بهذا أن  
الخطاب خاص في حق السلم ، يبقى الخمر حلالا في حق الكافر. <sup>(٢)</sup>  
احتج الشافعي ، وقال : بأن الخمر ليس بمال ، فلا يضمن متلفه ، كما لو أتلفه  
في حق السلم <sup>(٣)</sup> ، وهذا وإن اختلفنا أن خطاب المبادات هل تثبت / في حق <sup>(٤)</sup> ( ٥٥ / أ )  
الكافر ، ولا خلاف أن المحرمات يخاطب بها في حق السلم والكافر. <sup>(٤)</sup>

- 
- ( ١ ) سورة المائدة ، آية : ( ٩٠ )  
( ٢ ) أنظر الأدلة بالتفصيل : البدائع ، ٤٤١٣ / ٩ ، وشرح النهاية على الهداية ،  
٤٢٣ / ٨ ، ٤٢٤ .  
( ٣ ) راجع : مختصر المعزى ، ص ١١١٩ .  
( ٤ ) اتفق العلماء على أن الكفار مخاطبون بالآيمان ، والمشروع من العقوبات  
والمعاملات ، وكذا الخطاب بالشرائع يتناولهم في حكم المؤاخذة في الآخرة .  
وانما وقع الخلاف : هل الخطاب بفروع الشرائع يتناولهم في وجوب الأداء في  
أحكام الدنيا أم لا ؟  
فذهب الجمهور أنه يتناولهم ، وهو ظاهر مذهب الشافعي كما ذكره إمام  
الحرمين في البرهان ، ووافقهم على ذلك العراقيون من مشايخ الأحناف ،  
ومشايخ سمرقند على الاعتقاد فقط .  
والمشهور عن أكثر الحنفية : أنهم ليسوا بمخاطبين ، وهو قول للشافعي واختاره  
أبو حامد الأسفرائيني من الشافعية . ، وفصل بعض من العلماء بين المأمورات  
والمنهيات ، وقالوا : هم مخاطبون بالمنهيات كالزنا والقتل دون المأمورات  
كالصلاة والصوم . ونقل هذا التفصيل الفتوى " رواية عن الإمام أحمد " .  
وقال ابن قدامة <sup>في الروضة</sup> : " وهذا قول أكثر أصحاب الرأي " .  
وقال حسن هيتو في تعليقه على التبصرة : " وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي " .  
ومن ثم يظهر : أن نقل المؤلف : بعدم الخلاف في خطاب المحرمات يمس  
السلم والكافر ، غير سليم . إلا إذا أراد المحرمات المنصوصة والمتفق على  
تحريمها للجميع .

## سألة - ٢٢٩ -

ملكية المنصوب

إذا دخل في  
بناء الفاضل

إذا غضب ساجدة<sup>(١)</sup> وأدخلها في بناءه ، فإن عندنا : ينقطع حق المالك عنه  
ويأخذ القيمة<sup>(٢)</sup> وعند الشافعي : له أن يقطع البناء ويأخذ ساجته<sup>(٣)</sup> .  
دليلنا في السألة : لأن المنصوب منه [لو]<sup>(٤)</sup> أثبتنا له حق نقص البنساسة  
يفوت حق الفاضل في البناء لا إلى بدل ، فلو قلنا : بأنه ينقطع حق المنصوب منه  
في الساجدة يفوت حقه بالبدل وهو : القيمة ، فكان مراعاة حق الفاضل الذي يفوت من  
الملك لا إلى بدل ، أولى من مراعاة حق المنصوب منه إلى بدل<sup>(٥)</sup> ، ألا ترى أنه  
لو غضب أبريسا وخاطبه بطن عبده أو بطن دابته ، فإنه ينقطع حق المالك به  
خلاف<sup>(٦)</sup> ، لحرمة النفس ، وحرمة المال كحرمة النفس ، وجب أن يراعى .

- انظر : التبصرة ، ص ٨٠ ، ٨١ ، الجويني ، البرهان في أصول الفقه ، ت /  
ر . عبد العظيم الديب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ، ( قطر : مطابع  
الدوحة الحديثة ) ص ١٠٧ ، الروضة ، ص ٢٧ ، شرح الكوكب المنير ، ١ / ٥٠٤ ؛  
نهاية السؤل ، ١ / ١٩٥ ، وراجع السألة ( ٧٠ ) ص  
( ١ ) الساجدة : خشبة صلبة قوية تجلب من بلاد الهند ، وقيل : خشبة ضحوته مهيأة  
للأساس . انظر : النهاية ، ٨ / ٣٧٨ .  
( ٢ ) انظر : القدوري ، ص ٦٢ ، المسوط ، ١١ / ٩٣ ، البدائع ، ٩ / ٤٤١٧ ؛  
الهداية ( ٣٧٩ / ٨ ) مع شرح النهاية .  
( ٣ ) انظر : الأم ، ٣ / ٢٥٥ ، المهذب ، ١ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، الوجيز ، ١ / ٢١٣ ،  
( ٤ ) في الأصل " لما " .  
( ٥ ) انظر الدليل بالتفصيل : المسوط ، ١١ / ٩٤ ، البدائع ، ٩ / ٤٤١٧ ؛  
الهداية مع شرح النهاية ، ٨ / ٣٧٩ .  
( ٦ ) راجع : مصادر المذهبين في هامش ( ٢ ، ٣ ) ص من هذه السألة .

احتج الشافعى فى السألة بدليل : ماروى عن النبى ( على الله عليه وسلم ) أنه قال : ( من وجد عين ماله فهو أحمق به ) <sup>(١)</sup> وهذا واجد لعين ماله ، فيكون أحمق به ، كما لو غضب ساجدة ونى عليها ، فانه يثبت له أن يقطع البناء ويأخذ ساجدته ، فكذاك هاهنا . <sup>(٢)</sup>

### سألة - ٢٣٠ -

الضمان  
بالتسبب

إذا كان / فى القفص طير مطوك لا نسان ، أو دابة فى الاصطبل ، ففتح باب ( ٥٥ / ب ) القفص أو باب الاصطبل ، فطار الطير أو خرجت الدابة ، فان عندنا : لا ضمان عليه <sup>(٣)</sup> وعند الشافعى : ان وقف ساعة ثم طار لا ضمان عليه ، وان طار عقيب الفتح أو خرجت الدابة عقيب فتح الباب فانه يضمن . <sup>(٤)</sup>

دللنا فى السألة وهو : أن فعل الحيوان فعل غير معتبر ، لأن الانسان انما يضمن بالجناية والغصب اذا باشره وهاهنا ليس [ بالفتح الباب فعل فمى الطير ، لأنه طار بنفسه ، فلا يكون مضمونا عليه ، كما لو أسك بالرامى ، فتلقست الأغنام ، فلا ضمان عليه ، فكذاك هاهنا . <sup>(٥)</sup>

( ١ ) الحديث أخرجه الشيخان عن أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ : ( من أدرك ماله بعينه عند رجل أو انسان قد أفلس فهو أحمق به من غيره ) وللهديث طسرق وألفاظ مختلفة : البخارى ، فى الاستقراض ، باب اذا وجد ماله عند مفلس فى البيع والقرص والوديعة فهو أحمق به ( ٢٤٠٢ ) ، ٦٢ / ٥ ، سلم فى المساقاة ، باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع ، ( ١٥٥٩ ) ، ٣٠ / ١١٩٣ ؛ تلخيص الحبير ، ٣٨ / ٣ ، ٣٩٠ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ٣٧٩ / ١ .

( ٣ ) انظر : البدائع ، ٤٤٥٩ / ٩ .

( ٤ ) انظر : مختصر المزن ، ص ١١٨ ، المذهب ، ٣٨١ / ١ ، الوجيز ، ٢٠٦ / ١ .

الضجاج ، ص ٧٠ .

( ٥ ) انظر الدليل : البدائع ، ٤٤٥٢ / ٩ .



احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال :  
( المعجم جبار )<sup>(١)</sup> أي فعله ، فإذا جعلنا فعله هدرا ، صار الفاتح مطلقا  
لهذا المال ، فوجب أن يكون مضمونا عليه ، كما لو أخرجه .<sup>(٢)</sup>

ضمان منافع  
الفضب

مسألة - ٢٣١ -

منافع الفضب ، عندنا : لا تكون مضمونة عليه ، وعند الشافعي : تكون مضمونة  
عليه .<sup>(٤)</sup>

( ١ ) الحديث أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : البخاري  
في الزكاة ، باب في الركاز الخمس ، ( ١٤٩٩ ) ، ٣٠ / ٣٦٤ ، مسلم ، في الحدود ،  
باب جرح المعجم والمعدن والبئر جبار ، ( ١٧١٠ ) ، ٣٠ / ١٣٣٤ .  
والمعجم : هي كل الحيوان سوى الآدمي " سميت البهيمة عجماء ، لأنها  
لا تتكلم ، والجبار : أي الهدر . والمراد هنا باتلاف المعجم ، إذا أتلقت  
شيئا بالنهار ، ولم يكن منها أحد .  
انظر : سنن أبي داود ١٩٦ / ٤ ، فتح الباري ٣٠ / ٣٦٥ .  
( ٢ ) راجع المذهب ، ١ / ٣٨١ ، ٣٨٢ .  
( ٣ ) " لا يضمن الماصب منافع ماغصبه ، إلا أن ينقص باستعماله فينزح النقصان " ولكنه  
يأثم ويؤدب على فعله ، " وهذا فيما عدا ثلاثة مواضع ، فيجب فيها أجر المثل  
على اختيار المتأخرين وعليه الفتوى ، وهي : أن يكون وقفا ، أو ليتيم ، أو معدا  
للاستغلال .

انظر : القدوري ، ص ٦٢ ؛ المبسوط ، ١١ / ٧٨ ؛ البدائع ، ٩ / ٤٤٠٩ ؛  
الدر المختار ( ١٨٦ / ٦ ) مع حاشية ابن عابدين ؛ اللباب في شرح الكتاب ،  
٢ / ١٩٥ .

( ٤ ) انظر : مختصر العزني ، ص ١١٧ ؛ المذهب ، ١ / ٣٧٤ ؛ الوجيز ، ١ / ٢١٤ ؛  
المنهاج ، ص ٧١ .

وصورته : اذا غصب دابة أو عبدا ، فاستخدمه أو أجره حتى استوفى منافعها ، فان عندنا : هذه المنافع لا تكون / مضمونة على الغاصب ، والصين مضمونة بما فيه بسلا ( ١/٥٦ ) خلاف .

دليلنا في المسألة وهو : أن الدراهم والدنانير جوهر يبقى زمانين ، والمنافع عرغ لا يبقى زمانين ، وما يبقى زمانين [ غير ]<sup>(١)</sup> من الذي لا يبقى زمانين ، ولو أوجبنا الدراهم والدنانير التي تبقى زما [ نين ]<sup>(٢)</sup> بمقابلة المنافع التي لا تبقى زمانين ، لا يكون هذا انصافا<sup>(٣)</sup> ، لأن الشرع قد أمر بالمساواة في باب العبد ، وهو قوله تعالى : ( وجزا سيئة سيئة مثلها )<sup>(٤)</sup>

احتج الشافعي في المسألة : لأن الغاصب في اساك العبد قوّت على المالك منافعها لولا اساك الغاصب هذا العبد لحصل للمالك منافعها ، فالغاصب هو الذي فسوّت هذه المنافع ، فوجب أن يضمن كما لو قطع جزا منه .<sup>(٥)</sup>

( ١ ) في الاصل ( غير ) ( ٢ ) في الاصل ( زماننا )

( ٣ ) واستدل السرخسي بقضاء عرو على رضى الله عنهما بأنهما لم يوجبا على المفرور

- في الجارية - بقيقة الخدمة مع علمهما أن المفرور كان يستخدمها .

انظر الدليل : المبسوط ، ٧٩/١١ ، البدائع ، ٤٤٠٩/٩ .

( ٤ ) سورة الشورى ، آية : ( ٤٠ )

( ٥ ) انظر : مختصر المزني ، ص ١١٧ .

سبب الخلاف في المسألة هو : أن المنافع عند الشافعية : مال متقوم ، لأنه

تعرف مالية الشيء بالتمول ، والناس يعتمدون تمول المنفعة بالتجارة .

والأحناف : اعتبروا المنفعة اعراض ، لأن صفة المالية انما تثبت بالتمسك

والتمول : صيانة الشيء وإدخاره لوقت الحاجة ، والمنافع لا تبقى وقتين ، لأنها

اعراض تخرج من حيز المدم إلى حيز الوجود وتتلاشى ، فلا تتصور فيها التمول

انظر : المبسوط ، ٧٨/١١ ، ٧٩ ، البدائع ، ٤٤٠٩/٩ ، تخريج الفروع

على الأصول ، ص

حكم ولد  
المفصولة

### سألة - ٢٣٢ -

ولد المفصولة ، أمانة عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : مضمونة <sup>(٢)</sup> .

وصورته اذا غصب جارية ، فوطدت فى يد الخاصب ، ثم هلك الولد والأم جميعا .

عندنا : يلزمه ضمان الأم دون الولد ، وعند الشافعى : يضمن الأم والولد جميعا .

دليلنا فى المسألة : لأن الولد فى يده بغير صنعه ، وتلف فى يده من غير صنعه

فلا يكون مضمونا عليه ، كما لو جلس على قارعة الطريق / فهبت الريح بشوب انسان (٥٦/ب)

وألقاه فى حجره ، ثم هلك فى يده ، فانه لا ضمان عليه لهذا المعنى الذى ذكرنا .

وانما قلنا : حصل فى يده بغير صنعه فتلف بغير صنعه ، لأن الولادة لا تكون من صنعه

وانما هى من صنع الله تعالى ، لقوله تعالى : ( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم ) <sup>(٣)</sup>

وانما قلنا : انه تلف بغير صنعه ، لأن الموت حصل بصنع الله تعالى ، لقوله

تعالى : ( الله يتوفى الأنفس حين موتها ) <sup>(٤)</sup> ، فصح ما قلناه : انه تلف فى يده بغير

صنعه ، فلا يكون مضمونا عليه . <sup>(٥)</sup>

احتج الشافعى فى المسألة وقال : اصاك الأمهات لتحصيل الأولاد ، لولا

اصاك الأم والا حصل الولد فى يد المالك ، فكان اصاك الأم جناية بالغصب فى

حق الولد ، فيكون مضمونا عليه <sup>(٦)</sup> كما لو حفر بئرا على قارعة الطريق ،

( ١ ) انظر القدورى ، ص ٦٢ ، المبسوط ، ١١/٧١ ، ٧٢ ، تحفة الفقهاء ، ٣/١٢٧

البدائع ، ٩/٤٤٠ ، الهداية ، ٣/١٩٠ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ١/٣٧٧ ، الروضة ، ٥/٧ ، ٢٧٠

( ٣ ) سورة النحل ، آية : ( ٧٨ )

( ٤ ) سورة الزمر ، آية : ( ٤٢ )

( ٥ ) انظر نحوه : فى الهداية ( ٨/٤٠٧ ) مع شرح البناية .

( ٦ ) ذكر النووى رحمه الله تعالى فى تحليل ثبوت الضمان - باثبات اليد العارضة

بالتسبب : " لأن اثبات اليد على الأصول سبب لاثباتها على الفروع ، فيكون ولد

المفصوب وزواده مفصولة " . الروضة ، ٥/٧٠ .

فجاء انسان فوق فيه ومات ، فان الضمان على الحافر وان لم يكن له صنع في الوقسوع  
في البئر ( ١ )

جبر نقصان  
الولادة

سألة - ٢٣٣ -

( ٢ ) نقصان الولادة يجبر موفاً الولد عندنا ، ان كان في الولد وفاً بنقصان الولادة ،  
وعند الشافعي : لا يجبر ( ٣ )

دليلنا في السألة وهو : أن سبب الزيادة والنقصان واحد ، وهو : الولادة ،  
لأنه بالولادة انتقص ، وبالولد زاد ، فمجبر هذه الزيادة / بهذا النقصان ، كما لو ( ٥٢ / أ )  
قلع سن انسان ثم نبهت مكانه آخر ، فانه يجبر ولا ضمان على القالغ ، لهذا المعنى ،  
لأن سبب الزيادة والنقصان واحد . ( ٤ )

احتج الشافعي في السألة وهو : أن الولد ملك للمخضوب منه ، وهذا النقصان  
حصل في يد الغاصب ، فلو قلنا : انه يجبر بالولد ، يكون هذا جبر ملكه بملكه  
وهذا لا يجوز . ( ٥ )

- ( ١ ) انظر : المهذب ، ٢ / ١٩٤ .  
( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١١٨ ؛ القدوري ، ص ٦٢ ؛ المسبوط ،  
٥٨ / ١١ ، البدائع ، ٩ / ٤٤٣٧ .  
( ٣ ) قال النووي في الروضة : " ويرجع بأثر نقصان الولادة على الذهب ، هو قطع  
العراقيين " .  
انظر : المهذب ، ١ / ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، الروضة ، ٥ / ٦٤ .  
( ٤ ) انظر الدليل : المسبوط ، ٥٨ / ١١ ، البدائع ، ٩ / ٤٤٣٧ .  
( ٥ ) انظر : المهذب ، ١ / ٣٧٢ .

## سلسلة - ٢٣٤ -

تضمنين فاصب  
الدور والعقار

(٢) غاصب الدور والعقار ، لا يضمن عند أبي حنيفة (١) وعند الشافعي : يضمن

دليلنا في المسألة وهو : أن ضمان الغصب ضمان الفعل ، ولم يوجد هاهنا النقل والتحويل ؛ لأن الدور والعقار لا يتصور تحريكه ، لأن أكثر ما في الباب أن يدخل هذا الفاصب [ و ] أن يزرع في الأرض ، ويدخل المالك أيضا في جانب ويزرع ، فلو منعته يكون هذا فعلا للمالك لا في المطوك ، وضمان الغصب ضمان الفعل الذي يؤثر في المفصوب ، ولم يوجد [ هاهنا ] هذا المعنى .

احتج الشافعي : بما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : ( من غصب شهرا من أرض طوَّقه الله من سبع أرضين يوم القيامة ) (٤)

(١) لا يضمن غاصب العقار والدور عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد رحمهم

الله ، "والفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة [ على قول محمد ] بالضمان"

انظر : القدوري ، ص ٦١ ، المسبوط ، ٧٦/١١ ، الهدائع ، ٩/٤٤١٠ ؛

الهداية ، ١٣/٤ ، الدر المختار (١٨٦/٦) مع حاشية ابن عابدين .

(٢) انظر : الأم ، ٢٤٩/٣ ؛ المذهب ، ٣٧٨/١ ؛ الوجيز ، ٢٠٦/١ ؛

الضهاج ، ص ٧٠ .

(٣) انظر الأدلة بالتفصيل : المسبوط ، ٧٦/١١ ، والهدائع ، ٩/٤٤١٠ ،

٤٤١١ ، الهداية ، ١٣/٤ .

(٤) الحديث أخرجه الشيخان من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه أنه سمع

النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ( من أخذ شهرا من الأرض بغير حقه ، طوَّقه

في سبع أرضين يوم القيامة ) واللفظ لسلم ، وفي رواية من اقتطع .

وأما بلفظ المؤلف ( من غصب ) "لم يروه أحد منهم" كما ذكره ابن حجر فسي

التلخيص : البخاري ، في المظالم ، باب اتم من ظلم شيئا من الأرض (٢٤٥٢)

١٠٣/٥ ، مسلم ، في الصاقاة ، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ،

(١٦١٠) ، ١٢٣٠/٣ ، تلخيص "حبير" ، ٥٣/٣ ، ٥٤٤ .

فالنبي ( صلى الله عليه وسلم ) أثبت الفصب في المقار ، وقد وجدها هنا الفصص ،  
لأن الفصب عند [هـ] : أثبات اليد على مال الغير على سبيل العدوان ، وقد وجد  
ها هنا / هذا المعنى . ( ١ )

( ٣ / ٥٢ )

### سألة - ٢٣٥ -

ملكية المصوب

بعد زوال

صفحة

إذا فصب حنطة وطحنها ، وفصب سويقاً فلتة بالسمن ، فإن عندنا : تنقطع ~~ملكية~~ صفحة  
المالك عن الحنطة وعن السويق ( ٢ ) ، وعند الشافعي : لا تنقطع ( ٣ )

دلينا في المسألة وهو : أنه لما طحنه فقد جعله شيئاً آخر ، وهو كونه دقيقاً ،  
ومالقة الدقيق حدثت بصره ، فلو قلنا : بأنه يأخذ بلا شيء يفتق حق الفاصب ،  
وهو حق الفاصب فيما وراء الفصب محترم ، وحق المالك يفتق بهدل .

( ١ ) وسبب الخلاف في الحكم راجع إلى اختلافهم في تعريف الفصب .

راجع : تعريف الفصب في المسألة ( ٢٢٦ ) ص

( ٢ ) إذا غير الفاصب بفعله الممين المفضوة ، حتى زال اسمها وأعظم منافعتها\*  
فانه تزول ملكية المالك عنها ، وعلى الفاصب : " ضمان الثل أو القيمة ،  
وان شاء المالك وضمن للفاضب الزيادة - ان زادت قبة المصوب بفعله -  
واسترد الممين المفضوة منه ، فله ذلك ، كالسويق إذا لته بالسمن .

انظر : القدوري ، ص ٦١ ، ٦٢ ، المصوط ، ٨٥ / ١١ ، البدائع ، ٤٤١٦ / ٩ .

( ٣ ) وعند الشافعية لا ينقطع حق المالك عن الممين المفضوة بهال ، مع تفصيل في

الزيادة والنقصان ، وخوف الضرر بنزع الممين المفضوة ان حصل .

انظر : الأم ، ٢٥٤ / ٣ ، المهذب ، ٣٧٦ / ١ ، الوجيز ، ٢١٣ / ١ ، المنهاج

ص ٧٢ ، نهاية المحتاج ، ١٨٤ / ٥ .

( ٤ ) انظر الدليل : البدائع ، ٤٤١٢ / ٩ .

احتج الشافعي في السألة بدليل : ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " من وجد عين ماله فهو أحق به " (١) والمالك وجد عين ماله ، فيكون أحق به .

### كتاب الوديعة (٢)

ضمان المودع  
المخالفة في  
الوديعة

[سألة] - ٢٢٦ -

المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاى يبرأ من الضمان عندنا ، وعند الشافعي : لا يبرأ (٤) .

وصورته : اذا أودع عند انسان دابة أو ثوبا ، فركب الدابة أو لبس الثوب ، ثم نزل عن الدابة أو نزع الثوب وحفظه كما كان يحفظه قبل اللبس ، ثم هلك الثوب فى يده ، لا ضمان عليه عندنا ، وعند الشافعي يضمن .

دليلنا في السألة وهو : أن هذا خلاف من طريق الفعل / ، لأن الخلاف من (٥٨/أ) طريق الفعل لا يوجب رفع الأمر ، لأن الأمر بالحفظ باق ، فيعتبر هذا بأوامر الشرع ،

---

(١) الحديث رواه الشيخان عن ابى هريرة رضى الله عنه وسبق تفريجه في المسألة (٢٢٩) ص

(٢) الوديعة لغة : الترك ، مأخوذة من ودع الشئ يدع ، اذا سكن واستقر ، وجمعها : ودائع ، وهى من الأضداد ، يقال : أودعته : دفعت اليه وديعة ، وأودعته : قبلت وديعته ، وهذا غير معروف .

انظر : تصحيح التنبيه ، ص ٧٧ ، المغرب ( وديعة ) ؛ مختار الصحاح ، الصباح ، مادة : ( ودع ) . وفى الشرع ، تطلق : على الايداع ، وعلى العيمن المودعة ، وعلى المقد ، وهو الأصح . وعرفها المرغينانى من الأحناف بأنها : " تسليط الغير على حفظ ماله " . وعرفها النووى من الشافعية بأنها : " المال الموضوع عند أجنبى ليحفظه " . وقال الشريبنى بأن حقيقتها شرعا : " توكيل فى حفظ مملوك أو محترم مختص على وجه مخصوص " انظر : الهداية (٢/٢٣١) مع النهاية ؛ الروضة ، ٣٢٤/٦ ؛ مكنى المحتاج ، ٧٩/٣ .

(٣) انظر : القدورى ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، المسبوط ، ١١٤/١١ ، الهداية (٢/٧٤٣) مع النهاية .

(٤) انظر : المذهب ، ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ ، الروضة ، ٣٣٤/٦ .

كمن ترك الصوم أو الصلاة لا يكفر ؛ لأنه خلاف من طريق الفعل . ولو جحد اليمينان  
يكفر ؛ لأنه خلاف من طريق القول ، فكذلك هاهنا ، المودع إذا طلب الوديعة فأنكر  
المودع ، فهلك في يده ، فانه يضمن ؛ لأنه خلاف من طريق القول ، والخلاف من  
طريق القول . يوجب رفع الأمر . ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة : أنه لما خالف . فقد ظهر خيانتة ، ودخل فسي  
ضمان الوديعة ؛ لأن الخيانة تضاد الأمانة ، كما لو جحد الوديعة ، ولو جحد  
الوديعة يضمن ، كذلك هاهنا . ( ٢ )

الايداع عند

مسألة - ٢٣٢ -

صبي محجور  
عليه

إذا أودع عند صبي محجور عليه مالا ، فأتلفه ، عندنا : لا يضمن ، ونسب  
الشافعي : يضمن . ( ٤ )

دليلنا في المسألة : لأنه لما أودعه عند الصبي ، فقد ملطه على الاتلاف ، لأن  
من عادة الصبيان إذا أودع عندهم طعام يأكلونه ، ولو كان دابة يركبونها ، فإذا  
أودعه مع علمه بحاله فكان راضيا بالاتلاف ، فوجب أن لا يضمن ، كما لو أمره بالاتلاف ( ٥ )

( ١ ) انظر : المبسوط ، ١١٤٤ / ١١ ، ١١٥ ، البناية في شرح الهدايسة ،

٧٤٣ / ٧ ، ٧٤٤ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ٣٦٩ / ١ .

( ٣ ) انظر : المبسوط ، ١١٨ / ١١ ، الهدائع ، ٣٨٨١ / ٨ .

( ٤ ) يضمن على أظهر قولي الشافعي .

انظر : المذهب ، ٣٦٦ / ١ ، الروضة ، ٣٢٦ / ٦ .

( ٥ ) انظر الأدلة بالتفصيل : المبسوط ، ١١٩ / ١١ ، الهدائع ، ٣٨٨١ / ٨ .



احتج الشافعي في المسألة : لأن المودع لما أودعه فقد أمره بالحفظ وما أسره  
 بالاتلاف ، فإذا أتلفه / وجب أن يضمن ، لأن هذا ضمان فعل ، لأن الصبي ان لم ( ٥٨ / ب )  
 يؤخذ بضمان الأقوال يؤخذ بضمان الأفعال ، ألا ترى أنه لو أتلفه ابتداءً يضمن  
 كذلك ها هنا . ( ١ )

---

( ١ ) انظر المصادر السابقة للشافعية .

## كتاب السير ( ١ )

[ مسألة ] - ٢٣٨ -

اسلام الصبي  
العاقل

اسلام الصبي العاقل يصح عندنا (٢) وعند الشافعي : لا يصح (٣)

دللنا في المسألة : الاسلام انما يكون اقرارا باللسان واعتقادا بالقلب ، وقد وجد هاهنا ، لأن الكلام [ من ] (٤) الصبي العاقل [ مقبول ] (٥) يقول هذه سماء وهذا أرغ ، يناظر ويتكلم ، فاذا أسلم وجب أن يقبل منه ، فلو قلنا : انه لا يصح ، يكون هذا حجرا عن الاسلام ، والحجر عن الاسلام لا يجوز ، لأن الاسلام مشروع من الأزل الى الأبد ،

- ( ١ ) السير ، بكسر السين وفتح الهمزة ، جمع سيرة ، والسيرة لغة : تستعمل في معنيين : احدهما : الطريقة ، يقال : سار في الناس سيرة حسنة أو قبيحة ، والثاني : الهبة ، قال الله عز وجل : ( سنعيد لها سيرتها الأولى ) ( طه / ٢١ ) أي : هيبتها وغللب اسم السير في السنة الفقهاء : بسير النبي صلى الله عليه وسلم في مفازيه " وسميت المفازي سيرا ، لأن أول أمرها السير الى العدل ، لأن العراد بها سير الامام الى العدل " وتسمى أيضا : بكتاب الجهاد ، والمفازي ، والجهاد : " صدر جاهد " يقال : جاهد في سبيل الله جهادا " الصباح ، ( سير ، جهاد ) ، البدائع ، ١ / ٢٩٩ ، النهاية ، ٥ / ٦٤٢ ، وعرفه السمرقندي شرعا بأنه : " هو الدعا الى الدين الحق ، والقتال مع من امتنع عن القبول بالمال والنفس ، قال الله عز وجل : ( انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وانفسكم في سبيل الله ) ( التوبة ، ٤١ ) ، تحفة الفقهاء ، ٣ / ٤٩٩ ،
- ( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٦٠ ، البدائع ، ٩ / ٤٣١٥ .
- ( ٣ ) قال الشيرازي : " ان وصف الاسلام صبي عاقل من أولاد الكفار لم يصح اسلامه على ظاهر المذهب ، . . . و حال بينه وبين أهله من الكفار الى أن يبلغ ، . . فان بلغ ووصف الاسلام حكمه باسلامه " .
- انظر : الأم ، ٤ / ٢٩٠ ، المذهب ، ٢ / ٢٤٠ .

( ٤ ) في الأصل ( في )

( ٥ ) زبدت لاستقامة العبارة .

فوجب أن يصح ، نظرا للصبي ، لما فيه من اكتساب السعادة الأبدية ، بخلاف  
سائر الاقرارات ؛ لأن سائر الاقرارات انما لاتصح ، لأنه متردد بين النفع والضرر ،  
والاسلام فيه منفعة محضة ، فوجب أن يصح . ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة وقال : لأن الاسلام انما هو الاقرار ، والصبي ليس  
من أهل الاقرار ، ألا ترى أنه لا يصح منه سائر الاقرارات لنقصان حاله ؛ لانه غير  
مخاطب ، والاسلام لو وقع انما وقع فرضا ، والصبي غير مخاطب / بأداء الفرائض . ( ٢ ) ( ١ / ٥٩ )

### مسألة - ٢٣٩ -

تطيك الكفار  
( ٣ ) أموال المسلمين  
بألا حراز بدار  
الحرب  
وعند الشافعي : لا يملكون ( ٤ )

دلينا في المسألة وهو : أن الاستيلاء سبب لملك المسلم مال الكافر ، فوجب  
أن يملك الكافر مال المسلم كما في سائر أسباب الملك : كالبيع والهبة ،

( ١ ) انظر : البدائع ، ٤٣١٥ / ٩ .

( ٢ ) واستدل الشافعية على عدم صحة اسلام الصبي قبل البلوغ بحديث رفع القلم  
قوله صلى الله عليه وسلم ( رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن  
النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق ) وقد سبق تخريج الحديث  
في مسألة ( ٤٦ ) ص ، المذهب ، ٢٤٠ / ٢ .

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ١١٤ ، تحفة الفقهاء ، ٥٢٣ / ٣ ، البدائع ،  
٤٣٥٦ / ٩ ، الهداية ( ٧٥٣ / ٥ ) مع النهاية .

( ٤ ) وعند الشافعية لا يملكونها مطلقا .

انظر : مختصر المزني ، ص ٧٣ ، المذهب ، ٢٤٣ / ٢ ، الروضة ، ٢٩٣ / ١٠ ،

وهذا ؛ لأن الكافر مع المسلم يستويان في نعيم الدنيا ، وإنما يختلفان في حق الآخرة  
 ألا ترى أن الكافر من أهل طوك النكاح وطوك اليمين <sup>(١)</sup> ، بل حظ الكافر أكثر في  
 الدنيا ، لقوله تعالى : ( ولولا أن يكون الناس أمة واحدة ، لجعلنا لمن يكفر  
 بالرحمن ليموتهم سقفا من فضة ومعارج عليها يظهرون ، وليموتهم أبوابا وسرا عليها  
 يتكئون ، وزخرفا وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا ، والآخرة عند ربك للمتقين ) <sup>(٢)</sup>  
 احتج الشافعي في المسألة وقال : إن مال المسلم معصوم بمعصية الاسلام ، فوجب  
 أن لا يطك الكافر ، كرقبة المسلم . <sup>(٣)</sup>

( ١ ) واستدل الأحناف بقوله سبحانه وتعالى ( للفقراء المهاجرين ) ( الحشر / ٨ )  
 فانه تعالى : ساءهم فقرا ، والفقير من لا يملك شيئا ، فلو لم يملك الكفار  
 أموالهم لما سموا فقرا ، وأدلة أخرى .  
 انظر : الهداية مع شروحيها : فتح القدير مع العناية ، ٥٤٤ / ٦ ، ٥٥٤ ، النهاية ،  
 ٧٥٥ / ٥ ، ٧٥٦ .

( ٢ ) سورة الزخرف ، آية : ( ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ )  
 ( ٣ ) واستدل الشافعية لمذهبيهم بما أخرجه مسلم عن عمران بن الحصين رضي الله عنه  
 قال : أغار المشركون على سرح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهبوا به  
 وذهبوا بالعصا وأسرُوا امرأة من المسلمين فركبتها وجعلت لله عليها أن نجاها  
 الله تعالى لتحررت ، فقدمت المدينة وأخبرت بذلك رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال : ( بئس ما جزيتها ، لا وفا لنذر في معصية الله عز وجل ، ولا  
 فيما لا يطكه ابن آدم )

مسلم ، في النذر ، باب لا وفا لنذر في معصية الله ، ( ١٦٤١ ) ، ٢٠ / ١٢٦٣  
 ووجه استدلالهم بهذا : بأن الكفار لا يملكون أموال المسلمين : فلو كانوا  
 يملكونها لطكت المرأة العصا بالأخذ منهم .

انظر : مختصر المزني ، ص ٢٧٣ ؛ المذهب ، ٢٤٣ / ٢ ؛ السنن الكبرى ،  
 ١٠٩ / ٩ .

عقوبة المرتد

سألة - ٢٤٠ -

(١) المرتدة عندنا : لا تقتل ، وعند الشافعى : تقتل . (٢)

دليلنا فى السألة وهو : أن ماروى عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) أنه لما دخل مكة يوم الفتح فرأى امرأة مقتولة ، فقال : ( ما كانت / هذه تقاتل ، أدرك خالداً ( ٥٩ / ب ) فقل له : لا تقتل ذرية ولا عسيفاً ) (٣) ، أو نقول : وهو أن المرأة لا تقتل بسبب الكفر الأسمى ، فذلك بسبب الكفر المارضى ، وكان المحضى فيه : أن علة القتل : المحاربة لا الكفر ، لأن الكفر جنائية فى حق الله تعالى ، فكان جزاؤه مؤخرًا الى دار الجزاء ، لان الدنيا ليست بدار الجزاء وانما هى دار الابتلاء ، فلهذا قلنا : لا تقتل . (٤)

(١) " المرأة المرتدة لا تقتل عند الأحناف " ولكن تحبس أبداً حتى تسلم أو تموت .  
" وروى عن أبى حنيفة : أنها تضرب فى كل الأيام مائة فى الحمل على الاسلام " انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٥٩ ؛ القدورى ، ص ١١٢ ؛ الهداية ، ( ٦ / ٧١ ) مع فتح القدير .

(٢) انظر : المذهب ، ٢ / ٢٢٣ ؛ الضهّاج ، ص ١٣٢ .

(٣) الحديث أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم ، وأبو داود ، والنسائى والبيهقى من حديث رباح بن الربيع بلفظه .

وروى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ( وجدت امرأة مقتولة فى بعض مغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان ) -

البخارى ، فى الجهاد ، باب قتل النساء والصبيان ، ( ٣٠١٤ ، ٣٠١٥ ) ،  
٦ / ١٤٨ ؛ تلخيص الحبير ، ٤ / ١٠٢ ؛ انظر الأحاديث والآثار الصريحة

فى النهى عن قتل المرتدات : نصب الرأية ، ٣ / ٤٥٦ - ٤٥٨ .

(٤) راجع الأدلة بالتفصيل : البدائع ، ٩ / ٤٣٠٨ ؛ الهداية وشروحها : فتح القدير ، ٦ / ٧٢ ؛ البنائة ، ٥ / ٨٥٦ ، ٨٥٧ .

احتج الشافعي في المسألة : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال :  
( من بدل دينه فاقتلوه ) <sup>(١)</sup> والخبر عام : يثبت في حق الرجل والمرأة جميعاً . <sup>(٢)</sup>

[ مسألة - ٢٤١ - ]

سهم ذوى  
القربى

سهم ذوى القربى ، ساقط [ عندنا ] <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : ثابت <sup>(٤)</sup>

يقسم خمس الغنيمة في زماننا على ثلاثة أسهم عند أبي حنيفة : سهم للفقيسرا\* ،  
وسهم للمساكين ، وسهم لليتامى ، وأما سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسهم  
ذوى القربى فساقط . وعند الشافعي : يقسم خمس الغنيمة على خمسة أسهم : سهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بصرف ذلك : إلى أولاد علي رضي الله عنه ، وسهم  
ذوى القربى بصرف : إلى الخلفاء\* <sup>(٥)</sup> ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين .

( ١ ) حديث قتل المرتد رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه : البخاري ، كتاب  
استتابة المرتدين ، والمعاندین وقتالهم ، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابةهم  
٠٢٦٧/١٢٠ ( ٦٩٢٢ )

( ٢ ) انظر الأدلة بالتفصيل : المذهب ، ٢/٢٢٣ .

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ١١٥ ؛ تحفة الفقهاء ، ٣/٥٢٠ ؛ الهداية ، ( ٥٠٣/٥ )  
مع فتح القدير .

( ٤ ) انظر : الأم ، ٤/١٣٩ ؛ المذهب ، ٢/٢٤٧ ، ٢٤٨ ؛ الوجيز ، ١/٢٩٠ ؛  
الروضة ، ٦/٣٥٥ ؛ المنهاج ، ص ٩٣ .

( ٥ ) ذكر النووي رحمه الله في الروضة : حكاية عن الوسيط وجهها : بأن سهم ذوى  
القربى يصرف إلى الخلفاء\* ، ونقل قولاً آخر بأن هذا السهم يرد على أهل  
السهمان ، الذين ذكرهم الله تعالى . ثم ردّها وقال : " هذان النسلان  
شاذان مردودان " . ورجح صرفه بعده صلى الله عليه وسلم ، في صالح  
المسلمين .

انظر : الروضة ، ٦/٣٥٥ .

دليل أبى حنيفة وهو : أن النبي صلى الله عليه وسلم / إنما يستحق سهمه (١/٦٠) ،  
 بكونه مؤديا للإمامة ، ولدعوة الناس إلى الحق ، وهذا المعنى قد فات بفواته ،  
 وسهم ذوي القربى إنما يستحقون : بنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لا  
 كانوا معه في الحضر والسفر والنصرة ، وقد فات بفواته ، فوجب أن ينقطع هذا الحق (١) .  
 احتج الشافعي [ في السألة ] وهو : أن هذا حق ثابتة الشرع (٢) ، فإذا مات  
 وجب أن يورث نصيبه ، كما في سائر الحقوق .

### سألة - ٢٤٢ -

سهم الفارس  
 إذا مات فرسه

الخازي إذا جاوز الدرب فارسا ، ثم نفق فرسه ، فإنه يستحق : سهم  
 الفرسان (٣) عندنا ، وعند الشافعي ، يستحق سهم الرجال (٤) .  
 دليلنا في السألة وهو : أن [ ليلكفار جواسيس ؛ لأن المسلمين لو دخلوا  
 دار الحرب يخبرون أنهم جاوزوا الدرب كذا فارسا ، فيدخل في قلوبهم الرعب فيحصل  
 القهر ، فإذا حصل القهر حصل المقصود ، لأن النصرة قد تقع بالرعب ، ليس الاعتبار  
 بالعاقلة فارسا ، ألا ترى أنه لو كان في مقبلة أو مشجرة ،

( ١ ) واستدل الأحناف لذهبهم : بإجماع الخلفاء الراشدين على تقسيم الخمس  
 إلى ثلاثة أسهم - بأسقاط سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهم ذوي القربى -  
 " ثم انه لم ينكر عليهم ذلك أحد ، مع علم جميع الصحابة بذلك وتوافرهم ، فكان  
 اجماعا " انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ٦٢/٣ وما بعدها ؛ الهداية ،  
 مع فتح القدير ، ٥٥٠٣/٥ .

( ٢ ) يقصد به قول الله سبحانه وتعالى في قسم الغنائم : ( واعلموا أنما غنمتم من  
 شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل )  
 ( الأنفال / ٤١ ) ، انظر : أحكام القرآن ( للكنيا الهراسي ) ، ١٥٨/٣ ، ١٥٩ .  
 ( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٨٥ ؛ القدوري ، ص ١١٥ ؛ تحفة الفقهاء ،

٥١٧/٣ ؛ الهداية ، ( ٤٩٨/٥ ) مع فتح القدير .

( ٤ ) انظر : المذهب ، ٢٤٦/٢ ؛ الروضة ، ٣٧٨/٦ .

فنزل عن الدابة وقاتل راجلا ، فانه يستحق سهم الفارس ، عرفنا أن الاعتبار ليس  
بالمقاتلة / فارسا ، وانما الاعتبار بالدخول الى دار الحرب ، وهذا الرجل دخل ( ٦٠ / ب )  
دار الحرب فارسا ، فوجب أن يستحق سهم الفارس . ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال :  
" الفينة لمن شهد الوقعة " وهذا الرجل شهد الوقعة راجلا ، فوجب أن يستحق  
سهم الرجال . ( ٢ )

أمان العبد

مسألة - ٢٤٣ -

( ٣ ) أمان العبد المحجور ، لا يصح عندنا ( ٤ )

- ( ١ ) انظر : تحفة الفقهاء ، ٥١٧ / ٣ ، الهداية مع فتح القدير والمعناية ، ٤٩٩ / ٥ .  
( ٢ ) الحديث : رواه الشافعي في المقتصر ، والبيهقي في السنن ، وابن أبي شيبة  
في مصنفه موقوفا على عمر رضي الله عنه . وقال البيهقي - بعد ذكر المناسبة -  
وكتاب عمر - " هذا هو الصحيح من عمر رضي الله عنه " . انظر : مختصر  
المزني ، ص ١٢٠ ، السنن الكبرى ، ٥٠ / ٩ ، نصب الراية ، ٤٠٨ / ٣ .  
( ٣ ) كتابة المسألة في الأصل غير مستقيمة ، إذ أنها لا تتفق مع ما في مدونات  
الذهبيين ، حيث نسب حكم الشافعي لأبي حنيفة رحمه الله تعالى بالعكس  
وشل هذا في الاستدلال ، مما أوجب تدوين المسألة على وجهها الصحيح من  
مدونات المذهبين ، بالصورة والطريقة التي جرى عليها المؤلف في كراسة  
المسائل .

والمسألة كما في الأصل : ( أمان العبد المحجور عندنا يصح ، وعند الشافعي  
لا يصح . دليلنا في المسألة ما روى أن غلاما رعى سهما الى حصن فكتب فيسه  
أمانهم فرفع ذلك الى عمر رضي الله عنه ، فقال : ( هذا أمان واحد من المسلمين  
فكيف أردته ) فصر رضي الله عنه جوز أمان العبد ، احتج الشافعي في المسألة  
فقال : ان الأمان من القتال ، والعبد المحجور عليه لا يملك القتال ، فكذلك  
لا يملك الأمان )

- ( ٤ ) لا يصح أمان العبد المحجور عن القتال عند أبي حنيفة ، الا أن يأذن لسه  
سيده ، كما قال القدوري : =



وعند الشافعى : يصح (١)

دليلنا فى المسألة : أن الأمان من القتال ، والعهد المحجور عليه لا يطك القتال  
فكذلك لا يطك الأمان . (٢)

احتج الشافعى فى المسألة : بما روى أن غلاما رعى سهما الى حصن فكتب فيه  
أمانهم ، فرفع ذلك الى عمر رضى الله عنه ، فقال : ( هذا أمان واحد من المسلمين  
فكيف أردته ) (٣) فمضى رضى الله عنه ، يجوز أمان العهد .

#### مسألة - ٢٤٤ -

توريث نصيب

الغانم قبل

أحد الغانمين اذا مات قبل القسمة ، وقبل اهرازه بدار الاسلام ، عندنا : القسمة  
نصيبه لا يورث (٤) ، وعند الشافعى : يورث . (٥)

= " ولا يجوز أمان العهد عند أبى حنيفة ، الا أن يأذن له فى القتال " وقال الموصلى  
" ولا يصح أمان عهد محجور عن القتال " .

انظر : القدورى ، ص ١١٤ ؛ الهداية ، ( ٤٦٥ / ٥ ) ، مع شرح فتح القدير ؛  
الاختيار ، ٢٩ / ٣ ؛ الدر المختار ، ( ١٣٥ / ٤ ) ، مع حاشية ابن عابد بن  
اللباب ، ١٢٦ / ٤ .

( ١ ) يصح أمان العهد عند الشافعى على الاطلاق ، من غير تقييد بقتال أو اذن ، كما  
نص عليه الشافعى فى الأم ، وقال النووى فى الروضة : " يصح الأمان من كل مسلم  
مكلف مختار ، فيصح أمان العهد المسلم ، وإن كان سيده كافرا " .  
انظر : الأم ، ٢٢٦ / ٤ ؛ المذهب ، ٢٣٦ / ٢ ؛ الوجيز ، ١٩٤ / ٢ ؛ الروضة ،  
٢٧٩ / ١٠ ؛ المنهاج ، ص ١٣٨ .

( ٢ ) انظر : الهداية ( ٤٦٦ / ٥ ) ، مع شرح فتح القدير والحناية .

( ٣ ) الأثر أخرجه البيهقى فى السنن عن فضيل الرقاشى عن عمر ، وقال ابن حجر :  
" بسند صحيح " . انظر : السنن الكبرى ، ٩٤ / ٩ ، تلخيص المحبر ، ١٢١ / ٤ ،  
المذهب ، ٢٣٦ / ٢ .

( ٤ ) انظر : القدورى ، ص ١١٥ ؛ تحفة الفقهاء ، ٥١١ / ٣ ، ٥١٢ ، الهدايع ،  
٤٣٥٣ / ٩ .

( ٥ ) قال النووى فى الروضة : " فى وقت ملك الغانمين للفنمية ثلاثة أوجه ، =

دليلنا في المسألة : لأن الطك لم يثبت ولم يتقرر ماداهم في دار الحرب ، لأن  
الدار دارهم ، ربما يكون ثانياً وبأخذون المال من أيديهم ، فلم / يتقرر الطك ( ١/٦١ )  
بعد ، وإنما يتقرر الطك في الغنية اما : باحرازه في دار الاسلام ، أو بقهر جميع  
الكفرة ، ولم يوجد هذا الممنى ، ولم يتقرر الطك ، فوجب أن لا يورث <sup>(١)</sup> ، كما لو  
مات حال قيام الحرب.

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن هذا الطك إنما يثبت بالقهر ، والقهر  
قد تم ، فوجب أن يثبت الطك ، فإذا ثبت الطك وجب أن يورث نصيبه كما بمسند  
القصة. ( ٢ )

#### مسألة - ٢٤٥ -

قسم الغنائم في دار الحرب ، مكروه : عند أبي حنيفة ، ( ٣ )

= أصحابها : لا يملكون الا بالقصة ، لكن لهم أن يملكوا بمن الحياة والقصة  
انظر : المذهب ، ٢/٢٤٥ ؛ التنبيه ، ص ١٤٥ ؛ الروضة ، ١٠٠/٢٦٢ ؛  
الضجاج ، ص ١٣٨ .

( ١ ) انظر : البدائع ، ٩/٤٣٥٣ ؛ الهداية مع شروحيها : فتح القدير مع العناية  
٥/٤٧٨ ، ٤٧٩ ، الهداية ، ٥/٦٩٦ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ٢/٢٤٥ ؛ والمسألة الآتية ( ٢٤٥ ) وأدلة الشافعية  
فيها ص

منشأ الخلاف في هذه المسألة متفرع من أصل :

" أن الطك للغانمين لا يثبت قبل الاحراز بدار الاسلام " عند الاحناف ،  
وعند الشافعي يثبت . الهداية ( ٥/٤٧٨ ) مع فتح القدير .

( ٣ ) اختلفت أقوال أئمة الأحناف في هذه المسألة :

فذهب أبو حنيفة وأبو يوسف الى عدم جواز القصة بدار الحرب ، حتى لا يثبت  
الأحكام المترتبة على القصة ، وذهب محمد الى القول بالكراهة ، إذا لم يكن  
للمسلمين حاجة اليها ، ولم يكن باجتهاد عن الامام ، والا فلا خلاف ، =

( ١ ) وعند الشافعى : يجوز

دليلنا فى المسألة وهو : أنه لو قلنا بأنه يشتغل بالقسمة فى دار الحرب ، ربما يقع الدبرة على المسلمين ، لأن الدار دارهم ، وربما يلحقهم الضرر ، فيستنقذون هذا المال من أيديهم ، فوجب أن يحل إلى دار الاسلام ، حتى يتم القهر والملك . ( ٢ )  
احتج الشافعى فى المسألة : بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) ( أنه قسم غنائم أوطاس بأوطاس ، وقسم غنائم بنى الحصطلق ( ٣ ) فى دارهم ) فلولم يكن جائزاً لما فعله . ( ٤ )

= وما نسبته المؤلف إلى أبى حنيفة رحمه الله غير صحيح ، وإنما هو من قول محمد كما نص عليه المرعئى فى الهداية وشرحها ، وإن كان الراجح لدى الأحناف قول محمد . رحمهم الله تعالى . انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٨٢ ، القدورى ص ١١٤ ، تحفة الفقهاء ، ٥١٢ / ٣ ، البدائع ، ٤٣٥٣ / ٩ ، فتح القدير مع العناية ، ٤٨١ / ٥ .

( ١ ) بل المستحب قسمتها فى دار الحرب إذا لم يكن هناك عذر ، كما ذكره الشيرازى . انظر : مختصر المزنى ، ص ٢٧٠ ، المهذب ، ٢٤٥ / ٢ ، والوجيز ، ٢٩١ / ١ .

( ٢ ) واستدل الأحناف لمذهبهم من النقل ( بما روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغنمية فى دار الحرب ) ووجه استدلالهم من الحديث : " لأن البيع فى معنى القسمة فكما لا يجوز البيع كذلك لا تجوز القسمة " ، وقال الزيلعى فى الحديث " غريب جداً " .

انظر : البدائع ، ٤٣٥٤ / ٩ ، الهداية ( ٤٨١ / ٥ ) مع فتح القدير ، نصب الراية ، ٤٠٨ / ٣ .

( ٣ ) بنى الحصطلق : " حتى من غزاة ، كانوا ينزلون ناحية الفرع ، - بضم الفاء - . كان سيدهم الحارث بن أبى ضرار " . انظر : الواقدى ، كتاب المنازى ، تحقيق ، د . مارسدن ، ( بيروت : عالم الكتب ) ، ٤٠٥ / ١ ، سيرة ابن كثير ، ٢٧٠ / ٣ . أوطاس : وهو واد فى ديار هوازن ، وفيه كانت وقعة حنين . انظر : المنازى ٨٨٦ / ٣ ، تلخيص الحبير ، ١٠٥ / ٣ .

( ٤ ) قسمة الغنائم فى حنين ذكره الشافعى فى مختصر المزنى ، وقال ابن حجر : =

= " وأما قسمة غنائم حنين ، فغير معروف ، والمعروف ما في صحيح البخاري وغيره من حديث أنس أنه قسمها بالجعرانة .

وأما قسمة غنائم بني المصطلق ، فذكره الشافعي أيضا في مختصر المزي ، واستنبطه البيهقي من حديث أبي سعيد : ( غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بني المصطلق فسبينا كرائم الحرب وطالت علينا الفرية ، ورغنا في الفدا . . . . . )  
وسأى الحديث بطوله ، ثم قال : " وفي هذا دلالة على أنه قسم بينهم غنائمهم قبل الرجوع إلى المدينة ، كما قال الأوزاعي والشافعي . "

انظر : مختصر المزي ، ص ٢٧٠ ؛ السنن الكبرى ، ٥٤ / ٩ ، ٥٦ ؛ تلخيص الحبير ، ١٠٥ / ٣ ، ١٠٦ .

النكاح بنخير  
ولى

## كتاب النكاح (١)

[سألة] - ٢٤٦ -

النكاح بنخير ولى جائز عندنا (٢)

(١) النكاح لغة : الجمع والضم ، ومنه تناكحت الأشجار : اذا تمايلت وانضم

بعضها الى بعض ، وهو من باب ضرب.

والعرب تستعمله بمعنى الوطء ، والعقد جميعا ، لأنه مأخوذ من غيره ، ولأنهما

لا يفهمان الا بقرينة ، أو على الاشتراك فيهما . ولكمهم يفرقون بينهما بقولهم

( نكح فلان فلانه أو بنت فلان ) يريدون أنه تزوجها وعقد عليها ، وإذا قالوا

( نكح زوجته أو امرأته ) لم يريدوا به الا المجامعة .

ومن ثم اختلف الفقهاء في موضوعه الشرعى على ثلاثة أقوال

فذهب أبو حنيفة : أنه حقيقة فى الوطء ، حجاز فى العقد . وهذا قول

اللفويين ، لأنهم يقولون : " أصل النكاح فى كلام العرب : الوطء " وللشافعية

فيها ثلاثة أوجه ، أصحها : " أنه حقيقة فى العقد ، حجاز فى الوطء " وقالوا :

" وهو الذى جاء به القرآن العزيز ، والأحاديث .

والقول الثالث : " أنه حقيقة فيهما بالاشتراك ، كاليمين " ، وحمل على هذا ،

النهى فى قوله تعالى : ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ) ( البقرة / ٢٢١ )

عن العقد وعن الوطء بملك اليمين مما .

وفائدة الخلاف ، تظهر فى قوله تعالى : ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء )

( النساء / ٢٢ ) فى حكم مزية الأب على فروعه .

فذهب الأحناف الى تحريره بالنص ، وذهب الشافعية الى تجويز ذلك .

وشرعا : عرفه الأحناف بأنه : " عقد يرد على تطبيق منقعة البضع قصدا " ، وعرفه

الشافعية بأنه : " عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو تزويج أو ترجمته " .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، الصحاح ، المصباح ، مادة : ( نكح ) ، تصحيح

التنبيه ، ص ١٠٢ ، المسوط ، ١٩٢/٤ ، البناية ، ٣/٤ ، وما بعدها ،

مفنى المحتاج ، ١٢٣/٣ .

(٢) يجوز للمرأة أن تزوج نفسها بنخير ولى عند أبي حنيفة مع توفر الشروط المذكورة

فى صورة المسألة ، انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٧١ ، القدير ، ص ٦٩ ،

المسوط ، ١٠/٥ ، تحفة الفقهاء ، ٢٢٤/٢ ، فتح القدير ، ٢٥٦/٣ .

وعند الشافعي : لا يجوز الا بولي<sup>(١)</sup> . ذكر صورة المسألة : الحرية العاقلة البالغة ،

إذا / زوجت نفسها من كفو ، ولم يقصر في مهر مثلها ، فانه يجوز عندنا ، وعنده (ب/٦١) الشافعي : لا يجوز .

دليلنا في المسألة وهو : أن الحرية البالغة العاقلة من أهل الولاية ، ألا ترى أنها تلك التي تصرف في مالها ، فوجب أن تلك التي تصرف في نفسها ، لأن نفسها التي نفسها اقرب من مالها ، ثم لما تلك التي تصرف في مالها ، فلأن تلك التي تصرف في نفسها أولى .<sup>(٢)</sup>

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال :  
( لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل )<sup>(٣)</sup> وهذا نص في هذا .

(١) انظر : الأم ، ١٢/٥ ، المذهب ، ٣٦/٢ ، الضهاج ، ص ٩٦ .  
(٢) واستدل الاحناف من النقل لذهبيهم بقول الله عز وجل : ( فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ) ( البقرة / ٢٣٢ ) ، وقوله تعالى : ( حتى تنكح زوجا غيره ) ( البقرة / ٢٣٠ ) ، وقوله تعالى ( فلا جناح عليهن فيما فعلن فسي أنفسهن ) ( البقرة / ٢٤٠ ) ، قال السرخسي مبينا وجه الدلالة : " أضاف المعقد اليهن في هذه الآيات ، فدل أنها تلك المباشرة ، والمراد بالمضل : المنع حسا بأن يحبسها في بيت ومنعها من أن تتزوج . . . " وأدلة أخرى .  
انظر بالتفصيل : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ٣٩٩/١ ، وما بعدها ، المحسوط ، ١٢/٥ ، الهداية وشروحها : فتح القدير مع العناية ، ٢٥٧/٣ ، النهاية ١١٢/٤ وما بعدها .

(٣) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما من حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه وقال البيهقي : " وفي أسناده عبد الله بن محرز : متروك لا يحتج به " وقال ابن حجر : " ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن بن مسروق ، وقال : هذا وإن كان منقطعا ، فان أكثر أهل العلم يقولون به " .  
انظر : سنن الدارقطني ، ٢٢٥/٣ ؛ السنن الكبرى ، ١٢٥/٧ ؛ نصب  
الراية ، ١٨٨/٣ ؛ تلخيص الحبير ، ١٥٦/٣ .  
انظر الأدلة بالتفصيل : الأم ، ١٢/٥ ، ١٣ ؛ المذهب ، ٣٦/٢ .

اجبار البكر  
البالغة

مسألة - ٢٤٧ -

لا يجوز للأب والجد اجبار البكر البالغة على النكاح ، بل يزوجهها برضاها  
عندنا (١) ، وعند الشافعي : يجوز بخير رضاها (٢)

دللنا في المسألة بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ( أنه اذا أراد أن يزوجه بنته ، دنى الى خدرها ويستأمرها ) (٣) فلو لم يكن الاستعمار شرطاً لما فعل ، ولو استأمرها وسكتت كان سكوتها رضاها ، لأنها تستحي عن التكلم ، و [ اظهرها ] (٤) الرغبة في الرجال ، فأقيم السكوت مقام الرضا (٥)

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الأب والجد كان لهما أن يزوجهما ها (١/٦٢) قبل البلوغ بخير رضاها ، لأن الولاية باقية ، فوجب أن لا يشترط [ رضاها ]

(١) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٢٢ ؛ القدوري ، ص ٦٩ ؛ المسوط ، ٢/٥ ؛ تحفة الفقهاء ، ٢٢٤/٢ ؛ ( الهداية ) ، ٢٦٠/٣ مع شرح فتح القدير .  
(٢) انظر : الأم ، ١٧/٥ ؛ المذهب ، ٣٨/٢ ؛ الوجيز ، ٥/٢ ؛ المنهاج ، ص ٩٦ .

(٣) الحديث بتمامه رواه الامام أحمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يزوجه شيئاً من بناته ، جلس الى خدرها ، فقال : ان فلانا يذكر فلانة : يسميها ويسمى الرجل الذي يذكرها فان هي سكنت زوجها ، وان كرهت نفرت الستر ، فان نفرت لم يزوجهما ) .  
سند الامام أحمد ، ٧٨/٦ .

(٤) في اصل المخطوط " الصهار " .  
(٥) انظر الأدلة بالتفصيل : المسوط ، ٢/٥ ، ٣ ، فتح القدير ، ٢٦١/٣ ، وما بعدها .

(٦) واستدل الشافعي من النقل بأدلة كثيرة منها :  
( ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
( الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، واذنها : صامتها )  
أخرجه الجماعة الا البخاري =

## سألة - ٢٤٨ -

عقد النكاح

بشهادة

فاسقين

( ٢ )

( ١ )

النكاح ، عندنا ينعقد : بشهادة فاسقين ، وعند الشافعى : لا ينعقد .

دليلنا فى السألة وهو : أن الفاسق من أهل الشهادة ، لأن الأهلية انما

تثبت : بالعقل ، والحرية ، والبلوغ ، وقد وجد هذا المعنى ، فوجب أن ينعقد  
بشهادتهما . ( ٣ )

احتج الشافعى فى السألة : بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال :

( لا نكاح الا بولى وشاهد عدل ) ( ٤ ) فالنبى ( صلى الله عليه وسلم ) شرط العدالة

فى انعقاد النكاح .

## سألة - ٢٤٩ -

عقد النكاح

بشهادة

رجل وامرأتين

( ٦ )

( ٥ )

النكاح ينعقد : بشهادة رجل وامرأتين عندنا ، وعند الشافعى : لا ينعقد

= ( سلم فى النكاح ، باب استئذان الشيب فى النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ،

٠١٠٣٧/٢٠ ( ١٤٢١ )

انظر الأدلة بالتفصيل : الأم ، ١٧/٥ ، ١٨ ، المذهب ، ٣٨/٤ .

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٧٢ ، القدورى ، ص ٦٨ ، المسوط ، ٣١/٥ ،

تحفة الفقهاء ، ١٩٧/٢ ، الهدائع ، ١٣٨١/٣ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٢٢/٥ ، المذهب ، ٤١/٢ ، الوجيز ، ٤/٢ ، الضعاج ،

ص ٩٦ .

( ٣ ) وذلك ، لأن الفاسق باعتبار هذه الشروط المذكورة يكون أهلا لولاية النكاح

بنفسه عند الأحناف ، فكذلك يجوز أن يكون أهلا لتحمل الشهادة على غيره .

انظر الأدلة بالتفصيل : المسوط ، ٣١/٥ ، ٣٢ ، الهدائع ، ١٣٨١/٣ ،

البنية فى شرح الهداية ، ٢٩/٤ .

( ٤ ) الحديث سبق تخريجه فى السألة ( ٢٤٦ ) ص

( ٥ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٦٩ ، ١٧٢ ، القدورى ، ص ٦٨ ، المسوط ،

٣٢/٥ ، تحفة الفقهاء ، ١٩٧/٢ .

( ٦ ) انظر : الأم ، ٢٢/٥ ، المذهب ، ٤١/٢ ، الوجيز ، ٤/٢ ، الضعاج ، ص ٩٦ .



دليلنا : أنه ينعقد بشهادة : رجل وامرأتين ، كما في سائر العقود .<sup>(١)</sup>  
احتج الشافعي في المسألة : أن عقد النكاح له زيادة [ في ] الشروط : سن  
الطى والمهر ، فلا تشترط هذه في سائر العقود ، لما فيه من الخطر ، لأنه عقود  
يُعقد للمهر ، فوجب أن تشترط فيه الذكورية<sup>(٢)</sup> ، كما في الحدود<sup>(٣)</sup> .

الشهادة في

سألة - ٢٥٠ -

زواج مسلم  
بذمية

(٤)

المسلم إذا تزوج امرأة ذمية ، فإن عندنا : يصح النكاح بشهادة ذميين ،

(٥)

وعند الشافعي : لا يصح إلا بشهادة مسلمين .

(٦٢/ب)

دليلنا في المسألة : لأن الذي من أهل الشهادة للذي ، وهاهنا المرأة ذمية  
وهي المقنونة عليها فوجب أن يصح بحضرة الذميين ، كما قلنا : في شهادة المسلم<sup>(٦)</sup>

(١) واستدل الأحناف : بأجازة عمر رضي الله عنه شهادة رجل وامرأتين في النكاح

والفرقة . انظر الأدلة بالتفصيل : الحسوط ٣٣/٥ ، البناية ، ٢٥/٤ .

(٢) واستدل الشافعية من النقل بحديث عمران بن الحصين ، السابق تخريجهم

في المسألة (٢٤٦) ص ، وأدلة أخرى نحوه .

راجع : الأم ، ٢٢/٥ ، المذهب ، ٤١/٢ .

(٣) انظر : القدوري ، ص ١٠٧ ، الضهاج ، ص ١٥٣ .

(٤) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٧٢ ، القدوري ، ص ٦٨ ، الحسوط ، ٣٣/٥

البدائع ، ١٣٧٨/٣ .

(٥) انظر : الأم ، ٢٢/٥ ، المذهب ، ٤١/٢ ، الوجيز ، ٤/٢ ، الضهاج ،

ص ٩٦ .

(٦) والمعنون فيه كما ذكرته في شهادة القاسق في المسألة (٢٤٨) ص باعتبار

الولاية ، حيث يجوز أن يكون الذي وليا في هذا المقعد ، فجاز أن يكون

شاهدا ، " لان الشهادة من باب الولاية " .

انظر الأدلة بالتفصيل : الحسوط ، ٣٣/٥ ، ٣٤ ، البدائع ، ١٣٧٩/٣ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الكافر ليس من أهل الشهادة على المسلم ،  
وهاهنا العاقد مسلم ، فلا ينعقد النكاح بشهادتهما ، كما لو تزوج بشهادة مجوسيين  
فانه لا ينعقد . ( ١ )

### سألة - ٢٥١ -

ولاية الفاسق  
في النكاح

الفاسق اذا زوّج بنته من رجل ، أو زوّج أخته ، يصح النكاح عندنا بولايته ( ٢ ) ،  
وعند الشافعي : لا ينعقد . ( ٣ )

دلّلنا في المسألة وهو : أن الولاية بناؤها على الشفقة ، والشفقة انما تنشأ من  
الطبيعة ، وهذا المعنى لا يختلف كون الرجل فاسقاً ، وربما كان الفاسق أشفق على  
ولده من غيره ، فوجب أن يصح النكاح ، لأنه من أهل الولاية ، [و] لأن فسقه لا يسلب  
الولاية ولا الأهلية ، ألا ترى أنه لو تزوج جاز ، فاذا زوّج بنته ، وجب أن يجوز . ( ٤ )

احتج الشافعي : بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( لا نكاح  
الابولى وشاهدى عدل ) ( ٥ ) وهذا الطولى فاسق ، فلا يجوز أن يكون شاهداً ،  
فهذا / لا يجوز أن يكون ولياً ( ٦ )

( ١ / ٦٣ )

( ١ ) انظر : الحاشية السابقة للشافعية .

( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٧٢ ، البدائع ، ١٢٤٨ / ٣ .

( ٣ ) انظر : المذهب ، ٣٧ / ٢ ، الوجيز ، ٦ / ٢ ، الضهّاج ، ص ٩٦ .

( ٤ ) واستدلوا من النقل بمحموم قوله عز وجل ( وانكحوا الأيامى منكم ) ( النور / ٣٢ )

وضموها ما جاءت به الأحاديث بالترغيب للأولياء في تزويج بناتهم ، عاماً من

غير فصل ، مع أجماع الأمة على عدم النكير على أحد من الأولياء بالفسق .

انظر : البدائع ، ١٣٤٩ / ٣ ، البناية في شرح الهداية ، ٢٩ / ٤ .

( ٥ ) الحديث سبق تخريجه في المسألة ( ٢٤٦ ) ص

( ٦ ) انظر : المذهب ، ٣٧ / ٢ .

## سألة - ٢٥٢ -

تزويج البكر

التي زالت

بكرتها

بالفجور

البكر اذا زالت بكرتها بالفجور ، تزوّج كما تزوّج الأبهكار: عندنا <sup>(١)</sup> ، ونسب <sup>(٢)</sup> الشافعي : تزوّج كما تزوّج الشيب.

دليلنا في السألة وهو : أن الحلة في البكر في عدم الاستنطاق ، والاستنطاق إنما هو الحيا . الاصل في ذلك : ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت حين قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (البكر تستأذن في نفسها) قالت عائشة : البكر تستحي يارسول الله ، فقال : سكوتها رضاها <sup>(٣)</sup> فجعل السكوت رضا لعائشة الحيا . وهذا المحنى موجود في هذه السألة ، لأنها تستحي لاظهار فاحشتها فلهذا قلنا : لا تستنطق .

احتج الشافعي في السألة : بما روى عن (النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (البكر تستأمر في نفسها والشيب تشاور) <sup>(٥)</sup> وهذه شيب ، فوجب أن تشاور.

(١) انظر : القدوري ، ص ٦٩ ، المصنوع ، ٧/٥ ، تحفة الفقهاء ، ٢٢٢/٢ .

(٢) انظر : الأم ، ١٨/٥ ، المذهب ، ٣٨/٢ ، الوجيز ، ٥/٢ ، الضمجاج ،

ص ٩٦ .

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها رواه الشيخان : ( قال ذكوان مولى عائشة : سمعت

عائشة تقول : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها

أتستأمر أم لا ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نعم ، تستأمر "

فقلت عائشة : فقلت له : فانها تستحي . فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم " فذلك اذنها اذا هي سكنت " . واللفظ لسلم : البخاري ، فسي

الاكراه ، باب لا يجوز المكره ، (٦٩٤٦) ، ٣١٩/١٢ ، سلم ، في النكاح ،

باب استئذان الشيب في النكاح بالنطق ، والبكر بالسكوت ، (١٤٢٠) ،

١٠٣٧/٢ .

(٤) انظر : المصنوع ، ٧/٥ .

(٥) الحديث بهذا اللفظ غريب ، وانما روى سلم من حديث ابن عباس رضي الله

عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( الشيب أحق بنفسها من وليها ،

والبكر تستأمر ، وانها سكوتها ) : =

أما قولكم : انها تستحي ، قلنا : هذا الحياء ، ليس بمعتبر ، لأنها رغبت في الرجال على أحسن الوجوه . (١)

### سألة - ٢٥٣ -

ولاية الأخ

الشقيق مع  
الأخ لأب

الأخ من الأب والأم ، والأخ من الأب اذا اجتمعا ، فالولاية للأخ من الأب والأم بتزويج أخته عندنا (٢) ، وعند الشافعي : هما على السواء . (٣)

دليلنا في المسألة : بما روى عن علي بن أبي طالب [ رضى الله عنه ] أنه قال : ( الولاية / [ في النكاح ] للمصبات ) (٤) والأخ من الأب والأم أقرب المصبة ،

= سلم ، في النكاح باب استئذان الشيب في النكاح بالنطق ، واليكبر بالسكوت ،

( ١٤٢١ ) ، ١٠٣٧ / ٢٠ ، البناء في شرح الهداية ، ١٢٦ / ٤ .

( ١ ) هنا استعمل المؤلف أسلوب الزام المخالف ، على غير عادته في الاستدلال

انظر بالتفصيل : المذهب ، ٣٨ / ٢ ، النكت ( ورقة ٢٠٠ ب ) .

( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٦٩ ، المبسوط ، ٢١٩ / ٤ .

( ٣ ) المؤلف هنا ذكر القول القديم للشافعي ، والمذهب على القول الجديد هو :

تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب كالأخفاف ، كما نص عليه الشافعي في الأم ،

والشيرازي في المذهب ، وقال النووي في المنهاج : " وهو الأظهر " .

انظر : الأم ، ١٣ / ٥ ، المذهب ، ٣٧ / ٢ ، الوجيز ، ٦ / ٢ ، المنهاج ، ص ٩٦ .

( ٤ ) وما بين القوسين زيدت بدلالة ما يذكر في المسألة ( ٢٥٦ ) ص

ذكر هذا الحديث السرخسي في المبسوط : مرفوعا وموقوفاً على علي رضي الله

عنه ، بلفظ : ( النكاح الى المصبات ) وذكره المرغيناني في الهداية نحوه ،

وأورده الزيلعي في نصب الراية وسكت عنه وكذلك ابن الهمام في فتح القدير ،

وقال " ذكره سبط بن الجوزي " وقال ابن حجر في الدراية : " لم أجده " .

وقال العيني : " ولم يخرج أحد من الجماعة ولا يثبت ، مع أن الأئمة الأربعة

اتفقوا على العمل به في حق البالغة " .

انظر : المبسوط . ٢١٩ / ٤ ، الهداية مع فتح القدير ، ٢٢٧ / ٣ ، نصب

الراية ، ١٩٥ / ٣ ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، ٦٢ / ٢ ، البناء

في شرح الهداية ، ١٣٤ / ٤ .

فوجب أن تكون الولاية له ، كما نقول : في الميراث. (١)

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الأخ من الأب في حق القرابة بمنزلة الأخ من الأب والأم ، ألا ترى أنه عند عدمه يقوم مقامه في استحقاق الميراث ، فكذلك في الولاية لأن الولاية إنما تثبت بالقرابة ، والقرابة ثابتة ، فوجب أن يستوي فيها. (٢)

### مسألة - ٢٥٤ -

تزويج الأب

ابنته الصغيرة

بأقل من مهر

المثل

فالمعقد صحيح عندنا (٣) ، وعند الشافعي : لا يصح (٤)

دليلنا في المسألة وهو : أن الأب كامل الولاية ، وافر الشفقة ، فلا يتهم في حق الولد ، لأنه لما زوّجها بأقل من مهر مثلها لا يتهم في ذلك ، لأنه ربما المصلحة فسي اعراضها للنزوح ، فوجب أن يجوز (٥) ، كما لو زوّجها بمهر المثل .

(١) المسوط ، ٢١٩/٤ ، البناية ، ١٣٥/٤ .

(٢) بين الشيرازي وجهة كلا القولين :

فوجه القول القديم - الذي ذكره المؤلف هنا - بقوله : " لأن الولاية بقرابة الأب ، وهما في قرابة الأب سوا " .

وجه القول الجديد - الذي هو المذهب - بقوله : " لأنه حق يستحق بالتعصيب ، فقدّم من يدلى بالأبوين على من يدلى بأحدهما ، كالميراث " .

أنظر : الأم ، ١٣/٥ ، المذهب ، ٣٧/٢ .

(٣) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٧٣ ، القدوري ، ص ٦٩ ، المسوط ، ٢٢٤/٤ .

(٤) وما ذكره المؤلف عن الشافعي : بعدم صحة المعقد ، قول مرجوح لدى الشافعية

والراجح : أن المسمى يكون فاسدا ، ويقع النكاح صحيحا ، ولها على الزوج مهر مثلها ، وهذا أظهر قول الشافعي ، كما ذكره النووي في الضهاج .

أنظر : الأم ، ٧٠/٥ ، الضهاج ، ص ١٠٢ ، نهاية المحتاج ، ٣٤٥/٦ .

(٥) انظر : المسوط ، ٢٢٤/٤ ، ٢٢٥ .

احتج الشافعي في المسألة : لأنه لما زوّجها بأقل من مهر مثلها ، فقد أضرّها ، فوجب أن يتهم ، كما قلنا : في الأخ إذا زوّج أخته بدون مهر مثلها لا يجوز ، كذلك ها هنا . (١)

اجبار السيد  
تزوج عبده

مسألة - ٢٥٥ -

يجوز للسيد عندنا : أن يجبر عبده أو أخته على النكاح (٢) ، وعند الشافعي :

لا يجبر / عبده ، ولكن يجبر أخته على النكاح (٣) .

(١/٦٤)

دليلنا في المسألة وهو : أن المولى يملك أن [ يحصن ] (٤) عبده ، ألا ترى أنه يملك الختان ، لأن فيه تطهيرا ، فكذلك في النكاح ، لأن في النكاح تحصينا للعبد ، فوجب أن يملك ذلك كما : في الأمة . (٥)

احتج الشافعي في المسألة : لأن المولى أنا يملك تزويج أخته بالاجبار ، لأن يضع الأمة ملكه ، وأما وضع الفلام ليس بمملوك لسيد ، فلا يجوز التصرف فيه . (٦)

(١) وظل الشافعي ذلك بقوله ، لأن الأب لا يملك مهر ابنته لنفسه ، وإنما يملكه لها ، كمالها . انظر : الأم ، ٥ / ٢٠ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٧٤ ؛ المبسوط ، ٥ / ١١٣ .

(٣) انظر : الأم ، ٥ / ٤١ ؛ المذهب ، ٢ / ٤١ ؛ الوجيز ، ٢ / ١٠ ؛ الضعيف ، ص ٩٨ .

(٤) في الأصل ( يحضر )

(٥) واستدل السرخسي بقوله عز وجل : ( ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ ) ( النحل / ٧٥ ) ثم قال معقبا عليها : " فأنما عقد المولى على شئ لا يقدر العبد عليه ، ولأنه مملوكه على الاطلاق ، فبيدك نكاحه بغير رضاه ، كالأمة . . . " المبسوط ، ٥ / ١١٣ .

(٦) انظر : المذهب ، ٢ / ٤١ .

## سألة - ٢٥٦ -

ولاية الابن  
في تزويج  
الأم

الابن عندنا : يكون وليا في تزويج أمه ، (١) وعند الشافعي : لا يكون . (٢)

دليلنا في السألة : ما روى [ عن ] علي رضي الله عنه ، أنه قال : ( الولاية فسي  
النكاح للمعصبات ) (٣) والابن عصبة أمه ، وهو أقرب المعصبات اليها ، فوجب أن  
يملك تزويجها ، كما في حق الأب إذا زوج ابنته . (٤)

احتج الشافعي في السألة وهو : أن الابن ليس بولي في حق الأم ، ألا ترى أنه  
لا يلي في مالها ، فوجب أن لا يلي في نفسها ، دليله : الأجنبي . (٥)

## سألة - ٢٥٧ -

فسخ النكاح

(٧) للأولياء

أحد الأولياء إذا زوجها من غيرا كفا (٦) ، لا يثبت للباقيين فسخ النكاح عندنا

وعند الشافعي : يثبت . (٨)

(١) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٦٩ ؛ القدوري ، ص ٧٠ ؛ المبسوط ، ٤ / ٢١٩ .

(٢) انظر : الأم ، ١٣ / ٥ ؛ المهذب ، ٣٧ / ٢ ؛ المنهاج ، ص ٩٦ .

(٣) وقد سبق تخريج الحديث والكلام عنه في السألة (٢٥٣) ص

(٤) انظر : المبسوط ، ٤ / ٢٢٠ .

(٥) وعلى الشيرازي ذلك بقوله : " لأن الولاية تثبت للأولياء لدفع العار عن النسب

ولا نسب بين الابن والأم " . المهذب ، ٣٧ / ٢ .

(٦) زيدت لكمال المعنى

(٧) انظر : البدائع ، ٣ / ١٥١٧ .

(٨) قال النووي في المنهاج : إذا زوج أحد الأولياء من غير كفا برضاها دون رضا

الباقيين لم يصح على الراجح ، وعلى القول بالصحة ، أي بالمرجوح من القطبين

يثبت لهم الفسخ .

انظر : الأم ، ١٥ / ٥ ؛ المهذب ، ٣٩ / ٢ ؛ المنهاج ، ص ٩٧ .

دليلنا في المسألة وهو : أن الولاية انما تثبت بسبب القرابة ، والقرابة شئى

لا يتجزأ كذلك الولاية أيضا التى تبتنى على القرابة ويجب / أن لا يتجزأ ، لأن ما لا يتجزأ ( ٦٥/ب ) انما يثبت كله أولا يثبت بعضه دون البعض ، ولا وجه أن يقال انه لا يثبت ، لأنه ثابت ، لأنه ثابت ، ولا وجه أن يقال : يثبت بعضه دون البعض ، لأنه لا يتجزأ ، وما لا يتجزأ اذا جرى ينعدم ، فلا بد أن يثبت كله قياسا لكل واحد من الأولياء ، فاذا زوّج أحد الأولياء برضاها بولاية تامة ، ويجب أن لا يبقى للباقين حق الفسخ . ( ١ )

احتج الشافعى في المسألة وهو : أن الكفاءة انما تثبت حقا للأولياء ، كيمسلا يتميرون بذلك ، لأن المرأة اذا وضعت نفسها فى غير كف تثبت للأولياء حق الفسخ ، فكذلك اذا زوّج أحد الأولياء برضاها من كف ، فقد ألحق العار والشنار فى الأولياء فوجب أن يثبت للباقين حق الفسخ ، كما قلنا : فى المرأة اذا زوّجت نفسها من غير كف بغير إذن الأولياء ، يثبت للباقين حق الفسخ . ( ٢ )

( ١ ) انظر بالتفصيل ، البدائع ، ١٥١٨/٣ .

( ٢ ) واستدل الشافعية على عدم صحة تزويج أحد الأولياء من غير كف الا برضاها ورضى سائر الاولياء بما ورد من حديث عائشة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( تخيروا لنطفكم فانكحوا الأكفأ وأنكمسوا اليهم ) ( أخرجه ابن ماجه عن طريق الحارث بن عمران المدينى ، وقسما البوصيرى فى الزوائد : " فى اسناده : الحارث بن عمران المدينى ، قال فيه أبو حاتم : ليس بالقوى ، والحديث الذى رواه لا أهل له ، يعنى هذا الحديث ، عن الثقات ، وقال الدارقطنى : متروك " . ورواه الحاكم فى مستدركه بهذا السند ، وتابعه بسند آخر ، وقال : " حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه " .

انظر : ابن ماجه ، فى النكاح ، باب الأكفأ ، ( ١٩٦٨ ) ، ١٠ / ٦٣٣ ،

المستدرک ، فى النكاح ، ١٦٣ / ٢ ، المصنوع ، ٣٩ / ٢ .



## سألمة - ٢٥٨ -

عقد النكاح

بلفظ الهبة

ينعقد النكاح : بلفظ الهبة ، عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : لا ينعقد <sup>(٢)</sup> .

دلينا فى المسألة : قوله تعالى ( وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ، ان اراد النبي ان يستنكحها ) <sup>(٣)</sup> قاله تعالى أخبر أن المرأة اذا وهبت نفسها للنبي ينعقد النكاح ، فكذلك فى / حتى أمته <sup>(٤)</sup> .

( ١ / ٦٦ )

احتج الشافعى وقال : ليس لكم فى الآية حجة ، لأن الله تعالى قال : ( خالصة لك من دون المؤمنين ) أخبر أن النكاح خالصة له ، وما يثبت للنبي خاصا لا يثبت فى حتى أمته ، كما نقول فى تسع نسوة ، يجوز للنبي ( صلى الله عليه وسلم ) أن يتزوج ما أراد ، ولا يجوز لأمه الا أربع نسوة <sup>(٥)</sup> .

والجواب : قوله ( خالصة لك ) ليس المراد منه تخصيص النكاح بلفظ الهبة ، ولكن قوله : ( خالصة لك ) : يعنى بدون المهر يجوز له ، ولا يجوز لأمه <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) ينعقد النكاح عند الأحناف بكل لفظ موضوع للتطبيق .

انظر : القدورى ص ٦٩ ، المسوط ، ٥٩ / ٥ ، تحفة الفقهاء ، ١٢٦ / ٢ ، الهداية ، ( ١٨ / ٤ ) مع البناية .

( ٢ ) وينعقد بلفظ الهبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة عند الشافعى .

انظر : مختصر المزنى ، ص ١٦٧ ، المهذب ، ٤٢ / ٢ ، المنهاج ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

( ٣ ) سورة الاحزاب ، آية : ( ٥٠ )

( ٤ ) انظر بالتفصيل : المسوط ، ٦٠ / ٥ ، البناية فى شرح الهداية ، ٢٢٠ / ٤ ، ٢٢١ / ٤ .

( ٥ ) انظر : تفسير البهزاوى ، والخازن ، وابن عباس ، ( ٢١٨ / ٥ ، ٢١٩ ) ، فى

كتاب مجموعة من التفاسير ، مختصر المزنى ، ص ١٦٧ .

( ٦ ) انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ٣٦٥ / ٣ ، ٣٦٦ ، تفسير النسفى

( ٢١٨ / ٥ ) مع كتاب مجموعة من التفاسير ، المسوط ، ٦٠ / ٥ .

اثر الزنا في  
الصاهرة

سألة - ٢٥٩ -

الزنا يثبت حرمة الصاهرة ، عندنا (١) ، وعند الشافعي : لا يثبت. (٢)

وصورة المسألة : اذا زنا بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها ، وحرمت العزنية بهما على أب الزاني ، وعلى ولده ، عندنا ، وعند الشافعي : لا يثبت.  
دليلنا في المسألة وهو : أن حرمة الصاهرة ، انما تثبت الحرمة بالجزئية والبعضيه ، لأن الاستمتاع لنفسه حرام ، فكذلك الاستمتاع بالجزئية حرام ، لأن فيه استدلالا ، وهذا المعنى في الزنا موجود ، لأن وطء الحرام لا يختلف من حيث الجزئية ، لأن الله تعالى : أجرى العادة أن يخلق البشر من ماء الزاني ، كما يخلقه من وطء الحلال ، فاذا لم يختلف بالجزئية ، وجب أن تثبت الحرمة ، كما في السوط الحلال. (٣)

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الله تعالى من علينا بحرمة الصاهرة ، وهو قوله تعالى : ( وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا ) (٤) من علينا / يثبت (٥٤/ب) النسب والصهرية ، ثم الزنا لا يثبت النسب ، فوجب أن لا تثبت حرمة الصاهرة (٥).

(١) انظر : السوط ، ٢٠٤/٤ ؛ الهدائع ، ١٣٨٥/٣ .

(٢) انظر : الأم ، ٢٥/٥ ؛ المذهب ، ٤٤/٢ ؛ الروضة ، ١١٣/٧ ؛ المنهاج ،

ص ٩٨ .

(٣) واستدل الاحناف لذهبهم بقوله عز وجل " ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء " (النساء/٢٢)

باعتبار أن النكاح للوطء حقيقة ، فتكون الآية نصا في تحريم

موطوءة الأب على الابن . وقد سبق تفصيل هذا المعنى في تعريف النكاح ،

في المسألة (٢٤٦) ص ، السوط ، ٢٠٥/٥ ، ٢٠٦ .

(٤) سورة الفرقان ، آية : (٥٤)

(٥) انظر بالتفصيل : الأم ، ٢٦/٥ ؛ المذهب ، ٤٤/٢ .

الزواج بابنة  
الزنا للزاني

### سألة - ٢٦٠ -

إذا زنا بامرأة فولدت بنتا ، فإن هذه البنت تحرم على الزاني : عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : لا تحرم. <sup>(٢)</sup>

دليلنا في المسألة : أن هذه البنت جزء من هذا الزاني ومعه ، فيكون حراما عليه <sup>(٣)</sup> كما نقول في بنت الرضاع <sup>(٤)</sup>

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( الولد للفراش وللماهر الحجر ) <sup>(٥)</sup> فالنبي ( صلى الله عليه وسلم ) جعل الولد للفراش ، وهذا ليس بولده شرعا ، ألا ترى أنه لا يثبت النسب ، فصارت كالأجنبية ، لأن كونها بنتا إنما عرفناه بالشرع ، وهاهنا الشرع ما جعلها بنتا ، فكيف تثبت الحرمة <sup>(٦)</sup>

الجمع بين  
الحرمة

### سألة - ٢٦١ -

إذا جمع بين حرة وأمة ، فنكاح الحرمة صحيح ، عندنا ، ونكاح الأمة باطل <sup>(٧)</sup> والامة فسي <sup>(٨)</sup> وعند الشافعي : كلاهما باطل <sup>(٨)</sup>

- 
- (١) انظر : المسوط ، ٢٠٦/٤ ، البدائع ، ١٣٨٥/٣ .  
 (٢) انظر : الأم ، ٢٥/٥ ، المهذب ، ٤٤/٢ ، الضهاج ، ص ٩٨ .  
 (٣) انظر : المسوط ، ٢٠٧/٤ ، البدائع ، ١٣٨٥/٣ .  
 (٤) انظر القدوري ، ص ٦٨ ، الضهاج ، ص ٩٨ .  
 (٥) الحديث أخرجه الشيخان عن عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما : البخاري ، في الحدود ، باب للماهر الحجر ، ( ٦٨١٧ ، ٦٨١٨ ) ، ١٢٧/١٢٠ ، مسلم ، في الرضاع ، باب الولد للفراش وتوفي الشبهات ، ( ١٤٥٧ ) ، ٢٠/١٠٨٠ .  
 (٦) انظر : الأم ، ٢٥/٥ ، المهذب ، ٤٤/٢ .  
 (٧) انظر : القدوري ، ص ٧١ ، المسوط ، ١٧٣/٥ ، البدائع ، ١٤٠٩/٣ .  
 (٨) محاكاة الزمخشري عن الشافعي : بطلان نكاح الحرمة والأمة صحيح على قول مرجوح لدى الشافعية والراجح عندهم : أن نكاح الحرمة صحيح ونكاح الأمة باطل ، قال النووي في الضهاج والروضة وهو الأظهر .  
 انظر : النكت ( ورقة ٢٠٧ أ ) ، الروضة ، ١٣٣/٧ ، الضهاج ، ص ٩٨ ،  
 نهاية المحتاج ، ٢٨٩/٦ .

دليلنا في المسألة : أنه جمع هاهنا بين امرأتين : احدهما محل للنكاح

والأخرى غير محل للنكاح من حيث الجمع ، فوجب أن ينعقد النكاح في حق الحرة ، كما قلنا : اذا تزوجهما على التعاقب ، يجوز نكاح الحرة ، ويفسد نكاح الأمة . ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة وهو : أنه لما تزوجهما / معا ، فقد جمع هاهنا بين ( ١/٦٥ ) أن يجوز النكاح في احدهما دون الأخرى ، فوجب أن لا ينعقد بهما جميعا ، كما لو كان عبدان : أحدهما حر ، فانه لا ينعقد البيع في العبد . ( ٢ )

### مسألة - ٢٦٢ -

ما يجب على

الوالد

بإستيلاء

جارية الاب

الأب اذا استولد جارية ابنه - ولا خلاف أنه يلزمه كمال قيمتها ، وتصير الجارية أم ولد له - فلا يلزمه المهر عندنا ( ٣ ) ، وعند الشافعي : يلزم . ( ٤ )

دليلنا في المسألة وهو : \* ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( أنت ومالك لأبيك ) ( ٥ ) جعل مال الابن مضافا الى الأب ، فالأب هاهنا اذا وطئ \* جارية الابن واستولدها ، احتجنا الى صيانة ما \* الأب ، ولا يمكن صيانة مائه الا بعد تقديم الطك ، فقد بنا الطك على الوطئ بالقيمة ، فجعل كأن الأب وطئ \* ملك نفسه ، فاذا جعلنا في الحكم أنه وطئ \* ملك نفسه ، فلا يجب المهر . ( ٦ )

( ١ ) انظر : البدائع ، ٣ / ١٤٠٩ .

( ٢ ) النكت ، ورقة ( ٢٠٧ ) .

( ٣ ) انظر : المبسوط ، ٥ / ١٢٢ .

( ٤ ) وعند الشافعية يلزم الأب : قيمتها مع مهر ، لاقية ولد ، في الأصح \* .

انظر : المذهب ، ٢ / ٤٦ ، النكت ( ورقة ٢٠٦ ) ، الضهاج ، ص ١٠١ ،

الروضة ، ٧ / ٢٠٨ ، نهاية المحتاج ، ٦ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

( ٥ ) الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر وغيره مسنن

الصحابه رضوان الله عليهم وقد سبق تخريجه في المسألة ( ١٣٩ ) ، ص

( ٦ ) انظر بالتفصيل : المبسوط ، ٥ / ١٢٣ .

احتج الشافعي بأن قال : " ان الوطء صادف ملك غيره ، لأن الأب لاحق له فسي  
وطء جارية ابنه ، فلو خيلنا والقياس ، لكنا نقول : يجب الحد على الأب ، إلا أن  
الحد يسقط لمكان الشبهة وهو : قوله صلى الله عليه وسلم ( انت ومالك لابيمك )  
فاذا أسقطنا الحد للشبهة وجب / أن يثبت المهر ، لأن الوطء في دار الاسلام  
لا يخلو من أحد الوجهين : اما الحد ، واما المال ، فاذا أسقط الحد وجب  
المال ( ١ )

### سألة - ٢٦٣ -

اسلم الرجل  
وتحته أكثر من  
أربع نسوة أو  
أختان

إذا أسلم الرجل وتحته أكثر من أربع نسوة ، أو تحته أختان ، فإن عندنا :  
ان كان تزوجهن بمعدة واحدة ، يبطل نكاح الكل ، وان تزوجهن على التعاقب  
اختار نكاح أربع منهن ، ويبطل نكاح الباقي ( ٢ ) ، وعند الشافعي : يختار أربعاً  
منهن ، وفي الأختين أيتهما شاء سواء تزوجهن بمعدة واحدة أو بالاختلاف ( ٣ )

- ( ١ ) انظر : النكت ( ورقة ٢٠٦ أ ) ؛ نهاية المحتاج ، ٣٢٦/٦ ، ٣٢٧ .  
( ٢ ) ما ذكره المصنف عن الأحناف : " بأنه إذا تزوجهن على التعاقب اختار نكاح  
أربع منهن " غير صحيح .

والصحيح عن الامام أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه إذا تزوجهن  
على التعاقب والترتيب في عقود متفرقة ، صح نكاح الأربع ، يبطل نكاح الخامسة  
وكذا في الأختين يصح نكاح الاولى ويبطل نكاح الثانية .

انظر : المبسوط ، ٥٣/٥ ، الهدائع ، ١٥٠٨/٣ .

- ( ٣ ) انظر : الأم ، ٤٩/٥ ؛ المهذب ، ٥٣/٢ ؛ الوجيز ، ١٥/٢ ؛ المنهاج ،

دليلنا في المسألة وهو : أن حرمة الجمع ثابتة في حق المسلم ابتداءً ، فكذلك يحرم تهقيقه ، كما في الزنا . ( ١ )

احتج الشافعي : " بما روى أن غيلان الثقفي أسلم وتحتة خمس نسوة ، فأمر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( أن يختار اربعا منهن ) ، ولم يستفسر : أنسه تزويجهن على التعاقب ، أو على عقدة واحدة . ( ٢ )

( ١ ) استدل المؤلف للأحناف إجمالا ، ولم يبين الفرق في المسألة بين ما إذا كان نكاح الأختين أو نكاح ما زاد على خمس في عقدة واحدة ، وما إذا كان النكاح في المسألتين في عقود متفرقة ، وهذه هي نقطة الخلاف بين المذهبين . والفرق بين الحالتين : هو أنه إذا حصل نكاح الجميع في عقدة واحدة فقد حصل نكاح الجمع المحرم بهن جميعا ، وكذلك في الأختين ، وليس إبطال نكاح احدهما بأولى من الأخرى ، فيبطل نكاح الجميع . وأما إذا وقع النكاح على الترتيب والتعاقب في عقود متفرقة ، فنكاح الأربع الأولى منهن وقس صحيحا وكذلك الأخت الأولى ، ولم يصح نكاح الخاصة والأخت الثانية ؛ لأن الجمع المحرم إنما حصل من الخاصة والأخت الثانية فتعين الفساد في نكاح من حصل الجمع بنكاحها ، وكان نكاحها فاسدا بحكم الاسلام ومن لم يحصل بنكاحها الجمع وكان نكاحها صحيحا بحكم الاسلام ، بقي نكاحهن على الأصل . ( ٢ ) الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما . وقد روى هذا الحديث من عدة طرق ، مرفوعا وموقوفا ، وقد ضعف الأئمة روايته الرفع ، قال الأثرم عن أحمد : " هذا الحديث ليس بصحيح ، والعمل عليه " وقال آخرون غير ذلك ، وأما رواية الوقت ، فقال عنها ابن حجر : " والموقوف على عمر هو الذي حكم البخاري بصحته " .

انظر : الترمذي ، في النكاح ، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ،

( ١١٢٨ ) ، ٤٣٥ / ٣ ، ابن ماجه ، نحوه ، ( ١٩٥٣ ) ، ٦٢٨ / ١٤ .

راجع أقوال المحدثين فيه ، واختلاف طرقه : تلخيص الحبير ، ١٦٨ / ٣ ، ١٦٩ .

( ٣ ) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

## سألة - ١٦٤ -

نكاح الأخت

في عدة أختها

نكاح الأخت في عدة الأخت من طلاق بائن ، لا يجوز عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي من طلاق بائن يجوز . <sup>(٢)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أن المدة من آثار النكاح ، فوجب أن يعمل عمل النكاح

( ٣ )

( ١٦٢ / أ )

في الحرمة ، كما في / حال قيام نكاح أختها .  
احتج الشافعي : بأن حرمة الجمع إنما تكون لمعنى وهو : قطيعة [ القرابة ] <sup>(٤)</sup>  
وهذا المعنى معدوم بعد الطلاق ، ألا ترى أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال :  
( لا تزوج المرأة على عمتها ، ولا على خالتها ، ولا على ابنة أخيها ، ولا على ابنة  
أختها ، فانك إن فعلت ذلك ، فقد قطعتن أرحامك ) <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) لا يجوز عند الأحناف نكاح الأخت في عدة أختها مطلقا : سواء كانت مطلقة

طلاقا رجعيا أو بائنا ، من نكاح فاسد أو جائز .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٢٦ ، القدورى ، ص ٦٨ ؛ المبسوط ،

٢٠٢ / ٥ ، تحفة الفقهاء ، ١٨٨ / ٢ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ٤٤ / ٢ ، الروضة ، ١١٢ / ٢ .

( ٣ ) واستدل الأحناف أيضا بإجماع الصحابة رضى الله عنهم : " على تحريم نكاح  
الأخت في عدة الأخت " .

انظر : المبسوط ، ٢٠٢ / ٤ ، ٢٠٣ .

( ٤ ) فى الأصل " قطيعة المفارقة " .

( ٥ ) الحديث بهذا اللفظ - بلفظ الخطاب للنساء فى المواضع كلها - ، أخرجه ابن  
هبان من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، كما ذكره الهيثمى فى موارد الزمان  
الى زوائد ابن هبان ، وابن حجر فى التلخيص .

لكن الجزء الأول من الحديث ( لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ) فقد

أخرجه الشيخان عن أبى هريرة رضى الله عنه بالفاظ مختلفة ، البخارى ، فى

النكاح ، باب لا تنكح المرأة على عمتها ، ( ٥١٠٨ - ٥١١٠ ) ، ١٦٠ / ٩ =

## سألة - ٢٦٥ -

نكاح الأمة

نكاح الأمة ، عندنا يصح بشرط واحد : وهو أن لا يكون تحت حرة <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : لا يصح ، إلا أن يكون بثلاثة شرائط : أحداها : أن [ لا ] <sup>(٢)</sup> يكون قادرا على مهر الحرة ، والثاني : أن يكون [ خائفا ] من العنت ، والثالث : أن لا يكون تحت حرة <sup>(٣)</sup> .

دليلنا في السألة : لأن القدرة على الشيء لا تكون كوجوده ، ألا ترى أن السافر إذا كان عنده ثمن الماء ولا يباع بمثل الثمن ، يباح له التيمم ، فوجود القدرة على الثمن لا يقوم مقام وجود الماء في حرمة التيمم <sup>(٤)</sup> ، فكذلك هاهنا دون الحرمة [ لا تقوم ] <sup>(٥)</sup> مقام الحرة تحت <sup>(٦)</sup> .

= سلم ، في النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ( ١٤٠٨ ) ، ١٠٢٨ / ٢ ، موارد الزمان إلى زوائد ابن حبان ، للهيثمى ، ص ٣١٠ ، تلخيص الحبير ، ١٦٧ / ٣ ، ١٦٨ .

وانظر أدلة الشافعية بالتفصيل : النكت ( ورقة ٢٠٤ ب ) .

( ١ ) انظر : القدوري ، ص ٧١ ، المسوط ، ١٠٨ / ٥ ، البدائع ، ١٤٠٦ / ٣ .

( ٢ ) زبدت لتصحيح الحكم .

( ٣ ) وزاد النووي في الروضة شرطا رابعا وهو : " كون الأمة الضكوة سليمة " .

أنظر : الأم ، ٩ / ٥ ، المهذب ، ٤٦ / ٢ ، الروضة ، ١٣٢ / ٧ ، المضاج ، ص ٩٨ .

( ٤ ) انظر : المسوط ، ١١٥ / ١ .

( ٥ ) في الأصل : " لا يكون " .

( ٦ ) واستدل الاحناف بظاهر قول الله عز وجل : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء )

( النساء / ٣ ) ، وقال السرخسي مبينا وجه الدلالة : " فاذا استطاب نكاح

الأمة جازله ذلك بظاهر الآية - ثم قال - والمعنى فيه : أن النكاح يختص

بمحل الحل ، والأمة من جملة العجلات في حق الحر ، كالحرة " وأدلة أخرى .

انظر : المسوط ، ١٠٩ / ٥ ، ١١٠ ، البدائع ، ١٤٠٦ / ٣ وما بعدها .



احتج الشافعي في المسألة : بقول الله تعالى ( فمن لم يستطع منكم طولا أن ينكح  
المحصنات المؤمنات ، فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات )<sup>(١)</sup> / قاله تعالى (٦٧/ب)  
علق جواز نكاح الأمة بشرط عدم طول الحرة ، وها هنا هذا الرجل قادر على<sup>(٢)</sup>  
[ تزوج ] الحرة اذا كان عنده المهر ، فوجب أن لا يجوز نكاح الأمة ، وكان المعنى  
فيه : لأن في نكاح الأمة تعريض جزئه الى اليرى ، فوجب أن لا يجوز الا عند الضرورة<sup>(٣)</sup>.

### مسألة - ٢٦٦ -

نكاح الأمة  
الكتابية

نكاح الأمة الكتابية ، جائز عندنا ،<sup>(٤)</sup> وعند الشافعي : لا يجوز<sup>(٥)</sup>.

دليلنا في المسألة وهو : أنا أجمعنا أنه لو تزوج امرأة كتابية حرة جاز ، فكذلك  
اذا كانت أمة. <sup>(٦)</sup>

- (١) سورة النساء ، آية : (٢٥)
- (٢) في الأصل : ( تزوج ) .
- (٣) انظر بالتفصيل : الأم ، ١٠٤/٥ ، المذهب ، ٤٦/٢ .
- (٤) انظر : القدوري ، ص ٧١ ؛ البدائع ، ١٤١٤/٣ .
- (٥) انظر : الأم ، ١٥٧/٥ ، المذهب ، ٤٥/٢ ، ٤٦ ، المنهاج ، ص ١٠١ .
- (٦) واحتج الاحناف من النقل بمجموعات آيات النكاح : كقوله سبحانه وتعالى  
( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) ( النساء / ٢٤ ) وقوله تعالى : ( فانكحوهن بمأذن  
أهلهن ) ( النساء / ٢٥ ) ، وغيرها من الآيات .  
وقال الكاساني حينما وجه الدلالة : بأنها لم تفصل بين الأمة المؤمنة والأمة  
الكافرة الا ما خص بدليل .  
انظر : البدائع ، ١٤١٥/٣ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن نكاح الأمة إنما يجوز عند الضرورة ، ولهذا قلنا : لا يجوز ، إلا عند الخوف من الزنا ، وهاهنا لا حاجة في تزويج الأمة الكتابية ، لأن الضرورة ترتفع بالأمة المسلمة ، فوجب أن لا يجوز نكاح الأمة الكتابية . ( ١ )

### مسألة - ٢٦٧ -

نكاح المولود

بين مجوسي  
وكتابي

[أحد<sup>(٢)</sup> الأبوين إذا كان] ذميا ، والآخر : مجوسيا ، فإذا ولد منهما ولد ، عندنا يحل نكاحه ،<sup>(٣)</sup> وعند الشافعي : لا يحل .<sup>(٤)</sup>

دلينا في المسألة : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( الولد يتبع خير الأبوين ديناً )<sup>(٥)</sup>

- ( ١ ) واستدل الشافعية بقول الله عز وجل : ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ) ( النساء / ٢٥ ) انظر بالتفصيل : الأم ، ١٥٧ / ٥ ، ١٥٨ ، المذهب ، ٤٥ / ٢ ، ٤٦ ، ٠ .
- ( ٢ ) في الأصل : " أحدى الأبوين إذا كان أحدهما ذميا " .
- ( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٢٨ ، والقدرى ، ص ٧٢ ، الجسوط ، ٦٣ / ١٠ ، الهداية ، ٣١٤ / ٤ ، مع النهاية .
- ( ٤ ) انظر : المذهب ، ٤٥ / ٢ ، الضبان ، ص ٩٩ .
- ( ٥ ) قال المصنف عن هذا النص بأنه حديث ، ولم أقف عليه في مدونات الحديث ، والظاهر أنه قاعدة فقهية ، كما ذكره السرخسي وابن القيم : " الولد يتبع أمه في الحرية والرى ، ويتبع أباه في النسب والتسمية ، ويتبع في الدين غير أبيه ديناً )

انظر : الجسوط ، ٦٣ / ١٠ ، ابن قيم الجوزية ، تحفة المودود في أحكام المولود ، حققه وخرج أحاديثه : عبد القادر الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩١ هـ ، ( دمشق : مكتبة دار البيان ) ، ص ١٣٥ .

وها هنا غير الأبوين : إنما هو الذي ، وهذه ذممة تبعا لاحد أبويه ، فيجوز  
نكاحه ، كما لو ولدت من الذمين . ( ١ )

١ احتج الشافعى فى المسألة وهو : أنه اجتمع هاهنا ما يحل وما لا يحل ، لأن ( ٦٨/أ )  
الحرام والحلال اذا اجتمعا كانت الفلبة للحرمة ، فوجب أن يحتاط فيه ، لأن حرمة  
الفرج ما يحتاط فيه . ( ٢ )

### سألة - ٢٦٨ -

عدة المهاجرة  
بأختلاف

أختلاف الدار ، يوجب الفارقة ، عندنا من غير انقضاء العدة ( ٣ ) ، وعند الدارين  
الشافعى : لا يوجب ( ٤ )

دلينا فى المسألة : قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ، اذا جاءكم المؤمنات  
مهاجرات فامتحنوهن ، الله أعلم بما يمانهن ، فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن  
الى الكفار ، لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن ، وآتوهن ما أنفقوا ، ولا جناح عليكم  
أن تنكهن اذا آتيتوهن أجورهن ) ( ٥ ) فالله تعالى جَوَّز نكاح المهاجرة ، ولم  
يشترط فيه انقضاء العدة . ( ٦ )

- ( ١ ) انظر : شرح فتح القدير مع العناية ، ٤١٨/٣ ، البنائة ، ٣١٥/٤ .  
( ٢ ) انظر : القاعدة الفقهية ( اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام ) بالتفصيل :  
السيوطى ، الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع الفقه الشافعية ، الطبعة الأخيرة ،  
١٣٧٨ ، ( حرر : مصطفى الحلبي ) ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .  
( ٣ ) انظر : القدورى ، ص ٧١ ، البدائع ، ١٤١١/٣ ، الهداية ( ٤/٣٢٥ )  
مع البنائة .

( ٤ ) انظر : المذهب ، ١٥٥/٢ ، أحكام القرآن ( للكنيا الهراسى ) ، ٤١٠/٣ ؛  
تفريج الفروع على الأصول ، ص ٢٧٨ .

( ٥ ) سورة الممتحنة ، آية : ( ١٠ )

( ٦ ) يجوز نكاحها اذا لم تكن حاملا ، فان كانت حاملا فلا يجوز نكاحها حتى

تضع حملها . انظر : البدائع ، ١٤١١/٣ ، ١٤١٣ ، البنائة ، ٣٢٦/٤ .

انظر الادلة بالتفصيل : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ٤٣٨/٣ - ٤٤١ .

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن هذه فرقة تقع بسبب تباين الدارين ، فوجب  
أن لا يحل تزويجها الا بعد انقضاء المدة ، كما فى فرقة الطلاق . ( ١ )

الفرقة بين

مسألة - ٢٦٩ -

الزوجين

بالارتداد

إذا ارتد الزوجان ، لا تقع الفرقة بينهما ، ويبقىان على النكاح عندنا ( ٢ ) ، وعند الشافعى : تقع الفرقة . ( ٣ )

دليلنا فى المسألة : لأن الفرقة إنما تقع بتباين الدارين ، أو بتباين الدينين ، ولم يصرحاً  
بما يوجب / أن لا تجب الفرقة ، كما لو دخل الزوجان دار الاسلام ، ويبقىان على النكاح ( ٦٨ / ب )  
كذلك ها هنا . ( ٤ )

احتج الشافعى وهو أن المعنى : أنه لو ارتد أحد الزوجين ، وجهت الفرقة بسبب  
الردة عقوبة عليه ، وهذا المعنى موجود إذا ارتدا معا ، فوجب أن تقع الفرقة . ( ٥ )

( ١ ) وذكر الكيا البهراسى ، مستنظاً من الآية السابقة : " إنما جعل الفرقة للإسلام " ولم  
يحمل بتباين الدارين .  
١ . راجع : المصا در السابقة للشافعية ، تفسير القرطبى ، ١٨ / ٦٤ . احكام القرآن ، ٣ / ٤١٠ .

( ٢ ) ويظهر ذلك بوضوح : فيما إذا ارتد الزوجان معا ، وأسلما معا ، فهما  
يبقىان على نكاحهما السابق . انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٨١ ، القدورى ،  
ص ٧١ ، الهداية ، ( ٣٢٨ / ٤ ) مع البناية .

( ٣ ) المسألة عند الشافعية فيها تفصيل بالنسبة لزمن الارتداد : فان كانت ردتها  
قبل الدخول ، وقعت الفرقة بينهما ، وان كانت بعد الدخول ، توقفت الفرقة  
على انقضاء المدة ، فان اجتمعا على الاسلام قبل انقضاء المدة ، فهما على  
نكاحهما ، والا فقد وقعت الفرقة من الردة .

انظر : المذهب ، ٥٥ / ٢ ، المنهاج ، ص ٩٩ .

( ٤ ) واستدل الأحناف بالاستحسان " بما روى أن بنى حنيفة ارتدوا ثم أسلموا  
ولم يأمرهم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بتجديد الأنكحة " .

انظر : المذهب ، ٥٥ / ٢ ، النكت ( ورقة ٢٠٨ أ ) ، الهداية ، ( ٣٢٨ / ٤ )  
مع البناية .

سأله - ٢٧٠ -

نكاح الشفار

نكاح الشفار (١) جائز عندنا (٢) وعند الشافعي : لا يجوز (٣)

وصورته : أن يقول لأحد : زوجتك ابنتي ، أو زوجتك أختي ، على أن تزوجنسي

ابنتك أو أمتك فإن عندنا : يجوز هذا العقد ، [ وعند الشافعي : لا يجوز ]

دليلنا في السأله وهو : أن من شرط الجواز [ في ] عقد النكاح : أن لا يكون

خاليا عن العوى ، وقد وجد هاهنا العوى ، لأن بضع كل واحد منهما عوض للآخر  
فوجب أن يجوز. (٤)

( ١ ) الشفار من الشفور وهو الإغلاء والرفع ، يقال : شفر البلد شفورا - من باب

قعد - : إذا غلا عن الناس ، أو غلا عن حافظ يمنعهم وسى النكاح بذلك

لخلوه من المهر ، ويقال أيضا : شفر الكلب شفرا - من باب نفع - : إذا رفع

أحدى رجله ليحول ، " وقيل سمي به ، لأنهما <sup>رفعا</sup> المهر من العقد ، انظر :

المغرب ، الصباح ، ( شفر )

وشرعا : " هو أن يزوّج الرجل بنته على أن يزوجه المتزوّج بنته أو أخته ليكسبون

أحد العقدین عوضا عن الآخر " . ونكاح الشفار من انكحة الجاهلية .

انظر : الأم ، ٧٦/٥ ، المسوط ، ١٠٥/٥ ، الهداية ، ( ٢١٣/٤ ) مع

البنية ، نهاية المحتاج ، ٢١٥/٦ .

( ٢ ) يجوز العقدان عند الأحناف ، وعلى كل واحد منهما مهر مثلها .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ١٨١ ، القدورى ، ص ٧٠ ، المسوط ، ١٠٥/٥

الهدائع ، ١٤٣٠/٣ ، ١٤٣١ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٧٦/٥ ، ٧٧ ، المذهب ، ٤٧/٢ ، المنهاج ، ص ٩٦ .

( ٤ ) وحجة الأحناف في جواز ذلك :

" أنه سمي بحاقلة بضع كل واحدة منهما مالا يصح أن يكون صداقا ، كالخمر

فيكون شرطا فاسدا ، والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة ، ومن ثم يجب عليه

مهر المثل .

" والدليل عليه ما روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال : ( نهى سى

رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة بالمرأة ليس لواحد منهما مهر " . =

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ( أنه نهى  
عن نكاح الشفار )<sup>(١)</sup>

النكاح بشرط  
الخيار

مسألة - ٢٧١ -

النكاح يصح بشرط ثلاثة أيام عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : لا يصح .<sup>(٣)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أن الشرع إنما جَوَّز خيار الشرط لأجل العفابة ،  
والعفابة في باب النكاح أكثر من باب البيع ، فيجوز بشرط الخيار ، فكذلك في النكاح .<sup>(٤)</sup>

= وقال الكاساني مبينا وجه الاستدلال : " وهو إشارة الى أن النهي لمكان تسمية  
المهر ، لا لمين النكاح ، فبقى النكاح صحيحا " .  
لم أشر على الحديث بهذا اللفظ ، وإنما معناه معنى الشفار ، وقد روى ذلك  
عن ابن عمر في الصحيحين ، كما يأتي تخريجه في دليل الشافعي .  
انظر بالتفصيل : النهاية في شرح الهداية ، ٢١٣/٤ وما بعدها مع مصادر  
الأحناف السابقة .

- ( ١ ) الحديث أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما : ( البخاري ،  
في النكاح ، باب الشفار ، ( ٥١١٢ ) ، ١٦٢/٩ ؛ مسلم ، في النكاح ، بسبب  
تحريم الشفار مطلقا ، ( ١٤١٥ ) ، ١٠٣٤/٢٠ )  
انظر بالتفصيل : الأم ، ٧٧/٥ ، المذهب ، ٤٧/٢ .  
( ٢ ) يقع النكاح بشرط الخيار صحيحا ، ويكون الشرط باطلا ، عند الأحناف .  
انظر : المبسوط ، ٩٤/٥ .  
( ٣ ) أي يقع النكاح باطلا . انظر : الأم ، ٨١/٥ ، المذهب ، ٤٨/٢ ، الضهائج ،  
ص ٩٦ ،

- ( ٤ ) واستدل الأحناف على صحة النكاح بقول النبي صلى الله عليه وسلم ( ثلاث  
جدهن جد وهزلهن جد : النكاح والطلاق والعقاق ) ( أخرجه الامام  
مالك في الموطأ بهذا اللفظ موقوفا على ابن الصيب ، في النكاح ، باب جامع  
النكاح ، ( ٥٦ ) ، ٥٤٨/٢ ، وأصل هذا حديث مرفوع عن أبي هريرة رضي الله عنه  
أخرجه : ابوداود ، في الطلاق ، باب الطلاق على الهزل ، ( ٢١٩٤ ) ، ٢٥٩/٢٠ =

احتج الشافعي في المسألة : لأننا لو غلبنا والقياس لكنا نقول : في باب البيع / ( ١ / ٦٩ )  
لا يجوز بشرط الخيار ، إلا أن الشرع جَوَّز في باب البيع ، لأنه يقع بفترة ، والنكاح  
ليس في معنى البيع ، فوجب أن لا يجوز بشرط الخيار . ( ١ )

= الترمذی ، في الطلاق ، باب ما جاء في الحد والهزل في الطلاق ( ١١٨٤ ) ،  
٤٩٠ / ٣ ، ابن ماجه ( في الطلاق ، باب من طلق أو نكح أو راجع لأعما ،  
( ٢٠٣٩ ) ، ( ٦٥٢ / ١ ) . ومن السرغسي وجه الدلالة بقوله : " والهيسزل  
واشترط الخيار سوا " . . . حيث لا يمنع الهزل تمام النكاح ، فاشترط الخيار  
أولى . . . والمعنى فيه : أنه عقد لا يحتمل الفسخ بعد تمامه ولا يقبل خيار  
الشرط ، فاشترط فيه لا يمنع تمامه ، كالطلاق والعتاق بحال . . .  
انظر : المحسوط ، ٩٤ / ٥ ، ٩٥ .

( ١ ) واستدل الشافعي لبطلان النكاح بشرط الخيار : ( ينهى النبي صلى الله عليه  
وسلم عن نكاح المتعة ) . الحديث أخرجه الشيخان من حديث علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه : البخاري ، في المفازي ، باب غزوة خيبر ، ( ٤٢١٦ ) ،  
فتح الباري ، ٤٨١ / ٧ ، مسلم ، في النكاح ، باب نكاح المتعة ، ( ١٤٠٧ )  
١٠٢٧ / ٢ . والمعنى فيه : بأن النكاح يقصد به إحلال النكوحه مطلقا ،  
والمتعة يقصد به إيقاع النكاح مؤقتا ، ونفس هذا المعنى موجود في النكاح  
بشرط الخيار ، بل هو أقرب منه كما قال الشافعي : " لأن النكاح بالخيار  
غير ثابت في حال ، وثابت في أخرى " يمكن نكاح المتعة ، فانه يقع على ثابت  
أولا إلى مدة وغير ثابت إذا انقضت المدة .

انظر : الأم ، ٨١ / ٥ .

سبب الخلاف .

وسبب الخلاف بين الطرفين في هذه المسألة هو :  
أن الشرط الفاسد إذا وقع مقارنا للعقد ، يقع العقد باطلا ، لدى الشافعية ،  
لمقارنته الشرط الفاسد ،

وأما الأحناف : فلا يؤثر عندهم مقارنة الشرط الفاسد للعقد ، مادام المقصد  
قد وقع مستوفيا لأركانه . وقد سبق تفصيل هذه المسألة في كتاب البيوع ، فسي  
المسألة ( ١٦٤ ) ص

## سألة - ٢٧٢ -

رد المنكوحة

بالميوب

المنكوحة لا ترد بالمعيب عندنا ، وعند الشافعى : ترد بالميوب الخمسة : بالجَبِّ  
والعَنَّة . والرتق والفتق ، والجنون ، والبرص ، [و] عندنا : لا ترد بالبرص والجنون .  
( ١ )  
دليلنا فى السألة وهو : أن الرد بالمعيب انما يثبت فى الجميع ، لأن الجميع لازم ،  
فلولم يرد يبقى فى يده .

## ( ١ ) الميوب الحثبة للخيار ثلاثة أقسام :

الأول : الميوب المشتركة بين الرجال والنساء وهى :

- ١ - البرص : داء معروف ، على هيئة بياض يصيب جلد الانسان .
  - ٢ - الجذام : علة صعبة يهجم منها العضو ، ثم يسود ثم ينقطع ويتناثر .
  - ٣ - الجنون : استتار العقل ، وهو معروف .
- الثانى : الميوب المختصة بالرجال وهى :
- ١ - الجَبِّ بفتح الجيم وتشديد الباء : القطع ومنه " المحبوب الخصى السدى  
استوصل ذكره وخصياه " .
  - ٢ - العنة بضم العين وتشديد النون ، من العنين ، وهو من لا يقدر على  
اتيان النساء .

الثالث : الميوب المختصة بالنساء وهى :

- ١ - الرتق : بفتح الراء والتاء " انسداد محل الجماع باللحم " .
- ٢ - القرن : " عظم فى الفرج يمنع الجماع " وقيل لحم ينبت فيه  
فجطة هذه الميوب سبعة ، ويمكن فى حق كل واحد من الزوجين خصه .  
انظر : المغرب ، الصباح ، المعجم الوسيط : ( برص ، جذم ، جبب ، عنن ) ،  
تصحيح التنبيه ، ص ١٠٥ .

واختلف الفقهاء فى ثبوت خيار الفسخ لأحد الزوجين بوجود عيب من هسده  
الميوب المذكورة فى أحدهما :

فذهب الأحناف الى عدم ثبوت الخيار للزوج <sup>مطلقا</sup> ، بوجود الميوب فى المرأة  
وكذلك للمرأة ، ماعدا عيب الجبب والعنة والحق بهما : ( التأخذ ، والخصاء  
والخنوثة ) فانه يجوز لها - بهذين المعيين المخلة بالوطء - الخيار : بين  
الفسخ والبقاء على النكاح =



وأما ها هنا الطلاق في يد الزوج ان شاء طلقها وان شاء أسكنها بالمصيب، فلا حاجة بنا الى اثبات خيار الرد (١).

احتج الشافعي [في المسألة] وهو : أن النكاح عقد معاوضة ، فوجب أن يرد بالمصيب ، كما في سائر المعاملات. (٢)

" وذلك لدفع ضرر فوات حق المرأة المستحق بالمعقد وهو : الوطء " وهذا الحق لم يفت بالمصوب الباقية ، فلا يثبت لها الخيار. بخلاف ما اذا كانت هذه المصوب في جانب المرأة : كالرتق والقسرن فان الزوج وان كان يتضرر بها لكن يمكنه دفع الضرر عن نفسه بالطلاق ، فان الطلاق بيده ، " والمرأة لا يمكنها ذلك ، لأنها لا تطك الطلاق فتضمن الفسخ طريقا لدفع الضرر ".  
 وذهب الشافعية : الى اطلاق جواز الفسخ للزوجين بوجود عيب من هذه المصوب في الجانب الآخر قل ذلك المصيب أم كثر.

وهناك اختلاف وتفصيل : في كيفية ثبوت الفسخ وزمنه وآثاره المترتبة من فرقة ومهر ، ونحوها ، وكذلك وجود المصوب فيهما معا . فمن شاء التوسع والاستزادة فعليه بمراجعة المراجع المذكورة للمذهبين .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٨١ ؛ المبسوط ، ٩٥/٥ ؛ تحفة الفقهاء ، ٣٣٥/٢ ، الهدائع ، ١٥٢٦/٣ وما بعدها .

الأم ، ٨٤/٥ ؛ المذهب ، ٤٩/٢ ؛ التنبيه ، ص ١٠٥ ؛ الوجيز ، ١٨/٢ ؛

الروضة ، ١٢٦/٧ ، ١٢٧ ، الضهاج ، ص ١٠٠ .

( ١ ) راجع : المراجع السابقة للأحناف .

( ٢ ) واستدل الشيرازي للشافعية بهديث زيد بن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال :

تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني غفار فرأى بكشعها ونحها منن بياض فقال : " ضي اليك ثيابك والحقى بأهلك " والحق لها مهرها .

رواه البيهقي في سننه وقال : " هذا مختلف فيه على جميل بن زيد ، وقال البخاري

لم يصح حديثه " . السنن الكبرى ، ٢٥٦/٧ ، ٢٥٧ .

انظر ما رواه الشافعي من الآثار في الموضوع : الأم ، ٨٤/٥ ، ٨٥ ، المذهب ،

## سألة - ٢٧٣ -

خيار الأمة

إذا اعتقت

تحت حر

الأمة إذا اعتقت تحت عهد ، لا خلاف أنه يثبت لها الخيار ، وإذا كانت تحت حر يثبت لها الخيار عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي لا يثبت. <sup>(٢)</sup>

دليلنا في المسألة : \* بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه حين اعتقت برة فقال لها : ( ملكك بضعك فاخترى ) فالتبى ( صلى الله عليه وسلم ) أثبت لهما الخيار ، ولم يبين أن زوجها حرا كان أو عبدا. <sup>(٣)</sup>

احتج الشافعي في المسألة / وهو : أن الشرع إنما أثبت لها الخيار إذا كان الزوج عبدا ، لعدم الكفاة ، لأن الحرقة لا تكون كفوا للعبد ، فإذا كان زوجها حرا ، فقد وجدت الكفاة ، فلا يثبت لها الخيار. <sup>(٤)</sup>

## سألة - ٢٧٤ -

نكاح المهر

نكاح المهر ، عندنا : جائز <sup>(٥)</sup> ، وعند الشافعي : باطل. <sup>(٦)</sup>

(١) انظر : القدوري ، ص ٧١ ، المصنوع ، ٩٩/٥ .

(٢) انظر : الأم ، ١٢٢/٥ ، المذهب ، ٥١/٢ ، المنهاج ، ص ١٠٠ .

(٣) الحديث أخرجه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها ، ولفظ البخاري ( فخيرها

من زوجها ) ولفظ مسلم ( فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت

نفسها ) : البخاري ، في الطلاق ، باب خيار الأمة تحت العبد ، ( ٥٢٨١ -

٥٢٨٤ ) ، ٩٠/٤٠٦ - ٤١٠ ، مسلم ، في العتق ، باب إنما الولاء لمن اعتق

( ١٥٠٤ ) ، ٢٠/١١٤١ .

(٤) واستدل الشافعي أيضا بحديث عائشة رضي الله عنها السابق ، مع اثبات

أن زوج برة : مفيشا ، كان عبدا ، لما روى عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما

رضي الله عنهم ، انظر بالتفصيل : الأم ، ١٢٢/٥ ، ١٢٣ ، المذهب ، ٥١/٢ .

(٥) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٨١ ، القدوري ، ص ٦٨ ، المصنوع ، ٩١/٤ .

(٦) انظر : الأم ، ٧٨/٥ ، المذهب ، ٤٣/٢ ، المنهاج ، ص ٩٦ .

دليلنا في المسألة وهو : أن الشرع إنما حرم على المحرم الجماع ، لقوله تعالى :  
( فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ) <sup>(١)</sup> والنكاح ليس بجماع ، فوجب أن لا يكون  
منهيا عليه . <sup>(٢)</sup>

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الشرع إنما حرم على المحرم الارتفاق نحو :  
ليس المخيط ، والطيب ، وما أشبه ذلك ، والارتفاق في النكاح أكثر ، فوجب أن يحرم  
عليه ، كما في الوطء ، لأن النكاح سبب دأع إلى الوطء ، والوطء حرام ، كذلك سببه  
وجب أن يكون حراما .

( ١ ) سورة البقرة : آية ( ١٩٧ )

( ٢ ) واستدلوا كذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما ( أن النبي صلى الله عليه  
وسلم تزوج بحيمونة وهو محرم ) أخرجه الستة ، وزاد البخاري : ( ونى بهما  
وهو حلال وماتت بسرف ) :

البخاري ، في النكاح ، باب تزويج المحرم ، ( ٥١١٤ ) ، ١٦٥ / ٩٠ ، مسلم ، في  
النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ، ( ١٤١٠ ) ، ١٠٣١ / ٢٠ .

( ٣ ) واستدل الشافعي من النقل بما روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ( لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ) الحديث  
رواه الجماعة إلا البخاري :

مسلم ، في النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ، ( ١٤٠٩ ) ،

١٠٣٠ / ٢

انظر بالتفصيل : الأم ، ٧٨ / ٥ ، ٨٩٤ .

## باب الصداق ( ١ )

[ مسألة - ٢٧٥ - ]

الصداق ، عندنا : لا يجوز أن يكون أقل من عشرة دراهم ، <sup>(٢)</sup> وعند الشافعى : لا يكون مقدرا ، حتى لو تزوجها بقليل المهر ، فانه يجوز . <sup>(٣)</sup>

دليلنا فى المسألة : بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا مهر أقل من عشرة ) <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) الصداق - بفتح الصاد وكسرهما ، وفيه لغات أخرى ، يقال : أصدقت المرأة سميت لها صداقا : أى مهرا ، وسمى بذلك : لاشماره بصدق رغبة بآذله فى النكاح الذى هو الأصل فى إيجاب المهر وجمعه على : صدق - بضمين - وأصدقه ، وصدقات . وله عدة أسماء ، جمعها بعضهم فى بيت : مهر صداق نحلة وفريضة طول حبا عقر أجر علائق . انظر : الصحاح ، المغرب ، الصحاح الضيق : ( صدق ) ، مغنى المحتاج ، ٢٢٠ / ٣ .

وعرفه الشريينى شرعا : " ماوجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا كرضاع ورجوع شهود " ، مغنى المحتاج ، ٢٢٠ / ٣ .

( ٢ ) تقدرا أى المهر عند الأحناف " بمشرة دراهم فضة ، أو دينار ذهب خالص " .

انظر : المجموع ، ٨٠ / ٥ ؛ تحفة الفقهاء ، ٢٠٠ / ٢ ؛ البدائع ، ١٤٢٦ / ٣ .

( ٣ ) انظر : مختصر المزنى ، ص ١٧٩ ، والمهذب ، ٥٦ / ٢ ؛ الضهاج ، ص ١٠٣ .

الحديث رواه الدارقطنى والبيهقى عن مشرب بن عبيد . . . عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لا تنكحوا النساء الا الأكفأ ، ولا يزوجهن الا الأولياء ، ولا مهر دون عشرة دراهم )

وقد تكلم المحدثون فى الحديث <sup>هذا</sup> وضعفه من جهة روايه : مشرب بن عبيد :

وقال الدارقطنى : " هو متروك الحديث ، أحاديثه لا يتابع عليها " ، وقال

البيهقى : " ضعيف برة " ونقل عن الامام أحمد بن حنبل أنه وصفه بالكذب

والوضع ، وقيل فيه غير ذلك . وقال أبو عمرو بن عبد البر : " هذا حديث ضعيف

لا أصل له ولا يحتج به " .

انظر : سنن الدارقطنى ، ٢٤٥ / ٣ ؛ السنن الكبرى ، ١٣٣ / ٧ ؛ نصب الراية ،

١٩٦ / ٣ ؛ النهاية ، ١٥١ / ٤ .

احتج [الشافعي] في المسألة وهو : أن النكاح عقد معاوضة ، فكان تقدير البذل  
مفوضا / الى المتعاقدين ، ولا يكون مقدرا شرعا ، كما في البيع . ( ١ )  
( ٧٠ / أ )

### سألة - ٢٧٦ -

الصدان  
بمنافع الحر

منافع الحر لا يجوز أن تكون صداقا ، عندنا ( ٢ ) ، وعند الشافعي : يجوز أن تكون  
صداقا . ( ٣ )

دللنا في المسألة وهو : أن من شرط صحة النكاح ، أن يكون المال موجسا  
لقوله تعالى : ( أن تبتنفوا بأموالكم ) ( ٤ ) ومنافع الحر ليست بمال ، فوجب أن لا ينمقد  
عليه النكاح ، كما لو تزوجها على خمر أو خنزير . ( ٥ )

احتج الشافعي في المسألة [ وهو ] : قصة موسى مع شعيب صلوات الله عليهما ،  
لأن الله تعالى أخبر عنهما بقوله : ( اني أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين على  
أن تأجرني ثمانى حجج ، فان أتممت عشرا فمن عندك ) ( ٦ ) فهذا نكاح على منافع  
الحر ، فكان جائزا . ( ٧ )

( ١ ) واستدل الشافعي بقوله صلى الله عليه وسلم : ( التمس ولو خاتما من حديد )  
الحديث أخرجه الشيخان ( بطوله ) من حديث سهل بن سعد :  
البخارى ، في النكاح ، باب تزويج الممسر ، ( ٥٠٧١ ) ، ٩٠ / ١١٦ ، مسلم ،  
في النكاح ، باب الصداق وجواز كونه قرانا ، ( ١٤٢٥ ) ، ٢٠ / ١٠٤٠ .  
انظر الادلة بالتفصيل : مختصر المزني ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، تلخيص الحبير ،  
١٩٠ / ٣ - ١٩٣ .

( ٢ ) انظر : تحفة الفقهاء ، ٢٠٢ / ٢ ، البدائع ، ١٤٣١ / ٣ .  
( ٣ ) انظر : مختصر المزني ، ص ١٢٩ ، المهذب ، ٥٧ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٠٣ .  
( ٤ ) سورة النساء ، آية : ( ٢٤ )  
( ٥ ) انظر بالتفصيل : البدائع ، ١٤٣٢ / ٣ .  
( ٦ ) سورة القصص ، آية : ( ٢٧ )  
( ٧ ) انظر : المهذب ، ٥٧ / ٢ ، أحكام القرآن ( للكميا الهراسي ) ٣٣٥ / ٣ .

أثر الخلوة

مسألة - ٢٧٧ -

الخلوة الصحيحة ، توجب كمال المهر ، عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : لا توجب . <sup>(٢)</sup> في المهر

وصورة المسألة : الزوج اذا خلا بأمرأته في بيت ، وأغلق عليهما الباب ، أو أرغى عليها سترا ، ولم يكن بينهما مانع طبيعي ولا شرعي ، و [ لم يكن معهما ] ثالث <sup>(٣)</sup> ، ولكنه لم يدخل بها ثم طلقها ، يلزم : كمال المهر والمدة عندنا ، وعند الشافعي : يلزم

نصف / الصداق . <sup>(٤)</sup> ( ٧٠ / ب )

دليلنا في المسألة : ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه حين سئل عن هذه المسألة فقال ما ذنبهن اذا جاء المجز من قبلكم . <sup>(٥)</sup>

احتج الشافعي في المسألة ١ وهو : أنه طلاق قبل الدخول ، والطلاق قبل الدخول يوجب تنصيف الصداق ، لقوله تعالى ( وان طلقتموهن من قبل أن تصوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) <sup>(٥)</sup>

( ١ ) انظر : المبسوط ، ١٤٨ / ٥ ، تحفة الفقهاء ، ٢٠٧ / ٢ ، ٣٦٢٠ .

( ٢ ) انظر : مختصر المزني ص ١٨٣ ، المهذب ، ٥٨ / ٢ ، الروضة ، ٢٦٣ / ٧ .

( ٣ ) في الأصل : ( ولا يكون معهما )

( ٤ ) رواه الشافعي في مختصر المزني ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى . راجع الآثار الواردة الصريحة في ايجاب الصداق باغلاق الباب وارخاء الستر ، فسي مصنف ابن أبي شيبة . انظر : مختصر المزني ، ص ١٨٣ ، مصنف ابن أبي شيبة ،

٢٣٤ / ٤ ، السنن الكبرى ، ٢٥٥ / ٧ ، ٢٥٦ .

واستدل الأحناف أيضا بقول الله تعالى : ( وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض ) ( النساء / ٢١ ) وذكر السرخسي وجه الدلالة بقوله : " نهى عن

استرداد شيء من الصداق بعد الخلوة ، فان الافضا عبارة عن الخلوة ومنهم قول القائل : أفضيت إليه بشغري أي خلوت به ، وذكرت له سري ، وتبين بهذا ان المراد بها تلى المسيس أو ما يقوم مقامه وهي الخلوة . انظر بالتفصيل : المبسوط ، ١٤٩ / ٥ ، راجع دليل الشافعية من المسألة

( ٢٧٢ ) ، ص

( ٥ ) سورة البقرة ، آية ( ٢٣٧ )

فأله تعالى أوجب : نصف المهر بالطلاق قبل الدخول . ( ١ )

مهر المفوضة

سألسة - ٢٢٨ -

المفوضة ( ٢ ) ، عندنا : تستحق المهر بنفس العقد ( ٣ ) ، وعند الشافعى : يجوز العقد دون المهر . ( ٤ )

دليلنا فى المسألة وهو : أن النكاح ملك المرأة ، فلا يخلو من عوض ، لأن إيجاب المهر حق للشرع ، والمرأة لما فوضت نفسها ورضيت بدون المهر ، وجب أن لا يعمل رضاها فى تسمية المهر ، كما فى العدة . ( ٥ )

( ١ ) قال المزنى رحمه الله : " وقد جاء عن ابن مسعود وابن عباس [ رضى الله عنهم ] معنى ما قال الشافعى ، وهو ظاهر القرآن .

انظر : مختصر المزنى ، ص ١٨٤ ، المذهب ، ٥٨ / ٢ ، أحكام القرآن ( للكنيا الهراسى ) ، ٢٠٦ / ١ .

( ٢ ) المفوضة : من التفويض : أى التسليم ، ويعنى بها هنا : المرأة التى تنكح بغير صداق ، ومنه يقال : " فوضت المرأة نكاحها الى الزوج حتى تزوجه من غير مهر " . والمفوضة : اسم فاعل ، وقال بعضهم اسم مفعول ، لأن الشرع فوض أمر المهر اليها فى اثباته واسقاطه .

انظر : الصباح المنير : ( فوض ) ، المذهب ، ٦١ / ٢ .

( ٣ ) انظر : المسوط ، ٦٢ / ٥ ، تحفة الفقهاء ، ٢٠٦ / ٢ .

( ٤ ) وعند الشافعية لا تستحق المفوضة شيئاً بنفس العقد فى أظهر قولى الشافعى . انظر : الأم ، ٦٨ / ٥ ، المذهب ، ٦١ / ٢ ، الوجيز ، ٢٩ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٠٢ .

( ٥ ) واستدل الأحناف لذهبهم بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ( أنه قضى فى بروع بنت واشق - ونكحت بغير مهر فمات زوجها - فقضى لها بمهر نساءها وقضى لها بالميراث )

الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث ابن مسعود ومقل بين سنان الأشجعى ، وكلهم فى كتاب النكاح : ابوداود ، باب فىمن تزوج ولم يسم لها صداقاً حتى مات ( ٢١١٤ ) ، ٢٣٧ / ٢٠ =

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن المهر لو وجب انما يجب حق المرأة لمقابلة  
 البضع ، والبضع مملوك لها ، فاذا فوضت نفسها بدون المهر ، وجب أن يصحح ،  
 ولا يثبت المهر ، كما لو سعى المهر وقت العقد ثم وهبت المرأة صداقها ، فأنه  
 يجوز ولا يثبت المهر ، فكذلك ها هنا . ( ١ )

---

= الترمذى نحوه ( ١١٤٥ ) ، وقال : " حديث حسن صحيح " ٤٥١ / ٣ ، النسائي  
 باب اباحة التزويج بغير صداق ، ١٢١ / ٦ ، ابن ماجه ، ( ١٨٩١ ) ، ٦٠٩ / ١ ،  
 وقال الحاكم : " صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه " ، المستدرک ، ١٨٠ / ٢ .  
 انظر بالتفصيل : المبسوط ، ٦٣ / ٥ .  
 ( ١ ) واستدل الشيرازى بقول الله عز وجل : ( وان طلقتموهن من قبل أن تصوهن  
 وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) ( البقرة / ٢٣٧ )  
 حين وجه الاستدلال منها بقوله :  
 " فدل على أنه اذا لم يفرض لم يجب النصف " . المذهب ، ٦١ / ٢ .



## / باب الخلع (١)

[سألة] - ٢٧٩ -

(١/٧١)

حكم الخلع

الخلع ، عندنا : طلاق بائن ، وعند الشافعى : هو فسخ وليس بطلاق ، كما يحتاج فيه الى نية الطلاق .<sup>(٢)</sup>

دلينا في المسألة وهو : أن الشرع جعل الخلع تطليقة بائنة ، لأنه طلاق بموع ، فاشتراط الموع فيه لا يخرج منه من أن يكون طلاقا ، كما لو صرح بالطلاق .<sup>(٤)</sup>

(١) الخلع : بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو : النزع ، يقال : خلعت النعلين وغيره . خلعا : نزعت ، وخلعت المرأة زوجها مخالعة : اذا افتدت منه فخلعها هو خلعا . والخلع : استمارة من خلع اللباس ، لأن كل واحد منهما لباس للآخر ، فاذا فعلا ذلك ، فكأن كل واحد نزع لباسه عنه . انظر : معجم مقاييس اللغة ، والصباح . مادة : ( خلع )

واختلف في تعريفه شرعا بحسب اختلافهم في ترتب آثاره ، كما يتضح ذلك من هذه المسألة : فعرفه الأحناف بأنه " ازالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع أو ما في معناه " .

وعرفه الشافعية بأنه : " فرقة بين الزوجين بموع مقصود بلفظ طلاق أو خلع " .

انظر : الدر المختار (٤٣٩/٣) ، مع حاشية ابن عابدين ، اللباب ، ٦٤/٣ ، معنى المحتاج ، ٢٦٢/٣ ، نهاية المحتاج ، ٣٩٣/٦ .

(٢) انظر : القدوري ، ص ٧٧ ، المبسوط ، ١٧١/٦ ، تحفة الفقهاء ، ٢٩٩/٢ ، الهداية ، (٦٥٨/٤) مع النهاية .

(٣) ما حكاه المؤلف عن الشافعى : بأن الخلع فسخ ، هو القول المرجوح لدى الشافعية ، وقيل هو منسوب الى القديم ، وأما القول الراجح فهو : " ان الفرقة بلفظ الخلع طلاق " ، كما نص عليه النووي في المنهاج .

انظر : الأم ، ١٩٨/٥ ، المهذب ، ٧٦/٢ ، النكت للشيرازي ( مخطوط ) ورقة

(٢١٤ ب) ، الوجيز ، ٤١/٢ ، المنهاج ، ص ١٠٥ ، معنى المحتاج ، ٢٦٨/٣ .

(٤) واستدل الأحناف من النقل بقوله صلى الله عليه وسلم ( الخلع تطليقة بائنة ) =

احتج الشافعى فى المسألة [ وهو ] أن الزوجين لما تراضيا بالخلع ، فقد قصدا  
فسخ النكاح . ألا ترى أنه لا يبقى للزوج على المرأة حق الرجعة ، فصح ما قلنا . ( ١ )

### سألة - ٢٨٠ -

طلاق المختلعة

فى المدة

المختلعة يلحقها صريح الطلاق ، مادامت فى المدة عندنا ( ٢ ) وعند الشافعى :

لا يلحق . ( ٣ )

دلينا فى المسألة وهو : أن الشرع جعل الثلاث تطليقات ملوكا للزوج ، فإذا فعلها <sup>طالعة واحدة والتفريق بقى مملوكا للزوج</sup> ما إذا تصرف فيه [ تصرف ] فيما هو ملوك له ، فوجب أن يصح ، كما [ لو ] طلقها ابتداء . ( ٤ )

= ( الحديث رواه الدارقطنى والبيهقى فى سننهما من حديث عباد بن كثير عن  
أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ( أن النبى صلى الله عليه  
وسلم جعل الخلع تطليقة بائنة )

قال البيهقى : " تفرد به عباد بن كثير البصرى ، وقد ضعفه أحمد بن حنبل  
ويحيى بن معين والبخارى " وقال بأن مذهب ابن عباس وعكرمة بخلافه .

انظر : سنن الدارقطنى ، ٤٦ / ٤ ، السنن الكبرى ، ٣١٦ / ٧ ، نصب الراية ،  
٢٤٣ / ٣ .

وراجع الأدلة بالتفصيل : المسوط ، ١٧٢ / ٦ ، البناية ، ٦٥٨ / ٤ .

( ١ ) استدل الشافعى على أن الخلع تطليقة ، بقوله سبحانه وتعالى : ( الطلاق  
مرتان ) ( البقرة / ٢٢٩ ) ، وقال : " فمقلنا عن الله تعالى أن ذلك انما  
يقع بإيقاع الزوج ، وعلنا أن الخلع لم يقع الا بإيقاع الزوج " ، ولأن الله تعالى  
ذكره بين طلاقين ، فدل على أنه ملحق بهما .

انظر بالتفصيل : الأم ، ١٩٨ / ٥ ، مفتى المحتاج ، ٢٦٨ / ٣ .

( ٢ ) قال السرخسى : " إذا طلق الرجل امرأته وهى فى المدة بعد الخلع على  
جمل ، وقع الطلاق ولم يثبت الجمل " . المسوط ، ١٧٥ / ٦ .

( ٣ ) انظر : مختصر المزنى ، ص ١٨٧ ، النكت ، ورقة ( ٢١٥ ) أ

( ٤ ) انظر : المسوط ، ٨٣ / ٦ ، ١٧٥ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أنه لما وقع الخلع بينهما ، فقد انفسخ النكاح ، فلم يبق طلاق مطلق للزوج ، فإذا تصرف فيه فقد تصرف فيما ليس بمطوك له ، فوجب أن يلغو هذا التصرف. (١)

---

(١) قال المزني : " واحتج الشافعي من القرآن والاجماع بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها ، بما ذكر الله بين الزوجين من : اللعان والظهار والابتنان " والميراث ، والمدة بوفاء الزوج ، فدللت خمس آيات من كتاب الله تعالى على أنها ليست بهزوجة " . مختصر المزني ، ص ١٨٨ . وانظر أيضا : السنن الكبرى للبيهقي ، ٣١٢/٧٠ .

## كتاب الطلاق (١)

تعليق الطلاق

[ مسألة - ٢٨١ - ]

إضافة الطلاق الى الطك أو الميثاق ، يصح : عندنا (٢) / وعند الشافعي : لا يصح (٣) (ب/٧١)  
 وصورته : اذا قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، أو قال : ان تزوجت فلانه فهي  
 طالق ، فحين يتزوجها يقع الطلاق عندنا ، وعند الشافعي : لا يقع.  
 دليلنا في المسألة وهو : أن هذه يمين بالطلاق ، وليست بطلاق في الحال ،  
 وقوله : ان تزوجت أو اشتريت : هذا شرط ، وقوله : فهي طالق ، هذا جزاء  
 واليمين لغیر الله تعالى ليست هي الا شرط وجزاء ،

(١) الطلاق ، لفة : عبارة عن حل القيد والاطلاق ، ولكن جمل في المرأة  
 طلاقا ، وفي غيرها : اطلاقا ، يقال : طلق الرجل امرأته تطليقا فهو مطلق ،  
 ويقال : اطلقت الأسير ، اذا حللت أساره وخليت عنه ، وهو من باب قتل ،  
 وفي لفة من باب قرب.

انظر : المغرب ، الصباح ، ( طلق ) ، اللباب ، ٣/٢٧ .  
 وشروعا : عرفه الجصكفي بأنه : " رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ  
 مخصوص " . الدر المختار ، ٣/٢٢٦ ، مع حاشية ابن عابدين ، انظر : النهاية ،  
 ٤/٣٦٨ ، نهاية المحتاج ، ٦/٤٢٣ .

(٢) القدوري ، ص ٧٤ ، الصبوت ، ٦/١٢٧ ، الهداية ، (٤/٥٣٤) ، مسج  
 النهاية .

(٣) يمد خطاب الأجنبي بطلاق ، وتعليقه بنكاح وغيره لفوا " عند الشافعية ،  
 كما نص عليه النووي : انظر : المذهب ، ٢/٧٨ ؛ الوجيز ، ٢/٥٨ ؛ المنهاج  
 ص ١٠٧ .

(٤) لأن اليمين يقع على قسمين : حقيقي ومجازي ، فالحقيقي ما يقع على الحلف  
 بالله سبحانه وتعالى . والمجازي : ما يقع على التعليق ، " واليمين في الطلاق -  
 عبارة : عن تعلقه بأمر يدل على معنى الشرط ، فهو في الحقيقة ، شرط وجزاء "  
 سميا يمينًا حجازا لما فيه من معنى التشبيه ، . . . ولما فيه من معنى الضع  
 والحمل . . . =

فإذا ثبت [الطلاق] <sup>(١)</sup> ، يكون هذا تصرف في نفسه ، فلا يشترط إلى وجود الطلـك في الحال ، كما في سائر الأيمان بالله تعالى .

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( لا طلاق قبل النكاح ) <sup>(٢)</sup> وهذا طلاق قبل النكاح ، فوجب أن لا يصح ، كما لو قال : ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق ، فإنه لا يصح . <sup>(٣)</sup>

الطلاق ثلاثا  
بكلمة واحدة

### [ مسألة - ٢٨٢ - ]

التطبيقات الثلاثة جملة في حالة واحدة بدعة ، عندنا ، وعند الشافعي <sup>(٤)</sup> :  
مباح <sup>(٥)</sup> ، لأن أحسن الطلاق عندنا : أن يطلقها واحدة ، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ، أو يفرق ثلاث تطبيقات في ثلاثة أطهار ، وعند الشافعي : الكل مباح .

= وسيأتي تفصيل هذا الموضوع في تعريف الأيمان في المسألة ( ٢٩٨ ) ص

انظر : فتح القدير ، ١١٤/٤ ، النهاية ، ٥٣٤/٤ .

( ١ ) في الأصل ( فإذا ثبت أن بالطلاق . . )

( ٢ ) الحديث : رواه ابن ماجه بهذا اللفظ ، من حديث المسور بن مخرمة رضي الله

عنه مرفوعاً ، ونقل محمد فوّاد عبد الباقي عن الزوائد بأن اسناده حسن .

وأخرج نحوه أصحاب السنن عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا طلاق فيما لا يملك " . قال الترمذي :

" حديث حسن ، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب " . وكلهم في كتاب

الطلاق ، باب لا طلاق قبل النكاح : أبو داود ، ( ٢١٩٠ ) ، ٢٥٨/٢٠ ،

الترمذي ، ( ١١٨١ ) ، ٤٨٦/٣ ، ابن ماجه ( ٢٠٤٧ ) ، ٦٦٠/١٠ ،

( ٣ ) انظر : المصادر السابقة للشافعية .

( ٤ ) انظر : القدوري ، ص ٧٣ ، الحسوط ، ٤/٦ ، تحفة الفقهاء ، ٢٥٢/٢ ،

( ٥ ) انظر : الأم ، ١٨٠/٥ ، المهذب ، ٨٠/٢ ، المنهاج ، ص ١٠٩ .

دليلنا في المسألة قوله تعالى : ( فطلقوهن لعدتهن )<sup>(١)</sup> أى : لقبيل / عدتهن ( ٧٢ / ٤ ) ،  
 أى : لأطهار عدتهن ، أمر بتفريق الطلاق على أطهار العدة<sup>(٢)</sup> ، وهذا كله لمعنى ،  
 وهو : أن الطلاق مفيض في الشريعة . لقول النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( أن أحب  
 المباحات إلى الله تعالى : النكاح ، وأن أبغض المباحات إلى الله تعالى : الطلاق )<sup>(٣)</sup>  
 وقال النبي ( صلى الله عليه وسلم ) : ( أن الطلاق ما يهتزه العرش )<sup>(٤)</sup> فعرفنا  
 بهذا أن الطلاق مفيض في الشريعة ، إلا أنه شرع باعتباره الحاجة ، بمــــا  
 لا [ توافقه ]<sup>(٥)</sup> أخلاقها ، فلم يحصل مقصود النكاح ، لأن مقصود النكاح إنما هو :  
 المودة والمحبة ، فإذا لم يتفق هاهنا لم يحصل هذا المقصود ، فالشرع جـمـلـ  
 الطلاق مشروعا باعتبار الحاجة ، والحاجة ترتفع بطلقة واحدة ، فلا حاجة بنا إلى  
 الثلاث .<sup>(٦)</sup>

( ١ ) سورة الطلاق ، آية : ( ١ )

( ٢ ) أى ثلاثا في ثلاثة أطهار كما يتجلى هذا المعنى من حديث ابن عمر رضى الله  
 عنهما في انكار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وأمره بالاربع لمخالفته الطلاق  
 المشروع .

انظر بالتفصيل : تفسير الآية الكريمة في : أحكام القرآن ( للجصاص ) ،

٤٥٢ / ٣ ، الهدائع ، ١٧٦٧ / ٤ ، نصب الرأية ، ٢٢٠ / ٣ ، ٢٢١ .

( ٣ ) الحديث روى بلفظ ( ما أحل الله عز وجل حلالا أحب إليه من النكاح ، ولا

أحل حلالا أكره إليه من الطلاق ) .

أورد ، الهندي في كنز العمال ، وعزاه إلى سند الفردوسى للدلى ، رواية عن  
 ابن عمر رضى الله عنهما .

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، ( ٢٧٨٧٩ ) ، ٦٦٣ / ٩ .

( ٤ ) الحديث بكامله : ( تزوجوا ولا تطلقوا ، فإن الطلاق يهتزه العرش ) أخرجه

ابن عدى في الكامل عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، قال السخاوى : وسنده

ضعيف ، قال ابن الجوزى ، بل هو موضوع . انظر : كنز العمال ( ٢٧٨٧٩ ) ،

تنزيه الشريعة المرفوعة ، ٢٠٢ / ٢ ، فيض القدير ، ٢٤٣ / ٣ .

( ٥ ) في الأصل ( لا يتفق )

( ٦ ) انظر بالتفصيل : المبسوط ، ٥ / ٦ وما بعدها .

احتج الشافعي [في المسألة] وهو : أن التطلقات ملك للزوج ، فهو بالخيار :  
 أن شا\* فرق ، وأن شا\* [جمع] <sup>(١)</sup> في حال التصرف فيما هو مملوك له ، فوجب  
 أن يصح <sup>(٢)</sup>.

الكنايات في  
 الطلاق

مسألة - ٢٨٣ -

الكنايات <sup>(٣)</sup> بوائن <sup>(٤)</sup> عندنا <sup>(٥)</sup> ،

(١) في الاصل " جامع "

(٢) واستدل الشافعي على الاباحة لما روى أن عويمر العجلاني طلق امرأته بيمين  
 يدي النبي صلى الله عليه وسلم - قبل أن يأمره وقبل أن يخبره أنها تطلسق  
 عليه باللعان ثم قال موجهها الحديث : " ولو كان ذلك شيئا محظورا عليه نهاه  
 النبي صلى الله عليه وسلم ليعلمه وجماعة من حضره . . . " وذكروا أحاديث أخرى  
 نحوه .

(٣) الحديث أغرجه الشيفان : البخاري ، في الطلاق ، باب اللعان ، ومن  
 طلق بعد اللعان ، ( ٥٣٠٨ ) ، ٤٤٦ / ٩ ، سلم ، في اللعان ، ( ١٤٩٢ )  
 ١١٢٩ / ٢ . انظر : الأم ، ١٨٠ / ٥ ، المذهب ، ٨٠ / ٢ .

(٤) والكنايات جمع ، كناية : والكناية : ما هو مستتر المراد من قولهم : كنيست  
 أو كموت الشيء : إذا سترته . . . والكنايات : غير موضوعة للطلاق بل تحتمله  
 وتحتمل غيره . انظر : الهداية مع شرح النهاية ، ٤٧٠ / ٤ .

(٥) بوائن ، جمع بائن ، من بان الشيء إذا انفصل فهو بائن ، وأبنته بالالف  
 فصلته ، وبانت المرأة بالطلاق فهي بائن بغيرها ، وتطبيقه بائنة ، والممنى  
 مبانة . الصباح ( بين ) .

(٥) الكنايات بوائن ، ماعدا ثلاثة ألفاظ وهي قوله : " اعتدى ، استبرئ رحمك ،  
 وبانت واحدة " فانه يقع بها الطلاق الرجعي ، ولا يقع الا واحدة ، " ومقيسة  
 الكنايات اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بائنة ، وان نوى ثلاثا كانت ثلاثا  
 وان نوى ثنتين كانت واحدة بائنة .

انظر : القدوري ، ص ٧٤ ، المسوط ، ٧٣ / ٦ ، تحفة الفقهاء ، ٢٧٠ / ٢ ،  
 الهداية ، ( ٤٧٠ / ٤ - ٤٨٠ ) مع شرح النهاية .

وعند الشافعى : راجع . ( ١ )

صورته : اذا قال لامراته : انت خلية<sup>(٢)</sup> ، او برية<sup>(٣)</sup> ، او بنة<sup>(٤)</sup> ، او باينة ،

او قال : اغربى<sup>(٥)</sup> ، او قال لها : / اخرجى ، او قال لها : الحق باهلك ، او قال ( ب / ٧٢ )

لها : استبرى<sup>(٦)</sup> ، رحمك ، او استترى<sup>(٧)</sup> ، او قال لها : تقضى ، هذه كلها الفاظ

الكنايات ، لا يقع بدون النية بالاجماع<sup>(٨)</sup>

( ١ ) الرواجع : جمع ، رجمى . أى الرجعة بعد الطلاق ، وهو عكس بائن .

انظر : الصباح ( رجع )

انظر : الأم ، ٢٥٩ / ٥ ، ٢٦٠ ، المذهب ، ٨٢ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٠٦ .

( ٢ ) خلية : من الخلو ، وأصلها : من قولهم : " ناقة خلية " مطلقة من عقالها ،

فهى ترمى حيث شئت ، ومنه قيل فى كنايات الطلاق : هى خلية .

انظر : الصباح ، ( خلا ) البناية ، ٤٧٤ / ٤ .

( ٣ ) برية : من البراءة ، أى برئت ، من الزوج ، ويحتمل البراءة من حسن الشاة ،

انظر : البناية ، ٤٧٤ / ٤ .

( ٤ ) بنه : بنت ، أى : قطعه قطعا ، أى قطعت الوصلة بيننا ومنه قيل : بنت الرجل

طلاق امرأته ، فهى جنوة . انظر الصباح ( بن ) .

( ٥ ) اغربى : وهو بالفين المعجمة والراء المهملة ، والفريفة : البعد ، " أى :

تباعدى عنى ، لانى طلقك " . البناية ، ٤٧٤ / ٤ .

( ٦ ) استبرى<sup>هو</sup> : استترى<sup>هو</sup> : اطلبى برأيتها من الحبل ، يقال : استبرأت : أى : طلبت

برأيتها من الحبل . انظر : الصباح ، ( برى )

( ٧ ) استترى<sup>هو</sup> : امر من بالستره ، وتقضى : " امر بأخذ القناع على وجهها ، لانك

بت بالطلاق . البناية ، ٤٧٤ / ٤ .

( ٨ ) نقل المؤلف الاجماع على عدم وقوع الطلاق بدون نية ، فى الكنايات . لكن

الاجماع الذى حكاه المؤلف هنا غير مسلم له ، حيث نجد الفقهاء رحمهم الله قد

اختلفوا فى وقوع الطلاق بالكنايات الظاهرة : فذهب الأحناف الى وقوع الطلاق

بدون نية ، بشرط دلالة الحال : كذاكرة الطلاق أو الغضب .

ومذهب مالك : فى الكنايات الظاهرة ، كحكم الصريح ، ان يقع الطلاق بمجرد

اللفظ =



فاذا وقع يقع هوائن : عند أبي حنيفة ، وأما صريح الطلاق : لا يقطع الرجعة .  
 دليلنا في المسألة : بأن صريح الطلاق لا يقطع الرجعة ، لأن اللفظ لا ينهى  
 عن المينونة ، وأما الكتابات اذا نوى يصير : بائنا ، وهذا اللفظ ينهى : عن  
 الابانة في عرف لسان العرب (١)

احتج الشافعى [ في المسألة ] وهو : أن صريح الطلاق لا يقطع الرجعة مع كونه  
 صريحا ، فالكناية التي هي دونه أولى أن لا تقطع الرجعة . (٢)

= وذهب الشافعى ، الى ان الكتابات كلها تفتقر الى النية مطلقا ، ومن أحمد  
 روايتان : رواية كالشافعى ، والثانية : كأبي حنيفة رحمهم الله تعالى .  
 انظر : القدورى ، ص ٧٤ ، المدوى ، حاشية المدوى ( ٣١ / ٤ ) ، مسح  
 الخرشى على مختصر سيدى خليل ، ( بيروت ، دار صادر ) ، المنهاج ،  
 ص ١٠٦ ، ابن قدامة ، المغنى مع الشرح الكبير ، ٢١٨ / ٨ ، ابن النجار ،  
 الفتوى ، منتهى الارادات ، تحقيق ، عبد الفنى عبد الخالق ، ( القاهرة :  
 دار العروبة ) ، ٢٧٩ / ٢ .

( ١ ) واحتج السرخسى لذلك بقوله : " ان ايقاع صفة المينونة تصرف من الزوج ففى  
 ملكه ، فيكون صحيحا ، كايقاع أصل الطلاق " .  
 انظر أدلتهم بالتفصيل : المبسوط ، ٧٤ / ٦ ، ٧٥ ، النهاية ، ٤٨٠ / ٤ ،  
 وما بعدها .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٢٦٠ / ٥ ، ٢٦١ ، المهذب ، ٨٣ / ٢ .  
 انظر : سبب الخلاف بين المذهبين : المبسوط ، ٧٣ / ٦ .

## سألة - ٢٨٤ -

قول الرجل  
لامرأته : أنا  
منك طالق

إذا قال الرجل لامرأته : أنا منك طالق ، فعندنا : لا يقع الطلاق <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : إذا نوى به الطلاق ، يقع الطلاق <sup>(٢)</sup> .

دليلنا في السألة وهو : أن الزوج ليس بمحل للطلاق ، بل هو مالك للطلاق ، لأنه هو العاقد والمرأة المعقودة عليها ، فكان محل إضافة الطلاق ، إنما هي المرأة ، فإذا قال : أنا منك طالق ، فقد أضاف الطلاق إلى غير محله ، فوجب أن لا يقع ، كما لو أضافه إلى الحيوان أو الجدار <sup>(٣)</sup> .

احتج الشافعي في السألة وهو : أن عقد النكاح / عقد مشترك بين الزوجين ، ( ١ / ٧٣ ) لأن كل واحد منهما محل له ، فإذا أضاف الطلاق إلى نفسه ، فقد أضاف الحرمة إلى محل الحل ، فوجب أن يصح ، كما لو قال لها : أنت مني طالق <sup>(٤)</sup> .

## سألة - ٢٨٥ -

قول الرجل :  
أنت طالق ( ٥ )  
نأوها به  
الثلث

إذا قال لامرأته : أنت طالق ، ونوى به : الثلاث ، عندنا : لا يقع الثلاث وعند الشافعي : يقع الثلاث <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) انظر : المحسوط ، ٧٨ / ٦ ، الهداية ، ( ٣٨ / ٤ ) مع فتح القدير ، الاختيار

٠١٨٩ / ٢

( ٢ ) انظر : المذهب ، ٨١ / ٢ ، الوجيز ، ٥٨ / ٢ ، الضهاج ، ص ١٠٧ .

( ٣ ) انظر بالتفصيل : المحسوط ، ٧٨ / ٦ ، ٧٩ ، الهداية مع شروحيها : فتح

القدير مع المنايا ، ٣٩ / ٤ ، النهاية ، ٤٣٣ / ٤ .

( ٤ ) حين الرطى الملة بقوله : " لأن عليه حجرا من جهتها إذ لا ينكح معها نحو

أختها ولا أربما سواها ، مع مالها عليه من الحقوق والمؤمن ، فصح إضافة

الطلاق إليه على حل السبب المقتضى لهذا الحجر مع النية " .

نهاية المحتاج ، ٤٤٩ / ٦ .

( ٥ ) انظر : القدوري ، ص ٧٤ ، تحفة الفقهاء ، ٢٥٨ / ٢ ، الاختيار ، ١٨٦ / ٢ .

( ٦ ) انظر : مختصر المزني ، ص ١٩٢ ، المذهب ، ٨٥ / ٢ ، الضهاج ، ص ١٠٧ .

دليلنا في المسألة : لأنه لما قال : أنت طالق ونوى به : الثلاث ، فقد نسوى ما لا يحتمله لفظه ، لأن قوله : أنت طالق ، لا ينهى\* عن الثلاث ؛ لأن الطلاق عبارة : عن الاطلاق ، والاطلاق لا يحتمل الواحدة ، والاثنين ، والثلاث. (١)

احتج الشافعي [في المسألة] وقال : بأنه يقع طلاق الثلاث ؛ لأن الكل مطوك له ، فإذا نوى الثلاث ، وجب أن يصح ، كما لو نوى : واحدة أو اثنتين. (٢)

### سألة - ٢٨٦ -

اعتاق الامة  
بلفظ  
التطليق

إذا قال لامرأته : أنت حرة ، ونوى به الطلاق ، يقع الطلاق ، وإذا قال لأُمته : أنت طالق ، ونوى به : المتاق ، لا تمتق عندنا (٣) ، وعند الشافعي : تمتق. (٤)

دليلنا في المسألة وهو : أن طك اليمين أقوى من طك النكاح ، ثم اللفظ الموضوع (٥) لازالة طك اليمين ، لما استعمله في طك النكاح ، وجب أن يصح ، لأن من قدر على ازالة أقوى الطكين ، يقدر على ازالة أضعف الطكين. (٦)

(١) "ولأنه نعت فرد ولا يحتمل العدد ؛ لأنه ضده ، والعدد الذي يقترن به ، نعت لمصدر معدوف ، معناه : طلاقاً ثلاثاً" ، ومجرد النية من غير دال لاعبرة بها" ، كما قاله المرعيني .

انظر : الهداية (٤٠١/٤) مع شرح البناية .

(٢) قال الشيرازي : "أنه لفظ لو قرن به ذكر الثلاث وقع ، فإذا نوى به الثلاث وقع كقوله : أنت بائن" .

انظر : النكت ، ورقة (٢١٨/ب) ؛ المذهب ، ٨٥/٢ .

(٣) انظر : القدوري ، ص ٨٤ ، والمبسوط ، ٧٥/٦ .

(٤) انظر : مختصر المزني ، ص ١٩٢ ؛ المذهب ، ٣/٢ ؛ الوجيز ، ٥٤/٢ .

المنهاج ، ص ١٥٧ ،

(٥) في الأصل (الموضع)

(٦) ذكر المؤلف دليل المسألة المتفق عليها بين الجانبين ، وهي : وقوع التطليق بلفظ المتاق ، =

احتج الشافعي / وقال : أجمعنا على أنه يجوز استعمال لفظ المتاق في باب ( ٧٣ / ب )  
الطلاق ، فكذلك يجوز استعمال لفظ الطلاق في باب المتاق ، لأن كل واحد منهما  
ينهى عن معنى واحد وهو : الاطلاق ورفع القيد . ( ١ )

### سألة - ٢٨٧ -

قوله الزوج  
لزوجته اختارى  
من الثلاث  
ما شئت

إذا قال الزوج لامرأته : اختارى من الثلاث ما شئت ، فإذا اختارت المرأة  
الثلاث لا يقع عندنا : الا واحدة . ( ٢ )

= في حين أنه كان المفروض أن يأتي بأدلة السألة المختلف فيها بين الطرفين ،  
اذ هي الأولى بالاستدلال ، كما هي عادته في المسائل ، وهي : اعتساق  
الأمة بلفظ التطليق ، وعطتهم كما ذكره المرغيناني : " أنه نوى مالا يحتمله لفظه ،  
لأن ملك اليمين فوق ملك النكاح ، فكان اسقاطه أقوى ، واللفظ يصلح مجازا  
عما هو دون حقيقته ، لاعما هو فوقه ، فلهذا امتنع في المتنازع فيه [ أى المجاز  
في قوله : أنت طالق لأمة ، ونوى به المتاق ] واساغ في عكسه [ أى جاز فى  
قوله أنت حرة لذكواته ونوى به الطلاق ] .

انظر : الهداية وشروحيها : فتح القدير ، ٤ / ٤٤٥ ، البناء ، ٥ / ٢٨ .  
( ١ ) المتق يصح عند الشافعية باستعمال اللفظ الصريح للمعتق أو بالكناية ، ولفظ  
الطلاق كناية عن المعتق ، فوجب أن يقع به المعتق ، " لأنها تحتمل المعتق  
فوقع بها المعتق مع النية " .

انظر : المذهب ، ٢ / ٣ .

( ٢ ) فتح القدير ، ٣ / ٨٧ .

وعند الشافعي : يقع الثلاث. (١)

دليلنا في المسألة : قوله : اختارى من الطلاق الثلاث ما شئت ، فقد ملك من بعض الطلاق ، لأن كلمه : ( من ) كلمة التبعيض والتجزئة ، والزوج قد غيرها أن تأخذ من الثلاث ما شاءت فإذا اختارت الثلاث ، فقد اختارت الكل ، والزوج قد ملكها البعض دون الكل . (٢)

احتج الشافعي في المسألة : قوله : اختارى من الطلاق الثلاث ما شئت ، فقد علق الطلاق بلفظة الجمع ، فإذا شاءت الثلاث ، وجب أن يقع ، كما لو شاءت واحدة أو اثنتين. (٣)

اختلاف

مسألة - ٢٨٨ -

الشهود في

إذا شهد شاهدان ، أحدهما شهد : بأنه طلق امرأته واحدة ، والآخر شهد : عدد الطلاق أنه طلق امرأته ثلاثا ، فإن عندنا : لا يقع به شيء. (٤) ، وعند / الشافعي : تقع تطليقة (١/٢٤) واحدة. (٥)

(١، ٢) ، هذه المسألة لم أعثر عليها في كتب المذهب الشافعي ، لكن يظهر أن الخلاف (٣) مبنى على تفسير معنى حرف ( من ) والمعروف أن لها عدة معاني : كالتسديد ، النهاية والتبعيضية ، والبيان ، ... إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتب اللغة والأصول ومن ثم قد اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة ، فمن اعتبر ( من ) هنا للتبعيض ، ذهب إلى عدم وقوع الثلاث ، لأنه لم يملكها الثلاث كلها - كما هو واضح من دليل الأحناف - ومن جعل ( من ) للبيان ، ذهب إلى اعتبار صحة وقوع الثلاث أيضا إن شاءت ، لشمولها للكل - كما هو موضح في دليل الشافعية .

انظر بالتفصيل : حاشية المطار على شرح جمع الجوامع ، ١/ ٤١٥ ، وغيرها من كتب الأصول ، في معنى ( من ) .

(٤) على أساس أن هذه الشهادة غير مقبولة . انظر : المبسوط ، ٦/ ١٤٨ .

(٥) هذه هي المسألة الثانية التي لم أعثر عليها بعينها في كتب الشافعية الموجودة بين يدي ، وإنما حكمها مبنى باعتبار : الأخذ بالأقل في اختلاف الشهود ، كما يتضح بيان ذلك في دليل الشافعية الآتي .

دليلنا في المسألة : أنه قد اختلف لفظ الشهادة ، فوجب أن لا يقبل ، لأن من شرط قبول شهادة الرجلين : أن لا يختلفا ، ويتفقا على لفظ واحد ، فإذا اختلفا ، وجب أن لا يقبل <sup>(١)</sup> ، كما لو شهد أحدهما : أنه طلق امرأته يوم النحر بالكوفة ، وشهد أحدهما : أنه طلق امرأته يوم النحر بمكة ، فإنه لا تقبل هذه الشهادة <sup>(٢)</sup> ، كذلك هاهنا .

احتج الشافعي في المسألة : لأن الشاهدين اتفقا على وقوع الطلقة الواحدة ، لأن الذي شهد بالواحدة ، فقد شهد ، والذي شهد بالثلاث فقد شهد بالواحدة أيضا ، لأن الواحدة في لفظ الثلاث موجودة : فقد اتفقا على وقوع الطلقة الواحدة ، والخلاف في الاثنتين ، فوجب أن يقع ما اتفقا عليه ، كما لو شهد أحدهما : بألف ، والآخر : بألف وخمسة ، فإنه يثبت الألف بلا خلاف ؛ لهذا المعنى الذي ذكرناه <sup>(٣)</sup>

تطبيق الزوى

سألة - ٢٨٩ -

بعضاً من زوجته

إذا قال لامرأته : شعرك طالق ، أو يدك طالق ، فإن عندنا : لا يقع <sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعي : يقع الطلاق <sup>(٥)</sup> ، وأجمعوا / على أنه إذا قال لهما : ( ٧٤ / ب ) رأسك طالق ، أو وجهك طالق ، أو بدئك طالق ، أو روجك طالق أو فرجك طالق ، فإنه يقع الطلاق <sup>(٦)</sup> .

دليلنا في المسألة وهو : أنه لما قال لهما : شعرك طالق ، أو يدك طالق ، فقد أضاف إلى جزء معين ، فوجب أن لا يصح ، كما لو أضاف النكاح إليه <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : المسوط ، ١٤٨ / ٦ . (٢) انظر : المرجع السابق ، ١٥٣ / ٦ .

(٣) انظر بالتفصيل : المهذب ، ٣٣٩ / ٢ ، والتنبيه ، ص ١٦٣ .

(٤) انظر : القدوري ، ص ٧٤ ؛ المسوط ، ٨٩ / ٦ .

(٥) انظر : الأم ، ١٨٦ / ٥ ، ١٨٧ ، المهذب ، ٨١ / ٢ ، الوجيز ، ٥٧ / ٢ ؛

المنهاج ، ص ١٠٧ .

(٦) راجع الحاد ر السابقة للمذهبيين .

(٧) انظر بالتفصيل : المسوط ، ٩٠ / ٦ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أنه لما أضاف الطلاق الى اليد ، فقد أضاف الى جزء<sup>به</sup> مجمع في عقد النكاح ، فوجب أن يصح ، كما لو أضاف الى الرأس أو المسمى الوجه أو الى الفرج .<sup>(١)</sup>

والخلاف راجع : الى معرفة اللخة : أن في عرف لسان العرب لو أضاف الطلاق الى جزء يكون ذلك الجزء ، ومعبر به عن جميع البدن ، يصح اضافة الطلاق اليه ، فإذا أضاف الى عضو ، فكان ذكر ذلك العضو لا يكون عبارة عن جميع النفس ، فلا يقع .<sup>(٢)</sup>

#### مسألة - ٢٩٠ -

الطلاق<sup>(٣)</sup> معتبر بالنساء ، عندنا<sup>(٤)</sup> وعند الشافعي : معتبر بالرجال .<sup>(٥)</sup>

بيانه : المبد إذا تزوج حرة ، فإن عندنا : يملك عليها ثلاث تطليقات ،

وعند الشافعي : يملك تطليقتين .

(١) وذكر الشيرازي : ان اليد والشعر جزء لا يتبعض ، فكان اضافته الى الجزء

كاضافته الى الجميع . انظر المذهب ، ٨١ / ٢ .

(٢) وهذا من قبيل المجاز المرسل ، الذي اطلق فيه البعض وأريد الكل .

انظر : القزويني ، محمد بن عبد الرحمن الخطيب ، شروح التلخيص ، الطبعة

الأولى سنة ١٣١٨ هـ . ( مصر : المطبعة الكبرى الأميرية بولاق ) ، ٣٤ / ٤ ، ٣٥ .

(٣) الخلاف في اعتبار الطلاق بالنسبة ، اذا كان الزوجان مختلفين في الحرية والرق

فهل الاعتبار يكون بالرجال أم بالنساء ؟

وللمسألة صورتان : فذكر المؤلف صورة واحدة ، والثانية : أن يكون الحر

متزوجاً أمة .

ولا خلاف في المسألة ، اذا كان الزوجان متفقين في الحرية والرق : بأن الحر

يملك ثلاث تطليقات ، والمبد يملك تطليقتين .

(٤) انظر : البدائع ، ١٧٨٥ / ٤ ؛ الاغتبار ، ١٨٤ / ٢ .

(٥) انظر : المذهب ، ٧٩ / ٢ ؛ الوجيز ، ٥٨ / ٢ ؛ الروضة ، ٧١ / ٨ ؛ الضهاج ،

اعتبار الطلاق  
في حال  
اختلاف  
الزوجين بين  
الرق والحرية

دليلنا في السألة وهو : أن الطلاق / محله المرأة ، فوجب أن يعتبرها في ( ١/٧٥ )  
النكاح . ( ١ )

احتج الشافعي في السألة : بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال :  
( طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان ) ( ٢ ) وهذا نص .

### سألة - ٢٩١ -

توريث المبتوت

المبتوت ترث عندنا ( ٣ ) ، وهي : امرأة الفار ، وعند الشافعي : لا ترث . ( ٤ )

( ١ ) واستدل الأحناف من النقل باطلاق قول الله سبحانه وتعالى : ( الطلاق مرتان  
الآية ) ( البقرة / ٢٢٩ ) ، وقال الكاساني حينما وجه الدلالة : " والنص ورد في  
الحرمة ، أخبر الله تعالى أن حل الحرمة يزول بالثلاث من غير فصل بيمين  
ما اذا كانت تحت حر أو تحت عبد فيجب العمل باطلاقه " .  
انظر أدلتهم بالتفصيل : الهدائع ، ١٧٨٥ / ٤ ، ١٧٨٦ .  
( ٢ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة رضي الله عنها : أبوداود ، في  
الطلاق ، باب سنة طلاق العبد ، ( ٢١٨٩ ) ، وقال : وهو حديث مجهول ،  
٢٥٨ / ٢ ، الترمذي ، في الطلاق ، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان  
( ١١٨٢ ) ، وقال : " حديث عائشة حديث غريب ، لا نعرفه مرفوعا إلا من  
حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر لا نعرفه في العلم غير هذا الحديث ،  
والعمل على هذا عند أهل العلم " ، ٤٨٨ / ٣ ، ابن ماجه ، في الطلاق ،  
باب في طلاق الأمة وعدتها ، ( ٢٠٨٠ ) ، ٦٧٢ / ١ .  
الاستدلال للشافعي بحديث عائشة رضي الله عنها هنا في غير محله ، اذا السأله  
في طلاق العبد الحر ، وانما استدلال الشافعي لهذه السألة بفتوى عثمان  
وزيد رضي الله عنهما : ( أن نفيها [ عبد مكاتب ] سأل عثمان وزيدا ، فقال  
طلقت امرأة لي حرمة تطليقتين ، فقالا : حرمت عليك حرمت عليك ) .  
انظر بالتفصيل : السنن الكبرى ، ٣٦٨ / ٧ ، ٣٦٩ ، مختصر المزني ، ص ١٦٨ ،  
المنهاج ، ٧٩ / ٢ .

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٧٦ ، المبسوط ، ١٥٤ / ٦ ، الهداية ، ( ٥٦٩ / ٤ ) مع  
البنية .

( ٤ ) لا ترث في أظهر قولي الشافعي ، انظر : الأم ، ٢٥٤ / ٥ ، النكت ( ورقة ١٢٢٣ )  
الوجيز ، ٥٩ / ٢ ، الروضة ، ٧٢ / ٨ ، المنهاج ، ص ١٠٧ .



## سألة - ٢٩٢ -

ما يهد م  
للزواج من  
الطلاق وما لا  
يهد م

إذا طلق امرأته طلاقاً رجعيها ، فتزوجت زوجها آخر ، ثم عادت إلى الزوج الأول فان عندنا : تستأنف عليها ثلاث تطليقات <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : يطك عليها ما بقى من الطلاق <sup>(٢)</sup> .

دللنا : أن المرأة لما تزوجت زوجها آخر ، فقد انقطع ملك الزوج الأول بالكلية ، فإذا عادت إليه [يطك النكاح] <sup>(٣)</sup> ، فقد عادت بطك جديد ، فوجب أن يطك عليها ثلاث تطليقات ، كما فى الابتداء <sup>(٤)</sup> .

/ احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن الزوج يطك على المرأة بطك النكاح ثلاث ( ٢٥ / ب ) تطليقات ، فإذا طلقها واحدة ، وتزوجت زوجها آخر ، بقيت تلك التطليقتان ملكاً للزوج ، لأنها عادت بالطك القديم <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) انظر : البسوط ، ٩٥ / ٦ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٢٥٠ / ٥ ، الوجيز ، ٥٨ / ٢ ، الروضة ، ٧١ / ٨ ، المنهاج ، ص ١٠٢ . ( ٣ ) فى الأصل : ( يطك بالنكاح ) .

( ٤ ) انظر : البسوط ، ٩٥ / ٦ ، ٩٦ .

( ٥ ) واستدل الشافعى بالتفريق بين المطلقة ثلاثاً ، ومن هى دون ذلك : حيث أن الهائنة بثلاث لا تحل للزوج الأول حتى تنكح زوجها آخر ، وأما المطلقة بما دون الثلاث ، فإنها لا يتغير حكمها بالنسبة للزوج الأول سواء تزوجت زوجها آخر أم لم تتزوج ، لأن الأول كان له أن يتزوجها قبل أن يتزوجها الآخر . ونقل الرطبى عن الملقينى الاستدلال بقوله سبحانه وتعالى ( فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح <sup>سم يهد</sup> زوجاً غيره ، فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا أن يقيما حدود الله ) ( البقرة / ٢٣٠ )

وجه الدلالة : " لأنه لم يفرق بين أن تتزوج آخر ويدخل بها قبل الثالثة ، وأن لا ، فاقضى ذلك عدم الفرق " .

انظر بالتفصيل : الأم ، ٢٥٠ / ٥ ، نهاية المحتاج ، ٤٥٤ / ٦ ، وما ورد من

الآثار فى أدلة الطرفين : السنن الكبرى ، ٣٦٤ / ٧ ، ٣٦٥ .

الوطء في  
الطلاق  
الرجعي

## باب الرجعة (١)

المسألة ١ - ٢٩٣ -

الطلاق الرجعي ، عندنا : لا يحرم الوطء (٢) ، وعند الشافعي : يحرم (٣) .

دليلنا في المسألة وهو : أن الطلاق إذا كان رجعياً ، لا يوجب زوال ملكك  
النكاح ، بدليل : أنه يطبق مراجعتها بغير رضاها ، فثبت أن ملك النكاح قائم ،  
لأن ملك النكاح إنما يزول باستيفاء الثلاث وانقضاء العدة ، ولم يوجد هاهنا هذا  
العمى ، فوجب أن يكون الملك باقياً ، لأن الملك لما كان باقياً ، فالحل الذي  
يبنى على الحل وجب أن يكون باقياً (٤) .

(١) الرجعة : بفتح الراء أفصح من كسرهما ، قال ابن فارس : الرجعة : مراجعة  
الرجل أهله ، وقد تكسر ، وهي لفظة : المرة من الرجوع .  
انظر : معجم مقاييس اللغة ، الصباح الصغير ، مادة : ( رجع )  
وشرعاً : عرفها الأحناف : \* بأنها عبارة عن استدامة الملك القائم في العدة ،  
بنحو : راجعتك وما يوجب حرمة المصاهرة .  
وعرفها الشافعية بأنها \* رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على  
وجه مخصوص .

انظر : البناية ، ٥٩١/٤ ، اللباب ، ٥٤/٣ ، مغنى المحتاج ، ٣٣٥/٣ .  
(٢) انظر : القدوري ، ص ٧٦ ، المسوط ، ١٩/٦ ، تحفة الفقهاء ، ٢٦١/٢ ؛  
الهداية ، (٦١٤/٤) مع شرح البناية .  
(٣) فإن وطئها الزوج \* فلا يحد ولا يمزر إلا ممتدح تحريمه ، وعليه مهر مثل ان لم  
يراجع وكذا ان راجع على المذهب \* ويلحقه الولد وعليها العدة .

انظر : الأم ، ٢٤٤/٥ ، المذهب ، ١٠٣/٢ ، المنهاج ، ص ١١١ .

(٤) انظر : المسوط ، ٢٠/٦ ، البناية ، ٦١٤/٤ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أنه لما طلقها واحدة ، فقد أزال طقه ، فوجب أن يحرم الوطء ، كما في طلاق البائن ، وكما في انقضاء المدة ، لأن الوطء مما يهتاط فيه . ( ١ )

كيفية ثبوت

مسألة - ٢٩٤ -

الرجعة

الرجعة تثبت [بالقول والفعل] (٢) عندنا (٣) ، وعند الشافعي : لا تثبت إلا بالقول . ( ٤ )

بيان ذلك : إذا طلقها طلاقاً رجعياً ، [ثم] إذا قبلها أو وطئها ، أو باشرها يصير / مراجعاً لها عندنا ، وعند الشافعي : لا يصير . ( ٥ / ٧٦ )

دليلنا في المسألة وهو : أن الفعل أقوى من القول ؛ لأن الظاهر في حال السلم أنه لا يبطأ إلا امرأته ، فحملنا اقتدائه على الوطء دليلاً على المراجعة ؛ كي لا يقع فعله في الحرام . ( ٥ )

احتج الشافعي وقال : إن الرجعة أقيمت مقام النكاح ، لما فيه من استباحة الوطء ثم إن النكاح لا يثبت إلا بالقول ، فكذلك الرجعة ، وجب أن لا تثبت إلا بالقول . ( ٦ )

( ١ ) انظر : المصادر السابقة للشافعية . ( يثبت عندنا ) .

( ٢ ) زيدت ما بين القوسين ليستقيم معنى الجملة وفق المذهب الحنفي وفي الأصل /

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٧٦ ، المسوط ، ١٩ / ٦ ، الهداية ( ٤ / ٥٩٣ ) مع البناية .

( ٤ ) انظر : الأم ، ٢٤٤ / ٥ ، المذهب ، ١٠٤ / ٢ ، الروضة ، ٢١٧ / ٨ .

( ٥ ) انظر بالتفصيل : المسوط ، ٢٠ / ٦ ، ٢١ ، الهداية مع البناية ، ٥٩٦ / ٤ ،

وراجع دليل المسألة السابقة ( ٢٩٣ ) ، ص

( ٦ ) انظر المصادر السابقة للشافعية .

وسبب الخلاف بين المذهبين في المسألتين يرجع إلى : أن الرجعة بمنزلة

ابتداء النكاح ، عند الشافعية حتى يحرم وطؤها ، وعند الأحناف هسي :

استدامة النكاح ، والفعل دلالة عليها . انظر : البناية ، ٥٩٣ / ٤ ، ٥٩٤ .

## باب الايلاء ( ١ )

الفرقة فى  
الايلاء

[ مسألة ] - ٢٩٥ -

اذا قال لامرأته : والله لا أقرئك ، أو لا أطوك ، يترتب أربعة أشهر ، فإن وطئها فى أربعة أشهر ، تلزمه كفارة اليمين ، ويبقى على النكاح ، فإذا لم يطأها تقع الفرقة بينهما بانقضاء المدة ، ولا يحتاج الى قضاء القاضى ، عندنا ( ٢ ) ، وعند الشافعى : القاضى يطلقها ، أو يحبسها حتى يطلقها . ( ٣ )

والأصل فى هذه المسألة قوله تعالى : ( للذين يؤثرون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ) ( ٤ )  
فإنه تعالى جعل عزم الطلاق الى الزوج ، فلا يشترط فيه حكم القاضى . ( ٥ )

( ١ ) الايلاء : صدر الى يولى ايلاء : اذا حلف ، فهو : مؤل ، وتالى وائتلى كذلك ، والجمع : آيلاء .

ومنه قوله سبحانه وتعالى : ( ولا يأتل أولوا الفضل منكم . . ) ( النور / ٢٢ )  
" وكان طلاقا فى الجاهلية فخير الشرع حكمه وخصه بالحلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقا ، أو أكثر من أربعة أشهر " .

انظر : الصحاح ، والمصباح ، ( ألى ) ، معنى المحتاج ، ٣ / ٣٤٣ .  
وشرعا عرفه الكمال ابن الهمام بأنه : " اليمين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعدا بالله تعالى أو بتعليق ما يستشقه على القربان " . فتح القدير ، ٤ / ١٨٩ .

وفصله النووي فى المنهاج بقوله : " هو حلف زواج يصح طلاقه : ليبتعن من وطئها مطلقا ، أو فوق أربعة أشهر ، وكذلك لو علق طلاقا ، أو عتقا ، أو قال ان وطئتك فله على صلاة أو صوم ، كان مؤثما " . المنهاج ، ص ١١١ .

( ٢ ) انظر : القدورى ، ص ٧٧ ، المبسوط ، ٢٠ / ٧ ، الهداية ، ( ٤ / ٦٣٥ ) مع البناية .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٧١ / ٥ ، المهذب ، ١١٢ / ٢ ، الوجيز ، ٧٦ / ٢ ، المنهاج ، ص ١١٢ ، نهاية المحتاج ، ٨٠ / ٧ .

( ٤ ) سورة البقرة ، آية : ( ٢٢٦ ، ٢٢٧ )

( ٥ ) انظر الأدلة بالتفصيل : احكام القرآن ( للجصاص ) ، ٣٥٥ / ١ ، وما يمهدها ، راجع المصادر السابقة للأحناف .

احتج الشافعي [في المسألة] وهو : أن الزوج / لما قال : والله لا أقربك (٢٦/ب) أربعة أشهر ، فقد قصد إلى الإضرار بها ، والظلم لها ، والقاضي نصب لزالمة [الضرر] <sup>(١)</sup> والظلم ، فوجب أن يشترط حكم القاضي <sup>(٢)</sup> ، كما في فرقة اللعان <sup>(٣)</sup>

(١) في الأصل (الضرورة)

(٢) راجع : الصادر السابقة للشافعية .

(٣) تنظير المؤلف الإيلاء باللعان ، في اشتراط قضاء القاضي للفرقة ، لا يستقيم إلا باعتبار : أن اللعان لا يتم إلا عن طريق الحاكم ، وكذلك الفرقة ففسس الإيلاء .

وأما إذا أراد به : أن الفرقة لا تقع إلا بقضاء القاضي ، فلا يصح ، لأن الفرقة عند الشافعية تقع بمجرد لعان الزوج قولاً واحداً ، يقول النووي رحمه الله في الروضة : " ولا يتوقف شيء منها [الأحكام] على لعانها ولا قضاء القاضي " . وإنما يصح هذا ، إذا حطناه على قول الأحناف ، لأن الفرقة باللعان لا تقع عندهم إلا بتفريق الحاكم بينهما .

انظر : مختصر المزني ، ص ٢١١ ، الروضة ، ٣٥٦/٨ ، المنهاج ، ص ١١٤ ، المسوط ، ٤٣/٢ ، الهداية (٢٨٥/٤) ، مع فتح القدير والمعناية .

## باب الظهار (١)

[سألة] - ٢٩٦ -

ظهار الذي ، عندنا : لا يجوز (٢) وعند الشافعي : يجوز (٣)

وهو أن حكم الظهار إنما هو الكفارة لقوله تعالى : ( والذين يظاهرون من نسائهم ، ثم يعودون لما قالوا ، فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ، ذلكم توعظون به ، والله بما تعملون خبير ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ) (٤) فإذا كان حكمه : حكم الكفارة ، والكافر ليس من أهل الصوم ، لأن الصوم عبادة ، وهو ليس من أهل العبادة ، فوجب أن لا يصح ظهاره . (٥)

(١) الظهار لغة : مأخوذ من الظهر ، يقال : " ظاهر من امرأته ظهارا ، وتظهر ، واطَّاهر ، بمعنى أن يقول لزوجته : " أنت علي كظهر أمي " وكان الظهار طلاقا في الجاهلية ، فخير الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة ، وهو حرام . انظر : المغرب ، الصباح ، ( ظهر ) نهاية المحتاج ، ٨١ / ٢ .  
وشرعا عرفه الأحناف بأنه : " تشبيه المسلم زوجته أو ما يعبر به عنها أو جزأ شائعا منها بمحرمة عليه تأييدا " .

انظر : فتح القدير ، ٢٤٥ / ٤ ، الدر المختار ، ( ٤٦٦ / ٣ ) مع حاشية ابن عابدين ، اللباب ، ٦٧ / ٣ .

وعرفه الشيعيني من الشافعية بأنه : " تشبيه الزوجة غير البائن بأنثى لم تكن حلا " . انظر : الروضة ، ٢٦١ / ٨ ، مغني المحتاج ، ٣٥٢ / ٣ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢١٤ ، الجسوط ، ٢٣١ / ٦ .

(٣) انظر : الأم ، ٢٧٦ / ٥ ، المذهب ، ١١٩ / ٢ ، الوجيز ، ٧٨ / ٢ ، المنهاج ، ص ١١٢ .

(٤) سورة المجادلة ، آية : ( ٤ ، ٣ )

(٥) واستنبط الجصاص من قوله تعالى ( الذين يظاهرون منكم من نسائهم ) اختصاص الظهار بالمؤمنين دون أهل الذمة ، وذلك ، لأن الخطاب للمؤمنين خاصة .

انظر بالتفصيل : أحكام القرآن ، ٤١٧ / ٣ وما بعدها ، الجسوط ، ٢٣١ / ٦ .

احتج الشافعي في السألة وهو : أن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، إلا أن الشرع أنكر عن ذلك ، حيث قال : ( خكراً من القول وزوراً )<sup>(١)</sup> فإذا ثبت أن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، والكافر من أهل الطلاق ، فوجب أن يكون من أهـسـل الظهار.<sup>(٢)</sup>

### سألة - ٢٩٧ -

كفارة الظهار

إذا كانت أربع نسوة ، وظاهرهن بكلمة واحدة ، فقال لهن : أنتن عليّ كظهر أمي، تلزمه : أربع كفارات عندنا<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : لا تلزمه إلا واحدة.<sup>(٤)</sup> (١/٧٧)  
دليلنا في السألة وهو : أن الظهار أيمان عندنا ، فإذا جعلناه أيماناً لزمه الكفارات في كل يمين ؛ لأن اليمين أربع ، فوجب أن تكون كفارته بمثل ذلك.<sup>(٥)</sup>  
احتج الشافعي في السألة وهو : أن الزوج لما قال : أنتن عليّ كظهر أمي ، بلفظة واحدة ، فكان هذا يميناً واحداً ؛ لأن الحمل وإن كان متعدداً ، لكن لفظه ليس بمتعدد ، فوجب أن يكفي فيه كفارة واحدة.<sup>(٦)</sup>

(١) سورة المجادلة ، آية : (٢)

(٢) راجع : المراجع السابقة للشافعية .

سبب الخلاف بين المذهبين راجع إلى السألة الأصولية : أهل الكفار مخاطبون

بفروع الشرع أم لا ؟ وقد سبق تفصيل هذه السألة في السألة (٧٠) ص

(٣) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢١٣ ، القدوري ، ص ٧٨ ، المسوط ، ٢٢٦/٦ .

(٤) ما ذكره المؤلف عن الشافعي هو القول القديم عنه ، وأما القول الجديد ففيه

تلزمه لكل واحدة كفارة ، كالأحناف ، كما نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم ،

والنووي في المنهاج .

انظر : الأم ، ٢٧٨/٥ ، المذهب ، ١١٥/٢ ، المنهاج ، ص ١١٣ .

(٥) انظر : المسوط ، ٢٢٦/٦ .

(٦) واستدل الشافعي - للقول الجديد - بقياساً على الطلاق ، حيث يقول : " لأن التظاهر

تحریم لكل واحدة منهن ، لا تحل له بعد حتى يكفر ، كما يطلقهن معا في كلمة

واحدة أو كلام متفرق ، فتكون كل واحدة منهن طالقاً . الأم ، ٢٧٨/٥ .

# كتاب الأيمان (١)

عتق رقبة  
كافرة في كفارة  
الظهار

[سألة] - ٢٩٨ -

- (٢) اذا كان أعتق رقبة كافرة يجزى<sup>٢</sup> عن الظهار عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : لا يجزى<sup>(٢)</sup>  
دليلا في المسألة وهو : أن المأخوذ عليه انما هو عتق الرقبة ، وهذا قد أعتق  
رقبة ، لأن رقبة الكافر رقبة ، فوجب أن يجزىه ، كما لو أعتق عبدا سلبا<sup>(٣)</sup>.

(١) الأيمان : بفتح الهمزة ، جمع يمين ، واليمين في اللغة : القوة ، قال اللسان  
عز وجل : (الأخذنا منه باليمين) (الحاقة/٤٥) ، أي : القوة والشسيدة  
ويطلق على اليد اليمين يمين ، لوفور قوته ، قال الأنباري : "وسى الحلف  
يعينا ، لأنهم كانوا اذا تحالفوا ضرب كل واحد منهم يمينه على يمين صاحبه ،  
فسمى الحلف يعينا مجازا".

انظر : الصحاح ، الصحاح ، (يمن)  
واليمين في الشرع<sup>علي</sup> قسمين :

يمين هي : قسم وهو اليمين بالله عز وجل .  
ويمين هي : الشرط والجزاء مثل : تعليق الطلاق والعتاق ونحو ذلك بشرط ،  
وهو يمين بحرف أهل الشرع ، وأسماء هذا المعنى التوكيد ، ستة : "قسم ،  
ويمين ، وحلف ، وعهد ، وميثاق ، وإيلاء".

ومن ثم عرفها الحصكفي بأنها : "عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على الفعل  
والترك". انظر : فتح القدير ، ٥٩/٥ ، الدر المختار (٧٠٢/٣) مع  
حاشية ابن عابد ين .

ووضحها الشريفي من الشافعية بأنها : "تحقيق أمر غير ثابت ماضيا كان أو مستقبلا  
نفيا أو اثباتا مكنيا كحلفه : ليدخلن الدار ، أو امتنعا كحلفه : ليقتلن الميت ،  
صادقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به". معنى المحتاج ، ٣٢٠/٤ .  
(٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢١٣ ؛ القدوري ، ص ٧٨ ، المبسوط ، ٢/٧ ،  
تحفة الفقهاء ، ٥٠٨/٢ ، البدائع ، ٢٩٠٣/٦ .

(٣) انظر : الأم ، ٢٨٠/٥ ، ٦٥/٧ ، المهذب ، ١١٦/٢ ، الوجيز ، ٨١/٢ ،  
المنهاج ، ص ١١٣ .



احتج الشافعي في المسألة وهو : أن هذا صرف الكفارة الى الكافر ، فوجب  
أن لا يجوز ، كما لو صرف الزكاة الى الكافر ، فانه لا يجوز . ( ١ )

اعتاق المكاتب

سألة - ٢٦٩ -

إذا أعتق المكاتب من كفارة يمينه ، يجوز عندنا ، ( ٢ ) وعند الشافعي : لا يجوز ( ٣ ) عن كفارة  
اليمين

دلينا في المسألة [ وهو ] : أن المكاتب عبد قبل أن يؤدى الكتابة ، بدليل :  
ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( المكاتب عبد مابقى عليه درهم ) ( ٤ )

فسى المكاتب عبدا / ولو أعتق العبد ، لأجزأه ، فذلك المكاتب . ( ٧٧/ب )

( ١ ) واستدل الطرفان لا يجاب الكفارة بمقتى الرقبة بآية كفارة الظهار ، وهى قوله  
عز وجل : ( والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة  
من قبل أن يتماسا ) ( المجادلة / ٣ )  
وانما نشأ الخلاف بين المذهبين ، بقاعدة أصولية وهى :  
إذا اختلف السبب مع اتحاد الحكم - كما فى قوله تعالى فى الظهار ( فتحرير  
رقبة ) وفى كفارة القتل : ( فتحرير رقبة مؤمنة ) ( النساء / ٩٢ ) - فهل يبقى  
المطلق على اطلاقه ، أم يحمل المطلق على التقيد ؟  
فالأحناف : " أجرو المطلق على اطلاقه ، والتقيد على تقييده ، لأطلاق اسم  
الرقبة فى النصوص " .

وحمل الشافعي : المطلق على التقيد - جمعا بين الدليلين .

انظر : البسوط ، ٣/٧ ، البدائع ، ٢٩٢٨/٦ ، المذهب ، ١١٦/٢ ،  
شرح جمع الجوامع ( ٥٠/٢ ، ٥١ ) مع هاشية البناني ، تيسير التحرير ،  
٣٣١/٨ .

( ٢ ) يجوز اعتاق المكاتب عن الكفارة استحسانا اذا أعتقه قبل أن يؤدى شيئا من  
بدل الكتابة . انظر : البسوط ، ٥/٧ ، ١٤٤/٨ ، تحفة الفقهاء ، ٥١٠/٢ ،  
البدائع ، ٢٩٢٢/٦ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٨١/٥ ، ٦٦/٧ ، المذهب ، ١١٧/٢ ، ١٤٢ ، المضاج ،  
ص ١١٣ ، ١٤٥ .

( ٤ ) الحديث أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جده ، وقد سبق تخريجه فى المسألة ( ١٣٦ ) ص

احتج الشافعى فى السألة وهو : أن المكاتب حر اليد ، وإن كانت رقبته مطوكة ، ألا ترى أنه لو حصل مال الكتابة خرج الى الحرية ، شاء المولى أو أبى ، فثبت أن المكاتب انعقد له سبب الحرية ، فالأخوذ عليه : اعتاق رقبة ، وهو مطوك رقبة ويد ، فإذا أعتق المكاتب ، وجب أن لا يجوز ، كما لو أعتق الطهر ، فأنسه لا يجزيه ، كذلك هاهنا . ( ١ )

### سألة - ٣٠٠ -

شراء القريب  
بنية التكفير  
عن اليمين

الرجل إذا اشترى قريبه ، ناويا : عن كفارة يمينه ، يجوز عندنا ( ٢ ) ، ونسند الشافعى : لا يجوز . ( ٣ )

دليلنا فى السألة : بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( لن يجزى ولد والده ، إلا أن يجده مطوكا فيشتريه فيمته ) ( ٤ ) فجعله معتقا بالشراء ، فإذا جعلناه معتقا ، وجب أن يجزيه عن الكفارة ، لأن الأخوذ عليه : إنما هو الاعتاق ، وقد أعتق . ( ٥ )

احتج الشافعى فى السألة : بهذا الحديث قوله : ( إلا أن يجده مطوكا فيشتريه فيمته ) أخبر أنه يحتاج الى الاعتاق ،

- ( ١ ) واستدل الشيرازى على عدم جواز عتق المكاتب مطلقا ، بقوله : " لأنه يستحق العتق بخير الكفارة بدليل أنه لا يجوز إبطاله بالبيع فلا يسقط بمته فرغ الكفارة ، كما لو باع من فقير طعاما ثم دفعه اليه عن الكفارة " .  
انظر : الأم ، ٢٨١/٥ ، المهذب ، ١١٧/٢ .
- ( ٢ ) انظر : الهدايع ، ٢٩٠٥/٦ ، الهداية ( ٢٦٣/٤ ) مع فتح القدير .
- ( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٨١/٥ ، ٦٦/٧ ، المهذب ، ١١٧/٢ ، المشهور ، ص ١١٣ .
- ( ٤ ) الحديث رواه مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه : مسلم ، فى العتق ، باب فضل عتق الوالد ، ( ١٥١٠ ) ، ١١٤٨/٢ .
- ( ٥ ) انظر : الهدايع ، ٢٩٠٥/٦ .

وها هنا لما اشترى قريبه ، حين دخل في ملكه عتق عليه بالشراء\* ، فلا يجوز\* عسك  
الكفارة. (١)

اعتاق المبد مع  
الحاجة لخدمته

### سأله - ٣٠١ -

إذا وجب عليه اعتاق الرقبة / وهو محتاج اليه لخدمته ، فلا يجوز له العدول (١/٧٨) ...  
الى الصوم عندنا (٢) ، وعند الشافعي : يجوز. (٣)

دليلنا في المسألة : لأن الشرع انما جعل الصوم بدلا عن الاعتاق ، وهذا  
الرجل قادر على الاعتاق ، فلا يجوز له العدول الى الصوم ، كما نقول في التراب مع  
الماء ؛ لأن الرجل اذا كان قادر على الماء ، لا يجوز له العدول الى التيمم ، لأن  
التراب بدل عن الماء. (٤)

احتج الشافعي في المسألة : لأن [الرجل] (٥) اذا كان محتاجا الى خدمته ،  
صار هذا بمنزلة ثياب البذلة والمهنة ، ألا ترى أنه لا يجب فيه الزكاة ، فاذا لم يجب  
فيه الزكاة ، صار هذا الرجل فقيرا ، فيجوز له التكفير بالصوم ، كما لو لم يكن عنده  
شيء. (٦)

(١) وذكر الشيرازي علة عدم الاجزاء بقوله : "لأن عتقه يستحق بالقراءة ، فلا يجوز  
أن يصرفه الى الكفارة ، كما لو استحق عليه الطعام في النفقة في القراءة فدفعه  
اليه عن الكفارة". المهذب ، ١١٧/٢.

(٢) انظر : تحفة الفقهاء ، ٥١٣/٢.

(٣) انظر : المهذب ، ١١٦/٢.

(٤) انظر : القدوري ، ص ٤.

(٥) في الأصل "المرء".

(٦) انظر : المهذب ، ١١٦/٢.

## مسألة - ٣٠٢ -

اعتبار حال  
وجوب الكفارة

الاعتبار عن وجوب الكفارة حالة الأداة ، عندنا (١) ، وعند الشافعي : الاعتبار في حال الوجوب (٢) : حتى انه لو كان موسراً وقت الوجوب ، ممسراً وقت الأداة ، لا يجزيه الصوم عنده ، وعندنا : يجزيه .

دليلنا في المسألة : لأن القدرة انما تشترط وقت أداة العبادات ، بدليل : أنه لو كان الرجل قادراً على أداة الصلاة في أول الوقت ، فاذا توجهاً وأراد أن يصلي فمجز عن القيام ، يجزيه أداة الصلاة وهو قاعد ، عرفنا بهذا أن الاعتبار بحال الأداة لا حال الوجوب . (٣)

(٢٨/ب)

احتج الشافعي في المسألة : لأن كون الصوم مجزياً ، انما عرفناه بكتاب الشرع ، والشرع انما خاطب الموسر بالعق ، وهذا الرجل وقت ايجاب الشرع وهو موسر ، فوجب أن لا يجزيه الصوم ، كما لو كان موسراً وقت الأداة . (٤)

(١) المبسوط ، ١٤٥/٨ ، البدائع ، ٢٨٩٩/٦ .

(٢) الأم ، ٦٦/٢ ، المهذب ، ١١٦/٢ .

(٣) راجع : المرجع السابقة للحنيفية .

(٤) راجع : المرجع السابقة للشافعية .

والظاهر أن الخلاف في هذه المسألة يرجع الى المسألة الأصولية الخلافية ، وهي : ( الواجب الموسر ، ووقت وجوب الأداة فيه ) وسبق أن تحدثت عن هذه المسألة الأصولية بتفصيل ، في مسألة ( وقت وجوب الصلاة ) ، (٤٥) ،

ص

وشرة الخلاف وانحة ما ذكر المؤلف في أول المسألة .

لعان الذمى

## باب اللعان (١)

[مسألة] - ٣٠٣ -

(٢) لعان الذمى ، عندنا : لا يجوز ، وعند الشافعى : يجوز . (٣)

- (١) اللعان : مصدر لاعن ، كقاتل ، يقال : لاعنه ملاءنة ولعانا ، أى طرده وأبعده ، وهو من باب نضع ، وسميت الملاءنة بين الزوجين بذلك : لبعدهما من الرحمة ، أولبعده كل منهما عن الآخر . انظر : الصحاح ، الصباح ، (لمن) ، معنى المحتاج ، ٣٦٧/٣ .
- وشرعا عرفه الأحناف بأنه : " شهادة مؤكدة بالأيان ، مقرونة باللعن والغضب وأنه فى جانب الزوج قائم مقام حد القذف ، وفى جانبها قائم مقام حد الزنا " .
- البدائع ، ٥/٢١٥٠ ، الدر المختار (٣/٤٨٢) مع حاشية ابن عابدين .
- وعرفه الشافعية بأنه : " كلمات مطلوبة جعلت حجة للضطر الى قذف من لظن فراشه وألحق به العار ، أو الى نقي ولد " . معنى المحتاج ، ٣٦٧/٣ .
- والخلاف بين الجانبين : هل اللعان ، شهادات ، أم أيان ؟
- فذهب الأحناف الى : أن اللعان شهادات مؤكدة بالأيان ، ومن ثم قالوا : " ان كل من كان من أهل الشهادة واليمين كان من أهل اللعان ، ومن لا فلا " وذهب الشافعية الى القول ، بأنه أيان مؤكدة بالشهادات ، ومن ثم سموا قالوا : ان كل من كان من أهل اليمين فهو من أهل اللعان ، سواء كان من أهل الشهادة ، أم لم يكن ، ومن ثم حدث الخلاف فى المسائل الآتية .
- (٢) انظر : القدورى ، ص ٧٩ ، الجسوط ، ٧/٤٠ ، تحفة الفقهاء ، ٢/٣٢٨ ، البدائع ، ٥/٢١٥١ .
- (٣) انظر : الأم ، ٥/١٢٤ ، ٢٨٦ ، المهذب ، ٢/١٢٥ ، الوجيز ، ٢/٨٨ ، المنهاج ، ص ١١٤ .

دليلنا في السألة وهو : أن اللعان أيمان ، والكافر ليس هو من أهل اليمين ، فوجب أن لا يصح لعانه ، أو نقول : لأن اللعان شهادات مؤكدة بالإيمان ، فكيف ما كان الكافر ليس من أهلها . ( ١ )

احتج الشافعي في السألة وهو : أن اللعان حكمه : حكم الطلاق ، والكافر من أهل الطلاق ، فوجب أن يكون من أهل اللعان . ( ٢ )

### سألة - ٣٠٤ -

لعان الأخرس

لعان الأخرس ، عندنا : لا يجوز ( ٣ ) ، وعند الشافعي : يجوز . ( ٤ )

( ١ ) وأصل الأحناف في هذه السألة قوله صلى الله عليه وسلم :  
( أربعة لا لعان بينهم وبين أزواجهم : اليهودية ، والنصرانية تحت المسلم ، والمملوكة تحت الحر ، والحر تحت المملوك )  
الحدث أخرجه ابن ماجه ، والدارقطني ، والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ، وتكلم المحدثون في سنده ، منهم : عثمان ابن عطاء ، قال عنه الدارقطني : " ضعيف الحديث جدا " وكذلك عثمان بن عبد الرحمن الوثاقسي ، وقال الدارقطني عنه أيضا : " متروك الحديث " وذكر نحوه البيهقي في سننه . ولكن بعضهم ذهبوا الى تقوية الرواة ، وقبول أحاديثهم . انظر بالتفصيل : ابن ماجه ، في الطلاق ، باب اللعان ، ( ٢٠٧١ ) ، ١٤ / ٦٧٠ ، السنن الكبرى مع الجوهر النقي على البيهقي ، ٢ / ٣٩٧ ، نصب الراية ، ٣ / ٢٤٨ .

( ٢ ) واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بإطلاق آية اللعان على جميع الأزواج ، وهي قوله تعالى ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادا الا أنفسهم ) ( النور / ٦ ) ، ومن ثم يصح " من كل زوج بالغ عاقل مختار مسلما كان أو كافرا حرا كان أو عبدا " . انظر بالتفصيل : الأم ، ٥ / ٢٨٦ ، المهذب ، ٢ / ١٢٥ .  
( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٨٠ ، المبسوط ، ٢ / ٤٣ ، الهدايج ، ٥ / ٢١٥٢ ؛  
الهداية ، ( ٢٩٣ / ٤ ) مع فتح القدير .

( ٤ ) ويشترط لصحة لعان الأخرس أن تكون له اشارة معقولة أو كتابة مفهومة .  
انظر : الأم ، ٥ / ٢٨٦ ، المهذب ، ٢ / ١٢٥ ، الوجيز ، ٢ / ٩١ .

دليلنا في المسألة : أنه قد ذكرنا أن اللعان : شهادات مؤكدة بالإيمان ،  
والأخرى ليس من أهل الشهادة ، فلا يصح لعانه . ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن اللعان حكمه : حكم الطلاق بعد الفراغ ،  
والأخرى من أهل الطلاق ، فوجب أن يصح لعانه . ( ٢ )

### مسألة - ٣٠٥ -

الملاعنة من  
الزوجة الذمية ( ٣ )  
أوالأمة .  
وعند الشافعي : يصح . ( ٤ )

/ دليلنا في المسألة وهو : أن اللعان : شهادة إذا فرغ الزوج من اليمين يجب ( ١/٧٩ )  
اليمين على المرأة ، ويمين كل واحد منهما شهادة في حق صاحبه ، فلو قلنا : أنه  
يصح ، يكون هذا قبول شهادة الذي على السلم ، وهذا لا يجوز . ( ٥ )  
احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الزوج لما فرغ من اللعان ، وجب على المرأة  
اليمين ، وهذا اليمين انما وجب عليها شرعا ، والشرع انما أوجب عليها اليمين ،  
جعل قولها معتبرا ، فوجب أن يصح ؛ لأنها تحتاج الى دفع هذا الشين عن  
نفسها . ( ٦ )

( ١ ) راجع الصادر السابقة للحنفية .

( ٢ ) انظر : المهذب ، ١٢٥ / ٢ ،

راجع سبب الخلاف في المسألة ( ٣٠٣ ) ص

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٨٠ ؛ المبسوط ، ٤٠ / ٧ ؛ تحفة الفقهاء ، ٣٢٧ / ٢ ،

البدائع ، ٢١٥١ / ٥ .

( ٤ ) انظر : الأم ، ٢٨٦ / ٥ ؛ المهذب ، ١٢٠ / ٢ ؛ الوجيز ، ٨٨ / ٢ ؛ السنهال ،

ص ١١٤ .

( ٥ ) انظر : القدوري ، ص ١٠٧ .

( ٦ ) راجع الصادر السابقة للشافعية .

سبب الخلاف راجع الى ما ذكرته في تصرف اللعان ، راجع المسألة ( ٣٠٣ ) ص

اجتماع  
المثلاعين

مسألة - ٣٠٦ -

المثلاعان يجتمعان : عندنا اذا أكذب نفسه <sup>(١)</sup> ، وعند أبي يوسف والشافعي : لا يجتمعان <sup>(٢)</sup>

<sup>(٣)</sup> [دليلنا في المسألة وهو : أن الزوج لما أكذب نفسه ، زال ذلك المعنى الذي ذكرنا : وهو {تحريم} الشرع الجمع بينهما ، فوجب <sup>(٤)</sup> أن يجتمعا . <sup>(٥)</sup> ]  
احتج الشافعي في المسألة : "ماروى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال :  
" المثلاعان لا يجتمعان أبدا " <sup>(٦)</sup> وهذا نص .

( ١ ) واذا أكذب نفسه بعد الملاءنة يحد ويحد غاطبا من الخطاب ، وهناك تفصيل في زمن الاكذاب لترتب آثاره .  
انظر : القدوري ، ص ٨٠ ؛ المجموع ، ٤٣ / ٧ ، ٤٤ ، الهداية ، ( ٢٨٨ / ٤ ) مع فتح القدير .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٢٩٠ / ٥ ؛ المهذب ، ١٢٨ / ٢ ؛ الضحاك ، ص ١١٤ .  
وراجع قول أبي يوسف رحمه الله في كتب الأحناف السابقة .

( ٣ ) هنا في عرض الأدلة وقع قلب في النسخة ، بمعنى : ذكر دليل أبي حنيفة ففسى موقع دليل الشافعي والعكس ، وهو سهو من الناسخ ، ولذا استحسنست إعادة كل دليل الى موضعه بعد التأكد من كتب المذهبين ، والأدلة كما ذكرها المؤلف بنصه : " دليلنا في المسألة ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( المثلاعان لا يجتمعان أبدا ) وهذا نص .

احتج الشافعي في المسألة ، وقال : وهو أن الزوج لما أكذب نفسه زال ذلك المعنى الذي ذكرنا : حرم الشرع بينهما فوجب أن يجتمعا .  
( ٤ ) قال المصنف " فوجب أن يجتمعا " مع أنه لا يلزمه نكاحها وانما له ذلك عن طريق الجواز ، انظر المصادر السابقة .

( ٥ ) وذلك باعتبار أن الاكذاب رجوع ، والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها .  
انظر أدلتهم بالتفصيل : في المصادر السابقة للأحناف .

( ٦ ) أصل هذا الخبر كما رواه أبو داود في سننه عن سهل بن سعد ، أنه يصد ما حضر مجلس الملاءنة قال : " فطلقها ثلاث تطليقات ، فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم سنة ، =



حق حد  
القذف

### مسألة - ٣٠٧ -

حد القذف <sup>(١)</sup> ، عندنا : من حقوق الله تعالى ، كحد شرب الخمر والزنا ، وعند الشافعي : من حقوق الآدميين . <sup>(٢)</sup>

دللنا في المسألة : لأن حد القذف إنما يجب بنسبته إلى الزنا ، وحرمة الزنا لله تعالى ، فكذلك السجد الذي وجب بنسبته ، وحد الزنا لله تعالى .

/ احتج الشافعي في المسألة : لأن حد القذف إنما وجب لازالة الشين عمن (٧٩/ب) المقذوف وازالة الشين يكون حقا للعبد ، لا يكون لله تعالى فيه شيء .

= قال سهل : حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضمت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعا .

ولكن أخرجه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا ، وموقوفا أيضا على عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما ، وكذلك عبد الرزاق وابن أبي شيبة موقوفا على عمر وعليّ وابن مسعود رضي الله عنهم ولم يروياه مرفوعا أصلا .

انظر : سنن أبي داود ، في الطلاق ، باب اللعان ، ( ٢٢٤٥ ، ٢٢٥٠ ) ، ٢٧٥/٢ ؛ سنن الدارقطني ، ٢٧٤/٣ - ٢٧٧ ؛ صنف عبد الرزاق ، ١١٢/٧ ، ١١٣ ؛ صنف ابن أبي شيبة ، ٣٥١/٤ ، ٣٥٢ ؛ نصب الرأية ، ٢٥٠/٣ ، ١٥١ ؛ تلخيص الحبير ، ٢٢٧/٣ .

( ١ ) القذف لغة الرمي بالحجارة وغيرها ، من باب ضرب ، انظر : المحبساح ، مادة : ( قذف ) واصطلاحا : " نسبة من أحسن إلى الزنا ، صريحا أو دلالة " .

البنية ، ٤٧٩/٥ ؛ انظر : نهاية المحتاج ، ٤٣٥/٧ .

( ٢ ) حد القذف : حد مشترك بين حق الله سبحانه وتعالى وحق العبد ، أما كونه حق الله تعالى : فمن حيث أن نفعه عام باخلاص المجتمع عن الفساد ، وأما كونه حق العبد ، فلأن فيه صيانة العرض ودفع العار عن المقذوف . وإلى هنا لا خلاف بين المذهبين . وإنما وقع الخلاف في تغليب أحد الحقين على الآخر ، وتظهر نتيجة هذا الخلاف في ترتيب آثاره .

فذهب الأحناف إلى تغليب حق الشرع على حق العبد ، " لأن للعبد من الحق يتولاه مولاه ، فيصير حق العبد موعيا " ، وكذلك لتسمية القذف حدا كما في حد السرقة والزنا ، " وما يجب للعبد لا يسمى حدا ، بل قصاصا وتميزا " . =

## سألة - ٣٠٨ -

حد القذف  
على الزوج

إذا شهد الزوج مع ثلاثة أنفس على امرأته بالزنا ، فإن عندنا : لا يجب الحسد على الزوج ولا على الشهود <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : يلزم الحد على الزوج والشهود <sup>(٢)</sup> .  
دليلنا فى المسألة وهو : أن الزوج <sup>من أهل</sup> الشهادة فى الجطة ، إلا أن هما هنا انما لا تقبل شهادته لتوهم عدم الحسبة ، ولكن الزنا قد ثبت بشهادتهم بوجود العدد ، إلا أنه لا يقام عليها الحد ، لأن أحد الشهود انما هو الزوج ، فإذا سقط الحسد عنها ، فوجب أن يسقط عن الزوج أيضا <sup>(٣)</sup> .

= وذهب الشافعى الى : تغليب حق العبد على الشرع ، " تقدىما لحق العبد ، باعتبار حاجته وغنا الشرع " .

هذا هو الأصل المختلف الذى يتخرج عليه الفروع المختلف فيها : الصلح والمغفو من القذف ، وتوريث دعوى القذف ، فلا يصح شىء من هذه عند الأحناف ، ويصح عند الشافعى . للخلاف السابق ذكره .

انظر : تحفة الفقهاء ، ٢٢٧/٣ ؛ الاختيار ، ٤٩/٣ ، ٥٠ ، الهداية ، (٤٩١/٥) مع البناية ؛ المذهب ، ٢٧٣/٢ ، ٢٧٥ ، الروضة ، ٣٢٥/٨ ؛ مضمنى المحتاج ، ١٥٥/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٣٧/٧ .

(١) إذا شهد الزوج على زوجته بالزنا مع ثلاثة آخرين ، " ولم يكن من الزوج قذف قبل ذلك تقبل شهادتهم ، ويقام عليها الحد " .

انظر : المبسوط ، ٥٤/٧ ؛ البدائع ، ٢١٤٧/٥ ؛ الدر المختار (٧/٤) مع حاشية ابن عابدين .

(٢) انظر : المذهب ، ٣٣١/٢ ، ٣٣٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٣٧/٧ .

(٣) الدليل الذى ذكره المصنف للأحناف لا يتفق مع حكمهم للمسألة كما ذكرته ، واحتج الكاسانى لقبول شهادة الزوج على زوجته ، بقوله : " ان شهادته بالقبول أولى من شهادة الأجنبى ، لأنها أبعد من التهمة ، ان العادة أن الرجل يستر على امرأته ما يلحقه به شين ، فلم يكن متبهما فى شهادته " ، فتقبل كشهادة الوالد على ولده " . البدائع ، ٢١٤٧/٥ ، انظر : المبسوط ،

احتج الشافعي في المسألة وقال : لأن الزوج لما شهد مع ثلاثة ، لم تقبل هذه الشهادة ، وإذا لم تقبل هذه الشهادة ، صار الزوج والشهود قاذفا للمرأة ، فوجب أن يقام على الزوج الحد ، كما نقول على [الشهود الثلاثة] (١).

---

( ١ ) في الأصل ( على ثلاثة الشهود )

راجع : الصادر السابقة للشافعية .

هل تحيض  
الحامل؟

### باب العدة (١)

[سألة] - ٣٠٩ -

الحامل لا تحيض ، عندنا (٢) ، وعند الشافعى : تحيض. (٣)

فائدة المسألة : أن الحامل إذا رأت الدم ، لاتدع الصلاة والصوم عندنا (٢) ،  
وعند الشافعى : تدع. (٣)

دليلنا فى المسألة وهو : أن ورود الدم انما يعرف : بالعرف والعادة ، والعرف

قد جرى فيما بين النسوان اذا حبلت لا تحيض / ، لأن فم الرحم ينسد بعد العلق ، (٨٠/أ) ،  
فاذا رأت الدم بعد ذلك ، يكون من علة ، لا من حيض. (٤)

(١) العدة : جميعها عدد ، وهى مأخوذة من العدد والحساب ، لا شتالها على  
العدد من الأقراء أو الأشهر غالبا . انظر : الصحاح ، والصحاح ، سادة :  
( عدد ) .

وشرعا : عرفها الكسانى من الأحناف ، بأنها : " اسم لأجل ضرب لانقضاء  
مابقى من آثار النكاح " ، البدائع ، ٤/١٩٩٥ .

وعرفها صاحب منى المحتاج بأنها : " اسم لمدة تترخص فيها المرأة لمعرفة  
برائة زوجها أو للتصديق ، أو لتفجيمها على زوجها " . ٣/٣٨٤ .

(٢) ما تراه الحامل من الدم فى أثناء الحمل يكون دم استحاضة عند الأحناف .  
انظر : القدورى ، ص ٦ ، المسوط ، ٣/١٤٩ ، الهداية (١/٦٩١) مع  
البنية .

(٣) قال النووى فى المجموع : " اتفق الأصحاب على أن الصحيح أن [دم الحامل]  
حيض " . انظر : المذهب ، ١/٥٢ ، المنهاج ، ص ٨ ، المجموع ، ٢/٣٩٥ .

(٤) واستدل الأحناف من النقل بأحاديث كثيرة منها : حديث أبى سعيد الخدرى  
رضى الله عنه قال فى سبأيا أو طاس : ( لا توطأ حامل حتى تستبرى بحيضه )  
أخرجه أبوداود ، وقد سبق تخريجه فى المسألة (٣٧) ص  
ووجه الاستدلال : حيث أن النبى صلى الله عليه وسلم جعل وجود الحيض  
علما على برائة الرحم من الحمل .

انظر بالتفصيل : البنية فى شرح الهداية ، ١/٦٩٢ ، ٦٩٣ .

احتج الشافعي في الصلاة : أن ترك الصلاة والصوم متعلق بهورود الدم فـ صلى  
محل مخصوص ، فإذا وجد الدم ، وجب أن يثبت الحيض. ( ١ )

### مسألة - ٣١٠ -

الحاق المولود  
بعد انقضاء  
العدة لستة  
أشهر

المرأة إذا أقرت بانقضاء العدة ، ثم أتت بولد بعد ستة أشهر ، فإن عندنا : العدة لستة  
لا يلحق بالزوج ، ( ٢ ) وعند الشافعي : يلحق. ( ٣ )

دلينا في الصلاة : لأن النسب إنما يلحق بالزوج بقيام الفراش ، لقوله ( صلى  
الله عليه وسلم ) : ( الولد للفراش وللعاهر الحجر ) ( ٤ ) وقيام الفراش بقيام النكاح ،  
أو بقيام العدة ، وكلاهما قد انقطع هاهنا ، فوجب أن لا يلحق بالزوج .  
احتج الشافعي في الصلاة وهو : أن المرأة لما ولدت [لأكثر] ( ٥ ) من ستة  
أشهر ، تبين أن الولد كان من الزوج ، لأن الولد لا ينجى بأقل من ستة أشهر ،  
فثبت بهذا أن الولد للزوج. ( ٦ )

( ١ ) انظر : المجموع ، ٣٩٦ / ٢ .

( ٢ ) انظر : القدوري ، ص ٨١ ؛ المسوط ، ٥٠ / ٦ ؛ النهاية ، ٨١٩ / ٤ .

( ٣ ) يلحق الولد بالزوج عند الشافعية مطلقا : إذا ولدت لأربع سنين فأقل مسن  
وقت الفراق .

انظر : الروضة ، ٣٧٨ / ٨ ؛ شرح المحلى على المنهاج ( ٤٥ / ٤ ) مع هاشيتي

قليوبي وعسيرة ؛ نهاية المحتاج ، ١٣٨ / ٧ .

( ٤ ) الحديث أخرجه الشيخان من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما :

البخاري ، في الحدود ، باب للعاهر الحجر ( ٦٨١٧ ، ٦٨١٨ ) ، ١٢٧ / ١٢٠ ،

سلم ، في الرضاع ، باب الولد للفراش وتوفي الشبهات ، ( ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ )

١٠٨٠ / ٢ .

( ٥ ) في الأصل ( الأقل ) والظاهر من السياق عدم صوابه .

( ٦ ) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

## سألة - ٣١١ -

- العدتان (١) ، تتداخلان ، عندنا ، وعند الشافعي : لا تتداخلان . (٣)
- دليلنا في السألة وهو : أن العدة حق من حقوق الله تعالى ، اذا اجتمعا  
تتداخلان (٤) ، كما قلنا في الحدود . (٥)
- احتج الشافعي في السألة وهو : أن العدة انما وجبت على المرأة حقا للزوج  
قضاء لحق النكاح ، فكان حق العبد من هذا الوجه ، وحقوق المباد لا تتداخل ،  
كما في سائر حقوق المباد . (٦)

- 
- (١) صورة السألة : أن توطأ المرأة الممعدة بشبهة ولو من المطلق ، وكذلك  
" لو تزوجت الممعدة من الطلاق برجل ودخل بها ، ففرق بينهما فعليهما  
عدة واحدة من الأول والآخر : ثلاث حينئذ ، عند الأحناف وعند الشافعي :  
عليهما لكل منهما عدة . البدائع ، ١٩٩٥/٤ .
- (٢) القدوري ، ص ٨١ ، المبسوط ، ٤١/٦ ، البدائع ، ١٩٩٥/٤ ، الهداية .  
(٤/٧٨٨) مع النهاية .
- (٣) ما ذكره المؤلف عن الشافعي : " بأن العدتين لا تتداخلان " .  
هذا اذا كانت العدتان من شخصين ، وأما اذا كانت العدتان المتفتحتان  
بالأقراء أو الأشهر من شخص واحد فتتداخلان .
- انظر : الأم ، ٢٣٣/٥ ، المهذب ، ١٥١/٢ ، المضاج ، ص ١٥٥ .
- (٤) وذلك لأن المدة أجل ، " والأجل تنقضي بمدة واحدة في حق الواحد .  
والجماعة كأجل الديون " . والمقصود الاساسي منها هو : العلم بفرار رحمها  
من مائه ويحصل ذلك بثلاث حينئذ . انظر بالتفصيل : المبسوط ، ٤٢/٦ ،  
البدائع ، ١٩٩٥/٤ .
- (٥) قال السرخسي : " مهي الحدود على التداخل " . المبسوط ، ١٠٢/٩ .
- (٦) واحتج الشافعي من النقل بما روى سميذ بن المسيب :  
أن عمر رضي الله عنه عزّر الزوجين المتزوجين في المدة ، وقضى على الزوجة  
باكمال العدتين للزوج الأول والثاني ، وروى نحوه عن علي رضي الله عنه ايضا .  
انظر بالتفصيل ، الأم ، ٢٣٣/٥ ، المهذب ، ١٥١/٢ ، ١٥٢ . وراجع سبب  
الخلاف في تعريف العدة ، في السألة (٣٠٩) ، ص

عدة أم الولد

( ٨٠ / ب )

### ر مسألة - ٣١٢ -

أم الولد اذا اعتقها سيدها ، أو مات عنها سيدها ، فان عدتها عندنا : ثلاث  
حيض (١) ، وعند الشافعى : حيضة واحدة . (٢)

دليلنا فى المسألة وهو : أن عدة أم الولد تشبه عدة الحرائر من وجه ،  
وعدة الاماء من وجه ، فقد رناها بثلاثة أشهر ، لشبهها بالجانبين (٣)  
احتج الشافعى فى المسألة [ وهو ] : أن عدة أم الولد تشبه الاستبراء ، فوجب  
أن تكون مقدار الحيض ، كما فى استبراء الجارية . (٤)

( ١ ) انظر : القدورى ، ص ٨١ ، المبسوط ، ٥٤ / ٦ ، البدائع ، ٢٠٠١ / ٤ ،

الهداية ( ٧٨٤ / ٤ ) ، مع البنايه .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٢١٨ / ٥ ، المهذب ، ١٥٥ / ٢ ، المحتاج ، ص ١١٢ ، نهاية

المحتاج ، ١٦٧ / ٢ .

( ٣ ) وأستدل الأحناف بما أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه عن عمر وعلى وعمر بن

الحاصب رضى الله عنهم ، " بأن عدة أم الولد ثلاث حيض " .

( مصنف محمد بن أبى شيبة ، ١٦٢ / ٥ ، ١٦٣ ، البدائع ، ٢٠٠١ / ٤ ،

فتح القدير ، ٣٢٢ / ٤ .

( ٤ ) انظر : المهذب ، ١٥٥ / ٢ .

## باب الرضاع (١)

المحرّم من  
الرضاع

[ مسألة - ٣١٣ - ]

الرضاع عندنا : يثبت بمرة واحدة<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعى : لا يثبت الا بخمس رضعات<sup>(٣)</sup> .  
 دليلنا فى المسألة [ وهو ] : أن حرمة الرضاع انما تثبت بالجزئية والعضوية .  
 لأن اللبن غذاء للصبي ، فاذا وصل الغذاء الى جوفه بمرة واحدة ، تثبت الجزئية ،  
 فوجب أن تثبت الحرمة<sup>(٤)</sup> .

- ( ١ ) الرضاع : صدر رضع يرضع رضاعا ورضاعة - يفتح الراء وكسرهما ، لغتان  
 وذكر فيه ثلاث لغات : ( سمع ، ضرب ، وفتح ) . وهولفة : " اسم لمص  
 الثدي " . انظر : الصحاح ، الصباح ، القاموس المحيط : ( رضع ) .  
 وشرعا : عرفه صاحب الدر المختار بأنه " من لبن آدمية فى وقت مخصوص " .  
 ٢٠٩/٣ ، وفصله الشريفي من الشافعية بقوله : " هو اسم لحصول لبن  
 امرأة أو ما حصل منه فى معدة طفل أو دماغه " . منى المحتاج ، ٤١٤/٣ .
- ( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٢٠ ، القدورى ، ص ٧٢ ، المبسوط ، ٣٤٤/٥ ،  
 الهداية ( ٣٣٨/٤ ) مع البناية .
- ( ٣ ) انظر : مختصر المزنى ، ص ٢٢٦ ، المهذب ، ١٥٧/٢ ، الوجيز ، ١٠٥/٢ ،  
 المنهاج ، ص ١١٧ .
- ( ٤ ) واستدل الأحناف من النقل باطلاق قوله سبحانه وتعالى :  
 ( وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ) ( النساء / ٢٣ )  
 بقوله صلى الله عليه وسلم : ( يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) ، من غير  
 تفصيل . الحديث أخرجه الشيخان من حديث عائشة وابن عباس رضى الله عنهم ،  
 البخارى ، فى الشهادات ، باب الشهادة على الانساب والرضاع المستفيسى ،  
 ( ٢٦٤٥ ) ، ٢٥٣/٥ ، مسلم ، فى الرضاع ، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل  
 ( ١٤٤٥ ) ، ١٠٦٩/٢ .
- انظر : المبسوط ، ١٣٤/٥ ، الهداية مع البناية ، ٣٤١/٤ .



احتج الشافعي في السألة : بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه أثبت  
الرضاع بخمس رضعات ( ١ ) .

مدة الرضاع

سألة - ٣١٤ -

مدة الرضاع عندنا : سنتان ونصف ( ٢ ) ، وعند الشافعي : سنتان ( ٣ ) .  
دليلنا في السألة : قوله تعالى ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) ( ٤ ) قاله تعالى  
أخبر أن مدة الرضاع سنتان ونصف ( ٥ ) .

( ١ ) ويقصد به ما روت عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : " كان فيما أنزل الله  
تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن : بخمس معلومات  
فتوفي صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن " .  
أخرجه مسلم ، في الرضاع ، باب التحريم بخمس رضعات ، ( ١٤٥٢ ) ، ٢٠ / ١٠٧٥ ،  
وماروي عنها أيضا ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
( لا تحرم الحصة والصتان )

أخرجه مسلم ، في الرضاع ، باب في الحصة والصتان ، ( ١٤٥٠ ) ، ٢٠ / ١٠٧٤ .  
( ٢ ) هذا قول أبي حنيفة ، وأما الصحاحان فذهبا إلى أن مدة الرضاع سنتان كقول  
الشافعي ، قال في تصحيح القدوري وغيره : وقولهما الفتوى ، وهو مختار  
الطحاوي . انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٢٠ ، القدوري ، ص ٧٢ ، البسوط  
١٣٥ / ٥ ، الهداية مع فتح القدير ، ٤٤١ / ٣ ، اللباب ، ٢٢٠ / ٣ .

( ٣ ) انظر : مختصر المزني ، ص ٢٢٧ ، المهذب ، ١٥٦ / ٢ ، الضحاك ، ص ١١٧ .  
( ٤ ) سورة الاحقاف ، آية : ( ١٥ )

( ٥ ) ووجه الدلالة من الآية لأبي حنيفة رحمه الله تعالى " أنه سبحانه وتعالى ذكر  
شئين وضرب لهما مدة ، فكانت لكل واحد منهما بكاملها كالأجل المضروب  
للدنين على شخصين . . . شرح فتح القدير ، ٤٤٢ / ٣ .  
وجه استدلال الصحاحين من الآية : أن أدنى مدة الحمل ستة أشهر ، فيبقى  
للفصال حولان ، لأنه تعالى قال : ( وفصاله في عامين ) ( لقمان / ١٤ ) ومما  
رواه الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا : ( لا رضاع إلا في حولين ) =

احتج الشافعى ١ فى السألة ١ وقال : بأننا لو خيلنا والقياس ، لكنا نقول : ان لبن  
الآدمية حرام ، لأنه جزء منه والآدمى محرم جميع أجزائه / الا أن الشرع أباحه للصبي ( ١/٨١ )  
للضرورة ، لأن طبعه لا يحتل الفداء ، فلو غذيناه بلبن البهائم ، ربما  
يتخلق بأخلاق البهائم ، فالشرع أباحه لأجل الضرورة ، فإذا بلغ السنتين فقد زالت  
الضرورة ؛ لأن طبعه يحتل الفداء ، فقد رناه السنتين لهذا المعنى . ( ١ )

### سألة - ٣١٥ -

سقى الصبي  
اللبن المشوب  
بالماء

اللبن اذا شيب بالماء وسقى الصبي ، عندنا : لا تثبت الحرية اذا كانت الغلبة بالماء  
للماء ( ٢ ) ، وعند الشافعى : تثبت الحرية ، سواء كان الماء غالباً أو مغلوباً . ( ٣ )  
دللنا فى السألة وهو : أن اللبن انما يثبت الحرية لحصول الفداء ، لأن الفداء  
يثبت الجزئية ولهذا قال النبی صلى الله عليه وسلم : ( ما أنبت اللحم وأنشز العظم ) ( ٤ )

= وأظهر الأدلة لها قول الله تعالى ( والوالدات يرضعن أولادهن حوليين  
كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ) ، قال ابن البهائم : " فجعل التمام بهما  
ولا مزيد على التمام " . انظر : الجسوط ، ١٣٦/٥ ، الهداية وشروحيها :  
فتح القدير مع العناية ، ٤٤٢/٣ ، والمناية ، ٣٤٤/٤ ، ٣٤٥ .  
( ١ ) واحتج الشافعى من النقل بقول الله عز وجل " حوليين كاملين لمن أراد أن يتم  
الرضاعة " ( البقرة / ٢٣٣ ) ، وأدلة أخرى .

انظر الحصار السابقة للشافعية ، مع أدلة الصاحبين رحمهم الله تعالى .  
( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٢٢ ؛ القدورى ، ص ٧٢ ؛ الجسوط ، ١٤٠/٥ .  
( ٣ ) لكن يشترط عند الشافعية : " أن يكون اللبن قدراً يمكن أن يستقى منه خمس  
دفعات لو أنفرد عن الخليط " على أصح الوجهين عندهم .  
انظر : مختصر الحزنى ، ص ٢٢٧ ؛ المذهب ، ١٥٨/٢ ؛ الضهاج ، ص ١١٧ ،  
الروضة ، ٥١٤/٩ .  
( ٤ ) الحديث أخرجه أبو داود والبيهقى من حديث ابن مسعود رضى الله عنه ،  
قال ( لا رضاع الا ما شد العظم وأنبت اللحم ) ، وفى رواية : ( وأنشز العظم ) . =

فإذا ثبت أن اللبن إنما يثبت الحرمة لمكان الفداء ، فإذا كان الماء غالباً لا يحصل معنى الفداء ، فوجب أن لا تثبت الحرمة . ( ١ )

احتج الشافعي في السألة : لأن الفداء أمر باطن لا يمكن الوقوف عليه ، فالأشريع أقام السبب الظاهر : وهو اللبن مقام خفية الفداء ، كما قلنا : في السفر ؛ لأن السفر قد أبيح فيه الإفطار لأجل المشقة ، والمشقة أمر باطن لا يمكن الوقوف عليه ، فالشارع أقام السبب الظاهر الدال على المشقة مقام المشقة ( ٢ ) ، فكذلك هاهنا . ( ٣ )

الرضاع بلبن  
الميت

### سألة - ٣١٦ -

لبن الميت يثبت الحرمة عندنا ( ٤ ) ، و/ عند الشافعي : لا يثبت . ( ٥ )

( ٨١ / ب )

دلينا في السألة وهو : أن اللبن إنما يثبت الحرمة لما فيه من اثبات الجزئية والفضية ، وهذا المعنى لا يختلف في لبن الميتة والحية ، لأن بضع الحرمة ما يحتاج فيه ، فوجبت فيه الحرمة ، كما في لبن الحي . ( ٦ )

وفي السند : أبو موسى الهلالي وأبوه ، قال أبو حاتم : مجهولان . ولكن أخرجه الميهقي من وجه آخر من حديث أبي حصين عن أبي عطية قال : جساء رجل إلى أبي موسى فذكره بمعناه : أبو داود ، في النكاح ، باب في رضاعة الكبر ، ( ٢٠٥٩ ، ٢٠٦٠ ) ، ٢٢٢ / ٢ ، السنن الكبرى ، ٤٦٠ / ٧ ، ٤٦١ ؛ تلخيص المبر ، ٤ / ٤ .

( ١ ) راجع المصادر السابقة للأحناف .

( ٢ ) انظر : العلة ، من أركان القياس في كتب الأصول ، الغزالي ، شفاء الغليل ، تحقيق / د . حمد الكبيسي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ ، ( بغداد : مطبعة الارشاد ) ص ٤٥٢ .

( ٣ ) واحتج الشافعية ، بالقياس على وقوع النجاسة في الماء القليل . انظر : مختصر المزني ، ص ٢٢٧ ، المذهب ، ١٥٨ / ٢ .

( ٤ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٢٢ ، القدوري ، ص ٧٣ ، الصبوت ، ١٣٩ / ٥ .

( ٥ ) انظر : مختصر المزني ، ص ٢٢٧ ، المذهب ، ١٥٨ / ٢ ، الوجيز ، ١٠٥ / ٢ ، المنهاج ، ص ١١٧ .

( ٦ ) انظر : الصبوت ، ١٣٩ / ٥ .

( ٧ ) قول المؤلف : ( بأن القياس لا مدخل له في باب الحرمات ) =

احتج الشافعي في السألة وهو : أن اللبن اذا انفصل من الميت لا يعطى له حكم لبن الأحياء ، لأن لبن الأحياء انما يثبت الحرمة شرعا ، والشرع انما يثبت الحرمة في لبن الحي ، فلو قلنا : بأنه يثبت في لبن الميتة انما يثبت استدلالا أو قياسا ، والقياس لا يدخل له في باب الحرمات. ( ١ )

---

= سليم ان اقتصرناه على موطن النزاع ، لأن المحرمات في النكاح : اما نفسها ارضاعا او صاهرة ، وكلها ثابتة بالنص.  
راجع سبب الخلاف في السألة : المبسوط ، ١٣٩/٥ .

## باب النفقات (١)

خيار فسخ  
النكاح باعسار  
الزوج عن النفقة

[ مسألة - ٣١٧ - ]

إذا عسر الرجل في نفقه المرأة ، لا يثبت للمرأة الخيار في فسخ النكاح عندنا (٢)  
وعند الشافعي : يثبت. (٣)

دليلنا في المسألة وهو : أنا أجمعنا : على أن اعسار الزوج عن المهر لا يثبت  
للرأة خيار الفسخ ، فاعساره عن النفقة أولى أن لا يثبت للمرأة [ خيار الفسخ ، لأن ] (٤)  
المهر أقوى من النفقة وجها ، ثم إن المعجز عن المهر لما لم يثبت الخيار ، فالنفقة  
أولى (٥)

- 
- (١) النفقات : جمع نفقة وهي مشتقة من النفوق ، وهو الهلاك ، يقال : نفقت الدابة نفوقا : هلكت ، أو من النفاق ، وهو : الرواج ، نفقت السلعة نفاقا : راجت  
انظر : المضرب ، مختار الصحاح ، الصباح ، مادة : ( نفق )  
وشرعا هي : " الطعام والكسوة والسكنى " ، وتجب النفقة على الغير بأسباب  
ثلاثة : زوجية وقرابة وملك ، وجميعها هنا ، لا اختلاف أنواعها .  
انظر : الدر المختار ، ٥٧١/٣ ، ٥٧٢ ، مضمّن المحتاج ، ٤٢٥/٣ .  
(٢) وعلى الزوجة أن تستدين بأمر القاضي ، ويحال الخريم على الزوج .  
انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٢٣ ، القدوري ، ص ٨٢ ، المسوط ، ١٩٠/٥ ،  
الهداية ، ( ٣٨٩/٤ ) مع شرح فتح القدير والمناية .  
(٣) انظر : الأم ، ٩١/٥ ، المهذب ، ١٦٤/٢ ، المنهاج ، ص ١٢٠ .  
(٤) في الاصل فراغ فزیدت ليستقيم الممنی  
(٥) واستدل الأحناف من النقل بقوله عز وجل : ( وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة )  
( البقرة / ٢٨٠ )  
وجه الدلالة كما قال الكمال بن الهمام " غاية النفقة أن تكون دينا في الذمة ،  
وقد أعسر بها الزوج فكانت المرأة مأمورة بالانظار بالنص " .  
انظر ادلتهم بالتفصيل : المسوط ، ١٩١/٥ ، فتح القدير مع المنايسة ،  
٣٩١/٤ ، ٣٩٢ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن المقصود من النكاح في حق المرأة : قضاء الشهوتين ، ثم لو فاتها شهوة الفرج ، بأن وجد زوجها : عنيها أو مجبها / يثبت ( ٨٢ / ١ ) لها خيار الفسخ ، فإذا فاتها مقصود شهوة البطن : وهو النفقة أولى أن يثبت لها خيار الفسخ ، لأن المرأة ربما تصبر عن قضاء شهوة الفرج شهرا أو دهرًا ، ولا تصبر عن شهوة البطن يوما ، ثم فوات شهوة الفرج لما أثبت لها الخيار ، ففوات شهوة البطن أولى . ( ١ )

مذهبا مذهب [ سفيان الثوري ] ( ٢ ) رضي الله عنه سئل هذه المسألة ؟ فأجاب بأن قال : امرأة ابتليت ، فلتصبر حتى يستبين موته أو طلاقه .

( ١ ) واستدل الشيرازي من النقل بما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال - في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته - : ( يفرق بينهما ) . أخرجه الدارقطني والبيهقي . انظر سنن الدارقطني ، ٢٩٢ / ٣ ، السنن الكبرى ، ٤٧٠ / ٧ ، نيل الأوطار ، ٣٦٤ / ٦ . وأنظر أقوال المحدثين في الحديث . تلخيص الحبير ، ٨ / ٤ ، ومارواه الشافعي من الآثار ، الأم ، ٩١ / ٥ .

( ٢ ) في الأصل : ( مذهبنا مذهب رضي الله عنه ) ، وإنما روى هذا الأثر عن سفيان الثوري كما أثبت في المتن ، كما أخرجه عبد الرزاق في صنفه وابن حزم في المحلى بلفظ : ( هي امرأة ابتليت فلتصبر ) . ( انظر : مصنف عبد الرزاق ، ٩٦ / ٧ ، المحلى ، ٩٧ / ١٠ ) .

انظر : المسوط ، ١٨٩ / ٥ ، ١٩٠ ، البناء ، ٨٢٠ / ٤ .

القصاص في  
الأكراه

## كتاب الأكراه (١)

[ مسألة - ٣١٨ - ]

إذا أكره على قتل رجل بالسيف ، فقتله المكره ، فإن القصاص يجب : على المكره  
عندنا (٢)

وعند الشافعي : يجب القصاص عليهما جميعا (٣) ، وعند أبي يوسف : لا يجب  
القصاص عليهما جميعا (٤) . وعند مالك : يجب القصاص على المكره ولا يجب على المكره (٥)

(١) الأكراه لغة : حمل الانسان على أمر يكرهه ، يقال : أكرهته على الأمر  
أكراهها : حطته عليه قهرا .

وشرعا : عرفه المرفياني ، " بأنه اسم لفعل يفعله المرء بخيره فينفى به رضا  
أو يفسد به اختياره مع بقاء أهليته " أو هو " حمل الغير على ما يكرهه بالوعيد " .  
وهو نوعان : طجى " بأن يكون يتلف نفس أو عضو ، وغير طجى " : بأن يكسون  
بحبس أو قيد أو ضرب .

وترتب الأحكام في هذا الموضع إنما يكون بالنوع الأول وهو : الطجى " مسع  
شروط أخرى .

انظر : مختار الصحاح ، الصباح ، التعريفات ، مادة ( كره ) ، الهداية  
( ١٧٢ / ٨ ) مع البناية ، الدر المختار ( ١٢٨ / ٦ ) مع حاشية ابن عابدين ،  
اللباب ، ١٠٧ / ٤ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٤٠٩ ، القدوري ، ص ١١٣ ، المسبوط ،  
٧٢ / ٢٤ ، تحفة الفقهاء ، ٤٦٢ / ٣ ، اللباب ، ١١٢ / ٤ .

(٣) قال النووي في المنهاج : " ولو أكرهه على قتل فعله القصاص وكذا على المكره  
في الأظهر " من قول الشافعي .

انظر : الأم ، ٤١ / ٦ ، المهذب ، ١٧٨ / ٢ ، الوجيز ، ١٢٣ / ٢ ،  
المنهاج ، ص ١٢٢ .

(٤) انظر : المسبوط ، ٧٢ / ٢٤ ، تحفة الفقهاء ، ٤٦٢ / ٣ .

(٥) ما حكاه المؤلف عن مالك غير دقيق . والصحيح من مذهب مالك : أنه يقتل  
المكره لتسببه ، كما يقتل المكره لمباشرته ، بشرط أن يكون المكره خائفا من  
قتل الأمر . =

دليلنا في المسألة وهو : أن المكر لما أكرهه على القتل ، فقد ألجأه بذلك ، لأن المكر ما فعل باختياره ، إنما فعل خوفاً من السيف ؛ لأن الإنسان مجبور بحب حياته ، فكان فعله ناقلاً عن المكر ، فصار المكر كالآلة ، كما لو ألقى حية على إنسان فلسعت الحية ، أو وضع ناراً على صدر إنسان وأحرقت النار وقات ، فمسان القصاص يجب على الملقى ، وإن كان القتل بفعل النار أو بفعل الحية ، كذلكها هنا .<sup>(١)</sup>

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن المكر ما شر للقتل و/ المكر سبب للقتل ، ( ٨٢ / ب ) فكان كل واحد منهما مشتركاً في هذا الفعل ، فصار كما لو اجتمعا وقتلاه ، أحدهما سبب ، والآخر : بالباشرة ، فإنه يجب القصاص عليهما ؛ لأن السبب إذا كان قوياً ، أقيم مقام الباشرة<sup>(٢)</sup> ، كما : لو حفر بئراً على قارعة الطريق ، فوقع فيه إنسان فمات ، فإنه يجب على الحافر الضمان ، لهذا المعنى<sup>(٣)</sup> . وأما أبو يوسف فإنه قال : لا أوجب على المكر القصاص ، لأنه ما يشر بنفسه ، ولا أوجب القصاص على المكر . لأنه ما قتل باختياره ، فأورث الشبهة فيهما جميعاً فيسقط القصاص مع الشبهة .<sup>(٤)</sup>

---

= وإنما يصح قول المؤلف إذا حطناه على أن الإكراه غير طبعي\* ، مع أن الجميع اشترطوا الإلجاء\* .

انظر : الشرح الصغير ، ٧٣ / ٥ ؛ قوانين الأحكام الشرعية ، ص ٣٧٤ .  
 ( ١ ) واستدل السرخسي لقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، بقول الله عز وجل :  
 ( يذبح أبناؤهم ويستجيبون نساءهم ) ( القصص / ٤ )  
 ووجه الدلالة كما قال السرخسي : " فقد نسب الله الفعل إلى المحيين وهسيو  
 ما كان مباشراً ، ولكنه كان مطاعاً فأمر به وأمره إكراه\* .  
 انظر بالتفصيل : المبسوط ، ٢٤ / ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ١٧٨ / ٢ .

( ٣ ) المصدر السابق ١٩٤ / ٢ .

( ٤ ) انظر بالتفصيل : المبسوط ، ٢٤ / ٧٥ .



وقال مالك : القصاص يجب على المكره ؛ لأنه مباشر للقتل باختياره <sup>(١)</sup> ، فاجساد  
القصاص عليه أولى <sup>(٢)</sup> .

طلاق المكره  
وعتاقه

### سألة - ٣١٩ -

طلاق المكره واقع ، وعتاقه صحيح ، عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : لا يصح ، ولا يقع <sup>(٤)</sup> .  
دلينا في المسألة : " ما روى أن امرأة وجدت زوجها نائما ، فأخذت سكينها ،  
فجلست على صدره ، فقالت : تطلّقي ثلاثا أو لأذهبك ، فنادى بها بالله تعالى  
فأبى ، فطلقها ثلاثا ، فرفع ذلك إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فأجاز ذلك  
الطلاق <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) وردت العبارة في الأصل بلفظ : لأنه مباشرة للقتل باختياره ، كان هذا  
مباشرا للقتل باختياره )  
( ٢ ) وهذا لا يصلح دليلا لمذهب مالك كما ذكرت ، لأن مذهبه : القصاص على  
المكره والمكره كالشافعية .

انظر تفصيل هذه الأقوال مع أدلتها في المبنى ، ( لابن قدامة ) ٢٦٦/٨ ،  
( ٢٦٧ )

( ٣ ) يقع ويصح طلاق وعتاق المكره عند الأحناف ، ولكن للمكره أن يرجع على الذي  
أكراه بقيمة العبد ونصف مهر المرأة ان كان الطلاق قبل الدخول .  
انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٤٠٧ ، القدوري ، ص ١١٣ ، المبسوط ،  
٢٤/٦٢ ، ٦٣ ، تحفة الفقهاء ، ٣/٤٦٥ ،

( ٤ ) ناذكره المؤلف هو ما كان الاكراه فيه بغير حق ، وأما ان كان الاكراه بحق :  
" كالمولى اذا أكرهه الحاكم على الطلاق وقع طلاقه " ، وكذلك " يتصور الاكراه  
بحق في البيع بشرط العتق " .

انظر : المهذب ، ٣/٢ ، ٧٩ ، الضهّاج ، ص ١٠٧ ، ١٥٧ ، مغنى المحتاج  
٤/٤٩٢ .

( ٥ ) الحديث أخرجه ابن حزم في المحلى ، وأورده الزيلعي في نصب الراية نقلا من  
كتاب الضعفاء للعقيلي ، برواية صفوان بن غزوان الطائى ، =

احتج الشافعي في المسألة : " بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : " لا طلاق في اغلاق " (١) والمراد به : الاكراه (٢)

= ذكر القصة . . . وفيها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ( لا قبلولة في الطلاق ) وفي السند : غازي بن جبلة الجبلاني ، قال ابن ابي حاتم والمخاري : هو منكر الحديث في طلاق المكره ، وقال ابن حزم : " وهذا خبر غاية السقوط . . . " انظر : المحلى ، ٢٠٣ / ١٠ ، و نصب الراية ، ٢٢٢ / ٣ .

( ١ ) الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم في مستدركه ، من حديث عائشة رضي الله عنها :

أبو داود ، في الطلاق ، باب في الطلاق على غلط ، ( ٢١٩٣ ) ، ٢٥٨ / ٢ ، ابن ماجه ، في الطلاق ، طلاق المكره والناس ، ( ٢٠٤٦ ) ، ٦٥٩ / ١ ، وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " ، المستدرک ، ١٩٨ / ٢ .

( ٢ ) وتفسيره : بالاكراه ، هو : قول اكثر علماء الفريسيين : كاهن قتيبة ، والخطابي وابن السيد وغيرهم ، كما ذكره ابن حجر ، وفسره أبو داود في سننسه : بالغضب ، وكذا أحمد ، وقال أبو عبيد : الاغلاق : التضيق ، وقيل : بمعنى الجنون .

انظر : سنن أبي داود ، ٢٥٨ / ٢ ، تلخيص الحبير ، ٢١٠ / ٣ .

قتل المسلم  
بالذي

### ( ١ ) كتاب القصاص

[ مسألة ] - ٣٢٠ -

المسلم يقتل بالذي عندنا (٢) ، وعند الشافعي : لا يقتل (٣) .

دليلنا في المسألة : أن شرع من قبلنا شرع لنا ، إذا نص علينا من غير تكثير (٤) ،

قال الله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) (٥)

( ١ ) القصاص : بكسر القاف ، قال الأزهري : القصاص المماثلة ، وهو ما عوذ من القص وهو : القطع ، وقال الواحدى وغيره من المحققين : هو من اقتصاص الأثر وهو تتبعه ، لأن المقتص يتبع جناية الجاني ، فيأخذ مثلها ، يقال : اقتص من غريمه ، وأقص السلطان فلانا أقصا صا ، أى : قتله قودا ، وأقصه من فلان : جرحه مثل جرحه ، واستقصه : سأل أن يقصه .  
انظر : الصحاح ، المغرب ، الصحاح ، مادة ( قص ) ، تصحيح التنبيه ، ص ١٣١ .

والأصل أن القصاص حكم من ضمن أحكام الجنايات المترتبة عليها : القصاص أو الدية ، والكفارة ، وحرمان الارث .  
وأصحاب كتب الفقه يعنونون هذا الكتاب : بالجنايات . صوب في بعض كتب الشافعية : بكتاب الجراح ، وقال الشربيني : وكان التوبيخ بالجنايات أولى لشمولها : الجناية بالجرح وغيره كالقتل بمثقل وسموم وسحر\* . مغنى المحتاج ، ٢/٤٠ .

والجناية لفظة ما يجهتني من شر\* . وشرعا\* اسم لفعل محرم حل بمال أو نفس\* .  
المغرب ، ( الجناية ) ، الدر المختار ( ٥٢٧/٦ ) مع حاشية ابن عابدين .

( ٢ ) انظر القدورى ، ص ٨٩ ، المسوط ، ١٣١/٢٦ ، تحفة الفقهاء ، ١٤٥/٣ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٥/٦ ، المهذب ، ١٧٤/٢ ، الوجيز ، ١٢٥/٢ ، المنهاج

ص ١٢٣ .

( ٤ ) انظر : أصول البزوى مع كشف الأسرار ، ٢١٢/٣ ، ٢١٣ .

( ٥ ) سورة الحائدة ، آية : ( ٤٥ ) . انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ٤٤٠/٢ .

وما بعد ما .

من غير تفصيل بين المسلم والذي ، صرح بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم )  
/ ( أنه أقاد مسلماً بذى )<sup>(١)</sup> ، وهذا نص . ( ١/٨٣ )

احتج الشافعى فى السألة وهو : أن القصاص منى على المساواة ، ولا مساواة  
بين الكافر والمسلم ، لقوله تعالى : ( لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة )<sup>(٢)</sup> ،  
لأن المسلم عصم دمه بالاسلام ، والذي عصم دمه بعقد الذمة ، فلم يستويا فى  
العصمة ، فوجب أن لا يجب القصاص على المسلم بقتل الذى ، كما لو قتل متأمناً ،  
ولا خلاف أن المسلم اذا قتل ذمياً خطأ يلزمه الدية على قاتله ، ولو قتل المسلم  
المرتد والحرى لا يلزمه شىء .<sup>(٣)</sup>

( ١ ) الحديث أخرجه الدارقطنى والبيهقى من حديث عبد الرحمن بن الهيلمانسى ،  
مرفوعاً ومرسلاً .

فأما المرفوع : فعن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قتل مسلماً بمعاهد ، وقال : ( أنا أكرم من وقى بذمته ) .  
واختلف المحدثون فى رفعه وأرساله ، كما اختلفوا فى رواته ، فقال  
الدارقطنى والبيهقى : " لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى وهو متسروك  
الحديث " . وقالوا : " والصواب : أنه مرسل من حديث ابن الهيلمانسى " .  
وقال الدارقطنى : " وابن الهيلمانسى ضعيف لا تقوم به حجة اذا وصل الحديث ،  
فكيف بما يرسله " .

انظر : سنن الدارقطنى ، ٣/ ١٣٥ ؛ السنن الكبرى ، ٨/ ٣٠ ، ٣١ ؛  
انظر بالتفصيل ما أخذ على الحديث : نصب الرأية ، ٤/ ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

( ٢ ) سورة الحشر ، آية : ( ٢٠ )

( ٣ ) راجع : المصادر السابقة للذهبي .

واستدلوا من النقل بما روى عن على رضى الله عنه مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه  
وسلم : ( لا يقتل مسلم بكافر ) ، أخرجه البخارى ، فى الديات وغيره ،  
باب لا يقتل المسلم بالكافر ، ( ٦٩١٥ ) ، ١٢٠ / ٢٦٠ .

## سألة - ٣٢١ -

قتل الحر  
بالعبد

الحر يقتل بالعبد عندنا (١) وعند الشافعي : لا يقتل (٢) ، ولا خلاف أن الرجل يقتل المرأة (٣).

دليلنا في المسألة وهو : أن القصاص إنما يجب لتفويت الروح ، والعبد والحر في ذلك لا يختلفان ، لأن العبد والحر في حق الحرية سواء (٤) ، لكونه آدمياً أو مخاطباً واحداً ، فوجب أن يستويا في وجوب القصاص (٥).

احتج الشافعي في المسألة : قد ذكرنا أن القصاص مبنى على المساواة ، ولا مساواة بين الحر والعبد ، فوجب أن لا يجب عليه القصاص ، لهذا المعنى (٦).

(١) انظر : القدوري ، ص ٨٩ ، المبسوط ، ١٢٩/٢٦ ، تحفة الفقهاء ،

١٤٥/٣ ، الهداية ، (٢١/١٠) مع النهاية .

(٢) انظر : الأم ، ٢٥/٦ ، المهذب ، ١٧٤/٢ ، الوجيز ، ١٢٥/٢ ، الضهاج ص ١٢٣ .

(٣) انظر : الأم ، ٢١/٦ ، وراجع : مراجع الذهبين السابقة .

(٤) زيدت لاستقامة العبارة .

(٥) واستدل الأحناف لذهبهم من النقل بعمومات آيات القصاص كقوله تعالى

( كتب عليكم القصاص في القتلى ) ( البقرة / ١٧٨ ) وقوله تعالى ( وكتبنا

عليهم فيها أن النفس بالنفس ) ( المائدة / ٤٥ )

انظر بالتفصيل : المبسوط ، ١٣٠/٦ ، النهاية ، ٢١/١٠ .

(٦) واستدل الشافعية لذهبهم بما روى عن علي وغيره من الصحابة رضي الله عنهم

من الآثار أنه ( لا يقتل حر بعبد ) .

( انظر بالتفصيل ما أورده البيهقي من الآثار في ( باب لا يقتل حر بعبد )

٣٤/٨ ؛ تلخيص المبير ، ١٦/٤ ) مع المراجع السابقة للشافعية .

## مسألة - ٣٢٢ -

القتل بحقل

القتل بالحقل ، عندنا : لا يجب به القصاص ،<sup>(١)</sup> وعند الشافعي : يجب به القصاص ،<sup>(٢)</sup> ولا خلاف : أنه إذا قتله بالسوط الصغير ، لا يجب القصاص ، ولا خلاف : في العصا الكبيرة / إذا قتل به .<sup>(٣)</sup>

( ٨٣ / ب )

دليلنا في المسألة وهو " ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه خطب في حجة الوداع فقال : ألا إن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا ، والدية فيه مائة من الأهل<sup>(٤)</sup> " فالنبي ( صلى الله عليه وسلم ) أوجب في شبه العمد : الدية . ولم يوجب القصاص ، ولو كان واجبا لأمره .

( ١ ) الموجب للقصاص عند أبي حنيفة : ما عمد القتل فيه بالسلاح ، أو بها سواء ما يجرح ، فقتله به .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٣٢ ، القدوري ، ص ٨٨ ، تحفة الفقهاء ، ١٤٩ / ٣ ، الاختيار ، ١٥٥ / ٣ - ١٥٧ ، الباب ٣ / ١٤٢ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٦٠٥ / ٦ ، المهذب ، ١٧٧ / ٢ ، الوجيز ، ١٢١ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٢٢ .

( ٣ ) راجع : الحاضر السابقة للمذهبيين ، المغني ( لابن قدامة ) ، ٢٦٢ / ٨ .

( ٤ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن إلا الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما : إله داود ، في الديات ، باب في الخطأ شبه العمد ، ( ٤٥٤٧ ) ، ١٨٥ / ٤ ، النسائي ، في القسامة ، باب كم دية شبه العمد ، ٤٠ / ٨ ، ابن ماجه ، في الديات ، باب دية شبه العمد مغلظة ، ( ٢٦٢٧ ) ، ٨٧٧ / ٢ ، وصححه ابن حبان ، وقال ابن القطان : " هو صحيح ولا يضره الاختلاف " . انظر : نصب الراية ، ٣٣١ / ٤ ، ٣٣٢ ، تلخيص الحبير ، ١٥ / ٤ .

احتج الشافعى فى السألة وهو : أن القصاص إنما يجب بتفويت الروح ، وقد حصل هاهنا ، تفويت الروح بفعل القصد ، فيجب القصاص عليه ، لقول النبى ( صلى الله عليه وسلم ) ( من حرق غرقناه ، ومن غرق غرقناه ، ومن نهش قطعناه ) (١) .

موجب الممد

### [ مسألة - ٣٢٣ - ]

موجب الممد عندنا : القصاص متعمدا ، ليس له المدد الى المال الا برضا [ أوليا من وقع ] (٢) عليه القتل . (٣)

( ١ ) الحديث أخرجه البيهقى فى السنن والمعرفة من حديث الهرا بن عازب رضى الله عنه مرفوعا ، ونقل ابن حجر عن المعرفة قوله : " فى الاسناد بعض مسن يجهل ، وإنما قاله زهاد فى خطبته " .

انظر : السنن الكبرى ، ٤٣ / ٨ ؛ تلخيص الحبير ، ١٩ / ٤ .  
ومن أقوى أدلتهم ما رواه الشيخان من حديث أنس رضى الله عنه ( أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين ، فقطبها ، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بسرعى رأسه بين حجرين ) : البخارى ، فى الديات ، باب من أقاد بهجره ، ( ٦٨٧٩ )  
٢٠٤ / ١٢ ، مسلم ، فى القسامة ، باب ثبوت القصاص فى القتل بالحجر وغيره ( ١٦٧٢ ) ، ١٢٩٩ / ٣ .

انظر : المذهب ، ١٧٧ / ٢ .  
منشأ الخلاف بين المذهبين صادر من تعريف الممد : فالمد عند أبى حنيفة كما عرفه القدورى هو : " ما تمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجرى السلاح فى تفريق الأجزاء ، كالممد من الخشب والحجر والنار " . والمد عند الشافعية كما عرفه النووى ، بأنه : " قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا جازح أو شغل " .  
انظر : القدورى ، ص ٨٨ ؛ المنهاج ، ص ١٢٢ .

( ٢ ) زيدت ما بين القوسين ، لاستقامة العبارة . وفى الأصل : ( ألا برضا عليه القتل )

( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٣٢ ؛ القدورى ، ص ٨٨ ، المبسوط ، ٥٩ / ٢٦ ؛ الهداية ( ٢٠ / ١٠ ) مع البناية .

وعند الشافعي : فوجب العمد شيان : اما القصاص واما الدية ، فالولى بالخيار ان شاء مال الى القصاص ، وان شاء مال الى الدية ، فأيهما مال اليه تعين عليه .<sup>(١)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أن ضمان المتلفات مقدر [ بها ] لمثل ، لأن الله تعالى قال : " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " <sup>(٢)</sup> وقوله : ( وجزأه سبعة سيئة مثلها ) <sup>(٣)</sup> فأوجب المطالبة : في ايجاب القصاص ، لا في ايجاب المال ، لأن بين المال وبين الآدمي لا مطابقة بينهما ، لا من حيث الصورة ولا من حيث المعنى ، وبين القصاص والقتل / مطابقة في كل وجه ، لأنه قتل بارأه قتل ، لأن القتل الأول <sup>(٤)</sup> لتشفى الفيض : ولدرك الثأر ، والقتل الثاني بهذا المعنى ، فكان بينهما مطابقة بهذا الوجه ، فجعلنا حقه في القصاص متعيناً .<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) انظر : الأم ، ١٠/٦ ، المذهب ، ١٨٩/٢ ، الضهاج ، ص ١٢٥ .
- (٢) سورة البقرة ، آية : ( ٩٤ )
- (٣) سورة الشورى ، آية : ( ٤٠ )
- (٤) واستدل الأحناف لذلك بقوله عز وجل ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) ( المائدة / ٤٥ )
- وهو قوله صلى الله عليه وسلم : ( العمد قود )
- الحديث أخرجه ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في مسنديهما من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بهذا اللفظ .
- وأخرج عنه ، أصحاب السنن الأربعة إلا الترمذي ، بلفظ : ( . . . من قتل عمدا فهو قود ، . . . الحديث ) : أبو داود ، في الديات ، باب من قُتل في عَمَيٍّ بين قوم ، ( ٤٥٣٩ ) ، ١٨٣/٤ ، والنسائي في الديات ، باب من قتل بحجر أو سوط ، ٣٩/٨ ، ابن ماجه ، في الديات ، باب من حال بين ولي المقتول وبين القاتل ( ٢٦٣٥ ) ، ١٨٨٠/٢ .
- انظر بالتفصيل : الجسوط ، ٦٠/٢٦ ، نصب الراية ، ١٢٧/٤ ، وما بعدها .



احتج الشافعى فى المسألة : ( بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( من قتل له قتيل ، فأهله بين غيرتين ، ان شاؤا قتلوا ، وان شاؤا مالوا الى الدية ) <sup>(١)</sup> فالنبى ( صلى الله عليه وسلم ) أثبت التخيير بين القصاص والدية ، وهذا نص فى هذه المسألة . <sup>(٢)</sup>

قيمة دية  
العبد

مسألة - ٣٢٤ -

قيمة العبد ، عندنا لا يبلغ بالغة مبالغ ، ولا يزداد على دية الحر ، بل ينقص من دية الحر عشرة <sup>(٣)</sup> وعند الشافعى : يبلغ <sup>(٤)</sup> .  
بيان ذلك : اذا قُتل العبد خطأ ، وكانت قيمته عشرين ألفا ، عند أبى حنيفة دية لا تزداد على عشرة آلاف ، وعند الشافعى : تجب جميع قيمته وهو : عشرون ألفا .  
دليلنا فى المسألة وهو : أن الدية انما تجب بمقابلة الدم ، والعبد والحر فى حق الدم لا يختلفان ، وانما يختلفان فى المالية والرق ، فلو قلنا : أنه يبلغ بالغسة مبالغ ، يكون فى هذا ايجاب المال فى مقابلة دم العبد زيادة على دم الحر ، فيؤدى الى تفضيل العبد على الحر ، وهذا لا يجوز . <sup>(٥)</sup>

( ١ ) الحديث أخرجه الجماعة الا الترمذى ، عن أبى هريرة رضى الله عنه ، ولفظ سلم : ( من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما أن يفدى واما أن يقتل ) : البخارى ، فى الديات ، باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ( ٦٨٨٠ ) ، ٢٠٥ / ١٢ ، سلم ، فى الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وشجرها ولقطتها ، ( ١٣٥٥ ) ( ٢٠ / ٩٨٨ ) .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ١٨٩ / ٢ .

( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٤٣ ، القدورى ، ص ٩٢ ، الهداية ( ٢٩٤ / ١٠ ) مع البناية .

( ٤ ) انظر : الأم ، ٢٥ / ٦ ، ٢٦ ، المذهب ، ٢١١ / ٢ .

( ٥ ) واستدل الأحناف لمذهبهم بقول الله عز وجل ( ودية سلمة الى أهلها )

( النساء / ٩٢ ) =

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن المال إنما يجب لها هنا حقاً للمولى ففى

مقابلة تفويت مالية العبد ؛ لأن حق المولى مالية العبد ، والعبد يساوي هاهنا ( ٨٤ / ب )  
عشرين ألفا ، فلو نقصنا منه يكون هذا بخمسة في حق المولى ، فأوجبناه بالغة مبالغ. <sup>(١)</sup>

مسألة - ٢٢٥ -

## اشترك الألب

مع اجنبی فی

قتل الاہن

الأب والأجنبي إذا اشتركا في قتل الابن ، أجمعوا<sup>(٢)</sup> : على أنه لا قصاص على  
الأب ، واختلفنا في الأجنبي ، هل يجب القصاص عليه ؟ عندنا : لا يجب ، وعند  
الشافعي : يجب .<sup>(٤)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أن هذا قتل حصل بفعلين : فعل أحدهما : موجب  
والآخر : غير موجب فلا يجب القصاص ، كالحا طى \* مع الحامد اذا اشتركا في القتل ،  
فانه لا قصاص عليهما ، فكذلك هاهنا . ( ٥ )

= ووجه الاستدلال : أن الله تعالى أوجبها مطلقا من غير فصل بين الحر والعبد  
والدية اسم للموجب بمقابلة الآدمية ؛ ولأن فيه معنى الآدمية حتى يكون  
مكلفا ، وفيه معنى المالية ، والآدمية أعلاهما فيجب اعتبارها بأهمسدار  
الأدنى عند تعذر الجمع بينهما". الهداية (٢٩٦/١٠) مع البناية.

( ۱ ) وعلل الشیرازی ذلك نحوه : " لأنه مضمون بالاتلاف الحق الآدمی بغير جنسه ، فضمنه بقیته بالغۃ ما بلغت ، کسائر الأموال . "

انظر : المهدب ٢٠ / ٢١١ .

( ٢ ) انظر ما نقله ابن قدامه من الاجماع ، على أن لا قصاص على الأب : المغنسي ،

• 595 • 595/2

(٣) انظر: مختصر الطحاوى، ص ٢٣١؛ الميسوط، ٩٤/٢٦؛ تحفة الفقهاء،

• 133/5

(٤) انظر : مختصر المزنى، ص ٢٣٧ ؛ المذهب، ١٧٥/٢ ؛ المنهاج، ص ١٢٣ .

(٥) أنظر بالتفصيل : المرسوم ، ٢٦ / ٩٥ .

احتج الشافعى فى السألة وهو : أن هذا القتل قتل عمد محض ، ينفى أن  
يجب القصاص عليهما ، إلا أنه سقط القصاص عن الأب شبهة للأبوة ، وأما الأجنبى  
فلا شبهة فى حقه ، لأن فعله عمد محض ، فأوجبنا القصاص عليه . ( ١ )

اشتركتاثنين

سألة - ٣٢٦ -

اليدان لا تقطعان (٢) باليد الواحدة [عندنا] (٣) ، وعند الشافعى : تقطع (٤) .  
فى قطع يد واحدة

دلينا فى السألة وهو : أن القصاص فى الأطراف منى على المساواة بين اليدين  
ومن اليد الواحدة ؛ لأنه جزء ممين ، بخلاف القصاص [فى النفس] (٥) ؛ لأنفسه  
تقتل العشرة بالواحد ، وإنما كان كذلك ؛ لأن القصاص إنما يجب لتفويت الروح ،  
والروح ما لا يتجزأ ، فجعلنا كل واحد منهما قاتلا على الكمال ، وأما هاهنا قطع  
اليدين متجزئ ، فيمكننا أن نجعل كل واحد منهما قاطعا بعمده ، فأوجبنا فيه  
المساواة . ( ٦ )

( ١ ) انظر : المذهب ، ١٢٥ / ٢ ، مغنى المحتاج ، ٢٠ / ٤ .

( ٢ ) صورة السألة : إذا وضع أحد الجانبين السكين من جانب والآخر من جانب ،  
وأمرّا حتى التقى السكينان ، أو وضعا سيفاً على يده وتحاملا عليه دفمسة  
واحدة فأباناها .

( ٣ ) ولا قصاص على القاطعين عند الأحناف ، وعليهما نصف الدية .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٣١ ؛ القدورى ، ص ٩٠ ، المسبوط ،

١٣٢ / ٢٦ ؛ تحفة الفقهاء ، ١٤٥ / ٣ .

( ٤ ) انظر : المذهب ، ١٢٩ / ٢ ؛ الضهّاج ، ص ١٢٣ .

( ٥ ) زيدت لاستقامة العبارة .

( ٦ ) راجع : المسبوط ، ١٣٢ / ٢٦ .

/ احتج الشافعي في المسألة وهو : أن المعنى في وجوب القصاص إنما هو (١/٨٥) الزجر ، ألا ترى أن القصاص في النفس ، تقتل المشرة بالواحد لا اعتبار معنى الزجر ، لا يراعى فيه الماثلة ، لأن حرمة النفس أقوى من حرمة الطرف ، وفي النفس لا تعتمدها المساواة من العدد ، والطرف أولى (١).

### مسألة - ٣٢٧ -

استيفاء  
الكبير القصاص

إذا ثبت القصاص بين الصغير والكبير ، عندنا : يجوز للكبير استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغير ، وقبل افاقة المجنون (٢) ، وعند الشافعي : لا يجوز للكبير استيفاء القصاص حتى يبلغ الصغير (٣).

ولا خلاف أنه إذا ثبت القصاص للحاضر والغائب ، لا يجوز للحاضر استيفاءه حتى يقدم الغائب (٤).

دليلنا في المسألة وهو : أن القصاص حق لا يتجزأ ، وجب بسبب لا يتجزأ وما لا يتجزأ إذا جرى ينعدم ، أما أن يثبت كله أو لا يثبت ، أو يثبت بعضه ، ولا يمكن أن لا يثبت ، لأنه ثابت ، ولا يمكن أن يثبت لكل واحد منهما ، لأنه لا يتجزأ ، فأثبتنا لكل واحد منهما ، ولأنه استيفاء القصاص على الكمال ، كما قلنا : في ولايته النكاح (٥).

(١) انظر : المذهب ، ١٧٩/٢ ، مغنى المحتاج ، ٢٦/٤ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٣٩ ؛ المبسوط ، ١٧٤/٢٦ ؛ تحفة الفقهاء ،

١٤٦/٣ ؛ الهداية ، ٤٠/١٠ . مع النهاية .

(٣) انظر : الأم ، ١٣/٦ ؛ المذهب ، ١٨٥/٢ ؛ الوجيز ، ١٣٥/٢ ؛ المنهاج

ص ١٢٥ .

(٤) راجع : الصادر السابقة للذهبي .

(٥) انظر بالتفصيل : المبسوط ، ١٧٤/٢٦ ، ١٧٥ ، الهداية ، (١٠/٤٠ ، ٤١) ،

الدر المختار (٥٣٩/٦) مع حاشية ابن عابدين .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن القصاص حق مشترك بين الصغير والكبير ، فلو قلنا : بأنه يثبت للكبير استيفاءه ، يكون في هذا استيفاء القصاص مع توهم العفو والسقوط ؛ لأن الصغير ربما يبلغ فيمفو عن هذا القصاص ، والعفو مندوب شرعياً ، لقوله تعالى : ( وأن تعفوا أقرب للتقوى ) <sup>(١)</sup> / فلو قلنا : بأنه يثبت للكبير يكسون ( ٨٥/ب ) هذا استيفاء القصاص مع توهم العفو ، فوجب أن ينتظر إلى بلوغ الصغير ، كما قلنا في الفائب والحاضر . <sup>(٢)</sup>

قتل الواحد  
بالجماعة

### سألة - ٣٢٨ -

الواحد اذا قتل جماعة ، عندنا : هذا الواحد يقتل بالكل [ و ] لا ينتقل الباقي إلى الدية <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : يقتل بالأول ، والهاقون ينتقلون إلى الدية <sup>(٤)</sup> .  
دللنا في المسألة : أجمعنا : على أن العشرة تقتل بالواحد ، وجب أن يقتل الواحد بالعشرة ، لأن الشرع لما جمل العشرة مثلاً للواحد ، فمن ضرورته أن يكون هذا الواحد مثلاً للعشرة ، لأن المطابقة لا تكون بأحد الطرفين ، كالمعدل ، لأن أحد الجوانب لما كان عدلاً للآخر ، لا بد أن يكون المعدل للآخر مطابلاً له <sup>(٥)</sup> .  
احتج الشافعي في المسألة وهو : أن القصاص عبارة عن المساواة ، ولا مساواة بين الواحد والعشرة ، لانا لو خيلنا والقياس ، لكنا نقول : ان العشرة لا تقتل بالواحد ، الا أنا تركنا القياس بحديث عمر رضي الله عنه :

( ١ ) سورة البقرة ، آية : ٢٣٧

( ٢ ) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٩٠ ، المبسوط ، ٢٦/١٢٧ ، تحفة الفقهاء ، ٣/١٤٤ .

( ٤ ) انظر : الأم ، ٦/٢٢ ، المهذب ، ٢/١٨٤ ، الوجيز ، ٢/١٢٧ ، ١٣٥ ،

المنهاج ، ص ١٢٣ .

( ٥ ) انظر : المبسوط ، ٢٦/١٢٨ .

لما روى أن سبعة قتلوا واحداً بصنما<sup>١</sup> ، فقتلهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال :  
( لو ثما لأطيه أهل صنما<sup>١</sup> لقتلتهم )<sup>(١)</sup> وكان المعنى فيه : أن الجماعة قتلوا  
الواحد [فجعلنا كل واحد منهم قاتلاً على الكمال باعتبار أن الروح لا يتجزأ ، فلم  
تعتبر المساواة بهذا المذر ، وهذا المعنى / في هذا الجانب مدوم<sup>(٢)</sup> . ( ١٦ / أ )

### مسألة - ٣٢٩ -

عند الصبي  
في القتل

لا خلاف أنه لا قصاص على الصبي والمجنون ، وأما الصبي إذا عد إلى قتل البالغ ،  
فعمدنا : عمده وخطأه سواء<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : عمده عمده<sup>(٤)</sup> .

وفادته : أن الدية عندنا : تجب على عاقلته ، لأنه بمنزلة قتل الخطأ ، وعند  
الشافعي : قتله عمده ، تجب الدية في ماله ، إلا أن القصاص يسقط لمذر الصبا .

دلينا في المسألة : بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( رفع القلم  
عن ثلاث : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفريق ، وعن النائم حتى  
يستيقظ )<sup>(٥)</sup> قال النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أخبر أن الصبي مرفوع عنه القلم ،

( ١ ) الأثر أخرجه الإمام مالك ، عن سعيد بن المسيب في الموطأ : كتاب العقول ،  
باب ما جاء في الغيلة والسحر ، ٨٧١ / ٢ ، والبخاري عن ابن عمر ، في الديات  
باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم ، البخاري ،  
( ٢٢٦ / ١٢ ) مع فتح الباري .

( ٢ ) وذكر الشيرازي علة " تعين حق الباقيين في الدية ، [بقوله] ، لأنه فاتهم  
القوم بغير رضاهم ، فانتقل حقهم إلى الدية ، كما لو مات القاتل " .  
المهذب ، ١٨٤ / ٢ .

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٩١ ، المبسوط ، ٨٦ / ٢٦ ، الاختيار ، ١٦٣ / ٣ .  
( ٤ ) عند الصبي عمده على القول الأظهر ، كما نص عليه النووي في المنهاج ، ص ١٢٢ .  
( ٥ ) سبق تخريج هذا الحديث في المسألة ( ٤٦ ) ص

فلو قلنا : بأن فعله عمد ، لأجرينا عليه القلم ، وهذا لا يجوز .

احتج الشافعى فى هذه المسألة وهو : أن هذا ضمان اتلاف ، والصبي والبالغ فى ضمان الاتلاف سواء ، ألا ترى أنه لو أتلّف مال انسان ، يجب الضمان فى ماله <sup>(١)</sup> فكذلكها هنا .

سراية القود

مسألة - ٣٣٠ -

سراية القصاص ، تكون مضمونة : عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعى : لا تكون مضمونة . <sup>(٣)</sup>

بيانه : اذا قطع رجل [أو] يد رجل ظلما ، ثم أن المقطوع يده قطع بمسد القاطع قصاصا ، فسرى الى نفسه ومات من ذلك ، فان عندنا : تجب عليه دية النفس ، وعند الشافعى : لا يجب عليه شىء ، ويكون هدرا .

دليلنا فى المسألة وهو : أن الشرع انما أوجب القصاص ، بشرط السلامة / ، لأن (٨٦/ب) المغفونندوب اليه ، فلهذا لا يقطع فى الحر الشديد ، ولا فى البرد الشديد ، ولهذا أمر الشرع لحسمه ؛ لأن القطع الأول مقتصر ، والقطع الثانى : وجب أن يكون مقتصرا فاذا سرى الى النفس ، فقد استوفى ما بهن حق له ومن مالىس بحق له ، لأن حقه فى الأطراف لا فى النفس ، فاذا سرى الى النفس وجب أن يضمن ، كما لو قطع يد رجل ظلما ، فمات من ذلك . فانه يكون مضمونا عليه ، فكذلكها هنا . <sup>(٤)</sup>

احتج الشافعى فى المسألة وقال : ان الشرع أطلق له الاستيفاء ، والاستيفاء : تارة يكون مقتصرا ، وتارة يكون ساريا ؛ لأن السراية والاقتصار ليس يكون فى وسمه ، لأننا لو قلنا : بأنه يقطعه قطعا مقتصدا ، ولمس فى وسمه ذلك ، لا تمنع [مسن] استيفاء حقه ، لأنه لما قطع طرفه من الموضع الذى قطعه فى الأول ،

(١) انظر : المذهب ، ١٩٤/١ ، ١٩٥ ، ١٩٥ ، ٢٠٢/١٠ ، الروضة ، ٢٠٢/١٠ .

(٢) مختصر الطهاوى ، ص ٢٤٠ ؛ المسوط ، ١٤٧/٢٦ .

(٣) انظر : المذهب ، ١٨٩/٢ ، المنهاج ، ص ١٢٦ .

(٤) انظر : المسوط ، ١٤٨/٢٦ ، وما بعدها .

فقد استوفى ما هو حق له ، فسراية المتولدة منه ، وجب أن لا يكون ضمنوا عليه ،  
كما نقول : في الامام اذا قطع يد السارق ، فسرى الى النفس فمات ، فانه لا يجنب  
الضمان عليه ، فكذلك هاهنا . ( ١ )

### مسألة - ٣٣١ -

سراية للجناية  
رجل قطع يد رجل فمات ، فان عندنا : يقتل القاطع ولا تقطع يده ، ( ٢ )  
والشافعي : تقطع يده ، فان مات ، فلا يجوز قتله . ( ٣ )

دليلنا في المسألة : لأنه لما قطع يده فسرى الى النفس ، كان هذا قتلا / من ( ١ / ٨٢ )  
الأصل ، لأن القتل ليس الا جرح يحق به خروج الروح ، وقد وجد هذا المعنى هاهنا ،  
فيكون قتلا ، فأوجبنا عليه القتل . ( ٤ )

( ١ ) واستدل الشيرازي من النقل بما روى أن عمر وعلياً رضي الله عنهما قالا - فسي  
الذي يموت من القصاص : ( لادية له ) . انظر : السنن الكبرى ، ٨ / ٦٨ .  
انظر : المهذب ، ٢ / ١٨٩ .

( ٢ ) انظر : المبسوط ، ٢٦٠ / ١٤٩ ؛ الاختيار ، ٣ / ١٦٥ ،

( ٣ ) جملة موقف الشافعية من المسألة : أن لولى المجنى عليه الخيار بين أحسد  
أمرين :

أما القطع أولا ثم حرّرقته ، أو الحز رأسا وبجاشرة .

وما عرضه الزمخشري هنا يتناسب مع الخيار الأول ، ذلك أنه نص على القطع ،  
ثم حدث أن مات الجاني بسراية القطع ، وحينئذ فلا يكون محلا للحسر ،  
وعليه فلا يجوز قتل الجاني ، لأنه قد استوفيت حياته قضا .

انظر : الأم ، ٦٠ / ١٢ ؛ المهذب ، ٢ / ١٨٩ ؛ المنهاج ، ص ١٢٥ ؛ الروضة ،  
٩ / ١٦١ ، وما بعدها .

( ٤ ) انظر : المبسوط ، ٢٦٠ / ١٤٩ ، ١٥٠٠ .



احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن القصاص عبارة عن المساواة ، وهو مأخوذ :  
من القص ، فلو اعتبرنا المساواة لفعلنا به كما فعل الأول ، لأن الأول قطع وقتل ،  
فأوجبنا عليه القطع ، وهو الفعل الأول ، حتى يكون مراعاة للتسوية بينهما . ( ١ )

### مسألة - ٣٣٢ -

اعتبار الماثلة  
فى القصاص

الماثلة فى القصاص ، غير معتبرة عندنا ( ٢ ) ، وعند الشافعى : معتبرة . ( ٣ )  
بيانه : أن من قتل انسانا بالاهراق ، أو بالاغراق ، أو بالسّم ، فإن عندنا :  
يقتل بالسيف ، وعند الشافعى : يفعل به كما فعل .  
دلينا فى المسألة وهو : ما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( لا قود  
الا بالسيف ) ( ٤ ) أى لا يستوفى القصاص الا بالسيف .  
احتج الشافعى فى المسألة : بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال :  
( من حرق حرقناه ، ومن غرق أغرقناه ) ( ٥ ) وهذا نص فى هذا المصنى .

( ١ ) راجع المصادر السابقة للشافعية .

( ٢ ) انظر : القدورى ، ص ٨٩ ، المبسوط ، ١٢٢ / ٢٦ ، الاختيار ، ١٦٠ / ٣ .

( ٣ ) انظر : مختصر المزنى ، ص ٢٤١ ، المذهب ، ١٨٧ / ٢ ، الوجيز ، ١٣٦ / ٢ ،  
المضاهج ، ص ١٢٥ .

( ٤ ) الحديث أخرجه ابن ماجه عن النعمان بن بشير رضى الله عنه ، والدارقطنى ،  
والبيهقى فى سننهما ، وغيرهم عن أبى هريرة وأبى بكر رضى الله عنهما . وإسناده  
ضعيف كما ذكره المحدثون .

انظر : ابن ماجه ، فى الدييات ، باب لا قود الا بالسيف ، ( ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٧ )  
سنن الدارقطنى ، ٨٨٩ / ٢ ، سنن الكبرى ، ٨٧ / ٣ ، السنن الكبرى ، ٨٣ / ٨ ، تلخيص  
الحبير ، ١٩ / ٤ .

( ٥ ) الحديث قد سبق تخريجه فى المسألة ( ٣٢٢ ) ، ص

## سألسة - ٣٣٣ -

لجوء القاتل

الى الحرم

القاتل اذا التجأ الى الحرم ، أو قاطع الطريق اذا التجأ الى الحرم ، عندنا : لا يستوفى القصاص في الحرم ، ولكن يضيّق عليه أمره ، حتى لا يؤاكل ولا يشارب ولا يهايع ، حتى يخرج الى المحل فيستوفى منه القصاص <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : يستوفى ففسى الحرم . <sup>(٢)</sup>

دليلنا : قوله تعالى ( من دخله / كان آمناً ) <sup>(٣)</sup> ، جمل الداخل آمناً ، لأنه ( ٨٧/ب ) لما دخل في الحرم ملتجئاً معظمًا ، وجب أن يكون آمناً عن القتل ، عملاً بهذه الآية . احتج الشافعى في المسألة وقال : قد أجمعنا على أنه لو قتل في الحرم ، أو قطع الطريق في الحرم ، فانه يقتل ، فكذلك هاهنا اذا قتل خارج الحرم ثم دخل الحرم ، فلو قلنا : أنه ينتظر الى حين خروجه ، يفوت من له حق القصاص ، ومن له القصاص حقه محترم مراعى ، ومراعاته : استيفاء القصاص في الموضع الذى قدر عليه . <sup>(٤)</sup>

( ١ ) انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ٢٠/٢١ : الدر المختار ( ٣/٦٢٥ ) مع حاشية ابن عابدين .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ١٨٩/٢ ، الوجيز ، ٢٠/٢٣٦

( ٣ ) سورة آل عمران ، آية : ( ٩٧ )

راجع بالتفصيل : أحكام القرآن للجصاص ، ٢٠/٢٠ - ٢٣ .

( ٤ ) واستدل الشيرازى على قتل القاتل الملتجئ الى الحرم ، بقوله عز وجل :

( وأقتلوهم حيث وجدتموهم ) ( النساء / ٨٩ ) ، وقال : " لأنه قتل لا يوجب

الحرم ضمانه ، فلم يمنع منه ، كقتل الحبة والعقرب " . المذهب ، ١٨٩/٢ .

قطع ذكر

سألة - ٣٣٤ -

الخصى

من قطع ذكر الخصى لا يضمن ، ولكن تجب حكومة عدل (١) ، عندنا (٢) ، وعند الشافعى : يضمن . (٣)

دللنا فى السألة وهو : أن آلة الخصى آلة ناقصة ، لأننا لو أوجبنا عليه كمال الدية ، لا يكون فى هذا اعتبار المماثلة ، ألا ترى أنه لو قطع يد الشل لا يضمن قيمته وإنما تجب حكومة عدل عليه . (٤)

احتج الشافعى فى السألة : أنه لما قطع ذكر الخصى ، فقد فوت عليه آلة سالحة لذلك العمل ، فوجب عليه الضمان ، كما لو قطع ذكر الفحل . (٥)

(١) وتجب الحكومة فى الجنايات التى لا تقدر فيها من الدية ، ولم تعرف نسبتها من مقدار . ويكون التقدير بمدى كرم المجرور ، وللفقهاء فى كيفية التقدير طريقتان :

الأولى : حساب جزء نسبته الى دية النفس ، كما قال الطحاوى : بأن يقوم ملوكا بدون هذا الأثر ، ويقوم به الأثر ، ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين فتكون ما يقابله من الدية ، بشرط أن لا تزيد على مقدار الطرف المجرور .

والثانية : نسبة قدر الشجة من الموضحة فى الألم وسط الهرم وما أشبهه ، لأن ما لا نص فيه يرد الى المنصوص عليه ولا يكون التقدير الا بالرجوع الى أهل الخبرة والمعرفة . انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٣٨ ؛ الهداية (١٠/١٦٢) مع النهاية ؛ الأم ، ٨٣/٦ ، ٨٩ ؛ الوجيز ، ١٤١/٢ ؛ المنهاج ، ص ١٢٧ .

(٢) انظر : المبسوط ، ٨٠/٢٦ .

(٣) والمقصود بالضمان هنا القود ، كما نص عليه الشافعى والغزالى والنووى :

" فيقطع فحل بخصى " . انظر : مختصر المزنى ، ص ٢٤٣ ؛ المهذب ، ١٨٩/٢ ؛

الوجيز ، ١٣٢/٢ ؛ المنهاج ، ص ١٢٤ .

(٤) انظر : المبسوط ، ٨٠/٢٦ .

(٥) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

## كتاب الدية (١)

[سألة] - ٣٣٥ -

القتل في  
أشهر الحرم  
أو قتل ذي رحم

إذا قتل الرجل خطأ في أشهر الحرم ، أو قتل ذا رحم محرم ، فإن عندنا : تلزمه دية مخففة (٢) ، وعند الشافعي : تلزمه دية مغلظة ، وهي : اثنا عشر ألف درهم . (٣)

(١) الدية : في اللغة ، مصدر ودى القاتل المقتول ، إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ، والتاء في آخرها عوض عن الواو في أولها والأصل : ودية مثل ، وعدة ، تقول : وديت القتل أدية دية ، أعطيت ديته ، واتديت : أخذت ديته . انظر : مختار الصحاح ، الصباح ، مادة : ( ودى ) وشعرا عرفها العيني من الأحناف بأنها : " اسم لضان تجب بمقابلة الأديسى أو طرف منه " . النهاية ، ١٠ / ١٢٢ . وعرفها الشريفي والرملي من الشافعية بأنها : " المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فيما دونها " . مغنى المحتاج ، ٤ / ٥٣ ، نهاية المحتاج ، ٢ / ٣١٥ .

(٢) وتنقسم دية النفس الى : مغلظة ومخففة ، فإن كان القتل عمداً أو شبه عمداً بالاضافة الى ما ذكر في المسألة بالنسبة للشافعية فالدية مغلظة ، وإن كان القتل خطأ فالدية مخففة .

الأصل في الدية الابل ، ومن ثم خص الأحناف التفليظ في الابل فقط ، واختلف فقهاء المذهبين في تصنيف الابل بحسب السن في المغلظة : فذهب الأحناف الى التصنيف بالأربع : خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، وذهب الشافعية الى أنها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه .

ولا خلاف ، بأنها في المخففة مخمسة ، ومن الورق عشرة آلاف درهم ، لدى الأحناف ، واثنا عشر ألف درهم على القول القديم عند الشافعي . والجديد عنه : تجب قيمة الابل بالفة ما بلغت يوم وجوب التسليم .

(٣) وما ذكره المؤلف بأن المغلظة عند الشافعي بالورق : اثنا عشر ألف درهم غير مستقيم وإنما يستقيم إذا حطناه على الدية المخففة على القول القديم كما ذكرته . =

دليلنا في المسألة : لأن قتل ذى رحم محرم ، أو قتل أجنبي لا يختلف من حيث القتل ، وكذلك القتل / في أشهر الحرم أو في غير أشهر الحرم لا يختلف من حيث ( ١/٨٨ ) القتل ؛ لأنه حرام كله ، فوجب أن لا يزايد على الدية بقتله ، كما لو قتل في الحرم .<sup>(١)</sup>

احتج الشافعى في المسألة : لأن موجب الجناية يتغلظ بتغليظ الجناية ، لأن الجناية قد تتغلظ من حيث الزمان والمكان ، ألا ترى أن شرب الخمر حرام ، فلو شرب في شهر رمضان ، كانت جنايته أعظم ، واثمه أكثر ، وكذلك الزنا في المسجد يكون أعظم اثماً من موضع آخر ، فدل على أن الجناية تتغلظ ، فإذا تغلظت الجناية وجب أن يتغلظ موجهه ، لأن قتل ذى رحم محرم ليس بقتل الأجنبي ، لأن في قتل الأجنبي تغويت الروح ، وفي المحرم هذا المعنى موجود وقطبيعة الرحم ، فتتغلظ الجناية من هذا الوجه .<sup>(٢)</sup>

### مسألة - ٣٣٦ -

ما يلزم بحلق  
اللحية  
وغيرها

إذا حلق لحية انسان ، أو حلق شعره ، ولم يثبت مكانه أخرى ، أو حلق حاجبيه ولم يثبت ، لزمه : كمال الدية عندنا<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعى : تلزمه حكومة عدل .<sup>(٤)</sup>

- 
- = انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٣٤ ، والقدرى ، ص ٩٠ ، الهداية ( ١٠/١ )
- ( ١٢٢ ، ١٢٤ ) مع البناية ، الأم ، ١١٣/٦ ، المذهب ، ١٩٧/٢ ، الوجيز ١٤٠/٢ ، المضاج ، ص ١٢٦ .
- ( ١ ) انظر : البناية ، ١٢٥/١٠ ، وما بعدها .
- ( ٢ ) واستدل الشيرازى لتغليظ الدية : بقضاء عمر وعثمان وابن عباس رض الله عنهم بالتغليظ في مثل هذه الواقعات .
- انظر بالتفصيل : المذهب ، ١٩٧/٢ .
- ( ٣ ) انظر : القدرى ، ص ٩٠ ، المبسوط ، ٢٦٠/٧٠ ، ٧١ ، الهداية ( ١٠/١٤٣ ) مع البناية .
- ( ٤ ) انظر : الأم ، ٨٢/٦ ، المذهب ، ٢٠٩/٢ ، نهاية المحتاج ، ٣٤٤/٧ .

دليلنا في السألة وهو : أنه لما خلق لحيته ، فقد أزال الجمال على الكمال ، فلزمه كمال الدية ، كما لو أزال المنفعة على الكمال : بقطع اليدين والرجلين ، لأن في نفس الآدمي شيئين : المنفعة ، والزينة واللحية : زينة الرجل ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ( إن الله تعالى زين الرجال باللحي والنساء بالذواشب ) (١)

احتج الشافعي في السألة : / بأن اللحية لو كان فيها جمال ، كان أهل الجنة ( ٨٨ / ب ) باللحي ؛ لأنه روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( أهل الجنة جرد مرد مكحلون ) (٢) عرفنا بهذا أن اللحية ليست بالكمال ، فأوجبنا فيه الحكمة . (٣)

### سألة - ٣٣٧ -

الوطء المؤدى  
الى عدم  
استحسانك  
الوطء  
إذا وطئ امرأة ، فأفضاها حتى لا يستصك البول ، تلزمه الدية عند نسائها ، ولا يلزمه المهر (٤) وعند الشافعي : تلزمه الدية والمهر جميعا . (٥)

(١) هذا النص لم أعثر عليه في كتب الأحاديث ، وإنما ذكره السرخسي ، وأسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكره العميني بلفظ : ( وروى أن الله تعالى ملائكة يسمعون سبحان من زين الرجال باللحي والنساء بالذواشب ) ، ولم يذكر شيئا عن هذه الرواية .

انظر : المبسوط ، ٧٢ / ٢٦ ، البناية ، ١٠٠ / ١٤٣ .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي عن معاذ بن جبل ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( يدخل أهل الجنة الجنة جردا مردا مكحلين أبنا ثلاثين ، أو ثلاث وثلاثين سنة ) : الترمذي ، في صفة الجنة ، باب ما جاء في سن أهل الجنة ، ( ٢٥٤٥ ) ، وقال : " هذا حديث حسن غريب ، وصححه أصحاب قتادة روي هذا

عن قتادة مرسلا ولم يسنده " ، ٦٨٢ / ٤ .

(٣) انظر بالتفصيل : المصادر السابقة للشافعية .

(٤) انظر : المبسوط ، ٧٥ / ٩ ، ٦٩ / ٢٦ .

(٥) يستوى في دية الإفضا ، الزوج والوطئ بشبهة ، ويستقر المهر على الزوج بالوطء المتضمن للإفضا ، ويجب مهر المثل على الوطئ بشبهة ، وكذا على الزاني إن كانت مكرهة وعليه الحد .

انظر : الأم ، ١٥٥ / ٦ ، المهذب ، ٢٠٩ / ٢ ، الروضة ، ٣٠٣ / ٩ .

دليلنا في الصألة : أنا أوجبنا الدية بدلا عن جميع النفس ، فلو أوجبنا عليه

المهر ، يكون في هذا اجتماع الضمانين في مقابلة نفس واحدة ، وهذا لا يجوز . ( ١ )

احتج الشافعي في الصألة : بأن وجوب الدية في مكان الجنابة ، وهو : الافضاء ،

وانما المهر يجب : بالوطء ، فوجوب الدية لا يسقط عن وجوب المهر ، كما نقول في

الجلد مع النفى . ( ٢ )

### صألة - ٣٣٨ -

ما تتحمل

العاقلة من  
الدية

دية الخطأ عندنا ، اذا كانت أقل من دية الموضحة ( ٤ ) ، لا تتحملها العاقلة ( ٥ )

وعند الشافعي : تجب على العاقلة ، قليلة كانت أو كثيرة . ( ٦ )

( ١ ) راجع : المصدر السابق للأحناف .

( ٢ ) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

( ٣ ) الأم ، ١٣٣/٦ ؛ المهذب ، ٢٦٨/٢ ؛ المنهاج ، ص ١٣٢ ، انظر

الصألة بالتفصيل في الصألة ( ٣٤٦ ) ص

( ٤ ) الموضحة : " هي [ الشجة ] التي توضح المظم أي : تهيئه " . الهدايسة

( ١٥٥/١٠ ) مع النهاية .

( ٥ ) انظر : القدوري ، ص ٩٤ ؛ المبسوط ، ٦٦/٢٦ ، ٨٤ ، الهدايسة

( ٣٩٤/١٠ ) مع النهاية .

( ٦ ) انظر : الأم ، ١١٦/٦ ؛ المهذب ، ٢١٢/٢ ؛ الوجيز ، ١٥٥/٢ ؛

المنهاج ، ص ١٢٩ .

دليلنا في المسألة وهو : أنا لو خطينا والقياس لكنا نقول : بأنه لا تجب الدية على الماكلة ؛ لأن وجوب الضمان على غير الجاني ، ماهو الا بخلاف القياس ، الا أنا أوجبناها بالشرع ؛ لأن الشرع أوجب الدية على الماكلة في النفس ، وعلى ما دون النفس على موافقة القياس <sup>(١)</sup> /

( ١ / ٨٩ )

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن أرش الموضحة انما يجب بدلا عن النفس ، والشرع أوجب بدلا عن نفس الغائت بالخطأ على الماكلة ، ولم يفصل بين القيسل والكثير ، فهو على العموم. <sup>(٢)</sup>

( ١ ) ( ٢ ) الاصل في تحمل الماكلة الدية ما أخرجه سلم في صحيحه عن ابي هريرة والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما بالفاظ مختلفة : ( ضربت امرأة غيرة لها بممود فسطاط ، فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يدبها على عبيسة القاتلة ) :

سلم ، في القصة . . . والديات ، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقله الجاني ، ( ١٦٨١ ، ١٦٨٢ ) ١٣٠٩ / ٣ - ١٣١١ .

واستدل الأحناف لذ هبهم بنص حد يث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفين ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم : ( لا تعقل المواقل عمدا ولا عسدا ولا صلحا ولا اعترافا ، ولا ما دون أرش الموضحة ) الحديث غريب مرفوعا كما ذكره الزيلعي .

وأخرجه البيهقي في سننه عن الشعبي عن عمر ، وقال : هذا منقطع والمحفوظ أنه من قول الشعبي ، ثم أخرجه عن الشعبي ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، ولم يذكر اللفظ الأخير : ( ولا ما دون أرش الموضحة ) وكذلك رواه ابو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث كما ذكره الزيلعي ، ولكن أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابراهيم النخعي قوله : ( لا تعقل العاقل ما دون الموضحة . . . ) انظر : مصنف عبد الرزاق ، ٤ / ١٠٤ ، السنن الكبرى ، ٨ / ١٠٤ ، نصب الرأية ،



تحمل الجاني  
من الدية

### سألة - ٣٣٩ -

الجاني ، عندنا : يتحمل من الدية ، وعند الشافعي : لا يتحمل .  
دليلنا [ في السألة ] وهو : أن الدية إنما تجب بدلا عن نفس الغائب بسبب  
الجنابة ، والقاتل هو الجاني ، والمأكلة ليست بجنابة ، ثم إن المأكلة لما  
تحملت هذه الدية مع عدم الجنابة ، فالجاني أولى أن يتحمل (٣)  
احتج الشافعي في السألة وقال : لو خلى القياس لكانا نقول : بأن الدية  
لا تجب في الخطأ ، لأن الخطأ موضوع في الشريعة ، إلا أن الشرع أوجب الدية في  
الخطأ بخلاف القياس ، لحرمة الآدمي ، كيلا يهدر دمه ، فالشرع أوجبها هنا  
الدية على المأكلة ، ولم يوجب على الجاني . (٤)

دية أهل  
الكتاب

### سألة - ٣٤٠ -

دية اليهودي والنصراني كدية المسلم عندنا (٥) ، وعند الشافعي : دية كثلث  
دية المسلم . (٦)

دليلنا في السألة : بما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : ( إنما  
بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا ) (٧)

(١) انظر : القدوري ، ص ٩٤ ؛ المسوط ، ٨٤/٢٦ ؛ الهداية ( ٣٩٢/١٠ )  
مع البناية .

(٢) انظر : الأم ، ١١٢/٦ ؛ المهذب ، ٢١٢/٢ ؛ الضهاج ، ص ١٢٩ .

(٣) راجع : الصادر السابقة للأحناف .

(٤) انظر : المهذب ، ٢١٢/٢ .

(٥) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٤٠ ؛ القدوري ، ص ٩٠ ؛ المسوط ،

٨٤/٢٦ ؛ تحفة الفقهاء ، ١٥٥/٣ .

(٦) انظر : الأم ، ١٠٥/٦ ؛ المهذب ، ١٩٨/٢ ؛ الوجيز ، ١٤١/٢ ؛

الضهاج ، ص ١٢٦ .

(٧) انظر الأثر في نصب الراية ، ٣٦٩/٤ ؛ وراجع أدلتهم بالتفصيل : المسوط ،

٨٥/٢٦ ؛ البناية ، ١٣٥/١٠ ؛ ١٣٦٠ .

وعلى رضى الله عنه جعل دمهم كدم السلم ، ثم فى دم السلم يجب كمال الدية ،  
فكذلك فى دم الذى .

احتج الشافعى / فى المسألة وهو : أن الضمان انما يجب بالقتل لكونه معصوما ، ( ٨٩ / ب )  
والكافر ناقص فى المعصية ؛ لأنه عصم دمه بالجزية ، والسلم عصم دمه بالاسلام ، فكان  
ناقصا من هذا الوجه ، فلو أوجبنا عليه كمال الدية يكون فى هذا تسوية الكافر مع  
السلم ، وهذا لا يجوز . ( ١ )

سألة - ٣٤١ - دية الجنين  
إذا ضرب على بطن امرأة حرة ، فألقت جنينا ميتا ، يلزمه : الضمان ( ٢ ) إذا بسبب ضرب  
كانت الأم حية ، فإن ماتت الأم معها تلزمه : دية الأم ، ولا تلزم دية الجنين وموتها معها  
عندنا ( ٣ ) وعند الشافعى : تلزمه . ( ٤ )

دلينا فى المسألة وهو : أن الولد مادام جنينا فى البطن فهو تبع للأم ، فصار  
كجزء من أجزائها ، فاذا أوجبنا ضمان الأم دخل الولد تحته تبعا . ( ٥ )

( ١ ) واستدل الشافعى بقضاء عمر وعثمان رضى الله عنهما فى دية اليهود والنصرانى  
يثلث دية السلم .

انظر : الأم ، ١٠٥ / ٦ ، ١٠٦ ، المذهب ، ١٩٨ / ٢ .  
وراجع ماورد من الأحاديث والآثار فى دية الذى : مصنف عبد الرزاق ، ٩٢ / ١٠ ،  
٩٣ ، مصنف ابن أبى شيبة ، ٢٨٦ / ١٠ ، نصب الراية ، ٣٦٨ / ٤ .  
( ٢ ) الضمان : " غرة " ، وهى : " فى الذكر نصف عشر دية الرجل ، وفى الأنثى عشر  
دية المرأة ، وكل منهما خمسمائة درهم " . الهداية ( ١٩٠ / ١٠ ) مع البناية .  
( ٣ ) صورته : بأن ماتت الأم ثم القت الجنين ميتا .

انظر : القدورى ، ص ٩٢ ، الجسوط ، ٨٩ / ٢٦ ، الهداية ( ١٩٦ / ١٠ )  
مع البناية .

( ٤ ) انظر : الأم ، ١٠٧ / ٦ ، المذهب ، ١٩٨ / ٢ ، ١٩٩ ، الوجيز ، ١٥٦ / ٢ ؛  
المضاج ، ص ١٢٩ .

( ٥ ) راجع : المصادر السابقة للأحناف .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن ضمان الجنابة إنما وجب في الجنين شرعا ، لأن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( أوجب في الجنين غرة : عبدا أو أمة ، قيمته : خمسمائة )<sup>(١)</sup> وها هنا لما سقط الجنين ميتا ، لا بد من إيجاب ضمان الجنين ، فكذلك ها هنا . ( ٢ )

- 
- ( ١ ) قال الزيلعي عن هذا اللفظ : " غريب " ، وأورد الهيثمي في مجمعته بلفظ ( أو خمسمائة ) وقال : " رواه الطبراني والبزار باختصار كثير ، والمنهال بن خليفة : وثقه أبو حاتم ، وضعفه جماعة ، وثقة رجاله ثقات " . انظر : مجمع الزوائد ، ٣٠٠ / ٦ ، نصب الراية ، ٣٨١ / ٤ .
- ( ٢ ) راجع المصا در السابقة للشافعية .

كفارة قتل  
العمد

## كتاب الكفارات (١)

[ مسألة - ٣٤٢ - ]

لا خلاف : أن قتل الخطأ توجب الكفارة ، وإنما اختلفنا : في قتل العمد ، هل  
تجب الكفارة ؟ عندنا : لا تجب (٢) ، وعند الشافعي : تجب. (٣)

دليلنا في المسألة : ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : ( خصية  
لا كفارة فيهن : الاشرار بالله ، والفرار من الزحف ، وقتل نفس بغير حق ، واليمين  
الفاجرة التي يقطع بها مال امرئ مسلم ، وعقوق الوالدين ) (٤) وهذا نص. (٩٠/أ)

(١) الكفارات ، جمع كفارة ، وهي مأخوذة من الستر ، وسى الزارع كافرا ، لأنه  
يستر البذر بالتراب ، وكفر الله عنه الذنب. معناه ، ومنه الكفارة ، لأنها  
تكفر الذنب ، يقال : كفر عن يمينه : اذا فعل الكفارة.

انظر : مختار الصحاح ؛ الصباح ، مادة : ( كفر ) .  
والمقصود بالكفارة في الشرع : أشياء مخصوصة ، أوجبها الشارع عند ارتكاب  
مخالفات معينه ، والأشياء التي أوجب الله تعالى الاتيان بها هي : العتق  
والإطعام والكسوة والصيام ، وتختلف باختلاف الأسباب الموجبة لها .

انظر : محمد أنيس عبادة ، المبادئ التشريعية ، ص ٧٤ .

(٢) انظر : القدوري ، ص ٨٨ ؛ الجسوط ، ٦٧/٢٦ ؛ الهدايج ، ١٠/٤٦٥٧ ؛  
الاختيار ، ٣/١٥٧ .

(٣) انظر : المذهب ، ٢/٢١٨ ؛ الوجيز ، ٢/١٥٨ ؛ المنهاج ، ص ١٢٩ .

(٤) الحديث أخرجه الامام أحمد في مسنده ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، من  
جزء حديث ( . . . ) وخمس ليس لهن كفارة : الشرك بالله عز وجل وقتل النفس  
بغير حق ، او نهب مؤمن ، أو الفرار من الزحف ، أو يمين صابرة يقطع بها  
مالا بغير حق ) ورواه أيضا أبو الشيخ في التمهيد ، والدليلى ، كما ذكره  
السيوطي والناوي .

انظر : مسند الامام أحمد ، ٢/٣٦٢ ؛ فيض القدير ، ٣/٤٥٨ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أنا أجمعنا : على أن الكفارة تجب في قتل الخطأ ، وإنما لم يجب [ القود ]<sup>(٢)</sup> لرفع الائم ، فلو أوجبنا الكفارة في قتل الخطأ مع أن الذنب فيه يسير ، فالذنب في العمد أكثر ، فإيجاب الكفارة فيه أولى .<sup>(٣)</sup>

### مسألة - ٣٤٣ -

كفارة القتل  
من مال الصبي والمجنون

الصبي أو المجنون ، إذا قتل إنسانا ، لا غلاف : أنه لا قصاص عليهما<sup>(١)</sup> وهل تلزمهما الكفارة في مالهما ؟ عندنا : لا تلزمهما<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : تلزمهما<sup>(٣)</sup> .

دليلنا في المسألة وهو : أن الصبي والمجنون مرفوع القلم عنهما ، فلو أوجبنا عليهما الكفارة ، يكون في ذلك اجراء القلم عليهما ، وهذا لا يجوز .<sup>(٤)</sup>

احتج الشافعي [ في المسألة ] هو : أن الكفارة إنما تؤدى بالمال ، فوجب أن تلزمها الصبي والمجنون كما قلنا : في المشر والخراج ، وقيم المثلقات .<sup>(٥)</sup>

(١) زيدت لاستقامة العبارة ، انظر : المبسوط ، ٦٧/٢٦ .

(٢) انظر : المذهب ، ٢١٨/٢ .

وكفارة القتل لكفارة الظهار ، لكن لا اطعام فيها ، عند الأحناف ، وكذلك عند الشافعية على القول الأظهر ، كما نص عليه النووي في المضاج .

ودليل كفارة القتل قوله تعالى : ( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية سلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا . . . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله عليما حكيما ) ، ( النساء / ٩٢ ) ، وراجع الصادر السابقة .

(٣) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٢٩ ؛ القدوري ، ص ٩١ ؛ الدر المختار ، ( ٥٣٢/٦ ) مع حاشية ابن عابدين ؛ الأم ، ٥/٦ ؛ المذهب ، ١٧٤/٢ ؛ المضاج ، ص ١٢٣ .

(٤) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٥٣ .

(٥) انظر : الوجيز ، ١٥٨/٢ ؛ المضاج ، ص ١٢٩ ؛ مغني المحتاج ، ١٠٧/٤ .

(٦) ويقصد به حديث رفع القلم عن ثلاث ، وقد سبق تخريجه ، في المسألة ( ٤٦ ) ص

(٧) انظر : الروضة ، ٢٠٢/١٠ ؛ المضاج ، ( ٢٠٥/٤ ) مع مغني المحتاج .

## ( ١ ) كتاب قتال أهل البغى

سأئنة - ٣٤٤ -

اتلاف الباغى

( ٢ ) مال العادل

أو قتله

الباغى اذا أتلّف مال العادل ، أو قتله ، عندنا : لا يلزمه الضمان ولا القود

( ٣ ) وعند الشافعى : يلزمه الضمان والقود .

دليلنا فى المسألة : ما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( كل دم

أو مال استحل بتأويل القرآن فهو موضوع ) ( ٤ ) وهذا نص .

احتج الشافعى فى المسألة وقال : مال العادل ونفسه محصوم محترم ، فاذا فوّت

الباغى يلزمه الضمان والقود ؛ لأن التأويل تأويل فاسد ، فلا يعتبر . ( ٥ )

( ١ ) قد سبق تعريف البغى فى كتاب الجنائز ، مسألة : ( ٩٧ ) ( الصلاة على الباغى )

ص

( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٥٨ ؛ تحفة الفقهاء ، ٥٣٧ / ٣ .

( ٣ ) ما حكاه المؤلف عن الشافعى ، هو قول مرجوح - لدى الشافعية - من قول

الشافعى ، والراجع : عدم الضمان والقود ، مادام الاتلاف قد وقع فى أثنا

القتال ، كما نص فى الأم .

انظر : الأم ، ٢١٨ / ٤ ؛ المذهب ، ٢٢١ / ٢ ؛ المنهاج ، ص ١٣١ .

( ٤ ) ما ذكره المؤلف بأن هذا النص من قول النبى صلى الله عليه وسلم غير صحيح ،

والصحيح : أنه أثر من قول الزهرى رحمه الله تعالى ، كما رواه البيهقى فى

السنن : ( فان الفتنة الأولى ثارت ، وفى أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم

من شهد بدرا ، فأروا أن يهدم أمر الفتنة : لا يقيم فيها حد على أحد

فى فرج استحل بتأويل القرآن ، ولا قصاص فى دم استحل بتأويل القرآن ، ولا

مال استحل بتأويل القرآن ، الا أن يوجد شىء بعينه . . . )

انظر : السنن الكبرى ، ١٧٥ / ٨ .

( ٥ ) واستدل الشيرازى للقول الراجح بقول الزهرى السابق ذكره ، الذى هو

دليل الأحناف .

انظر : المذهب ، ٢٢١ / ٢ ؛ السنن الكبرى ، ١٧٥ / ٨ .

قتل المرتدة

مسألة - ٣٤٥ -

/ المرتدة لا تقتل عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : تقتل <sup>(٢)</sup>  
( ٩٠ / ب )

دليلنا في المسألة وهو : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه لما دخل مكة يوم الفتح ، فرأى امرأة مقتولة فقال : هذه ما كانت تقاتل ، فأدرك خالد ، فقتل له : ( لا تقتلن ذرية ولا عسيفا ) <sup>(٣)</sup> والمسيك : هو الذئبة ، والذرية : هي : الصبيان .

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( من بدل دينه فاقتلوه ) <sup>(٤)</sup> فأوجب القتل بتبدل الدين ، ولم يفصل بين الرجل والمرأة .

( ١ ) سبق أن ذكر المؤلف هذه المسألة بمبينا مع اختلاف في الألفاظ في كتاب السير مسألة ( ٢٤٠ ) ص

المرتدة لا تقتل عند الأحناف ، ولكنها تحبس وتجبر على الاسلام ، وتضرب في كل ثلاثة أيام الى أن تسلم . انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٥٩ ، القدوري ص ١١٢ ، تحفة الفقهاء ، ٣ / ٥٣٠ ، الهداية ، ( ٨٥٤ / ٥ ) مع البناية .  
( ٢ ) انظر : الأم ، ٦ / ١٥٦ ، ١٥٩ ، المهذب ، ٢ / ٢٢٣ ، المنهاج ، ص ١٣٢ .  
( ٣ ) ( ٤ ) الحديثان قد سبق تخريجهما في المسألة ( ٢٤٠ )

واستدل الشيرازي على قتل المرتدة بحديث صريح : ( ما رواه جابر رضي الله عنه أن امرأة يقال لها : أم رومان ارتدت عن الاسلام فبلغ أمرها الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر أن تستتاب ، فان تابت والا قتلت ) . أخرجه الدارقطني والبيهقي باسناد ضعيف .

انظر : سنن الدارقطني ، ٣ / ١١٨ ، السنن الكبرى ، ٨ / ٢٠٣ ؛ تلخيص الحبير

كتاب الحدود (١)

نفى البكر  
الزاني

[ مسألة - ٣٤٦ - ]

ولا خلاف أن [ البكر ] (٢) إذا زنا بامرأة يجلد مائة ، ولا ينفى (٣) عندنا (٤)  
وعند الشافعي: يجلد مائة ، وينفى سنة. (٥)

دليلنا في المسألة : ( مروي عن عمر رضي الله عنه أنه نفى رجلا فارتد ذلك  
الرجل ، فقال : لا أنفى بعده أبدا ) (٦) وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال :  
( كفى بالنفي فتنة ) (٧)

( ١ ) الحدود جمع حد ، وهو في اللغة : المنع ، ومنه قيل الحداد للهبوب ، لمنعه  
الناس من الدخول ، ومنه الحدود المقدرة في الشرع ، لأنها تمنع من الاقدام ؛  
أو الفصل : ومنه قول الشاعر : ( وجاعل الشمس حدا لأخفا به ) أو التقدير :  
" لأن الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه " .

انظر : مختار الصحاح ؛ الصباح ، مادة : ( عدد ) ، نهاية المحتاج ،  
٥٤٣٥ / ٧

والحد في الشرع " عقبة مقدرة وجبت حقا لله سبحانه وتعالى " وحدود الشرع  
موانع وزواجر عن ارتكاب أسبابها . انظر : الهداية ( ٣٤٣ / ٥ ) مع البناية ؛  
الاختيار ، ٣٥ / ٣ .

( ٢ ) استبدلت ما بين القوسين لتصحيح الحكم كما هو معروف شرعا ، وفي الأصل  
" النيب " .

( ٣ ) النفي لغة : الإبعاد ، والمقصود هنا : هو إبعاد الحاكم الزاني البكر عن  
بلده وطرده إلى بلد آخر ، لمدة سنة واحدة . انظر : المغرب ؛ معجم  
الوسيط ، مادة : ( نفى ) .

( ٤ ) انظر : القدوري ، ص ٩٥ ، المسوط ، ٤٤ / ٩ .

( ٥ ) انظر : الأم ، ١٣٣ / ٦ ؛ المهذب ، ٢٦٨ / ٢ ؛ المضاج ، ص ١٣٢ .

( ٦ ) الأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الله بن عمر ، ( أن أبا بكر بن أمية بن  
خلف فرب في الغمر إلى غيبر ، فلهق به رقل ، قال : فتنصر . فقال عمر : لا أغرب  
سلما بعده أبدا ) . مصنف عبد الرزاق ، ( ١٣٣٢٠ ) ، ٣١٤ / ٧ .

( ٧ ) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، عن إبراهيم أن عليا قال : ( حسبهما من الفتنة  
أن ينفيا ) ، ( ١٣٣٢٦ ) ، ٣١٥ / ٧ .



احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة ) (١)  
فالنبي صلى الله عليه وسلم أوجب النفي .

### مسألة - ٣٤٧ -

الاقرار الذي  
يقام به الحد

الزاني اذا أقرب بين يدي القاضي ، لا يقيم عليه الحد الا أن يقر أربع مرات فسي  
مجالس مختلفة عندنا (٢) ، وعند الشافعي : اذا أقر مرة واحدة ، يقام عليه الحد . (٣)  
دليلنا في المسألة " ما روى أن ما عزين مالك أقرب بين يدي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم / بالزنا ، فقال : زنيته يا رسول الله ، فأعرض النبي صلى الله عليه وسلم (١/٩١)  
بوجهه عنه : أبك خيل ؟ أبك جنون ؟ فقال : لا ، ثم قال مرة : زنيته فطهرني  
يا رسول الله ، فأعرض بوجهه عنه ، فأعاد الاقرار ثلاثا ، فلما أقر أربعاً ، قال النبي  
صلى الله عليه وسلم : " الآن أقررت أربعاً ، فيمن زنيته ؟ فقال بفلانه " فأمر بجمه (٤)

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، مسلم ،

في الحدود ، باب حد الزاني ، (١٦٩٠) ، ٣/١٣١٦ .

(٢) ويحد المقر اذا كان عاقلاً بالغاً ، ويدراً عنه الحد بالرجوع عن اقراره .

انظر : القدوري ، ص ٩٤ ؛ المسوط ، ٩١/٩ ؛ تحفة الفقهاء ، ٣/٢١٧ .

(٣) انظر : الأم ، ١٣٣/٦ ، ١٣٤ ، المصنف ، ٣٣٣/٢ ؛ المنهاج ، ص ١٣٢ .

(٤) حديث ما عزين مالك رضي الله عنه أخرجه الشيخان عن عدد من الصحابة

رضي الله عنهم ، الا الشطر الأخير : ( الآن أقررت أربعاً . . ) ، فأني لم أعر

عليه بلفظه الا ما ذكر في رواية أبي داود : ( حتى قالها أربع مرار ، قال صلى

الله عليه وسلم : انك قد قلتها أربع مرات ، فيمن ؟ قال بفلانه . . . فأمر

به أن يرحم . . . )

انظر : البخاري ، في الحدود ، باب لا يرحم المجنون والمجنونة ، ( ٦٨١٥ )

فتح الباري ، ١٢٠/١٢ ؛ مسلم ، في الحدود ، باب من اعترف على نفسه

بالزنا ، ( ١٦٩١ ) ، ٣/١٣١٨ ؛ أبي داود ، في الحدود ، باب رجم ما عزين

مالك ، ( ٤٤١٩ ) ، ٤/١٤٥ .

فالنبي صلى الله عليه وسلم ما أمر بالرجم باقراره مرة واحدة ، فدل على أن الاقرار أربع.

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن سائر الحقوق تثبت بالاقرار ، مرة واحدة فلا يحتاج فيه الى التكرار ، كذلك حكم الزنا ، وجب أن يثبت مرة واحدة . ( ١ )

إذا رجع أحد  
الشهود الأرب

مسألة - ٣٤٨ -

أربعة شهدوا على رجل بالزنا ، ثم رجع واحد منهم ، وجب الحد على الجميع فى قضية الزنا عندنا ، وعند الشافعى : يجب على الراجع . ( ٢ )

دليلنا فى المسألة وهو : أن أحد الشهود إذا رجع لم يثبت الزنا ، فبقيت هذه الشهادة قد فاقصنا ، فأوجبنا على الجميع الحد ، لازالة الشين عن المقدوف . ( ٤ )

( ١ ) واستدل الشافعى بحديث المسيف الذى أخرجه الشيخان من حديث أبى هريرة ، وزيد بن خالد رضى الله عنهما . ، وفيه : ( . . . ) واغد ، يا أنيس الى امرأة هذا ، فان اعترفت فارجمها ) قال : ففدا عليها ، فاعترفت ، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت ) وقال : " وهذا قلنا ، وفيه الحجة فى أن يرجم من اعترف مرة اذا ثبت عليها " هكذا .

انظر الحديث بطوله : البخارى ، فى الحدود ، باب الاعتراف بالزنى ، ( ٦٨٢٨ / ٦٨٢٧ ) ، ١٣٦ / ١٢٠ ، مسلم ، فى الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنا ( ١٦٩٨ / ١٦٩٧ ) ، ١٣٢٤ / ٣ ، الأم ، ١٣٣ / ٦ .

( ٢ ) انظر : الهداية ( ٤٥٠ / ٥ ) مع النهاية .

( ٣ ) انظر : مختصر المزنى ، ص ٢٧٠ ، المذهب ، ٣٣٤ / ٢ .

( ٤ ) راجع الصدر السابق للأحناف ، ٤٥١ / ٥ .

احتج الشافعى فى المسألة : لان حد القذف انما يجب على القاذف ، والقاذف هاهنا انما هو الراجع ، فأما الثلاثة فيحتمل أن تكون شهادتهم حسبة ، فلم يظهر تعنتهم وقد فهم ، فلا يجب عليهم الحد . ( ١ )

شبهة العقد

مسألة - ٣٤٩ -

إذا عقد العقد على ذوات المحارم مثل : الأخت ، فان عندنا : لا يلزمه الحد ( ٢ )  
وعند الشافعى : يلزمه الحد . ( ٣ )

دلينا فى المسألة وهو : أن العقد وان كان لا ينعقد على المحرم ، ولكن وجد صورة العقد ، فصار شبهة فى سقوط الحد ، والحد ما يدرأ / بالشبهات . ( ٤ ) ( ١١/ب )

( ١ ) راجع : الصادر السابقة للشافعية .

( ٢ ) تعرف هذه المسألة بشبهة العقد فى كتب الأحناف ، وصورتها : أن يتزوج الرجل امرأة من لا يحل له نكاحها ، ويدخل بها ، فلا يجب عليه الحد عند أبى حنيفة رحمه الله ، سواء كان عالماً بالتحريم أو غير عالم ، لثبوت الشبهة بالمقد عند ، الا أنه يضرب عقوبة اذا كان عالماً بذلك .  
انظر : القدورى ، ص ٩٥ ، المسوط ، ٨٥/٩ ، الهداية ، ( ٥/٣٩٦ ، ٤٠٥ ) مع البناية .

( ٣ ) انظر : المذهب ، ٢٦٩/٢ ، المضاج ، ص ١٣٢ ، مفتح المحتاج ، ١٤٦/٤ .

( ٤ ) واستدل السرخسى لقول أبى حنيفة بقوله صلى الله عليه وسلم : ( أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فان دخل بها فلها المهر بمسأ استحل من فرجها ) ثم قال جينا وجه الدلالة : " فمع الحكم ببطلان النكاح أسقط الحد به ، فهو دليل على أن صورة العقد سقطت للحد وان كان باطلا شرعاً وأدلة أخرى .

( الحد يث أخرجه أصحاب السنن الا النسائي من حديث عائشة رضى الله عنها وكلهم فى كتاب النكاح : أبو داود ، فى باب فى الولي ، ( ٢٠٨٣ ) ، ٢٢٩/٢ ؛ الترمذى ، فى باب عاجء لا نكاح الا بولي ، ( ١١٠٢ ) ، وقال : " هذا حديث حسن " ٤٠٧/٣ ، ٤٠٨ ؛ ابن عاچه ، نحوه ، ( ١٨٧٩ ) ، ٦٠٥/١ .

انظر : المسوط ، ٨٦/٩ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن العقد انما ينمقد على المحل ، اذا كان  
المحل قابلا للعقد ، والمَحْرَم في حقه ليس بمحل قابل للعقد ، فكيف يصير هـذا  
العقد شبهة . ( ١ )

### مسألة - ٣٥٠ -

اقامة السيد

الحد على

المولى هل يملك اقامه الحد على مملوكه ؟ لا يملك : عندنا ( ٢ ) ، وعند الشافعي : مملوكه  
يملك اقامة الحد عليه . ( ٣ )

دليلنا في المسألة وهو : أن الحد حق الله تعالى ، فوجب أن لا يستوفيه  
الا من هو نائب عن الله تعالى ، والسلطان هو النائب عن الله تعالى ، فلا يملك  
المولى اقامته عليه ، كما قلنا : في حد الأحرار . ( ٤ )

احتج الشافعي في المسألة : بأن الحد انما يقام طهرة ، والمولى يملك تطهير  
ملكه ، ( ٥ ) ألا ترى أنه يملك الختان ، ويملك التعزير ، فكذلك هاهنا . ( ٦ )

( ١ ) راجع المراجع السابقة للشافعية .

( ٢ ) انظر : القدوري ، ص ٩٤ ، المسوط ، ٨٠ / ٩ ، البدائع ، ٤٢٧٧ / ٩ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ١٣٥ / ٦ ، المهذب ، ٢٧١ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٣٢ .

( ٤ ) واستدل السرخسي رحمه الله تعالى للضعف ، بقوله تعالى : ( فاعلمن نصف  
ما على المحصنات من العذاب ) ( النساء / ٢٥ ) ، ثم بين وجه الدلالة بقوله :  
" واستيفاء ما على المحصنات للإمام خاصة ، فكذلك ما على الاما \* من نصف ما على  
المحصنات \* . وأدلة أخرى ، انظر بالتفصيل : المسوط ، ٨١ / ٩ ، ٨٢ .

( ٥ ) اي : مملوكه .

( ٦ ) استدل الشافعي رحمه الله تعالى على الجواز بما روى عن أبي هريرة وزيند  
ابن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة  
اذا زنت ولم تحصن فقال : ( ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ،  
ثم ان زنت فاجلدوها ، ثم بيعوها ولو بضعفير )

( أخرجه البخاري ، في البيوع ، باب بيع العبد الزاني ، ( ٢١٥٤ ، ٢١٥٣ ) ،  
٣٦٩ / ٤ ، مسلم ، في الحدود ، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ،  
( ١٢٠٣ ) ، ( ١٣٢٤ / ٣ ) . انظر : الأم ، ١٣٥ / ٦ ، ١٣٦ .

عقوبة اللواط

سأـلـة - ٣٥١ -

اللواط عندنا : لا توجب الحد <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : توجب حد الزنا : ان كان بكرا يعجلد ، وان كان ثيبا يجرم. <sup>(٢)</sup>

دليلنا فى المسألة وهو : أن الشرع أوجب الحد على الزانى ، لقوله تعالى - ( الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) <sup>(٣)</sup> ، ولم يوجد ، فلم يوجب الحد فى اللواط ، فلو أوجبنا عليه حد الزنا ، لأوجبناه قياسا أو استدلالا ، ولا يمكننا ايجاب الحد قياسا ؛ لأن المقادير لا تثبت قياسا ، وانما أوجبنا استدلالا ، ومن شرط صحة الاستدلال : المساواة فى الحكم ، ولا مساواة / بين الزنا واللواط - ( ٩٢ / أ ) لأن فى الزنا : الداعى وجد من الجانبين : بالفاعل ، والمفعول ، فيكثر وجوده ، والحد انما شرع للزجر ، وأما اللواط ليست فى معنى الزنا ؛ لأن الداعى ، وجد من الجانب الواحد ، وهو : الفاعل ، وأما المفعول انما يقع فى هذا اما طمعا أو زجرا ، لأن طبع الفعل ينفر عن ذلك ، فايجاب الحد بالموضع الذى كان الداعى من الجانبين لا يمكن ايجابه اذا كان الداعى من الجانب الواحد. <sup>(٤)</sup>

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن الحد انما يجب فى الزنا ، كونه حراما ، والحرمة فى اللواط أكثر ،

( ١ ) عمل قوم لوط لا يوجب الحد عند أبى حنيفة ، ولكن يعزر كما يأتى خلافا للصاحبين ، والمذهب على قول الامام .

انظر : القدورى ، ص ٩٥ ؛ الجسوط ، ٧٧ / ٩ ؛ البدائع ، ١٥١ / ٩ ؛ اللباب ، ١٩٢ / ٣ .

( ٢ ) هذا هو القول المشهور من قولى الشافعى . انظر : المذهب ، ٢٦٩ / ٢ ؛ المنهاج ، ص ١٣٢ .

( ٣ ) سورة النور ، آية : ( ٢ )

( ٤ ) ووجه قول أبى حنيفة فى عدم اقامه الحد " أنه ليس بزنا ، لأن الصحابة رضى الله عنهم اختلفوا فى موجه من الاحراق ، وهدم الجدار ، والتنكيس من مكان مرتفع باتباع الأحجار وغير ذلك " . =

فأيجاب الحد في باب الزنا دليل على إيجاب الحد في اللواط<sup>(١)</sup> لأن الخلاف وقع :  
في حد الزنا ، هل يشرع في اللواط ؟ أما أبو حنيفة فيوجب القتل إذا رأى الإمام  
المصلحة<sup>(٢)</sup> فيه ، وأما حد الزنا لا يقيم ، لتعذر الاستدلال ،

استأجر امرأة  
فزنا بها

مسألة - ٣٥٢ -

إذا استأجر امرأة لعزنى بها ، أو عقد عليها عقد اجارة ، ليحمل عليها  
علا ، فزنا بها . عندنا : لا يلزمه الحد<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : يلزمه الحد<sup>(٤)</sup> .  
دليلنا في المسألة ( ما روى أن امرأة استمقت من الراعي لبنا ، فأبى أن يسقيها  
عالم تمكن من نفسها ، فمكنت من نفسها ، فرفع ذلك إلى عمر رضى الله عنه ، فقال :  
ذلك مهرها )<sup>(٥)</sup>

- 
- = انظر أدلتهم بالتفصيل : البسوط ، ٢٨/٩ ، ٧٩ ، البدائع ، ٩/٤١٥١ ،  
الهداية ( ٢٦٣/٥ ) مع فتح القدير والمنايا .
- ( ١ ) واستدل الشيرازي من النقل بحديث أبي موسى الأشعري رضى الله عنه ، أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( إذا أتى الرجل الرجل فيها زانيان . . . . )  
أخرجه البيهقي في سننه ، وفي السند : محمد بن عبد الرحمن ، وهو مستترك  
الحديث وكان يكذب ويفتح الحديث " كما نقل ابن التركمانى عن ابن أبى  
حاتم . انظر : السنن الكبرى ، مع الجوهر النقى ، ٨/٢٣٣ .
- ( ٢ ) ونقل الهارثي عن الزهراءات بأن " رأى فيه إلى الإمام أن شاء قتله ، أن اعتاد  
ذلك ، وإن شاء ضربه وحبه " ، المنايا ( ٢٦٣/٥ ) مع فتح القدير .
- ( ٣ ) ذكر المؤلف هنا صورتين للمسألة ، فالصورة الأولى صحيحة كما ذكرها عند  
أبي حنيفة رحمه الله ، وأما الصورة الثانية فلا تصح بل يقام عليه الحد ، كما  
قال السرخسي وغيره : " لو استأجر امرأة لتخدمه أو استثمارها ، فزنى بها ،  
فعليه الحد ، في الوجهين جميعا ، لانعدام شبهة الاشتباه ، فإن طمسك  
الضففة لا يتعدى إلى طمسك الحل بحال " . انظر : البسوط ، ٩/٦١٠٥٨ ؛  
البدائع ، ٩/٤١٥٧ ؛ شرح فتح القدير ، ٥/٢٦٢ .
- ( ٤ ) انظر : المهذب ، ٢/٢٦٩ ، الضحاك ، ص ١٣٢ .
- ( ٥ ) لم أجد في قول عمر رضى الله عنه الجزء الأخير : ( فقال : ذلك مهرها ) =

فأسقط الحد عنها ، وهذا دليل في هذه المسألة ، فأبو حنيفة : أسقط الحد هاهنا ، شبهة لعقد الاجارة . ( ١ )

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الحد إنما شرع للزجر ، فلو قلنا إنه لا يجب الحد هاهنا ، يؤدي إلى المحال ؛ لأن عادة الزناة أن يعطوا شيئاً ، ثم يفعلون ذلك الفعل ، فلو قلنا : أنه / لا يجب الحد ، يؤدي إلى سد باب الحدود ( ٢ ) ( ٩٢ / ب )

= وهو الشاهد من الأثر كما أراده المؤلف ، واستدل به أيضاً السرخسي ولم يذكر اللفظ الأخير ، والذي رواه عبد الرزاق في صنفه عن ابن السيب : ( أن عمر بن الخطاب أتى بأمرأة لقيها راع بغلاة من الأرض وهي عطشى ، فاستسقته ، فأبى أن يسقيها إلا أن تتركه فيقع بها ، فناشدته بالله فأبى ، فلما بلغته جهدها أمكنته ، فدرأ عنها عمر الحد بالضرورة ) ، وزاد البيهقي في سننه : ( فشاور [عمر] الناس في رجمها ، فقال عليّ رضي الله عنه : هذه مضطرة أرى أن تخلى سبيلها ففعل ) . انظر : صنف عبد الرزاق ، ٤٠٢ / ٢ ، السنن الكبرى ، ٢٣٦ / ٨ .

( ١ ) وشبهه عقد الاجارة كما ذكرها ابن الهمام :

" ان المستوفى بالزنا المنقمة ، وهي المعقود عليه في الاجارة ، لكنه في حكم العين ، فبالنظر إلى الحقيقة تكون محلاً لعقد الاجارة فأورث شبهة " . وقال عبد الحكيم الأفغاني : " لأن نص ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن ) ( النساء / ٢٤ ) سى المهر أجرة فأورث شبهة ، لأن الشبهة ما يشبهه الحقيقة " . وقال ابن الهمام بعد ما ذكر صور عقد الاجارة للزنا ، ووجه شبهة الشبهة فيها : " والحق في هذا كله وجوب الحد ، إذا المذكور معنى يعارضه كتاب الله تعالى ، قال الله تعالى : ( الزانية والزاني فاجلدوا ) ( النور / ٢ ) فالمعنى الذي يفيد أن فعل الزنا مع قوله [ امهرتك كذا ] لا زنى بك ، لا يجلد معه للفظه المهر ، معارض له " . فتح القدير ، ٢٦٢ / ٥ .

كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ، ٢٨٣ / ١ .

( ٢ ) وإنما يجب الحد ، لانتفاء الطك والعقد .

انظر : المذهب ، ٢٦٩ / ٢ ؛ معنى المحتاج ، ١٤٦ / ٤ .

## سألة - ٣٥٣ -

الحد في تمكين

العاقل

البالغة مجنوناً

العاقل البالغة اذا مكنت من المجنون ، عندنا : لا حد عليها <sup>(١)</sup> ، وعند ~~العاقل~~ الشافعي : عليها الحد <sup>(٢)</sup> .

دليلنا في المسألة وهو : أن فعل الزنا انما يكون من الرجال ، والمرأة محل للفعل ، فكان ينبغي أن لا يجب الحد عليها ، الا أنا أوجبنا الحد بالتمكين من فعل ، وهو : الزنا ، لأنه ليس في وسعها الا التمكين ، وهاهنا لم يوجد التمكين من فعل الزنا ، وفعل المجنون لا يوصف بالزنا ، فهذا لا يجب الحد عليها <sup>(٣)</sup> .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن خلاف الشرع أوجب الحد على الزانسي بفعل الزنا ، وعلى المرأة بالتمكين من فعل وهو حرام ، وقد وجدنا هاهنا تمكيناً من فعل حرام ، فيكون زناً ، فأوجبنا عليها الحد <sup>(٤)</sup> .

## سألة - ٣٥٤ -

شروط اقامة

حد الرجم

الرجم انما يقام على الزاني بعد وجود أربعة شرائط : العقل ، والبلوغ ، الحرية والاصابة بنكاح صحيح ، وأن تكون المرأة في مثل حال الرجل ، والاسلام هل هو شرط من شرائط الرجم أم لا ؟ عندنا : هو شرط <sup>(٥)</sup> ، وعند الشافعي : ليس بشرط <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : المبسوط ، ٥٤/٩ ، البدائع ، ٤١٥٠/٩ ، فتح القدير ، ٢٤٨/٥ .

(٢) انظر : المذهب ، ٢٦٧/٢ ، ٢٦٩ ، المنهاج (١٤٧/٤) ، مع مضي المحتاج .

(٣) انظر بالتفصيل : المبسوط ، ٥٥/٩ ، الهدائع ، ٤١٥١/٩ .

(٤) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

(٥) انظر : القدوري ، ص ٩٤ ، المبسوط ، ٣٩/٩ ، البدائع ، ٤١٥٩/٩ .

(٦) انظر : الأم ، ١٣٩/٦ ، المذهب ، ٢٦٨/٢ ، الوجيز ، ١٦٧/٢ ، المنهاج



بيانه : أن اليهودى والنصرانى ، اذا زنا وهو شبيب ، لا يقام الرجم عليه

[ عندنا ، وعند الشافعى : يقام <sup>(١)</sup> ]

دليلنا فى الصألة وهو : أن الرجم نهاية فى العقوبات ، والنهاية فى العقوبات

انما يقام على من كملت النعمة فى حقه ولهذا شرطنا : العقل ، والبلوغ والحريسة ،

والاصابة بنكاح صحيح / لاكمال النعمة ، والاسلام رأس النعمة ، فاذا لم يوجد الاسلام ( ١٣ / ١ )

لا تتم النعمة فى حقه ، لأن ازدياد النعمة لها تأثير فى ازدياد العقوبة ، ونعمسة

الاسلام هاهنا لم توجد ، فلا يقام عليه الحد . <sup>(٢)</sup>

احتج الشافعى فى الصألة بدليل : " ما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه

رجم يهوديا ويهودية زنيا <sup>(٣)</sup> وهذا نص فى هذه الصألة .

( ١ ) نقص بالأصل وانما زيدت لاستكمال العبارة ، على حسب طريقة المؤلف فسى

بيان المسائل .

( ٢ ) واستدل الأحناف ، من النقل بقوله صلى الله عليه وسلم . ( من أشرك بالله

فليس بمحصن ) أى : ليس بكامل الحال . الحديث أخرجه اسحاق بن راهوية

فى مسنده عن ابن عمر رضى الله عنهما ، رفعه مرة ووقفه أخرى ، ومن طريق

اسحاق بن راهوية رواه الدارقطنى فى سننه ، وقال : لم يرفعه غير اسحاق ،

والصواب أنه موقوف .

انظر : سنن الدارقطنى ، ١٤٧ / ٣ ، نصب الراية ، ٣٢٧ / ٤

انظر : المسوط ، ٤٠ / ٩ ، البدائع ، ٤١٦١ / ٩ .

( ٣ ) الحديث أخرجه الأئمة الستة عن ابن عمر رضى الله عنهما مختصرا ومطولا

ولفظ مسلم : ( عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بيهودى

ويهودية قد زنيا ، فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يمسود ،

فقال : ( ماتجدون فى التوراة على من زنى ؟ ) قالوا نسوّد وجوههما ونحملهما ،

ونخالف بين وجوههما ، ويطاف بهما ، قال : ( فأتوا بالتوراة ان كنتم صادقين )

فجاءوا بها فقرأوها ، حتى اذا مروا بأية الرجم ، وضع الفتى الذى يقرأ يده على

آية الرجم ، وقرا ما بين يديها وما وراءها ، فقال له عبد الله بن سلام - وهو

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : مره فليرفع يده ، فرفعهما ، فاذا تحتها

آية الرجم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فزجما .

( البخارى ، فى الحدود ، باب احكام أهل الذمة واحسانهم اذا زنوا ، ( ٦٨٤١ )

١٦٦ / ١٢ ، مسلم ، فى الحدود ، باب رجم اليهود ، أهل الذمة فى الزنسا ،

١١٦٩٩ / ٣٠ ( ١٣٢٦ ) .

## كتاب السرقة (١)

[ مسألة - ٣٥٥ - ]

نصاب السرقة مقدار بمشرة دراهم عندنا (٢)، وعند الشافعي : ان كان قيمته ربع دينار ، يلزمه القطع. (٣)

دليلنا في المسألة : ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : ( لا مهر أقل من عشرة ولا قطع فيما دون العشر ) (٤) وهذا نص.

(١) السرقة في اللغة : أخذ الشيء من الغير على سبيل الخفية والاستسرار ، ومنه

استراق السمع : في قوله تعالى ( الا من استرق السمع ) ( الحجر / ١٨ ) ،  
وسمى السرقة سرقة ، تسمية بالصدر ، انظر : المفهرست ؛  
مختار الصحاح ؛ الصباح ، مادة : ( سرق )

وفي الشرع : كما عرفه الموصلي من الأحناف بأنها : " أخذ الماقل البالسغ نصابا محرزا ، أو ما قيمته نصابا ، ملكا للغير لا شبهة له فيه ، على وجه الخفية " ، مع اشتراط : مراعاة المعنى اللغوي ابتداء وانتهاء ، وابتداء فسي بعض الصور ، انظر : تحفة الفقهاء ، ٢٣٣ / ٣ ، وما بعدها ؛ الهدايات ( ٥٢٧ / ٥ ) مع البناء ؛ الاختيار ، ٨٥ / ٣ ، ٨٦ ،

وعرفها الشافعية بأنها : " أخذ مال خفية ظلما من حرز مثله بشروط " .

معنى المحتاج ، ١٥٨ / ٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٣٩ / ٧ .

(٢) انظر : القدوري ، ص ٩٦ ؛ الجسوط ، ١٣٦ / ٩ ، والهداية ( ٥٢٩ / ٥ ) مع البناء .

(٣) انظر : الأم ، ١٣٠ / ٦ ؛ المهذب ، ٢٧٨ / ٢ ؛ الضحاك ، ص ١٣٣ ؛

الروضة ، ١١٠ / ١٠ .

(٤) لم أشر على الحديث بهذا اللفظ ، الا ما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه قال : ( لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم ، ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم ) وقال البيهقي في سنده : " هذا اسناد يجمع مجهولين وضعفا " . انظر :

السنن الكبرى ، ٢٦١ / ٨ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن شرط وجوب القطع في السرقة : أن يكون  
بمتهك الحرز ، وإخراج المال ، وقد وجد هاهنا ، لأن الشيء إذا كان يساوي ربع  
دينار ، يسمى ذلك : مالا " عند الناس ، فيجب القطع ، كما لو سرق شيئا يساوي  
عشرة . ( ١ )

( ١ ) وسبب الخلاف بين المذهبين في مقدار النصاب الذي يقيم به حد السرقة :  
الاختلاف بين الصحابة في تقدير قيمة المجن الذي قطع فيه النبي صلى الله عليه  
وسلم يد سارق ،

فذهب الأحناف إلى الروايات التي ذهبت بأن قيمته عشرة دراهم ، ونسبوا  
لمذهبهم على ذلك احتياطاً . منها ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن  
عباس رضي الله عنهما أنه قال : قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يد رجل  
في مجن قيمته : دينار أو عشرة دراهم ) :

أبو داود ، في الحدود ، باب ما يقطع فيه السارق ، ( ٤٣٨٧ ) ، ١٣٦ / ٤ ،  
النسائي ، في قطع يد السارق ، باب القدر الذي إذا سرق قطعت يده  
٠٨٣ / ٨

وذهب الشافعية إلى الروايات التي جاءت بأن قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم .  
منها ما أخرجه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما ( أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم ) وعن عائشة رضي الله عنها أنها  
قالت : ( ما طال علي وما نسيت : القطع في ربع دينار فصاعداً ) . البخاري ،  
في الحدود ، باب قول الله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ،  
وفي كم يقطع ( ٦٧٨٩ ، ٦٧٩٧ ) ، فتح الباري ٩٦ / ١٢ ، ٩٧ ، وسلم ،  
في الحدود ، باب حد السرقة ونصابها ، ( ١٦٨٤ ، ١٦٨٦ ) ، ١٣١٢ / ٣ ،  
انظر الأحاديث بالتفصيل : شرح معاني الآثار ، ١٦٢ / ٣ ، ١٦٧ ، السنن

## سألة - ٣٥٦ -

القطع بسرقة

الفواكه والا طعمة

إذا سرق شيئا من الفواكه والطعام من الحرز ، لا يقطع عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : يجب القطع . <sup>(٢)</sup>

دليلنا : ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : ( لا قطع في ثمر ولا كثر ) <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> وهذا نص .

احتج الشافعي في المسألة وقال : ان الطعام والفواكه مال عند الناس ، ويباع بالدراهم والدنانير ، والقطع يجب بسرقة المال إذا كان نصابا ، وقد وجدها هنا . <sup>(٥)</sup>

## سألة - ٣٥٧ -

قطع النباش

النباش لا يقطع عندنا <sup>(٦)</sup> ، وهو : سارق الكفن ، / وعند الشافعي : يقطع <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> ( ٩٣ / ب )

( ١ ) انظر : القدوري ، ص ٩٦ ، المبسوط ، ١٣٩ / ٩ ، ١٥٣ ، الهداية ( ٥٤٤ / ٥ ) مع البناية .

( ٢ ) الأم ، ١٣٣ / ٦ ، المذهب ، ٢٧٨ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٣٣ .  
( ٣ ) الكثر ، بفتحتين : جمار النخل ، ويقال : الطلع ، وسكون الثا لفة . الصباح ( كثر ) .

( ٤ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه أبو داود ، في الحدود ، باب ما لا قطع فيه ، ( ٤٣٨٨ ) ، ١٣٦ / ٤ ، الترمذي في الحدود ، باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر ، ( ١٤٤٩ ) ، ٥٢ / ٤ ، النسائي ، في السارق ، باب ما لا قطع فيه ، ٨٧ / ٨ ، ابن ماجه ، في الحدود ، باب لا تقطع في ثمر ولا كثر ، ( ٢٥٩٣ ) ، ٨٦٥ / ٢ .

وقال السرخسي في وجه الاستدلال بالحديث : " العراد بالشار : الرطبة ، لأنه يتسارع اليها الفساد ، ولأن في ماله هذه الأشياء نقصانا ، لأن الماله بالتمول ، وذلك بالصيانة والادخار لوقت الحاجة ، ولا يتأتى ذلك فيما يتسارع اليه الفساد ، فيتمكن النقصان في ماله ، وفي النقصان شبهة المسمى . . . . المبسوط ، ١٥٣ / ٩ .

( ٥ ) واستدل الشافعي : على القطع بسرقة الطعام الرطب بما روى أن سارقا سرق في زمان عثمان رضي الله عنه أترجه ، فقومت بثلاثة دراهم ، فقطع عثمان رضي الله عنه يده .

انظر : مختصر المزني ، ص ١٢٦٣ ، السنن الكبرى ، باب القطع في الطعام الرطب ، ٢٦٢ / ٨ ، المراجع السابقة للشافعية .

( ٦ ) النباش ، مأخوذ من نبش الأرض : استخرج الشيء المدفون ، ومنه : نبش الرجل القبر ، لأخذ ما على الميت من أكلان . انظر : المغرب ، مختصر الصحاح ، المصنف ، مادة : ( نبش ) .

( ٧ ) انظر : القدوري ، ص ٩٧ ، المبسوط ، ١٥٩ / ٩ ، الهداية ، ٥٥٧ / ٥ ، مع البناية .

( ٨ ) وللشافعية تفصيل بالنسبة لموقع القبر ، فان كان في برية فلا قطع ، =

دليلنا في المسألة : لا خلاف : أن القطع يسقط بالشبهة ، وقد تحكت هاهنا  
 الشبهة في المال ، وفي الحرز ، وفي الطك ، والمالك ، فلا يجب القطع ، كما لو سرق  
 من المغارة ، وانما قلنا : الشبهة بتمكن المال ، لأن المال ما يدخر ، والكفن انما  
 وضع للبلوى والتلف ، ولتمكن الشبهة في الحرز أيضا ؛ لأن القبر ليس بحرزا للكفن ،  
 ألا ترى أنه لا يكون حرزا لغير الكفن [ ان ] لو كان حرزا للكفن ، كان حرزا لغيره .  
 وانما قلنا : الشبهة تمكنت في الطك ؛ لأن الكفن مصروف لحاجة الميت ، والميت  
 أيضا لا يصلح أن يكون حافظا ؛ لأن القطع انما يجب اذا سرق شيئا من حافظ ، والميت  
 ليس بحافظ ، واذا وجد أحد هذه الشبهات ، يسقط القطع ، فكيف عند الاجتماع . ( ١ )  
 احتج الشافعي في المسألة وهو : أنه لما سرق مالا متقوما من حرز مثله ، فيجب  
 القطع ، كما لو سرق الحيوان من الاصطبل ، وهذا لأن حرز كل شيء على حسب ما  
 يليق بحاله وما يليق بحال الكفن ، انما هو القبر ، فيجب القطع .

= لأنه ليس بحرزا للكفن ، وإن كان في مقبرة تلي الممران قطع .  
 انظر : مختصر المزني ، ص ٢٦٤ ؛ المذهب ، ٢٧٩/٢ ؛ الوجيز ، ١٧٤/٢ ؛  
 الضحاك ، ص ١٣٣ ؛ الروضة ، ١٢٩/١٠ - ١٣٣ .  
 ( ١ ) واستدل الأحناف من النقل : بقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا قطع على المفتي )  
 قال الفيومي : " اختفيت الشيء : استخرجته ، ومنه قيل لنباش القبور ، المفتي ،  
 لأنه يستخرج الأكفان . المصباح ، مادة : ( خفى ) .  
 قال الميني : " هذا حديث غريب لا أصل له " وروى عن ابن عباس نحوه في عدم  
 القطع . انظر أدلتهم بالتفصيل : المبسوط ، ١٥٩/٩ ، ١٦٠ ، البناية ،  
 ٥٥٥٨/٥

( ٢ ) واستدل الشيرازي على قطع يد النباش من النقل بحديث البراء بن عازب  
 رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من حرق حرقناه ، ومن  
 غرق غرقناه ، ومن نبش قطعناه ) .

سبق تخريجه في المسألة ( ٣٣٢ ) . ص  
 انظر ما أورده البيهقي من الأحاديث والآثار في ( باب النباش يقطع اذا أخرج  
 الكفن من جميع القبر ) . السنن الكبرى ، ٢٦٩/٨ ، ٢٧٠ .

## سأله - ٣٥٨ -

اجتماع القطع  
والضمان

(١) وعند الشافعي : يجتمعان . (٢)

بيانه : اذا هلك السرقة في يد السارق ، فانه تقطع يمينه ، ولا يجب فيه

المال عندنا ، وعند الشافعي : تقطع ويغرم قيمة المال .

دليلنا في السأله وهو : أن السارق لما / قطعت يمينه انما [ قطعت ] في مقابلة ( ١ / ٩٤ )

سرقة هذا المال ، فصارت اليد مستوفاة في مقابلة هذا المال ، فلو قلنا : بأنه يجب

الضمان ، يؤدى الى اجتماع الضامين بسبب عين واحدة ، وهذا لا يجوز . ( ٣ )

احتج الشافعي في السأله وهو : أن القطع انما يجب جزاء على فعل السرقة

حقا لله تعالى ، ألا ترى أنه اذا أسقط رب المال هذا القطع لم يسقط ، عرفنا <sup>أنه</sup> حق

الله تعالى على طريق الجزاء لفعل السرقة ، والضمان انما يجب بمقابلة المال ، حتى

يكون مراعاة للجانبين جميعا . ( ٤ )

( ١ ) انظر : القدوري ، ص ٩٧ ، المبسوط ، ١٥٦ / ٩ ، الهداية ، ( ٦١١ / ٥ ) مع البناية .

( ٢ ) انظر : الأم ، ١٥١ / ٦ ، المهذب ، ٢٨٥ / ٢ ، الروضة ، ١٤٩ / ١٠ ، المنهاج ، ص ١٣٤ .

( ٣ ) واستدل الأحناف لعدم الجمع بقوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا

أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ) ( المائدة / ٣٨ )

ووجه الاستدلال من الآية كما قال السرخسي : فقد نص على أن القطع جميع

موجب فعله ، لأن في لفظ الجزاء إشارة الى الكمال . . . وما روى عبد الرحمن

ابن عوف ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا عزم على السارق )

الحديث رواه بلفظه الدارقطني ، وروى نحوه النسائي والبيهقي . وقد تكلم

المحدثون في اسناده : قال النسائي : " هذا مرسل ، وليس بثابت " وقال

الدارقطني : " والصور بن ابراهيم لم يدرك عبد الرحمن بن عوف ، فان صح

اسناده فهو مرسل " وقيل فيه غير ذلك : انظر : سنن الدارقطني مع التعليق

المعنى ، ١٨٢ / ٣ ، ١٨٣ ، النسائي ، في آخر البرقة ، ٩٣ / ٨ ، السنن

الكبرى ، ٢٧٧ / ٨ .

( ٤ ) واستدل البيهقي لتفريم السارق ، بما أخرجه عن سمرة بن جندب رضى الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( على اليد ما أخذت حتى تؤديه )

انظر : السنن الكبرى ، باب غرم السارق ، ٢٧٦ / ٨ .

## مسألة - ٣٥٩ -

قطع الاطراف  
الأربع بتكرار  
السرقه

( ٢ )

السارق لا يؤتى على أطرافه الأربع عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : يؤتى .

بيان ذلك : اذا سرق مالا تقطع يمينه ، ولو عاد مرة أخرى تقطع رجله اليسرى ،  
ولو عاد مرة أخرى لا تقطع يده اليسرى ، عندنا ، وعند الشافعى : تقطع اليسرى ففى  
الثالث ، وفى الرابع تقطع رجله اليمنى .

دللنا فى المسألة وهو : \* ماروى أن هذه المسألة وقعت فى زمان على بن أبى  
طالب رضى الله عنه : أخذ سارق مقطوع اليد والرجل ، فرفع ذلك الى على رضى الله  
عنه ، فما أمر بقطعه ، وقال : ( أنا أستحي من الله عز وجل أن لا أدع له يدا  
يمش بهما ، ولا رجلا يمش عليها فى حاجته ) . <sup>(٣)</sup> فكان المعنى فيه ، وهيسو :  
أن القطع انما شرع للزجر مع الابقاء ، فلو قلنا : أنها تقطع [ فى ] المرة الرابعة ،  
فانه يؤدى الى الهلاك ، وهذا غير مشروع . <sup>(٤)</sup>

( ١ ) فى المرة الثالثة لا تقطع عند الأحناف ، ولكن يخلد فى السجن حتى يتوب .  
انظر : القدورى ، ص ٩٧ ، المبسوط ، ١٢٠ / ٩ ، ١٦٦ ، الهداية ( ٥ / ٥٨٦ )  
مع البناية .

( ٢ ) انظر : الأم ، ١٣٢ / ٦ ، المذهب ، ٢٨٤ / ٢ ، الضهاج ، ص ١٣٤ .  
( ٣ ) الأثر أخرجه الدارقطنى فى سننه على وجه الاخبار ، وأخرجه الميهقى فى  
سننه على هذا الوجه ، وزاد فى آخره ( ثم ضربه وخلده السجن ) .  
انظر : سنن الدارقطنى ، ١٠٣ / ٣ ، ١٨٠ ، السنن الكبرى ، ٢٧٥ / ٨ .  
( ٤ ) راجع المصادر السابقة للأحناف .

احتج الشافعي / في المسألة : ( بما روى أن سارقا سرق حلّي أسما بنت ( ٩٤ / ب )  
أبي بكر <sup>(١)</sup> رضي الله عنه ، وهو مقطوع اليد والرجل ، فأمر أبو بكر رضي الله عنه ،  
بقطع يده اليسرى ، وهذا نص في هذه المسألة <sup>(٢)</sup> .

القطع بسرقه

مسألة - ٣٦٠ -

أحد الزوجين

إذا سرق [ الرجل ] من مال زوجته ، والمرأة [ إذا ] سرقت من مال زوجها ، من الآخر  
لا قطع عليهما عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : يجب القطع <sup>(٤)</sup> .

دليلنا في المسألة وهو : أن [ للزوج حقا من مال المرأة ، وله بسوطة فسي  
مالها ، لأنه ينتفع بها ، فصار كما لو سرق من ذى رحم محرم ، ولو سرق من مال  
محرمة لا يجب عليه القطع <sup>(٥)</sup> ، فكذلك هاهنا .

( ١ ) الصحيح أن الحلّي كانت لأسما بنت عميس زوجة أبي بكر ، وليست لأسما بنت  
الصدّيق رضي الله عنهم ، كما ذكره المؤلف .

( ٢ ) والقصة بنصها كما رواها الإمام مالك : ( أن رجلا من أهل اليمن ، أقطع اليد  
والرجل ، قدم فنزل على أبي بكر الصدّيق ، فشكا إليه : أن عامل اليمن قد  
ظلمه ، فكان يصلى من الليل ، فيقول أبو بكر : وأبيك مالك بليل سارق ،  
ثم انهم فقدوا عقدا لأسما بنت عميس امرأة أبي بكر الصدّيق ، فجعل الرجل  
يطوف معهم ويقول : اللهم عليك بمن بيّت أهل هذا البيت الصالح ، فوجدوا  
الحلّي عند صائغ ، زعم أن الأقطع جاء به ، فاعترف به الأقطع ، أو شهد عليه  
به ، فأمر به أبو بكر الصدّيق ، فقطعت يده اليسرى ، وقال أبو بكر : والله  
لندعاه على نفسه أشد عندى عليه من سرقته ) .

الموطأ ، في الحدود ، باب جامع القطع ، ٨٣٥ / ٢ ، السنن الكبرى ، ٢٧٣ / ٨ .

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ٩٧ ؛ المصنوع ، ١٩٠ / ٩ ؛ الهداية ، ( ٥٦٨ / ٥ )  
مع البناء .

( ٤ ) ما ذكره المؤلف هو القول الأظهر عند الشافعية من ثلاثة أقوال ، كما نص عليه  
النووي في المنهاج .

انظر : الأم ، ١٦١ / ٦ ؛ المهذب ، ٢٨٢ / ٢ ؛ المنهاج ، ص ١٣٣ .

( ٥ ) انظر : المصنوع ، ١٥١ / ٩ ؛ تحفة الفقهاء ، ٢٤٣ / ٣ ؛ الهداية ( ٥٦٧ / ٥ )  
مع البناء .



احتج الشافعى فى المسألة وقال : بأن ملك الزوجين مفارق عن صاحبه : لاحتق للزوج فى مال المرأة ، ولا المرأة فى مال الزوج ، ولهذا نقول : بأنه تقبل شهادة كل واحد منهما على صاحبه عندى <sup>(١)</sup> ؛ لان ملكهما مميز ، فيجب القطع بسرقة ، كما لو سرق من الأجانب. <sup>(٢)</sup>

القطع بسرقة  
الصحف

### مسألة - ٣٦١ -

إذا سرق الصحف ، لا يجب عليه القطع عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعى : يقطع إذا بلغ نصابها. <sup>(٤)</sup>

دليلنا فى المسألة وهو : أن القطع إنما يجب بسرقة المال ، والمكتوب فى الصحف كلام الله تعالى لا يوصف بمال ، فأورث الشبهة فيه ، والقطع لا يستوفى مع الشبهة. <sup>(٥)</sup>

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أنه سرق مالا متقوما ، فوجب عليه / القطع ؛ ( ٩٥ / ١ ) لأن المال : ما يتموله الناس ، وهذا الصحف ما يتموله الناس ، فيجب القطع بسرقة ، كما لو سرق كتب العلم والأدب. <sup>(٦)</sup>

( ١ ) انظر المسألة بالتفصيل فى ( مسألة شهادة أحد الزوجين للآخر ) ( ٣٩٠ )

ص

( ٢ ) انظر : المذهب ، ٢ / ٢٨٢ .

( ٣ ) انظر : القدورى ، ص ٩٦ ، المسوط ، ٩ / ١٥٢ ؛ تحفة الفقهاء ، ٣ / ٢٤٤ .

الهداية ، ( ٥ / ٥٤٧ ) ، مع النهاية .

( ٤ ) انظر : مختصر العزنى ، ص ٢٦٤ ؛ الروضة ، ١٠ / ١٢١ .

( ٥ ) راجع : المصادر السابقة للاحناف .

( ٦ ) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

قطع الطريق  
بداخل  
البلدة

( ١ ) كتاب قطاع الطريق

[ مسألة - ٣٦٢ - ]

( ٢ ) اذا قطع الطريق في البلدة ، فان عندنا : لا يجب عليه أحكام قطاع الطريق ،

وعند الشافعي : يلزمه ما يلزمهم في السفر . ( ٣ )

دلينا في المسألة وهو : أن الحد في قطاع الطريق انما يجب لقطاع الطريق ؛

لأن السارق اذا قطع الطريق يسد ذلك الطريق ، حتى لا يمر التجار ، فلهذا

يسمى : قاطع الطريق ، وهذا المعنى : اذا كان في البلدة لا يحصل ، فلا يشترع

في حقه تغليظ العقوبة ، كما لو سرق من البيت . ( ٤ )

( ١ ) قطاع الطريق : جمع قاطع ، وهو مأخوذ من قطع ، يقال : قطمته عن حقه :

منعته عن حقه ، انظر : المصباح ، مادة : ( قطع )

واصطلاحاً عرفهم الكاساني بقوله : " هم الخارجون على العارة ، لأخذ المال

على سبيل المغالبة على وجه يمتنع المارة عن المرور وينقطع الطريق " .

وعرفهم الشافعي بقوله : " هم الذين يمترضون بالسلاح القوم ، حتى يفضبوهم

المال في الصحارى مجاهرة " وكذلك في الحصر . وسمى أيضاً بالسرقة الكبرى ؛

لأن ضرر قطع الطريق على أصحاب الأموال [ ضرر ] على عامة المسلمين بانقطاع

الطريق " وعقوبتهم تختلف بحسب اختلاف جرائمهم ، انظر : مختصر المزنى ،

ص ٢٦٥ ؛ البدائع ، ٤٢٨٣ / ٩ ؛ مجمع الأنهر ، ٦٢٩ / ١ .

( ٢ ) مختصر الطحاوي ، ص ٢٢٦ ؛ المسوط ، ٢٠١ / ٩ ؛ الهداية ، ( ٦٤٠ / ٥ )

الاختيار ، ٢٢ / ٣ .

( ٣ ) قاطع الطريق بداخل البلدة بعد كقطاع الطريق في الصحارى على القول الأصح

عند الشافعية . انظر : مختصر المزنى ، ص ٢٦٥ ؛ المذهب ، ٢٨٥ / ٢ ؛

الوجيز ، ١٢٩ / ٢ ؛ الروضة ، ١٥٥ / ١٠ ؛ المضاج ، ص ١٣٤ .

( ٤ ) وذلك للحوقهم الفوت والنجدة بخلاف ما اذا وقع في خارج البلدة .

انظر بالتفصيل : المصادر السابقة للأحناف .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن تغليظ العقوبة إنما يجب بسبب أخذ المال ، وقتل النفس ، وها هنا لما أخذ المال وقتل ، فقد تم قطع الطريق ، فوجب أن يشرع في حقه تغليظ العقوبة ، ليحصل معنى الزجر .<sup>(١)</sup>

عقوبة المرأة  
إذا قطعت  
الطريق

مسألة - ٣٦٣ -

المرأة إذا قطعت الطريق ، فإن عندنا : لا يلزمها ما يلزم الرجل<sup>(٢)</sup> ، ونسند الشافعي : يلزمها .<sup>(٣)</sup>

دلينا في المسألة وهو : أن بنية المرأة غير صالحة للقتال ، ألا ترى أنها لا تقتل في الكفر<sup>(٤)</sup> ، لعدم صلاحيتها للمقاتلة ، لأن جبلة المرأة ضعيفة ، فلا يشرع في حقها ما يشرع في حق الرجل ، لأن قطع الطريق إنما يحصل من الرجال غالباً ، ولو وجد من المرأة يكون ذلك نادراً ، والنادر لا حكم له .<sup>(٥)</sup>

(١) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

(٢) يروى - في عقوبة المرأة إذا قطعت الطريق - عن أبي حنيفة روايتان :

الرواية المشهورة : أنها لا تعامل معاملة الرجال ، وهذا هو الأصح لدى فقهاء الأحناف . وظاهر الرواية : أنها تعامل معاملة الرجال ، واختاره الطحاوي ، حيث يقول : " والنساء والمبيد في قطع الطريق كالرجال وكالأحرار " وقواها الكمال بن الهمام .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٧٢ ، المسوط ، ١٩٧/٩ ، تحفة الفقهاء ، ٢٤٩/٣ ، البدائع ، ٤٢٨٤/٩ ، فتح القدير ، ٤٣٣/٥ .

(٣) انظر : مختصر العزني ، ص ٢٦٥ ، المذهب ، ٢٨٥/٢ ، الوجيز ، ١٧٩/٢ ، الروضة ، ١٥٥/١٠ .

(٤) راجع مسألة قتل المرتدة ، ( ٢٤٠ ) ، ص

(٥) وقد ضعف الكمال بن الهمام أدلة الأحناف التي تذهب إلى التفرقة بين الرجل والمرأة في حكم قطع الطريق وقال مامنها : ان الوجه المذكورة في التفرقة بينهما مع ضعفها تصادم إطلاق الكتاب في المحاربين . انظر بالتفصيل : المسوط ، ١٩٨/٩ ، فتح القدير ، ٤٣٣/٥ .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن القطع والقتل متعلقان بالسرقة ، فإذا وجدت من المرأة كما وجدت من الرجال ، وجب أن يشرع القطع في حقها ، كما ليس سرقة من البيت . ( ١ )

### مسألة - ٣٦٤ -

عقوبة الرد  
لقطع الطريق

/ الرد ( ٢ ) يجب عليهم ما يجب على قطاع الطريق عندنا ( ٣ ) ، وعند الشافعي : لا يجب . ( ٤ )

دليلنا في المسألة وهو : أن قاطع الطريق إنما يقطع بقوة الرد ، فصاروا كلهم مشتركين ؛ لأن عادة السراق هذا : أن يكون بعضهم مشتغلين بالقتال ، وبعضهم بالقتل ، وبعضهم يأخذ المال والحيلة ، فأوجبنا الحد على الكل تفليظاً عليهم ، ليحصل معنى الزجر . ( ٥ )

احتج الشافعي في المسألة وهو : القطع والقتل إنما يجب جزاءً على فعل السرقة أو القتل ، ولم يوجد هذا المعنى في حق الرد ، فلا معنى لاجاب القطع والقتل في حقهم . ( ٦ )

( ١ ) ودليل الشافعية : عموم أدلة حد قطع الطريق بدون تفريق بين المرأة والرجل . راجع المصادر السابقة للشافعية .

( ٢ ) الرد ، بالهمزة : الممنوع ، يقال : رداه : أعانه ، وأرداته : أغنته . انظر : المفرد ، الصباح ، مادة : ( ردو )

( ٣ ) انظر : المسوط ، ١٩٨/٩ ؛ البدائع ، ٤٢٨٣/٩ .

( ٤ ) انظر : المهذب ، ٢٨٦/٢ ، الوجيز ، ١٧٩/٢ ، المنهاج ، ص ١٣٤ .

( ٥ ) راجع : المصادر السابقة للأحناف .

( ٦ ) واستدل الشيرازي لرد الحد عنهم : بما أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : =

## كتاب الأشربة (١)

[سألة] - ٣٦٥ -

ما يعصر من العنب والتمر ، فحرام قليله وكثيره ، وإذا كان غير العنب والتمر ،  
مثل الشعير والحنطة والارز [ فحلال وإن لم يطبخ ] (٢) ، وإذا كان من المنسب  
طبخ ، فإن عندنا : عينه غير محرم ، وإذا أسكر فحرام (٣) . وعند الشافعي : حكم  
الأنهذة والمطبوخ من العنب ، فالكُل واحد في التحريم (٤) .

دليلنا في السألة وهو : " ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال :  
( حرمت الخمر لعينها ، قليلا وكثيرا والسكر من كل شراب ) (٥) وهذا نص .

= ( لا يحل دم أمريء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، إلا  
بأحدى ثلاث : " النفس بالنفس ، والشيب الزاني ، والمفارق لدينه التمسك  
للجماعة ) . واللفظ للبخاري .

( البخاري ، في الديات ، باب قول الله تعالى : ( أن النفس بالنفس الآية )  
( ٦٨٢٨ ) ، ٢٠١ / ١٢ ، مسلم ، في القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم ،  
( ١٦٢٦ ) ، ١٣٠٢ / ٣٠ . انظر المذهب ، ٢٨٦ / ٢ .

(١) سبق ذكر تعريف الأشربة ، في السألة ( ١٩٣ ) ، ص ، وسبق أن ذكر  
المؤلف كتاب الأشربة بعد كتاب الرهن ، بمسألة ( تحليل الخمر ) وليس ثمة  
مناسبة لذكرها في ذلك الموضع ، وموضعها السليم ضمن كتاب الطهارة ، ثم  
ثنى بذكره هنا مرة أخرى ، وأتى بهذه السألة ، مع سألة الختان ، وهنا  
موقعه الطبيعي حيث جاء بعد الحدود .

(٢) في الأصل نقص ، وزيد ، لاستقامة العبارة . انظر : القدوري ، ص ٩٨ ،  
تحفة الفقهاء ، ٥٦٢ / ٣ .

(٣) ويحل عصير العنب المطبوخ بشرط أن يذهب ثلثاه ، ويبقى الثلث ويغلى بعد  
ذلك . انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٨١ ، القدوري ، ص ٩٨ ، تحفة  
الفقهاء ، ٥٥٩ / ٣ ، الاختيار ، ٥٦ / ٣ ، تكلمة فتح القدير ، ١٠ / ١٠٠ - ١٠١ .  
(٤) الأم ، ١٤٤ / ٦ ، المذهب ، ٢٨٧ / ٢ ، التنبيه ، ص ١٥١ ، الوجيز ،  
١٨١ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٣٥ .

(٥) الحديث أخرجه النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما بطرق والفاظ مختلفة ، =

احتج الشافعي في المسألة : ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال :  
 " ما أسكر كثيره فقليل منه حرام " <sup>(١)</sup> وفي رواية أخرى ( فالجرعة منه حرام ) وفي رواية  
 أخرى ( ما أسكر كثيره فالبرقة منه حرام ) <sup>(٢)</sup> وهذا نص .

= وفي السند : عبد الله بن شداد ، وقد تكلم المحدثون فيه .  
 قال ابن الاثير : وهو حديث حسن ، وقال ابن حزم في المحلى ، أنه صحيح .  
 انظر : النسائي ، في الأشربة ، باب الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب  
 السكر ، ٣٢٠/٨ ، ٣٢١ ، السنن الكبرى ، مع الجوهر النقي ، ٢٩٢/٨ ،  
 جامع الأصول ، ١٠٥/٤ ، المحلى ، ٤٨١/٧ .  
 ( ١ ) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي عن جابر بن عبد الله ، والنسائي عن  
 حديث عمرو بن شعيب : وكلهم في كتاب الأشربة :  
 أبو داود ، باب النهي عن السكر ، ( ٣٦٨١ ) ، ٣٢٧/٣ ، الترمذي ،  
 باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام ، ( ١٨٦٥ ) ، وقال : " هذا حديث  
 حسن غريب " ٢٩٢/٤ . النسائي ، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ،  
 ٣٠٠/٨ ، وقال ابن الاثير : اسناده حسن ، جامع الاصول ، ٩٠/٤ .  
 ( ٢ ) وفي رواية لأبي داود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا ( كل سكر  
 حرام ، ما أسكر الفرق منه فمل الكف منه حرام ) وفي رواية للترمذي : ( المسوة  
 منه حرام ) وقال الترمذي : " هذا حديث حسن " ، ( والفرق ) بفتح التاء  
 مكيا .  
 أبو داود ( ٣٦٨٧ ) ، ٣٢٩/٣ ، الترمذي ( ١٨٦٦ ) ، ٢٩٣/٤ ، السنن  
 الكبرى ، ٢٩٦/٨ ، المصباح ، مادة : ( فرق ) .

حكم الختان

سألة - ٣٦٦ -

الختان سنة في الرجال دون النساء ، [ عندنا ] <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : فرض في الرجال والنساء <sup>(٢)</sup>

دليلنا في السألة وهو : أن الختان إنما شرع في الرجال / ، لأننا إنما عرفناه ( ١ / ٩٦ )  
لمعرف الناس وعاداتهم ، والمعرف جرى في الختان في الرجال دون النساء <sup>(٣)</sup> .  
احتج الشافعي في السألة وهو : أن الختان إنما شرع لستطهيوها فيه  
من المنفعة التي أياها الشرع ، وهذا الممنى الرجل والمرأة يستويان فيه ، كما  
في سائر الفرائض والسنن . <sup>(٤)</sup>

( ١ ) الختان سنة مؤكدة للرجال ، ومكرمة للنساء عند الأحناف ، كما في كتساب  
الفتاوى . انظر : الفتاوى الهندية ، ٣٥٦ / ٥ ، ٣٥٧ ، الفتاوى السراجية ،  
ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ٢١ / ١ ، الروضة ، ١٨٠ / ١٠ ، المضاج ، ص ١٣٦ .  
( ٣ ) واستدل القائلون بالسنية في الرجال دون النساء ، بما أخرجه أحمد سنن  
حديث أسامة الهذلي رضي الله عنه ، قوله صلى الله عليه وسلم ( الختان  
سنة للرجال مكرمة للنساء ) سنن الإمام أحمد ، ٧٥ / ٥ ،  
انظر : تحفة المودود ، ص ١٦٨ .

( ٤ ) استدل الشافعية على الوجوب بقوله تعالى : ( أن اتبع طة إبراهيم حنيفا )  
( النحل / ١٢٣ ) " وروى أن إبراهيم عليه السلام اختتن بالقدوم " ( آلة النجار ) .  
انظر أدلة الوجوب بالتفصيل : المذهب ، ٢١١ / ١ ، مفتح المحتاج ، ٢٠٣ / ٤ ،  
انظر سألة الاختتان وأقوال العلماء فيها مع أدلتها بالتفصيل : كتاب تحفة  
المودود في أحكام المولود ، ص ١٦٢ ، وما بعدها . القاموس المحيط ، الصباح ،  
مادة : ( قدم ) .

ضمان قتل  
الصئول

كتاب صئول<sup>(١)</sup> الفعل  
[ مسألة ] - ٣٦٧ -

الجمل اذا صال على انسان ، فقتله الصئول عليه دفعا عن نفسه ، يلزمه  
الضمان ، عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعى : لا يلزمه<sup>(٣)</sup> .

دليلنا فى المسألة : أنه ألتف مال غيره بغير اذن مالكة ، فيكون مضمونا عليه ،  
كما لو ألتفه قبل الصئول ، لأننا لو قلنا : بأنه لا يضمن ،<sup>(٤)</sup> لا يضمن لأجل صياله ،  
وفعله غير معتبر ، لقول النبى ( صلى الله عليه وسلم ) ( العجماء جبار )<sup>(٥)</sup> أى هدر .  
احتج الشافعى فى المسألة : أنه قتله دافعا شر القتل عن نفسه ، فوجب أن  
لا يكون مضمونا عليه ، كما لو قتل عبد انسان اذا اشهر سيفه ، فقتله دافعا عن نفسه  
لا يكون مضمونا عليه ، كذلك هاهنا<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) صئول : من صال الفعل يصول صولا وصالا ، " اذا وثب البعير على الابل  
يقاظلنها " ومن المرب ، من يقول ، صئول ، بالهمزة . الصباح صادرة :  
( صول )

( ٢ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٥٨ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ١٧٧/٦ ، المذهب ، ٢٢٦/٢ ، الضهاج ، ص ١٣٥ .

( ٤ ) الحديث أخرجه الشيخان عن أبى هريرة رضى الله عنه ، وقد سبق تخريجه  
فى المسألة ( ٢٣٠ ) ص

( ٥ ) راجع أدلتهم بالتفصيل : الأم ( ١٧٧/٦ ) ، وقد أطل الشافعى رحمه الله  
وأفاض فى الاستدلال والمناقشة .



## سقوط الجزية

## كتاب الجزية (١)

[ مسألة - ٣٦٨ - ]

الجزية عندنا : تسقط بالموت والاسلام (٢) ، وعند الشافعي : لا تسقط (٣) ، وكذلك الذي اذا أسلم في آخر الحول سقطت عنه الجزية [ عندنا ] ، وعند الشافعي : لا تسقط.

دليلنا في المسألة وهو : أن الجزية انما وجبت من طريق العقوبة بدلا عن القتل ، الدليل عليه : قوله تعالى : ( حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) (٤) دل على أنها انما تجب من طريق الطة والعقوبة ، والمقومات لا تستوفي بمسند الموت / وكذلك عقوبة الكفر لا تستوفي بعد الموت. (٥)

(٦٦/ب)

(١) الجزية : مأخوذة من المجازاة ، وقيل : من الجزاء ، بمعنى القضاء ، وجمعها : جزى جزى وجزاء . انظر : الصحاح ، الصباح ، القاموس ، مادة : ( جزى ) .

واصطلاحها : " هي اسم لما يؤخذ من أهل الذمة ، لأنها تمصمهم من القتل ، كما ذكره الميداني .

وقال الشرييني أنها " ليست مأخوذة في مقابلة الكفر ولا التقرير عليه ، بل هي نوع اذلال لهم ، ومعونة لنا ، وربما يحطهم ذلك على الاسلام مع مخالطة المسلمين الداعية الى معرفة محاسن الاسلام " . مغنى المحتاج ، ٢٤٢/٤ ، اللباب ، ١٤٣/٤ .

(٢) انظر : القدوري ، ص ١١٧ ؛ تحفة الفقهاء ، ٥٣٠/٣ ، الهداية ( ٨٢٨/٥ ) مع البناية .

(٣) انظر : الأم ، ١٨٣/٤ ، المهذب ، ٢٥٢/٢ ، الضهاج ، ص ١٣٨ .

(٤) سورة التوبة ، آية ( ٢٩ )

(٥) استدلال الأحناف بما أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ليس على المسلم جزية ) :

( أبو داود ، في الخراج والامارة والفتى ، باب في الذي يسلم في بعض السنة

هل عليه جزية ؟ ، ( ٣٠٥٣ ) ، ١٧١/٣ ، الترمذي ، في الزكاة ، باب ما جاء

ليس المسلمين جزية ، ( ٦٣٣ ) ، ٢٧/٣

انظر : البناية ، ٨٢٨/٥

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن الجزية هي حق مال ثبت في رقبتة ، فإذا لم يؤده ومضى عليه سنة ، صار ديناً عليه ، والديون تستوفي بعد الموت من تركته ، كما في سائر الديون . ( ١ )

### مسألة - ٣٦٩ -

أقل الجزية

أقل الجزية ربع دينار [ عندنا ] ويختلف بين الفنى والفقير ، وعند الشافعي : أقلها دينار . ( ٢ )

( ١ ) وعمل الشيرازي لعدم السقوط بقوله : " لأنه عوض عن الحقن والساكنة ، وقد استوفى ذلك ، فاستقر عليه العوض ، كالأجرة بعد استيفاء المنفعة " .  
المهذب ، ٢٥٢ / ٢ .

منشأ الخلاف بين الطرفين : تحديد سبب دفع الجزية : هل الجزية عقوبة على الكفر ومدل عن النصرة ، أم هي عوض عن الحقن والسكنى ؟ فذهب الأحناف إلى الرأي الأول وقالوا : " وعقوبة الكفر تسقط بالاسلام ولا تقام بعد الموت " ، وكذلك النصرة بعد الاسلام . وذهب الشافعية إلى الرأي الثاني ، وقالوا : " وقد استوفى ذلك فاستقر عليه العوض " .

انظر : الهداية ، ( ٨٢٨ / ٥ - ٨٣٠ ) مع البناية ؛ المهذب ، ٢٥٢ / ٢ .  
( ٢ ) وتفصيله : " يكون على الفنى الظاهر الفنى في كل سنة ثمانية واربعمائة درهمين ، وهما وعلى المتوسط الحال أربعة وعشرون درهماً ، وعلى الفقير المحتمل اثنا عشر درهماً " .

انظر : القدوري ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، تحفة الفقهاء ، ٥٢٢ / ٣ ؛ الهداية ، ( ٨١٦ / ٥ ) مع البناية .

( ٣ ) ويستحب عند الشافعية أيضاً أن يجعل أهل الجزية على ثلاث طبقات كترتيب الأحناف كما ذكره الشيرازي .

انظر : الأم ، ١٧٩ / ٤ ، المهذب ، ٢٥٢ / ٢ ؛ المنهاج ، ص ١٣٨ .

دلينا [ في الصّالة ] وهو : أن الجزية حق أوجبه الشرع باعتبار طاقة المؤدى ،  
فوجب أن تختلف بين الغنى والفقير <sup>(١)</sup> ، كما في الزكاة .

احتج الشافعي في الصّالة : ( بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر  
معاذا بأن يأخذ من كل حال ديناراً ) <sup>(٢)</sup> ولم يفصل بين الغنى والفقير . <sup>(٣)</sup>

( ١ ) واستدل الأحناف لذهبهم بأقوال الصحابة ، حيث نقل ذلك عن عمر وعثمان  
وعلى رضى الله عنهم ، وقالوا : " ولم ينكر عليهم أحد من المهاجرين والانصار .  
انظر : السنن الكبرى ، ١٩٦/٩ ، النهاية ، ٥٨١٩/٥ .

( ٢ ) الحديث في أصل المخطوط ( بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمره  
بأن يأخذ كل واحد ديناراً ) . وإنما عدّل بحسب ما ورد في رواية مسند  
رضي الله عنه الآتية :

( عن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن ، أمره أن يأخذ  
من كل حال ديناراً ، أو عدله من المعافى : ثياب تكون باليمن ) :  
رواه أبو داود ، في الخراج والامارة ، باب في أخذ الجزية ( ٣٠٣٨ ) ،  
١٦٧/٣ ، الترمذى ، في الزكاة ، باب ما جاء في زكاة المقر ( ٦٢٣ ) ، وقال  
" حديث حسن " ، ٢٠/٣ ، النسائي ، في الزكاة ، باب زكاة المقر ،  
٢٥/٥ ، ٢٦٠ .

( ٣ ) راجع : المراجع السابقة للشافعية .

ترك التسمية  
عمدا

# كتاب الصيد والذبائح (١)

[ مسألة ] - ٣٧٠ -

- إذا ذبح الشاة وترك التسمية عمدا ، يحرم أكله ، ويصير كالحيثة عندنا (٢) ،  
وعند الشافعي : يحل أكله (٣) ولا خلاف : أنه إذا ذبح الشاة وترك التسمية ناسيا ،  
حل أكله (٤) .  
دلينا في المسألة : قوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنفسه  
لفسق ) (٥) قاله تعالى نهى عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه ، وأخبر أنه فسق ،  
وهذا نص في هذا الباب (٦) .

- (١) الصيد : مصدر : ص ا د يصيد صيدا ، ثم أطلق الصيد على الصيد ، اما أنه  
فعل بمعنى مفعول ، واما تسمية بالمصدر ، والجمع : صيود .  
وهو : " كل ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه الا بحيلة " ، وزيد عليه أحكام  
شرها . انظر : المفرب ، الصباح ، مادة : ( صيد ) ، اللباب ، ٢١٧/٣ .  
وعرفه الفزالي بأنه : " اماتة الصيد بالآلة : وهو كل جرح مقصود حصل به  
الموت " ، الوجيز ، ٢٠٧/٢ .  
والذبائح : جمع ذبيحة : وهي اسم ما يذبح من النعم ، كالذبح بالكسر .  
انظر : الصباح : مادة ( ذبح ) والذبح في الشرع : " قطع الأوداج " بمعنى :  
" حرم حيوان من شأنه الذبح اذا لم يذبح " .  
انظر : الدر المختار ( ٢٩٣/٦ ) مع حاشية ابن عابدين ، مجمع الأنهر ،  
٥٠٧/٢ ، مفتى المحتاج ، ٢٦٥/٤ .  
(٢) انظر : القدوري ، ص ٩٩ ، المبسوط ، ٢٣٦/١١ ، تحفة الفقهاء ، ٩٢/٣ ،  
الهداية ( ١٦/٩ ) مع البناية .  
(٣) انظر : الأم ، ٢٢٧/٢ ، ٢٣٤ ، المذهب ، ٢٥٩/١ ، نهاية المحتاج ،  
١١٩/٨ .  
(٤) راجع : الصا در السابقة للمذهبين .  
(٥) سورة الانعام ، آية : ( ١٢١ )  
(٦) انظر بالتفصيل : أحكام القرآن ( للجصاص ) ٥/٣ وما بعدها ، =

احتج الشافعي في الصلاة ، بان قال : انا أجمعنا على أنه لو ترك التسمية

ناسيا حل أكله ، فكذلك اذا تركها عمدا ، لأن ذكر الله تعالى في / قلب كل امرئ ( ١/٩٧ )  
مسلم ( ١ ) ، فوجب أن يقام الذكر بالقلب <sup>[مطابقا]</sup> الذكر باللسان ( ٢ ) .

### مسألة - ٣٧١ -

زكاة الجنين  
زكاة أمه

اذا ذبح شاة ، وخرج من بطنها جنين ميت ، عندنا : لا يحل أكله ( ٢ ) ، وعند  
الشافعي : يحل أكله ( ٣ ) ، هذا اذا أشعر الولد ودخل فيه الحياة ، وأما اذا كان  
قطعة لحم فلا يؤكل بلا خلاف .

دلينا في الصلاة وهو : أن هذا حيوان على حدة ، فوجب أن يشرع له زكاة  
على حدة ، كما لو وقع شاتان في بئر ، فطمعن العليا ، وماتت السفلى باضطراب  
العليا ، فانه لا يحل أكله لهذا المعنى ، لأنه لما ذبح الأم يقطع نفسها ، فمات  
الجنين في بطنها خنقا ، والمنخقة حرام في كتاب الله عز وجل ( ٤ ) .

= تفسير النسفي ، ٣١ / ٢ ، ( الناشر : دار الكتاب ، بيروت ) ، المسسوط .

٢٣٧ / ١١ ، وما بعدها ، النهاية ، ٢١ / ٩ ، وما بعدها .

( ١ ) ويقصد به ما روى عن البراء بن عازب ( أن اسم الله على قلب كل مؤمن سمي أولم

يسم ) تفسير القرطبي ، ٧٦ / ٧ .

واستدل الرطبي على حلية المذبح مع ترك التسمية عمدا ، باباحة ذبائح

أهل الكتاب ، بقوله سبحانه وتعالى : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم )

( المائدة / ٥ ) ، " وهم لا يذكرونها " [التسمية] نهاية المحتاج ، ١١٩ / ٨ .

انظر الصلاة مع أدلتها بالتفصيل ، في تفسير قوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم

يذكر اسم الله عليه ، وأنه لفسق ) ( الأنعام / ١٢١ ) .

تفسير القرطبي ، ٧٥ / ٧ ، ٧٦ ، ٧٧ ، تفسير البيضاوي ، ٣٢٩ / ١ .

( ٢ ) انظر : القدوري ، ص ٩٩ ، المسسوط ، ٦ / ١٢ ، تحفة الفقهاء ، ٩٢ / ٣ ،

الهداية ، ( ٥٦ / ٩ ) مع النهاية .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٣٣ / ٢ ، المذهب ، ٢٦٢ / ١ ، المنهاج ، ص ١٤٣ .

( ٤ ) ويقصد به قول الله عز وجل : ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ومسا

أهل لغير الله به ، والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة ) ( المائدة / ٣ ) ،

راجع الأدلة بالتفصيل : المسسوط ، ٦ / ١٢ ، ٧ ، النهاية ، ٥٩ / ٩ ، وما بعدها .

احتج الشافعي : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ذكاة الجنين ذكاة أمه )<sup>(١)</sup> جعل الجنين ذكاة بذكاة أمه ، فكان المعنى فيه : أن الجنين مادام مجتئنا في البطن فحكمه كحكم الأجزاء والأطراف من الأم ، وجب أن لا يشرع في حقه الذكاة ، لأنه متعذر ، فوجب أن يقام ذكاة الأم ذكاة له .

اكل السمك  
الطافي

سألة - ٣٧٢ -

السمك الطافي ، لا يحل أكله عندنا<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : يحل أكله<sup>(٣)</sup> .

والخلاف إنما وقع : إذا طفا ولم يعرف موته بسبب ، وأما إذا عرف موته بسبب :

بأنلقاء البحر على الشط ، أو عقره سمك آخر ، فحل أكله بلا خلاف .

دللنا في المسألة : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ( أنه نهى / عن أكل ( ٩٧ / ب )

السمك الطافي )<sup>(٤)</sup> وهذا نص .

( ١ ) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث جابر وأبي سعيد الخدري ، رضى الله عنهم :

أبو داود ، في الأضاحي ، باب ما جاء في ذكاة الجنين ، ( ٢٨٢٨ ) ، ١٠٣ / ٣ ، الترمذي ، في الأطعمة ، باب ما جاء في ذكاة الجنين ، ( ١٤٧٦ ) ، وقال : " هذا حديث حسن صحيح " ، ٢٢ / ٤ ، ابن ماجه ، في الذبائح ، باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ، ( ٣١٩٩ ) ، ١٠٦٧ / ٢ .

( ٢ ) انظر : القدوري ، ص ٩٩ ، المسوط ، ٢٤٧ / ١١ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٣٣ / ٢ ، المذهب ، ٣٥٧ / ١ ، المنهاج ، ص ١٤٣ .

( ٤ ) الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث جابر رضى الله عنه مرفوعا : قال أبو داود : " روى هذا الحديث سفيان الثوري وأيوب وحمام عن أبي الزبير ، أوقفوه على جابر ، وقد أسند أيضا من وجه ضعيف . . . " .

ونقل فوارد عبد الباقي في تعليقه على ابن ماجه عن الدميري قوله : " هو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ ، لا يجوز الاحتجاج به ، فانه من رواية يحيى بن سليم الطائفي " .

انظر : سنن أبي داود ، في الأطعمة ، باب في أكل الطافي من السمك ( ٣٨١٥ )

٣ / ٣٥٨ ، ابن ماجه ، في الصيد ، باب الطافي من صيد البحر ، ( ٣٢٤٧ ) ،

٢ / ١٠٨٢ . وراجع المسوط ، ٢٤٧ / ١١ ، ٢٤٨ .

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه سئل عن المهر؟ فقال : ( هو الطهور ماؤه الحل ميتته )<sup>(١)</sup> وهذا نص.

### مسألة - ٣٧٣ -

الذبح بالسن  
والظفر

إذا ذبح الحيوان بالسن أو بالظفر إذا كان منزوعاً يحل أكله عندنا : وإذا كان متصلاً فذبحه ، فإنه لا يحل<sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : لا يحل أكله منفصلاً كان أو متصلاً<sup>(٣)</sup> .  
دلينا في المسألة وهو : أن من شرط استباحة الحيوان كونه مذبوهاً ، لراقة الدم الصفوح ، وهذا المعنى : قد وجدناه هنا ، فوجب أن يحل ، كما لو ذبحه بليطة<sup>(٤)</sup> القصب ، أو بهربة حده ، فإنه يحل أكله ، كذلك هاهنا .<sup>(٥)</sup>

احتج الشافعي في المسألة : " بما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه سئل عن هذا ؟ فنهى عنه ، وقال : ( انه مدي ، الحبشة )<sup>(٦)</sup> وهذا نص .<sup>(٧)</sup>

(١) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً . وكلهم في الطهارة ، في باب الوضوء بما المهر : أبو داود ، ( ٨٣ ) ، ٢١ / ١ ، الترمذي ، ( ٦٩ ) وقال : " حديث حسن صحيح " ، ١٠٠ / ١ ،

النسائي ، في المياه ، ١٧٦ / ١ ، وابن ماجه ، ( ٣٨٦ ) ، ١٣٦ / ١ .

(٢) انظر : القدوري ، ص ٩٩ ، المبسوط ، ٢ / ١٢ ؛ الهداية ، ( ٤١ / ٩ ) مع البناية .

(٣) انظر : الأم ، ٢٣٦ / ٢ ؛ المهذب ، ٢٥٩ / ١ ، التنبيه ، ص ٥٩ ، المضاج ، ص ٤١ .

(٤) الليط : قشرة القصب ، والقوس والقناة وكل شيء له ثانه . انظر : مختار الصحاح ، معجم الوسيط : ( ليط ) .

(٥) انظر ادلتهم بالتفصيل : المبسوط ، ٢ / ١٢ ؛ البناية ، ٤٣ / ٩ .

(٦) المدي ، وفرد : المديه - بضم الميم - الشفرة . انظر : الصحاح ، مادة ( مدي )

(٧) الحديث أخرجه الشيخان ( عن رافع بن خديج ، قلت : يا رسول الله : انا لاقوا العدو غداً ، وليست معنا مدي ، قال صلى الله عليه وسلم : ( اعجل أو أرنى ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ، لمس السن والظفر ، وسأحدثك اما السن : معظم ، وأما الظفر : فمدي الحبشة . ) =

حكم الأضحية

كتاب الأضحية (١)

[سألة] - ٣٧٤ -

الأضحية واجبة عندنا (٢) وعند الشافعي : سنة (٣)

دليلنا في السألة : " ماروى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( على كل

أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ) (٤)

= البخارى ، في الذبائح والصيد ، باب لا يذكر بالسن والمظفر والظفر ،  
( ٥٥٠٦ ) ، ٦٣٣ / ٩٠ ، سلم ، في الأضاحي ، باب جواز الذبح  
بكل ما أنهر الدم ، الا السن والظفر وسائر العظام ، ( ١٩٦٨ ) ، ١٥٥٨ / ٣٠ .  
( ١ ) الأضحية : مشتقة من الضحوة ، وسمى ذبح الأضحية بذلك ، لأنها : تفعل  
في الضحى ، من تسمية الشئ باسم وقته ، وهذا أصله ، ثم كثر استعمالها في  
هذا المعنى حتى قيل ضحى : فى أى وقت كان فى أيام الأضحي . وفيها  
لغات : بضم الهمزة فى الأكثر ، وكسرها اتباعا لكسرة الحاء ، وجمعها :  
أضاحي ، وضحيه ، وجمعها : ضحايا ، وأضحية بفتح الهمزة ، وجمعها :  
أضحي .

وشرعا عرفها الأحناف بأنها : " ذبح حيوان مخصوص بنية القرية فى وقت مخصوص .  
انظر : الدر المختار ( ٣١١ / ٦ ، ٣١٢ ) مع حاشية ابن عايد .  
وعرفها الشافعية بأنها : " ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى من يسوم  
العيد الى آخر أيام التشريق " . مغنى المحتاج ، ٢٨٢ / ٤ .

( ٢ ) تجب الأضحية عند الأحناف بشرط أن يكون المضحى : حرا مسلما ، مقيما ،  
موسرا ، فى يوم الأضحي .

انظر : القدورى ، ص ١٠٠ ، المسوط ، ٨ / ١٢ ، تحفة الفقهاء ، ١١٣ / ٣ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٢١ / ٢ ، المهذب ، ٢٤٤ / ١ ، الضهاج ، ص ١٤٢ .

( ٤ ) الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه : ( من حديث مخنف بن سليم قال : كنا  
وقوفا عند النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال : ( يا أيها الناس : ان على  
كل أهل بيت فى كل عام أضحية وعتيرة ، أتدرون ما المعتيرة ؟ هى التسمى  
بسميها الناس الرجبية ) .

النسائي ، فى الفرع والمعتيرة ، ١٦٧ / ٧ ، ابن ماجه ، فى الأضاحي ، باب

الأضاحي واجبة هى أم لا ؟ ( ٣١٢٥ ) ، ١٠٤٥ / ٢ .



والعتيرة قد نسخت <sup>(١)</sup> ، فبقيت الأضحية واجبة .

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال :  
( ضحوا فانها سنة أبيكم ابراهيم ) <sup>(٢)</sup> صلوات الله [ تعالى عليه ] .

كيفية زكاة

[ مسألة ] - ٣٧٥ -

الحيوان  
( ١ / ٩٨ )

/ الزكاة في الحلق <sup>(٣)</sup> بين اللبة <sup>(٤)</sup> والودجين <sup>(٥)</sup> عندنا <sup>(٦)</sup> ،

( ١ ) والدليل على نسخ العتيرة ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عمن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا فرع ولا عتيرة ) :

البخاري ، في المعققة ، باب العتيرة ، ( ٥٤٧٤ ) ، فتح الباري ، ٩ / ٥٩٦ ،  
مسلم ، في الأضاحي ، باب الفرع والعتيرة ، ( ١٩٧٦ ) ، ٣ / ١٥٦٤ .

( ٢ ) لم يرد الحديث بهذا اللفظ ، ولفظه : كما رواه ابن ماجه من حديث زهيد بن  
أرقم رضي الله عنه ( قال : قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
يا رسول الله ماهذه الأضاحي ؟ قال : " سنة أبيكم ابراهيم . . . الحديث ) .  
ونقل عن الزوائد : " في اسناده أبو داود ، واسمه نعيم بن الحارث ، وهو  
متروك ، واتهم بوضع الحديث " .

ابن ماجه ، في الأضاحي ، باب ثواب الأضحية ، ( ٣١٢٧ ) ، ٢ / ١٠٤٥ .

( ٣ ) الحلق : وهو في الأصل الحلقوم كما في الصباح ، مادة : ( حلق ) .

( ٤ ) اللبة : بالفتح والتشديد : النحر : من العقدة الى مبدأ الصدر .

انظر : المغرب ، الصباح ، : مادة : ( لب ) .

( ٥ ) الودجان : " عرقان غليظان يكتنفان ثفرة النحر ، يمينا ويسارا " . المغرب ،

الصباح ، مادة : ( ودج ) .

( ٦ ) اختلفت روايات كتب الأحناف في : بيان محل الذبح ، قال القدوري : " والذبح

بين الحلق واللبة ، والعروق التي تقطع في الزكاة أربعة : الحلقوم ، والعرق  
والودجان ، وان قطعها حل الأكل ، وان قطع أكثرها [ ثلاثة منها ] فكذلك

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى " . القدوري ، ص ٩٩ .

انظر بالتفصيل : المبسوط ، ١٢ / ٣ ، البنائية في شرح الهداية ، ٩ / ٣٢ ،

وما بعدها ، الباب ، ٣ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

وعند الشافعى : هو قطع الحلق واللثة . ( ١ )

دليلنا فى المسألة وهو : أن المقصود من الذكاة : إنما هو اوراقه دم ، وهذا  
المعنى ، لا يحصل الا بقطع الودجين . ( ٢ )

احتج الشافعى فى المسألة : بدليل ما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه  
قال : ( الذكاة فيما بين اللثة واللحيتين ) ( ٣ )

( ١ ) انظر : الأم ، ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ ، المذهب ، ٢٥٩/١ ، المنهاج ، ص ١٤٠ ،  
نهاية المحتاج ، ١١١/٨ .

والخلاف بين الطرفين ينحصر فى الودجين ، لأن المجزى\* فى الذكاة عند أبى  
حنيفة : قطع الحلقوم والمرى\* وأحد الودجين ، وعند الشافعى : قطع  
الحلقوم والمرى\* فقط ، ولا يجب قطع الودجين بل يستحب ، كما سبق بيانه .  
( ٢ ) واستدل الأحناف من النقل ، بقوله صلى الله عليه وسلم ( افر الأوداج بمسا  
شئت ) قال الزيلعى والعينى : " رواه ابن حبان فى صحيحه ، والحاكم فى  
المستدرک ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " .  
انظر : نصب الراية ، ١٨٧/٤ ، البناية ، ٣٥/٩ ، ٣٦ .  
بالإضافة الى دليل الشافعى رحمه الله تعالى الآتى :

( ٣ ) الحديث أخرجه الدارقطنى فى سننه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : بعث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بديل بن ورقا\* الخزاعى ، على جمل أورق  
يصيح فى فجاج منى : الا ان الذكاة فى الحلق واللثة . . .  
واسناده ضعيف كما قال البيهقى : " وقد روى هذا من وجه ضعيف مرفوعاً  
وليس بشئ " .

وأخرجه البيهقى موقوفاً على عمر وابن عباس رضى الله عنهما .  
انظر : سنن الدارقطنى ، ٢٨٣/٤ ، السنن الكبرى ، ٢٧٨/٩ .

أكل لحم  
الخيـل

[ مسألة - ٣٢٦ - ]

لحم الخيل يكره أكله عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : يحل أكله . <sup>(٢)</sup>

دلـيلنا فى المسألة : قوله تعالى ( والخيـل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ) <sup>(٣)</sup>

ذكر الخيل مع البغال والحمير ، وبين منفعتها للركوب والزينة ، فلو كان مأكولا لبين  
منفعة الأكل ، وقرنها مع البغل والحصان فى الذكر ، ثم أن البغل والحصان لا يؤكل ،  
فكذلك الخيل . <sup>(٤)</sup>

احتج الشافعى فى المسألة : لأن الخيل قد أكل فى زمان رسول الله ( صلى الله  
عليه وسلم ) <sup>(٥)</sup> وفى زمان أصحابه ،

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٩٩ ، القدورى ، ص ٩٩ ، المسبوط ،

٢٣٣/١١ ؛ الهداية ، ( ٨١/٩ ) مع النهاية .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٢٥١/٢ ؛ المذهب ، ٢٥٣/١ ؛ التنبية ، ص ٦٠ ؛ الوجيز ،  
٢١٥/٢ ؛ الضحاج ، ص ١٤٣ .

( ٣ ) سورة النحل ، آية : ( ٨ )

( ٤ ) انظر الأدلة بالتفصيل : المسبوط ، ٣٣٤/١١ ؛ النهاية ، ٨٢/٩ ، وما بعدها .

( ٥ ) ذلك بما أخرجه الشيخان عن جابر رضى الله عنه قال ( نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمير الأهلية ، وأذن فى لحوم الخيل .

ولفظ البخارى : ( ورخص فى لحوم الخيل ) .

وكذلك ما روى فى الصحيح عن أسامة بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهم  
قالت : نحرنا على عهد رسول الله فرسا ، فأكلناه .

البخارى ، فى الذبائح ، باب لحوم الخيل ، ( ٥٥١٩ ، ٥٥٢٠ ) ، ٦٤٨/٩ ؛

مسلم ، فى الصيد والذبائح ، باب فى أكل لحوم الخيل ، ( ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ) ،

١٥٤١/٣ ؛ السنن الكبرى ، ٣٢٦/٩ .

حتى أن عمر رضى الله عنه مر على قرية فرأى أنهم يأكلون المهر ، فسأل عن ذلك فقالوا :  
 أنا نأكل الفلوة <sup>(١)</sup> ، لأن الساعة قريب ، قال عمر رضى الله عنه : لا تفعلوا فان فسى  
 الأمر تراخيا ، فهذا دليل على أنه حلال <sup>(٢)</sup> .

### سألة - ٣٧٧ -

ما يحل للمضطر

أن يأكل من

الميتة

المضطر يحل له أن يأكل من الميتة ، قدر سد الرق ، وقدر الشبع لا يحل  
 عندنا <sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعى : يحل <sup>(٤)</sup> .

دلينا فى المسألة : قوله تعالى ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد ) <sup>(٥)</sup> أراد به أن  
 يأكل عند / الضرورة من غير شبع <sup>(٦)</sup> .

( ٩٨ / ب )

احتج الشافعى فى المسألة بقوله تعالى ( فمن اضطر فى مخصة غير متجانف لاثم ) <sup>(٧)</sup>  
 فإله تعالى قد أباح أكله عند المخصة والمجاعة ، ولم يبين الشبع وغيره <sup>(٨)</sup> .

( ١ ) الفلوة : المهر يفصل عن أمه ، والجمع : أفلا ، والفلوة : الانثى . انظر :  
 المصباح ، مادة ( فلو ) .

( ٢ ) لم أشر على هذا الأثر ويغنى ما ثبت فى الصحيحين عن جواز أكل لحم الخيل  
 عن هذا .

( ٣ ) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٨٠ ؛ أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ١ / ١٣٠ .

( ٤ ) ما ذكره المؤلف عن الشافعى هو قول مرجوح لدى الشافعية ، والراجح : أنه  
 لا يجوز له الا قدر سد الرق ، الا أن يخاف تلفا ان اقتصر عليه ، قال  
 النووى فى المنهاج : " وهو القول الأظهر " .

انظر : مختصر المزنى ، ص ٢٨٦ ؛ المذهب ، ١ / ٢٥٧ ؛ التنبيه ، ص ٦١ ؛

المنهاج ، ص ١٤٣ .

( ٥ ) سورة البقرة ، آية ( ١٧٣ )

( ٦ ) انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ١ / ١٣٠ .

( ٧ ) سورة المائدة ، آية : ( ٣ )

( ٨ ) انظر : أحكام القرآن ( للكلية الهراسى ) ، ١ / ٤١٠ .

الكفارة في  
عين الغموس

كتاب الأيمان<sup>(١)</sup>

[سألة] - ٣٧٨ -

يمين الغموس ، لا كفارة فيه [عندنا]<sup>(٢)</sup> وعند الشافعي : يجب فيه الكفارة<sup>(٣)</sup> .  
وصورة يمين الغموس : اذا حلف على شيء أنه فعل وهو يعلم أنه [لم]<sup>(٤)</sup> يفعل ،  
هذه صورة يمين الغموس ، وأما اليمين في المستقبل<sup>(٥)</sup> فلا خلاف : أن فيه كفارة ،  
وصورته : اذا قال : والله لا أفعل كذا ، فان فعل يحنث وتلزمه الكفارة .

دليلنا في المسألة : ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : ( خمس  
لا كفارة فيهن : فذكر من جملتها يمين الغموس )<sup>(٦)</sup>

احتج الشافعي في المسألة وقال : ان الكفارة انما شرع[ت] لرفع الائم ولمحو الذنب  
ثم انا أجمعنا على أن الكفارة تجب في المستقبل [وهذا] دليل على ايجاب الكفارة  
في يمين الماضي .<sup>(٧)</sup>

(١) سبق تعريف الأيمان في المسألة (٢٩٨) ، ص ، كبر المؤلف هذا  
الكتاب مرتين ، وسبب ذلك : حيث وضع الكتاب الأول بعد الطلاق والظهار  
فتحدث فيه عما يتعلق بالعتق في كفارة الظهار ، وما يصلح للكفارة وما لا يصلح  
لها ، وتحدث هنا عن اليمين : الذي هو القسم وأنواعه ، وكذلك النذر ،  
فناسب وضعه هنا حيث ذكر بعد الأضحية والذبائح .

(٢) وانما فيه التوبة والاستغفار عند الأحناف .

... انظر : القدوري ، ص ١٠٠ ؛ المسوط ، ١٢٧/٨ ؛ تحفة الفقهاء ،  
٤٣٦/٢ ؛ الهداية ، (١٥٨/٥) مع البناية .

(٣) انظر : الأم ، ٦١/٧ ؛ المهذب ، ١٢٩/٢ ؛ الوجيز ، ٢٢٣/٢ ؛ الروضه ،  
٣/١١ ؛ الضحاك ، ص ١٤٤ .

(٤) وفي الاصل ( لا ) . (٥) اي : اليمين الضمقة .

(٦) الحديث أخرجه الامام أحمد في سنده بلفظ : ( ويمين صابرة يقتطع بها  
مالا بخير حق ) وقد سبق تخريجه في المسألة (٣٤٢) ص

(٧) واستدل الشافعي لذهبه من النقل بأدلة كثيرة ، منها قوله تعالى في كفارة  
الظهار : ( وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا ) ( المجادلة / ٢ ) ثم جعل  
فيه الكفارة . انظر بالتفصيل : الأم ، ٦١/٧ .

معتقد يمين  
الاكراه

### سألة - ٣٧٩ -

يمين الاكراه عندنا : ينمقد <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : لا ينمقد <sup>(٢)</sup> .

دليلنا فى السألة : لأن هذا حر مخاطب ، عقد يمينه بلسانه ، فوجب أن تجب الكفارة ، كيمين الطائع <sup>(٣)</sup> .

احتج الشافعى فى السألة : بما روى / من النبى (صلى الله عليه وسلم) أنه قال ( ١ / ٩٩ )  
( رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) <sup>(٤)</sup> فقد أخبر أن حكم الاكراه :  
مرفوع .

معتقد يمين  
الكافر

### سألة - ٣٨٠ -

يمين الكافر ، عندنا : لا ينمقد [و] لا تلزمه الكفارة <sup>(٥)</sup> ، وعند الشافعى : ينمقد  
وتلزمه الكفارة <sup>(٦)</sup> .

دليلنا فى السألة وهو : أن حكم الكفارة تارة يكون بالمال ، وتارة يكون بالصوم ،  
والصوم عادة ، والكافر ليس من أهل العبادة ، فلهذا قلنا : بأنه لا ينمقد يمينه ،  
لأنه ليس من أهل الحكمة <sup>(٧)</sup> .

احتج الشافعى فى السألة وهو : أن اليمين تصرف فى نفسه ، فكان حكمه ايجاب  
الكفارة ، والكافر من أهله ، كما قلنا : فى سائر الأيمان <sup>(٨)</sup> .

( ١ ) انظر : القدورى ، ص ١٠٠ ، الجسوط ، ١٠٥ / ٢٤ ، الهداية ( ٢٠٤ / ٨ )  
مع النهاية .

( ٢ ) انظر : المذهب ، ١٢٩ / ٢ .

( ٣ ) راجع الجسوط ، ١٠٦ / ٢٤ .

( ٤ ) الحديث قد سبق تخريجه فى السألة ( ٦٤ ) ص

( ٥ ) انظر : القدورى ، ص ١٠١ ، الجسوط ، ١٤٦ / ٨ .

( ٦ ) انظر : المذهب ، ١٢٩ / ٢ ، التنبيه ، ص ١٢٢ .

( ٧ ) راجع : الجسوط ، ١٤٦ / ٨ .

( ٨ ) اساس الخلاف فى المسأله هى : القاعدة الأصولية ( خطاب الكفار بفروع الشرع )  
وقد سبق الكلام عنها بالتفصيل ، فى السألة ( ٧٠ ) ص

## سألة - ٣٨١ -

نذر صوم أيام  
النحر والتشريق

إذا نذر أن يصوم أيام النحر ، وأيام التشريق ، عندنا : ينمقد نذره ، وعند الشافعي : لا ينمقد نذره . ( ٢ )

دليلنا في السألة وهو : أن هذا الرجل نذر أن يصوم في يوم ، وذلك اليوم صالح للصوم في الجملة ، من حيث أنه بياض النهار من أن يكون محلاً صالحاً للصوم ، والنذر تصرف في نفسه ، فوجب أن يصح ، ويصوم في يوم آخر ، ويخرج عن مهسدة النذر . ( ٣ )

احتج الشافعي في السألة : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال ( ألا لا تصوموا في هذه الأيام ، فإنها أيام أكل وشرب ومعال ) ( ٤ ) فالنبي ( صلى الله عليه وسلم ) نهى عن الصوم في هذه الأيام ، ولو صام يكون : معصية ، والنسـاذر / ( ٩٩ / ب ) بالمعاصي لا يجوز . ( ٥ )

( ١ ) وعلى الناظر أن يفطر ما أوجب على نفسه من ذلك ، ويقضى مثله من الأيام التي يحل صومها ، وعليه في قول أبي حنيفة كفارة يمين إن كان أراد يميناً .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، البدائع ، ٦ / ٢٨٦٥ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٢ / ٢٥٥ ، المذهب ، ١ / ٢٤٩ ، الضهـاج ، ص ١٤٧ ، مغنى المحتاج ، ٤ / ٣٥٦ .

( ٣ ) انظر الأدلة بالتفصيل : البدائع ، ٦ / ٢٨٦٥ .

( ٤ ) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث نبيهـه ، وقد سبق تخريجه فـسـى السألة ( ١٤٨ ) ، ص

( ٥ ) استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا وفاً لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم ) وقد سبق تخريجه في السأله ( ٢٣٢ ) ص

## سألة - ٣٨٢ -

النذر بذبح  
الولد

إذا نذر أن يذبح ولده ، عندنا : ينقذ نذره ، ويلزمه ذبح شاة <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : لا يصح نذره ولا يلزمه شيء <sup>(٢)</sup> .

دلينا في السألة : لأن الناذر يخرج عن نذره حسب ما خرج المأمور عن أمره ، والدليل عليه : قصة ابراهيم [ عليه السلام ] أمر بذبح الولد ، فخرج منه بالفداء <sup>(٣)</sup> ، فكذلك الناذر ، وجب أن يخرج عن نذره بذبح الشاة ، استدلالاً بقصة ابراهيم عليه السلام <sup>(٤)</sup> .

احتج الشافعي في السألة : أنه نذر في معصية ، لأن ذبح الولد معصية ، والنذر بالمعصية لا ينقذ ، كما لو نذر قتل ولده ، فإنه لا يصح نذره ، كذلكها هنا <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) انظر : المبسوط ، ١٣٩ / ٨ ؛ الاختيار ، ٣٥ / ٣ .

( ٢ ) انظر : الأم ، ٦٨ / ٧ ، ومغنى المحتاج ، ٤٧١ / ٤ .

( ٣ ) وقصة ابراهيم كما ذكرها الله سبحانه وتعالى في قوله : ( فبشرناه بغلام حليم ، فلما بلغ معه السعى قال يا بني أنى أرى في المنام أنى أذبحك ، إلى قوله وقد بيناه بذبح عظيم ) . انظر القصة : سورة الصافات ، آية : ( ١٠١ - ١٠٤ ) .

( ٤ ) راجع : المبسوط ، ١٤٠ / ٨ ، ١٤١ ؛ الاختيار ، ٣٥ / ٣ .

( ٥ ) واحتج الشافعي على عدم انقضاء نذر المعصية بإبطال الله تعالى النذر في البهيمة والسائبة ، لأنها معصية ، وقال " وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية لله عز وجل أن لا يفى ، ولا كفارة عليه ومذلك جاءت السنة " .

انظر بالتفصيل : الأم ، ٦٨ / ٧ .



القضاء على  
الغائب

كتاب أدب القاضى

[ مسألة - ٣٨٣ - ]

القضاء على الغائب لا يجوز عندنا <sup>(١)</sup> وقال الشافعى : يجوز <sup>(٢)</sup> .

دليلنا فى المسألة وهو : أن القاضى انما يقضى على الخصم ، اما بالقرار أو بالنكول والغائب لا يدري اقراء ولا انكاره ولا نكوله ، فوجب أن لا يجوز القضاء عليه <sup>(٤)</sup> .

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن الحجة اذا ثبتت عند القاضى ، وجب على القاضى احياء ذلك الحق ، والخصم اذا كان غائبا ، يقدر القاضى احياء ذلك الحق

بالالزام ، فلا بد أن يكون كتابا حكما ، وينقل حكمه / الى القاضى الذى كان الخصم ( ١٠٠ / أ )  
عنده ، بما يصل هذا المستحق الى حقه <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) أدب القاضى : وترجم له فى اكثر الكتب بكتاب القضاء ، والأدب : الخصمال الحميدة .

والقضاء فى اللغة : احكام الشئ \* وامثاؤه . انظر : المصباح ، مادة : ( قضى )  
وقال ابن قتيبة : القضاء يجيى لمعان مختلفة ، كلها تعود الى واحد ، أصله :  
الحتم والفراغ عن الأمر ، وهه يجرى ألفاظ القرآن \* .

وفى الشرع عرفه الأحناف بأنه : " فصل الخصومات ، وقطع المنازعات على وجهه  
خاص . انظر : البناية ، ٣ / ٧ ، الدر المختار ، ( ٣٥٢ / ٥ ) مع حاشية ابن  
عابدين . وعرفه الشافعية بأنه الحكم الذى يستفيدة القاضى بالولاية ، والحكم  
المرتب عليها ، أو الزام من له ، بحكم الشرع .

" وسمى القضاء حكما ، لما فيه من الحكمة التى توجب الشئ \* فى محله ، لكونه  
يكف الظالم عن ظلمه \* . انظر : مغنى المحتاج ، ٣٧٢ / ٤ ، ونهاية المحتاج ،  
٢٣٥ / ٨

( ٢ ) ولا يجوز القضاء على الغائب عند الأحناف \* الا أن يحضر من يقوم مقامه \* .

انظر : القدورى ، ص ١١٠ ، البسوط ، ٣٩ / ١٧ ، الهداية ( ٦٠ / ٧ ) مع  
البناية .

( ٣ ) انظر : المذهب ، ٣٠٤ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٥٠ ، مغنى المحتاج ، ٤٠٦ / ٤ ،  
نهاية المحتاج ، ٢٦٨ / ٨

( ٤ ) راجع : المراجع السابقة للأحناف .

( ٥ ) واستدل الشافعية لذلك : بعموم الأدلة ، وقضاء عمر وعثمان رضى الله عنهما =

سألسة - ٣٨٤ -

القضاء في  
المساجد

( ٢ )

يجوز القضاء والحكومة في المساجد عندنا ، وعند الشافعي : لا يجوز .

دليلنا في السألة : " ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسمع الخصومة ، وهي في المسجد الحرام ، وكذلك الصحابة بعده . " ( ٣ )

احتج الشافعي : يقول الله تعالى ( وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ) ( ٤ )  
نهى أن يدعى في المسجد لغير الله تعالى . ( ٥ )

= على الخائب ، مع عدم وجود مخالف لهما من الصحابة رضوان الله عليهم .

انظر بالتفصيل : المذهب ، ٣٠٤ / ٢ ، مغنى المحتاج ، ٤٠٦ / ٤ .

( ١ ) يجوز القضاء في المساجد عند الأحناف ، مع عدم إقامة حد أو تميز فيها .  
انظر : القدوري ، ص ١١٠ ؛ المسوط ، ١٦٠ / ٨٠ ، ١٠٧ ؛ الهدايسنة ( ٢٢ / ٢ ) مع البناية .

( ٢ ) المقصود بعدم الجواز : الكراهة على القول الأصح . انظر : الأم ، ١٩٨ / ٦ ؛  
المذهب ، ٢٩٤ / ٢ ، الوجيز ، ٢٤٠ / ٢ ، الروضة ، ١١٨ / ١١ ؛ الضهاج ،  
ص ١٤٩ .

( ٣ ) وثبت في فصل الخصومة في المسجد أحاديث ، منها : ما أخرجه الشيخان عن  
سهل بن سعد في قصة اللعان ( أن رجلا ، قال يا رسول الله أرأيت رجلا  
وجد مع امرأته رجلا . . . إلى أن قال : فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد )  
وكذلك ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه لا عن في المسجد عند منبر النبي صلى الله  
عليه وسلم كما رواه البخاري .

انظر : البخاري ، في الطلاق ، باب التلاعن في المسجد ، ( ٥٣٠٩ ) ، ٤٥٢ / ٩ ،  
وفي كتاب الأحكام ، باب من قضى ولاعن في المسجد ، ١٥٤ / ١٣ .  
سلم ، في اللعان ، ( ١٤٩٢ ) ، ١١٣٠ / ٢ ، وراجع الأدلة بالتفصيل : البناية  
٢٣ / ٢ .

( ٤ ) سورة الجن ، آية : ( ١٨ )

( ٥ ) وعزل الشريين لعدم جواز القضاء في المساجد بقوله " لأن مجلس القاضي لا يخلو  
عن اللغو ، وارتفاع الأصوات ، وقد يحتاج لاضرار المجانين والصفار والحيض  
والكفار والدواب ، والمسجد يمان عن ذلك " . =

## سأله - ٣٨٥ -

قضاء المرأة

المرأة يجوز أن تكون قاضية ، فيما تقبل شهادتها عندنا ، وعند الشافعي :  
( ٢ ) لا يجوز .

دليلنا في المسألة وهو : أن المرأة صلحت أن تكون شاهدة ، فصلحت أن تكون قاضية لأن الشهادة تنفذ القول على الغير ، فكذلك القضاء تنفذ القول على الغير ، ثم رأينا أن تنفيذ القول على الغير لجهة الشهادة يجوز ، فكذلك الحكم . ( ٣ )  
احتج الشافعي [ في المسألة ] وهو : أن المرأة ناقضة الحال ، فلا تصلح أن تكون قاضية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( انكّن ناقصات العقل والدين ) ( ٤ )

- 
- = حيث روى مسلم " أنه صلى الله عليه وسلم حين سمع من ينشد ضالته في المسجد : قال : ( لا وجدت ، انما بنيت المساجد لما بنيت له ) : سلم ، في المساجد ومواضع الصلاة ، باب النهي عن نشد الضالة في المسجد ، ( ٥٦٩ ) ، ٣٩٧/١ ، انظر بالتفصيل : المذهب ، ٢٩٤/٢ ، مغنى المحتاج ، ٣٩٠/٤ ، ٣٩١ .
- ( ١ ) يجوز قضاؤها في كل شيء إلا الحدود والقصاص ، باعتبار شهادتها .  
انظر : القدوري ، ص ١١٠ ، الهداية ، ( ٥٢/٧ ) مع الهناية .
- ( ٢ ) انظر : المذهب ، ٢٩١/٢ ، الوجيز ، ٢٣٧/٢ ، الروضة ، ٩٥/١١ ؛ المنهاج ، ص ١٤٨ .
- ( ٣ ) المرأة أهل للشهادة في غير الحدود والقصاص ، فصلحت أن تكون أهلاً للقضاء في غيرهما .  
انظر بالتفصيل : الهداية ( ٤/٧ - ٦ ، ٥٢ ، ٥٣ ) مع الهناية .
- ( ٤ ) سبق تخريجه والكلام فيه في المسألة ( ٣٦ ) ص

فالنبي صلى الله عليه وسلم بين نقصان حالهين ، ألا ترى أن في الشهادة أقيمت  
امرأتان مقام رجل واحد ، فما كان كذلك [الآ] <sup>(١)</sup> لنقصان حالها <sup>(٢)</sup> .

### سألة - ٣٨٦ -

التفحص في  
عدالة  
الشهود

/ التفحص في الشهادة ، والبحث عن حقيقة العدالة ، شرط في الحدود <sup>(٣)</sup> ( ١٠٠ / ب )  
دون الأموال عندنا <sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعي : في الحدود والأموال جميعا <sup>(٥)</sup> .

دلينا في السألة : لأننا لو شرطنا العدالة في جميع الخصومات ، لتعذر على  
القاضي القضاء ، خصوصا في زماننا ، فاكتفينا بظاهر العدالة في الأموال ؛ لأن  
الأموال تثبت بالشبهة ، وشرطنا العدالة في الحدود ؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهة ،  
فشرطنا العدالة احتياطاً <sup>(٦)</sup> .

احتج الشافعي في السألة : بقول الله تعالى ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) <sup>(٧)</sup>  
أمر بالشهادة بشرط العدالة ، ولم يفصل بين الحدود والأموال ، وهذا نص <sup>(٨)</sup> .

( ١ ) في الأصل ( ان )

( ٢ ) واستدل الشيرازي لعدم جواز تولية النساء القضاء بما أخرجه البخاري في  
صحيحه عن أبي بكر قال : لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل ، لما بلغ  
النبي صلى الله عليه وسلم أن فارسا طكوا ابنه كسرى قال : ( لن يفلح قوم ولو  
أمرهم امرأة ) : البخاري ، في الفتن ، ( ٧٠٩٩ ) ، ٥٣ / ١٣ ، المذهب ،  
٢ / ٢٩١ .

( ٣ ) كذلك في القصاص

( ٤ ) وإنما يسأل عن حال الشهود فيما عدا الحدود والقصاص إذا طعن الخصم  
في عدالتهم .

انظر : القدوري ، ص ١٠٧ ، المصنوع ، ٨٨ / ١٦ ، الهداية ( ١٣٦ / ٧ ) مع  
البنية .

( ٥ ) انظر : الأم ، ٢٠٤ / ٦ ، ٢٠٥ ، المذهب ، ٢ / ٢٩٦ .

( ٦ ) انظر الأدلة بالتفصيل : البنية مع الهداية ، ١٣٧ / ٧ ، ١٣٨ .

( ٧ ) سورة الطلاق ، آية : ( ٢ )

( ٨ ) انظر : احكام القرآن ( للشافعي ) ، ١٤٣ / ٢ ، ١٤٤ ، المذهب ، ٢ / ٢٩٦ .

## سألة - ٣٨٢ -

نفوذ قضاء

القاضي ظاهرا  
أو باطنا

قضاء القاضي ينفذ ظاهرا وباطنا عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعي : ينفذ ظاهرا  
لا باطنا <sup>(٢)</sup> .

بيان ذلك : أن المرأة إذا دعت الطلاق بين يدي القاضي ، فجاءت بشاهدي  
زور ، يفرق القاضي بشهادتهما ، ثم تزوجها رجل آخر ، يكون حلالا له عندنا :  
ظاهرا وباطنا ، وعند الشافعي : يحل له ظاهرا ، ويحل للأول باطنا .

دليلنا في السألة : [ ما ] روى أن رجلا أدعى نكاح امرأة على عهد علي رضي الله  
عنه ، وأقام شاهدين ففرضي بالمرأة له ، فقالت المرأة : يا أمير المؤمنين : ان كان  
لابد فزوّجني منه ، ليس بيني / وبينه نكاح ، فقال علي رضي الله عنه : ( شاهدك ( ١٠١ / أ )  
زوجاك ) <sup>(٣)</sup> فجعل حكمه بعد إقامة الشهادة بالنكاح ظاهرا ، وهذا في المذهب .

احتج الشافعي في السألة وقال : بأن قضاء القاضي منسحب على الشهادة ،  
فشهادة [ الشهود ] <sup>(٤)</sup> ها هنا قامت في الظاهر ، [ فوجب ] <sup>(٤)</sup> أن ينفذ حكمه في  
الظاهر على وفق الشهادة ، حتى يكون حكم القاضي موافقا للحجة <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٥٠ ، المسوط ، ١٦٠ / ١٨٠ .

( ٢ ) انظر : مختصر المزني ، ص ٣٠٣ ، المضاج ، ص ١٤٩ ، الروضة ، ١١ / ١٥٢ ،

١٥٣ .

( ٣ ) ذكر السرخسي الأثر في المسوط ، ولكن لم أشر عليه في كتب الأحاديث

والآثار ، المسوط ، ١٦٠ / ١٨٠ .

( ٤ ) زيدت لاستقامة العبارة .

( ٥ ) واستدل الشافعي من النقل بقوله صلى الله عليه وسلم : ( من قضيت له من  
حق أخيه بشئ ، فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار ) الحديث  
أخبره الشيخان من حديث أم سلمة رضي الله عنهما ، وقد سبق تخريجه في  
السألة ( ٢١١ ) ص

## سألة - ٣٨٨ -

شهادة  
القابلة وحدها

شهادة القابلة ، تقبل عندنا وحدها ، ولا يشترط العدد (١) ، وعند الشافعى :  
لا تقبل (٢) .

دليلنا فى المسألة وهو : أن الولادة أمر لا يطلع عليه الرجال ، فلا بد أن تقبل  
شهادة المرأة ؛ وهى : القابلة وحدها ، لأننا لو قلنا : انه لا تقبل شهادتها ، تتعذر  
على الناس اثبات الولادة اذا وقعت الخصوصية (٣) .

احتج الشافعى فى المسألة : بقول الله تعالى ( فان لم يكونا رجلين ، فرجسل  
وامرأتان ) (٤) فجعل شهادة رجل وامرأتين فى جميع الحكومات ، ولم يفصل بين  
الأموال وغيرها (٥) .

( ١ ) انظر القدورى ، ص ١٠٢ ، المبسوط ، ١٤٢ / ١٦ ، الهداية ( ١٣٠ / ٧ ) ،  
مع الهناية .

( ٢ ) الأمور التى لا يطلع عليها الرجال ، لا تقبل فيها الا شهادة رجل وامرأتين ،  
أو أربع نساء عدول ، لدى الشافعية .

انظر : مختصر المزنى ، ص ٣٠٤ ، المذهب ، ٣٣٥ / ٢ ، الوجيز ، ٢٥٢ / ٢ ،  
المنهاج ، ص ١٥٣ .

( ٣ ) استدل الأحناف لقبول شهادة القابلة وحدها بحديث حذيفة رضى الله عنه  
أن النبى صلى الله عليه وسلم : ( أجاز شهادة القابلة )

أخبره الدارقطنى فى سننه وقال : محمد بن عبد الملك لم يسمعه من الأعمش  
بينهما رجل مجهول ، قال فى التنقيح : " هو حديث باطل لا أصل له " .

انظر : ما قيل فى الحديث : ( سنن الدارقطنى مع التعليق المبنى ،

٢٣٢ / ٤ ، ٢٣٣ ، السنن الكبرى ، ١٥١ / ١٠ ، نصب الراية ، ٨٠ / ٤ ) .

انظر : المبسوط ، ١٤٣ / ١٦ .

( ٤ ) سورة البقرة ، آية : ( ٢٨٢ )

( ٥ ) انظر الدليل بالتفصيل : مختصر المزنى ، ص ٣٠٤ ، المذهب ، ٣٣٥ / ٢ .

سألسة - ٣٨٩ -

شهادة أهل  
الذمة فيما  
بينهم(١) ، وعند الشافعى :  
شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، تقبل عندنا

(٢) لا تقبل .

دليلنا فى المسألة وهو : أن الكافر من أهل الولاية ، فوجب أن يكون من أهل

(٣) الشهادة ، كالسلم .

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن الكافر فاسق ، والفاسق ليس من أهل

الشهادة ، ألا ترى أن الفاسق المسلم لا تقبل شهادته ، فالكافر رأس الفسق أولى  
أن لا تقبل شهادته . (٤)(١) انظر : القدورى ، ص ١٠٧ ، المصنوع ، ١٤٠ / ١٦ ، الهداية ( ١٨٢ / ٧ )  
مع البناء .(٢) انظر : الأم ، ٢٣٣ / ٦ ، المهذب ، ٣٢٥ / ٢ ، الوجيز ، ٣٤٩ / ٢ ،  
المنهاج ، ص ١٥٣ .(٣) واستدل الأحناف لذهبيهم بما أخرجه ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله  
رضى الله عنهما ، ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة أهل  
الكتاب بعضهم على بعض ) وفى الزوائد : " فى أسناده مجالد بن سعيد وهو  
ضعيف " .ابن ماجه ، فى الأحكام ، باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض ،  
( ٢٣٧٤ ) ، ٧٩٤ / ٢ .

انظر بالتفصيل : البناء ، ١٨٢ / ٧ ، ١٨٣ .

(٤) واستدل الشافعية على عدم جواز شهادة أهل الذمة ، بما روى عن أبي  
هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ( لا تقبل شهادة أهل  
دين على أهل دين ، إلا المسلمون ، فانهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم ) .  
رواه البيهقى ، بلفظ آخر ، وضعفه ، لأنه عن عمر بن راشد ، وهو ضعيف ،  
وقد وضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما من أئمة أهل النقل .  
انظر : السنن الكبرى ( باب من رد شهادة أهل الذمة ) ، ١٠ / ١٦٢ ، ١٦٣ ،  
تلخيص الحبير ، ١٩٨ / ٤ .

## سأله - ٣٩٠ -

شهادة أحد  
الزوجين على  
الآخر

شهادة أحد الزوجين ، لا تقبل عندنا . (١) / لصاحبه ، وعند الشافعى : (١٠١/ب) تقبل . (٢)

دليلنا فى المسألة : أنا أجمعنا أن شهادة الوالد لوالده ، أو الولد لوالده لا تقبل ، (٣) وإنما لا تقبل ، لأن شهادته لولده ، كشهادته لنفسه ، لأن مال كل واحد منهما مضاف الى صاحبه ، فصارتها فى الشهادة ، وهذا المعنى موجود فى الزوجين ، لأن مال كل واحد منهما مضاف الى صاحبه ، ألا ترى أن الزوج يسمى غنيا بمال المرأة ، لقوله تعالى : ( ووجدك عائلا فأغنى ) (٤) ، أى : أغناك بمال خديجة ارضى الله عنها (٥) فإذا ثبت هذا ، فنقول : بأن شهادته لصاحبه ، كشهادته لنفسه ، لما فيه من حد النفقة ، فأشبه الوالد ، والولد ، والشريكين (٦) .

(١) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٣٣٥ ؛ القدورى ، ص ١٠٧ ؛ المبسوط ، ١٢٢/١٦ ؛ تحفة الفقهاء ، ٦٢٥/٣ ؛ الهداية ، (١٦٨/٧) مع البناية .

(٢) تقبل شهادة أحد الزوجين على الآخر فى أظهر قولى الشافعى .

انظر : مختصر المزنى ، ص ٣١٠ ؛ المهذب ، ٣٣١/٢ ؛ الوجيز ، ٢٥٠/٢ ؛ الروضة ، ٢٣٧/١١ ؛ المنهاج ، ص ١٥٢ .

(٣) راجع : المصادر السابقة للذهبي .

(٤) سورة الضحى ، آية : (٨)

(٥) انظر : كتاب مجموعة التفاسير : تفسير النسفى ، الخازن ، تنوير القباس ،

(٥٢٩/٦)

(٦) استدل الأحناف من النقل بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :

( لا تقبل شهادة الولد لوالده ، ولا شهادة الوالد لولده ، ولا المرأة

لزوجها ، ولا الزوج لامرأته . . . )

قال الزيلعى : غريب لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم . ورواه الخصاف

فى ( أدب القاضى ، بإسناده عن النبى صلى الله عليه وسلم ، كما ذكره الزيلعى ،

وأخرجه عبد الرزاق وابن أبى شيبه فى مصنفهما من قول شريح ) . =



احتج الشافعي في المسألة وقال : ان مال كل واحد من الزوجين ميسر ، فوجب  
أن تقبل الشهادة ، كشهادة الأخ للأخ .<sup>(١)</sup>

### سألة - ٣٩١ -

شهادة لاعب  
النرد والشطرنج

لا خلاف<sup>(٢)</sup> بين العلماء : أن اللعب بالنرد<sup>(٣)</sup> ، يوجب رد الشهادة ، ويأثم  
به . وأما اللعب بالشطرنج<sup>(٤)</sup> فيوجب رد الشهادة عندنا<sup>(٥)</sup> ، وعند الشافعي : لا ترد ،  
ولكن يأثم به اذا كان فيه ثلاثة شرائط : أحدهما : أن [ لا ] يجاوز الصلاة  
عن وقتها ، والثاني : أن [ لا ] يجرى بينهما فحص ، والثالث : [ أن لا يكون ]  
على مراهنه .<sup>(٦)</sup>

= انظر مصنف عبد الرزاق ، ٣٤٤/٨ ، مصنف ابن أبي شيبة ، ٢٠٤/٧ ، نصب

الراية ، ٨٢/٤ ، البناية ، ١٦٦/٧ ، ١٦٧ .

(١) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

(٢) نقل الميني الاجماع على تحريم النرد . انظر البناية ، ١٧٨/٧ ، وكتيب  
المذهبين الآتية .

(٣) النرد : بفتح النون وسكون الراء - لعبة ذات صندوق وحجارة وفصين ، وتعرف  
عند العامة : بالطاولة ، وهو مربب من الفارسية . انظر : الصباح ، معجم  
الوسيط ، مادة : ( نرد ) .

(٤) الشطرنج - بالفتح ، وقيل بالكسر ، وهو المختار - وهو مربب من الهندية :  
لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعا ، وتمثل دولتين متحاربتين .  
انظر : الصباح ، معجم الوسيط ، مادة : ( الشطرنج )

(٥) انظر : القدوري ، ص ١٠٧ ، الهداية ( ١٧٧/٧ ) مع البناية .

(٦) لا يصح ما حكاه المؤلف عن الشافعية ، ان تركت العبارة كما هي : بدون اضافة  
لا ، في الشروط الثلاثة ، وكذلك لا يطابق المدلول مع الدليل الذي ذكره  
المؤلف للشافعية ، لأنه ان اقتربت هذه الشروط في لاعب الشطرنج ، فلا تقبل  
شهادته ويفسق ، بلا خوف بين الشافعية ، خلافا لما ذكره المؤلف . =

دليلنا في المسألة : ما روى عن علي رضي الله عنه ، أنه مر على قوم يلعبون

بالشطرنج ، فأعلى بالدارة ، وقال : ( ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ) <sup>(١)</sup> / ( ١٠٢ / أ ) وهذا نص .

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن النرد إنما صار حراماً ، لما فيه من القمار ، كما جرت العادة ، وأما الشطرنج إذا لم يكن فيه قمار ، ويكون مع ثلاثة شرائط التي ذكرنا ، فوجب أن لا تورد شهادته ، ولا يفسق . <sup>(٢)</sup>

= قال الشيرازي في المذهب : " ويكره اللعب بالشطرنج " .

ثم ذكر بعض من كان يلعب بالشطرنج وقال : " ومن لعب به من غير عوقب ، ولم يترك فرضاً ، ولا مروءة لم تورد شهادته " .

وأوضح منه ما ذكره النووي في الروضة : " اللعب بالشطرنج مكروه . . . فإن اقترن به قمار ، أو فحش ، أو إخراج صلاة عن وقتها عمداً ردت شهادته بذلك المقارن " .

وانما تصح عبارة المؤلف ، مع ما ذكرت ، ومع دليله ، بإضافة إلا في الشروط الثلاثة ، كما أثبت ذلك ، ولعله سقط سهواً من الناسخ . والله أعلم .

انظر بالتفصيل : الأم ، ٢٠٨ / ٦ ، المذهب ، ٣٢٦ / ٢ ، الروضة ، ٢٢٥ / ١١ ، ٢٢٦ .

ونص المخطوط : " وعند الشافعي : لا ترد ، ولكن يأثم به ، إذا كان فيه ثلاثة شرائط : أحدهما : أن يجاوز الصلاة عن وقتها ، والثاني : أن يجري بينهما فحش ، والثالث : على مراهنة " .

( ١ ) سورة الأنبياء ، آية : ( ٥٢ )

روى البيهقي هذا الأثر بالفاظ مختلفة ، ولم يورد فيه : ( فأعلى بالدارة ) وانما ذكر من قول علي رضي الله عنه : " لأن يمس جمرًا حتى يطفأ خير له من أن يمسها " . انظر : السنن الكبرى ، ٢١٢ / ١٠ ، تفسير ابن كثير ، ٣٤٢ / ٥ ، ( الناشر : دار الشعب ) .

( ٢ ) ودليله هذا يطابق مع المدلول ، إذا أثبتنا النفي في جميع الشروط .

وروى عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يلعب الشطرنج ، ولم ينكر عليه أحد —  
الصحابه رضي الله عنهم ، ( ١ )

( ١ ) ذكر الشيرازي في المذهب : سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى ، من ضمن  
الذين روى اللعب عنهم بالشطرنج ، بيد أن البيهقي روى عن صالح بن أبي  
يزيد ، قال : سألت ابن المسيب عن الشطرنج ، فقال : " هي باطل ولا يحب  
الله الباطل " وروى المزني عن الشافعي " بأن سعيد بن جبير كان يلعب  
بالشطرنج استدباراً " .

انظر : مختصر المزني ، ص ٣١١ ، المذهب ، ٣٢٦ / ٢ ، السنن الكبرى ،  
٢١٢ / ١٠ .

انظر : أحكام اللعب بالنرد والشطرنج بالتفصيل : في كتاب : تحريم النرد  
والشطرنج والملاهي ، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، تحقيق : محمد  
سعيد عمرادريس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ ، ( الرياض : ادارات البحوث  
العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ) .

( ١ )  
كتاب الدعوىالمقدم من  
بينة ذى اليد  
والخارج

[ مسألة ] - ٣٩٢ -

الخارج وذو اليد اذا أقاما البينة فى دعوى دار ، فان البينة بينة الخارج  
عندنا <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعى : بينة ذى اليد أولى <sup>(٣)</sup> .

دليلنا فى المسألة : بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( البينة  
على المدعى ، واليمين على من أنكر ) <sup>(٤)</sup> فالنبى صلى الله عليه وسلم جعل البينة : بينة  
المدعى ، والخارج هو المدعى ، وأما ذو اليد فلا يحتاج الى الحجة ؛ لأن الظاهر  
يشهد له ، وهو كون الدار فى يده ؛ لأن اليد دليل الملك فى الظاهر . <sup>(٥)</sup>

( ١ ) كان الأولى أن يعنون : بكتاب الدعوى والبيّنات ، لاشتماله على بعض قضايا  
الشهود ، كما يأتى ،

الدعوى لغة : الطلب والتشنى ، ومنه قولى تعالى : ( ولهم ما يدعون ) ( يس / ٥٧ )  
وألّفها للتأنيث ، وتجمع على دعاوى ، بفتح الواو وكسرهما .

انظر : المغرب ، الصباح ، مادة : ( دعا )

وشرعا عرفها الأحناف والشافعية ، بأنها : " اخبار بحق له على غيره عند  
حاكم " . انظر : مغنى المحتاج ، ٤ / ٤٦١ ؛ نهاية المحتاج ، ٨ / ٣٣٣ ، مجمع  
الأنهر ، ٢ / ٢٤٩ .

( ٢ ) انظر : المسوط ، ١٧ / ٣٢ ؛ الهداية ، ( ٧ / ٤٠٣ ) مع البناية .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٦ / ٢٣٥ ؛ التنبيه ، ص ١٥٨ ؛ المنهاج ، ص ١٥٦ ؛ نهاية  
المحتاج ، ٨ / ٣٦٢ .

( ٤ ) الحديث أخرجه البيهقى فى سننه عن ابن عباس رضى الله عنهما بلفظه ، وهو  
فى الصحيحين عنه بلفظ : ( لكن اليمين على المدعى عليه )

انظر : البخارى ، فى تفسير سورة آل عمران ، باب قوله تعالى : ( ان الذين  
يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ) ( ٤٥٥٢ ) ، ٨ / ٢١٣ ؛ سلم ، فى  
الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه ، ( ١٧١١ ) ، ٣ / ١٣٣٦ ؛ السنن  
الكبرى ، ١٠ / ٢٥٢ .

( ٥ ) انظر : المسوط ، ١٧ / ٣٤ ؛ الهداية ( ٧ / ٤٠٤ ) مع البناية .

احتج الشافعي في المسألة : أنها لما أقاما البيعة فقد استويا في الحجبة ،  
فاحتجنا الى الترجيح ، والترجيح في جانب ذي اليد ، لأنه ترجح حجته ، يكون الدار  
في يده ، فقبول بيعة ذي اليد أولى من بيعة الخارج . ( ١ )

### سألة - ٣٩٣ -

القضاء  
بشاهد ويمين

لا يجوز القضاء بشاهد ويمين عندنا ، وعند الشافعي : يجوز . ( ٢ )

دلينا في المسألة : " ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للمدعي :

( ألك بيعة ؟ قال : لا ، قال : فلك يمينه ) ( ٤ ) جعل اليمين للمدعي على المدعي

عليه / ، وهذا نص في المذهب . ( ١٠٢ / ب )

احتج الشافعي في المسألة : ( بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم [ أنه ] قضى

بشاهد ويمين ) ( ٥ )

( ١ ) راجع : الأم ، ٢٣٥ / ٦ ، نهاية المحتاج ، ٣٦٢ / ٨ .

( ٢ ) انظر : مختصر المزني ، ص ٣٣٣ .

( ٣ ) انظر : الأم ، ٢٥٦ / ٦ ، ٨٦ / ٧ ، المذهب ، ٣٣٥ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٥٤ .

( ٤ ) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه .

انظر الحديث بطوله : مسلم ، في الأيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم

بيمين فأجرة بالنار ، ( ١٣٩ ) ، ١٢٣ / ١ .

( ٥ ) حديث القضاء باليمين مع الشاهد ، أخرجه مسلم من حديث ابن عباس رضي الله

عنهما :

مسلم ، في الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد ، ( ١٧١٢ ) ، ١٣٣٧ / ٣ .

## سألة - ٣٩٤ -

شهادة

المحدود في

المحدود في القذف اذا تاب ، لا تقبل شهادته عندنا <sup>(١)</sup> ، وعند الشافعى : القذفتقبل . <sup>(٢)</sup>

نطلبنا في السألة : قوله تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا

بأربعة شهداء\* ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم

هم الفاسقون ) <sup>(٣)</sup> قاله تعالى رد شهادته بلفظ التأيد . <sup>(٤)</sup>احتج الشافعى في السألة : بقوله تعالى ( أولئك هم الفاسقون ، الا الذين تابوا ) <sup>(٥)</sup>فاستثنى التوبة ، وهذا [ دليل ] على أنه [ ان ] <sup>(٦)</sup> تاب تقبل .

( ١ ) مختصر الطحاوى ، ص ٣٣٢ ؛ القدورى ، ص ١٠٧ ؛ المحسوط ، ١٦ / ١٢٥ ؛

الهداية ( ١٦٤ / ٧ ) مع البناية .

( ٢ ) الأم ، ٨٩ / ٧ ، المذهب ، ٣٣١ / ٢ ، المنهاج ، ص ١٥٣ .

( ٣ ) سورة النور ، آية : ( ٤ ) . ( ٤ ) انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ٢ / ٢٧٣ .

( ٥ ) سورة النور ، آية : ( ٥ ، ٤ ) .

( ٦ ) زيدت في الموضعين لاستقامة سياق العبارة ، وفي الأصل : ( وهذا على أنه

تاب تقبل ) .

منشأ الخلاف بين المذهبين ، سألة اصوليه ، وهى : أن الاستثناء اذا تماقب

جملاً معطوفة ، فهل يعود الى جميعها أم الى الأخيرة فقط ؟

فذهب الأحناف الى أن الاستثناء يرجع الى أقرب مذكور وهو : ( الفاسق )

فى الآية ، ولهذا لا تقبل شهادته ، وقال المرغينانى : " انه استثناء منقطع

بمعنى لكن " وذهب الشافعية : بأنه يعود الى جميعها .

انظر بالتفصيل : تفسير القرطبى ، ١٢ / ١٨٠ ، ١٨١ ؛ تفسير الكشاف ،

٣ / ٦٢ ؛ غرائب القرآن ، ١٨ / ٦١ ، الهداية ، ( ١٦٥ / ٧ ) مع البناية .

القضاء بالنكول

سألة - ٣٩٥ -

القضاء بالنكول ، لا يجوز في الدماء والحدود بلا خلاف<sup>(١)</sup> ، وأما في غير الحدود

لا يقضى<sup>(٢)</sup> بالنكول : عندنا<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : لا يقضى<sup>(٤)</sup> .

دليلنا في السألة وهو : أنه لما نكل عن اليمين ثلاث مرات فقد ظهر تعنته ،

لأن اليمين حق المدعى ، والنكول منع حقه ، فيصير ظلماً ، فوجب على القاضي إزالة الظلم<sup>(٥)</sup> ، ولا يمكن إلا أن يقضى عليه بالمال عند النكول<sup>(٦)</sup> .

احتج الشافعي في السألة ، وقال : بأن النكول أمر متروك ، لأنه يحتمل انما

نكل عن اليمين تورعاً ، أو للتأني ، فصار النكول حجة محتطة ، فلا يجوز القضاء به ( ١٠٣ / ١ )  
كما لو سكت عند الدعوى ولم يجب ، فإنه لا يقضى عليه بالسكوت ، كذلك ها هنا<sup>(٧)</sup> .

الحكم بالقافة

سألة - ٣٩٦ -

الحكم بالقافة ، بالشبهة عندنا : باطل<sup>(٨)</sup> ، وعند الشافعي : جائز<sup>(٩)</sup> .

( ١ ) انظر : المراجع الآتية للذهبي

( ٢ ) زيدت ما بين القوسين ، لاستقامة سياق العبارة ، مع ما بعدها .

( ٣ ) انظر : القدوري ، ص ١١١ ، البسوط ، ٣٤ / ١٧ ، الهداية ( ٤٠٥ / ٧ ) مع النهاية .

( ٤ ) وعند الشافعية : لا يقضى بالنكول بمجرد ، بل اليمين ترد على المدعى ، فإذا حلف قضى به .

انظر : الأم ، ٣٨ / ٧ ، ٣٩٠ ، المهذب ، ٣١٩ / ٢ ، الضهاج ( ٣٤٧ / ٨ ) مع نهاية المحتاج .

( ٥ ) انظر بالتفصيل : البسوط ، ٣٤ / ١٧ ، الهداية مع النهاية ، ٤٠٥ / ٧ وما بعدها .

( ٦ ) وذلك لأن المال جذول ، ولا يجري البذل في الحدود والدماء .

( ٧ ) انظر بالتفصيل : الأم ، ٣٨ / ٧ ، ٣٩٠ .

( ٨ ) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٥٨ .

( ٩ ) انظر : الأم ، ٢٤٧ / ٦ .

دليلنا في الصلاة وهو : ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : ( الهيئة على المدعى واليمين على من أنكر )<sup>(١)</sup> فالنبي (صلى الله عليه وسلم) جعل الحجسة شيئين : الهيئة ، واليمين ، فمن جعل الشبه حجة ، فقد جعل بينهما ثالثا ، وهذا لا يجوز .

احتج الشافعي في الصلاة : بما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ( أنه حكم بقول القافة )<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) الحديث : قد سبق تخريجه في الصلاة ( ٣٩٢ ) ص

( ٢ ) حديث القافة ، أخرجه الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : ( دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم صرورا تبرق أسارير وجهه ، فقال : ألم ترى أن مجزرا المدلجى نظر الى زيد بن حارثة ، وأسامة بن زيد قد غطيا رؤسهما بقطيفة وهدت أقدامهما ، فقال : ان هذه الأقدام بعضها من بعض ) ، وهذا تقرير منه صلى الله عليه وسلم يفيد حكما شرعيا . وهو ما استدل له الشافعي .

البخارى ، في الفرائض ، باب القائف ، ( ٦٧٧٠ ، ٦٧٧١ ) ، ٥٦ / ١٢٠ ؛  
مسلم ، في الرضاع ، باب العمل بالحق القائف الولد ، ( ١٤٥٩ ) ، ١٠٨٢ / ٢٠



## كتـلب المتق (١)

عتق الأخ اذا ملكه أخاه

[ مسألة - ٣٩٢ - ]

الأخ اذا ملك أخاه ، يمتق عليه عندنا (٢) ، وعند الشافعى : لا يمتق (٣)

دليلنا فى المسألة : " بما روى عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( من ملك ذا رحم محرر منه فهو حر ) (٤) وهذا نص .

احتج الشافعى فى المسألة وهو : أن قرابة الاخوة تشبه القرابة البعيدة ، لأن القرابة القريبة ، كالوالدين اذا ملكهما يمتق عليه ، والقرابة البعيدة اذا ملكهما لا تمتق ، فبينا أن ننظر أن الأخ هل يشبه القرابة القريبة أو البعيدة ، لا شك أنه يشبه القرابة البعيدة ، بدليل أنه تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه ، كالأجنبى فاذا ملك صاحبه ،

(١) المتق بمعنى الاعتاق ، وهولغة : مأخوذ من قولهم : عتق الفرس : اذا سبق

وعتق الفرس اذا طار واستقل . انظر : الصحاح ، مادة : ( عتق )

وشرعا هو : " اثبات الفعل المفضى الى حصول المتق " وفصله الميدانى بقوله :

" هو عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير المملوك به من الاحرار "

مجمع الأنهر ، ٥٠٦ / ١ ؛ اللباب ، ٣ / ١١١ .

وعرفه الشريينى من الشافعية نحوه وهو : " ازالة الرق عن الادمى " . مغنى

المحتاج ، ٤٩١ / ٤ .

(٢) انظر : القدورى ، ص ٨٤ ؛ الهداية ( ٣١ / ٥ ) مع النهاية .

(٣) انظر : الأم ، ١٤ / ٨ ؛ المهذب ، ٥ / ٢ ؛ الوجيز ، ٢٧٥ / ٢ - ٢٧٦ ؛

المضاج ، ( ٣٨٨ / ٨ ) ، مع نهاية المحتاج .

(٤) الحديث أخرجه أصحاب السنن من حديث سمرة رضى الله عنه :

أبو داود ، فى المتق ، باب فيمن ملك ذا رحم محرر ( ٣٩٤٩ ) ، وقال أبو داود :

" ولم يحدث ذلك الحديث الا حماد بن سلمة ، وقد شك فيه ( ١١ ، ٢٦ / ٤ ) ؛

الترمذى ، فى الاحكام ، باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرر ، ( ١٣٦٥ ) وقال :

" هذا حديث لا نعرفه سندا الا من حديث حماد بن سلمة ، ٣١ / ٢٦٤٦ ابن

ماجه ، فى العتق ، باب من ملك ذا رحم محرر فهو حر ، ( ٢٥٢٤ ) ، ٢٠ / ٨٤٣ =

وجب أن لا يعتق عليه ، كالقراءة المهيمة . ( ١ )

عتق العبد  
المشترك

سألة - ٣٩٨ -

إذا كان عبد بين شريكين ، فأعتق أحدهما نصيبه ، عندنا : لا يسرى إلى نصيب

صاحبه / في الحال ، ولكن يستسمى العبد ، فيؤدي قيمته لصاحبه ( ٢ ) ، وقال ( ١٠٣ / ب )  
الشافعي : ينفذ عتقه في نصيبه ونصيب صاحبه في الرق . ( ٣ )

دليلنا في السألة : ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( من أعتق

شقصا له من عبد ، ضمن نصيب شريكه أن كان موسرا ، ويستسعيه أن كان معسرا ) . ( ٤ )

= وللهديث طرق أخرى متكلم فيها . انظر نصب الراية ، ٢٧٨ / ٣ ، ٢٨٠ ، ؛

تلخيص الحبير ، ٢١٢ / ٤ .

( ١ ) راجع : المصادر السابقة للشافعية .

( ٢ ) ذكر المؤلف السألة باجمال ، وفيها تفصيل عند كلا المذهبين على حسب

عسر ويسر الشريك المعتق ، فعند الأحناف أن كان المقت موسرا ، فشريكه

بالخيار بين ثلاثة أشياء وهي : أن شاء أعتق ، وأن شاء ضمن شريكه قيمة

نصيبه ، وأن شاء استسمى العبد ، وأن كان المقت معسرا فالشريك بالخيار

بين شيئين : أن شاء أعتق ، وأن شاء استسمى العبد .

انظر : القدوري ، ص ٨٤ ، ٨٥ ؛ الهداية ( ٤٩ / ٥ - ٥١ ) مع النهاية .

( ٣ ) وكذلك التفصيل عند الشافعية : فإن كان الشريك المعتق معسرا بقي الباقي

لشريكه ، وأن كان موسرا سرى إليه ، وقوم عليه نصيب شريكه وعتق .

انظر : الأم ، ١٩٢ / ٢ ؛ المذهب ، ٤ / ٢ ؛ الضهاج ، ص ١٥٨ .

( ٤ ) الحديث : أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( من أعتق شقصا له في عبد ، فخلاصه في ماله أن

كان له مال ، فإن لم يكن له مال ، استسمى العبد غير مشقوق عليه )

البخاري ، في المقت ، باب من أعتق نصيبا من عبد وليس له مال استسمى

العبد غير مشقوق عليه ، ( ٢٥٢٧ ) ، ١٥٦ / ٥ ؛ سلم ، في العتق ، بسبب

ذكر سعاية العبد ، ( ١٥٠٣ ) ، ١١٤٠ / ٢ .

احتج الشافعي في المسألة : بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال :

( من اعتق شقفا من عبد بينه وبين شريكه عتق ماعتق ورق مارق ) <sup>(١)</sup> وهذا نص .

### مسألة - ٣٩٩ -

اعتاق عبيد من  
لا مال له  
سواهم في مرض  
موته

رجل له ستة أعبد ، ولا مال له غيره ، وأعتق الكل في مرض موته ، عندنا : يعتق  
من كل عبد ثلثه ويسمى في ثلثي قيمته <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعي : يقرع بينهم ، فمن خرجت  
قرعته فهو حر <sup>(٣)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أن تصرف المريض إنما يصح في ثلث المال ، فلما أعتق  
الكل فقد صح عتقه في ثلث كل واحد منهم ، لأنه أثبت الحرية [ لكل واحد منهم ،  
فلا بد أن يعتق إذا ثبت في البعدي ، فانه لا يتجزأ ، فوجب أن يخرج الكل إلى الحرية  
بالمعاينة ، حتى لا يبطل حق الورثة في ثلثي العبد . <sup>(٤)</sup>

( ١ ) الحديث كما رواه الشافعي في الأم ، والبخاري وسلم في صحيحهما . من حديث  
ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من أعتق  
شركا له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه قيمة العبد ، فأعطى  
شركاه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، والا فقد عتق منه ماعتق ) ، وزاد  
الدارقطني : ( ورق ما بقي ) .

انظر : البخاري ، في الشركة ، باب الشركة في الرقيق ، ( ٢٥٠٣ ) ، ١٣٧/٥ ،  
سلم ، في العتق ، ( ١٥٠١ ) ، ١١٣٩/٢ ، الدارقطني ، ١١٢٤/٤ ، الأم ،  
١٩٢/٧ .

( ٢ ) أنظر : المسوط ، ٧١/٢٩ ، الهداية ، ( ٤٨٢/١٠ ) مع النهاية .

( ٣ ) أنظر : الأم ، ٦٠٥/٨ ، المهذب ، ٧/٢ ، الوجيز ، ٢٧٣/٢ ، الضهاج ،  
ص ١٥٨ ، الروضة ، ١٤٠/١٢ وما بعدها .

( ٤ ) راجع : المراجع السابقة للأحناف .

احتج الشافعي في المسألة : بأن قال : بأن القرعة مستحقة ، بدليل ما روى عن

النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( أنه كان يقرع / بين نسائه إذا سافر )<sup>(١)</sup> ، وهكذا ( ١٠٤ / ١ )  
العرف والعادة قد جرت بأن يستعملوا القرعة في قسمة الأموال ، فكذا في المتق ،  
وجب أن يستعمل .<sup>(٢)</sup>

علق المتق

مسألة - ٤٠٠ -

بالولادة

فأنت بولد

ميت

إذا قال لأمه : أول ولد تلدينه فهو حر ، فأنت بولد ميت ، ثم أنت بولد حي ، فأنت بولد  
عندنا : يمتق هذا الثاني ، وعند الشافعي : لا يمتق ، وينحل اليمين بالولد الأول<sup>(٣)</sup>  
وهو الولد الميت .<sup>(٤)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أن هذا الرجل لما قال أول ولد تلدينه فهو حر ،  
أثبت الحرية في الولد ، والميت لا يصح لاثبات الحرية فيه ، فأثبتنا الحرية في الحي ،  
بل في التقدير ، كأنه قال : أول ولد تلدينه حيا فهو حر .<sup>(٥)</sup>

احتج الشافعي في المسألة ١ : بأن هذا الرجل علق اثبات الحرية بشرط أن  
يكون أولا ، وقد ولدت أولا وإن كان ميتا يسمى ولدا ، فينحل اليمين بالولد الميت .<sup>(٦)</sup>

( ١ ) الحديث أخرجه الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها

انظر: البخاري ، في النكاح ، باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرا ،

( ٥٢١١ ) / ٩٤ / ٣١٠ ؛ مسلم ، في فضائل الصحابة ، باب في فضل عائشة

رضي الله عنها ، ( ٢٤٤٥ ) / ٤٠ / ١٨٩٤ .

( ٢ ) انظر بالتفصيل : الأم ، ٦ / ٨ ، وما بعدها .

( ٣ ) انظر : المصنوع ، ١٣٤ / ٧ .

( ٤ ) النكت ( مخطوط ) ورقة ١٩١ أ .

( ٥ ) انظر بالتفصيل : المصنوع ، ١٣٥ / ٧ .

( ٦ ) راجع : المرجع السابق للشافعية .

## كتاب المدير (١)

بيع المدير  
المطلق

[ مسألة ] - ٤٠١ -

لا خلاف أن بيع المدير المقيد يجوز<sup>(٢)</sup> ، واختلفنا في المدير المطلق ، هل يجوز  
بيعه؟ عندنا : لا يجوز<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : يجوز<sup>(٤)</sup>.

وصورة المدير المطلق : إذا قال لمده : ان مت فانت حر ، أو أنت حر بمسند  
موتى ، ثم احتاج الى بيعه وهو حي ، لا يجوز عندنا<sup>(٣)</sup> ، وعند الشافعي : يجوز<sup>(٤)</sup>.  
دلينا في المسألة ١ وهو : أن قول المولى لمده : أنت حر بعد موتى ، فقد  
انعقد سبب الحرية فلا يجوز بيعه / كما قلنا : في أم الولد<sup>(٥)</sup>.

(١٠٤/ب)

(١) المدير : اسم مفعول ، من دبر تدبيرا ، والدبر هضمين : خلاف القبل فى  
كل شىء ويقال لآخر الأمر : دبر ، ومنه دبر الرجل عده تدبيرا ، إذا اعتقه  
بعد موته ، لأن الموت دبر الحياة ، وكذلك التدبير فى الأمر : النظر السى  
ماتوءول اليه عاقبته . انظر : مختار الصحاح ، الصباح ، مادة : ( دبر ) .  
وشرعا عرفه الفقهاء بأنه : " تمليك المتق بمطلق الموت " .

انظر : مجمع الأنهر ، ١ / ٥٣١ ، مغنى المحتاج ، ٤ / ٥٠٩ .

(٢) صورة المدير المقيد : كان يقول المولى لمده : " ان قتلت أو مت من مرضى  
هذا ، أو فى سفرى هذا ، فأنت حر " . الروضة ، ١٢ / ١٨٧ ، النهاية ،  
٥ / ١٢٤ .

(٣) انظر : القدورى ، ص ٨٥ ، المبسوط ، ٧ / ١٧٩ ، الهداية ( ١٢٤ / ٥ ) مع  
النهاية .

(٤) انظر : المذهب ، ٢ / ٩ ، الروضة ، ١٢ / ١٩٤ .

(٥) واستدل الأحناف لذهبهم من النقل بما أخرجه الدارقطنى فى سننه عن ابن  
عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ( المدير لا يباع ولا يوهب  
وهو حر من الثلث )

قال الدارقطنى : " لم يسنده غير عبدة بن حسان ، وهو ضعيف ، وإنما هو  
عن ابن عمر موقوف من قوله " . سنن الدارقطنى ، ٤ / ١٣٨ .

انظر بالتفصيل : المبسوط ، ٧ / ١٧٩ ، النهاية ، ٥ / ١٢٤ ، وما بعدها .

احتج الشافعي في المسألة : بأن قال : المعلق بالشرط قبل وجود الشرط بمنزلة  
العدم ، ألا ترى أنه لو قال لعبد : ان دخلت دار فلان فأنت حر ، فقبل أن يدخل  
الدار بعه ، فإنه يجوز ، ولا يقال انه انعقد له سبب الحرية ، لأنه معلق بالشرط  
فجعلناه كالعدم . ( ١ )

---

( ١ ) واحتج الشافعي على جواز بيع المذبر المطلق ، بما أخرجه الشيخان ( عن  
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، ان رجلا من الأنصار ذبح مطوكا له ، ولم  
يكن له مال غيره فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : من يشتريه مني ؟  
فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم ، فدفعها إليه ) :  
البخاري ، في كفارات الأيمان ، باب عتق المذبر . ( ٦٧١٦ ) ، ١١ / ٦٠٠ ؛  
مسلم ، في الأيمان ، باب جواز بيع المذبر ، ( ٩٩٢ ) ، ٣ / ١٢٨٩ .

كتابة العبد  
في الحال

# كتاب المكاتب (١)

[ مسألة - ٤٠٢ - ]

- كتابة الحال ، عندنا : جائزة (٢) ، وعند الشافعي : بالمؤجل (٣) .  
 دليلنا في المسألة : قوله تعالى : ( فكتبوهم ان علمتم فيهم جيرا ) (٤) فالله  
 تعالى جوز الكتابة ولم يفصل ، بين الحال والمؤجل ، فهو على العموم (٥) .  
 احتج الشافعي في المسألة : بقول الله تعالى : ( عبدا مطوكا لا يقدر على شي ) (٦)  
 أي : لا يطك شيئا ، لأن العبد لا يطك وان ملك ، لأن العبد مافى يد مولاه ،

- 
- (١) المكاتب : اسم مفعول ، من كاتب مكاتبه ، والكتابة : بكسر الكاف على الأشهر  
 وقيل : بفتحها ، وهي لغة : الضم والجمع ، لأن فيها غم نجم الى نجم ،  
 والمكاتب : " هو العبد يكتب على نفسه بشئ ، فاذا سمى وأداه عتق ،  
 انظر : المغرب ، مختار الصحاح ، الصباح ، مادة : ( كتب ) .  
 وشرعا ، عرفه الأحناف بأنه : " تحرير المطوك يدا حالا ، ورقبة مالا " .  
 وعرفه الشافعية بأنه : " عقد عتق بلفظها بحوض منجم بنجمين فأكثر " .  
 انظر : الدر المختار ، ٩٨/٦ ، مغنى المحتاج ، ٥١٦/٤ .  
 (٢) انظر : القدوري ، ص ٨٦ ، المسوط ، ٣/٨ ، تحفة الفقهاء ، ٤١٦/٢ ،  
 الهداية ( ١٠٨/٥ ) مع البناية .  
 (٣) انظر : الأم ، ٤٣/٨ ، ٤٧ ، المهذب ، ١١/٢ ، الوجيز ، ٢٨٤/٢ ،  
 الروضة ، ٢١١/١٢ ، المنهاج ، ص ١٦٠ .  
 (٤) سورة النور ، آية : ( ٣٣ ) .  
 (٥) انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ٣٢٤/٣ ، تفسير الكشاف ، ٧٥/٣ ،  
 المسوط ، ٣/٨ .  
 (٦) سورة النحل ، آية : ( ٧٥ ) .

فلو قلنا : انه تجوز كتابة الحال ، يكون العبد مشترى نفسه بمال السيد ، وهذا لا يجوز .<sup>(١)</sup>

وصورة المكاتب : أن يقول لعبده : كاتبتك على أن تؤدى إلى عشرة دنانير ، أو قال : إذا أديت إلى ألفا فأنت حر .

### مسألة - ٤٠٣ -

إذا مات المكاتب

وترك مالا يوفى به بدل الكتابة

إذا مات المكاتب وعنده مال وفاً لبدل الكتابة ، فانه يحكم بحريته في آخر جزء من أجزاء حياته ، ويؤدى بدل الكتابة من تركته ويحكم بحريته وحرية أولاده ، [عندنا] <sup>(٢)</sup> ، وعند الشافعى : لا يحكم بحريته ، ويموت رقيقا ، والحال للسيد .<sup>(٣)</sup>

دليلنا في المسألة وهو : أنه إذا كان عنده وفاً ، يؤدى هذا المال ويحكم

بحريته ليحصل مقصوده بالكتابة ، / لأن فائدة عقد الكتابة بعد أدائه بدل حريته ( ١/١٠٥ ) وحرية أولاده ، فحكمنا : بأنه حر في آخر جزء من أجزاء حياته ، ليمتق أولاده ، فيحصل المقصود للمولى ببدل الكتابة ، حتى يكون مراعى من الجانبين .<sup>(٤)</sup>

(١) انظر بالتفصيل : احكام القرآن ( للكبيا الهراسى ، ٢٤٤/٣ ) ، تفسير القرطبي ، ١٤٧/١٠ ، تفسير البيضاوى ، ٥٦٤/١ .

(٢) انظر : القدورى ، ص ٨٧ ؛ المبسوط ، ٢١٦/٧ ؛ تحفة الفقهاء ، ٤١٩/٢ .

(٣) أنظر : الأم ، ٨٤/٨ ؛ المهذب ، ١٦/٢ ؛ الضهاج ( ٤٢٠/٨ ) مع نهاية المحتاج .

(٤) راجع : المصادر السابقة للأحناف .

لم يذكر المؤلف دليل الشافعى كماداته ، ودليله من أقوال الصحابة ، كما ذكره في الأم : ( بأن المكاتب إذا مات موسرا فطاله لسيده ) ، وقال : هذا قول : زيد بن ثابت رضى الله عنه وعمرو بن دينار رحمه الله تعالى ، وهو نأخذ .

انظر بالتفصيل : الأم ، ٨٤/٨ .



## سأله - ٤٠٤ -

الايته من مال  
الكتابة

(١) من مال الكتابة ، عندنا : غير واجب (٢) ، وعند الشافعي : واجب (٣)

دليلنا في المسألة أن نقول : ان الكتابة عقد معاوضة ، وجب أن لا يجب الايتاء ،  
دليله : البيع ، أو نقول : أنا أجمعنا الايتاء في مال الكتابة <sup>أي</sup> هو أدى إلى التناقض ،  
لأن السيد يكون مطالباً من وجهه ومطالباً من وجهه : مطالباً في حق العبد لأجل  
الايته ، ومطالباً في حق نفسه من المبد . (٤)

احتج الشافعي في المسألة وهو : أن المولى لما قال له : لو أديت إلى السيف  
فأنت جر ، علق عتقه بالأداء ، والأداء هو الايتاء ، وجب أن يكون الايتاء شرطاً ،  
كما لو علق عتقه بفعل آخر : نحو الدخول وغيره ، فإنه لا يتعلق مالم يوجد ذلك  
الشرط ، كذلك هاهنا . (٥)

(١) الايتاء : " وهو أن يضع عنه المكاتب جزءاً من المال أو يدفع إليه جزءاً من  
المال لقطعه عز وجل : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) ( النور / ٣٣ ) ،  
المهذب ، ١٥ / ٢ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٨٤ ، الجسوط ، ٢٠٦ / ٧ .

(٣) انظر : الأم ، ٣٣ / ٨ ؛ المهذب ، ١٥ / ٢ ؛ الروضة ، ٢٤٨ / ١٢ .

(٤) واستدل الأحناف لعدم وجوب الايتاء بقولهم : بأن المراد من الأمر في الآية  
( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) للندب .

انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ، ٣٢٢ / ٤ ، الجسوط ، ٢٠٦ / ٧ ، ٢٠٧ .

(٥) واحتج الشافعية على الوجوب : بأن الأمر في الآية ، للوجوب ، وأيدوا ذلك  
بتفسير بعض الصحابة . انظر بالتفصيل : الأم ، ٣٣ / ٨ ، ٣٤ ؛ المهذب ،

تمت رؤس المسائل بحمد الله ، وحسن توفيقه  
وقع الفراغ في شهر الله الأصم رجب في آخر الظهر ، في سنة ست وسبعمائة  
وخمسائة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم .  
صاحبه شبل بن عبد الرحمن بن جند ر بن أيوب غفر الله لهم أجمعين  
وصلى الله على محمد وآله .

- ( ١ ) [ مسألة ملحقه في آخر النسخه ] ( ١ ) - ٤٠٥ - اختلاف الزوجين في متاع البيت  
 إذا اختلف الزوجان في متاع البيت ، يقضى بالصلاح : ان كان من آلة الرجال متاع البيت فيقضى له ، وان كان من آلة النساء فيقضى لها بغير بينة ، [ عندنا ] ( ٢ ) وقال الشافعي : لا يقضى الا بشهادة عدل . ( ٣ )  
 دليلنا في المسألة وهو : أنا لو شرطنا الشهادة لتعذر على الناس ، لان كسل انسان اذا اشترى شيئا من متاع البيت لا يقدر أن يشهد على ذلك شاهدين ، وكذلك المرأة ، فجعلنا الصلاحية تحكم بينهما بالمعرف . ( ٤ )  
 احتج الشافعي في المسألة بما روى عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : البينة على المدعي واليمين على من أنكر ( ٥ ) فجعل الحجة شيئين : البينة واليمين ، فمن جعل الصلاحية حجة ، فقد جعل بينهما ثالثا ، وهذا لا يجوز . ( ٦ )

( ١ ) هاتان المسألتان ذكرتا بعد اشعار الناسخ بانتهايه من نسخ الكتاب ، ثم ان المسألة الثانية منهما تختلف وأسلوب المؤلف ، وكذلك لم يعنون لهما ب ( مسألة ) كما جرت عادته في الكتاب ، ما يشعر على أن المسألتين مقحمتان في الكتاب ، والله أعلم . فلذا استحسننا أبقاها في المكان الذي وضعهما الناسخ .

( ٢ ) " وما يصلح لهما ، كالأنية فهو للرجل ، لأن المرأة وما في يدها من يد الزوج " . مختصر الطحاوي ، ص ٢٢٨ ، الهداية ( ٤٦٣ / ٧ ) ، ( ٤٦٤ ) مع البناية .

( ٣ ) فان لم يكن لهما بينة حلفا وجعل الجميع بينهما نصفين ، كما ذكره الشيرازي في المذهب . انظر : الأم ، ١٥ / ٧ ، المذهب ، ٣١٨ / ٢ .

( ٤ ) جعل الحكم بالصلاحية ، " لأن الظاهر شاهد له ، وفي الدعاوى القسول : قول من يشهد له الظاهر . انظر : الهداية ( ٤٦٤ / ٧ ) مع البناية .

( ٥ ) قد سبق تخريجه في المسألة ( ٣٩٢ ) ص

( ٦ ) ولعل الشيرازي التقسيم بينهما نصفين ، لكونه " في يدهما فجعل بينهما ، كما لو تداعيا الدار التي يسكنان فيها " المذهب ، ٣١٨ / ٢ .

الرجوع في  
الهبة

[ مسألة طحقة ( ٢ ) - ٤٠٦ ]

قال أبو حنيفة إذا وهب الرجل لأجنبي هبة ، فإنه يثبت له حق الرجوع ، وقال  
الشافعي : لا يثبت له حق الرجوع . ( ٢ )

وعلى عكسه : إذا وهب الوالد لولده هبة ، فإنه لا يثبت له حق الرجوع عندنا ،  
وعند الشافعي : يثبت له حق الرجوع . ( ٤ )

وأجمعوا :

أن الموهوب له إذا عوّضه ، فإنه لا يثبت له حق الرجوع ، وكذلك إذا وهب  
لذي رحم محرّم ، فإنه لا يثبت له حق الرجوع ، وكذلك إذا وهب أحد الزوجين لصاحبه  
فإنه لا يثبت له حق الرجوع . ( ٤ )

تمت

( ١ ) انظر : القدوري ، ص ٦٠ ، المبسوط ، ٥٣ / ١٢ ، الهداية ( ٨٢٧ / ٧ ) مع  
البنية .

( ٢ ) الأم ، ٦١ / ٤ ، مختصر المزني ، ص ١٣٤ ، المهذب ، ٤٥٤ / ١ ، الضهاج  
ص ٨٢ .

( ٣ ) المبسوط ، ٥٤ / ١٢ ، ٥٥٠ .

( ٤ ) ونقل ابن قدامة " الاتفاق على أن ما وهبه الإنسان لذوي رحمه المحرم غير ولد  
ولا رجوع فيه وكذلك ما وهب الزوج لأمرأته " . انظر : المغني ( ٢٩٧ / ٦ ) وما  
بعدها ( مع الشرح الكبير ، الخرشى على مختصر سيدي خليل ، ١١٤ / ٧ )  
وما بعدها . مع كتب الذهبي السابقة .

والمسألة مجردة عن الأدلة ، واستدل الأحناف لجواز الرجوع في هبة الأجنبي  
بما رواه ابن ماجه ، وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ( الرجل أحق بهبته مالم يشب منها )

وقال صاحب الزوائد : " في اسناده إبراهيم بن اسماعيل بن مجمع ، وهو

ضعيف " . ابن ماجه ، في الهبات ، باب من وهب هبة رجاء ثوابها ، ( ٢٣٨٧ )

٠٧٩٨ / ٢ . انظر بالتفصيل : نصب الراية ، ١٢٥ / ٤ ، البنية ، ٠٨٢٩ / ٧ =

.....

= واستدل الشافعية لعدم جواز الرجوع في الهبة الا الوالد لولده ، بقوله  
 صلى الله عليه وسلم : ( لا يهل لرجل أن يعطي عطية ، أو يهب هبة فيرجع  
 فيها ، الا الوالد فيما يعطي ولده . . . )

أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم .

ابو داود ، في البيوع ، باب الرجوع في الهبة ، ( ٣٥٣٩ ) ، ٢٩١ / ٣ ،

الترمذي ، في البيوع ، باب ما جاء في الرجوع في الهبة ، ( ١٢٩٨ ) ، ٥٩٢ / ٣ ،

النسائي ، في الهبة ، باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده ، ٢٦٤ / ٦ ،

ابن ماجه ، في الهبات ، باب من أعطى ولده ثم رجع فيه ، ( ٢٣٧٧ ) ،

٧٩٥ / ٢ .

( ١٠٦ ) / عدد ما فيه من الكتب ( ١ )

| الصفحات               | السائل | من  | إلى | رقم               |
|-----------------------|--------|-----|-----|-------------------|
| ١٤٢ - ٩٤              | ٣٨     | ١   | -   | ١ كتاب الطهارة    |
| ٢١٨ - ١٤٣             | ٩٨     | ٣٩  | -   | ٢ كتاب الصلاة     |
| ٢٤٥ - ٢٢٠             | ١٢٠    | ٩٩  | -   | ٣ كتاب الزكاة     |
| ٢٦٤ - ٢٤٦             | ١٣٦    | ١٢١ | -   | ٤ كتاب الصيام     |
| ٢٩٨ - ٢٦٦             | ١٦٠    | ١٣٧ | -   | ٥ كتاب الحج       |
| ٣٢٩ - ٣٠٠             | ١٨٨    | ١٦١ | -   | ٦ كتاب البيوع     |
| ٣٣٧ - ٣٣١             | ١٩٤    | ١٨٩ | -   | ٧ كتاب الرهن      |
| ٣٣٨                   | ١٩٥    |     |     | ٨ كتاب الاشربة    |
| ٣٤٤ - ٣٣٩             | ٢٠٠    | ١٩٦ | -   | ٩ كتاب الحجر      |
| ٢٤٧ - ٣٤٦             | ٢٠٢    | ٢٠١ | -   | ١٠ كتاب الصلح     |
| ٢٤٩                   | ٢٠٣    |     |     | ١١ كتاب الحوالة   |
| ٣٥١                   | ٢٠٤    |     |     | ١٢ كتاب الضمان    |
| ٣٥٤ - ٣٥٣             | ٢٠٦    | ٢٠٥ | -   | ١٣ كتاب الكفالة   |
| ٣٦٠ - ٣٥٦             | ٢١٠    | ٢٠٧ | -   | ١٤ كتاب الشراكة   |
| ٣٦٧ - ٣٦١             | ٢١٧    | ٢١١ | -   | ١٥ كتاب الوكالة   |
| ٣٧٣ - ٣٦٩             | ٢٢٢    | ٢١٨ | -   | ١٦ كتاب الاقرار   |
| ٣٧٦ - ٣٧٤             | ٢٢٥    | ٢٢٣ | -   | ١٧ كتاب المارية   |
| ٣٨٨ - ٣٧٨             | ٢٣٥    | ٢٢٦ | -   | ١٨ كتاب الغصب     |
| ( ١٠٦ / ب ) ٣٩٠ - ٣٨٩ | ٣٣٧    | ٢٣٦ | -   | ١٩ / كتاب الوديعة |
| ٤٠٠ - ٣٩٢             | ٢٤٥    | ٢٣٨ | -   | ٢٠ كتاب السير     |
| ٤٤٠ - ٤٠٣             | ٢٨٠    | ٢٤٦ | -   | ٢١ كتاب النكاح    |
| ٤٦٢ - ٤٤٢             | ٢٩٧    | ٢٨١ | -   | ٢٢ كتاب الطلاق    |
| ٤٨٤ - ٤٦٣             | ٣١٧    | ٢٩٨ | -   | ٢٣ كتاب الأيمان   |

( ١ ) هذا الفهرس من ضمن المخطوط ، الا أنى أضفت اليه أرقام السائل والصفحات ، لسهولة الرجوع .

| الصفحات   | المصائل   | ٢                           |
|-----------|-----------|-----------------------------|
|           | من        |                             |
| ٤٨٨ - ٤٨٦ | ٣١٩ - ٣١٨ | ٢٤ كتاب الاكبراء            |
| ٥٠٦ - ٤٩٠ | ٣٣٤ - ٣٢٠ | ٢٥ كتاب القصاص              |
| ٥١٣ - ٥٠٧ | ٣٤١ - ٣٣٥ | ٢٦ كتاب الديانة             |
| ٥١٦ - ٥١٥ | ٣٤٣ - ٣٤٢ | ٢٧ كتاب الكفسارة            |
| ٥١٨ - ٥١٧ | ٣٤٥ - ٣٤٤ | ٢٨ كتاب القتال مع أهل البغى |
| ٥٢٧ - ٥١٩ | ٣٥٤ - ٣٤٦ | ٢٩ كتاب الحسد ود            |
| ٥٣٦ - ٥٢٩ | ٣٦١ - ٣٥٥ | ٣٠ كتاب السرقة              |
| ٥٣٩ - ٥٣٧ | ٣٦٤ - ٣٦٢ | ٣١ كتاب قطاع الطريق         |
| ٥٤٢ - ٥٤٠ | ٣٦٦ - ٣٦٥ | ٣٢ كتاب الاشربة             |
| ٥٤٣       | ٣٦٧       | ٣٣ كتاب صول الفعل           |
| ٥٤٥ - ٥٤٤ | ٣٦٩ - ٣٦٨ | ٣٤ كتاب الجزية              |
| ٥٥٠ - ٥٤٧ | ٣٧٣ - ٣٧٠ | ٣٥ كتاب الصيد والذبايح      |
| ٥٥٥ - ٥٥١ | ٣٧٧ - ٣٧٤ | ٣٦ كتاب الأضحية             |
| ٥٥٩ - ٥٥٦ | ٣٨٢ - ٣٧٨ | ٣٧ كتاب الأيمان             |
| ٥٦٨ - ٥٦٠ | ٣٩١ - ٣٨٣ | ٣٨ كتاب أدب القاضي          |
| ٥٧٤ - ٥٧١ | ٣٩٦ - ٣٩٢ | ٣٩ كتاب الدعوى              |
| ٥٧٩ - ٥٧٦ | ٤٠٠ - ٣٩٧ | ٤٠ كتاب العشيق              |
| ٤٨٠       | ٤٠١       | ٤١ كتاب المدبر              |
| ٥٨٤ - ٥٨٢ | ٤٠٤ - ٤٠٢ | ٤٢ كتاب المكاتب             |

وهذا رؤوس المصائل خلافة بين أبي حنيفة والشافعي رحمة الله عليهما .

فهرس الآيات الكريمة

" سورة البقرة "

| <u>الآية</u>                                                                                                     | <u>رقم الآية</u> | <u>الصفحة</u>                                      |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|----------------------------------------------------|
| - ( ولله المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم وجه الله )                                                              | ١١٥              | ١٥٤                                                |
| - ( فولو وجوهكم شطره )                                                                                           | ١٤٤              | ١٥٤                                                |
| - ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه )                                                                      | ١٧٣              | ١٩٤ هـ ، ٥٥٥ (١)                                   |
| - ( كتب عليكم القصاص في القتلى )                                                                                 | ١٧٨              | ٤٩٢ هـ                                             |
| - ( فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين )                          | ١٨٤              | ٢٥٥ هـ ، ٢٥٦                                       |
| - ( ثم أتموا الصيام الى الليل ، ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد )                                          | ١٨٧              | ٢٦٣ هـ ، ٢٨١ هـ                                    |
| - ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم )                                                           | ١٩٤              | ٤٩٥                                                |
| - ( وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى ، ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله . . . الآية ) | ١٩٦              | ٥٧ هـ ، ٢٧٦ هـ ، ٢٨٠ هـ ، ٢٨١ هـ ، ٢٨٢ هـ ، ٢٩٨ هـ |
| - ( فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج )                                                                          | ١٩٧              | ٢٦٤ هـ ، ٤٣٣                                       |
| - ( واذكروا الله في أيام معدودات )                                                                               | ٢٠٣              | ٢٠٧                                                |
| - ( من يرتد منكم عن دينه فهبتوهو كافرا )                                                                         | ٢١٧              | ٢٦٨ هـ                                             |
| - ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن )                                                                               | ٢٢١              | ٤٠٣                                                |
| - ( ويسئلونك عن المحيض . . . الآية )                                                                             | ٢٢٢              | ٥٨ هـ ، ١٣٨ هـ ، ١٤٢ هـ                            |
| - ( الذين يؤمنون من نساءهم تربص أربعة أشهر )                                                                     | ٢٢٦              | ٤٥٩ هـ                                             |
| - ( وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم )                                                                        | ٢٢٧              | ٤٥٩ هـ                                             |
| - ( الطلاق مرتان فاساك بمعروف . . . الآية )                                                                      | ٢٢٩              | ٤٤٠ هـ ، ٤٥٤ هـ                                    |
| - ( فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره )                                                                    | ٢٣٠              | ٤٠٤ هـ ، ٤٥٦ هـ                                    |
| - ( فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن )                                                                               | ٢٣٢              | ٤٠٤                                                |
| - ( والوالدات يررضن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة )                                               | ٢٣٣              | ٤٨١                                                |





| الآية                                                                 | رقم الآية | الصفحة           |
|-----------------------------------------------------------------------|-----------|------------------|
| - ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) | ٢٩        | ٣٤١              |
| - ( ولا جنبها الا عابري سبيل )                                        | ٤٣        | ١٧٠              |
| - ( واقتلوهم حيث وجدتموهم )                                           | ٨٩        | ٥٥٠ هـ           |
| - ( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة . . . الآية )                 | ٩٢        | ٤٩٦ ، ٤٦٤ هـ ٥١٦ |
| - ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم )                               | ٩٣        | ٢٩٧              |
| - ( وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة )         | ١٠١       | ١٩١ هـ           |
| - ( ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا )                        | ١٠٣       | ١٩٥ هـ           |
| - ( الصلح خير )                                                       | ١٢٨       | ٣٤٦ هـ           |
| - ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا )                       | ١٤١       | ٣٢٠ هـ           |

### ” سورة المائدة ”

|                                                                                 |     |                                                                                                   |
|---------------------------------------------------------------------------------|-----|---------------------------------------------------------------------------------------------------|
| - ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة . . . ) | ٣   | ٥٤٨ ، ١٠١ هـ ٥٥٥                                                                                  |
| - ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم )                                           | ٥   | ٥٤٨ هـ                                                                                            |
| - ( يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة . . . )                             | ٦   | ١٠٥ ، ١٠٤ ، ٩٩ هـ ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ هـ ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ هـ ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ هـ ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٢٦ هـ ١٣٦ |
| - ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا )                            | ٣٨  | ٥٣٣ هـ                                                                                            |
| - ( وكتبنا عليهم أن النفس بالنفس )                                              | ٤٥  | ٤٩٢ ، ٤٩٠ هـ ٤٩٥ هـ                                                                               |
| - ( يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب )                           | ٩٠  | ٣٨٠ هـ                                                                                            |
| - ( يا أيها الذين آمنوا ، لا تقتلوا الصيد وانتم حرم )                           | ١٩٥ | ٢٩٧ ، ٢٩٦ هـ                                                                                      |

## \* سورة الأنعام \*

| الآية                                        | رقم الآية | الصفحة |
|----------------------------------------------|-----------|--------|
| ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه . . ) | ١٢١       | ٥٤٧    |
| ( حتى يبلغ أشده )                            | ١٥٢       | ٣٤٤ هـ |

## \* سورة الأعراف \*

|                                                |     |        |
|------------------------------------------------|-----|--------|
| ( قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعا ) | ١٥٨ | ١٧٢ هـ |
| ( وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به )       | ١١  | ٩٦     |
| ( واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله حصه )       | ٤١  | ٣٩٧    |
| وللمرسول ولذى القربى . . . )                   |     |        |

## \* سورة التوبة \*

|                                                       |     |             |
|-------------------------------------------------------|-----|-------------|
| ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم )                     | ٥   | ٢٠٩ هـ      |
| ( حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون )                 | ٢٩  | ٥٤٤         |
| ( انما الصدقات للفقراء والمساكين )                    | ٦٠  | ١٠٦         |
| ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ) | ١٢٢ | ١٦          |
| ( غن من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها )             | ١٠٣ | ٢٣٣، ٢٣٠ هـ |

## \* سورة يوسف \*

|                                       |    |        |
|---------------------------------------|----|--------|
| ( انا أنزلناه قرآنا عربيا )           | ٢  | ١٧٢    |
| ( ولعن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم ) | ٧٢ | ٣٥٢ هـ |

## \* سورة الحجر \*

|                        |    |     |
|------------------------|----|-----|
| ( الا من استرق السمع ) | ١٨ | ٥٢٩ |
|------------------------|----|-----|

## \* سورة النمل \*

|                                             |    |                   |
|---------------------------------------------|----|-------------------|
| ( والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة )   | ٨  | ٥٥٤               |
| ( ضرب الله مثلا عبدا موطئا لا يقدر على شئ ) | ٧٥ | ٤١٢، ٣١٦ هـ، ٥٥٨٢ |

| الآية                                                           | رقم الآية | الصفحة      |
|-----------------------------------------------------------------|-----------|-------------|
| - ( وهو كل على مولا )                                           | ٧٦        | ٣١٦         |
| - ( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا )                | ٧٨        | ٣٨٥         |
| - ( أن اتبع طة ابراهيم حنيفا )                                  | ١٢٣       | ٥٢٤ هـ      |
| " سورة الاسراء "                                                |           |             |
| - ( ولقد كرمتنا بنى آدم )                                       | ٢٠        | ١٣٤         |
| - ( أقم الصلاة لدلوك الشمس )                                    | ٢٨        | ١٥٠         |
| - ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن )                             | ١١٠       | ١٥٩         |
| " سورة مريم "                                                   |           |             |
| - ( انى نذرت للرحمن صوما )                                      | ٢٦        | ٢٤٦ هـ      |
| " سورة طه "                                                     |           |             |
| - ( ولم نجد له عزما )                                           | ١١٥       | ١٩٠ هـ      |
| " سورة الانبياء "                                               |           |             |
| - ( ماهذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون )                       | ٥٢        | ٥٦٩         |
| " سورة النور "                                                  |           |             |
| - ( الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة )           | ٢         | ٥٢٦، ٥٢٤ هـ |
| - ( والذين يرمون أزواجهم ثم لم يأتوا بأربعة شهداء )             | ٤         | ٥٧٣         |
| - ( الا الذين تابوا )                                           | ٥         | ٥٧٣         |
| - ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم )         | ٦         | ٤٦٩         |
| - ( وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم . . )              | ٣٢        | ٤٠٨ هـ      |
| - ( فكاتبوهم ان عظمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ) | ٣٣        | ٥٨٤، ٥٨٢ هـ |

| <u>الآية</u>                                                                              | <u>رقم الآية</u> | <u>الصفحة</u> |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|---------------|
| <b>" سورة الفرقان "</b>                                                                   |                  |               |
| - ( وأنزلنا من السماء ماء طهورا )                                                         | ٤٨               | ١٢٩٠ ٩٤       |
| - ( وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا )                                         | ٥٤               | ٤١٦           |
| <b>" سورة النمل "</b>                                                                     |                  |               |
| - ( انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم )                                           | ٣٠               | ١٦٣           |
| <b>" سورة القصص "</b>                                                                     |                  |               |
| - ( يذبح أبناؤهم ويستحي نساءهم )                                                          | ٤                | ٤٨٧ هـ        |
| - ( انى أريد أن انكحك احدى ابنتي هاتين على أن تأجرنى ثمانى حجج )                          | ٢٧               | ٤٣٥           |
| <b>" سورة لقمان "</b>                                                                     |                  |               |
| - ( وفصاله فى عامين )                                                                     | ١٤               | ٤٨٠ هـ        |
| <b>" سورة الأحزاب "</b>                                                                   |                  |               |
| - ( وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين ) | ٥٠               | ٤١٥           |
| <b>" سورة ممتأ "</b>                                                                      |                  |               |
| - ( وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا )                                             | ٢٨               | ١٧٢ هـ        |
| <b>" سورة يس "</b>                                                                        |                  |               |
| - ( ولهم ما يدعونك )                                                                      | ٥٧               | ٥٧١ هـ        |
| - ( قال من يحيى العظام وهى رميم )                                                         | ٧٨               | ١٠٣           |
| <b>" سورة الصافات "</b>                                                                   |                  |               |
| - ( فيشرناه بغلام حلیم )                                                                  | ١٠١              | ٥٥٩ هـ        |
| - ( فلما بلغ معه السعى قال يا بني انى أرى فى المنام أنى أذبحك )                           | ١٠٢              | ٥٥٩ هـ        |
| - ( وقد يناه بذبح عظيم )                                                                  | ١٠٤              | ٥٥٩ هـ        |

| <u>الآية</u>                                                  | <u>رقم الآية</u> | <u>الصفحة</u> |
|---------------------------------------------------------------|------------------|---------------|
| <b>"سورة الزمر"</b>                                           |                  |               |
| - ( الله يتوفى الأنفس حين موتها )                             | ٤٢               | ٣٨٥           |
| - ( لئن أشركت ليحبطن عتقك )                                   | ٦٥               | ٢٦٨           |
| <b>"سورة الشورى"</b>                                          |                  |               |
| - ( وعزآء سيئة سيئة مثلها )                                   | ٤٠               | ٤٩٥، ٣٨٤      |
| <b>"سورة الزخرف"</b>                                          |                  |               |
| - ( ولولا أن يكون الناس أمة واحدة . . )                       | ٣٣               | ٣٩٤           |
| - ( وليبوتهم أبواها وسررا عليها يتكئون )                      | ٣٤               | ٣٩٤           |
| - ( وزخرفاوان كل ذلك لماً متاع الحياة الدنيا . . )            | ٣٥               | ٣٩٤           |
| <b>"سورة الأحقاف"</b>                                         |                  |               |
| - ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا )                                | ١٥               | ٤٨٠           |
| <b>"سورة محمد"</b>                                            |                  |               |
| - ( ولا تهابلوا أعمالكم )                                     | ٣٣               | ١٢٦           |
| <b>"سورة المجادلة"</b>                                        |                  |               |
| - ( وانهم ليقولون نكرا من القول وزورا )                       | ٢                | ٥٥٦، ٤٦١ هـ   |
| - ( والذين يظاهرون من نساءهم ثم يهودون لصا قالوا . . . )      | ٣                | ٤٦٤، ٤٦١ هـ   |
| - ( فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا )        | ٤                | ٤٦١           |
| <b>"سورة الحشر"</b>                                           |                  |               |
| - ( للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم )       | ٨                | ٣٩٤ هـ        |
| - ( لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة )                       | ٢٠               | ٤٩١           |
| <b>"سورة المتحنة"</b>                                         |                  |               |
| - ( يا أيها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن ) | ١٠               | ٤٢٥           |

| <u>الآية</u>                                                                | <u>رقم الآية</u> | <u>الصفحة</u> |
|-----------------------------------------------------------------------------|------------------|---------------|
| <b>"سورة الجمعة"</b>                                                        |                  |               |
| - ( يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله ) | ٩                | ٢٠٠           |
| - ( وإذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا إليها وتركوك قائما )                      | ١١               | ٢٠٤ هـ        |
| <b>"سورة الطلاق"</b>                                                        |                  |               |
| - ( فطالق من لمדתهن )                                                       | ١                | ٤٤٤           |
| - ( وأشهدوا ذوي عدل منكم )                                                  | ٢                | ٥٦٣           |
| <b>"سورة الحاقة"</b>                                                        |                  |               |
| - ( لأخذنا منه باليمين )                                                    | ٤٥               | ٤٦٣ هـ        |
| <b>"سورة الجن"</b>                                                          |                  |               |
| - ( وإن المساجد لله فلا تدع مع الله أحدا )                                  | ١٨               | ٥٦١           |
| <b>"سورة المزمل"</b>                                                        |                  |               |
| - ( فاقراء ما تيسر من القرآن )                                              | ٢٠               | ١٦٠           |
| <b>"سورة القيامة"</b>                                                       |                  |               |
| - ( كل نفس بما كسبت رهينة )                                                 | ٣٨               | ٣٣١           |
| <b>"سورة المرسلات"</b>                                                      |                  |               |
| - ( ألم نخلقكم من ماء مهين )                                                | ٧٠               | ١٣٣           |
| <b>"سورة الأعلى"</b>                                                        |                  |               |
| - ( قد أفلح من تزكى، وذكر اسم ربه فصلى )                                    | ١٥٠١٤            | ١٥٩           |
| - ( إن هذا لفي الصحف الأولى، الصحف إبراهيم وموسى )                          | ١٩٠١٨            | ١٧٢           |
| <b>"سورة الضحى"</b>                                                         |                  |               |
| - ( ووجدك عاقلا فأغنى )                                                     | ٤                | ٥٦٧           |
| <b>"سورة البينة"</b>                                                        |                  |               |
| - ( وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين )                            | ٥                | ١٠٤           |

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

| <u>الصفحة</u> | <u>الحديث</u>                                                         |
|---------------|-----------------------------------------------------------------------|
| ٢٤٠           | - أتعبان أن يسوركما الله سوارين من نار                                |
| ٥٦٦ هـ        | - أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض                                 |
| ٥٦٥ هـ        | - أجاز شهادة القابلة                                                  |
| ٢٥٧           | - أجب أخاك واغطر واقتض يوما مكانه                                     |
| ١١٦ هـ        | - احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ولم يتوضأ                   |
| ٢٧٨           | - (أخرجها وأشقها على الهدن) حينما سئل عن أفضل الأعمال                 |
| ٢٤١           | - فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم |
| ١٦٢           | - أخرجهن من حيث أخرهن الله                                            |
| ٢٤٤           | - ادوا عن كل حر وجد صغير وكبير نصف صاع من حنطه                        |
| ٥٢٥ هـ        | - إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان                                     |
| ١٨٢           | - إذا أتيتم الصلاة فأتوها وانتم تمشون ولا تأتوها وانتم تسعون          |
| ١١٣           | - إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها             |
| ١٥٨           | - إذا رفمت يدك فقل الله أكبر                                          |
| ٢٢٠ هـ        | - إذا زادت الأبل على مائة وعشرين استؤنفت الفريضة                      |
| ٢٢١           | - إذا زادت الأبل على مائة وعشرين ففوق كل أربعين بنت لبون              |
| ١٧٣           | - إذا قال الإمام سمح الله لمن حمده فقولوا : ربنا لك الحمد             |
| ١٧٣ هـ        | - إذا قال سمح اللهم لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد                 |
| ١٦٨ هـ        | - إذا قرأ ولا الضالين قال آمين ورفع بها صوته                          |
| ٢٨٧ هـ        | - إذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين وإذا لم يجد أزارا لبس سراويل       |
| ٢١١           | - إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث                              |
| ١٣١           | - إذا وقع الكلب في اناء أحدكم                                         |
| ١١١           | - الأذن من الرأس                                                      |
| ٥٦١ هـ        | - أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا . . . فتلاعنا في المسجد               |
| ٢٠٢           | - أربح إلى الولاة ، فذكر منها الجمعه                                  |



## الصفحة

## الحديث

- أربعة لالمان بينهم وبين أزواجهم : اليهودية ، أو النصرانية تحت المسلم . . .
- استسلف بكرا وقضاه رباعيا وقال : ( فان خيار الناس احسنهم قضاء
- اسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر
- الاسلام أن تشهدوا ان لا اله الا الله ، وان محمدا رسول الله
- اشترى بها واعتقها فانما الولاء لمن اعتق
- أفد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها
- اغسلوه بما وسدر وكفنوه في ثوبه
- أفر الوداج بما شئت
- أفطار في رمضان ، فأمره صلى الله عليه وسلم أن يمتن رقبة
- أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم خصمة عشر يوما بمكة
- الاقاة سبع عشرة كلمة
- اقرار النبي صلى الله عليه وسلم صلاة أهل قباء الى بيت المقدس بحد تحويل القبة الى الكعبة
- أقل مدة الحيض من الثلاثة الى العشرة
- أكثر الحيض عشرة أيام
- الآن أقررت أربعا فبمن زنت
- التمس ولو خاتما من حديد
- ألا ان قتيل خطأ الحمم قتيل السوط والحما ، والدية فيه مائة من الابل
- الا لا تصوموا في هذه الأيام ، فانها ايام أكل وشرب ومعال
- ألا لا توطأ الهبالى حتى تضج
- الا لا تؤمن امرأة رجلا
- ألا من أكل فلا ياكلن بقية يومه ، ومن لم يأكل فليصم
- ألك بينة ؟ قال : لا ، قال : فلك يمينه
- الامام ضامن والمؤمن مؤتمن
- أما انى كنت أريد الصوم ولكن قريحه

| الصفحة             | الحد يث                                                                        |
|--------------------|--------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٤٤ هـ             | - أمر النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر بالارجاع                                |
| ٥١٨ هـ             | - فأمر أن تستتاب المرتدة فان تابت والا قتلت                                    |
| ٢١٤ هـ             | - أمر بدفنهم في دمائهم ولم يفسلوا ولم يصل عليهم                                |
| ٤٢٠                | - أمر غيلان الثقفي أن يختار أربعاً منهن                                        |
| ٢٤٢                | - أمر معاذاً بأن يأخذ من كل عالم ديناراً                                       |
| ٢٤٢ هـ             | - أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير             |
| ٢٢٣ هـ             | - أمره أن يأخذ من كل ثلاثين تبيعاً                                             |
| ١١٦                | - أمرهم إعادة الوضوء والصلاة من الضحك                                          |
| ٢١٠ هـ ، ١٧٩ هـ    | - أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله       |
| ٥٥٠                | - أما الهدى ، فهدى الحبشة                                                      |
| ١٨١ هـ             | - أمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا غلام ابن سبع سنين              |
| ٢٦٩ ، ٤١٨ ، ٤١٩ هـ | - أنت ومالك لبيك                                                               |
| ٣٣٨ هـ             | - أنتخذ الخمر خلا ؟ قال : لا                                                   |
| ٥٢٣ هـ             | - ان زنت فاجلدوها ، ( ثلاثاً ) ثم بيعوها ولو بصغير                             |
| ٤٤٤                | - ان أحب الصالحات الى الله تعالى النكاح                                        |
| ٤٤٤                | - ان الطلاق صا يهتزه المرء                                                     |
| ١٩١                | - ان الله تعالى تصدى عليكم شرط صلاتكم ألا فاقبلوا صدقته                        |
| ١٧٦                | - ان الله تعالى زادكم صلاة هي خير لكم من حمر النعم ، الا وهي الوتر             |
| ٥٠٩                | - ان الله تعالى زين الرجل باللحم والنساء بالذوائب                              |
| ١٧٨ هـ             | - ان الله تعالى فرغ عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة                           |
| ١٧٤ هـ             | - ان الله تعالى يحدث من أمره ما يشاء وان مما أحدث ان لا يتكلم في الصلاة        |
| ٢٩٥ هـ             | - ان امرأة رفعت صبيها لها فقالت يا رسول الله الهذا حج ؟ فقال : ( نعم ولك أجر ) |
| ٤٨٨                | - ان امرأة وجدت زوجها نائماً فأخذت سنيناً ، فجلست على صدره                     |
| ١٤٩ هـ             | - أن النازل من السماء أتى بالأذان                                              |

- أن النبي صلى الله عليه وسلم قائم فتوحاً ١١٥ هـ
- أن بلالا يؤذن لصلاة الفجر نصف الليل ١٤٦
- أن جبريل صلى الله عليه وسلم في يومين في وقت واحد ١٤٤
- أن جبريل عليه السلام صلى به يومين ١٤٣
- أن حنظلة الراهب قتل ، ففسلته الطلائكة ٢١٦
- أن عويمر طلق امرأته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يأمره وقبل أن يخبره أنها تطلق عليه باللعان ٤٤٥ هـ
- أن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً ٢٦٧ هـ
- أنكن ناقصات العقل والدين ١٤٠ هـ ٦٢
- أنما الأعمال بالنيات ، وأنما لكل امرئ ما نوى ٢٤٨ هـ ٢٨٤
- أنما أنا بشر مثلكم ، أنكم لتختصمون لدي ولعل بعضهم الهن بحجته من بعض ٣٦٢
- أنما أنا لكم مثل الوالد لولده ١١٤
- أنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ١٦٦
- أنه إذا أراد أن يزوج بناته دنى إلى خدرها ويستأمرها ٤٠٥
- أنه أقاد سلماً بذي ٤٩١ هـ
- أنه أمر بلالا بأن يشفح الأذان ١٤٨
- أنه حكم بقول القافة ٥٧٥
- أنه صلى على حمزة مع كل شهيد ٢١٣
- أنه صلى على قتلى أحد ٢١٤
- أنه قسم غنائم أوطاس باوطاس وقسم غنائم بني الحصطلق في دراهم ٤٠١
- أنه قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم ٥٣٠ هـ
- أنه قطع يد رجل في مجن قيمته ديناراً وعشرة دراهم ٥٣٠ هـ
- أن يهود يا رضى رأس جارية بين حجرين فأمرهن رأسه بين حجرين ٤٩٤ هـ
- أهل الجنة جرد مرد مكجلون ٥٠٩
- أوجب في الجنين غرة . . عبداً أو أمة قيمته خمسمائة ٥١٤
- أوكل تمر خيبر هكذا ٣١٣ هـ

| الحد يثبت                                                                    | الصفحة             |
|------------------------------------------------------------------------------|--------------------|
| - الايّم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها                          | ٢٤٧ هـ             |
| - أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل                                | ٥٢٢ هـ             |
| - أيما اهاب دبح فقد طهر                                                      | ١٠٤ ، ٣٣٨ هـ       |
| - أينقص الرطب اذا يس                                                         | ٣١٣ هـ             |
| - باع على معاذ رضى الله عنه ماله للفرما ، حتى قام معاذ بخير شئ               | ٣٤٢ هـ             |
| - البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام                                           | ٥٢٠ هـ             |
| - البكر تستأذن في نفسها                                                      | ٤٠٩ هـ             |
| - البكر تستأمر في نفسها والشيب تشاور                                         | ٤٠٩ هـ             |
| - بلو الشعر وانقوا البشر                                                     | ١٠٥ هـ             |
| - بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله                               | ٢٣٠ هـ             |
| - البينة على المدعى واليمين على من انكر                                      | ٥٧١ ، ٥٧٥ ، ٥٨٦ هـ |
| - تخلف النبي صلى الله عليه وسلم وأهله وعامة أصحابه الى السنة العاشرة في الحج | ٢٧٤ هـ             |
| - تخيروا لنطفكم فانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم                                | ٤١٤ هـ             |
| - تراءى الناس الهلال                                                         | ٢٥٢ هـ             |
| - التراب وضوء المسلم                                                         | ١٣٢ هـ             |
| - تزوج بميمونة وهو محرم                                                      | ٤٣٣ هـ             |
| - التيمم وضوء المسلم ولو الى عشر حجج                                         | ١٢٠ ، ١٢٤ هـ       |
| - ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والماتى                             | ٤٢٨ هـ             |
| - ثمرة طيبة وما طهور                                                         | ٩٧ هـ              |
| - الشيب أحق بنفسها من وليها                                                  | ٤٠٩ هـ             |
| - جمع في سفره الى تبوك بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء جميعا                | ١٩٥ هـ             |
| - جواز تسعة نسوة للنبي صلى الله عليه وسلم                                    | ٤١٥ هـ             |
| - الحج جهاد والحمرة تطوع                                                     | ٢٧٥ هـ             |
| - حج عن نفسك ثم حج عن شربة                                                   | ٢٧٢ هـ             |
| - حرمت الخمر لعينها قليطها وكثيرها والسكر من كل شراب                         | ٥٤٠ هـ             |
| - الحيض ثلاثة أيام وأربعة . . .                                              | ١٣٩ هـ             |
| - الختان سنة للرجال مكروه للنساء                                             | ٥٤٢ هـ             |

| الصفحة          | الحد يث                                                       |
|-----------------|---------------------------------------------------------------|
| ٢٢٢             | - خذ من الابل الابل ، ومن البقر البقر ومن الغنم الغنم         |
| ٢٢٦             | - خذ من كل عشر باقات من البقل باقة                            |
| ٤٣٩ هـ          | - الخلع تطليقة بائنة                                          |
| ١٧٨ هـ          | - خص صلوات في اليوم والليله                                   |
| ٥٥٦             | - خص لا كفارة فيهن فذكر من جعلتها اليمين الخموس               |
| ٥١٥             | - خصه لا كفارة فيهن ، الاشراك بالله ، والفرار من الزحف        |
| ١٠٢             | - د باغ الأديم ذكاته                                          |
| ١٣٥ هـ          | - د عها فاني أد خلتهما طاهرتين                                |
| ٥٤٩             | - ذكاة الجنين ذكاة أمه                                        |
| ٥٥٣             | - الذكاة فيما بين اللبة واللحيين                              |
| ٣٠٨ هـ ، ٣٠٧ هـ | - الذهب بالذهب والفضة بالفضه ، والبر بالبر . . .              |
| ٣٣٤ هـ          | - ذهب حقت                                                     |
| ١١١ هـ          | - رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ، فأخذ لأذنيه ماء    |
| ١٤٨             | - روى يا عبد الله بن زيد للأذان                               |
| ٣٦٠ هـ          | - الرجح على ما شرط ، والوضيعة على قدر المالمين                |
| ٥٨٧ هـ          | - الرجل أحق بهبته مالم يشب منها                               |
| ٥٢٨             | - رجم يهوديا ويهودية زنيا                                     |
| ١٣٥ هـ          | - رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن                             |
| ٢٥٩ ، ٢٥٤ ، ١٥١ | - رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ . . .                |
| ٥٠١ هـ ، ٣٢٢ هـ | - رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه                |
| ٥٥٧ ، ١٧٤       | - رقيت السطح مرة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم جالسا         |
| ١١٤ هـ          | على لهنتين مستقبلا بيت المقدس                                 |
| ٣٥٣ هـ ، ٣٥٢ هـ | - الزعيم غارم                                                 |
| ٢١٥             | - زطوهم بگلوهم ود مائهم ، فانهم يحشرون يوم القيامة            |
| ٢٢٨ هـ          | وأوداجهم تشخب د ما                                            |
| ٢٢٨ هـ          | - سائة المرء اذا كانت أقل من أربعين من الغنم فليس فيها الزكاة |
| ١٩٨ هـ          | - سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة                              |

## الصفحة

## الحد يثبت

- السبيل الزاد والراحلة ٢٧٠ هـ
- الشعث التفل ٢٨٩ هـ
- الشفق هو الحرة ١٤٥
- صل ركعتين ، سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم ١٩١ هـ
- صل معنا هذين اليومين ١٤٥ هـ
- صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى احدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى ١٨٩ هـ
- صلاة المرأة في قمر دارها أفضل من سبعين في غيرها ٢٦٢
- الصلاة خير دائم فمن شاء استقل ومن شاء استكثر ١٧٦
- صلى الصبح مرة بفلس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بها ١٥٣ هـ
- صلى العشاء حين اسود الافق ١٤٦
- الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أهل حراما ، أو حرم حلالا ٣٤٧
- صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون ٢٥٦
- الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء ١١٧ هـ
- ضعى اليك ثيابك والحقى باهلك والحق لها مهرها ٤٣١ هـ
- ضحوا فانها سنة ابيكم ابراهيم صلوات الله عليه ٥٥٢
- ضربت امرأة ضرة لها بممود فسطاط فقضى بديتها على عصبة العاقلة ٥١١ هـ
- طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان ٤٥٤
- عارية مضمونة مودة ٣٧٥
- المجمعاء جهار ٥٤٣٠٣٨٣
- عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزنى ٣٤٤ هـ
- على اليد ما أخذت حتى تؤديه ٥٣٣ هـ
- على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيهه ٥٥١
- علنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الترجيع في الاذان ١٤٧
- علمه الأذان تسع عشرة هكئة ١٤٧ هـ
- العمود قنود ٤٩٥ هـ
- غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى المصطلق فسبينا كرائم العرب ٤٠٢ هـ

## الصفحة

## الحد يثبت

- ٣٩٨ - الضئيلة لمن شهد الواقعة
- ٣٥٨هـ - فاوضوا فانه اعظم للمركة
- ٣٠٤ - فقل لا خلافة ولا خيانة
- ٢٢٢هـ - في أربع وعشرين من الابل فما دونها الغنم من كل خمس شاة
- ٢٢٢هـ - في خمس من الابل شاة وليس في الزيادة شي \* حتى تبلغ عشرا
- ٢٢٩ - في كل أربعين شاة شاة
- ٢٣٢هـ - في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم
- ١٦٨هـ - قال آمين وخفض بها صوته
- ١٦٥هـ - قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وعد ها آية
- ٢٧٨هـ - حد يث ( قرن بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسمى سميين
- ١٦٤ - قسمت الصلاة بيني وبين عهدي ولعدي ماسأل
- ٥٧٢هـ - قضى بشاهد ويمين
- ٤٣٧هـ - قضى في بروع بنت واسن بمهر نساءها ، وقضى لها بالميراث
- ١٧١هـ - كان اذا افتتح الصلاة رفع يده حد و شكبه
- ٤٨٠هـ - كان فيما أنزل الله تعالى في القرآن عشر رخصات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات
- ١٣٦هـ - كان يخرج يقضى حاجته ، فاتيه بالما فيتوضأ ويصيح على عمامته وموقيه
- ١٣٣هـ - كان يفسل النى ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب
- ١١٩ - كان يقبل بعض نساءه ثم يقوم ويصلى ولا يتوضأ
- ٥٧٩ - كان يقرع بين نساءه اذا سافر
- ٢٠٥هـ - كان يكبر في الفطر في الأولى سيما وفي الثانية خمسا سوى تكبيرة الصلاة
- ١٤٢ - كانت النساء تقعدن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما من النفاس.
- ٢٠٩هـ - كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . فصلى ركعتين فأطالهما حتى تجلت الشمس .
- ٢٠٩هـ - كسفت الشمس فصلى والناس معه فقام قيا ما طويلا نحووا من سورة البقرة
- ٣٥٨ ، ٣٥٧ - كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
- ٥٤١هـ - كل مسكر حرام ، ما أسكر الفرق منه فمل الكف منه حرام

## الصفحة

## الحديث

- كنت أفرك الخنق من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٣٤
- لا اعتكاف الا بصوم ٢٦٠
- لا تأخذوا في الصدقة الا من هذه الأصناف الأربعة ٢٣٦
- لا تجب الزكاة في الجبهة ولا في الكسعة ٢٣١
- لا تحرم المصّة والمصتان ٤٨٠هـ
- لا تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها ، ولا على ابنة أخيها ٤٢١
- لا تسلفوا في الثمار حتى يبدو صلاحها ٣٢٨هـ
- لا تعقل الموائل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ٥١١هـ
- لا تقبل شهادة الولد لوالده ، ولا شهادة الوالد لولده ٥٦٧هـ
- لا تقبل شهادة أهل دين على أهل دين الا المسلمون ٥٦٦هـ
- لا تقتلن ذرية ولا عسيفا ٥١٨
- لا تقطع الصلاة المرأة ١٦٢
- لا توطأ حامل حتى تستبرئ بحيضه ٤٧٥هـ
- لا الجمعة الا في جماعة ٢٠٠
- لا الجمعة ولا تشريق الا في مصر جامع ٢٠١، ١٩٩
- لا ربا بين المسلم والحرى في دار الحرب ٣١٠هـ
- لا رضاع الا في حولين ٤٨٠هـ
- لا صدقة الا عن ظهر غنى ٢٤٤هـ
- لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ١٦٧
- لا صلاة الا بقرآن ١٦١
- لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب ١٧٥
- لا صلاة لمن عليه صلاة الفري ١٥٧
- لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ١٦١
- لا صيام لمن لم يمت الصيام من الليل ٢٤٧
- لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل ٢٤٧
- لا صيام لمن لم ينو قبل طلوع الفجر ٢٤٧
- لا طلاق في اغلاق ٤٨٩
- لا طلاق قبل النكاح ٤٤٣
- لا غرم على السارق ٥٣٣هـ



| الصفحة         | الحديث                                                                                              |
|----------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٥٥٢ هـ        | - لا فرع ولا عتيرة                                                                                  |
| ٥٥٣٢ هـ        | - لا قطع على المفتفى                                                                                |
| ٥٣١            | - لا قطع فى شعر ولا كثر                                                                             |
| ٥٠٤            | - لا قود الا بالسيف                                                                                 |
| ٤٨٩            | - لا قيلة فى الطلاق                                                                                 |
| ٥٢٩٠٤٣٤        | - لا مهر أقل من عشرة ولا قطع فيما دون الحشر                                                         |
| ٤٠٨٠٤٠٦٠٤٠٤    | - لا نكاح الا بولى وشاهدى عدل                                                                       |
| ٥٥٦٢ هـ        | - لا وجدت ، انما بنيت المساجد لما بنيت له                                                           |
| ٥٥٥٨ هـ ٣٩٤ هـ | - لا وفا لنذر فى معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم                                                |
| ١٢٩            | - لا يملكون أحدكم فى الماء الدائم                                                                   |
| ٢٣٨            | - لا يجتمع الحشر والخراج فى أرضى مسلم                                                               |
| ٥٢٢٩ هـ        | - لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة . .                                              |
| ٥٥٤٠ هـ        | - لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله . . .                                                 |
| ٥٣٠٦ هـ        | - لا يحل سلف بيع ولا شرطان فى بيع                                                                   |
| ٢٧٠            | - لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام                                     |
| ٥٥٨٨ هـ        | - لا يحل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها                                                    |
| ١٤٧            | - لا يفرنكم أذان بلال                                                                               |
| ٣٣٤            | - لا يخلق الرهن من راهنه له غنمه وعليه غرمه                                                         |
| ٥٤٩١ هـ        | - لا يقتل مسلم بكافر                                                                                |
| ٢٨٨٠٢٨٦        | - لا يلبس المحرم قميصا ولا عمامة ولا برنسا                                                          |
| ٥٤٣٣ هـ        | - لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب                                                                  |
| ٢٧٨            | - لبيك بحجة وعمره                                                                                   |
| ٥٨             | - لتشد عليها ازارها ثم شأنك باعلاها                                                                 |
| ١٨٥            | - لكل سهو سجدتان بعد السلام                                                                         |
| ١٨٥            | - لكل سهو سجدتان قبل السلام                                                                         |
| ١٤٥            | - للمغرب وقتان                                                                                      |
| ٢٢٣            | - لم يأمر بشئ فى وقص البقر                                                                          |
| ٥٨ هـ          | - لما شغل النبى صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق<br>قضاهن بعد هوى من الليل على الترتيب . |

## الصفحة

## الحديث

- لن يجرى ولد والده ، الا أن يجده مطوكا فيشره فيمته ٤٦٥
- لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة ٥٦٣ هـ
- لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة ٢٧٨ هـ
- لو كان على أمك دين ائكت قاضيه عنها ٢٢٧ هـ
- ليس على المستعير غير المفل ضمان . . . ٣٧٤
- ليس على المسلم جزية ٥٤٤
- ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة ٢٣١ هـ
- ليس فيما دون خمسة أوسن صدقة ٢٣٥ هـ
- ما أبين من الهى فهو ميت ١٠٣
- ما أسكر كثيره فالحزقة منه حرام ٥٤١
- ما أسكر كثيره فالقليل منه حرام ٥٤١
- ما أنهت اللحم وأنشز العظم ٤٨١
- ما سقت السماء ففيه المشر . ٢٣٥
- الماء طاهر لا ينجسه شئ ١٢٩
- ما كانت هذه تقاتل ، أدرك خالد فقتل له : لا تقتل ذرية ولا عسيفا ٣٩٥
- مالى أراكم رافعى أيديكم ، كانها أذناب خيل شمس ، اسكنوا فى الصلاة ١٢٠
- مالى أنزع فى القرآن ١٦٦
- المتلاعنان لا يجتمعان أبدا ٤٧١
- المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث ٥٨٠ هـ
- مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لمشر ١٥٥
- مسح بناصيته ١٠٨
- مسح على خفيه بثلاثة أصابع ١٣٧
- مسح على رأسه مرة واحدة ١٠٩
- مسح على عمامته وعلى جرموقه ١٣٦
- المسلمون عند شروطهم ٣٢٥
- مضت السنة ان فى كل ثلاثة اماما ٢٠١
- مطل الغنى ظلم ، وانما اتبع أحدكم على ملي فليتبع ٣٥٠ هـ

| الصفحة          | الحديث                                                                |
|-----------------|-----------------------------------------------------------------------|
| ١٦٠ هـ          | - مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم               |
| ٢٦٥ ، ٢٦٤       | - المكاتب عبد ما بقى عليه درهم                                        |
| ٤٣٢             | - طلعت بضمك فاخترى                                                    |
| ٣٢١ هـ          | - من اتخذ كلبا الا كلب ماشيه أو صيد او زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط |
| ١١٩             | - من أتم الصلاة في السفر فقط عصى أبا القاسم                           |
| ١٥٢             | - من أدرك ركعة من العصر فقد أدرك                                      |
| ٣٣٩ هـ          | - من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به                       |
| ١١٢             | - من استجرم فليؤثر ومن لا فلا حج                                      |
| ٢٢٥ هـ          | - من استفاد مالا ، فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عنده             |
| ٣٢٨ هـ ، ٣٢٩ هـ | - من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم                   |
| ٣٠١             | - من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه                            |
| ٥٢٨ هـ          | - من أشرك بالله فليس بمحصن                                            |
| ٥٧٧             | - من اعتق شقصا له من عبد ضمن نصيب شريكه ان كان موسرا                  |
| ٥٧٨             | - من اعتق شقصا من عبد بينه وبين شريكه عتق ماعنى ورى مارق              |
| ٣٩٦ ، ٥١٨       | - من بدل دينه فاقتلوه                                                 |
| ٤٩٤ ، ٥٠٤ هـ    | - من هرق هرقناه ، ومن غرق غرقناه ، ومن نبش قطعتناه                    |
| ٥٣٢ هـ          | - من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا                                |
| ١٧٩ هـ          | - من غصب شهرا من أرض طوقة الله من سبع أرضين يوم القيامة               |
| ٣٨٧             | - من قام أو رجع في صلاته فليصرف                                       |
| ١١٥             | - من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين                                     |
| ٤٩٦             | - من قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه                                 |
| ٥٦٤ هـ          | - من من ذكره فليمتوضأ                                                 |
| ١١٨             | - من ملك ذارحم محرم منه فهو حر                                        |
| ٥٧٦             | - من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها                           |
| ١٥٧ ، ١٩٦       | - من وجد زاد أو راهلة تبلغه الى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عليه      |
| ٢٧٣ هـ          | - أن يموت يهوديا أو نصرانيا .                                         |

الصفحةالحديث

- من وجد زاد أو راحلة يلفانه بهيت الله تعالى هـ٢٦٧
- من وجد عين ماله فهو أحق به ٣٨٩، ٣٨٢
- من وقف بعرفة فقد تم حجه ٢٧٦
- من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ١٦
- (من يشتريه مني ؟) في رجل دبر ملوكا له ، ولم يكن مال غيره هـ٥٨١
- نحرنا على عهد رسول الله فرسا فاكناه هـ٥٥٤
- نهى الحائض والجنب من دخول المسجد ١٦٩
- نهى أن تباع الشاة باللحم هـ٣١٢
- ( نهى أن تنتقب المرأة وهي محرمة وتلبس القفازين ) هـ٢٨٥
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان هـ٣٩٥
- نهى عن اضاءة المال ٣٤١
- نهى عن أكل السمك الطافي ٥٤٩
- نهى عن السلم في الحيوان هـ٣٣٠
- نهى عن الصيام في أيام التشريق ٢٨٣
- نهى عن بيع الحيوان بالحيوان ٣١١
- نهى عن بيع الضرر هـ٣٠١
- نهى عن بيع الغنمة في دار الحرب هـ٤٠١
- نهى عن بيع الكلب ٣٢١
- نهى عن بيع اللحم بالحيوان هـ٣١٢
- نهى عن بيع وشروط ٣١٩، ٣٠٥
- نهى عن نكاح الشفار ٤٢٨، ٤٢٧
- نهى عن نكاح المتعة هـ٤٢٩
- نهى يوم خمير عن لحوم الحمر الأهلية ورفض في لحوم الخيل هـ٥٥٤
- هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي ١٠٩
- هل على صاحبكم دين ؟ ٣٥٥
- هل هو الا بضعة منك ١٢٠
- هو الطهور ماؤه الحل ميتته ٥٥٠
- وكُل بالترزق عمر بن أبي سلعة من أم سلمة رضي الله عنهما هـ٣٦٥

الصفحةالحديث

- الولد للفراش وللمأهر الحجر ٤١٧ ٤٧٦٠
- يا رسول الله هلكت وأهلكت ؟ ... ٢٤٩ ٢٥٥٠
- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ٤٧٩ هـ
- يفسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا ١٣٠ هـ
- يفرق بينهما - في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته ٤٨٥ هـ
- يقول ابن آدم مالي مالي ٢٢٧ هـ
- يصح الحقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ١٩٣
- يمكث المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا ١٩٣

فهرست آثار الصحابة والتابعين

| الأثر                                                                      | الذي روى عنه الأثر            | الصفحة  |
|----------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|---------|
| - أثنوني بمررت ثياب خميس أوليس في الصدقة مكان الشعير والذرة .              | معاذ رضى الله عنه             | ٢٣٣     |
| - اذا ظهرت الحائض قبل أن تغرب الشمس صلت الظهر والعصر جميعا                 | عبد الرحمن بن عوف             | ١٥٢     |
| - امرأة ابتليت فلتبصر حتى يستبين موته أو طلاقه                             | سفيان الثوري                  | ٤٨٥     |
| - أمر بقطع يد اليسرى لقطع اليد والرجل                                      | ابن بكر                       | ٥٣٥     |
| - انا استحي من الله عز وجل أن لا أضع له يدا يبطش بها ، ولا رجلا يحشى بها   | علي بن أبي طالب               | ٥٣٤     |
| - أن بنى حنيفة ارتد وا ثم اسلموا ولم يأمرهم الصحابة بتجديد الأنكحة         | اثر عن الصحابة                | ٥٤٢٦ هـ |
| - أن تسافر المرأة للحج وان لم يكن معها محرم                                | عن عائشة وابن عمرو ابن الزبير | ٢٢١     |
| - أن رجلين رميا ظبيا فقتلاه ففقد فيهما بشاة واحدة .                        | عمر وعبد الرحمن               | ٥٢٩٧ هـ |
| - أن طائرا ألقى يدا بحكة في وقعة الجمل فعرفوها بالغاتم ففسلوها وصلوا عليها | عن الصحابة                    |         |
| - أن عدة أم الولد ثلاث هين                                                 | عمر وغيره                     | ٥٤٧٨ هـ |
| - أن فرض الحج ألا هلال                                                     | ابن عباس وابن عمر وابن مسعود  | ٥٢٨٤ هـ |
| - أن المكاتب اذا مات موسرا فماله لسيده                                     | زيد بن ثابت                   | ٥٥٨٣ هـ |
| - انما بذلوا الجزية لتكون دماءهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا               | علي                           | ٥١٣     |
| - انما قصرت الصلاة لكان الخطبة                                             | عائشة                         | ٢٠٤     |
| - أنه أتى ببجاجة وهو على غير وضوء                                          | ابن عمر                       | ٥١٢٢ هـ |

| الصفحة | الذي روى<br>فيه الأثر | الأثر                                                                      |
|--------|-----------------------|----------------------------------------------------------------------------|
| ٥٤٠٧   | عمر رضى الله عنه      | - أنه أجاز شهادة رجل وامرأتين فى<br>النكاح والفرقة .                       |
| ١٥١    | عمار                  | - أنه أغشى عليه ففاته أربع صلوات وقضاهن<br>على الولاة والترتيب .           |
| ٣١٢    | ابى بكر الصديق        | - أنه امتنع عن بيع اللحم بالحيوان                                          |
| ٥٢١٩   | أبى عبيدة             | - أنه صلى على رؤوس                                                         |
| ٢١٣    | على                   | - أنه غسل فاطمة رضى الله عنها                                              |
| ٥٣٥٤   | ابن مسعود             | - انه قبل الكفالة من أناس من بنى<br>حنيفة أرتدوا ثم تابوا                  |
| ٥٥٣١   | عثمان                 | - انه قطع فى أترجة قيمتها ثلاثة<br>دراهم                                   |
| ٣٢٦    | عثمان                 | - انه قضى فى الحيوان بالهراة من كل<br>عيب لم يحمله                         |
| ٥٢٠٣   | عثمان                 | - انه كان يخطب قاعدا حين كبر واسن                                          |
| ١٩٦    | انس بن مالك           | - انه كان يصلى قاعدا فى السفينة                                            |
| ٥٢٨٥   | سعد بن وقاص           | - انه كان يلبس بناته القفازين فى<br>الأحرام                                |
| ٥٧٠    | سعيد بن المسيب        | - انه كان يلحى بالشطرنج                                                    |
| ٥٥٦١   | عمر                   | - أنه لامن فى المسجد عند منبر النبى<br>صلى الله عليه وسلم                  |
| ٢١٨    | على                   | - أنه لم يضل على الطائفة التى بغت<br>عليه                                  |
| ٥٢٤٠   | عائشة                 | - انها كانت تلى بنات أخيهما فى حجرها<br>لهن الحلى ولا تخرج من حليهن الزكاة |
| ٥٣٢٤   | عمر وعلى              | - انها حكما فى ولد المنزور بالقيمة<br>والعقر بمقابلة الوطأ                 |
| ٥٥٦٠   | عمر وعثمان            | - انها قضيا على الغائب                                                     |
| ٥٨     | عائشة                 | - تشد ازارها على سفلتها ثلثتها شرها<br>ان شاء                              |
| ٥٥٠٨   | عمر وعثمان            | - التغليظ فى الدية بالقتل فى أشهر<br>الحرم                                 |

| الأثر                                                                                | الذي روى عنه الأثر           | الصفحة |
|--------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|--------|
| - التفريق في الجزية بين الفنى والفقير                                                | عمر وعثمان وعلى رضى الله عنه | ٥٤٦ هـ |
| - تقسيم الخمس الى ثلاثة اسهم                                                         | اجماع الصحابة                | ٣٩٧ هـ |
| - توريث الصنوتة                                                                      | الصحابة                      | ٤٥٥    |
| - جواز البيع بشرط الهراة من كل عيب                                                   | زيد ، وابن عمر               | ٣٢٥    |
| - حرمت عليك حرمت عليك                                                                | عثمان وزيد                   | ٤٥٤ هـ |
| - درأ الحد عن المرأة المضطرة                                                         | عمر                          | ٥٢٦    |
| - دية اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم                                               | عمر وعثمان                   | ٥١٣ هـ |
| - ذكر الله تعالى فى قلب كل امرئ مسلم                                                 | البراء بن عارب               | ٥٤٨ هـ |
| - شاهدك زوجك                                                                         | على                          | ٥٦٤    |
| - الصعيد : الحرث حرث الأرض                                                           | ابن عباس                     | ٦٢٤ هـ |
| - الصعيد هو التراث الطاهر المنبت                                                     | ابن عباس                     | ١٢٤    |
| - الصلاة ايمان                                                                       | على بن أبى طالب              | ٢١٠    |
| - الحارثى يصلى قاعدا بالايما                                                         | ابن عباس                     | ١٥٦ هـ |
| - عزز الزوجين المتزوجين فى العدة وقضى على الزوجة باكمال العديتين للزوج الأول والثانى | عمر                          | ٤٧٧ هـ |
| - القطع فى ربع دينار فصاعدا                                                          | عائشة                        | ٥٣٠ هـ |
| - قتل طهام الفاجر                                                                    | ابى الدرداء                  | ١٧٢    |
| - كان لا يرى بأسا أن يبيع الرجل شيئا الى أجل ليس عنده أصله                           | ابن عمر                      | ٣٣٠ هـ |
| - كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر                        | ابن مسعود                    | ٢٠٧ هـ |
| - كره أن يدهن فى عظم فيل لانه ميتة                                                   | ابن عمر                      | ١٠٤ هـ |
| - كفى بالنفى فتنة                                                                    | على                          | ٥١٩    |
| - كل دم أو مال استحل بتأويل القرآن فهو موضوع                                         | الزهري                       | ٥١٧    |
| - لا أبالى مسست ذكري أو أنفى                                                         | على                          | ١١٨    |



| الصفحة      | الذي روى عنه الاثر | الاثر                                                    |
|-------------|--------------------|----------------------------------------------------------|
| ٥١٩         | عمر رضي الله عنه   | - لا أنفى بعده أبدا                                      |
| ٥٥٤ هـ      | عمر                | - لا تفعلوا فان في الامر تراجعا                          |
| ٣٤٩ هـ      | عثمان              | - لا توى على ما من امرئ مسلم                             |
| ٢٩٩ هـ      | ابن عباس           | - لا حصر الا حصر العدو                                   |
| ٥٠٣ هـ      | عمر وعلى           | - لا دية له - ( في الذي يموت من القصص )                  |
| ٥٦٩ هـ      | علي                | - لأن يمس جمرنا حتى يطفأ خير له أن يمسها                 |
| ٤٩٢ هـ      | علي                | - لا يقتل هر بعمد                                        |
| ٥٠١ هـ      | عمر                | - لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم                        |
| ١٣٧ هـ      | علي                | - لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخف أحق بالمسح من اعلاه |
| ١١٥ هـ      | ابن عباس           | - ليس على المحتجم وضوء                                   |
| ٤٣٦ هـ      | عمر                | - ما ننهين اذا جاء الفجر من قبلكم                        |
| ٥٦٩ هـ      | علي                | - مر على قوم يلعبون بالشطرنج فاعلى بالدرّة . . .         |
| ٣٩٨ هـ      | عمر                | - هذا أمان واحد من المسلمين فكيف أردته                   |
| ١٨٩ هـ      | ابن مسعود          | - ( والله ما أجزت ركعة قط )                              |
| ٤١٣، ٤١٠ هـ | علي                | - الولاية في النكاح للمعصيات                             |

## فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة

| الصفحة | الكلمة             | الصفحة | الكلمة   |
|--------|--------------------|--------|----------|
| ٢٢٠    | بنت لبون           | ٢٩٨    | الا حصار |
| ٢٤٥    | بنى المصطلق        | ٩٧     | الارادوه |
| ٣٠٠    | الببوع             | ٤٤٦    | استبرىء  |
| ٢٣٣    | تببع               | ٤٤٦    | استبرى   |
| ١٠٦    | الترتيب            | ١١٢    | الاستنجا |
| ١٤٧    | الترجيع            | ١٥٥    | الاسفار  |
| ٢٠٦    | التشريق            | ٣٣٨    | الاشهره  |
| ١٥٣    | التفليس            | ٥٥١    | الأضحية  |
| ٢٨٣    | التلبيه            | ١٦٠    | الاعتكاف |
| ٢٧٧    | التمتع             | ٤٤٦    | أغرى     |
| ١٢٠    | التييم             | ٢٧٧    | الافراد  |
| ٤٣٠    | الجب               | ٣٦٩    | الاقرار  |
| ٢٣١    | الجهبة             | ٤٨٦    | الاكراه  |
| ٤٣٠    | الجدام             | ١٠٠    | الاهاب   |
| ١٣٥    | جرموق              | ٤٠١    | أوطاس    |
| ٥٤٤    | الجزية             | ٥٨٤    | الايتاء  |
| ٢١١    | الجنائز            | ٤٥٩    | الايلاء  |
| ١٨٦    | الجنب              | ٤٦٣    | الأيمان  |
| ٣٩٢    | الجهاد             | ٤٤٥    | بائن     |
| ٢٧٩    | هاضر المسجد الحرام | ٣١٧    | الباطل   |
| ٢٦٦    | الحج               | ٤٤٦    | بته      |
| ٣٣٩    | الحجر              | ٤٣٠    | البرص    |
| ٥١٩    | الحدود             | ٢٨٦    | البرنس   |
|        |                    | ٤٤٦    | برية     |

| الصفحة   | الكلمة   | الصفحة   | الكلمة     |
|----------|----------|----------|------------|
| ١٣٣      | الرهن    | ٢٢٠      | حقه        |
| ٤٤٦      | رواجع    | ٢٣٩      | الحلى      |
|          | " ز "    | ٣٤٩      | الحواله    |
| ١٢٣      | الزرنخ   | ١٣٨      | الحينى     |
| ٢٢٠      | الزكاة   |          | " خ "      |
|          | " س "    | ٢٣٧      | الخراج     |
| ٢٥٣، ٢٢٣ | السائمة  | ٢٢٨      | الخلطه     |
| ٣٨١      | الساجة   | ٤٣٩      | الخلع      |
| ٥٢٩      | السرقه   | ٤٤٦      | خليه       |
| ٣٢٧      | السلم    | ٣٠٢      | خيار الشرط |
| ١٨٥      | السهو    |          | " ر "      |
| ٣٩٢      | السيرة   | ١٠٠      | الدباغ     |
|          | " ش "    | ٩٤       | الدبس      |
| ٣٥٦      | الشركة   | ٣٠٩      | الدرهم     |
| ٥٦٨      | الشاطرنج | ٥٧١      | الدعوى     |
| ٤٢٧      | الشفار   | ٣٠٩      | الدينار    |
| ١٤٥      | الشفق    | ٥٠٧      | الديسة     |
| ٢١٣      | الشهيد   |          | " ز "      |
|          | " ص "    | ٥٤٧      | الذبايح    |
| ٢٣٤      | صاع      |          | " ر "      |
| ٥٤٣      | صئول     | ٣٠٦      | الرها      |
| ٤٣٤      | الصدان   | ٤٣٠      | الرتق      |
| ٣٤٦      | الصلح    | ٤٥٧      | الرجمة     |
| ٢٤٦      | الصيام   | ١٩٣      | الرخصة     |
| ٥٤٧      | الصيد    | ٥٣٩      | الردء      |
|          | " غي "   | ٣٠٩      | الرصاص     |
| ٥١٣، ٣٥١ | الضمان   | ٤٧٩      | الرضاع     |
|          |          | ٢٣٤، ١٢٨ | رطل        |

| الصفحة | الكلمة        | الصفحة | الكلمة  |
|--------|---------------|--------|---------|
| ٤٣٠    | القرن         | " ط "  |         |
| ٤٩٠    | القصاص        | ٤٤٢    | الطلاق  |
| ٥٦٠    | القضاء        | ٩٤     | الطهارة |
| ٥٣٧    | قطاع الطريق   | " ظ "  |         |
| ٢٨٥    | القفازان      | ٤٦١    | الظهار  |
| ٢٦١    | القلب         | " ع "  |         |
| ١٢٨    | القلة         | ٣٧٤    | العارية |
| ١١٦    | القهقهة       | ٥٧٦    | العتق   |
| ٢٦١    | القول بالموجب | ٣٨٣    | المجاء  |
| " ك "  |               | ٤٧٥    | العدة   |
| ٢٣١    | الكسعة        | ٣٥٩    | الحروض  |
| ٢٠٨    | كسف           | ١٥٦    | الحريان |
| ٥١٥    | الكفارات      | ١٩٣    | المزينة |
| ٢٤٨    | كفارة الجماع  | ٢٣٤    | العشر   |
| ٣٥٣    | الكفالة       | ٣٣٢    | عفر     |
| ٤٤٥    | الكنائيات     | ٣٠٦    | العلقة  |
| " ل "  |               | ٤٣٠    | العنة   |
| ٥٥٢    | اللبة         | ١٥٨    | العورة  |
| ٤٦٨    | اللعان        | " غ "  |         |
| ١١٩    | اللمس         | ٣٧٨    | الفصب   |
| ٥٥٠    | الليظه        | " ف "  |         |
| " م "  |               | ٣١٧    | الفاسد  |
| ٤٥٤    | المبتوتة      | ٢٤٢    | الفطر   |
| ٢٣٩    | المثقال       | ٥٥٤    | الخلوة  |
| ٢٣٤    | مد            | " ق "  |         |
| ٥٥٠    | المدى         | ٢٨٧    | القباء  |
| ٥٨٠    | المدير        | ٤٧٢    | القذف   |
| ١٨٢    | المصروف       | ١٩٩    | القرى   |

| الصفحة | الكلمة  | الصفحة | الكلمة     |
|--------|---------|--------|------------|
|        | "و"     | ٢٢٤    | المستفادة  |
| ٥٥٢    | الودجان | ١٠٧    | الصبح      |
| ٣٨٩    | الوديعة | ٢٢٣    | مسّن       |
| ٢٣٤    | وسق     | ٣٣١    | المشاع     |
| ٢٢١    | الوقتص  | ١٩٩    | المصر      |
| ٣٦١    | الوكالة | ٣٧٤    | المفل      |
| ١٣٠    | ولغ     | ٣٥٧    | المفاوغة   |
|        |         | ٤٣٧    | المفوضة    |
|        |         | ٥٨٢    | المكاتب    |
|        |         | ١٢٨    | المن       |
|        |         | ١٣٣    | مهمين      |
|        |         |        | "ن"        |
|        |         | ١٠٨    | الناصية    |
|        |         | ٥٣١    | النباش     |
|        |         | ٣٠٩    | النحاس     |
|        |         | ٢٣١    | النخعة     |
|        |         | ٥٦٨    | النرد      |
|        |         | ٣٣٤    | النصاب     |
|        |         | ٢٣٩    | نصاب الذهب |
|        |         | ٢٣٩    | نصاب الفضة |
|        |         | ١٤٢    | النفاي     |
|        |         | ٤٨٤    | النفقات    |
|        |         | ٥١٩    | النفى      |
|        |         | ٤٠٣    | النكاح     |
|        |         | ١٢٣    | النورة     |
|        |         | ١٠٤    | النية      |

- ابراهيم مصطفى ، وآخرون .  
معجم الوسيط ، ٢ ج ، ( مصر : مطبعة مصر ، ١٣٨٠ هـ ) .
- ابن أبي شيبة ، عبدالله بن محمد بن ابراهيم الكوفي العباسي ، ( ٢٣٥٠ هـ ) .  
الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، ١٥ ج  
تحقيق : عامر العمري الأعظمي ، ( بومباي : الدار السلفية ) .
- ابن الأثير ، ابو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري ( ٦٣٠ هـ ) .  
أ - الكامل في التاريخ ، ٩ ج . الطبعة الثانية ، ١٣٨٧ هـ .  
تصوير : ( بيروت : دار الكتاب العربي ) .  
ب - اللباب في تهذيب الأنساب ، ٣٠ ج .  
بيروت : دار صادر ، ١٤٠٠ هـ .
- ابن الأثير ، مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد الجزري ( ٦٠٦ هـ ) .  
جامع الأصول في أحاديث الرسول ، ١١ ج .  
تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط .  
بيروت : دار البيان ، ١٣٨٩ هـ .
- ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ( ٥٧٧ هـ ) .  
نزهة الألباء في طبقات الأدباء .  
الطبعة الثانية . تحقيق : د . ابراهيم السامرائي .  
بغداد : مكتبة الأندلس ، ١٩٧٠ م .
- ابن بدران ، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى الحنبلي الدمشقي ، ( ١٣٤٦ هـ ) .  
المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل .  
مصر : ادارة الطباعة المنيرية .
- ابن جزي ، محمد بن أحمد الغرناطي ، ( ٧٤١ هـ ) .  
أ - كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ، ٤ ج .  
تحقيق / محمد عبد المنعم ، ابراهيم عطوة .  
القاهرة : دار الكتب الحديثة .  
ب - القوانين الفقهية .  
طبعة جديدة . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٤ م .

- ابن الجوزي ، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي . ( م ٥٦٧ هـ ) .  
المنتظم في تاريخ الطووك والأمم ، ١٠ ج .  
الطبعة الأولى . هيدرآباد دكن : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٩ هـ .
- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي الظاهري ، ( ٤٥٦ هـ ) .  
أ - الفصل في المل والأهواء والنحل ، ( وسهامه ، كتاب المل للشهرستاني  
٥ ج .  
صورة . بغداد : مكتبة الشئى .  
ب - المحلى . ١١ ج .  
طبعة مصححة ومقابلة ، بيروت ، : المكتب التجارى .
- ابن خزيمة ، ابو بكر محمد بن اسحاق السلمى النيسابورى ، ( م ٣١١ هـ ) .  
صحيح ابن خزيمة . ٤ ج .  
تحقيق : د . محمد مصطفى الأعظمى . بيروت : المكتب الاسلامى .
- ابن خلكان ، ابو العباس شمس الدين أحمد بن محمد . ( م ٦٨١ هـ ) .  
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ٨ ج .  
تحقيق : د : احسان عباس . بيروت : دار صادر ، ١٣٩٨ هـ .
- ابن رشد ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي ، ( ٥٥٩ هـ ) .  
بداية المجتهد ونهاية المقتصد . ٢ ج ، مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٩ هـ .
- ابن الرقعة ، أبو العباس نجم الدين الأنصارى ، ( م ٧١٠ هـ ) .  
الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان .  
تحقيق : د . محمد أحمد اسماعيل الخاروف .  
دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .
- ابن الصلاح ، ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى ، ( م ٦٤٢ هـ ) .  
مقدمة ابن الصلاح ، في علوم الحديث .  
دمشق : دار الحكمة ، ١٣٩٢ هـ .

- ابن عابدين ، محمد أمين ، ( م ١٢٥٨ هـ ) .  
 حاشية رد المختار على الدر المختار ، شرح تنوير الأبصار . ٦ ج .  
 الطبعة الثانية . مصر : شركة مصطفى الحلبي ، ١٣٨٦ هـ .
- ابن عبد البر ، ابو عمر يوسف بن عبد البر التمرى القرطبي ، ( م ٤٦٣ هـ ) .  
 جامع بيان العلم وفضله .  
 الطبعة الثانية ، المدينة المنورة : مكتبة السلفية ، ١٣٨٨ هـ .
- ابن العربي ، ابوبكر محمد بن عبد الله المعافى الأندلسي ، ( م ٥٤٢ هـ ) .  
 أحكام القرآن . ٤ ج .  
 الطبعة الأولى ، تحقيق : على محمد البجاوي .  
 الطبعة الاولى . مصر : شركة عيسى الحلبي ، ١٣٧٦ هـ .
- ابن فارس ، ابو الحسين أحمد ، ( م ٣٩٥ هـ ) .  
 معجم مقاييس اللغة . ٦ ج .  
 الطبعة الثانية . تحقيق : عبد السلام محمد هارون .  
 مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨٩ هـ .
- ابن قدامة ، ابو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ، ( م ٦٢٠ هـ ) .  
 المغنى على مختصر الخسرقى . ١٠ ج .  
 تحقيق : محمود عبد الوهاب فايد وغيره .  
 القاهرة : مكتبة القاهرة .
- ابن قطلوبغا ، أبو العدل زين الدين قاسم ، ( م ٨٧٩ هـ ) .  
 تاج التراجم فى طبقات الحنفية .  
 بغداد : مكتبة الشئى ، ١٩٦٢ م .
- ابن القنفذ ، أحمد ، ( م ٨٠٩ هـ ) .  
 شرف الطالب فى أسنى المطالب ، مع مجموعة ( الف سنة من الوفيات ) .  
 تحقيق : محمد حجي . الرباط : دار المغرب ، ١٣٩٦ هـ .



- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ، ( ٧٥٦ م - ٨١٣ هـ ) .

٢ - زاد المعاد في هدي خير العباد . ٤ ج .

مصر : شركة مصطفى الحلبي ، ١٣٩٠ هـ .

ب - أعلام الموقعين عن رب العالمين . ٤ ج .

طبعة جديدة ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٨٨ هـ .

- ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر ( ٧٧٤ م - ٨٥١ هـ ) .

أ - تفسير القرآن العظيم . ٨ ج .

تحقيق : عبد العزيز غنيم وآخرون . مصر : الشعب ، ١٣٩٧ هـ .

ب - السيرة النبوية . ٤ ج .

تحقيق : مصطفى عبد الواحد . مصر : عيسى الحلبي ، ١٣٨٤ هـ .

- ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، ( ٢٧٥ م - ٣٤٠ هـ ) .

سنن ابن ماجه . ٢ ج .

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . مصر : عيسى الحلبي ، ١٣٧٢ هـ .

- ابن المنذر ، أبو بكر بن محمد بن إبراهيم النيسابوري ، ( ٣١٨ م - ٣٨٠ هـ ) .

الاجتماع

الطبعة الاولى . تحقيق : أبو حماد صغير أحمد .

الرياض : دار طيبة ، ١٤٠٢ هـ .

- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، ( ٧١١ م - ٧٨٨ هـ ) .

لسان العرب . ١٥ ج .

تصوير بيروت : دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٨٨ هـ .

- ابن النجار ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي ، ( ٩٢٢ م - ٩٧٤ هـ ) .

شرح الكوكب المنير ، ٤ ج .

تحقيق : د . محمد الزحيلي ، د . نزيه حماد .

مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .

دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .

- ابن نجيم ، زين بن ابراهيم بن محمد بن محمد ، ( م ١٢٥٢ هـ ) .  
أ - الاشباه والنظائر .  
مصر : مطبعة وادى النيل ، ١٢٩٨ هـ .
- ب - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ١٠ ج .  
الطبعة الثانية ، تصوير بيروت : دار المعرفة .
- ابو هبيرة ، عون الدين أبو المظفر يحيى بن محمد ، ( م ١٢٠٤ هـ ) .  
الافصاح عن معانى الصحاح . ٢ ج .  
الرياض : المؤسسة السعودية .
- ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك . ( م ٢١٨ هـ ) .  
السيرة النبوية . ٤ ج .  
الطبعة الثانية . تحقيق : مصطفى السقا وآخرون . مصر : مصطفى الحلبي ،  
١٣٧٥ هـ .
- ابن هشام الأنصارى ، أبو محمد عبد جمال الدين . ( م ٧٦١ هـ ) .  
قطر الندى وهل الصدى .  
الطبعة الحادية عشرة ، تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ، مصر :  
السعادة ، ١٣٨٣ هـ .
- ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد السيواسى السكندرى ، ( م ٨٦١ هـ )  
أ - التحرير فى أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية . ( مع  
شرح تيسير التحرير ، لأ مير باد شاه .  
مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٠ هـ .
- ب - شرح فتح القدير ، ( مع شرح المنية ، للبايرتى ) . ١٠ ج .  
الطبعة الاولى . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨٩ هـ .
- ابو داود الطيالسى ، سليمان بن داود ، ( ٢٠٤ هـ )  
مسند الطيالسى ، ( نسخة المعبود فى ترتيب مسند الطيالسى أبى داود ) .  
الطبعة الأولى . تعليق أحمد عبد الرحمن البنا .  
القاهرة : المطبعة الضيرية ، ١٣٧٢ هـ .

- ابو داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث الأزدي ، ( ٢٧٥ )  
سنن أبي داود . ٤ ج .  
تعلين : محمد محيى الدين عبد الحميد .  
القاهرة : دار احياء السنة النبوية .
- أبوزهرة ، محمد .  
محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية .  
جمعية الدراسات الاسلامية ، ١٩٦١ م .
- ابو سليمان ، د . عبد الوهاب ابراهيم .  
كتابة البحث العلمى .  
الطبعة الاولى . جدة : دار الشروق ، ١٤٠٠ هـ .
- أبو غدة ، عبدالفتاح .  
العلماء العزّاب .  
الطبعة الثانية . حلب : مكتب المطبوعات الاسلامية ، ١٤٠٣ هـ .
- ابو الفداء ، الطك المؤيد عماد الدين ابو الفداء اسماعيل ، ( م ٧٣٢ هـ ) .  
تاريخ أبي الفداء ( المختصر في أخبار البشر ) .  
مصورة بيروت : دار المعرفة .
- ابو الوفاء ، محيى الدين أبو محمد عبدالقادر القرشى ، ( م ٦٩٦ هـ )  
الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية .  
الطبعة الأولى . هيدرآباد دكن : دائرة المصارف العثمانية ، ١٣٣٢ هـ )
- أبو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم الأنصارى ، ( م ١٨٢ هـ ) .  
أ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى .  
الطبعة الأولى . تحقيق / أبي الوفاء الافغانى  
مصر : مطبعة الوفاء ، ١٣٥٧ هـ .  
ب - كتاب الآثار .  
تحقيق : أبي الوفاء الأفغانى . بيروت : دار الكتب العلمية .  
ج - كتاب الخراج .  
الطبعة الرابعة . ( القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٢ هـ ) .

- أحمد أمين .

ظهر الاسلام . ٣ ج .

الطبعة الثانية . القاهرة : لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٦٥ هـ .

- أحمد بن حنبل .

مسند الامام أحمد بن حنبل ، ٦ ج .

تصوير بيروت : المكتب الاسلامي ، دار صادر .

- أحمد علي ، محمد ابراهيم .

أ - المذهب عند الشافعية .

مجلة جامعة الطوك عبد العزيز ، العدد الثاني ، عام ١٣٩٨ هـ .

ب - المذهب عند الحنفية .

مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي ، جامعة

أم القرى .

- الأسنوي ، جمال الدين عبد الرحمن ، ( م ٧٧٢ هـ ) .

نهاية السؤل ( مع شرح اليد غشى ) . ٣ ج .

مصر : محمد علي صبيح .

- الاصفهاني ، عماد الدين محمد بن محمد بن حامد . ( م ٥٩٧ هـ ) .

كتاب تاريخ دولة آل سلجوق . ( اختصار البنداري الاصفهاني ) .

مصر : مطبعة الموسوعات ، ١٣١٨ هـ .

- الأففاني ، عبد الحكيم .

كشف الحقائق شرح كز الدقائق ، ( بهامشه شرح متن الوقاية ) . ٢ ج .

الطبعة الاولى . مصر : المطبعة الأدبية ، ١٣١٨ هـ .

- الآمدي ، سيف الدين ابو الحسن علي بن أبي علي ، ( م ٦٣١ هـ ) .

الاحكام في أصول الأحكام . ٣ ج .

الطبعة الأولى . بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ هـ .

- أمير بادشاه ، محمد أمين بن محمود البخارى ( حوالى م ٩٨٢ هـ ) .  
تيسير التحرير على كتاب التحرير . ٤ ج .  
مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٠ هـ .
- الأنصارى ، عبد العلى محمد نظام الدين .  
فواتح الرحموت شرح صلّم الثبوت ، ( مع المستصفى للغزالي ) .  
الطبعة الاولى ، مصر : الأميرة بولاقي ، ١٣٢٢ هـ .
- الباهرتى ، أكمل الدين محمد بن محمود ، ( م ٧٨٦ هـ ) .  
شرح العناية على الهداية ، ( مع شرح فتح القدير ) .  
الطبعة الاولى ، مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨٩ هـ .
- البخارى ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي ، ( م ٢٥٦ هـ ) .  
الجامع الصحيح البخارى ، ( مع شرح فتح البارى ) .  
القاهرة : المكتبة السلفية .
- البخارى ، علاء الدين عبد العزيز أحمد ، ( م ٧٣٠ هـ ) .  
كشف الأسرار عن أصول البزدوى .  
تصوير ، بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٣٩٤ هـ .
- بروكلمان ، كارل .  
- تاريخ الأدب العربى . ٥ ج .  
تقريب : د . رمضان عبد التواب ، وآخر .  
مصر : دار المعارف ، ١٩٧٥ م .
- البهوى ، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء ، ( م ٥١٦ هـ ) .  
شرح السنة ، ١٦ ج .  
الطبعة الاولى . تحقيق / شعيب الأرنؤوط ، محمد زهير الشاويش .  
بيروت ، : المكتب الاسلامى ، ١٣٩٠ هـ .
- البنانى ، عبد الرحمن بن جاد الله المالكي ، ( م ١١٩٨ هـ ) .  
هاشية البنانى على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع . ٢ ج .  
الطبعة الثانية . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ .

- البهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس ، ( م ١٠٤٦ هـ ) .
- كشاف القناع عن متن الاقناع . ٦ ج .
- الرياض : مكتبة النصر الحديثة .
- البيانوني ، محمد أبو الفتح .
- دراسات في الاختلافات الفقهية .
- الطبعة الأولى . حلب : مكتبة الهدى ، ١٣٩٥ هـ .
- البيضاوي ، أبو سعيد عبد الله بن عمر الشافعي ، ( م ٦٨٥ هـ ) .
- أ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل . ( مع مجموعة التفاسير ) ، ٦ ج .
- الطبعة الاولى . مصر : دار الطباعة العامة ، ١٣١٩ هـ .
- ب - منهاج الوصول في علم الأصول ، ( مع شرح الأسنوى والهد خش ) ٣ ج .
- البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ، ( م ٤٥٨ هـ ) .
- أ - السنن الكبرى . ١٠ ج .
- الطبعة الأولى . حيدرآباد دكن : دائرة المعارف النظامية ، ١٣٤٤ هـ .
- ب - معرفة السنن والآثار ، ١ ج .
- تحقيق : السيد أحمد صقر . مصر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ج - مختصر الخلافات ( ميكرو فلم ) .
- مركز البحث العلمي ، بكلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- ( فقه مقارن - ٣٢١ ) ، مصورة من مكتبة شستريتي ، ( ٣١٨٩ ) .
- التركي ، د . عبد الله عبد المحسن .
- اسباب اختلاف الفقهاء .
- الطبعة الثانية . الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ، ١٣٩٧ هـ .
- الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ( م ٢٧٩ هـ ) .
- الجامع الصحيح ( سنن الترمذي ) . ٥ ج .
- الطبعة الاولى . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وآخرون .
- مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ .

- الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل ، ( م ٤٢٩ هـ ) .  
يتيمة الدهر في معاصر أهل العصر . ٤ ج .  
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٧٧ هـ .
- الجرجاني ، الشريف علي بن محمد بن علي . ( م ٨١٦ هـ ) .  
التعريفات .  
مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٢ هـ .
- الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي ، ( م ٣٧٠ هـ ) .  
أحكام القرآن . ٣ ج .  
صورة بيروت : دار الكتاب العربي .
- الجوهري ، اسماعيل بن حماد الفارابي ، ( م ٩٣٣ هـ ) .  
الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية . ٦ ج .  
الطبعة الثانية . تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار . بيروت . ١٤٠٢ هـ .
- الجويني ، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، ( م ٤٧٨ هـ ) .  
البرهان في أصول الفقه . ٢ ج .  
الطبعة الاولى . تحقيق / د . عبد العظيم الديب . قطر : مطابع الدوحة  
الحديثة ، ١٣٩٩ هـ .
- حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني ، ( م ١٠٦٧ هـ ) .  
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . ٢ ج .  
استانبول : المطبعة البهية ، ١٣٦٠ هـ .
- الحاكم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ، ( م ٤٠٥ هـ ) .  
المستدرک علی الصحیحین فی الحديث . ٤ ج .  
الرياض : مكتبة النصر الحديثة .
- الحجوي ، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي ، ( م ٣٧٦ هـ ) .  
الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي . ٢ ج .  
الطبعة الاولى . تعليق / عبد العزيز القاري . المدينة المنورة : المكتبة  
العلمية ، ١٣٩٦ هـ .

- حسن ، حسن ابراهيم .  
تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى . ج ٤ .  
الطبعة الاولى ، مصر : النهضة المصرية ، ١٩٦٧ م .
- الحسينى ، ابوبكر بن هداية الله ، ( م ١٠١٤ هـ ) .  
طبقات الشافعية .  
الطبعة الاولى . بيروت : دار الآفاق العلمية ، ١٩٧١ م .
- الحصكفى ، محمد علاء الدين بن على ، ( م ١٠٨٨ هـ ) .  
أ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار . ج ٢ .  
مصر : دار الطباعة العامة ، ١٢٧٧ هـ .  
ب - در المنتقى فى شرح الملتقى . ( مع مجمع الانهر فى شرح الملتقى ) . ج ٢ .  
تركيا : معارف نظارات جلييلة ، ١٣١٩ هـ .
- الخطاب ، ابو عبد الله محمد بن محمد الرعينى ، ( م ٩٥٤ هـ ) .  
مواهب الجليل لشرح مختصر خليل .  
ليبيا : طرابلس ، مكتبة النجاح .
- الحوفى ، د . أحمد محمد .  
الزمخشري .  
الطبعة الاولى . مصر : دار الفكر العربى ، ١٩٦٦ م .
- الخازن ، علاء الدين على بن محمد بن ابراهيم البغدادى ، ( م ٧٢٥ هـ ) .  
لباب التأويل فى معانى التنزيل . ( مع مجموعة التفاسير ) . ج ٦ .  
الطبعة الاولى . مصر : دار الطباعة العامة ، ١٣١٩ هـ .
- الخرشى ، ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن على ، ( م ١٠١١ هـ ) .  
هاشية الخرشى على مختصر خليل ( مع هاشية العدوى ) . ج ٨ .  
تصوير بيروت : دار صادر .
- الخزرجى ، صفى الدين أحمد بن عبد الله الأنصارى ، ( م ٩٢٣ هـ ) .  
خلاصة تذهيب تهذيب الكمال فى أسماء الرجال .  
حلب : مكتبة المطبوعات الاسلامية .



- الخضرى ، محمد الخضرى بك .
- أ - معاضرات تاريخ الأمم الاسلاميه ( الدولة المباسيه ) .  
الطبعة الرابعة . القاهرة : مكتبة التجارية الكبرى ، ٣٥٣ هـ .
- ب - تاريخ التشريع الاسلامى .  
الطبعة التاسعة . مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، ٣٩٠ هـ .
- الخطايبى ، حمد بن محمد بن ابراهيم ، ( ٣٨٨ م هـ ) .  
معالم السنن ، ( مع مختصر سنن أبى داود ) . ٨ ج .  
تحقيق : محمد حامد الفقى . القاهرة : مكتبة السنة المحمدية .
- الدارقطنى ، على بن عمر ، ( ٣٨٥ م هـ ) .  
سنن الدارقطنى ( مع التعليق المغنى على الدارقطنى ) . ٤ ج .  
تصحیح وترقيم : السيد عبد الله هاشم البىمانى .  
القاهرة : دار المحاسن للطباعة .
- داماد أفندى ، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان .  
مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر . ٢ ج .  
تركيا : معارف نظارات جليله ، ١٣١٨ هـ .
- الدبوسى ، عبيد الله بن عمر الحنفى . ( ٤٣٠ م هـ ) .  
تأسيس النظر .  
مصر : زكريا على يوسف .
- الدردير ، أحمد بن محمد بن أحمد ، ( ٢٠١ م هـ ) .  
الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك . ٥ ج .  
مصر : المصاهد الزهرية ، ١٣٨٦ هـ .
- الدهلوى ، شاه ولى الله أحمد بن عبد الرحيم الفاروقى ، ( ١٢٦ م هـ ) .  
الأنصاف فى بيان سبب الاختلاف فى الأحكام الفقهية .  
الطبعة الثانية . القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٨ هـ .

- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، ( م ٦٦٠ هـ ) .  
مختار الصحاح .  
القاهرة الاميرية بولاق ، ١٣٥٧ هـ .
- الرطبي ، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ( م ١٠٠٤ هـ ) .  
نهاية المحتاج الى شرح المنهاج . ٨ ج .  
الطبعة الأخيرة . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨٦ هـ .
- الزركلي ، خير الدين . ( م ١٣٩٦ هـ ) .  
الأعلام ، ( قاموس تراجم ) . ٨ ج .  
الطبعة الخامسة . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٠ م .
- الزمخشري ، ابو القاسم جبار الله محمود بن عمر ، ( م ٥٣٨ هـ ) .  
أ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . ٤ ج .  
الطبعة الاولى . مصر : مكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٤ هـ .  
ب - شرح مقامات الزمخشري .  
ج - أساس البلاغة .  
مصر : دار الكتب ، ١٩٧٢ م .
- الزنجاني ، أبو الحناقب شهاب الدين محمود بن أحمد ، ( م ٦٥٦ هـ ) .  
تخريج الفروع على الأصول .  
تحقيق : د . محمد أديب الصالح . دمشق : جامعة دمشق ، ١٣٨٢ هـ .
- الزيلعي ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفى ، ( م ٧٦٢ هـ ) .  
نصب الراية لاحاديث الهداية . ٤ ج .  
الطبعة الاولى . مصر : دار المأمون ، ١٣٥٧ هـ .
- الزيلعي ، فخر الدين عثمان بن علي الحنفى ، ( م ٧٤٣ هـ ) .  
تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق . ٦ ج .  
تصوير الطبعة الاولى . بيروت : دار المعرفة ، ١٣١٣ هـ .

- السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي ، ( م ٧٧١هـ ) .
- أ - طبقات الشافعية الكبرى . ١٠ ج .
- الطبعة الأولى . تحقيق : محمود الطناحي ، عبد الفتاح محمد الحلو .
- مصر : عيسى الحلبي ، ١٣٨٣هـ .
- ب - متن جمع الجوامع ( مع حاشية البناني على شرح المحلى ) . ٢٠ ج .
- الطبعة الثانية . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٦هـ .
- السخاوي ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن .
- المقاصد الحسنة .
- مصر ، بغداد : الخانجي ، المثنى . ١٣٧٥هـ .
- السرخسي ، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل . ( م ٤٩٠هـ ) . وقيل غير ذلك .
- أ - أصول السرخسي . ٣ ج .
- تحقيق : أبي الوفاء الأفغاني . مصر : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٢هـ .
- ب - شرح كتاب السير الكبير ( للشيباني ) . ٥ ج .
- تحقيق : د . صلاح الدين المنجد .
- ج - المصنوع ، ٣٠ ج .
- تصوير الطبعة الثانية . بيروت : دار المعرفة .
- السمرقندي ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، ( م ٣٧٣هـ ) .
- خزانة الفقه وعلوم المسائل . ٢ ج .
- تحقيق : د . صلاح الدين الناهي . بغداد : شركة الطبع ، ١٣٨٥هـ .
- السمرقندي ، علاء الدين . ( م ٥٥٢هـ ) .
- تحفة الفقهاء . ٣ ج .
- الطبعة الأولى . تحقيق : محمد زكي عبد البر .
- دمشق : جامعة دمشق ، ١٣٧٧هـ .
- السمعاني ، أبو سمد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي ، ( م ٥٦٢هـ ) .
- الأنساب .
- الطبعة الأولى . حيد آباد دكن : دائرة المعارف المشمانية ، ١٣٨٦هـ .

- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . ( م ٩١١ هـ ) .  
الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية .  
الطبعة الأخيرة . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٨ هـ .
- أ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ٢ ج .  
الطبعة الأولى ، تحقيق / محمد أبو الفضل .  
مصر : عيسى الحلبي ، ١٣٨٤ هـ .
- ب - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . ٢ ج .  
الطبعة الثانية . تحقيق / عبد الوهاب عبد اللطيف .  
مصر : دار الكتب الحديثة ، ١٣٨٥ هـ .
- ج - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير .  
الطبعة الرابعة . مصر : مصطفى الحلبي .  
د - طبقات المفسرين .  
طهران : ١٣٦٠ م .
- الشاشي ، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد القفال ، ( م ٥٠٧ هـ ) .  
حلية الحكماء في معرفة مذاهب الفقهاء .  
الطبعة الأولى . تحقيق / د . ياسين أحمد إبراهيم دراكه .  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠ هـ .
- الشافعي ، الامام محمد بن أدريس ، ( م ٢٠٤ هـ ) .  
أ - أحكام القرآن . ٢ ج .  
( جمع الامام البيهقي ) ، تقديم الكوثري ، تحقيق / عبد الفنى عبد الخالق .  
تصوير بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ .  
ب - الأم . ٨٠ ج . تصوير ، بيروت . دار المصرفة .  
- الشربيني ، محمد بن أحمد الخطيب ، ( م ٩٧٧ هـ ) .  
معنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . ٤ ج .  
مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٧ هـ .
- الشرنبلالي ، حسن بن عمار بن علي ، ( م ١٠٦٩ هـ ) .  
مراقى الصلاح شرح نور الايمان .  
الطبعة الأخيرة . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٦٦ هـ .

- الشرواني ، عبد الحميد .

حاشية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، ( لابن حجر الهيتمي ) . ج ١٠٠ .  
تصوير بيروت : دار صادر .

- الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد . ( م ١٢٥٠ هـ ) .

نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار . ج ٨ .

الطبعة الأخيرة ، مصر : مصطفى الحلبي .

- الشيباني ، ابو عبد الله محمد بن الحسن ( م ١٨٩ هـ ) .

أ - كتاب الأصل . ج ٤ .

الطبعة الأولى . تحقيق / أبي الوفاء الأفغاني .

حيدر آباد دكن : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٦ هـ .

ب - الجامع الكبير .

الطبعة الاولى ، تحقيق / أبي الوفاء الأفغاني .

مصر : مطبعة الاستقامة ، ١٣٥٦ هـ .

ج - كتاب الحجة على أهل المدينة . ج ٤ .

تحقيق / السيد مهدي حسن الكيلاني .

تصوير بيروت : عالم الكتب .

- الشيرازي ، أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي ، ( م ٤٧٦ هـ ) .

أ - التبصرة في أصول الفقه .

تحقيق / د . محمد حسن هيتو . دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .

ب - التنبيه .

الطبعة الأخيرة . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٠ هـ .

ج - اللسع .

مصر : مصطفى الحلبي .

د - المذهب في فقه الامام الشافعي . ج ٢ .

الطبعة الثانية . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٩ هـ .

هـ - كتاب النكت ( ميكرو فلم ) .

مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى . ( فقه

عام - ١٤٣ ) صورة عن مكتبة أحمد الثالث ، بتركيا ، ( ١١٥٤ ) .

- الشيرازى ، مرتضى آية الله زادة .  
الزمخشري لغويا ومفسرا .  
القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٧٧ م .
- الصاوى ، مصطفى الجوينى .  
منهج الزمخشري فى تفسير القرآن .  
مصر .
- الصنعانى ، محمد بن اسماعيل الكحلانى ، ( م ١١٨٢ هـ ) .  
سبل السلام شرح بلوغ المرام . ٤ ج .  
الطبعة الرابعة . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٩ هـ .
- طاش كبرى زاده ، أحمد بن مصطفى . ( م ٩٦٨ هـ ) .  
مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم . ٣ ج .  
تحقيق / كامل بكرى ، عبد الوهاب أبو النور .  
مصر : دار الكتب الحديثه .
- الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير ، ( م ٣١٠ هـ ) .  
أ - كتاب اختلاف الفقهاء .  
الطبعة الثانية ، تصحيح : د . فريدريك .  
تصوير بيروت : دار الكتب العلمية .  
ب - تاريخ الرسل والملوك ( تاريخ الطبرى ) . ١٠ ج .  
الطبعة الثانية . تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .  
مصر : دار المعارف .  
ج - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( تفسير الطبرى ) . ٣٠ ج .  
الطبعة الثالثة . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨٨ هـ .
- الطحاوى ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحنفى ، ( م ٣٢١ هـ ) .  
أ - اختلاف الفقهاء .  
تحقيق : د . محمد صغير المعصومى . اسلام آباد : معهد البحوث  
الاسلامية ، ١٣٩١ هـ .  
ب - شرح معانى الآثار . ٤ ج .  
تحقيق : محمد زهرى النجار . تصوير بيروت : دار الكتب العلمية .

ج - مختصر الطحاوى .

تحقيق : أبى الوفاء الأفغانى . القاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٣٧٠ هـ .

- الطحطاوى . السيد أحمد . ( م ٣١ هـ ) .

حاشية الطحطاوى على الدر المختار . ٤ ج .

تصوير بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥ هـ .

- الطرابلسى ، علاء الدين أبو الحسن على بن خليل الحنفى ، ( م ٨٤٤ هـ ) .

معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام .

الطبعة الثانية . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٩٣ هـ .

- عبد الباقي ، محمد فؤاد .

مفتاح كنوز السنة .

لاهور : سهيل أكيد يى ، ١٣٩١ هـ .

- عبد الرزاق . ابو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى ، ( م ٢١١ هـ ) .

المصنف . ١١ ج .

الطبعة الاولى ، تحقيق / حبيب الرحمن الأعظمى .

بيروت : دار القلم ، ١٣٩٢ هـ .

- العثماني ، ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقى .

رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة .

الطبعة الأخيرة . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨٦ هـ .

- العسقلانى ، ابو الفضل شهاب الدين أحمد بن على ، ( م ٨٥٢ هـ ) .

أ - بلوغ المرام .

لاهور : سهيل أكيد يى .

ب - الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ، ٢ ج .

المدينة المنورة . السيد عبد الله هاشم اليماني .

ج - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ١٤ ج .

ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي .

مصر : المكتبة السلفية .

- د - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الراغب الكبير . ٤ ج .  
 المدينة المنورة : السيد عبد الله هاشم البهاني ، ١٣٨٤ هـ .
- المطار ، حسن بن محمد بن محمود ، ( م ١٢٥٠ هـ ) .  
 هاشية المطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع . ٢ ج .  
 الطبعة الأولى . مصر : المطبعة العلمية ، ١٣١٦ هـ .
- الميني ، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد ( م ٨٥٥ هـ ) .  
 أ - البناية في شرح الهداية . ١٠ ج .  
 الطبعة الأولى . بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .  
 ب - كشف القناع المرئي عن مهمات الاسامي والكشي . ( ميكروفلم ) .  
 بمركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ( ١٩٦٥ ) .
- الفزالي ، محمد بن محمد . ( م ٥٠٥ هـ ) .  
 أ - شفاء الغليل .  
 تحقيق / د . حمد الكبيسي .  
 بغداد : مطبعة الارشاد ، ١٣٩٠ هـ .  
 ب - المستصفي من علم الأصول ، ( مع فواتح الرحموت ) . ٢ ج .  
 الطبعة الأولى . مصر : الأميرية بولاق ، ١٣٢٢ هـ .  
 ج - الوجيز في فقه مذهب الامام الشافعي . ٢ ج .  
 مصر : مطبعة الآداب ، ١٣١٧ هـ .
- الفاسي ، تقى الدين محمد بن احمد الحسن المكي ، ( م ٨٣٢ هـ ) .  
 العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين .  
 تحقيق : فؤاد سيد . القاهرة ، ١٣٨٧ هـ .
- الفيروز آبادي ، ابو طاهر محمد بن يعقوب ، ( م ٨١٧ هـ ) .  
 أ - تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ( بهاشر مجموعة من التفاسير ) .  
 الطبعة الأولى . مصر : دار الطباعة الحامرة ، ١٣١٩ هـ .  
 ب - القاموس المحيط . ٤ ج .  
 الطبعة الثانية . مصر : المكتبة الحسينيه ، ١٣٤٤ هـ .



- الفيوس ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ ، ( م ٧٧٠ هـ ) .

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي .

مصر : مصطفى الحلبي .

- القاري ، نور الدين علي بن محمد بن سلطان ، المشهور ( بالملا ) ( م ١٠١٤ هـ ) .

أ -

الاسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ، المعروف ( بالموضوعات الكبرى ) .

تحقيق : محمد الصباغ : بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩١ هـ .

ب - فتح باب العناية بشرح كتاب النقابة .

تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية .

ج - الصلوك المتقسط في المنسك المتوسط على كتاب المناسك ، ( مع حاشية

إرشاد الساري ، لحسين بن محمد سعيد المكي الحنفي ) .

تصوير بيروت : دار الفكر .

- القاضي ، عبد الجبار بن أحمد ، ( م ٤١٥ هـ ) .

شرح الأصول الخمسة ، تعليق : أحمد بن الحسين بن أبي هاشم .

الطبعة الاولى ، تحقيق ، د . عبد الكريم عثمان .

مصر : مكتبة وهبة ، ١٣٨٤ هـ .

- القدوري ، ابو الحسين أحمد بن محمد البغدادي ، ( م ٤٢٨ هـ ) .

متن القدوري ، في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة .

الطبعة الثانية . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٧ هـ .

- القرافي ، شهاب الدين أبو المباس أحمد بن إدريس .

شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول .

الطبعة الاولى . تحقيق : طه عبد الرؤوف .

مصر : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٣ هـ .

- القرطبي ، ابو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ، ( م ٦٧١ هـ ) .

الجامع لأحكام القرآن . ٢٠ ج .

الطبعة الثالثة . القاهرة : دار القلم ، ١٣٨٦ هـ .

- القفطى ، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف ، ( م ٦٤٦ هـ ) .  
 انباه الرواة على أنبا النحاة .  
 المطبعة الأولى . تحقيق / محمد أبو الفضل البزاهيم .  
 القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤ هـ .
- قليوبى ، شهاب الدين .  
 حاشية قليوبى على شرح المحلى على المنهاج . ج ٢ .  
 مصر : عيسى الحلبي .
- القيروانى ، أبو محمد عبد الله بن أبى زيد القيروانى ، ( ٣٨٦ هـ ) .  
 رسالة ابن أبى زيد القيروانى ، ( مع الثمر الدانى فى تقريب المعانى ) .  
 مصر : عيسى الحلبي .
- الكاسانى ، علاء الدين أبوبكر بن مسعود ، ( م ٥٨٧ هـ ) .  
 بدائع الضائع فى ترتيب الشرائع . ج ١ .  
 مصر : زكريا على يوسف .
- كماله ، عمر رضا .  
 معجم المؤلفين .  
 بيروت : دار احياء التراث العربى .
- الكنانى ، أبو الحسن على بن محمد ( م ٩٦٣ هـ ) .  
 تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة . ج ٢ .  
 تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف وآخر .  
 بيروت : دار الكتب العلمية .
- الكيا الهراسى ، عماد الدين محمد الطبرى ، ( م ٥٠٤ هـ ) .  
 أحكام القرآن . ج ٤ .  
 بيروت : دار الكتب العلمية .
- اللكنوى ، أبو الحسنات محمد عبد الحى الهندى ، ( م ١٣٠٤ هـ ) .  
 الفوائد البهية فى تراجم الحنفية .  
 بيروت : دار المعرفة .

- لويس ، الأب لويس معلوف اليسوعي .  
النجـد .
- الطبعة التاسعة ، بيروت : مطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٧ م .
- مالك بن أنس ، ( ١٧٩ هـ ) .
- أ - المدونة الكبرى . ٦ ج .  
بيروت : دار صادر .
- ب - المؤطا . ٢ ج .
- تخريج وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي . مصر : عيسى الحلبي .
- المحلى ، جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد ، ( ٨٦٤ هـ ) .
- أ - شرح المحلى على متن جمع الجوامع ( مع حاشية العطار )  
الطبعة الثانية . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ .
- ب - شرح المحلى على منهاج الطالبين . ( مع حاشيتي قليوبي وعميره ) . ٤٠ ج٤  
مصر : عيسى الحلبي .
- المرتضى ، أحمد بن يحيى بن المرتضى .
- كتاب الضية والأمل في شرح كتاب الطل والنحل .
- حيدرآباد دكن : دائرة المعارف النظامية ، ١٣١٦ هـ .
- المرفيناني ، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الراشداني ، ( ٥٩٣ هـ ) .
- الهداية شرح بداية المبتدى . ٤٤ ج .
- الطبعة الأخيرة . مصر : مصطفى الحلبي .
- المزني ، أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى ، ( ٦٤٤ هـ ) .
- مختصر المزني . ( ملحق بالأُم )  
تصوير : بيروت ، دار المصرفة .
- مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ( ٢٦١ هـ ) .
- صحيح مسلم . ٥ ج .
- الطبعة الاولى . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
- مصر : عيسى الحلبي ، ١٣٧٤ هـ .

- المطرزي ، ابو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي ، ( م ١٠٦١ هـ ) .  
المفترّب في ترتيب المفترّب .  
بيروت : دار الكتاب العربي .
- المقدسي ، ابو عبد الله محمد بن أحمد البشاري . ( م ١٠٧٥ هـ ) .  
أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم .  
ليدن : مطبعة بريل ، ١٩٠٦ م .
- النواوي ، محمد عبد الرؤوف بن تاج الدين ، ( م ١٠٣١ هـ ) .  
في القدير ، شرح الجامع الصغير . ٦ ج .  
الطبعة الاولى . مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٦ هـ .
- المنذري ، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله ، ( م ١٠٦٦ هـ ) .  
مختصر سنن أبي داود ، ( مع معالم السنن ) .  
تحقيق : محمد حامد الفقي . القاهرة : مكتبة السنة المحمدية .
- الموصلي ، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي ، ( م ١٠٨٣ هـ ) .  
الاختيار شرح المختار .  
الطبعة الاولى . مصر : مصطفى الحلبي ، ( ١٣٥٥ هـ ) .
- الميداني ، عبد الله بن النخعي الدمشقي . ( م ١٢٩٨ هـ ) .  
اللباب في شرح الكتاب . ٤ ج .  
تحقيق : محمود أمين النواوي . بيروت : دار الحديث .
- النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي ، ( م ١٠٣٠ هـ ) .  
سنن النسائي ( مع شرح السيوطي ، وهاشية السندی ) ٨٠ ج .  
تصوير بيروت : دار الكتاب العربي .
- النسفي ، ابو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ، ( م ١٠٧٠ هـ ) .  
مدارك التنزيل وحقائق التأويل . ٤ ج .  
مصر : عيسى الحلبي .

- النسفي ، نجم الدين بن حفص ، ( م ٥٣٧ هـ ) .  
طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية .  
تصوير ، بغداد : مكتبة المثنى .
- نظام ، الشيخ نظام ، وجماعة من علماء الهند .  
الفتاوى الهندية في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان . ٦ ج .  
صورة الطبعة الثالثة . تركيا : المكتبة الاسلامية ، ١٣٩٣ هـ .
- النووي ، ابو زكريا يحيى بن شرف الشافعي ، ( م ٦٧٦ هـ ) .  
أ - تهذيب الأسماء واللغات ، ٤ ج .  
تصوير بيروت : دار الكتب العلمية .  
ب - روضة الطالبين . ١٢ ج .  
بيروت : المكتب الاسلامي .  
ج - المجموع شرح المذهب . ٩ ج .  
مصر : زكريا على يوسف .  
د - منهاج الطالبين وعمدة المفتين . ( بهامشه ) منهج الطلاب للانصاري .  
مصر : مصطفى الحلبي ( ١٣٨٨ هـ ) .
- النيسابوري ، نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي ، ( م ٧٢٧ هـ ) .  
غرائب القرآن ورفائب الفرقان . ٣ ج .  
الطبعة الاولى . تحقيق : ابراهيم عطاوة عون .  
مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨١ هـ .
- الهندي ، علاء الدين علي بن المتقي بن حسام الدين البرهان فوري ، ( م ٩٧٥ هـ ) .  
كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال . ١٦ ج .  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٩ هـ .
- الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر ، ( م ٨٠٧ هـ ) .  
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . ١٠ ج .  
الطبعة الثانية . بيروت : دار الكتاب ، ١٩٦٧ م .  
موارد الظمان الى زوائد ابن هبان .  
تحقيق : محمد عبدالرزاق حمزة .  
بيروت : دار الكتب العلمية .

- الواقدي ، محمد بن عمر ، ( م ٢٠٧هـ ) .  
كتاب المغازي . ٣ ج .  
تحقيق : د . مارسدن جونس . بيروت : عالم الكتب .
- ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادى ،  
( م ٦٢٦هـ ) .  
معجم البلدان  
بيروت : دار الكتاب العربي .  
معجم الأدباء . ٢٠ ج .  
مصر : مطبعة دار المأمون .